

جامعة الجزائر 3
كلية علوم الإعلام و الاتصال
قسم علوم الإعلام

قضية الهجرة غير الشرعية في الخطاب الإعلامي الجزائري
دراسة وصفية تحليلية لصحيفتي الشروق والوطن
خلال الفترة الزمنية 2020/2017

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال
تخصص: صحافة مكتوبة و ملטיميديا

إشراف الأستاذ :	إعداد الطالب:
أ.د. الطاهر بصيص	بوجمعة ماموني

العام الجامعي: 2025/2024

جامعة الجزائر 3
كلية علوم الإعلام و الاتصال
قسم علوم الإعلام

قضية الهجرة غير الشرعية في الخطاب الإعلامي الجزائري
دراسة وصفية تحليلية لصحيفتي الشروق والوطن
خلال الفترة الزمنية 2020/2017

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال
تخصص: صحافة مكتوبة و ملتيميديا

إشراف الأستاذ :

أ.د. الطاهر بصيص

إعداد الطالب:

بوجمعة ماموني

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د. اسمهان مريعي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيسا
أ.د. الطاهر بصيص	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
د. كريم دواجي	أستاذ محاضر .أ	جامعة الجزائر 3	عضوا
د. فارس طباش	أستاذ محاضر .أ	جامعة الجزائر	عضوا
أ.د. احمد الشريف بسام	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	عضوا خارجيا

العام الجامعي: 2025/2024

شكر وتقدير

أشكر الله و أحمده حمدا كثيرا و مباركا على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمة العلم والبصيرة.

كل عبارات الشكر والإمتنان لا تفي بحق أستاذي الفاضل البروفيسور الطاهر بصيص،الذي كان نعم العون والسند في مسيرتي العلمية، والذي لم يتوان لحظة عن تقديم النصح والإرشاد،فلقد كان لي نعم الموجه والداعم والمعلم. وكان لعلمه الغزير،وخبرته الواسعة،وتوجيهاته الحكيمة الأثر الكبير في إنجاز هذه الأطروحة.ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أثنى عالياً شخصيته الراقية وروحه الصافية التي تفيض إنسانية وتواضعاً، وإخلاصه النبيل في العمل، وحرصه الدائم على مصلحة الطالب، فكان لي قدوة في العطاء ونموذجاً يُحتذى به في السلوك العلمي والمهني. فجزاه الله خير الجزاء، وبارك في علمه وعمله وعمره، وأدام عليه الصحة والتوفيق وجعل ما قدمه لي في ميزان حسناته، ونفع به طلبة العلم والمعرفة.

ويُسعدني أن أتقدم بجزل الشكر لكل أساتذة الكلية الذين لم ييخلوا عليا بنصائحهم القيمة.

وأتقدم بخاص التقدير الشكر لكل من قدم لي يد العون على مستوى صحيفة الشروق وعلى رأسهم الكاتب الإعلامي،الدكتور رشيد ولد بوسيافة،وكذلك على مستوى صحيفة الوطن وعلى رأسهم الصحفي القدير مجيد مكيذي. كما أشكر جميع من ساعدني في إنجاز هذه الدراسة.

وفي الختام، أحمد الله سبحانه وتعالى،الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل. فإن كان فيه من نقص أو تقصير، فذلك من نفسي،وإن كان من توفيق وسداد، فهو من الله وحده.

إهداء

- إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها ورضاها تاج فوق رؤوسنا، إلى من حملتني في قلبها قبل أن تحملني في جسدها، وسهرت عليّ، ودعت لي في كل حين، ووهبتني من حبها ودعائها ما لا يُقدّر بثمن، إلى "حَنَا هَحْنِيَتْ - أُمِّي الْغَالِيَة" أطال الله في عمرها ومتعها بموفور الصحة.
- إلى الصدر الرحيم والقلب الحنون الذي سعى وضحى بالنفيس والغالي، إلى الذي كان لي سندًا وملاذًا، إلى من علّمني الصبر، وغرس في نفسي القيم والمبادئ، وكان دعاؤه النور الذي أضاء دربي إلى "بَا بَا إِيْعِيْزَان-أَبِي الْحَبِيب" حفظه الله ورعاه وأدامه لنا.
- إلى التي كانت، لي السند والرفيقة، إلى التي تحملتِ عناء الأيام وصعوبات الطريق وضاعفت صبرها بكل رضا في أوقات انشغالي، إلى التي كانت بحبها واحتوائها خير معين، وبكلماتها الطيبة تضيء دربي، وبصبرها ودعائها تمنحني القوة إلى زوجتي العزيزة، حفظها الله.
- إلى أخي الذي لم تلده أُمِّي، الأخ الذي أهدتني إياه الأيام، إلى الذي كان بعونه ومواقفه الطيبة الداعم الصادق والرفيق الغالي في مسيرة هذه الدراسة، إلى يُومَا إِيْعِيْزَان-أَخِي نَبِيل صحراوي" له كل التقدير والامتنان على ما بذله من دعم نفسي ومعنوي لا يُنسى.
- -إلى رُوحِي جدّتي من أُمِّي الْغَالِيَة " نَانَا فَاطْمَة يَمْرَبُضْن" وجدّي المجاهد " دَادَا مُوْخ بُورْقَنْدَر"، وإلى جدّتي من أَبِي " نَانَا فَاطْمَة هَبْلَمْزُوعْث" رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته.
- إلى من أحببتهم فكان حبهم عونًا صادقًا لي إخواني وأخواتي وأفراد العائلة جميعًا.
- إلى كل من علّمني حرفًا. وإلى كل من يمدني بصلة، إلى كل من جمعتني معهم لحظة خير أو علاقة صداقة في الحياة والدراسة والعمل وإلى جميع الأساتذة الذين درسوني منذ أن وطأت أقدامي المدرسة وإلى غاية اليوم.

إلى كل هؤلاء جميعًا أهدي هذا العمل المتواضع.

بوجعة ماموني

خطة الدراسة

مقدمة

الإطار المنهجي

- أهمية الدراسة.
- الدراسات السابقة.
- حدود الاستفادة من الدراسات السابقة.
- إشكالية الدراسة.
- تساؤلات وفروض الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- تحديد مفاهيم الدراسة.
- نوع الدراسة.
- منهج الدراسة .
- أدوات الدراسة.
- مجتمع الدراسة وعينتها.
- الفترة الزمنية للدراسة.

● الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

❖ المبحث الأول: نظرية الأطر الإعلامية.

❖ المبحث الثاني: بناء وتحليل الأطر الإعلامية وعلاقتها بتحليل الخطاب

● الفصل الثاني: تحليل الخطاب إشكالية المفهوم وتحديد المصطلح

❖ المبحث الأول: الإشكاليات النظرية لتحليل الخطاب الإعلامي

❖ المبحث الثاني: مدارس تحليل الخطاب الإعلامي

● الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية: التأصيل النظري، الآثار وآليات المكافحة

❖ المبحث الأول: التأصيل النظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

❖ المبحث الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها.

- الفصل الرابع: مشكلة الهجرة غير الشرعية ودور الإعلام في مواجهتها

- ❖ المبحث الأول: دور وسائل الإعلام في محاربة الهجرة غير الشرعية.

- ❖ المبحث الثاني: اهتمام الصحافة الجزائرية بقضية الهجرة غير الشرعية.

- الفصل الخامس: الدراسة التحليلية لخطاب صحف الدراسة بشأن قضية الهجرة غير الشرعية .

- ❖ المبحث الأول: تحليل الأطروحات ومسارات البرهنة في الخطاب الإعلامي بشأن قضية الهجرة

غير الشرعية في صحف الدراسة

- ❖ المبحث الثاني: تحليل القوى الفاعلة في الخطاب الإعلامي بشأن قضية الهجرة غير الشرعية

في صحف الدراسة

- ❖ المبحث الثالث: تحليل الأطر المرجعية في الخطاب الإعلامي بشأن قضية الهجرة غير

الشرعية في صحف الدراسة

- ❖ المبحث الرابع: المقارنة بين الخطاب الإعلامي بشأن قضية الهجرة غير الشرعية في صحف

الدراسة

- خاتمة

- قائمة المصادر والمراجع

- قائمة الملاحق

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تصنيف وأنواع الأطر الإعلامية	68

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	نموذج بناء وتشكيل الأطر	72
2	النموذج التواصلي عتد جاكوبسون	102

قائمة الملاحق :

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	استمارة تحليل الخطاب	445

قضية الهجرة غير الشرعية في الخطاب الإعلامي الجزائري

دراسة وصفية تحليلية لصحيفتي الشروق والوطن

خلال الفترة الزمنية 2020/2017

إعداد الطالب:

بوجمعة ماموني

إشراف

أ.د. الطاهر بصيص

ملخص

استعرضت الدراسة بشكل محوري ورئيس إلى تحليل وتفسير ومناقشة الخطاب الإعلامي للكتاب الإعلاميين الجزائريين، إزاء قضية الهجرة غير الشرعية والكشف عن أبرز أطروحاته، والقوى الفاعلة الواردة فيه، والأطر المرجعية التي استند إليها، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين خطاب صحيفتي الشروق و El watan. حيث شغلت قضية الهجرة غير الشرعية اهتماما من خلال صحف مختلفة الاتجاهات في نطاق السياق السياسي والإعلامي ضمن إطار الصحافة الخاصة الصادرة باللغة العربية وصحافة خاصة صادرة باللغة الفرنسية ولكلا الصحيفتين جمهورهما الخاص.

وفي سبيل تحقيق ذلك قام الباحث برصد وتحليل الخطاب الإعلامي الجزائري في تناوله للهجرة غير الشرعية ممثلا في صحف الدراسة وذلك خلال الفترة الزمنية المحددة من بداية شهر جانفي 2017 إلى غاية نهاية شهر ديسمبر 2020، وقد تم توظيف أداة تحليل الخطاب بآلياته مسارات البرهنة والقوى الفاعلة والأطر المرجعية .

وتأسيساً على ما تقدم فإن الباحث قد توصل إلى النتائج التالية بعد الدراسة التحليلية لمقالات الرأي في صحف الدراسة: يوجد اتفاقاً عميقاً في خطاب صحف الدراسة حول أطروحات الدوافع الرئيسية للهجرة غير الشرعية، المرتبطة بالفساد السياسي، وانسداد الأفق الاقتصادي والاجتماعي. أما أوجه الاختلاف فتعكس تمايزا في عمق التحليل و في زوايا التركيز. حيث يلاحظ الباحث تركيز خطاب الشروق اليومي على الجانب المجتمعي والأسري ومسؤولية الدولة داخلياً، بينما تركيز خطاب صحيفة Elwatan على البعد الدولي و الجيوسياسي للهجرة غير الشرعية.

ويرى الباحث أن صحيفة Elwatan تبنت خطاباً يحمل روحاً نقدياً للمنظومة الدولية وتوڑطها في تفاقم أزمة الهجرة غير الشرعية ، بينما خطاب الشروق اليومي كانا نقدياً للمنظومة الوطنية والمحلية في

تناوله للقضية وهذا يعكس أن خطاب الشروق اليومي كان أقرب إلى تحليل الهجرة غير الشرعية كأزمة داخلية ذات أبعاد دولية، تتعلق أسبابها بالأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، في حين أن خطاب صحيفة Elwatan يركز على تحليل الهجرة غير الشرعية كأزمة ناتجة عن نظام دولي مختل واستغلالي.

وخلصت الدراسة التحليلية إلى أن خطاب الصحيفتين يتقاطعان في تصوّر ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة متشابكة ذات طابع سياسي واجتماعي ، لكن منتج الخطاب يختلفون في مدى توسيع دائرة القوى الفاعلة وطبيعة الأدوار المنسوبة لها، وفي التقدير للعوامل الخارجية المؤثرة فيها.

وتأسيسا لما سبق ذكره يمكن القول أن منتجي الخطاب في صحيفتي الشروق اليومي و Elwatan وظفوا نفس الأطر المرجعية الكبرى وهي السياسية، الجيوسياسية، الاجتماعية، والاقتصادية لكنهم يختلفون في طريقة تناول والمعالجة ، كما تختلف المضامين الفرعية داخل هذه الأطر، وهو ما يجعلنا نستخلص أنه هناك أولويات تحليلية وسياق خطابي مميز لكل صحيفة.

الكلمات المفتاحية:الهجرة ،الهجرة غير الشرعية ،الخطاب ،الخطاب الإعلامي ،الصحافة الجزائرية.

The Issue of illegal migration in the algerian media discourse
A Descriptive and analytical study of Echorouk and El Watan Newspapers
During the Period 2017–2020

Prepared by:
Boudjemaa MAMOUNI

Supervised by:
Prof. Tahar BESSIS

Abstract

The study primarily focused on analyzing, interpreting, and discussing the media discourse of Algerian media authors regarding the issue of illegal migration, uncovering its most prominent theses, the active forces involved, the reference frameworks it relied upon, and identifying the points of agreement and disagreement between the discourses of the newspapers **Echorouk** and **El Watan**. The issue of illegal migration garnered attention through various newspapers with different orientations within the political and media context, specifically within the framework of private Arabic-language press and private French-language press, each of which has its own distinct audience. To achieve this, the researcher monitored and analyzed the Algerian media discourse on illegal migration as represented in the study's newspapers during the specified period from the beginning of January 2017 until the end of December 2020. The tools of discourse analysis were employed, including argumentation trajectories, active forces, and reference frameworks.

Based on the above, the researcher reached the following conclusions after the analytical study of opinion articles in the examined newspapers: There is a profound agreement in the discourse of the studied newspapers regarding the main drivers of illegal migration, linked to political corruption and blocked economic and social prospects. The points of disagreement, however, reflect distinctions in the depth of analysis and angles of focus. The researcher observed that **Echorouk**'s discourse emphasized the societal and familial aspects, as well as the state's internal responsibility, while **El Watan**'s discourse focused on the international and geopolitical dimensions of illegal migration.

The researcher argues that **El Watan** adopted a discourse with a critical tone toward the international system and its complicity in exacerbating the crisis of illegal migration, whereas **Echorouk**'s discourse was critical of the national and local systems in addressing the issue.

This reflects that **Echorouk**'s discourse was closer to analyzing illegal migration as an internal crisis with international dimensions, attributing its causes to political, economic, and social conditions. In contrast, **El Watan**'s discourse focused on analyzing illegal migration as a crisis resulting from a dysfunctional and exploitative international system.

The analytical study concluded that the discourses of the two newspapers intersect in portraying illegal migration as a complex crisis with political and social dimensions. However, the discourse producers differ in the extent to which they expand the circle of active forces, the nature of the roles assigned to them, and their assessment of external influencing factors.

Finally, it can be said that the discourse producers in ***Echorouk*** and ***El Watan*** employed the same major reference frameworks—political, geopolitical, social, and economic—but differed in their approach and treatment. The sub-themes within these frameworks also varied, leading to the conclusion that each newspaper has its own analytical priorities and distinctive discursive context.

Keywords: *Migration, illegal migration, Discourse, Media discourse, Algerian press.*

L'immigration clandestine dans le discours médiatique algérien
Étude descriptive et analytique des quotidiens Echorouk et El Watan
Durant la période 2017–2020

Préparé par :
Boudjemaa MAMOUNI

Sous la direction de :
Prof. Tahar Bessis

Résumé

Cette étude s'est centrée principalement sur l'analyse, l'interprétation et la discussion du discours médiatique des journalistes algériens face à la question de l'immigration clandestine, en dévoilant ses principales thèses, les forces actives qui y figurent, ainsi que les cadres de référence sur lesquels il s'appuie. Elle a également examiné les points de convergence et de divergence entre les discours des quotidiens *Echorouk* et *El Watan*. La question de l'immigration clandestine a occupé une place importante dans des journaux aux orientations diverses, dans le cadre du contexte politique et médiatique algérien, aussi bien dans la presse privée arabophone que dans la presse privée francophone, chacune disposant de son propre lectorat.

Afin d'atteindre cet objectif, le chercheur a recensé et analysé le discours médiatique algérien sur l'immigration clandestine à travers les journaux de l'étude, et ce durant la période allant de janvier 2017 à décembre 2020. L'outil d'analyse du discours a été mobilisé avec ses mécanismes de démonstration, d'identification des forces actives et des cadres de référence.

Sur cette base, après une étude analytique des articles d'opinion publiés dans les journaux étudiés, le chercheur est parvenu aux résultats suivants: il existe un accord profond dans leurs discours concernant les principales causes de l'immigration clandestine, notamment la corruption politique et l'impasse économique et sociale. Les divergences résident dans la profondeur de l'analyse et dans les angles d'approche. Le chercheur a constaté que *Echorouk* met davantage l'accent sur l'aspect social, familial et la responsabilité de l'État à l'intérieur du pays, tandis que *El Watan* se concentre sur la dimension internationale et géopolitique de l'immigration clandestine.

Le chercheur estime que *El Watan* adopte un discours portant une critique envers le système international et son implication dans l'aggravation de la crise de l'immigration clandestine, tandis que le discours d' *Echorouk* se montre plus critique envers le système politique national et local dans son traitement de cette question. Cela reflète le fait que le discours de *Echorouk* perçoit l'immigration clandestine comme une crise interne ayant des dimensions internationales, dont les causes sont liées aux conditions

politiques, économiques et sociales du pays, alors que *El Watan* l'analyse comme une crise issue d'un ordre international défaillant et exploiteur.

L'étude analytique a conclu que les discours des deux journaux se recoupent dans la perception de l'immigration clandestine comme une crise complexe à caractère politique et social, mais que les producteurs de discours divergent dans l'étendue du cercle des forces actives, dans la nature des rôles qui leur sont attribués, ainsi que dans l'évaluation des facteurs externes influents.

En conclusion, on peut dire que les producteurs de discours dans *Echorouk* et *El Watan* ont mobilisé les mêmes grands cadres de référence — politique, géopolitique, social et économique — mais différent dans leur manière de traiter et d'analyser le sujet. De plus, les contenus secondaires à l'intérieur de ces cadres varient, ce qui permet de constater qu'il existe des priorités analytiques et un contexte discursif spécifique à chaque journal.

Mots-clés: *Migration, Migration clandestine, Discours, Discours médiatique, Presse algérienne.*

مقدمة

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الهجرة من أقدم الظواهر التي عرفتها مختلف المجتمعات، وهي تعتمد على العنصر البشري وأسهمت في بناء الكثير من الدول والمجتمعات. ويمكن النظر إلى انتقال الإنسان من مكان لآخر كأمر طبيعي، لأن الإنسان دائماً يبحث عن حياة وسط ظروف أفضل، تتميز بالاستقرار والأمن. ويعتبر العامل الاقتصادي من بين دوافع هجرة الإنسان ويتجلى ذلك في سعي أغلب المهاجرين للانتقال إلى الدول الغنية والأكثر تقدماً والحصول على فرص العمل بأجر مرتفع مقارنة بدخلهم في بلدانهم الأصلية.

حيث عرف الإنسان الهجرة والانتقال من بلد إلى آخر دون أي قيد، إلى غاية ظهور الثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن عشر، وما تبعها من تطور في القوانين، فاستحدثت الحدود وجوازات السفر وتأشيرات الدخول، ما تسبب في الحد من حرية تنقل الأفراد والجماعات وتم تنظيم عملية الانتقال في إطار الهجرة الشرعية عبر الدول. وهذا التنظيم ساعد على ظهور هجرة موازية سميت بالهجرة السرية أو الهجرة غير القانونية أو الهجرة غير الشرعية.

ولقد ازدادت معدلات الهجرة غير الشرعية من الدول الفقيرة إلى تلك الدول الغنية، بحثاً عن الاستقرار وفرص العمل، وتحسين الظروف المعيشية خاصة مع تطور الاتصالات والمواصلات التي سهلت هجرة أعداد كبيرة من الأشخاص نحو الدول الغنية.. وذلك عن طريق التسلل إليها عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية، أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة.

وبعد سنة 2011 التي شهدت اندلاع أحداث ما يسمى "بالربيع العربي" حيث تعرف ومنذ ذلك الحين العديد من الدول نوعاً من اللاستقرار الأمني فيما تم تخريب وتدمير عدة دول كليبيا والعراق وسوريا والتي كانت قبل سنة 2011 تستقطب المهاجرين بطريقة قانونية للعمل والعيش بها، وبسبب هذه الأحداث ازدادت نسبة الهجرة غير الشرعية بنسبة 42 بالمئة من دول المشرق العربي وشمال أفريقيا نحو الدول الأوروبية. وفي الجزائر واستناد إلى إحصائيات قيادة حرس السواحل التابعة للقوات البحرية الجزائرية فقد تم إحباط محاولات هجرة غير شرعية لأكثر من ثلاثة آلاف مهاجر من بينهم قصر ونساء، حاولوا هجرة الجزائر إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط خلال سنة 2017.¹ والهجرة غير الشرعية أصبحت قضية دولية بالنظر إلى أبعادها المتعددة، الأمنية والانسانية والإقتصادية والاجتماعية. كما أصبحت تُستغل من

¹ Mixed Migration flows in the Mediterranean, Compilation of available data and information, International Organisation for Migration, January 2018, URL : http://migration.iom.int/docs/Flows_Compilation_Report_January_2018_%20.pdf consulté le 08 mars 2018, a18h12m.

طرف عدة أطراف من بينها دول بأكملها وشبكات المافيا العالمية التي تتاجر بالبشر وتحقق أرباحا مالية تقدر بالملايير.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تقتصر على الشباب والذكور، وإنما تعدت لتشمل النساء وعائلات بأكملها، وأصبحت وسائل الإعلام تعرض صورا لأطفالا ورضع ضمن مجموعات المهاجرين الى أوروبا على قوارب صغيرة. وفي الكثير من الأحيان تغرق قبل الوصول الى الضفة الأخرى من البحر المتوسط، ما يؤدي إلى وفاة الكثير من الأشخاص الذين قذفت أمواج البحر جثثهم بسواحل الجزائر ودول شمال افريقيا.

وكون ظاهرة الهجرة غير الشرعية معقدة ومستمرة وتتعدد أشكالها وتختلف أساليب تحقيقها، فإنها تثير عدة قضايا ومواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي. فمن وجهة نظر الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية الهجرة غير الشرعية أصبحت في الوقت الراهن مصدر تهديد لمصالحها وخطر على استقرارها السياسي والاجتماعي. والجزائر ليست بمعزل عن هذه الظاهرة التي تصدر اهتمام السلطات العمومية والتي أصدرت في شهر فيفري 2018 فتوى عن طريق المجلس الإسلامي الأعلى وبتأييد وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تُحرم الهجرة غير الشرعية، وذلك على خلفية تنامي ظاهرة هجرة الجزائريين بطريقة سرية إلى أوروبا خلال الفترة الأخيرة.

وكان من الطبيعي أن تنعكس قضية دولية بهذا الحجم، على خطاب وتغطية ومعالجة وسائل الإعلام الجزائرية، بصفة عامة والصحف المكتوبة بصفة خاصة، التي بدورها تعالج هذا الموضوع بشكل يتجاوز الوصف العام والسرد الإخباري، ليعطي معنى للأحداث و يحاول تفسيرها، من خلال الأشكال الصحفية التي تندرج ضمن مواد الرأي مثل العمود الصحفي، الافتتاحية، المقال النقدي و التحليلي. ما يسمح بالتشخيص والتفسير والتعليق على قضية الهجرة غير الشرعية، بما يوضح أبعادها وجوانبها المختلفة. لتمكين المتلقي من الفهم واتخاذ الموقف منها. لأن هذه القضية بأبعادها الاجتماعية والإقتصادية والأمنية وتأثيرها في العلاقات الدولية هي محل اهتمام من طرف الرأي العام الجزائري ومن طرف السلطات العمومية في البلاد.

ونظرا لنقص الدراسات الإعلامية التي تهتم بالخطاب الإعلامي اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في طور الدكتوراه، جاء اختيارنا لموضوع الدراسة المتمحور حول: "قضية الهجرة غير الشرعية في الخطاب الإعلامي الجزائري -دراسة وصفية تحليلية لصحيفتي الشروق والوطن (Elwatan) - خلال الفترة الزمنية 2017 - 2020".

وتأتي هذه الدراسة لترصد وتحلل الخطاب الإعلامي نحو قضية الهجرة غير الشرعية، من خلال مواد الرأي بصحف الدراسة، مع الوقوف على سمات هذا الخطاب وأهم الأطروحات التي تضمنها وإبراز وتفسير مواقف الأطراف الفاعلة ذات العلاقة بهذه القضية الدولية، ومسارات البرهنة التي استخدمها منتجو الخطاب الصحفي بخصوص قضية الهجرة غير الشرعية والتعرف على الأطر الإعلامية التي قدمت من خلالها صحف " الدراسة الشروق والوطن Elwatan " قضية الهجرة غير الشرعية.

وتأسيسا على ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى خمس فصول:

تم التطرق في البداية إلى الإطار المنهجي للدراسة والذي تضمن الحثيات المنهجية المتمثلة في أهمية الدراسة، الدراسات السابقة، المشكلة البحثية، تساؤلات الدراسة، وفروضها، وأهدافها، وتحديد مفاهيم الدراسة، المناهج المستخدمة وأدوات التحليل في الجانب التحليلي، بالإضافة إلى الإطار الإجرائي الذي تمحور حول مجتمع البحث وعينته وكيفية تحديد العينة، الفترة الزمنية.

أما الفصل الأول: فيتعلق بمقاربة نظرية الإطار النظري للدراسة، ويتضمن مبحثين الأول حول نظرية الأطر الإعلامية، من حيث المفهوم والتطور والوظائف، والمبحث الثاني حول بناء وتحليل الأطر الإعلامية وعلاقتها بتحليل الخطاب.

أما الفصل الثاني: جاء موسوماً بتحليل الخطاب إشكالية المفهوم وتحديد المصطلح، في مبحثين، الأول تمحور حول الإشكاليات النظرية لتحليل الخطاب الإعلامي، والثاني حول مدارس تحليل الخطاب الإعلامي. **والفصل الثالث:** تمحور حول الهجرة غير الشرعية: التأصيل النظري، الآثار وآليات المكافحة، واحتوى على مبحثين الأول تناول التأصيل النظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية، والثاني تطرق إلى آثار الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها.

وفيما يخص **الفصل الرابع:** فقد تناول مشكلة الهجرة غير الشرعية ودور الإعلام في مواجهتها، ضمن مبحثين الأول حول دور وسائل الإعلام في محاربة الهجرة غير الشرعية. والثاني تطرق إلى اهتمام الصحافة الجزائرية بقضية الهجرة غير الشرعية.

أما الفصل الخامس: الإطار التطبيقي للدراسة، فتعلق بنتائج الجانب التحليلي، ضمن أربعة مباحث، الأول خصص لتحليل الأطروحات ومسارات البرهنة في خطاب صحف الدراسة إزاء قضية الهجرة غير الشرعية والمبحث الثاني خصص لتحليل القوى الفاعلة في خطاب صحف الدراسة بشأن قضية الهجرة غير الشرعية. أما المبحث الثالث تعلق بتحليل الأطر المرجعية في خطاب صحف الدراسة بشأن قضية الهجرة غير الشرعية. وتضمن المبحث الرابع المقارنة بين خطاب صحف الدراسة نحو قضية الهجرة غير الشرعية. ثم اختبار فروض الدراسة وبعده نتائج الدراسة ومناقشتها.

الإطار المنهجي

للدراصة

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات الإعلامية التي تناولت قضية الهجرة غير الشرعية في الخطاب الإعلامي الجزائري، من خلال صحفيتي الشروق وEl Watan. وتتجلى هذه الأهمية من خلال حداثة استخدام أداة تحليل الخطاب الإعلامي في البحوث والدراسات الإعلامية، كون أن توظيف أداة تحليل الخطاب يسمح بالكشف عن المحتوى الكامن للرسالة الإعلامية، وبالفهم المعمق للخطاب في سياقاته المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وترجع هذه الأهمية إلى دراسة الخطاب الإعلامي كونه شكلاً من أشكال التواصل الفعالة في المجتمع، وله القدرة على التأثير في المتلقي، وإعادة تشكيل وعيه.

وتكتسي هذه الدراسة أهمية في كونها تساهم في الكشف عن سمات وخصائص الخطاب الإعلامي نحو قضية الهجرة غير الشرعية، بشكل يفيد القائمين على الصحف في تصويب مساهمهم بتقديم خطاب موضوعي يعكس حقيقة قضية الهجرة غير الشرعية.

كما تساعد دراسة قضية الهجرة غير الشرعية في الوقوف على الجوانب الأيديولوجية والسياسية التي تنطلق منها صحيفتا الشروق وElwatan في تناولهما لهذه القضية الدولية ذات العلاقة بالشأن الجزائري.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بتصنيف الدراسات السابقة وفق ثلاثة محاور رئيسية كمايلي:

المحور الاول:الدراسات التي عنيت بتحليل الخطاب:

أ-الدراسات باللغة العربية:

1-ابتسام مباركي(2021)¹:بعنوان " الخطاب الصحفي في جريدتي الشروق اليومي والشعب إزاء القضايا الاقتصادية في الجزائر : دراسة تحليلية "

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تعرف على مراكز الخطاب الصحفي إزاء القضايا الاقتصادية في الجزائر، والكشف عن أبرز أطروحاته، والقوى الفاعلة الواردة فيه، والأطر المرجعية التي استند إليها، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين خطاب صحفيتي الدراسة، حيث شغلت هذه القضايا

¹ ابتسام مباركي، " الخطاب الصحفي في جريدتي الشروق اليومي والشعب إزاء القضايا الاقتصادية في الجزائر : دراسة تحليلية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 2021، 03.

اهتماما من خلال صحف مختلفة الاتجاهات في نطاق السياق الاقتصادي والإعلامي ضمن إطار الصحافة المعربة الخاصة والعمومية، و قامت الدراسة برصد وتحليل الخطاب الإعلامي الجزائري في تناوله للقضايا الاقتصادية في الجزائر ممثلاً في صحف الدراسة وذلك خلال الفترة الزمنية المحددة من بداية شهر نوفمبر 2014 إلى غاية 31 ديسمبر 2015، وقد تم توظيف أداة تحليل الخطاب بآلياته مسارات البرهنة والقوى الفاعلة والأطر المرجعية. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- حظيت أطروحة سلبيات الأزمة الاقتصادية النصيب الأكبر في خطاب جريدة الشروق اليومي.
- الأدوار السلبية لكل من المسؤولين الجزائريين والأحزاب السياسية خاصة، فكانت نظرة منتجو الخطاب في الشروق اليومي ناقدةً للسياسة المتبعة في الجزائر والتي كانت -حسب ما جاء في الخطاب- السبب وراء الأزمة الاقتصادية في الجزائر، وهذا يعكس الاتجاه العام الأمر الذي يفسر أن هناك تصور ورؤية واجتهاد واعى استطاع بفضل منتجو الخطاب أن يضخوا روح النقد في إطار التوعية الاقتصادية.
- حظيت أطروحة فتح مجالات الاستثمار بقدر عالٍ من المعالجة، في جريدة الشعب مقابل ارتفاع نسبة الأدوار الإيجابية المسؤولين الجزائريين، وكانت نظرة الكتاب الإعلاميين عكس نظيرتها تماماً، وهذا راجع للسياسة التحريرية لكلتا الجريدتين.

- تصدر المرجعية الاقتصادية قائمة الأطر في كلتا الجريدتين محل الدراسة.

2- سعاد لكحل (2017)¹: بعنوان "بنية الخطاب الحجاجي في الأعمدة الصحفية دراسة تداولية لعمود - نقطة نظام - بجريدة الخبر اليومي"

قامت الباحثة برصد طرق و آليات المحاججة في مقالات الأعمدة الصحفية مركزة على العمود الصحفي "نقطة نظام" لكتابه -سعد بوعقبة- بجريدة الخبر اليومي التي عالجت مرحلة الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، انطلاقاً من سؤال يبحث في فهم الآليات الحجاجية الموظفة في الخطاب الصحفي وكيف ارتبطت بالمكونات الخارجية لبنية الخطاب. واعتمدت على أدوات بحثية مستمدة من حقول تحليل الخطاب، مركزة على المقاربة اللسانية التداولية من خلال توظيف (أداة تحليل الشكل الهندسي للنص، أداة تحليل البنية التلفظية، أداة تحليل البنية المعجمية، أداة قراءة الضمنيات و السياقات) بهدف رصد الأفعال الكلامية في الخطاب السياسي، و إبراز الدوات المتكلمة و علاقتها بمتلقي الخطاب، و الكشف عن الوظيفة الحجاجية في الجمل ذاتها كظروف الخطاب، مناسبتها، الأطراف المشاركين فيه، السياق التواصلية

¹ سعاد لكحل ، بنية الخطاب الحجاجي في الأعمدة الصحفية دراسة تداولية لعمود - نقطة نظام - بجريدة الخبر اليومي "أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مستغانم، 2017.

الذي يدور فيه، إبراز مقاصد المتكلمين، بهدف إحداث إقناع لدى المتلقي. وأبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة:

- تعاليق الوحدات التلفظية و المعجمية، و إرتباطاتها بالسياق العام للنص، و قصدية المرسل في النصوص التي خضعت لبنية كاليغرافية - هندسية - إنعكست على طريقة صياغة الحجج و ترتيبها.

- وردت أغلب مسارات البرهنة في شكل تصاعدي يعرض النتائج من خلال حكام التي يختزلها في العبارات المختصرة و الجزلة في بداية الجملة الحاكمة ثم يعمد إلى تفصيلها في تتابع الجمل المحكومة عبر تسلسل معين .

- لا ترد الحجة دائما على شكل جمل فقد تكون لفظا أو عبارة أو فقرة تتولد من السياق العام للنص و قد تذكر الحجج صراحة في ألفاظ صريحة، و قد تبطن في المعاني ليتم إستنتاجها من سياق العبارات.

- وردت أغلب الروابط الحجاجية الموظفة في النص الصحفي مضمرة يتم إستخراجها من السياق و هو جزء من خصوصيات الكتابة التي تميز النصوص الصحفية المحددة في حجم عمود صحفي واحد.

- خطاب الأعمدة الصحفية خطاب تغيري يهدف إلى نقد الواقع و المطالبة بالبديل عن طريق التغير من خلا العديد من المقالات التي كانت تمر عبرها و الاشارات اللغوية التي تستهدف التغير و رفض الفساد القائم في أجهزة السلطة، كما يهدف إلى إقامة معالم دولة مدنية حديثة بالمرجعية النوفمبرية و ذلك من خلا تكرار نوعية الأمثلة التي تستمد أغلبها من الثورة التحريرية.

3- هالة أحمد الحسيني(2016):¹ بعنوان "الخطاب الصحفي في العلاقات المصرية الإيرانية".

تهدف الدراسة البحثية إلى إجراء دراسة تحليلية - تفسيرية مقارنة لاتجاهات الخطاب الصحفي المصري نحو العلاقات المصرية - الإيرانية وذلك للكشف عن كيفية تناول صحف الدراسة (صحيفة الأخبار القومية - صحيفة المصري اليوم الخاصة - صحيفة الأحرار الحزبية - صحيفة عقيدتي الإسلامية - صحيفة وطني القبطية) باختلاف أنماط ملكيتها ومرجعيتها الفكرية للعلاقات المصرية - الإيرانية خلال فترة الدراسة التحليلية بدءاً من ديسمبر 2008 وهو العام الذي شهد توتراً في العلاقات المصرية - الإيرانية أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال فترة حكم الرئيس مُحمَّد حسنى مبارك مروراً باندلاع الثورة المصرية في 25 يناير 2011 ودخول مصر في مرحلة جديدة لها ظروفها الخاصة في ظل نظام حاكم جديد، وتنتهى الفترة الزمنية للدراسة بنهاية عام 2013، بعد أحداث ثورة 30 يونيو 2013، التى نتج عنها عزل الرئيس المصري مُحمَّد مرسى. كما تتطرق الدراسة لرصد العلاقة بين الصحافة والنظام السياسي في

¹ هالة أحمد الحسيني، الخطاب الصحفي في العلاقات المصرية الإيرانية، مصر:، العربي للنشر والتوزيع، 2016.

إطار العلاقات المصرية - الإيرانية ومدى مساهمة النظام السياسي في تشكيل اتجاهات الخطاب الصحفي لكل صحيفة.

وأبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة:

- هناك تبعية الخطاب الصحفي للسلطة السياسية نحو ملف العلاقات المصرية الإيرانية، رغم اختلاف السياسة التحريرية للصحف والخلفية الإيديولوجية والفكرية للصحف الدراسية.

- الخطاب الصحفي والسلطوي كان سلبي نحو قضية الدراسة من ديسمبر 2008 إلى 25 يناير 2011.

- الخطاب الصحفي اتسم بالتوافق نحو قضية الدراسة خلال أربع فترات حكم مصر، لكل من حسني مبارك، المجلس العسكري، ثمّ مرسى، عدلي منصور.

4- الطاهر بصيص (2014)¹: بعنوان "أثر الكتاب الإعلاميون الجزائريون من خلال صحفيي الشروق والوطن في النخب السياسية".

اهتمت الدراسة بتحليل الخطاب الإعلامي للكتاب الإعلاميين الجزائريين، والكشف عن العلاقة بين أولويات صحفيي الشروق والوطن وأولويات النخبة البرلمانية، من خلال تحليل بعض مواد الرأي المتمثلة في المقال التحليلي والافتتاحية والتعليق في صحفيي الدراسة. من خلال أهم القضايا المحلية والوطنية. وقام الباحث بتحليل الخطاب الإعلامي الجزائري في تناوله للقضايا اتجاه النخبة البرلمانية خلال فترة الدراسة واستخدم أداة تحليل الخطاب بآلياته مسارات البرهنة والقوى الفاعلة .
وأهم ماتوصلت هذه الدراسة:

- منتجو الخطاب في الصحافة الخاصة باختلاف توجهاتها ولغة صدورها عالجوا المشكلة التي تمثل جوهر القضايا المحلية في الجزائر، المتمثلة في المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- المعالجة لدى منتجي الخطاب اتسمت بإبراز الأطروحات المركزية والحجج والبراهين المدعمة لها وركزوا على الكثير من الجوانب التي كانت كامنة، مما أفرز مجموعة من الآراء في طبيعة الخطاب الإعلامي، ونظرة كل من الكتاب الإعلاميين من زاوية معينة للقضية نفسها والخلفية التي ينطلق منها السياق السياسي والإعلامي لكل منتج الخطاب عن الآخر.

- اتفق منتجو الخطاب من خلال فحوى الخطاب للقضايا السياسية على الدفاع عن القضية بشدة وحشدوا الحجج والبراهين للدفاع عنها.

¹ الطاهر بصيص، أثر الكتاب الإعلاميون الجزائريون من خلال صحفيي الشروق والوطن في النخب السياسية، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، 2014.

اتفق الكتاب الإعلاميون على أن انعدام الإرادة السياسية من خلال المحاولات الدائمة لاجتار خطابات رنانة عمادها لغة الإنشاء والمراوغة لاهاء الرأي العام، وفق أطروحة القفز على الواقع وسياسة الهروب إلى الأمام.

2- الدراسات باللغة الأجنبية:

1- إلين بوروغز Elaine Burroughs (2012)¹ بعنوان "الخطاب المؤسسي الإيرلندي اتجاه الهجرة غير الشرعية: مقارنة التحليل النقدي للخطاب".

اهتمت الدراسة بتحليل خطابات المؤسسات الرسمية الأيرلندية نحو قضية الهجرة غير الشرعية بين عامي 2002 و 2009. في السياق الإيرلندي، استنادا إلى نظرية السلطة وهوية الأمة لميشيل فوكو. وطبقت الدراسة مقارنة التحليل النقدي للخطاب على حوالي 1000 خطاب برلماني و 2500 خطاب صحفي لمختلف وسائل الاعلام بالإضافة الى مقابلات رجاله السياسة ومثلي المجتمع المدني مع وسائل الاعلام وأبرزت نتائج الدراسة :

-وجود خمسة حجج في الخطاب اتجاه المهاجرين غير الشرعيين وهي السيطرة،الخطر،الإنسانية،الاقتصاد والثقافة.

-هناك انشغال كبير من طرف المؤسسات الرسمية الأيرلندية للسيطرة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية .
-وجود الكثير من المواقف السلبية في الخطاب اتجاه الهجرة غير الشرعية، مع ورود البعض من المواقف الإيجابية اتجاه هذه القضية.

2- إيمانويل مارتى Emmanuel MARTY (2010)² : بعنوان " الصحافة، الخطابات والجمهور: مقارنة مقارنة لثلاثة أنماط من الصحافة، من إنتاج الخبر إلى استقباله ".

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين إنتاج الأخبار والخطاب الصحفي وطريقة استقبال الجمهور لها، من خلال دراسة مقارنة لثلاث فئات من الصحافة الفرنسية: الصحافة اليومية الوطنية المدفوعة، الصحافة المجانية اليومية، والصحافة الرقمية المستقلة. واعتمدت الدراسة على تحليل الخطاب الصحفي حول موضوعات الطاقة، إلى جانب استبيانات ومقابلات مع الجمهور، بهدف الكشف عن تأثير خصوصيات

¹ Elaine Burroughs, **Irish Institutional Discourses of Illegal Immigration: A Critical Discourse Analysis Approach**, PHD Thesis, maynooth university, Ireland, October 2012.

² Emmanuel MARTY, **Journalismes, discours et publics : une approche comparative de trois types de presse, de la production à la réception de l'information**, Thèse de Doctorat en Sciences de l'Information et de la Communication, Université Toulouse 2 Le Mirail (UT2 Le Mirail), France, 2010.

كل مؤسسة إعلامية (من حيث التمويل والسياسة التحريرية) على طبيعة الخطاب الصحفي المنتج. ومن واهم نتائج الدراسة:

- وجود اختلاف في الخطاب الإعلامي بين الأنماط الثلاثة من الصحافة.
- الصحافة الوطنية المدفوعة ركزت على تقديم خطاب متزن يعتمد على المصادر الرسمية ويحافظ على الحياد الظاهري.

- الصحافة المجانية قدمت خطابًا تبسيطيًا وسريعًا يميل إلى الإثارة، مع إغفال التحليل العميق.
- الصحافة الرقمية المستقلة أنتجت خطابًا نقديًا يُعطي مساحة للأصوات غير الرسمية، ويعتمد على تحليل معمق يتجاوز الخطاب الرسمي .

- الاختلافات في الخطاب الإعلامي تعكس طبيعة المؤسسات المنتجة للمحتوى، و تؤثر بشكل مباشر على طريقة إدراك الجمهور للموضوعات، وتساهم في تشكيل وعي جماهيري متفاوت من حيث العمق والوعي النقدي.

3- أوديل كامو وباتريس جورجيه Odile Camus, Patrice Georget (2003)¹: بعنوان " تحليل الخطاب الإعلامي"

تهدف الدراسة إلى تقديم إطار نظري ومنهجي لتحليل الخطاب الإعلامي باعتباره ظاهرة اجتماعية وثقافية ولغوية. وقامت بتحليل كيفية بناء الخطاب الإعلامي وعلاقته بالسلطة والمعرفة والجمهور. وتركز على العلاقة بين المنتج الإعلامي (الصحفي، الوسيلة) والمتلقي، وكيف أن اختيار الألفاظ، وبناء الجمل، وترتيب الوقائع، وتحليل القضايا، يعكس توجهات وأيديولوجيات ضمنية أو معلنة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- الخطاب الإعلامي ليس محايدًا، بل يُبنى وفق معايير مهنية، اقتصادية، سياسية، وأيديولوجية.
- التحليل اللغوي والنصي لخطاب وسائل الإعلام يكشف عن أنماط متكررة في بناء المعنى، والمواقف ترسيخ الصور النمطية، أو تهميش قضايا وأطراف.
- تلعب وسائل الإعلام دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام من خلال تحديد القضايا التي تحظى بالأولوية وطريقة تمثيلها.
- توجد علاقة جدلية بين الإعلام والمجتمع؛ إذ يعكس الإعلام القيم السائدة، لكنه في الوقت نفسه يسهم في صناعة تلك القيم.

¹ Odile CAMUS, et Patrice GEORGET, *L'analyse des discours médiatiques*, Paris : In Press Editions, 2003. <https://normandie-univ.hal.science/hal-02527111v1/document>

المحور الثاني: الدراسات التي اعتمدت على الأطر الإعلامية:

أ-الدراسات باللغة العربية:

1-بسام أحمد الشريف(2025)¹:بعنوان: "الأطر الإعلامية للدعاية "الصهيونية" عبر تويتر دراسة تحليلية لمضامين صفحة "إسرائيل بالعربية" على تويتر من 10 إلى 21 ماي 2021".

تهدف الدراسة الى رصد الأطر الإعلامية التي وظفتها صفحة إسرائيل بالعربية على تويتر، خلال الفترة من 10 الى 21 ماي 2021. اعتمدت الدراسة على كل من المنهج المسحي، وأداة تحليل المضمون لرصد الأطر الإعلامية التي وظفتها الدعاية الإسرائيلية في تغطيتها للعملية العسكرية على قطاع غزة، عن طريق القيام بمسح عينة من المنشورات على صفحة إسرائيل بالعربية على تويتر طيلة العملية العسكرية على قطاع غزة، باستخدام العينة العشوائية المنتظمة، والمقدرة بـ: 61 مفردة (تغريدة). توصلت الدراسة الى أن مضامين صفحة إسرائيل بالعربية على تويتر اعتمدت بشكل كبير على الإطار المحدد بقضية، وإطار المسؤولية، من خلال التركيز على قضية أساسية مفادها أن هجمات حركة حماس على إسرائيل الدافع الرئيس لشن العملية العسكرية على قطاع غزة.

2- رمزي جاب الله، خلود البكري عبد القادر(2024)² بعنوان: "إيديولوجيا الخطاب الإعلامي الدعائي حول الأزمة الروسية الأوكرانية: دراسة تحليلية نقدية لقناتي RT بالعربية و BBC بالعربية" اهتمت الدراسة بتحليل الأيديولوجيا الكامنة وراء الخطاب الإعلامي الدعائي للقناتين، RT بالعربية (روسية الملكية) و BBC بالعربية (بريطانية الملكية)، عبر تحليل نوعي (critical discourse analysis) وفق مقاربة نورمان فيركلوف ونظرية مدرسة فرانكفورت، وتم تفكيك وتحليل الخطاب وفق منظورين الاول تحليل خارجي (إنساني-سياقي) من خلال دراسة السياق السياسي والاجتماعي للخطاب الإعلامي لكل قناة.والكشف عن مصالح الدول المالكة وتأثيرها على المحتوى والاتجاهات، أما المنظور الثاني تحليل داخلي (لغوي-استراتيجي) من خلال فحص البنية اللغوية والأساليب البلاغية وتحليل نصي يُظهر كيف يُوظف الخطاب لغويًا لبث الأيديولوجيا وإرساء خطاب السلطة.ومن أهم نتائج الدراسة -تكريس الأيديولوجيا : كل قناة تُعيد إنتاج خطاب يخدم مصالح "دولتها الأم:"

¹ بسام أحمد الشريف، الأطر الإعلامية للدعاية "الصهيونية" عبر تويتر دراسة تحليلية لمضامين صفحة "إسرائيل بالعربية" على تويتر من 10 إلى 21 ماي 2021 ، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، جامعة تبسة، المجلد 08، العدد 08، جانفي 2025.

² رمزي جاب الله، خلود البكري عبد القادر، إيديولوجيا الخطاب الإعلامي الدعائي حول الأزمة الروسية الأوكرانية: دراسة تحليلية نقدية لقناتي RT بالعربية و BBC بالعربية، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد 08، العدد 01، جوان 2024.

- التحكم في وعي الجمهور :تبني القناتان خطابًا دعائيًا يسبق إعلاميًا إلى "تقسيم الجمهور" بناءً على الانتماءات والتوجهات السياسية.

-وسائل السيطرة الإعلامية :أغلب خطابات القناتين تندرج ضمن آلية "سيطرة غير واعية" على عقول المتلقين، من خلال بث رسائل تغذي أيديولوجيا معينة، وتغفل تبني خطاب نقدي مهني.

3- تامي نصيرة (2022)¹ بعنوان " التموّج المنهجي لنظرية التأطير الإعلامي في الدراسات الإعلامية . قراءة في الأبعاد والإستخدامات".

تهدف الدراسة إلى تحديد أهمية "نظرية تحليل الأطر الخبرية" التي تعد واحدة من الروافد الحديثة في دراسات الإعلام والاتصال ، وتكمن فاعليتها في قياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام ، وتقدم تفسيراً منتظماً لدور هذه الوسائل في تشكيل الأفكار و الاتجاهات حيال القضايا البارزة . ليتم تشخيص أبعاد إستخدامات نظرية " التأطير الإعلامي " في تحديد مواقف وإتجاهات الجمهور المتلقي تجاه الأحداث و القضايا الراهنة ، من خلال تقديم بعض النماذج من الفضائيات الإخبارية العربية و الأجنبية التي نجحت في تشكيل وتحديد فهم الجمهور لقضايا الإرهاب و التطرف (كأحداث سبتمبر، حادثة شارلي إيبدو ،الحرب الإسرائيلية على غزة...) وفق آليات التأطير.

وفي الأخير تم التنويه على التموّج المنهجي الهام لنظرية "الأطر الخبرية" في الدراسات الإعلامية المعاصرة ، وذلك لقدرة هذه المقاربة النظرية في تشكيل الرأي العام وتوجيهه بكل مهنية و إحترافية. الكلمات المفتاحية : الأطر الخبرية ، التأطير الإعلامي ، الإستخدام ، الإرهاب ، التطرف، الإنتقاء والبروز ب-الدراسات باللغة الأجنبية:

1- فان غورب، بالدوين. Van Gorp, Baldwin (2007)² بعنوان "المقاربة البنائية في تحليل التأطير: استعادة البعد الثقافي"

تبحث الدراسة في كيفية بناء الأطر الإعلامية (media frames) ليس فقط من خلال المؤسسات الإعلامية وخيارات الصحفيين، بل أيضاً من خلال القيم الثقافية والاجتماعية السائدة داخل المجتمعات. يقترح Van Gorp أن الأطر الإعلامية ما هي إلا تمثيلات رمزية تعكس تصورات ثقافية

¹ نصيرة تامي، التموّج المنهجي لنظرية التأطير الإعلامي في الدراسات الإعلامية . قراءة في الأبعاد والإستخدامات،مجلة معارف،الجلد17،العدد2022،01.

² Van Gorp, Baldwin. "The Constructionist Approach to Framing: Bringing Culture Back In" , *Journal of Communication*, vol. 57, no. 1, 2007, pp. 60–78. <https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.2006.00329.x>

مشتركة. وعالجت اشكالية الدراسة كيف يتأثر إنتاج الأطر الإعلامية بالمخزون الثقافي الجماعي وكيف يمكن كشف هذه الأطر بطريقة منهجية ضمن التحليل الإعلامي، باستعمال تحليل المضمون الكيفي و استخدام تحليل الاطار الثقافي في دراسة حالات مختارة من الصحف البلجيكية والفرنسية حول قضايا سياسية واجتماعية. ومن بين نتائج الدراسة:

- الأطر الإعلامية ليست بناءً صحفيًا فقط، بل تتغذى من مخزون ثقافي مشترك يُعاد إنتاجه عبر وسائل الإعلام.

- الأطر تعتمد على **ميثولوجيات ثقافية** جاهزة عند الجمهور (مثل الخير ضد الشر، الضحية ضد الجلاّد، التهديد مقابل الأمان).

- وسائل الإعلام تسهم في تعزيز أو تغيير التصورات الجماعية عبر الأطر المتداولة.

- لا يمكن فهم أثر الأطر بدون مراعاة السياق الثقافي والاجتماعي الذي تعمل فيه.

2- روبرت انتمان Robert M. Entman (1991)¹ بعنوان " إطار التغطية الإعلامية الأمريكية

للأخبار الدولية: تباين السرديات في حادثتي طائرة KAL والطائرة الإيرانية "

تختبر هذه الدراسات الأطر المتناقضة التي استخدمتها وسائل الإعلام الأمريكية لتغطية حادثي إسقاط السوفيات لطائرة كورية في سبتمبر 1983، وإسقاط الأمريكيين لطائرة إيرانية في يوليو 1988، وذلك من خلال تحليل مضمون التغطية الإعلامية الأمريكية للحادثتين في مجلتي (تايم، نيوزويك، والأخبار المسائية في شبكة CBS)، وصحيفتي تايمز، واشنطن بوست) لمدة أسبوعين.

وأُسفرت النتائج عن أنه بالنسبة للحادث الأول تم تركيز الإطار على افتقار الحادث للأخلاق، وإلقاء المسؤولية على عاتق الدول المرتكبة للحادث، بل ركزت على المشكلات المعقدة المرتبطة باستخدام التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، مما أدى إلى تصوير الحادث الأول باعتباره اعتداء غير أخلاقي، في حين تم تصوير الحادث الثاني كمشكلة تقنية، وأظهرت النتائج توظيف وسائل الإعلام لبعض الكلمات والعناوين والصور والرسوم والصفات بهدف تدعيم هذا الإطار.

المحور الثالث: الدراسات التي عنت بموضوع الهجرة غير الشرعية:

أ-الدراسات باللغة العربية

¹ M. Entman, Robert, (Autumn 1991), "Framing US Coverage of International News: Contrasts in Narratives of the KAL and Iran Air Incident", Journal of Communication, 41 (4): <https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.1991.tb02328.x>

1- إسماعيل شرقي (2018)¹ بعنوان "الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الإخبارية، دراسة تحليلية مقارنة لموقعي فرانس 24 والعربية نت.

تهدف هذه الدراسة الى رصد و تحليل مضمون المواد الخبرية المنشورة على مواقع الفضائيات الالكترونية الاخبارية (فرانس 24 و العربية نت)، فيما يتعلق بظاهرة الهجرة غير الشرعية، و الوقوف على اوجه الاتفاق و الاختلاف في التغطية الخبرية للظاهرة على مواقع الدراسة، و ما سبقه من احداث و ما ترتب عليه من نتائج و تبعات، بما في ذلك تحليل الاطر الخبرية التي قدمت من خلالها الاحداث المختلفة للهجرة غير الشرعية و تداعياتها.

و خلصت الدراسة الى نتائج عدة كان من اهمها ارتفاع نسبة اهتمام موقع فرانس 24 بتغطية احداث الهجرة غير الشرعية بشكل اكبر من موقع العربية نت. كما كشفت النتائج اتفاق الموقعين بان (الخبر) هو الشكل الصحفي الغالب للمواد الخبرية المنشورة على المواقع الالكترونية عينة الدراسة، كما كشفت الدراسة ان النسبة الاعلى للاطر الخبرية كانت لأطر (الشخصيات المحورية).

2- دخالة مسعود (2014)²: بعنوان " واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تداعياتها وآليات مكافحتها".

تناول هذه الدراسة واقع الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط والتداعيات الناتجة عنها، وكذا الآليات المتخذة للحد من هذه الظاهرة التي أخذت طابعا إعلاميا منقطع النظير خصوصا في العقدين الأخيرين، كما أصبحت حديث وسائل الإعلام الأوروبية وكذا النقاش السياسي والحملات الانتخابية لدى الأحزاب السياسية الأوروبية، ونظر الانعكاسات والآثار السلبية لهذه الظاهرة على مستوى الدول المرسلّة أو المستقبلّة على حد سواء فقد عملت دول الاتحاد الأوروبي في ما بينها وبالشراكة مع دول حوض البحر المتوسط الجنوبية على عقد اتفاقات ثنائية وجماعية لمكافحة هذه الظاهرة، كما أنها اتخذت مجموعة من الإجراءات الأمنية الصارمة مستعينة بأجهزة وتقنيات متطورة من اجل القضاء عليها نهائيا.

وخلصت الدراسة إلى:

¹إسماعيل شرقي، الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الإخبارية، دراسة تحليلية مقارنة لموقعي فرانس 24 والعربية نت، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة باتنة، 2018.

² دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات الإعلامية، العدد 5، أكتوبر 2014.

- أن مواجهة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط من طرف دول الاتحاد الأوروبي أو دول جنوب حوض المتوسط من خلال الإجراءات والوسائل الأمنية المتطورة وكذا الاتفاقيات الثنائية والجماعية قد ينجح في تحجيم الظاهرة لبعض الوقت غير انه لن يستطيع القضاء عليها نهائيا بالمعالجة الأمنية طالما استمرت أسبابها الرئيسة المتمثلة في الفجوة الكبيرة بين ضفتي المتوسط في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تكون بالتركيز على قضية التنمية المحلية في دول جنوب المتوسط المصدرة للهجرة غير الشرعية، وعلى الدول الأوروبية مساعدة تلك الدول لإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولعل ذلك هو الحل الوحيد الأمثل لمواجهة الهجرة غير الشرعية والقضاء عليها.

3- رابع طيبي (2009)¹: بعنوان "الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة" دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي .

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مضمون صحيفة الشروق ورصد كيفية معالجتها لقضية الهجرة غير الشرعية والتعرف على اتجاه المادة الإعلامية التي ظهرت بها الصحيفة للتعبير عن موقفها اتجاه هجرة الشباب الجزائري نحو الدول الأوروبية. ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة:

- تغطية صحيفة الشروق لظاهرة الهجرة غير الشرعية كانت متواضعة، مما يعني أن هناك عدم اهتمام كاف من قبل الصحيفة بالظاهرة.

- نسبة أيام التغطية كانت متقاربة بين مختلف أيام السنة وهذا يرجع إلى امتداد الظاهرة على طول السنة بالإضافة إلى كونها مستمرة .

- الموضوعات المتعلقة بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين هي المسيطرة على موضوعات الظاهرة في صحيفة الدراسة، و إستراتيجية الجريدة في التناول الإعلامي لموضوع الهجرة غير الشرعية اتجهت نحو إعلام القارئ بالظاهرة محل الدراسة وذلك بنقل عمليات المداومة وتوقيف المهاجرين غير الشرعيين في الموانئ وأعلى البحار.

- الاتجاه العام لصحيفة الدراسة بشأن تناول موضوع الهجرة غير الشرعية كان محايداً، وذلك راجع للاعتبارات الموضوعية و الإعلامية و المتمثلة في نقل الصورة الإعلامية الحقيقية لتداعيات الظاهرة.

¹ رابع طيبي، الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.

أ-الدراسات باللغة الأجنبية:

1-ماوريتسيو أمبروزيني ومينكه ه. ج.هاجر **Maurizio Ambrosini Minke H.J. Hajer** (2023)¹

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا من منظور شامل، حيث توضح أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كالفقر، الحروب، وانعدام الفرص. يناقش الدراسة سياسات الدول الأوروبية في التعامل مع هذه الظاهرة من خلال تشديد الرقابة على الحدود، والترحيل، وبرامج التسوية القانونية، كما يتناول دور شبكات التهريب والمجتمع المدني في دعم أو تسهيل الهجرة غير الشرعية. وتركز الدراسة على ما يُعرف بـ "وكالة المهاجرين"، أي قدرة المهاجرين غير النظاميين على بناء علاقات اجتماعية والمشاركة في تحركات سياسية، رغم وضعهم القانوني غير المستقر.

وتخلص الدراسة إلى الدعوة لتبني سياسات متوازنة وأكثر إنسانية تراعي الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين والدول المستقبلة على حد سواء.

2- راينهارد شفايتسر **Reinhard Schweitzer** (2017)² بعنوان " الإدارة الدقيقة لوضعية

المهاجرين غير النظاميين وضبطها: دراسة نوعية حول تقاطع تقديم الخدمات العامة مع تنفيذ قوانين الهجرة في لندن وبرشلونة "

تتناول هذه الدراسة كيفية إدارة أوضاع المهاجرين غير النظاميين على المستوى المحلي من خلال تقاطع الخدمات العامة (كالرعاية الصحية، والتعليم، والسكن) مع سياسات تنفيذ قوانين الهجرة في مدينتي أروبيتين: لندن وبرشلونة. وركزت الدراسة على كيفية مساهمة المؤسسات العامة التي من المفترض أن تكون شاملة ومفتوحة للجميع في تطبيق سياسات تقييدية تُهمّش وتُستبعد المهاجرين غير النظاميين من الخدمات، أو تربط حصولهم عليها بشروط تتعلق بوضعهم القانوني. ومن اهم نتائج الدراسة:

- وجود آليات دقيقة وغير مباشرة لضبط وجود المهاجرين غير النظاميين من خلال المؤسسات الخدمية.
- رغم اختلاف الإطارين القانونيين في بريطانيا وإسبانيا، إلا أن الخدمات العامة في كلا المدينتين تسهم بدرجات متفاوتة في تنفيذ سياسات ضبط الهجرة.
- المؤسسات العامة تُوظف أحياناً كأدوات ضمن "الإدارة الدقيقة" للمهاجرين غير النظاميين، ما يؤدي إلى تعميق هشاشتهم الاجتماعية.

¹ Maurizio Ambrosini, Minke H.J. Hajer **Irregular Migration**, IMISCOE Short Reader, Springer Cham, 2023. doi:10.1007/978-3-031-30838-3

² Reinhard Schweitzer, **The Micro-Management of Migrant Irregularity and its Control** A qualitative study of the intersection of public service provision with immigration enforcement in London and Barcelona, PhD in Migration Studies, UNIVERSITY OF SUSSEX, 2017.

- كشفت الدراسة عن تناقض بين الدور الإنساني المفترض للخدمات العامة وبين تنفيذها لسياسات إقصائية.

- أظهرت نتائج البحث أن هناك تفاوتاً بين المدن الأوروبية في درجة تشارك المؤسسات الخدمية مع سلطات الهجرة، حيث بدت برشلونة أقل تشدداً وأكثر مرونة في ضمان بعض الحقوق الأساسية، في حين تنخرط مؤسسات لندن بشكل أكبر في تنفيذ سياسات ضبط الهجرة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تكتسي هذه الدراسات أهمية بالغة من حيث التراث العلمي، من حيث النتائج التي قدمتها تساعد الباحث في فهم موضوع الدراسة وبالتالي تحديد المشكلة البحثية والتساؤلات والأهداف والأدوات البحثية التي تساعد على تحقيق أهداف الدراسة. لا سيما فيما يتعلق باستخدام أداة تحليل الخطاب والأليات التي يركز عليها مثل مسارات البرهنة والقوى الفاعلة. كما تكتسي الدراسات السابقة أهمية في الوقوف على موقع الدراسة من البحوث السابقة حيث لم تتناول أية دراسة من الدراسات السابقة موضوع الخطاب الإعلامي الجزائري و قضية الهجرة غير الشرعية .

بالنسبة للسياق الجزائري، ركزت الدراسات السابقة على تحليل محتوى الخطاب الصحفي في تغطية قضايا الهجرة غير الشرعية وبعض القضايا الأخرى، إلا أن أغلبية هذه الدراسات اكتفت بالمنهج الوصفي التحليلي وأداة تحليل المضمون والنسبة لاستخدامها لتحليل الخطاب فكان قليلا ولم يكن هناك توسع وتنوع في تطبيق أدواته، وكذا المقاربات النقدية الحديثة. أما من حيث السياق الزمني فأغلب الدراسات انحصرت في فترات ما بين 2009 و2015، ما يحد من قدرتها على قراءة التطورات المتعاقبة. ومن حيث العينات، نلاحظ أن العديد من الدراسات اقتصرت عينات محددة مثل صحيفة واحدة، أو اثنتين، وهو ما قد يحد من شمولية النتائج و تعميمها.

في المقابل، اتسمت الدراسات الأجنبية بالتنوع في المناهج وتعدد أدوات البحث. مع اعتمادها على مقاربات نوعية نقدية في تحليل الخطاب بتوظيف أدوات تحليل معمق للخطاب والوثائق الرسمية. كما أن أغلب الدراسات الأجنبية استندت إلى أطر نظرية مهمة .

أما على مستوى معالجة الخطاب، فقد استخدمت دراسات كل من الطاهر بصيص (2014)، سعاد لكحل (2017) وابتسام مباركي (2021)، أدوات تحليل الخطاب (الحجاجي، ومسارات البرهنة، الأطر المرجعية...) وهي مقاربات متقدمة، بينما اقتصرت الدراسات الأخرى على التحليل الكمي للمواد الصحفية، ضمن دائرة تحليل المضمون دون استعمال أدوات تحليل الخطاب النقدي. وأظهرت الدراسات الأجنبية تفوقاً نوعياً في استخدام تحليل الخطاب و اعتماد النظريات النقدية مقارنة بالدراسات

باللغة العربية التي تبقى في حاجة إلى التوسع في تحليل الخطاب واعتماد التحليل النقدي للخطابي الدراسة.

وعطفا على ماسبق ذكره تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في انتمائها للبحوث الوصفية، وفي استخدام الإعلامية منها، وفي استخدام عدد منها لأداة تحليل الخطاب الإعلامي. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث تطبيق أداة تحليل الخطاب لتحليل مواد الرأي التي تناولت قضية الهجرة غير الشرعية في صحف الدراسة. كما تختلف عنها من حيث العينة الزمنية التي تمتد من سنة 2017 إلى سنة 2020 .

إشكالية الدراسة:

تحتل قضية الهجرة غير الشرعية في الوقت الراهن حيزا واسعا من اهتمام وسائل الإعلام الدولية والجزائرية وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، وأصبحت قضية دولية تترك الدول المستقبلية للمهاجرين مثل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كما تشكل محور اهتمام الدول التي تنطلق منها الهجرة غير الشرعية كدول شمال إفريقيا، بحيث أن الكثير من المشاريع المشتركة بين الحكومات الأوروبية وحكومات دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط و حوض المتوسط بصفة عامة تقوم على محاربة هذه الظاهرة التي تتفاقم معها نتائجها السلبية على مختلف الأصعدة.

لأن الظاهرة لم تعد تقتصر على البطالين من الشباب بل توسعت لتشمل الجامعيين والموظفين وحتى النساء والقصر، يخاطرون بحياتهم ويقلون قوارب الموت وسط البحر، ما يكشف بعمق عن الأوضاع التي يعيشها هؤلاء المهاجرين من بينهم جزائريين، والتي تدفع بهم إلى مواجهة خطر الموت من أجل الانتقال إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط وإلى الدول الغنية بحثا عن الرفاهية المنشودة، في ظل تحذيرات المتابعين لقضية الهجرة غير الشرعية من ازدياد حجمها ومن نتائجها الوخيمة. لاسيما بعد أن سجلت المنظمة الدولية للهجرة ازديادا كبيرا في أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى أوروبا ما بين سنتي 2017 و2018 وما بعدها.

فالهجرة غير الشرعية لم تعد تتوقف عند انتقال مجموعة من الأفراد من دولة إلى أخرى بطريقة غير قانونية وإنما أخذت أبعادا أمنية بعد أن أصبحت شبكات الجريمة المنظمة تستغلها في المتاجرة بالبشر وأصبحت لهذه القضية علاقة بالجماعات الإرهابية التي تهدد الأمن الإقليمي والعالمي. ما أدى بوسائل الإعلام الجزائرية إلى الإهتمام بالموضوع خاصة الصحافة المكتوبة . من خلال تغطية مواضيع الهجرة غير

الشرعية اعتماد على المصادر الأمنية والقضائية والبيانات الرسمية لقوات حراس السواحل، خاصة في ما يتعلق بعمليات التوقيفات الي تقوم بها المصالح المختصة في إطار مكافحة الهجرة السرية، وتفكيك شبكات التهريب.

ومن هنا تبرز أهمية التعرف على المعالجة الصحفية لقضية الهجرة غير الشرعية ومضمون الخطاب الإعلامي الجزائري اتجاه هذه القضية الدولية . حيث أن الصحافة تعمل على تقديم تغطية صحفية أكثر تفصيلية وأكثر شمولية وأكثر مقدرة على تقديم الأحداث والتطورات التي تحدث على المستوى العالمي في سياقها العام ، والتي تهم المتلقي ، وهذا يعني تقديم خطاب إعلامي يتناول موضوع الهجرة غير الشرعية بالتفسير والتحليل والمناقشة.

فالخطاب الإعلامي يعد أحد أشكال الخطابات في المجتمع، فهو مؤسسة لسانية ذات بعد تواصلية، كما يعتبر ملمحا من ملامح الأفكار و الآراء في المجتمع. و يتعدد هذا الخطاب و يتنوع بتعدد أنواعه الفكرية و إختلاف إنتماءاتها من صحف خاصة، وحكومية و بإختلاف توجهاتها الإيديولوجية.

كما يحتزن الخطاب نوايا و مقاصد و مواقف المرسل حول مختلف الأحداث الواقعة في المجتمع، وبذلك كثيرا ما نجد أنفسنا أمام خطابين أو أكثر تبدي آرائها حول نفس الحدث أو القضية و لكن بإعتماد حجج وبراهين مختلفة، تختلف باختلاف التصورات التي يريد صاحب الخطاب إيصالها و توجيه المتلقي والتأثير في رأيه . وهو ما يعرف بصحافة الرأي التي تسعى إلى شرح الأخبار اليومية الجارية وتفسيرها والتعليق عليها، بما يوضح أبعادها وجوانبها المختلفة، من خلال أصنافها المتمثلة في الافتتاحية والتعليق والعمود و الكاريكاتير...

ويتفق خبراء الصحافة على تحديد وظائف مقالات الرأي في التعبير، التفسير، الاقناع، التوقع والدعاية، فهي تهدف إلى توجيه الرأي العام والتأثير في اتجاهه ودفعه إلى اتخاذ مواقف من مختلف القضايا المطروحة في المجتمع، كقضية الهجرة غير الشرعية، من وجهة نظر الصحيفة أو كاتب المقال الذي قد يكون رئيس التحرير أو أحد كبار الصحفيين أو الكتاب المشاهير.

وبما أن جزءًا من مسئولية محاربة الهجرة غير الشرعية والحد منها يقع على وسائل الإعلام المختلفة ومنها الصحافة المكتوبة، فإنه من المهم دراسة طبيعة الخطاب الإعلامي الذي تنتجه الصحف من خلال مواد الرأي حول هذه القضية الدولية.

و من خلال متابعة الباحث لطبيعة معالجة القضايا الدولية في الصحف اليومية الجزائرية، لمس أن هناك اهتماماً من هذه الصحف بموضوع الهجرة غير الشرعية كقضية دولية تهم المجتمع الجزائري، و من بين الصحف اليومية الجزائرية، التي اهتمت بهذا الموضوع و خصصت تغطية واسعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية جريدة الشروق اليومي الصادرة باللغة العربية، و جريدة الوطن (Elwatan) الصادرة باللغة الفرنسية، اللتان تعتبران من أهم الصحف اليومية في الجزائر ذات الإلتشار الواسع من حيث المقروئية والسحب. لذلك ارتأينا معرفة الاهتمام الإعلامي الذي أولته الصحيفتان لقضية الهجرة غير الشرعية، من خلال الخطاب المقدم عبر مقالات الرأي والتعليق بالصحيفتين.

فمشكلة الدراسة تتمثل في التعرف على مدى اهتمام صحف الدراسة بسمات محتوى وشكل قضية الهجرة غير الشرعية، ورصد وتحليل الخطاب الإعلامي الجزائري نحو هذه القضية، والوقوف على أبرز الأطروحات التي تضمنها الخطاب، و على أوجه الشبه والاختلاف بين خطاب صحف الدراسة. و منه هذا المنطلق نطرح السؤال الرئيسي لإشكالية الدراسة كما يلي:

- ما هي طبيعة الخطاب الإعلامي الجزائري نحو قضية الهجرة غير الشرعية من خلال صحفيي الشروق و الوطن (Elwatan) خلال الفترة الزمنية 2017-2020 ؟

تساؤلات الدراسة :

وحتى تتضح معالم الإشكالية نقوم بطرح جملة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ✓ 1. ماهي الأطروحات الرئيسية للخطاب الإعلامي الجزائري، التي تضمنتها صحف الدراسة اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية؟
- ✓ 2. ماهي الحجج و البراهين التي استند إليها منتجو الخطاب الإعلامي الجزائري اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية؟
- ✓ 3. ما هي الأطراف الفاعلة التي أبرزها الخطاب الاعلامي الجزائري تجاه قضية الهجرة غير الشرعية؟ وكيف كان دورها؟
- ✓ 4. ماهي الأطر المرجعية التي اعتمدت عليها صحيفتا الدراسة في تناول قضية الهجرة غير الشرعية؟
- ✓ 5. ماهي أوجه الاتفاق والاختلاف بين الخطاب الاعلامي لصحفتي الدراسة؟

فروض الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفروض الأتية والتحقق من صحتها:

الفرضية الأولى: هناك علاقة بين أولويات صحفيي الشروق و **El watan** في تناول قضية الهجرة غير الشرعية

الفرضية الثانية: هناك اختلاف في هندسة الخطاب الإعلامي بين صحفيي الشروق و **Elwatan** في تناول قضية الهجرة غير الشرعية

الفرضية الثالثة: كلما كان الخطاب الإعلامي للصحيفتين لديه سلطة في الطرح زاد أثره في تشكيل المواقف اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في : رصد وتحليل الخطاب الإعلامي الجزائري نحو قضية الهجرة غير الشرعية، والوقوف على سماته، ومعرفة أطروحاته، ورصد القوى الفاعلة في قضية الهجرة غير الشرعية، والحجج التي يستند إليها الخطاب الإعلامي، والأطر المرجعية التي يستخدمها، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين صحفيي الشروق و **Elwatan**.

ويتفرع من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية كمايلي:

- ✓ رصد الأطروحات الرئيسية للخطاب الإعلامي الجزائري، التي تضمنتها صحيفتا الدراسة اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية.
- ✓ رصد وتحليل تصور القوى الفاعلة في خطاب صحيفتي الدراسة نحو قضية الهجرة غير الشرعية، ومعرفة الصفات والأدوار المنسوبة إليها سواء سلباً أو إيجاباً.
- ✓ إبراز الحجج و البراهين التي اعتمدت عليها صحيفتا الدراسة للتدليل على صحة أطروحاتها اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية.
- ✓ تحديد الأطر المرجعية التي اعتمدت عليها صحيفتا الدراسة في تناول قضية الهجرة غير الشرعية.
- ✓ الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف في الخطاب الاعلامي الجزائري نحو قضية الهجرة غير الشرعية كما تبينه صحيفتا الدراسة الشروق و **Elwatan**.

تحديد المفاهيم:

إن إنجاز الدراسات العلمية يستلزم تحديد المفاهيم الأساسية وتعريف المصطلحات المستعملة من أجل إزالة الغموض الذي قد يشوب استخدامها، بهدف توظيفها في السياق الذي يخدم الدراسة وإجراءاته والنتائج والتي يمكن أن يتمخض عنها وفي إطار الخطة المرسومة، وجد الباحث أن أبرز هذه المفاهيم تكمن في مايلي:

1. **الهجرة غير الشرعية:** هي خروج الأشخاص من إقليم الدولة من غير المنافذ القانونية ودخولهم إلى إقليم دولة أخرى بنفس الطريق، بمعنى انتقال الأفراد من مكان إلى مكان آخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أم اقتصادياً أم دينياً أم سياسياً.¹ وإذا كانت الهجرة الشرعية تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات الدخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، فإن الهجرة غير الشرعية تتم بطرق غير قانونية، حيث يقوم المهاجر بدخول دول أخرى دون وثائق سفر أو موافقات وعبر طرق ووسائل غير قانونية، ويستخدم المهاجرون غير الشرعيين أساليب عديدة مثل، التسلل من خلال الحدود، أو التعاقد مع شركات التهريب، الاعتماد على الزواج الشكلي الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، وهناك البعض من السواح والطلاب لا يعودون إلى بلدانهم، بعد انقضاء فترة إقامتهم وبالتالي تصبح إقامتهم غير شرعية في تلك الدول.²

ويقصد الباحث بالهجرة غير الشرعية في سياق هذه الدراسة انتقال الأشخاص من مختلف دول والمناطق إلى الدول الأخرى (نحو الدول الغنية والمتطورة بصفة عامة أو حتى تلك لا تصنف غنية ومتقدمة) بطريقة غير قانونية، بدون وثائق رسمية أو بتأشيرات مزورة من خلال عبور مياه البحار على متن القوارب والسفن، أو دخول عبر الحدود من خلال منافذ (برية، بحرية، جوية) بطريقة غير قانونية أو بهويات مزورة.

2. **الخطاب:** توجد عدة اتجاهات في تعريف الخطاب، و"يندرج بعضها في إطار علم الألسنية، وبعضها خارجه و علم الألسنية هو العلم المعني بدراسة اللغة و كيفية تمثيلها للواقع الثقافي و الاجتماعي

¹ صباح عبد الرحمان الغيظ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول مجلس التعاون وأسلوب إدارتها ومواجهتها، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2012، الرابط: <https://www.gulfpolicies.com> شوهد يوم 2018.03.01 على 14 سا و 25د.

² يحيى محمد لمن مستاك، تفكيك ال هجرة غير الشرعية: دراسة في المفهوم، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص 1542.

والسياسي، و ينظر علم الألسنية إلى الخطاب بالمفهوم الواسع على أنه ” كل إنتاج ذهني منطوق أو مكتوب يقوله الفرد أو الجماعة سواءً حقيقية أم اعتبارية – كالمؤسسات المختلفة – و هو قد يكون سياسياً أو اجتماعياً، تتم من خلال محادثة عادية أو مقابلة رسمية أو مقالاً مكتوباً أو رسالة أو وثيقة ” و بالتالي يمكن القول أن هذا التعريف قد شمل كل أنواع الخطاب فهو لم يتحدث عن الخطاب بكونه سياسياً فقط وإنما يتخذ أشكالاً مختلفة، و يحمل دلالات لكل مفهوم أو لفظ ذكر فيه و ذلك مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الظروف و السياق الذي قيل فيه¹.

ويعرف الخطاب بأنه شكل من أشكال العمل أو التصرف، فالكلام يشكل فعل اللغة التي تهدف إلى تغيير الوضع (اقتراح، التأكيد، الاستجواب...). وتسعى إلى التأثير على المتلقي، و هو طريقة المحادثة باستعمال الكلام والرموز والاشارات و الشعارات، فهو مجموعةٌ متناسقة من الجمل، أو النصوص والأقوال، وهو أيّ منطوق أو فعل كلامي يفترض وجود مرسل (راوٍ) ومستقبل (مستمع) وفي نية المرسل التأثير على المتلقي.²

أما عن تعريف الخطاب خارج إطار علم الألسنية، ” فهناك اتجاهات يرى أن الخطاب ليس مجرد نصوص و إنما يرتبط بالقوة التي تتم ممارستها من خلال إلقاء الخطاب، ومن أنصار هذا الاتجاه ” ميشيل فوكو ” الذي اهتم بالبعد التاريخي للخطاب فهو يرى أن الخطابات هي ” مجموعة من المنطوقات تنتهي إلى تشكل واحد ، يتكرر على نحو دال في التاريخ بل على نحو يغدو معه الخطاب جزءاً من التاريخ ” و هو يرى أن الخطاب هو الوسيلة التي تتيح الوصول عن طريقها إلى القوة ، فلا يوجد موضوعية في الخطاب فهو يراه عنف يمارس على الأشياء، و يرى ” عابد الجابري ” أن الخطاب هو بمثابة رسالة يحملها كاتبها أو قائلها إلى القارئ أو المتلقي وهو يعد مجالاً للاتصال فيما بينهما، أما عن الحركة النسائية فذهبت إلى أن هناك خطاباً ذكرياً و خطاباً أنثوياً يطغى الأول فيه على الثاني.³

المسكوت عنه وراء الخطاب:

توجد إشكالية تتعلق باستخدام أداة تحليل المضمون كطريقة منتظمة لتحليل محتوى الرسالة الإعلامية، حيث أن أسلوب معالجته لايهتم سوى بالرسالة فقط ولا يجيب على عدد من الأسئلة المرتبطة بالعملية الاتصالية وتأثيراتها، أو ما يعرف بما وراء الخطاب. وقد أدرك الباحثون أوجه القصور التي يتضمنها

¹ أسماء محمد يوسف عبد الله، تحليل الخطاب السياسي للرئيس باراك أوباما تجاه ثورات الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي، الموقع الإلكتروني: <http://democraticac.de/?p=34232> شوهد يوم 2018.02.25 على 14 ساو 09 د.

² Barbara CASSIN, DISCOURS, Encyclopædia Universalis, URL :

<http://www.universalis.fr/encyclopedie/discours/>

consulté le 4 mars 2018, a20h14m

³ أسماء محمد يوسف عبد الله، مرجع سبق ذكره.

تعريف "بيرلسون" واتجاهه لجعل المضمون الظاهر هو المادة الجوهرية لتحليل المضمون، وأوضحوا أن أهداف الرسالة الإتصالية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال فهم المضمون الكامن أو الضمني في علاقته مع المضمون الظاهر أو الصريح، لأن الدلالات الخاصة بالمضمون الكامن تمثل المفاتيح الرئيسية لفهم العملية فقط التحديدات المتعارف عليه لمعاني الألفاظ.

ومما تجدر الإشارة إليه تلك الظاهرة الخاصة بتجنب الباحثين الإعلاميين وغيرهم محاولة التعامل مع الدلالات أو المعنى الكامن للمضمون، بسبب الاختلافات التي قد تنشأ بين المحللين والتي يمكن أن تصل إلى أقصى مدى، عندما يحاولون التعامل مع هذه الدلالات والتي اقتصر الباحثون على التعامل مع المضامين الظاهرة للرسالة الإعلامية وأصبحوا يُلغو تماماً مسألة الدلالات حتى لا يواجهون مشكلة الصدق التي تعد الدلالات أو المعنى الكامن بؤرتها الأساسية.¹ فتحليل القول في الخطاب لا يقف عند مستوى معرفة المفهوم من خلال المنطوق بل يتجاوز ذلك إلى ما عرف بالفحوى وما يطلق عليه في علم تحليل الخطاب المسكوت عنه². والمسكوت عنه في الخطاب قد يكون مدلول عليه ضمناً أو بالسياق الخارجي، ويمثل السياق بأنواعه الركيزة الأساسية لفك ترميز المسكوت عنه والوصول إلى المعنى الذي تعمّد الخطاب إخفاءه³.

3. الخطاب الإعلامي: يعرفه الدكتور إبرير بشير بأنه "منتج لغوي إخباري منوع في إطار بنية إجتماعية ثقافية محددة وهو شكل من أشكال التواصل الفعالة في المجتمع، له القدرة الفعالة في التأثير في المتلقي وإعادة تشكيل وعيه ورسم رؤاه المستقبلية وبلورة رأيه بحسب الوسائط التقنية التي يستعملها والمرتكزات المعرفية التي يصدر عنها".⁴ وهو منظومة الرموز التي تعبر عن موقف طرف معين والتي يراد لها أن تكون لغة التعامل مع الآخر وغالباً ما يستخدم الخطاب الإعلامي وسائل الاتصال الجماهيرية المعروفة⁵.

من الناحية الإجرائية وتأسيساً على ما سبق، يقصد الباحث في سياق هذه الدراسة بالخطاب الإعلامي تلك العملية التي تتم عبر الصحف الجزائرية، وتفضي إلى التفاعل بين الوقائع والأحداث والأفكار، والبنية المعرفية للكاتب التي تؤثر في اختياره للرموز اللغوية والعلامات وإنتاج النص، الذي يعبر

¹ الطاهر بصيص، أثر الكتاب الإعلاميون الجزائريون من خلال صحفيي الشروق والوطن في النخب السياسية، دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص23.

² نصر أبوزيد، نقد الخطاب الديني، ط4، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003، ص222.

³ خالد بن هلال بن ناصر العبري، الحواس مسعودي، من مولدات المسكوت عنه في الخطاب، مجلة ذخائر اللغة، المجلد 04، العدد 01، جوان 2023، ص ص 58-105.

⁴ بشير إبرير، الصورة في الخطاب الإعلامي، الملتقى الدولي الخامس السيمياء والنص الأدبي، جامعة بسكرة، 15-17 نوفمبر 2008.

⁵ عمران الكركوشي، الخطاب الإعلامي في المرحلة القادمة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، الرابط:

شاهد يوم 03.03.2018 على 19 سا05د.

عن رؤيته الخاصة لقضية الهجرة غير الشرعية. فهو تلك المعاني والأطروحات التي يقصدها الكاتب الإعلامي حول موضوعات الهجرة غير الشرعية، التي تنشر من خلال القوالب الصحفية المتمثلة في مقالات الرأي (الإفتتاحية، العمود، التعليق). المنشورة في صحف الدراسة.

فالخطاب القابل للفهم والتفسير والكشف عن المسكوت عنه هو ذلك الذي أن يوضع في سياقه، بحكم أن السياق فاعل ورئيسي وله دور في تواصلية الخطاب وانسجامه من الأساس، فلا يمكن أن نفهم المعنى الحقيقي للخطاب دون الإلمام بسياقه، حيث لا يمكن تصور خطاب معزول عن الظروف الداخلية والخارجية المحيطة به والتي نشأ فيها هذا الخطاب.

الظوابط المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، التي تقوم على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف، أو مجموعة من الأحداث، بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها، دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها، إضافة إلى تقدير عدد مرات تكرار حدوث ظاهرة معينة، ومدى ارتباطها بظاهرة أو مجموعة أخرى من الظواهر، فالمنهج الوصفي لا يقتصر على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها، وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ونتائجها¹. وتهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل الخطاب الإعلامي الجزائري نحو قضية الهجرة غير الشرعية، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج وتعميمات تسهم في فهم هذه القضية الدولية وتطوراتها.

منهج الدراسة وأدواتها:

منهج الدراسة:

يعرّف منهج البحث على أنه "الطريقة الموضوعية التي يجب على الباحث اتباعها لدراسة ظاهرة معينة، كما يعرف بأنه فن تنظيم الأفكار يهدف إلى الكشف عن حقيقة معينة وموجودة أو لإثبات حقيقة

¹ رحيم يونس كروالزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط1، عمان: دار دجلة، 2007، ص97.

معروفة".¹ ويعرف الدكتور أحمد بن مرسللي منهج البحث بأنه جملة من الخطوات المنظمة التي يجب على الباحث اتباعها في إطار الالتزام بتطبيق قواعد معينة تمكنه من الوصول إلى النتيجة المسطرة.² ونظرا لطبيعة الدراسة نعتمد على مناهج البحث التالية:

1. منهج المسح الإعلامي : يعد من أنسب المناهج العلمية ملائمة للدراسات الوصفية، لكونه جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث، ويستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات، ومصدرها وطرق الحصول عليها.³ ويعرفه الدكتور أحمد بن مرسللي بأنه "الطريقة العلمية التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المدروسة، من حيث العوامل المكونة لها والعلاقات السائدة داخلها كما هي في الحيز الواقعي، وضمن ظروفها الطبيعية غير المصطنعة من خلال جمع المعلومات والبيانات المحققة لذلك".⁴

وعليه فالمنهج المسحي يساعد على رصد وتحليل الظاهرة وذلك بمسح خطابات القائمين بالاتصال والتعرف على أدوارهم ومواقفهم نحو القضية محل الدراسة والعوامل المؤثرة في تشكيل مواقفهم، وأثر السياسة التحريرية في إنتاج خطاباتهم، والتعرف على الأطر المرجعية التي ينطلق منها منتجو الخطاب في تناولهم لقضية الدراسة.

أدوات الدراسة:

1. أداة تحليل الخطاب: نظرا لطبيعة الدراسة، نستخدم أداة تحليل الخطاب كأسلوب للتحليل الكيفي لمواد الرأي التي تتناول قضية الهجرة غير الشرعية في صحيفتي الشروق و Elwatan للتعرف على محتوى الخطاب الإعلامي، وذلك من خلال التركيز على تحليل الخطاب ووحداته في ضوء علاقته بالواقع الذي ينطلق منه ويعبر عنه.

كما يعد تحليل الخطاب أسلوب البحث الملائم لتطبيق هذه الدراسة، حيث سيتم تحليل مواد الرأي التي تحتمل العديد من وجهات النظر المختلفة والمواقف والاتجاهات التي تناولتها صحف الدراسة، وذلك لرصد

¹ محمد الصاوي، محمد مبارك، البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992، ص26.

² أحمد بن مرسللي، مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص283.

³ محمد الصاوي، محمد مبارك، مرجع سبق ذكره، ص30.

⁴ أحمد بن مرسللي، مرجع سبق ذكره، ص286.

وتحليل مدى غياب أو حضور الأطروحات الرئيسية والفرعية وتطوراتها، التي نشرتها صحف الدراسة، بالإضافة إلى أن أداة تحليل الخطاب تسعى إلى قراءة ما وراء منظور الخطاب الإعلامي.

وذلك من خلال توظيف الآليات التالية:

- الأطروحات : وهي فكرة أو معنى معين يريد منتج الخطاب توصيله للمتلقي بحيث يتم فهم الخطاب على النحو الذي يريده منتج الخطاب، وهي مدخل مهم لتحليل الخطاب؛ لأن الأطروحة تعد بنية موحدة يقدمها منتج الخطاب بهدف أو أهداف معينة، ويستخدم تحليل الأطروحات في بعض الأحيان بمعنى تحليل بنية الموضوع الفكرية.¹ وتستخدم هذه الأداة للتعرف على الأطروحات الفكرية الكبرى للمواد عينة التحليل نحو قضية الهجرة غير الشرعية. حيث ينحصر مفهوم الخطاب الإعلامي في الجزء التحليلي من الدراسة في مجموعة النصوص الصحفية المتضمنة في مواد الرأي (الإفتتاحية، العمود، التعليق) في صحف الدراسة وهو ما يتم بناء على ما يتمتع به من آليات كمسارات البرهنة والقوى الفاعلة.

- تحليل مسار البرهنة : يقصد بتحليل مسار البرهنة رصد وتفسير الحجج والبراهين التي يستخدمها الكاتب أو المتحدث في إثبات أو نفي أو التشكيك في معلومات أو وقائع، أو أفكار حيث إنه من المفترض أن تكون البراهين والحجج وسيلة للتبرير لإقناع المتلقي². ولجأ الباحث إلى مسطرة وتتبع مسارات البرهنة داخل الخطاب الإعلامي، أي دراسة الطرق التي يُلجأ إليها الكتاب الإعلاميون في التدليل على صحة أفكارهم، وتضم الحجج والبراهين التي يستندون إليها في تدعيم أطروحاتهم بشأن القضية محل الدراسة. وذلك لتقريب الصورة إلى ذهن المتلقي للرسالة الإعلامية الأمر الذي يؤدي إلى الكشف عن نمط الخطاب والتوجه الذي يتبناه منتجو الخطاب في الصحيفتين اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية. عن طريق الحصر الشامل لمواد الرأي في صحف الدراسة.

- تحليل القوى الفاعلة: يتم توظيف هذه الألية من أجل التعرف على الفاعلين في الخطاب الإعلامي ويمكن أن تكون القوى الفاعلة (أشخاص أو حكومة أو منظمات ...)³. واعتمد الباحث على هذا الأسلوب للتعرف على الفاعلين في خطاب صحف الدراسة ورصد وتحليل أدوارهم والصفات المنسوبة إليهم من وجهة نظر الخطاب.

¹ محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، دط، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2007م، ص 124 .

² نفس المرجع، ص 124 .

³ محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 124 .

- الأطر المرجعية: تعني الحقل المرجعي للمفهوم المدروس، ويتكون هذا الحقل من كل المراجع الموجودة في النص والتي وردت في سياق تناول القضية ضمن الخطاب و تشمل أسماء أشخاص أو أسماء المدن والمناطق، المؤسسات، وثائق ومواد مكتوبة أو اتفاقيات ومعاهدات. ومن خلال تحليل الأطر المرجعية يمكن رصد الإحالات المرجعية التي استند إليها الخطاب في عرضه للمفاهيم المحورية¹. وتم توظيف هذه الأداة للتعرف على المنطلقات الفكرية المختلفة التي انطلق منها الكتاب الإعلاميين في خطاباتهم اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية في صحف الدراسة.

2. استمارة تحليل الخطاب:

تفرض طبيعة الدراسة تصميم استمارة تحليل الخطاب لتوفير إطار محدد يمكن من خلاله تسجيل المعلومات التي يتطلبها البحث حيث يتم تصميمها بما يتفق مع أغراض التحليل وأهداف الدراسة.² صمم الباحث استمارة تحليل الخطاب لاستخراج الأطروحات، والقوى الفاعلة، والحجج والبراهين والأطر المرجعية التي تدعم هذه الأطروحات ولتوضيح حول ما تشتمله هذه الاستمارة تم تقسيمها وفقاً للمعايير التالية : تاريخ العدد وتسلسل المادة رقم الصفحة، وعنوان الخطاب، اسم الكاتب الاعلامي، والقلب الصحفي، بالإضافة إلى ذلك تطرق الباحث إلى مضمون الأطروحات والحجج والبراهين ، وكذا معرفة القوى الفاعلة ووصف الفاعل ودوره وسمات هذا الدور في موضوعات الدراسة. بعد الإنتهاء من تصميم الاستمارة قام الباحث بإجراء تحليل على عينة من خطابات الكتاب في كل من صحيفة الشروق اليومي وصحيفة **Elwatan** والتي تم اختيارها وفقاً لمجموعة من المعايير لديها علاقة بطبيعة الدراسة وقد شملت العينة مسح شامل للخطابات القابلة للدراسة خلال الفترة الزمنية المحددة. ومن أهم ما أسفرت عنها تلك الدراسة فيما يلي:

أن هناك اهتمام كبير وحرص من طرف صحيفة الشروق اليومي في أنها قامت بتخصيص مساحة كبيرة في تناولها لقضية الهجرة غير الشرعية، حيث تمثلت في مواد الرأي التي شغلت مساحة مميزة من صفحات الرأي المقالات التحليلية الافتتاحية، العمود، التعليق . أما فيما يخص صحيفة **Elwatan** فقد حرصت على الاهتمام في الصفحات الأخيرة بمادة الرأي المتمثلة في التعليق، وقد تم اختيارها في أنها تحظى بمقروئية واسعة .

¹ بركات، عبد العزيز، مناهج البحث الإعلامي الأصول النظرية و مهارات التطبيق، القاهرة: دار الكتاب الحديثة، 2015، ص312.

² محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الاعلام، بيروت: مكتبة الهلال للطباعة و النشر، 2009، ص187.

تأسيسا لما سبق فقد أبرز التحليل للخطاب الصحفي للكتاب الإعلاميين أن ثمة أطروحات متعددة وذات مرجعيات متنوعة سياسية واجتماعية،اقتصادي وتاريخية،وبناء على ذلك تم التركيز على الأطروحات الأكثر اهتماما وكثافة على مستوى خطاب الكتاب في الصحف السالفة الذكر. ومن بين الأطروحات التي برزت في التحليل هي كالاتي:

1-صحيفة الشروق اليومي:

- أطروحة خطاب اليأس للطبقة السياسية .
- أطروحة غياب الثقة في مخرجات السياسة .
- أطروحة الهجرة غير الشرعية نتيجة للفساد السياسي والاقتصادي.
- أطروحة الهجرة غير الشرعية نتيجة لفقدان الأمل في الداخل.
- أطروحة فشل السلطة في تحقيق العدالة الاجتماعية .
- أطروحة امتلاك الشباب الجزائري للكفاءة في بيئة غير عادلة .
- أطروحة الهجرة غير الشرعية كأحد مظاهر الأزمة الاقتصادية في الجزائر.
- أطروحة هجرة الشباب بسبب عجز المسؤولين عن تحقيق طموحاتهم و انسداد الأفق داخليا
- أطروحة فشل المنظومة الداخلية في التكفل بالنخبة .
- أطروحة الهجرة غير الشرعية تتحول الى مأساة انسانية .
- أطروحة الهجرة غير الشرعية سلوك غير طبيعي يعارض الفطرة الإنسانية.
- أطروحة تحول موقف الأولياء من معارضة الهجرة غير الشرعية الى تشجيعها.
- أطروحة ازدواجية الموقف اتجاه الهجرة غير الشرعية .
- أطروحة تحول الهجرة غير الشرعية إلى وسيلة ضغط على الدول.
- أطروحة التحرك من أجل معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:
- أطروحة الجزائر الجديدة هي التي توقف الهجرة غير الشرعية وتوفر الرفاهية للمواطن.

2-صحيفة Elwatan

- أطروحة الهجرة غير الشرعية كنتيجة للدور السلبي للحكومة.
- أطروحة شلل الطبقة السياسية .
- أطروحة حالة اليأس هي السبب الجوهرى للهجرة غير الشرعية.
- أطروحة الخطاب العبثي للمسؤولين و التناقض مع الواقع المعاش للجزائريين.
- أطروحة الإحباط الإقتصادي و الإجتماعي وراء تفاقم هجرة غير الشرعية.

- أطروحة الشرعية نتيجة مباشرة للفقر والظروف المتدهورة.
- أطروحة علاقة صندوق النقد الدولي بتفاقم الأزمات الاقتصادية .
- أطروحة الهجرة غير الشرعية أزمة دولية.
- أطروحة التخوف الأوروبي من الهجرة غير الشرعية .
- أطروحة انتشار الهجرة غير الشرعية بين الدول الإفريقية .
- أطروحة الصراعات في إفريقيا وأثرها على الهجرة غير الشرعية .
- أطروحة مفادها ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب .
- أطروحة عدم فعالية السياسات الدولية إزاء الهجرة غير الشرعية.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع البحث: أو مجتمع الدراسة يقصد به جميع أفراد أو أحداث أو مشاهدات موضوع البحث أو الدراسة¹. ومجتمع الدراسة في بحثنا يتمثل في الصحافة اليومية الجزائرية. أما **العينة** هي نموذج يشمل جانبا أو جزءا من المجتمع الأصلي المعني بالبحث بحيث تحمل صفات مشتركة وهذا النموذج يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي². وفي هذه الدراسة تم استخدام العينة القصدية، لإدراك الباحث لطبيعة المواضيع المنشورة في صحف الدراسة. وبالتالي تم اختيار الأعداد التي تتضمن مواد الرأي ولها علاقة بموضوع الدراسة.

1- عينة الصحف:

بناء على مجموعة من المحددات قام الباحث على أساسها اختيار الصحف الخاضعة للدراسة بما يتماشى و طبيعة موضوع البحث وأهدافه. وتتمثل في صحيفتي الشروق و Elwatan اللتان تعتبران من أهم الصحف الخاصة اليومية الأكثر انتشارا في الجزائر والأكثر مقروئية مقارنة بالصحف الأخرى، كما تتميز الصحيفتان بالثبات في مجال نشر مواد الرأي التي تركز هذه الدراسة على تحليلها. وتمثلت تلك الاعتبارات في تحديد الصحف وذلك بناءً على نتائج الدراسة الاستكشافية حول طبيعة هاتين الصحيفتين **الشروق اليومي، و El Watan** فيما يلي:

- أن تكون لهذه الصحف اهتمام كبير بموضوع الهجرة غير الشرعية.

¹ نادية سعيد عاشور و آخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر: حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2017، ص 265.

² نفس المرجع، ص 266.

- أن تكون أكثر انتشاراً أي أنها تغطي بنسبة توزيع عالية، كأحد المؤشرات لمستوى مقروئيتها.
 - التأكد من أن أعداد الصحف متاحة خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة .
- ووفقاً لهذه الشروط فقد تم تحديد الصحف كالآتي:

-صحيفة الشروق اليومي: يومية وطنية خاصة صادرة باللغة العربية

إن الاعتبار الذي أخذه الباحث في اختياره الصحيفة أنها خصصت مساحة واسعة من مادة الرأي بصفتها تمثل مختلف التيارات الفكرية، وتتميز ببراء وتنوع في مادة الرأي والصيت والسمعة التي وصلت إليها من خلال استفادتها من الكتاب الذين لهم باع كبير في الكتابة و ذوي ممارسة صحفية طويلة. إضافة تمتعتها بالانتشار الواسع والمقروئية لدى الجمهور الجزائري . كما تبين للباحث أنها تهتم بالمواضيع ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية.

-صحيفة Elwatan: يومية وطنية خاصة صادرة باللغة الفرنسية.

وقع الاختيار على هذه الصحيفة وذلك لأسباب تتعلق بكونها تأتي في مقدمة الجرائد التي تصدر باللغة الفرنسية من حيث الانتشار والمقروئية، وهي التي تحرص نسبة كبيرة من جمهورها على قراءتها فهي تتعامل مع مختلف القضايا، وتتمتع بهامش واسع من الحرية، حيث تقترب من معايير الصحف في الدول المتقدمة في استخدام التكنولوجيا والطباعة ، كما يعمل بها مجموعة من الكتاب الإعلاميين الذين لديهم باع كبير والتاريخ الطويل في الكتابة الصحفية. كما تأتي في مقدمة الجرائد الخاصة التي تتميز بعرض وجهات نظر مختلفة الطرح الإعلامي.

2-عينة المادة القابلة للتحليل

يركز الجانب التطبيقي من الدراسة على مواد الرأي فقط، كونها الأكثر تعبيراً عن توجهات الخطاب الإعلامي ، إضافة لما لها من أهمية في التأثير على الجماهير، من خلال ما تقدمه من شرح وتحليل وتفسير للموضوع التأثير في صناعة المواقف منه. وتشمل مقالات الرأي:

-المقال التحليلي: هو النوع الصحفي الذي يقدم أساساً تحليلاً معين ضمن المنطق الذاتي للحدث وضمن الإطار العام له وداخل المسار الرئيسي للحدث من دون أن يتدخل الصحفي في إبداء رأي أو إعلان موقف إزاء هذا الحدث¹.

الافتتاحية: هي المقال اليومي الذي تكتبه الصحيفة اليومية، تعبيراً عن رأيها في موضوع معين يكون عادة أبرز موضوع من موضوعات التي تنشرها الصحيفة، ويهم أكبر عدد من القراء.

¹ خضور أديب، مدخل إلى فن التحرير الصحفي، منشورات جامعة دمشق، 2007، ص209.

العمود الصحفي: وهو المادة الصحفية التي تتميز وتعبّر عن رأي كاتبها حول الموضوع ، وتنشر بانتظام تحت عنوان ثابت وتوقيع ثابت وهو توقيع المحرر¹.

التعليق الصحفي: هو نوع صحفي فكري مستقل ومتميز، يتضمن رأياً واضحاً وصريحاً ومحددًا إزاء حدث أو قضية أو ظاهرة في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة، كما يحتوي مسار برهنة يتضمن سلسلة الأدلة والبراهين والشواهد التي تؤكد صحة هذا الرأي بشكل منطقي مقنع ومتناسك، ويتوجه التعليق أساساً إلى ذهن القارئ النوعي بهدف إقناعه بصحة رأي الكاتب، ويساهم تراكمياً في تكوين النسق الفكري للقارئ².

وبلغ عددها 29 مقال رأي صادر بصحيفة الشروق و22 مقال رأي صادر بصحيفة الوطن، خلال فترة الدراسة. وفي هذا السياق تشير الدراسات إلى أن: "تحليل الخطاب لا يهتم كثيراً بحجم العينة، حيث يتركز اهتمامه على الطريقة التي يستخدم بها العينة للتعبير عن أطر و معان و لا يهتم بعدد الأفراد الذين يستخدمونها و يمكن أن يظهر التنوع الكبير في الأطروحات و نماذج التعبير من عدد صغير من الكتاب، فإن اختيار عينة كبيرة يمكن أن يجعل وظيفة تحليل الخطاب صعبة، في الوقت الذي لا يضيف فيه شيئاً الى نتائج التحليل"³.

العينة الزمنية للدراسة: تتحدد الفترة الزمنية للدراسة من شهر جانفي 2017 الى غاية شهرديسمبر 2020 حيث يتم تبرير هذه الفترة، بكون سنة 2017 شهدت تزايداً كبير في نسبة الهجرة غير الشرعية خاصة من دول شمال افريقيا والعربية نحو أوروبا، حسب ما كشفت عنه إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة والتي قدرتها ب 186,768 مهاجر غير شرعي وصلوا إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط من بينهم الآلاف من الجزائريين و 3,116 شخص ماتوا غرقاً في مياه البحر، وهذه الأرقام مرشحة للارتفاع في سنة 2018 حيث بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين الذي وصلوا إلى أوروبا في الفترة الممتدة بين 01 جانفي 2018 و08 مارس 2018 11,795 مهاجر من بينهم 10,416 وصلوا عن طريق البحار، وبلغ عدد الوفيات بسبب الغرق في البحر 685 شخصاً.⁴ فخلال هذه الفترة شهدت سواحل الجزائر انطلاقا

¹ حمزة ، عبد اللطيف، المدخل في فن التحرير الصحفي، ط4، القاهرة: دار الفكر العربي ص ص 308-309.

² خضور أديب، مدخل إلى فن التحرير الصحفي، مرجع سبق ذكره، ص203.

³ ابتسام مباركي، مرجع سبق ذكره، ص18.

⁴ **Mixed Migration flows in theMediterranean,Compilation of available data and information**,International Organisation for Migration,January 2018,URL : http://migration.iom.int/docs/Flows_Compilation_Report_January_2018_%20.pdf consulté le 08 mars 2018,a18h12m.

أعداد هائلة من المهاجرين من الشباب والنساء والأطفال وحتى الرضع، الأمر الذي جعل المجلس الإسلامي الأعلى يصدر فتوى تحرم الهجرة غير الشرعية ماأثار جدلا واسعا على الصعيد الوطني والدولي.

وبذلك تصدرت قضية الهجرة غير الشرعية اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية .حيث تميزت هذه الفترة بكثافة النشر حول الموضوع من طرف الصحافة الجزائرية.وبما أن الصحف الجزائرية تعرف نقصا في مواد الرأي التي تستهدفها هذه الدراسة من خلال تحليل خطابها حول قضية الهجرة غير الشرعية،تم اختيار هذه الفترة الزمنية للدراسة لكي يتمكن الباحث من جمع الكمية الكافية من المادة الإعلامية الخاضعة للتحليل.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تعتبر نظرية الأطر الإعلامية من النظريات المهمة في حقل علوم الإعلام والاتصال، فهي من النظريات التي تسلط الضوء على مضامين الرسائل الإعلامية وطريقة معالجتها واختيارها للأحداث، وهي نظرية تدرس ظروف تأثير الرسالة الإعلامية، كون أن تأطير الرسالة الإعلامية يوفر القدرة على قياس محتوى الرسالة ويفسر دورها في التأثير على الآراء والاتجاهات.

كما أن مضامين وسائل الإعلام لا يكون لها معنى إلا إذا وضعت في تنظيم وسياق وأطر إعلامية، وهذه الأطر تنظم الألفاظ والنصوص والمعاني وتستخدم الخبرات والقيم الاجتماعية السائدة. فهي كذلك تُعتبر من النظريات التي تقوم على تشكيل معارف واتجاهات الجماهير اتجاها المضامين المطروحة. وفي هذا الفصل نتناول نشأة هذه النظرية وتطورها، مع إبراز وظائفها والعوامل المؤثرة فيها، بالإضافة تبيان علاقتها كنظرية بدراسات تحليل الخطاب .

المبحث الأول: نظرية الأطر الإعلامية.

في هذا المبحث نتناول نظرية الأطر الإعلامية من حيث نشأتها وتطورها، مع التطرق الى مختلف المفاهيم التي تناولها الباحثون، مع ابراز أهداف واهمية ووظائف الأطر الإعلامية.

أولاً: نشأة ومفهوم نظرية الأطر الإعلامية.

1-نشأة وتطور نظرية الأطر الإعلامية:

تعد نظرية التأطير واحدة من الروافد الحديثة في دراسات الاتصال، حيث تسمح للباحث بقياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام¹، و يُرجع علم الاجتماع تشكيل الأطر في وسائل الإعلام الى ارتباطها بالثوابت من القيم والمعتقدات، والتي كانت منطلق الفكرة الرئيسية لتشكيل الإطار الإعلامي على أنه تنظيم للأحداث وربطه بسياقات معينة ليكون للنص أو للمحتوى معنى معيناً²، ففكرة تشكيل الأطر الإعلامية تُجد أصولها في علم الاجتماع وكذا في علم النفس.³

يعود استخدام مصطلح الأطر إلى عالم الاجتماع " Bateson " لتكون المدة الزمنية الممتدة ما بين 1922-1972م أولى مراحل الأطر حتى سميت تلك المدة بمرحلة الكشف عن المصطلح وبدايات تداوله في البحوث والكتابات العلمية، وفي أثناء تلك المدة في عام 1967م، طور كل من "Berger و Lukman" مفهوم الأطر، في محاولة جادة منهما لتطوير المفهوم عبر الإشارة إلى الأساليب التي توظفها الجماعات المختلفة في تكوين خبراتها عن الواقع عن طريق التصنيف لإعطاء معنى للمعلومات الجديدة كخبرات أخرى مضافة لمثيلاتها السابقة لها، بحيث تصبح سياقاً عاماً يمكن عبره فهم الأحداث والأشياء والتصرف حيالها. فيما تعود جذور نشأت نظرية الأطر الإعلامية إلى عام 1974م على يد المختص في علم الاجتماع غوفمان إرفنج " Goffman Eerving " الذي طور مفهوم البناء الاجتماعي والتفاعل الرمزي، من خلال مناقشته لقدرة الافراد على اكتساب رصيد ثري من الخبرات يحرك مدركاتهم، ويجفزهم على الاستغلال الأمثل لخبراتهم الشخصية، وذلك عن طريق اختيار أطر إعلامية مناسبة تعطي للمحتوى معنى ومغزى.⁴

¹ عماد مكاي، ليلي السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط6، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006، ص 384.

² محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط3، القاهرة: عالم الكتب، 2004، ص 403.

³ Dietram A, Scheufele & David Tewksburg , Framing, Agenda-Setting, and Priming : the Evolution of three Media Effects Models, Journal communication, n57, 2007, p 9.

⁴ مثنى محمد فيحان الغانمي، التلفزيون والحرب: دراسة في اتجاهات الأخبار وتأثيراتها وانعكاساتها، ط1، الأردن: دار مجد للنشر والتوزيع، 2018، ص 105.

ومنذ تلك الفترة، أضحت نهج "تحليل الأطر" محل اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية. وجاء أول تطبيق عملي لتحليل الأطر في البحوث الإعلامية بعد جهود الباحثة "توكمان" **Tucuman** في عامي 1976 و1978 عندما استخدمت في دراستها "تحليل الإطار" كأداة منهجية لتحليل محتوى المعلومات الإعلامية في مختلف وسائل الإعلام.¹

ولقد كان لعالم الاجتماع "Todd Grtlin" مساهمة في عام 1980 من خلال توظيفه لتحليل الإطار في فحصه لمحتوى الأخبار بوسائل الإعلام خلال فترات زمنية طويلة، لكنه طبق "تحليل الإطار" على قضية واحدة فقط، كما حاول كل "Lang and Lang" استخدام "تحليل الإطار" للتعرف على المتغيرات التي تؤثر في بناء أولويات اهتمام وسائل الإعلام، وذلك في دراستهما خلال عامي 1981 و1983.²

ويُعد روبرت انتمان "Robert Entman" أول من حاول تجذير النظرية في البحوث الإعلامية، وكان له الفضل في أول تطبيق عملي يتميز بالدقة النظرية والمنهجية في دراساته خلال سنوات 1989 و1991 و1993 حيث ربط الباحث بين تحليل الأطر وتمثيل المعلومات من قبل أفراد الجمهور. وفي عام 1996 طور ريشرت "Riechert" دليل استخلاص الأطر بوصفه أسلوباً كميًا لتحليل المحتوى الظاهر الصريح و الضمني في الرسالة الإعلامية، بغرض الوقوف على الأطر السائدة في تغطية وسائل الإعلام للقضايا العامة.³

وقام "روبرت انتمان" **Robert Entman** بطرح نظرية التأطير الإعلامي وتطوير فرضيتها الرئيسية وإختبارها حول العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والمجال السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر النظرية أن وسائل الإعلام لديها قدرة كبيرة على اختزال الوقائع والأحداث وتقديمها للجمهور من خلال أطر محددة، تتضمن المعاني والأفكار التي تساعد الجمهور على فهم وتفكيك الأحداث المعقدة،⁴ وترتكز

¹ مثنى محمد فيحان الغانمي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² نخلة مظفر أبو رشيد، المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات الإخبارية، أطروحة دكتوراه في الاعلام، جامعة القاهرة، 2005، ص 78.

³ نفس المرجع نفس الصفحة.

⁴ Entman Robert, **Framing: Toward clarification of a fractured paradigm**, Journal of communication, vol 43 n 04, 1993, p 52.

عملية التأطير على مكونين رئيسيين هما: الاختيار والأهمية أي الاختيار العمدي لجوانب بعينها من الواقع المركب وبراها في وسائل الإعلام وكشفها للجمهور بوصفها الجوانب الأكثر أهمية.¹

ويعترف "إنتمان" بأن الأفكار الثرية التي قدمها والتر ليبمان "Walter Lipmann" في مؤلفه المرجعي "الرأي العام" الذي نُشر سنة 1922 هي التي سمحت له بتطوير نظريته حول التأطير الإعلامي. ومدار هذه الأفكار أن مصطلح "الواقع السياسي" الذي يتم تداوله بين الناس يتعذر وجوده في الواقع الفعلي نظراً لأنه يدور خارج مدركات الأفراد. ولأن المواطنين الأمريكيين يكتسبون المعارف السياسية في غالب الأحيان عبر وسائل الإعلام وليس من خلال نقاشاتهم و تفاعلاتهم الشخصية، فإن ذلك يعزز من قدرة وسائل الإعلام في تشكيل مكونات هذا الواقع السياسي لدى المتلقين بالاعتماد على قوالب تعالج المضمون السياسي في أطر إعلامية محددة.²

كما يرى "إنتمان" المينظر الأبرز لهذه النظرية أن تأثير الأطر الاعلامية على الرسالة لا يتم عبر تشكيل الاطار بشكل متعمد فقط بل يتحقق بالحذف والتجاهل والإغفال المقصود وربما غير المقصود من القائم بالاتصال أي أن عملية التأطير تؤثر في: القائم بالاتصال - نص الرسالة - جماهير المتلقين - الاطار الثقافي والاجتماعي.³

ولدى توضيحه لتأثير وسائل الإعلام على الجماهير من خلال آلية التأطير، كان "ليمان" قد أشار الى ضرورة التفريق والتمييز بين الأحداث الحقيقية كما تجري في الواقع، ويسميتها الحقيقة وبين ما ينقله الإعلام من معلومات حول تلك الوقائع، ويسميتها الأخبار، وتسعى وسائل الإعلام عبر آليتي الانتقاء والتكرار للأخبار التي تبثها الى تكوين صورة لدى الجمهور تكون أقرب ما يمكن الى الواقع الفعلي، ما يجعلهم يفهمون ذلك الواقع والتعامل معه بفعالية.⁴

ومن جانبه "لانس بينت" Lance Bennett " أشار الى أن الأطر الإعلامية بإمكانها خلق واقع أو بناء رمزي "symbolic construction" في أذهان الجماهير بوصفه يحاكي الواقع الفعلي رغم ما قد ينطوي عليه ذلك من مفارقة بين مكونات ذلك البناء الرمزي وبين مثيله الفعلي. ومن ثم يؤكد "بينت"

1 سميرة كنفى، المعالجة الإعلامية للآزمة المالية بالجزائر، دراسة تحليلية مقارنة بين صحيفتي الشروق والنصر سنة 2016،

أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة سطيف 2، 2021، ص54.

² سميرة كنفى، مرجع سبق ذكره، ص54.

³ عبد الرزاق مجاهد الديلمي، نظريات الاتصال في القرن الحادي والعشرين، عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016، ص204.

⁴ Graber D.A , Media Power in Politics, New York : CQ Press, 1994,p39.

على ضرورة التعاطي مع تلك الأطر كمجرد تمثيلات للواقع وليس الواقع ذاته، بمعنى أنها تعكس مجرد صورة مجتزأة لمكونات ذلك الواقع¹.

وينظر "براين مكناير **Brian McNair**" إلى الأطر الإعلامية بوصفها أطراً تقوم من خلالها وسائل الإعلام باختزال الأحداث والوقائع السياسية، ثم تقوم بتكرار ذات الأطر حتى تثبت في ذهن الجماهير لتصبح بمرور الزمن أطر سائدة تغطي على النقاش العام عند طرح قضية معينة. وبناء على ذلك يرى منكناير أن دور وسائل الإعلام لا يقتصر فقط على القيام بالوظيفة المعرفية التقليدية في نشر المعلومات بل يتعدى ذلك ليقوم الاعلام بوظائف التفسير والتحليل والتقييم، وهذا ما يؤكد طروحات "انتمان" التي تضمنتها النظرية².

2-علاقة نظرية الأطر بنظرية "وضع الاجندة:

يرى العديد من الباحثين والدارسين في ميدان الاتصال أن نظرية التأطير هي إمتداد لنظرية الأجندة، ويعتبرونها نظرية غير مستقلة بذاتها كما ينظر إليها على أنها المستوى الثاني من النظرية الأم، وقد ارتبطت نشأة وتطور نظرية التأطير ارتباطاً وثيقاً بنظرية وضع الأجندة حتى وإن كانت صياغة نظرية التأطير جاءت بعد سنتين من صياغة واختبار فروض وضع الأجندة³، هذه الأخيرة التي تقوم على ترتيب رسالة معينة من بين مضامين مختلفة، ومساحتها الزمنية والمكانية في الوسيلة الإعلامية، وطريقة تقديمها بما يشير إلى اهتمام الوسيلة الإعلامية بقضايا معينة⁴. واعتبرت بعض الدراسات أن وضع الأجندة والتأطير مفهومان غير مختلفين⁵. وينظر الكثير من الباحثين على غرار "Entman وGoffman" إلى نظرية الأطر الاعلامية كجزء لا يتجزأ من "نظرية وضع جدول الاجندة"، ويشترك "تحليل الأطر الاعلامية" مع أبحاث " وضع الأجندة" في التركيز على العلاقة بين القضايا السياسية العامة في الأخبار وإدراك الجمهور لهذه القضايا، غير أن "تحليل الأطر" يتجاوز أبحاث وضع الأجندة إلى بحث كيفية تفكير الجمهور، وحديثهم عن القضايا

¹ عبد الله بن ناصر، الحمود، وآخرون، أطر المعالجة الإعلامية للمشروعات الاقتصادية الكبرى في الدول العربية دراسات حالة لمشروعات "الهيئة الملكية للجبيل وينبع" بالسعودية "قناة السويس الجديدة" بمصر إقلاع للنهوض بقطاع الصناعة" بالمغرب، دراسة مقدمة للمنتدى السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال 2016م، ص8.

² McNair Brian, *An Introduction to Political Communication*, New York and London, Routledge, 1999, pp 3-4.

³ عماد مكاوي، ليلي السيد، مرجع سبق ذكره، ص348.

⁴ نضال فلاح الضالعين، نظريات الاتصال والاعلام الجماهيري، الأردن، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2016، ص247.

⁵ نسرین محمد عبده حسونة، نظريات الاعلام والاتصال: نظرية وضع الاجندة-نظرية تحليل الاطار الاعلامي، شبكة الالوكة، 2015، الرابط:

<https://www.alukah.net/library/0/82373> شوهد يوم 2021.10.23

المعالجة في الأخبار. فنظرية "ترتيب الأولويات" تهتم ببروز القضايا، بينما "نظرية الأطر" تهتم ببروز سمات هذه القضايا، ومن ثم فهي تؤثر على معارف الأفراد من خلال التأكيد على عطائها قيم وحقائق معينة، والأهمية مما يساعد على سرعة إدراك الجمهور لها وتذكرها بسهولة. وتبين من خلال معظم الدراسات أن وسائل الإعلام يمكنها أن تضع الأحداث و القضايا في إطارات وقوالب مختلفة، سواء بتجاهلها أو بالتشويش عليها ووضعها في خلفية الاهتمامات أو بالتركيز عليها وإظهارها.¹

وتفترض نظرية التأطير الإعلامي أن الأحداث في حد ذاتها ليس لها مغزى ومعنى محدد، بل تكتسب مغزاها من خلال وضعها في إطار "Frame" يحددها وينظمها ويمنحها درجة معينة من التماسك والاتساق، من خلال التركيز على بعض جوانب الموضوع وتجاهلها أخرى.² حيث أصبح مصطلح "الأطر" Frames "أو الإطار" "Frame" أو التأطير "Framing" خلال العقود الأخيرة أكثر شيوعاً في مجالات بحثية عديدة خاصة علوم الإعلام وعلم الاجتماع، كونها الطريقة التي تنظم من خلالها الأحداث والقضايا، التي يدركها الممارسون الإعلاميون والجمهور.³

3- فروض نظرية الأطر : تفترض البحوث الخاصة بالأطر الإعلامية فرضاً علمياً وهو أن تركيز وسائل الإعلام في رسائلها على جوانب بعينها في القضية دون غيرها من الجوانب، أي تحديدها لأطر خبرية بعينها، يؤدي ذلك بدوره إلى وجود معايير مختلفة يستخدمها أفراد الجمهور عندما يفكرون في هذه القضية ويشكلون آرائهم بشأنها، وفي هذا الإطار فإن تأثير الأطر الإعلامية على الاتجاهات السياسية للجمهور يتم من خلال مستويين وهما:

المستوى الأول ويهتم بقياس المحتوى غير الظاهر لوسائل الإعلام، أو ما يعرف بالمحتوى الضمني، ويعتبر هذا الأسلوب أن التأطير يقدم وصفاً للعملية التي يدرك من خلالها الفرد المعلومات المقدمة وينظمها وفقاً لإطاره المرجعي ورؤيته للعالم المحيط.

المستوى الثاني : ويهتم بقياس أطر وسائل الإعلام، وهو المستوى المؤثر في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو القضية موضع الدراسة، حيث إن وسائل الإعلام من خلال تركيزها على جوانب معينة تحدد لنفسها أطراً

¹ عثمان أريج رياض مصطفى ، اتجاهات الصحف العالمية لتغطية قرار الرئيس الأمريكي (ترامب) بإلغاء الدعم عن المنظمة الدولية لشؤون اللاجئين (الأونروا) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في علوم الاعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2019، ص13.

² حسن عماد مكاي، ليلي حسين السيد، مرجع سبق ذكره، ص348.

³ إسماعيل شرقي، الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الإخبارية، دراسة تحليلية مقارنة لموقعي فرانس 24 والعربية نت، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة باتنة، 2018، ص55.

إعلامية تستطيع في النهاية أن تؤثر على تشكيل معايير الجمهور بشأن القضايا، الأمر الذي ينعكس على تحديد آراء واتجاهات الجماهير نحو القضايا.¹

وتفترض النظرية أن الأحداث ومضامين وسائل الاعلام لا يكون لها مغزى في حد ذاتها الا اذا وضعت في تنظيم وسياق وأطر إعلامية، وهناك من الباحثين من يعتبر هذه النظرية بأنها تشكل الحل لإشكالية قياس المحتوى غير الصريح، وكذلك تقدم إطارا نظريا حول كيفية تشكيل اتجاهات الجمهور نحو قضية بعينها، كما أنها تقدم تفسيراً منتظماً لدور وسائل الإعلام في تشكيل مدركات الرأي العام نحو القضايا المثارة، من خلال تحليل أطر التناول الإعلامي للأحداث والقضايا المثارة في وسائل الإعلام؛ مما يسهم في فهم دورها في بناء الواقع الاجتماعي.²

وعليه فإن الفرض الرئيسي لنظرية الإطار ينطلق من أن الطريقة التي تنظم بها وسائل الإعلام الأحداث عن طريقها تؤثر في أفكار وردود أفعال الجمهور عليها، وهي عملية يتم بمقتضاها إضفاء معان محددة على القضايا والأزمات والأحداث المتنوعة، وهناك بعض الفروض الثانوية التي تفرعت من الفرض الرئيسي نوجز منها:

- أن معلومات الجمهور واتجاهاته نحو الأحداث والأزمات والقضايا المختلفة تشكل عن طريق تأثره في الأطر التي تعالج عن طريقها وسائل الإعلام الأحداث ولا يتوقف تأثير الإطار الإخبارية عند من مجرد التأثير في المعارف، والاتجاهات، وإنما يتعداها إلى تأثير قرارات الأفراد.

- تركيب الرسالة في النصوص الإخبارية يقيد الطريقة التي يستخدم بها الأفراد معرفتهم في تفسيرها.

- توجد علاقة بين أطر المعالجة الإخبارية وبين نمط ملكية الوسائل الإعلامية.

- توجد علاقة بين المصادر التي تعتمد عليها الوسيلة الإعلامية وبين نمط ملكية الوسيلة الإعلامية.

- توجد علاقة بين جوانب التركيز في الأطر الإخبارية التي تقدمها الوسيلة الإعلامية وبين نمط الملكية.

- توجد العلاقة بين اتجاه الإطار الإخبارية ونمط ملكية الوسيلة الإعلامية.³

4- مفهوم الأطر الإعلامية:

يعتبر مفهوم الأطر الإعلامية أحد المفاهيم الجوهرية الذي يتفاعل في تكوينه العديد من المداخل النظرية التي تحاول النظر في دور وتأثير وسائل الإعلام، وهي من أهم المفاهيم الحديثة التي توضح دور الإعلام في

¹ نسرين محمد عبده حسونة، مرجع سبق ذكره.

² غادة البطريق، المواقع الإخبارية والحراك السياسي العربي، ط1، مصر: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2017، ص79.

³ إبراهيم حمد عليان، الإعلام الإلكتروني وحقوق الإنسان، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019، ص ص 28 29.

تشكيل معارف الجمهور و تكوين اتجاهاته ازاء القضايا المختلفة.¹ ويوجد خلط في مجال دراسات الأطر الإعلامية بالنظر إلى عم توصل الباحثين الى الاتفاق على استخدام مصطلح علمي موحد للتعبير والدلالة على التأطير، فهناك ثلاثة مصطلحات واضحة تدل على التأطير هي: "التأطير" **framing** الذي يشير إلى عملية التأطير كعملية اتصال جماهيري متعددة الأطراف، ومصطلح "الأطر" **farme** الذي يشير إلى الزوايا والأوجه التي يتم من خلالها تغطية الأحداث والموضوعات والشخصيات والقضايا المختلفة وتأثيراتها على الجمهور، بينما يشير مصطلح إطار **frame work** إلى "إطار عمل" إلا أن معنى هذا الأخير لا يعبر بشكل دقيق عن المقصود بعملية التأطير.²

1.4. مفاهيم حول التأطير، الأطر، الاطار:

-**التأطير:** ربط الكثير من الباحثين مفهوم التأطير بوضع أجندة السمات واعتبروها المستوى الثاني لنظرية وضع الأجندة التي تنقسم بحوثها الى أجندة الموضوعات و أجندة السمات ، فالأولى تجربنا "فيما نفكر"، والثانية عبارة عن نتيجة للانتقاء والتركيز والاستبعاد للسمات تجربنا "كيف نفكر".³ كما أشار **Entman** "إلى مفهوم التأطير مؤكدا بأنه يتطلب الاختيار والتركيز على جوانب معينة من الأحداث والموضوعات والربط فيما بينها لتعزيز التفسيرات المتحصل عليها وتقديم تقويمات وحلول بشأنها".⁴

وبين **تايلور** أن التأطير هو العملية التي يمكن من خلالها للأفراد والجماعات تحديد وتفسير المشكلات الاجتماعية والسياسية والتعبير عنها، وبذلك تصبح السمة الأساسية لعملية التأطير هي التشخيص وذلك بتعريف المشكلات وتحديد المسؤولية تجاهها وأسبابها، وبهذا يسجل للإطارميزة أساسية وهي إشارته للتأطير كعملية تفاعلية.⁵ وتعرف **Margaret Cissel** التأطير بأنه "أداة تستخدم من قبل وسائل الإعلام والسياسيين لتوضيح بعض النقاط البارزة التي من شأنها توجيه قرائهم إلى الإطار المطلوب

¹ محمد امين سلام، صالح بن نوار، المعالجة الإعلامية للقضايا السياسية الراهنة في مواقع الفضائيات الإخبارية دراسة تحليلية مقارنة لقضية جمال خاججي في موقعي الجزيرة والعربية، مجلة دراسات وابحات، مجلد13، العدد 1 جانفي 2021، السنة الثالثة عشر، ص1159.

² سلام عبده، اتجاهات التغطية الإخبارية للمعالجة الصحفية للقضايا العربية في المجلات المصرية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، القاهرة، العدد 33، 2009، ص 134 .

³ سميرة كتفي، مرجع سبق ذكره، ص48

⁴ Robert M, Entman, **Cascading Activation: Contesting the white house's frame After9/11**, political communication, vol 20, No 4, 2003,p417.

⁵ Dorceta taylor, **The rise Of the Invironmental Justice Paradigm : In Justice Framing And The Social Construction Of Environmental Discourse**, American Behavioral Scientist, Vol.43, No.4, 2000 ,P511.

للعقل"¹. أما Dietram A. Scheufele يعتبر أن التأطير "مفهوم مضمّن في سياق أكبر من بحوث تأثير وسائل الإعلام ومقدماتها المنطقية الموجزة"².

-الأطر: عرف Scott London الأطر بأنها : "تنظيم للأفكار وإدراك للأحداث وتحديد القضية أو القصة الخيرية"³، ويتفق هذا التعريف مع ما طرحه Claes بأن الأطر الإعلامية هي: "أنماط للتمثيل والانتقاء والتوكيد والاستثناء"، فهو يرى أن الأطر عبارة عن تنظيم للأفكار وتعريف للمشكلة⁴. وينظر Neuman للأطر على أنها "أدوات معرفية يعتمد عليها الإعلام والأفراد لنقل وتفسير وتقييم المعلومات"⁵.

-الإطار: يعتبر مفهوم الإطار مفهوما له مغزى ودلالة إعلامية، حيث يساهم في التعرف على دور وسائل الإعلام في بناء وتشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء القضايا والموضوعات المختلفة، وتكمن أهمية نظرية الأطر الإعلامية في أنها تقدم تفسيراً عملياً ومنظماً لكيفية حدوث التأثيرات المعرفية والعاطفية والوجدانية للإعلام على الجمهور بمختلف فئاته. ويعرف الإطار بأنه تحديد جوانب معينة مرتبطة بمحدث أو قضية ما وجعلها أكثر ظهوراً في النص الإعلامي فالأطر الإعلامية تساهم في بناء أطر الجمهور فيما يتعلق بالموضوع أو القضية التي يتم إبرازها في المحتوى الإعلامي⁶.

ولقد أعطى "Entman" تعريفاً للإطار على أنه عملية انتقاء بعض العناصر من الواقع و الحقيقة المحسوسة وتبسيط الضوء على الروابط التي تجمع فيما بينها لتعزيز تفسير معين⁷.

ويرى "كلوز Claes" أن الأبعاد المركزية للإطار هي الاختيار والتنظيم والتركيز على بعض جوانب الواقع مع تجاهل أخرى. وأن الإطارات هي عبارة عن أنماط من العرض والاختيار والتأكيد والاستبعاد. كما أشار

¹ Cissel, M. **Media Framing: a comparative content analysis on mainstream and alternative news coverage of Occupy Wall Street**, The Elon Journal of UNDERGRADUATE Research in Communication, vol 03 n01, spring 2012, p 68.

² Scheufele, D.A, **Framing Theory of media effect**, Journal of communication, vol 49, n01, winter 1999, p 104.

³ Scott London, **How the Media Frames Political Issues Enlightening Study of Process and out come of Mass Media framing what it Presents**, at: <https://scott.london/reports/frames.html> seen on 15.03.2020.

⁴ Class H.Deverese et al , **Framing Politics at the Launch of the Euro Across National Comparative study of frames in the news**, Political communication, vol 118,2001, pp 107108.

⁵ مزروع رشا، أطر معالجة القنوات العامة والإسلامية للصراع بين القوى السياسية الفاعلة بشأن الاستفتاء على الدستور بعد ثورة 25 يناير، مجلة إعلام الشرق الأوسط، العدد 9، 2013، ص 4.

⁶ نوال يوسف بومشقة، منتدى الإعلام والاقتصاد ... تكامل الأدوار في خدمة التنمية، المنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، السعودية، 2016، د ص.

⁷ Robert M, Entman, **Framing Bais:Media in the Distribution of power**,Journal of communication,vol 57,2007, p164.

الى أنه هناك حاجة للتمييز بين إطارات الأخبار الخاصة التي تهتم بمواضيع أو أحداث إخبارية معينة، وإطار الأخبار العامة التي يتم استخدامها على نطاق واسع على مجموعة من الموضوعات الإخبارية المختلفة.¹

ويعرف **جوفمان** الإطار بأنه : "العمليات التي يقوم بها الإنسان في تصنيف وتنظيم وتفسير الواقع، التي تسهل عملية فهم المعلومات ووضع الأحداث في سياقها"². فالإطار الإخباري "ينظم الحقيقة كل يوم فهو جزء أو حزمة من واقع الحياة اليومية"³. وعرف **أحمد زكريا** الإطار بأنه عملية تفاعلية بين أطراف ومكونات عملية الاتصال الجماهيري يضبطها سياق ثقافي معين، تنطلق من انتقاء القائم بالاتصال والوسيلة الإعلامية لبعض جوانب الواقع والتركيز عليها وإبرازها في المحتوى الاعلامي باستخدام أساليب وأدوات أخرى وتخضع لاعتبارات مهنية وأيديولوجية للتأثير في استجابات الجمهور إزاء المضمون الاعلامي.⁴ وأشارت **رهي جون** إلى أن الإطار يعني : "قدرة وسائل الإعلام على تغيير نظرة الفرد للواقع من خلال تفعيل منظومة من المفاهيم العقلية في الذاكرة لأمد طويل، واستخدامها في مهام معرفية لاحقة."⁵

وتأسيسا لما سبق ومن الناحية الاصطلاحية يعرف الإطار بأنه انتقاء عناصر بعينها والتركيز عليها واستخدامها في النص لبناء حجة أو اثبات على المشكلات والأسباب التي أدت الى وقوعها وتقييمها والحلول المقترحة لها.⁶

2.4. تعريف الاطار من المنظور الاعلامي: يُعرف بأنه هومعالجة وتقديم موضوع أو حدث معين بشكل يبرز جانباً معيناً في هذا الموضوع وفي نفس الوقت يتم اغفال جوانب أخرى.⁷ ويتم تشكيل الأطر الاعلامية حسب **Entman** من خلال الكلمات الرئيسية **Keywords**، والوصف المجازي **Metaphors**، والمفاهيم **Concepts**، والرموز **Symbols**، والصور المرئية **Visual Images** والتي يتم التأكيد عليها في تقديم الأخبار. فبال تكرار والتدعيم لكلمات وصور معينة يتم إبراز وتعزيز أفكار محددة واستبعاد أفكار أخرى،

¹CLAES H. DE VREESE, JOCHEN PETER, and HOLLI A. SEMETKO , **Framing Politics at the Launch of the Euro: Across National Comparative study of frames in the news**, Political communication, vol, 18,2001, p 108.

²Wicks Robert, **Understanding Audiences, Learning To Use The Media Constructively** ,London: Lawrence Erlbaum Asscites publishers, 2001, P78.

³ Scheufele, D.A, op cit, 106.

⁴نسرین مُجَد عبده حسونة،،مرجع سبق ذكره،د ص.

⁵Rhee June, **Strategy and Issue Frames in Election Campaign Coverage : As Social cognitive Accounts of Framing Effects**, Journal of communication, vol47, No3 Summer 1997, P 44.

⁶سميرة كتفي،مرجع سبق ذكره،ص50.

⁷نسرین مُجَد عبده حسونة،،مرجع سبق ذكره،د ص.

والكلمات والصور التي يتكون منها الإطار تجعل تفسيراً أساسياً واحداً أكثر قابلية للتمييز والفهم والتذكر من غيره.¹

وفي ذات السياق يعتبر **جوفمان** الإطار الاعلامي بأنه بناء محدد للتوقعات التي تستخدمها وسائل الاعلام لتجعل الناس أكثر ادراكا للمواقف الاجتماعية في وقت ما، فهي عملية هادفة من القائم بالاتصال عندما يعيد تنظيم الرسالة حتى تصب في خانة ادراكات الناس ومؤثراتهم الإقناعية. والإطار الاعلامي يحاول أن يشابه ويمثل بين ما يدركه الناس في حياتهم اليومية وبين بناء الرسالة وتشكيلها كما تفعل الوسيلة الإعلامية بمعنى أن الوسيلة الإعلامية لا تهدف إلى التغيير أو بناء قيم جديدة ولكنها تهدف أكثر إلى الاستفادة من الفهم العام الموجود². وأشارت **Tashman** إلى الأطر الإعلامية بأنها هي التي تنظم واقع الحياة اليومية، لأنها جزء لا يتجزأ من هذا الواقع³. ويعرف **محمد قيراط** التأطير الإعلامي بأنه عملية مستمرة ومتواصلة لصناعة الواقع اليومي للجمهور، وتزويده بالمعلومات الضرورية التي يحتاجها في حياته اليومية. كما تسمح عملية التأطير للصحفيين باكتشاف وتحديد المادة الإعلامية وتعليقها بسرعة فائقة لتقديمها للجمهور.⁴ عرف كل من **مكاوي والسيد** الإطار الإعلامي بأنه تلك الفكرة المحورية التي تنظم حولها الاحداث الخاصة بقضية معينة وهو اختيار وانتقاء متعمد لجوانب محددة تتعلق بحدث أو قضية ما وجعلها بارزة أكثر في النص الإعلامي، واستخدام أسلوب محدد في توصيف المشكلة وتشخيص أسبابها وتبيان أبعادها واقتراح حلول بشأنها⁵. ويعرف الإطار الإعلامي أيضاً أنه عملية تفاعلية تحدث بين مكونات العملية الاتصالية من أجل التأكيد على جوانب معينة من القضية المطروحة، وتجاهل الجوانب الأخرى وفقاً لإيديولوجية القائم بالاتصال، بهدف تفسير الأحداث وتحديد المشكلات وتشخيص الأسباب وإيجاد الحلول وصياغتها بما يتناسب والسياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية.⁶

وقد قدم "نابو nabu" سنة 2003 تعريفاً للإطار الإعلامية بالنظر لثلاثة عناصر مهمة في عملية الاتصال الجماهيري هي القائم بالاتصال، والمحتوى الإعلامي، والجمهور وهذا التعريف يرى أن نظرية

¹ Entman M. Robert ، **Framing U.S Coverage of International News : contrasts in Narratives of the Kal and Iran Air Incidents**, Journal communication, vol 41, n04 ,1991,P7.

² عبد الرزاق محمد الديلمي، مرجع سبق ذكره، ص204.

³ Scheufele, D.A, op cit .

⁴ محمد قيراط، الإرهاب كما تصوره لنا وسائل الإعلام، 2018، د ص، الرابط: <https://arabi21.com> شوهذ يوم 23 جوان 2021.

⁵ حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، مرجع سبق ذكره، ص348.

⁶ رمزي جاب الله، إسماعيل شرقي، المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الاخبارية-دراسة تحليلية مقارنة لموقعي فرانس 24 والعربية نت، مجلة الاتصال والصحافة، المجلد6، العدد2، 2019، ص34.

التأثير يفترض أن طريقة تقديم المعلومات بوسائل الاعلام تؤثر في استجابات الجمهور تجاه محتواها¹. كما تقف مجموعة من العوامل وراء الأطر الإعلامية التي تطرحها وسائل الإعلام مثل التوجه الإيديولوجي للوسيلة نحو قضية معينة ، وكذا محددات السياسة التحريرية والأساليب التي تتعامل من خلالها الوسيلة لتدعيم الأطر التي تقدمها².

وبناء على ما تقدم نستخلص ان الاطار الاعلامي للمضامين الإخبارية وان كان يجذب الانتباه إلى موضوع المحتوى خاصة في حالات الأحداث والأزمات مثلاً، لكنه في الحقيقة يستهدف التأثير في الجمهور وحثه على تبني الأطر التي تسوقها وسائل الاعلام ضمن سياق تغطياتها، عن طريق اسلوب تدعيم وابرار جوانب معينة وإهمال او اغفال جوانب اخرى من ذات الموضوع الذي تقوم وسائل الاعلام بتغطيته³.

ثانياً: الأطر الإعلامية (سيماتها، أهميتها، أهدافها، وظائفها)

1- سيمات الأطر الإعلامية :

إن تشكيل الأطر الإعلامية للمحتوى يتميز بعدة سمات نذكر منها:

- تعتبر عملية تنظيم للمحتوى الإخباري وقد يتفق أو لا يتفق مع القيم الإخبارية السائدة وذلك حسب الهدف من العملية ذاتها.
- لا يقف الهدف عند حدود إثارة الاهتمام بالمحتوى ولكنه يرمي إلى الإقناع والتأثير.
- لا يرمي تشكيل الأطر الإعلامية إلى غرس أفكار أو قيم جديدة بل يستفيد من الأفكار والقيم الموجودة في الواقع الاجتماعي.
- يسعى الى تحقيق الاتساق بين ما يدركه الجمهور عن الواقع الاجتماعي وما يقدمه هذا التشكيل اعتماداً على هذه المدركات.
- يهدف تحقيق الاتساق المذكور إلى تفعيل عملية تمثيل المعلومات في استعادة المعلومات وتفسير الرموز والمدركات الاجتماعية التي تتبناها الأطر الإعلامية.

¹ مثنى محمد فيحان الغانمي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

² محمد امين سلام، صالح بن نوار، مرجع سبق ذكره، ص 1159.

³ محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 403 404.

- يتسم الإطار بالتنظيم والانتقاء المتعمد لبعض جوانب الحدث وإبرازه أو تجاهل جوانب أخرى، فيحدث الاتساق بينه وبين ما يدركه الجمهور من قيم وأفكار وعقائد اجتماعية¹.

حدد "Stephen" بعض السمات كما يلي²:

- يسمح تشكيل الأطر الإعلامية بتنظيم المعلومات، ونقل جزء من الواقع، وبعضاً من تفاصيل القضية ويربطها بالحدث الآتي، ما يضيف مغزى ومعنى لهذا الحدث أو القضية وفق الهدف الذي يرغب المرسل تحقيقه، لتصبح فيما بعد القضية ذات معنى لدى الجمهور.

- الإطار الإعلامي عبارة عن فكرة يتم الترويج لها في تناول القضية باعتباره منطلقاً فكرياً يتم توظيفه لشرح وتفسير الحدث.

- تعمل الأطر من خلال أدوات رمزية ومجردة إذ يتم التعبير عن الإطار وترجمته من خلال مجموعة من الألفاظ الرمزية التي تحمل إيماءات معينة، وتضفي دلالة على النص لإعلامي.

- الأطر الإعلامية تمثل بناءات معرفية للقضية التي يتم التأكيد عليها عن طريق رموز معينة حيث يعالج الإطار الإعلامي أحد الأبعاد أو أكثر ويغفل البعض الآخر، يظهر ذلك في تفسير الموضوع.

أما "Cappella & Jamieson" أشارا إلى أنه يجب أن يكون هناك أربعة معايير تتسم بها الأطر الإعلامية وهي:

- يجب أن يكون لدى الأطر الإعلامية تصوراً مميزاً وخصائص لغوية.

- يجب أن يلاحظ الإطار في الممارسة الإعلامية.

- يجب أن يكون هناك احتمال لتمييز الإطار بشكل موثوق به عن الإطارات الأخرى.

- يجب أن يكون لديه صلاحية تمثيل الحدث أو القضية، على سبيل المثال يكون معترف بهمن قبل الآخرين وليس مجرد تلفيق من قبل الصحفيين.³

2- أهمية الأطر الإعلامية:

¹ محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، 404.

² طه نجم، الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية في الصحافة العربية: دراسة تحليلية لعينة من صحفيي الوطن السعودية وتشرين السورية خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان (يوليو - أغسطس 2006)، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 08، العدد 03، سبتمبر 2007، ص 195.

³ نسرین محمد عبده حسونة، مرجع سبق ذكره.

تؤكد العديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية أن عملية التأطير تحظى بأهمية بالغة في تعزيز وتفعيل دورها في عملية الاتصال الجماهيري، ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

- تعتبر نظرية الأطر واحدة من الروافد الحديثة في دراسات الاتصال، لأنها تسمح للباحث بقياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام، وتقدم هذه النظرية تفسيراً منتظماً لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا البارزة، وعلاقة ذلك باستجابات الجمهور المعرفية والوجدانية لتلك القضايا.¹

- تسمح الأطر الإعلامية بالتحقيق في تأطير أحداث معينة في خصوصياتها وتفاصيلها. قد تلتقط أوجه محددة ضمن الاختيار و الانتقاء والتنظيم والتوضيح الموجود في التغطية الإخبارية والمتعلقة بقضية محددة جيداً، ومع ذلك ، فإن الدرجة العالية من التفاصيل وحساسية القضية تجعلها تحليلات خاصة بقضية يصعب تعميمها ومقارنتها واستخدامها كأساس للتعميم بينما توفر الإطارات العامة احتمالية أقل لفحص تأطير الحدث بتفاصيل دقيقة ، لكنها تسمح بإجراء مقارنات بين الأطر والموضوعات.²

- تسمح بمعرفة اتجاهات القائمين بالاتصال، إذ تبني وسائل الإعلام أطر متعددة لتغطية أحداث مختلفة، تخضع لتأثير اتجاهات القائمين بالاتصال، وتأثير القيم في الأسلوب الذي يكتبون به، إضافة إلى عوامل أخرى.

- تساعد على فهم التأثير المنظم لتأطير وسائل الإعلام للأحداث في المتلقين، ودور الأطر في تشكيل اتجاهاتهم.

- يخدم تحليل الإطار في معرفة علاقات القوة التي غالباً ما تنعكس في تلك الأطر المتنبئة.

- تتيح إمكانية معرفة الإطار الذي يمكن أن يسيطر على التغطية الإعلامية لفترات زمنية طويلة.

- معرفة قدرة وسائل الإعلام على استخدام الأطر قوة التأثير في الرأي العام.³

- تتيح للباحث قياس المحتوى الصريح وغير الصريح للتغطية الإعلامية التي تقدم من خلال وسائل الإعلام للقضايا السياسية المثارة.

¹ حسن مكاي، ليلي السيد، مرجع سابق، ص 348.

² CLAES H. DE VREESE, JOCHEN PETER, and HOLLI A. SEMETKO, **Framing Politics at the Launch of the Euro: Across National Comparative study of frames in the news**, journal of Political communication, vol, 18, 2001, p 109.

³ عبد الكريم علي جبر الديبسي، دور الصحافة الأردنية في مكافحة التدخين دراسة تحليلية لأطر التغطية الإعلامية في صحف الرأي والدستور والعرب اليوم ، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الاردن، المجلد 43، العدد 20، ص 1483.

-تبرز قوة الأطر في مدى قدرتها على بناء أو هدم معالم أي نص إعلامي من خلال مفردات ومصطلحات متناقضة.¹

3-أهداف الأطر الإعلامية:

تمكن بحوث الأطر الإعلامية من تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية ذات الصلة بالمفهوم الرئيسي في النظرية المتمثل في الإطار إلى جانب مفهوم تأثير الإطار، وتتلخص هذه الأهداف في:

- استخلاص وفهم المضمون الخطابي لوحداث نصية معينة، ويوصف هذا الاستخلاص بالإطار.
- تحديد الطريقة التي تتفاعل بها الأطر الإخبارية مع المعلومات الأولية أو البناء المعرفي للأفراد بصورة تدفعهم إلى تفسير واستدعاء المعلومات من الذاكرة بما يتناسب مع الإطار.
- تحديد الكيفية التي تؤثر بها الأطر الإخبارية في العمليات على المستوى الاجتماعي، سواء ما يرتبط بالرأي العام أو المناظرات حول القضايا السياسية.

-شرح وتفسير أولويات ترتيب أو تنظيم المعلومات والسياقات السياسية السائدة التي تم في ضوءها تركيب الأطر الإعلامية النصية.²

-التأثير في الاتجاهات من خلال التركيز على قيم وحقائق معينة، تمنحها صلة أكبر بالقضية، خاصة أن وسائل الإعلام تبني أطراً متعددة لتغطية أحداث مختلفة، ويتأثر ذلك باتجاهات المحررين، وتأثير القيم في الأسلوب الذي يكتبون به.

-الإسهام في تشكيل الرأي العام والتأثير على القرارات التي يتخذها من خلال مدى فهم الجمهور للقضية أو المشكلة، الذي يتكون ليس فقط من خلال إبراز قضايا معينة، وإنما من خلال تقديم تفسيرات تتعلق بها.

-رصد السمات الموضوعية المتعلقة بالقضية، وشخصياتها، وأطرافها، وأسبابها، وحلولها، ورصد السمات العاطفية من خلال كيفية تناول الأطراف والشخصيات الواردة ضمن سياق القضية بصورة إيجابية أو سلبية.³

4-وظائف الأطر الإعلامية:

¹نسرين محمد عبده حسونة، مرجع سبق ذكره.

²ماهيناز محسن، مرجع سبق ذكره، ص 314.

³تهاني بنت عبدالرزاق الباحسين، المعالجة الصحفية لقضايا الإسكان في المجتمع السعودي دراسة تحليلية للتغطيات الإخبارية في عينة من الصحف المحلية، منتدى الإعلام والاقتصاد تكامل الأدوار في خدمة التنمية، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، 11-12 أبريل 2016، المملكة السعودية، ص8.

أشارت دراسات المختصين في الاتصال إلى عدة وظائف تؤديها الأطر الإعلامية، يمكن استعراضها في النقاط التالية:

-وظيفة التحكم في مسار تكوين التمثيلات حول الأحداث والقضايا، وفي عملية بناء دلالاتها الأيدولوجية بهدف التحكم في طبيعة الرأي العام إزاءها، فوسائل الإعلام تقوم بإعادة تحديد سياق الحدث داخل نظام من التفكير سابق الوجود، بهدف توجيه ذهن المتلقي إلى سياق موحد يفهم عن طريقه هذا الحدث، والسياق يمنح المعنى للحدث، ويوفر المحددات المعرفية المحفزة للموقف والرأي والسلوك.¹

-تكشف عن المشكلة أو القضية والأسباب التي تقف وراءها وتشخص الأسباب وتحدد قوتها التي تخلق المشكلة، وتضع الأحكام، أو التقييمات الأخلاقية وتقيم العوامل غير المقصودة، وتأثيرها، كما تتنبأ بتأثيراتها المختلفة.

-تكشف عن آليات التأطير المعتمدة من طرف القائم بالاتصال بمعرفة أسلوب بناء وتركيب الرسالة الاتصالية، ومدى إبراز جوانب معينة من الواقع، وعزل جوانب أخرى.

-تركز على إبراز معلومات معينة مما يزيد من إمكانية إدراك وفهم المتلقي لها. وتعمل الأطر كبناء ذهني على إدراك الأحداث في الصراعات الدولية، إذ تُعدُّ أسلوباً ملائماً لاختبار مكانة وسائل الإعلام في السياق الدول. كما تقوم الأطر الإعلامية بتحديد القوى الفاعلة التي أحدثت المشكلة.²

-تمارس الأطر الإعلامية دوراً مؤثراً في عملية تشكيل الواقع، كما يعد مفهوم الإطار أساسياً في فهم دور وسائل الإعلام الجدل في تشكيل حول الموضوعات والقضايا المختلفة.³

-تقوم الأطر الإعلامية بأدوار استراتيجية في المؤسسات والحركات الاجتماعية، وتؤثر في السلوك، وتجذب الأعضاء والمصادر، كما تساعد في ربط الفرد بالجماعة، وقيمها وأيديولوجيتها، وهو الأمر الذي يتوافق مع أنَّ الإطار له قوة اجتماعية.⁴

¹ولاء محمد علي حسين الربيعي، عبد النبي خزعل، الأطر الإخبارية لظاهرة الإرهاب في الفضائيات الدولية الموجهة بالعربية دراسة تحليلية لنشرات الأخبار الرئيسية في قناة روسيا اليوم، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 43، 2019، ص 173.

²عبد الكريم علي جبر الديبسي، مرجع سبق ذكره، ص 1483.

³ولاء محمد علي حسين الربيعي، عبد النبي خزعل، مرجع سبق ذكره، ص 173 174.

⁴سميرة كنفى، مرجع سبق ذكره، ص 67.

ووفقا لعالم الاتصال انتمان فإن تحليل الأطر الإعلامية يمكن من تمييز الكلمات والصور التي يتكون منها الإطار من بقية الأخبار من خلال قدرتها على تحفيز دعم أو معارضة الأطراف في صراع ما. ويمكن قياس هذه القدرة من خلال الأطر التي تستخدم مصطلحات أكثر صدى لديها الإمكانيات الأكبر لتأثير.¹ ويؤدي تحليل الأطر الإعلامية عادةً أربع وظائف حسب انتمان والتي تتمثل في:

-تعريف المشكلة وتحديد بدقتها.

-تشخيص أسباب المشكلة.

-وضع أحكام أخلاقية.

-إقتراح طرق العلاج.

وعملية التأطير تقوم بتشكيل وتغيير تفسيرات وتفضيلات الجمهور، أي أن الأطر تقدم أو تزيد من بروز أو أهمية ظاهرة أو أفكار معينة، مما يشجع الجماهير المستهدفة على التفكير والشعور واتخاذ القرار بطريقة معينة.²

¹ Robert M, Entman, **Cascading Activation: Contesting the white house's frame After9/11**, political communication, vol 20, No 4, 2003,p417.

² Robert M, Entman, **Framing Bais: Media in the Distribution of power**, Journal of communication, vol 57, 2007, p164.

المبحث الثاني: بناء وتحليل الأطر الإعلامية وعلاقتها بتحليل الخطاب.

نتناول في هذا المبحث الجانب المتعلق ببناء وتشكيل وتحليل الأطر من خلال تصنيفاتها وأدوات وآليات وضعها ومستويات التحليل ، كما سنبرز إيجابيات وسلبيات نظرية الأطر الإعلامية وعلاقتها بدراسات تحليل الخطاب.

أولا: تصنيفات الأطر الإعلامية ونماذج تشكيلها

1- تصنيفات الأطر الإعلامية:

قام الباحثون والخبراء في علوم الاعلام والاتصال بتصنيف الأطر الإعلامية بالنظر الى إن اختلاف السياسات التحريرية من وسيلة إعلامية الى أخرى وتنوع التوجهات الفكرية للقائم بالاتصال وتعدد خصائص الجمهور ومن أهم هذه التصنيفات نذكر ماييلي:

1.1- تصنيف حسب طبيعة الاطار: يفرق لينجر وسيمون **Lyengar et Simon** في دراستهما عام 1993 بين نوعين من الأطر المستخدمة في إضفاء المعنى والمغزى.

-**الاطار المحدد بقضية:** وهو الذي يربط بين الحدث ومدرجات ملموسة مثل أحداث سبتمبر 2001 ووضعتها في إطار التقصير الأمني في الولايات المتحدة ، أو البطالة ووضعتها في إطار عدم كفاية المشروعات التي تستوعب الخريجين من الجامعات ، أو إنحيار المباني ووضعتها في إطار قضايا الغش في البناء . فهذه الأطر هي أطر ملموسة ومحددة يمكن مناقشة أبعادها وتلمس مشكلاتها وحلولها.

-**الاطار العام أو المجرد:** هو الذي يقدم تفسيرات عامة للوقائع تمكن من فهم المشكلات وطرح الحلول المناسبة، مثل وضع أحداث سبتمبر 2001 في إطار الإرهاب الدولي ، أوقضايا إنحيار المباني في إطار الفساد الحكومي والإنحيار الأخلاقي في المجتمع.¹ بمعنى أن الاطار العام او المجرد يعالج القضايا المثارة في سياق مجرد.²

2.1- تصنيف من زاوية سلبية أو ايجابية الأطر: ويقصد بالاطار السلبي والايجابي وضع تصورات متعلقة بادراك الفرد لجانب بعينه من جوانب القضية واغفاله للجوانب الأخرى لنفس القضية، وهنا يأتي تأثير الأطر على إدراك الجمهور وحكامهم تجاه القضية المثارة، وأكد الباحثان " **Kahneman&**

¹ محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص405.

² حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، مرجع سبق ذكره، ص350.

Tversky " على أن الفرد عندما يتعرض للإطار الإيجابي يميل إلى تجنب المخاطرة في حين يميل الفرد إلى المخاطرة في حالة التعرض للإطار السلبي الذي تطرح الخسائر المتوقعة وذلك أملاً في أن تجنب مكاسب من وراء هذه المخاطرة.¹

3.1- تصنيف حسب الأبعاد المراد إضفاؤها على الأخبار:

-إطار الاهتمامات الانسانية :يرى الأحداث في سياق تأثيراتها الانسانية و العاطفية العامة تصاغ الرسائل في قوالب وقصص درامية ذات نزعة عاطفية مؤثرة.

-إطار الاستراتيجية: يرى الاحداث في سياقها الاستراتيجي المؤثر على أمن الدولة القومي، ويتلاءم هذا الاطار مع الاحداث السياسية والعسكرية ويركز على قيم مثل:²

- مبدأ الفوز والخسارة والتقدم والتأخر والنهضة أو الانهيار.

- لغة الحروب والصراعات والتنافس الوطني والدولي.

- مبدأ النفوذ والقوة ومصادره وأشخاصه ومظاهره.

- تقديم الانجازات الضخمة أو الاخفاقات والانتقادات الكبرى.

- اطار النتائج الاقتصادية: يضع هذا الاطار الوقائع في سياق النتائج الاقتصادية التي نتجت عن الأحداث، يشير للتأثير المتوقع أو القائم على الأفراد والدول والمؤسسات القائمون بالاتصال يستخدمون الناتج المادي لجعل الرسالة الإعلامية أكثر فاعلية على الناس وأكثر ارتباطاً بمصالحهم.

-إطار المسؤولية : يضع القائم بالاتصال الرسالة للإجابة عن السؤال "من المسئول عن؟" الأفراد والمؤسسات والدولة معنيون بمعرفة المسئول عن الحدث وتحديد في شخص أو مؤسسة أو قانون أو سلوك أو حكومة محددة.³

- اطار الصراع: تقدم الأحداث في اطار تنافسي صراعي حاد، قد تتجاهل الرسائل الإعلامية عناصر هامة في سبيل إبراز سياق الصراع، تبرز الفساد وعدم الثقة في المسئولين، ترى الأشخاص قبل أن ترى الأحداث وترصد المصالح قبل أن ترصد الأهداف وتقيس الرسالة غالباً بمقياس الخاسر والرابح والمنتصر والمهزوم وهو بعد يبالغ الصحفيون والمذيعون كثيراً في جعله إطاراً للأحداث.

¹ إسماعيل شرقي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² عبد الرزاق محمد الديلمي، مرجع سبق ذكره، ص 205.

³ عبد الله بن ناصر الحمود، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

-إطار المبادئ الأخلاقية: عرض الوقائع في السياق الأخلاقي والقيمي للمجتمع، يخاطب المعتقدات والمبادئ الراسخة عند المتلقي، القائم بالاتصال يرد الحدث ردا مباشرا لوعاء المجتمع الأخلاقي، قد يستشهد بالاقتباسات والأدلة الدينية التي تدعم سوقه للوقائع أو بالمصادر والجماعات المرجعية التي تؤكد هذا الاطار.¹

4.1-تصنيف الأطر حسب طبيعة السمات : تصنيف "Mccombs" " وأخرون، أساسه إعتبار الأطر كسمات وفقا للنظر إليها بإعتبارها المستوى الثاني من وضع الأجندة، مؤكدين أن هذه السمات التي تشكل صورا للمرشحين تنقسم الى نوعين هما:²

- أجندة السمات الموضوعية للمرشحين: بوصف شخصياتهم ومواقفهم تجاه القضايا المختلفة.
- أجندة السمات العاطفية للمرشحين: بوصفهم إما إيجابيا أو سلبيا أو بلحياد.

5.1- تصنيف الأطر الإعلامية حسب المكان: تصنف الأطر حسب مكان وقوع الحدث أو القضية وحدود إنتشارها إلى :

- إطار داخلي: خاص بالقضايا والأحداث الداخلية التي تحدث داخل إطار الدولة.
- إطار خارجي : خاص بالقضايا والأحداث الخارجية التي تحدث خارج إطار الدولة .

6.1-تصنيف ثلاثي للأطر: فقد اهتمت دراسات الأطر الإعلامية بشكل ملحوظ بتحديد الأنواع المختلفة للأطر الإعلامية والتي من أهمها:³

-تصنيف الأطر وفقا لأسلوب المعالجة الاعلامية وتوجهاتها: مثل تصنيفها إلى أطر محددة ملموسة وأخرى عامة مجردة، وكذلك نصنيفها إلى أطر إستراتيجية، وأطر سياسية، وتصنيفها أيضا إلى أطر إيجابية وأخرى سلبية

-تصنيف الأطر الإعلامية في المواد الخبرية وفقا للقيم الاخبارية: مثل أطر الصراع، أطر الأهمية، أطر الاهتمامات الإنسانية، وأطر النتائج الإقتصادية.

7.1. تصنيف الأطر الاعلامية وفقا لمضمون المحتوى ذاته: وهو من أحدث تصنيفات الأطر الإعلامية، ويقترب أكثر من الأفكار ويتعمق في المضمون، ويختلف النظر إليه وفقا لطبيعة كل موضوع.

¹ نصيرة تامي، المعالجة الاعلامية لظاهرة الارهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الاخبارية العربية، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2012، ص97.

²John Gattung, Ruge Marie ، **The structure of foreign news, in stanley cohen and jack yong, edit the manufacture of new social probleme and the mass media**, London: Constable 1973, pp 62-73.

³سميرة كنفى، مرجع سبق ذكره ، ص58..

والجدول التالي يوضح تصنيفات وأنواع الأطر الإعلامية:

الجدول رقم (01): تصنيفات وأنواع الأطر الإعلامية

أنواع الأطر الإعلامية						
طبيعة الاطار	الأبعاد	السمات	المكان	ثلاثي الأطر		
				أسلوب المعالجة الإعلامية	القيم الإخبارية	مضمن الاحتوى ذاته
أطر محددة	الصراع	السمات	داخلي	محددة	الصراع	حسب طبيعة كل
أطر مجردة	الاهتمامات	الموضوعية	خارجي	ملموسة	الأهمية	موضوع
	الإنسانية	السمات		عامة	الاهتمامات	
	النتائج الاقتصادية	العاطفية		مجردة	الإنسانية	
	الاطار الأخلاقي			استراتيجية	النتائج	
	اطار المسؤولية			سياسية	الاقتصادية	
				إيجابية		
				سلبية		

المصدر¹: بسمه فنور، المعالجة الإعلامية للأخبار في التلفزيون الجزائري.

2- نماذج تشكيل الأطر الإعلامية:

تطرح نظرية تحليل الإطار الإعلامي نماذج تفسيرية يمكن توظيفها في التحليل الكيفي، لتمثيل السمات البارزة الواردة في الرسالة الإعلامية، بمعنى: تحديد أطر التغطية الإعلامية للقضايا والأحداث المختلفة، ومن هذه النماذج نذكر مايلي: ²

1.2. نموذج روبرت إنتمان: وضع روبرت إنتمان أربعة وظائف أساسية للأطر الإعلامية وهي:

- تعرف الأطر المشكلة أو القضية والأسباب الكامنة وراءها.
- تشخص الأطر الأسباب وتحدد القوى الفاعلة في القضية أو الحدث.
- تشير الأطر إلى التقييمات الأخلاقية للقضية أو الحدث.

¹ بسمه فنور، المعالجة الإعلامية للأخبار في التلفزيون الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم، في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، 2016، ص 51.

²Robert Entman, Op.Cit, P55.

-تقترح الأطر الإعلامية حلولاً للقضية ومحاولة علاجها.

2.2. نموذج بان وكويسكي: اقترح كلا من بان وكويسكي **Pan & Kosicki** نموذجاً لتحليل الأطر

الإعلامية، ويتشمل على أربعة عناصر تتمثل في:¹

-**البناء التركيبي للقصة الخبرية Syntactical**:" وهو الذي يتضمن تتابع عناصر القصة، وبعض الاستراتيجيات التي يتبعها المحرر، وكيفية توظيف المصادر.

-**البناء الوصفي للقصة الخبرية Thematic**:" وتتكون من الأبعاد الأساسية للموضوع، والملخص الذي يقدم الفكرة المحورية للقصة الإخبارية، ويتمثل في المعلومات الخلفية التي تشير إليها التغطية الإخبارية، بالإضافة إلى الإستشهادات التي يتم الاستناد عليها.

-**الاستنتاجات الضمنية Rhetorical**:" وهي التي تساعد على تدعيم الجوهر الأساسي للقصة الإخبارية والتأكيد عليها

3.2. نموذج شوفيل: يتألف هذا النموذج من ثلاثة أجزاء رئيسية، هي : المدخلات والعمليات، والمخرجات، وتنقسم أفقياً إلى جزئين، يتعلق الأول بعملية التأطير بالنسبة لمستوى وسائل الإعلام، بينما يختص الثاني بعملية التأطير بالنسبة لمستوى الجمهور، ويمثل القائم بالاتصال قاسماً مشتركاً بين هذين الجزئين لدورهما المزدوج كقائمين بالاتصال في وسائل الإعلام، حيث يقومان بتغطية الأحداث المختلفة. ويتضمن نموذج شوفيل أربع عمليات رئيسية، وهي:²

-**بناء الإطار :** يقصد به العملية التي تهتم برصد تأثيرات العوامل والمتغيرات المختلفة على مستوى وسائل الإعلام والجمهور، في بناء واختيار الأطر المختلفة، وصنف شومكير وريس العوامل إلى ثلاث تصنيفات، هي:عوامل أساسية خاصة بالصحفيين، وعوامل خاصة بعملية انتقاء الأطر، وعوامل خارجية.

-**وضع الإطار :** هي العملية الثانية في التأطير، وتهتم ببرز سمات القضايا والأحداث والشخصيات التي يشملها النص الإعلامي.

-**تأثيرات المستوى الفردي للتأطير :** يقصد بها تأثيرات الأطر الفردية التي تم تناولها من ثلاث زوايا، هي: السلوك، والاتجاه، والإدراك، وتم تناول التأثيرات بناء على عمليتي المدخلات والمخرجات.

¹نسرين محمد عبده حسونة، مرجع سبق ذكره..

²Dietram Scheufele, Op.Cit, pp. 103-122 .

-**الصحفيون كجمهور** : حيث يشبه الصحفيون جمهورهم على اعتبار أنهم مستهدفين من الأطر التي يستخدمونها في تغطية الأحداث والقضايا المختلفة.

4.2. النموذج الذي قدمه ماكسويل، ماكومبس وآخرون: قدم هذا النموذج تفسيراً لكيفية بناء الصورة النمطية عن الشعوب والشخصيات البارزة لدى الجماهير، لأنه التأثير المهم بالنسبة لوسائل الإعلام. وقد اعتبر الباحثون المصممون لهذا النموذج أن الرسالة الإعلامية تتضمن سمات موضوعية تتعلق بالمعلومات المجردة حول القضية أو الحدث والشخصيات والأطراف الفاعلة فيها، والسمات العاطفية التي تعني تناول الأطراف والشخصيات الواردة ضمن سياق الحدث بشكل إيجابي أو سلبي.¹

5.2. نموذج لينجر وسيمون: يتناول هذا النموذج تصنيفاً للأطر الخبرية يتضمن نوعين هما على النحو التالي:²

-الإطار المحدد المرتبط بأحداث محددة: إطار يصف الأحداث والقضايا المثارة من خلال وقائع وأحداث معينة.

- الإطار العام أو المجرد: يقدم القضايا أو الأحداث المثارة في سياق عام ومجرد.

3-عملية بناء الأطر الإعلامية:

يعد بناء الأطر ممارسة إعلامية أساسية، فاختيار الإطار المناسب لتقديم القضية يعد أهم قرار يتخذه الإعلامي وتعود هذه الأهمية إلى أن الاعتقاد الراسخ بأن الأطر هي التي تمنح المعنى للأحداث والقضايا، خصوصاً عندما تستخدم الصورة للحدث المناسبة التي لديها القدرة على جذب اهتمام المتلقي.³ ولذا فإن قرار بناء إطار معين لقضية معينة ونشرها بطريقة معينة يعتمد على أسلوب السياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية، والقيم المهنية، والأحكام الفردية، وعوامل أخرى، وعليه فإن تأطير الأخبار هي مجموعة عمليات تمر بها الأخبار بدلاً من النشر الفوري للأخبار.⁴ وتؤدي وسائل الإعلام أثناء تشكيلها

¹Maxwell McCombs, Juan Pablo Llamas, Esteban Lopez-Escobar, and Federico Rey, **candidate image in Spanish Elections Sccond-Level, AgendaSetting Effects**, journalism And Mass Communication quarterly, vol 74, N4,winter 1997, pp 706 707.

²عبد الرزاق الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص227.

³ماهيناز محسن، علاقة أساليب توظيف اللغة بأطر تقييم الأحداث داخل التقارير الإخبارية: دراسة تطبيقية على الحرب الإسرائيلية على غزة، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، العدد، 33، 2009، ص312.

⁴نسرین محمد عبده حسونة، مرجع سبق ذكره.

للإطار دور حارس البوابة، حيث يضع المحررون خططاً أو آلية سير لقضية معينة، وهذه الأطر تشكل النقاش العام، وتؤثر على الجمهور ومستوى المعلومات لديهم.¹

تقدم الدراسات التي اهتمت بموضوع الأطر آلية نفسية لشرح تأثيرات التأطير، واختلف عدد من الباحثين حول عمل الإطار من خلال عملية دخول الارتباطات في الذاكرة، مما يزيد امكانية انسياق الجمهور نحوها عند التفكير في قضية ما، والتفسير الآخر يشير إلى أن الإطار يعمل من خلال عملية عقلية أكثر تعقيداً منه عند الدخول في القضية، وذلك عن طريق إخبار وإعلام الناس بالارتباط الذي يجب أن يحظى بأهمية بالغة، ويمكن لوسائل الاعلام أن تؤطر المشاكل الاجتماعية بشكل موضوعي أو عرضي، وبالتالي تسهم في تكوين اتجاهات و توليد الشعور بالمسؤولية لدى الجمهور.²

ويشير هشام عبد المقصود أن التعبير عن قضية معينة يعتبر من المحددات الرئيسة لمفهوم الخطاب ويتم باستعمال اللغة عبر تراتبية محددة للجمل والفقرات، وقد يستخدم البرهان والحجج لتأكيد صحة تلك القضايا، ويكون الشكل الأساسي وجود مقولة رئيسة أو طرح يتم تعزيزه وإثبات صحته عبر عدة مقولات فرعية بغرض إقناع المتلقي بصحة الطرح.³

ولقد قدم عالم الاتصال ماكلويد عدة أدوات تتعلق بالصياغة التي تشكل الأطر الإعلامية، وهي: الكلمات الرئيسة، الاستعارات، الوصف المجازي، الرموز، والصور التي يتم تدعيمها من منطلق التأكيد على الفكرة المحورية في النص، فمن خلال التقديم والتكرار لبعض الصياغات اللفظية والصور، يمكن ترسيخ أفكار بعينها دون سواها، التي تقدم تفسيراً أكثر تميزاً وقابلية للفهم من التفسيرات الأخرى، رغم ظهور التفسيرات الثانوية الأقل بروزاً.⁴

وتقوم عملية بناء أو تشكيل الأطر الإعلامية حسب محمد عبد الحميد على المقابلة بين ما يتصور القائمون بالاتصال ووسائل الإعلام أنها عناصر أو مدركات ثقافية يمكن عن طريقها استقطاب اهتمام المتلقين ولفت إنتباههم والإقناع أو التأثير ، وبين مدركات جمهور المتلقين فعلا عن هذه العناصر الثقافية.

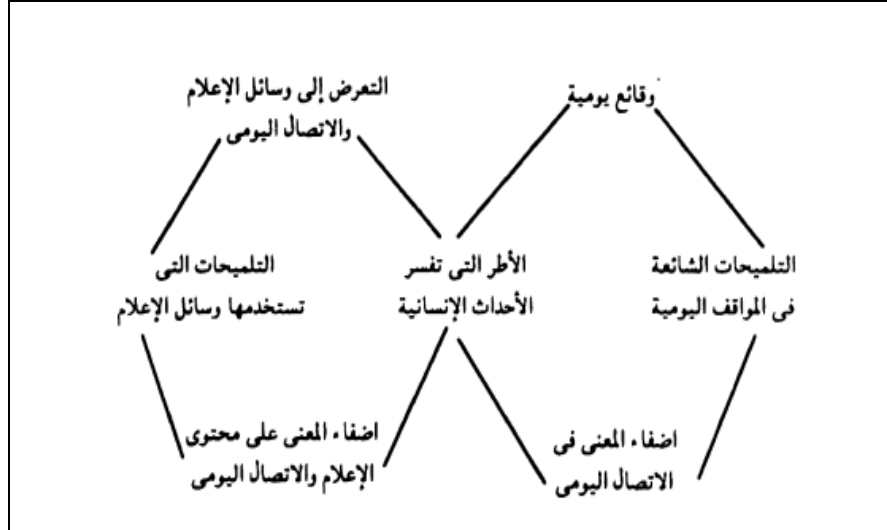
¹Karen Callaghan, Frauke Schnell, **Assessing the Democratic Debate : How the News Media Frame Elite Policy Discourse**, Political Communication, Vol 18, No 2, 2001, P187.

²Paul Brewer, Joseph Graf, Lars Willnat, **Priming or Framing**, The International Journal for Communication Studies (GAZETTE), Vol 65, No. 6, 2003, P496.

³هشام عبد المقصود، دراسات في تحليل الخطاب، ط1، القاهرة : دار العالم العربي، 2012، ص ص 18 19.

⁴انتصار سالم، دور الصحف المصرية في تشكيل معارف جمهور القراء واتجاهاتهم نحو القضايا السياسية: دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب بجامعة الزقازيق، 2009، ص12.

وتبرز هذه المقابلة في المحتوى الإعلامي الذي يقدم الوقائع والأحداث في إطار من هذه العناصر أو المدركات الثقافية، ولقد قدم باران و دافيس نموذجا يوضح عملية بناء الأطر أو تشكيلها في الشكل الموالي:¹



الشكل رقم (01): نموذج بناء أو تشكيل الأطر

والنموذج السابق يوضح العناصر الأربعة التي أشرنا إليها وبصفة خاصة دور الثقافة في تقديم التلميحات الشائعة Ques التي تعتبر عنصرا أساسيا من العناصر الثقافية وهي التي تسهم في بناء المعنى في الاتصال اليومي أو في محتوى وسائل الإعلام بالنسبة لما يتعرض له المتلقي من وقائع يومية في صور الاتصال الإنساني المختلفة ولما يتعرض له أيضا في وسائل الإعلام ، وهي التلميحات باعتبارها أحد العناصر الثقافية ويستخدمها كل من القائم بالاتصال في وسائل الإعلام في إعداد المحتوى وتنظيمه، ويستخدمها أيضا المتلقي في إضفاء المعنى على محتوى الإعلام والاتصال اليومي الذي يتعرض له .

ولذلك تصبح هذه العناصر بناءات أساسية في تشكيل الأطر الإعلامية، أو تحليلها لأغراض الكشف عنها أو قياسها.²

¹ محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 406.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

4- العوامل المؤثرة في بناء الأطر الإعلامية:

1.4. حدد "Scheufele" ثلاث عوامل تؤثر على بناء الأطر الإعلامية وهي:

- تأثير مصدره الصحفي، والتأثيرات المركزية التي تتضمن الأيديولوجية، والاتجاهات، والمعايير المهنية، وهي الأمور التي تنعكس في النهاية على الطريقة التي يصيغ بها الصحفي التغطية الخبرية.

- تأثير مصدره الوسيلة الإعلامية، وهو التوجه السياسي للوسيلة الإعلامية وأسلوب العمل المتبع داخل المؤسسات الصحفية.

- تأثير المصادر الخارجية مثل الرموز السياسية، والسلطات، أصحاب المصالح والضغط والمعايير والقيم الاجتماعية.¹

2.4. تأثير العوامل الأيديولوجية في بناء الأطر الإعلامية:

إن ما يقدمه القائمون بالاتصال للجمهور بشكل عمدي أو غير عمدي يخضع لتوجهاتهم الأيديولوجية التي تشير إلى نسق فكري متكامل، يتضمن التصورات والمعتقدات والتفسيرات المتعلقة بالواقع المحيط، ويعبر الخطاب عن أيديولوجية الأفراد والجماعات بأداء كل وظائف الأيديولوجية من تعميم الخاص، وذلك بتقديم مصالح المجموعة المنتجة للخطاب على أنها مصالح للجميع، حيث أن اختيار وتكوين الأطر يتأثر بالأيديولوجية والتحيز الشخصي، ويمكن تفسيره وإرجاعه إلى التفاعل بين قيم الصحفيين والممارسة المهنية وتأثير جماعات المصالح وتشكل وسائل الإعلام الإطار للقضايا، حيث عند وجود تنوع أيديولوجي بين الصحفيين فإنه لا يمكن تجاهل إمكانية اختلاط الآراء الشخصية للصحفيين في عملية صنع الإطار.²

وتمارس أربعة أنواع من الأيديولوجيات تأثيراً أولياً في تأطير الأخبار، وتشمل:

- **الأيديولوجية المهيمنة:** البعض الباحثين يرون أن المحتوى الخبري يعزز الأيديولوجية المهيمنة حيث يميز ويعزز الوضع السياسي والاقتصادي الراهن ويشوه سمعة الجماعات المعارضة ويقيدها، وذلك عبر تأطير القضايا والأحداث والخلافات السياسية بطرق تتماشى مع الأيديولوجية المهيمنة في المجتمع وتسائر بشكل واضح اهتمامات الطبقات الاجتماعية والمجموعات التي تقود النفوذ السياسي والاقتصادي. وتبرز الإيديولوجية المهنية في إسهام عوامل متعددة في صنع أيديولوجية المحرر، مثل: العرق، والنوع، والطبقة

¹ إسهام الشجيري، البناء الإعلامي للآزمات- أشكال العروض والتنازل، ط1، الامارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، 2018، ص 351.

² رجاء يونس سليمان أبو مزيد، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الاجتماعية، والمعتقدات.. الخ. وتكون في مجملها عوامل تؤثر على رؤيته للواقع وبالتالي على تأطيره للأحداث والقضايا المختلفة.

-إيديولوجية النخبة: هي التي تعمل على توجيه السياسة في الجزء الحكومي أو الإداري الذي يملك القوة والنفوذ وفي أغلب الحالات تتوافق أيديولوجية النخبة مع الأيديولوجية المهيمنة.

-أيديولوجية المحرر: يقوم المحررون بعملهم الأيديولوجي عند لحظة تأطير الحدث فهم يختارون أطرافهم من المجال المحدد للمعاني المهيمنة، ويعتمدون على أنساق معرفية متواجدة ضمن الثقافة المهيمنة في المجتمع لجعل الحدث أكثر وضوحاً للقراء، أو لتشكيل ادراكات الجماهير بشكل يتسق مع أيديولوجية المجتمع ومتأثرة بتوجهات السلطة السياسية.¹

3.4. وذكر Shoemaker عوامل أخرى تؤثر في بناء الإطار الإعلامي، تتمثل في مايلي:²

-المستوى الفردي : يتضمن الآراء والقيم الشخصية، ومستوى التعليم، ونوعه، والخلفية المعرفية، وسنوات الخبرة.

-المستوى المؤسسي : يتضمن سياسة المنظمة، وتأثير رؤساء وزملاء العمل، والرضا الوظيفي

-المستوى المهني : يتضمن معايير القيم المهنية، ومواثيق الشرف، وطبيعة الدور المهني.

-المستوى الاجتماعي : ويشمل السلطة، والقيود التشريعية، والأيديولوجية، والجمهور العام، وجماعات الضغط.

5- مراحل تكوين الأطر الإعلامية:

تتم عملية التأطير الإعلامي للمضمون من خلال أربع خطوات رئيسية كمايلي:

1- يصدر القارئون بالاتصال أحكاماً واعية أو غير واعية وبطريقة معتمدة أو غير معتمدة على الرسالة من خلال البناءات المعرفية والإدراكية للإعلاميين.

2- تتشكل الرسالة في أطر مهنية من ناحية الشكل أو المضمون، في عبارات ومفاهيم واقتباسات المصدر هنا له أطره المتحركة ليس في ذاته بل في الرسالة فوجود أو عدم وجود صور للحدث، مساحة النشر

¹ جمال عبد العظيم أحمد، "أثر الأيديولوجية السياسية للدولة في بناء الأطر الإخبارية"، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 08، العدد 03، 2007، ص 118.

² جلال اشرف، أطر المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب في الإعلام المصري، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 5 يناير 2015. الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/01/20151510564274369.html> شوهه يوم 2021.10.25.

والإذاعة، يسر أو عدم يسر الحصول على المعلومة والجزء الناتج عن العمل كل هذا وغيره يؤثر في خطوات بناء الاطار.

3- يتوقع المرسل أطرا خاصة للمتلقي فترشده وتؤثر في عملية التأطير الحالية والمتوقعة.

4- الرسالة المؤطرة تمثل المخزون المشترك لكل خطوات وضع الاطار، هي في الغالب التمثيل المشترك للإطار الاجتماعي العام.

والإطار الإعلامي ليس الوسيلة الإعلامية (التليفزيون مثلاً) بل هو وليد السياسات والممارسات الإعلامية الموجودة وثقافة القائم بالاتصال ونوع ومصادر الأخبار والاتجاهات الأيديولوجية والثقافية الشائعة ودرجة الحرية السياسية الحاكمة وطبيعة الأحداث وحجمها وارتباطها بالجماهير.¹

ثانيا: آليات ومستويات تحليل الأطر الإعلامية.

1. أدوات وآليات الأطر الإعلامية:

يقصد بآليات وأدوات الإطار Mechanisms Frame الموقع الذي تحتله القصة الخبرية في الصحيفة، وكذلك وجود رموز أو إشارات تشير إلى أهمية القصة الخبرية، واستخدام العناصر الشكلية المرافقة مثل: الصور والرسوم البيانية، العناوين الفرعية وأخيرا حجم الخبر.²

1.1- أدوات الاطار الاعلامي: حدد كل من Gamson et Lasch العديد من أدوات التشكيل العاطفية والعقلانية التي يمكنها أن تعمل معا أو بصورة منفردة من أجل العمل على إيجاد أطر التشكيل، وتتمثل الأدوات العاطفية في: الاستعارات، العبارات الجذابة، الأمثلة، الوصف، الصور المرئية بينما حددت الأدوات العقلانية في: الجذور والعواقب، والعودة للمبادئ من خلال تفسيرات أو أسباب القضية. ولقد أضاف Stone الصور البلاغية والأرقام.³

أما Tan Kard فقد حدد هذه الأدوات كمايلي:⁴

1- العناوين الرئيسية.

2- العناوين الفرعية.

¹ عبد الرزاق الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 206 207.

² نفس المرجع ص 212.

³ نسرين محمد عبده حسونة، مرجع سبق ذكره.

⁴ Tan Kard, J.W: The Empirical Approach to the Study of Media Framing in S.D. Reese, O.H. Gandy & A.E. Grant (Eds), Framing Publicize ,Mahwah, NJ:Lawrence Erlbaum, 2001, pp. 95.

3- الصور الفوتوغرافية،

4- التعليقات على الصور الفوتوغرافية.

5- المقدمة.

6- المراجع.

7- الإقتباسات.

8- السمات الطباعية للنص.

9- الإحصاءات والرسوم البيانية.

10- الخاتمة.

كما إقترح **Kosicki et Pan** أدوات عدة لصنع الإطار وبنائه وهي:¹

1- البناء التركيبي للقصة الخبرية.

2- الأفكار الرئيسية المتضمنة في سياق القصة الخبرية.

3- البناء الموضوعي للنص.

4- الاستنتاجات الضمنية.

2.1- آليات وضع الإطار الإعلامي: تعني بناء الواقع الاجتماعي من خلال التركيز على بعض جوانب

الحدث أو إغفالها، وتتفق الأدبيات في وجود عدة آليات رئيسية تستخدم في وضع الأطر الإعلامية في

قضايا وهذه الآليات هي:²

- **آلية الانتقائية:** وتعد الانتقائية هي الركيزة الأساسية لوضع الأطر الإعلامية، وتركز آلية الانتقاء على

بعض الجوانب الخاصة بالحدث أو القضية دون غيرها، وهذا التركيز يعطي عدة تأويلات للحدث.

- **آلية الإبراز:** وهي تعكس قيام وسائل الإعلام بنوع من الاختيارات، حيث يتم انتقاء بعض الجوانب،

والتركيز عليها بحيث تظل باقية في الأذهان من خلال التكرار أو الربط بينها وبين بعض الرموز الثقافية، مما

يطرح في النهاية قراءة معينة للحدث ويفسر الواقع وقيمه ويتفق ذلك مع ما ذكره **Entman** حول مفهوم

الإطار ودوره في تشكيل الجدل حول القضايا السياسية المطروحة.

¹ نسرين محمد عبده حسونة، مرجع سبق ذكره.

² أمال كمال، أطر معالجة الاحتجاجات الاجتماعية في الخطاب الصحفي - دراسة تحليلية لعينة من الصحف المصرية، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة القاهرة، العدد 30، 2008، ص ص 207 208.

-آلية الاستبعاد :تتضح هذه الآلية عند تحليل الأطر الإعلامية عند إغفال بعض المعلومات سواء عن عمد أو عن جهل، وهي الوجه المقابل لآلية الانتقاء

2.المتغيرات التي تتحكم في تحديد الأطر الإعلامية:

أشار عالم الاتصال "ولسفيلد Wolts feld" إلى أن هناك خمسة متغيرات أساسية في تحديد الإطار الإعلامي، وهي:

1-مدى استقلال وسائل الإعلام سياسياً.

2-نوع مصادر الأخبار.

3-أنماط الممارسة الإعلامية.

4-المعتقدات الأيديولوجية والثقافية للقائمين بالاتصال.

5-طبيعة الأحداث ذاتها.¹

3.العناصر الاتصالية المعتمدة في تحليل الأطر الإعلامية:

تتألف الأطر من العناصر الاتصالية الأربعة التي تتكامل في عملية التأطير وتظهر بشكل واضح في بناء وتشكيل الأطر، ووضع الأطر، وتأثيرها على الجمهور وتتمثل في:

3.1.القائم بالاتصال: يؤطر الصحفيون النصوص الاخبارية من خلال اختياراتهم التي يقومون بها أثناء تحريرهم لتلك النصوص، بحيث يتأثر القراء بهذه الاختيارات اثناء تفسيرهم للمحتوى الاعلامي. ويضع القائمون بالاتصال الأطر التي تنظم أنساقهم المعرفية والضغط المهنية التي يعملون في ظلها، مثل : ضغوط نمط السيطرة والملكية والتمويل التي تحدد السياسة التحريرية، إضافة إلى ضغوط المساحة، وسرعة العمل الصحفي.² وتتأثر عملية التأطير بخصائص القائم بالاتصال، ومدركاته الثقافية والسياسية والجماعات المرجعية، والضغوط التنظيمية والإدارية والأيديولوجية، والعلاقة مع النخبة وجماعات الضغط، كما تؤثر المصادر الإخبارية في الكتابة الصحفية، حيث إن اختيار المصدر قد يعكس الأحكام الفردية أو العوامل المؤسسية، والتنظيمية.³

¹أبه عطية ، المعالجة الإخبارية للقضية الفلسطينية في قناة TV5 الدولية وقناة الجزيرة القطرية، رسالة دكتوراة ، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005 ، ص 91.

²محمد إسماعيل، التغطية الصحفية الغربية لشؤون العالم الإسلامي خلال عقد التسعينات، رسالة دكتوراة ، كلية الإعلام بجامعة القاهرة، 2004، ص 80.

³إيمان جمعة، بناء المعنى في التسويق السياسي، مجلة البحوث الإعلامية ، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد27، يناير 2007، ص18.

2.3. المحتوى: يتضمن المحتوى أطر تظهر في غياب وحضور كلمات معينة وعبارات معتادة وصور نمطية ومصادر للمعلومات وعبارات تقدم مجموعة من الحقائق أو الأحكام عن موضوع يتم تناوله.¹

3.3. المتلقي: كونه المتعرض للأطر التي توجهه وتقوده، قد تظهر أطر إدراكه أطر النص ونوايا القارئ بالاتصال أو العكس، وتسهم الأطر في تشكيل المستويات المختلفة للواقع الذي يراه الجمهور، وبالتالي فإنها تؤثر في معارف الأفراد وإدراكهم للواقع، كما أنها تسهم في تكوين الرأي العام تجاه القضايا.²

4.3. الثقافة: تعتبر هي السياق العام الذي تستمد منه الأطر التي يتم توظيفها باعتبارها معالم ثقافية منظمة وثابتة في الواقع الاجتماعي اليومي ونظام متكامل لتفسير الرموز الاتصالية وإدراكها خلال الحياة اليومية.³

4. مستويات تحليل الأطر الإعلامية:

يشير "Entman" إلى إمكانية تناول الأطر الخبرية وفقاً لمستويين أساسيين هما:

- المستوى الأول: مرتبط بأطر الأفراد أو بالأسس التي تكون في ذهن الفرد والتي تساعد في عملية تمثيل المعلومات واسترجاعها، هذه الأسس تعد بمكانة أطر مرجعية تساعد الفرد على فهم المعلومات الخاصة بحدث ما.

- المستوى الثاني: يتعلق بوصف السمات التي تمثل محور الاهتمام في النص الإعلامي من خلال التكرار والتدعيم لأفكار معينة ضمن إطار معين ينطوي على تفسيرات محددة هي أكثر قابلية للإدراك والتذكر من طرف الجمهور الذي يتعرض بشكل مستمر لتلك الوسيلة الإعلامية.⁴ ويتضمن تحليل الإطار الإعلامي ثلاث مكونات رئيسية هي:⁵

- البناء التركيبي أو الشكلي للقصة الخبرية: يشير إلى تتابع وتسلسل وحدات القصة الخبرية، وكذا إلى المصادر التي يستخدمها القارئ بالاتصال للحصول على المعلومات، وينعكس البناء التركيبي للنص الإعلامي

¹ نسرين محمد عبده حسونة، مرجع سبق ذكره.

² رجاء يونس سليمان أبو مزيد، الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المصالحة الفلسطينية دراسة وصفية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013، ص 54.

³ محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 406.

⁴ حسن عماد مكاوي ولبلى حسين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 349.

⁵ إسماعيل شرقي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

من خلال إظهار ميل المحررين، لوضع أسباب القصة الخبرية في شكل أقوال واضحة أو عن طريق ربط الملاحظات بالاقتباس من مصدر إخباري معين.

-**الفكرة المحورية:** تحتوي على العناصر الأساسية للموضوع، وملخص للفكرة المحورية التي تدور حولها القصة الإخبارية.

-**الاستنتاجات الضمنية:** توحى إلى الاختيارات الأسلوبية البلاغية التي يقوم المحررون بانتقائها، لتدعيم الفكرة المحورية وإبرازها، وتساعد في التأكيد على المضمون الرئيسي للقصة الخبرية.

ثالثا: نظرية الأطر وعلاقتها بتحليل الخطاب.

1. معالم القوة والضعف في نظرية تحليل الأطر الإعلامية.

1.1. معالم القوة في نظرية تحليل الأطر الإعلامية.

أ- تتجلى معالم القوة في النظرية وفقا لـ **Davis&Baran** من خلال:¹

- تركيزها على الأفراد في عملية الاتصال الجماهيري.
 - رغم تركيزها على مجتمع واحد في الدراسة فهي من الدراسات الـ Micro، إلا أنها أسهل وأقدر على الوصول إلى موضوعات أو قضايا التأثيرات على المستوى الـ Macro أي الأوسع والأشمل.
 - مرونتها الشديدة حيث يمكن تطبيقها في مجالات عدة سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية.
 - تناسقها مع النتائج الحالية لدراسات علم النفس المعرفي.
- ب- يعتبر مفهوم تحليل الإطار من أبرز المفاهيم الحديثة التي تفسر دور وسائل الإعلام في تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته نحو القضايا المختلفة، وبذلك يمكن دراسة الاتجاهات والمعارف من خلال تلك النظرية.

ج- تتمثل نقاط القوة في النظرية فيما يلي:

- إمكاناتها في اقتحام مجال رصد وقياس التأثيرات السلوكية للتأثير الإعلامي في الجمهور.
- ثراء وخصوصية التطبيقات البحثية لها بالتوازي مع محاور عملية الاتصال الجماهيري متمثلة في القائم بالاتصال، والرسالة الإعلامية، والجمهور، والسياق الثقافي، ورجع الصدى.

¹ عبد الرزاق الدليمي ، مرجع سبق ذكره، ص 222.

■ مرونتها حيث يمكن جمعها بأطر إعلامية أخرى، أو اعتماد مدخل نظري تكاملي من جهة، وصلاحياتها للتطبيق في فروع العلوم الإعلامية على اختلافها مثل: التحرير، والإعلام الدولي، والإعلان، والعلاقات العامة، ودراسات الصورة من جهة أخرى

■ يمكن تطبيقها في أنواع مختلفة من الدراسات مثل: الدراسات التاريخية والآنية.

■ يمكن لتطبيقاتها البحثية الاستعانة بأي كم أو نوع من المناهج والأساليب والأدوات في جمع وتحليل وتفسير البيانات المختلفة.

■ تتميز بقدرتها على التطوير الذاتي من خلال نماذج مقترحة في تيارات بحثية معاصرة ومستقبلية، واتساعها لتشمل نماذج بناء الأطر، ووضع الأطر، والتأطير الاستراتيجي، والتي من الممكن أن تنفصل مستقبلاً عن هذه النظرية لتصبح أطراً نظرية مستقلة بذاتها.

د- تقدم النظرية فوائد لدراسات الرأي العام، والسلوك الانتخابي، والدراسات المعرفية والثقافية ودراسات علم الاجتماع.

2.1. معالم الضعف في نظرية تحليل الأطر الإعلامية :

أ- حدد كل من **Davis&Baran** نقاط الضعف في نظرية تحليل الأطر الإعلامية كما يلي :¹
■ مرونتها تجعلها تفتقر إلى التحديد.

■ ليست لديها القدرة على تحديد مدى وجود أو غياب التأثيرات.

■ تحول دون التفسيرات السببية بسبب اعتمادها الأكبر على المناهج الكيفية

■ تنتقص من قيمة قدرات الأفراد حيث تفترض أن الأفراد يرتكبون أخطاء كثيرة في التأطير.

ب- يؤخذ على النظرية عدم وجود نموذج فكري مشترك متفق عليه من قبل الباحثين في دراسة النظرية، نظراً للجدل القائم حول مفهوم الإطار وطرق قياسه.

ج- هناك عدد من الاتجاهات في بحوث التأطير تجاهلت العلاقة بين أطر وسائل الإعلام والعوامل المتعلقة بالسلطة السياسية والاجتماعية، وهذا الإغفال ناجم عن عوامل عدة تتضمن مشكلة تعريف الأطر، والفشل في دراسة سياقات.

2. علاقة نظرية تحليل الأطر الإعلامية بدراسات تحليل الخطاب.

¹ سميرة كتفي ، مرجع سبق ذكره، ص 69.

إن ما تقدمه وسائل الاعلام من خلال الخطاب الاعلامي يعتبر أحد أهم مصادر تشكيل الأطر الثقافية للجمهور عن طريق تزويدهم بمستجدات الأحداث ومساعدتهم على فهم السياقات، ويضطلع الإعلام بدور هام في نقل ونشر المعلومات المرتبطة بالقضايا والأحداث المحلية والدولية، ويفترض مع ذلك الحرص على آنية التغطية الاخبارية بمراعاة موضوعيتها وعدالتها وتوازنها، وهو ما يساعد الجمهور على تشكيل اتجاهات و تكوين آراء ومواقف.¹

تسمح نظرية الأطر الإعلامية في دراسات تحليل الخطاب بقياس المحتوى الضمني للتغطية الإعلامية وتقديم تفسير منهجي ومنتظم لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار ووجهات النظر حول القضايا البارزة وتبسيط الضوء على سبل تنظيم الحقائق والمهمل منها. كما تساعد في تحليل أطر التغطية الاخبارية والمقارنة بين الأطر المختلفة التي تعرض من خلالها وسائل الإعلام الاحداث أو القضايا المختلفة. كما تبرز العلاقة بين وضع الأطر والأيدولوجية المسيطرة ومحتوى الوسيلة، وذلك بتوضيح تأثير الأيدولوجية على تشكيل منتجات الوسيلة الاتصالية عن طريق استراتيجيات عملية الأطر والتي يتم عبرها نقل الفكر الأيدولوجي بواسطة وسائل الاتصال.²

وتستند عملية التداخل بين مدخل تحليل الخطاب وتحليل الأطر على أنه أثناء عملية إنتاج الخطاب يعزل الصحفيون الأحداث عن سياقها التاريخي والاجتماعي، وتقديمها داخل أطر أعدت وجهزت في وقت سابق، حيث يتم استخدام اللغة هنا لمنح الأحداث موضع التغطية دلالات محددة، باعتبار أن المحتوى الإعلامي يقوم بإنتاجه قارئون بالاتصال ذوي مواقف جماعية محددة.³

وتعد نظرية تحليل الأطر الإعلامية مدخلاً مناسباً لدراسة المعالجة الإعلامية للقضايا التي تغطي باهتمام الجمهور على اختلاف طبيعة مضمونها. إذ يمكن النظر إلى الإطار المتعلق بالنص الصحفي من خلال عناصره البنائية والتي تتكون من العناوين الرئيسة والفرعية واستخدام الصورة والتعليق عليها، والأدلة المقدمة، واختيار المصدر، والاقتباسات، والشعارات والإحصاءات، والبيانات، والفقرات الختامية، حيث

¹ حسن مكاي، ليلي السيد، مرجع سبق ذكره، ص 350-348.

² هبة شاهين، معايير بناء أجندة القضايا العامة المقدمة في برامج الرأي بالقنوات التلفزيونية المصرية الحكومية والخاصة - دراسة في القائم بالاتصال، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 33، 2009، ص 195 196.

³ هشام عطية عبد المقصود، دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي صورة الذات العربية في الأزمات الدولية وآليات التحيز في التغطية الخيرية، ط 1 القاهرة: دار العالم العربي، 2012، ص 97.

يمكن الوصول من خلالها إلى المحتوى الضمني للنص ودلالته، الأمر الذي تتكامل معه الرؤية التحليلية تجاه القضايا باختلاف أنواعها ودرجة أهميتها.¹

3. الاستفادة من نظرية الأطر الإعلامية في موضوع الدراسة:

بناء على ما سبق تتضح لنا معالم كيفية الاستفادة من نظرية الأطر الإعلامية، هذه الأخيرة التي تنقسم حسب نوع الدراسات التي تبحث فيها إلى أربعة أقسام تتمثل في مايلي:²

- 1-دراسات تتعلق بمعارف الرأي العام واتجاهاته إزاء الأحداث والقضايا المختلفة.
- 2-دراسات تركز على العوامل المؤثرة في بناء الأطر الإعلامية والتي من بينها النسق الإيديولوجي والتوجهات السياسية.
- 3-دراسات تركز على الأطر الفردية للجمهور بوضعها متغيرا مستقلا يؤثر في بناء الأطر الإعلامية.
- 4-دراسات تتعلق بأطر وسائل الإعلام.

وتأسيا لما سبق و من خلال هذه الأقسام الخاصة بنظرية الأطر سيركز الباحث في هذه الدراسة على النوعين الثاني والرابع من هذه الدراسات وبشكل أخص الدراسات التي تتعلق بأطر وسائل الإعلام. ونظرية الأطر الإعلامية تسمح للباحث بقياس المحتوى الضمني وغير الصريح للمعالجة الإعلامية في صحف الدراسة، كما تساعد النظرية في تحليل مقالات الرأي في صحف الدراسة وإجراء المقارنة بين الأطر المستخدمة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وتفيد نظرية تحليل الأطر الإعلامية في تقسيم مضمون الخطاب الإعلامي حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في صحف وفقا لأنواع الأطر المستخدمة في الدراسة والمساعدة في عملية التحليل.

حيث ساعدت هذه النظرية الباحث في تحديد المواقف والاتجاهات تميزت بها المضامين الإعلامية أثناء معالجة قضية الهجرة غير الشرعية، وكشف المسكوت عنه وراء الخطاب، بهدف قراءة أفكار الكتاب الإعلاميين وتحليل ما بين السطور لما كتبوه، إلى جانب استخدام هذه النظرية في المقارنة بين مركّزات هذه المضامين والأيديولوجية التي اعتمد عليها الخطاب في صحف الدراسة في عرضها لقضية الهجرة غير الشرعية خلال فترة الدراسة.

¹ طه نجم، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² جمال عبد العظيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 118.

حيث قامت الدراسة برصد الأطر الإعلامية التي اعتمد عليها الخطاب الإعلامي، من خلال تحليلها، ورصد المعلومات المعتمدة في الأفكار المحورية ومدى قوة تأثيرها على الجمهور من خلال انتقاء منتجو الخطاب للمصطلحات الدالة لبرهنة أطروحاتهم في تطرقهم لقضية الهجرة غير الشرعية.

اعتمد الباحث على هذه نظرية الأطر الإعلامية في الكشف عن الأطر الإعلامية التي استخدمتها صحف الدراسة في عرض خطابها الصحفي نحو قضية الهجرة غير الشرعية، لتحديد الاتجاهات التي تميز بها الخطاب الصحفي، كما ساعدت هذه النظرية في التعرف على طريقة تناول صحف الدراسة ، وتحديد القوى الفاعلة فيها، والحجج والبراهين وتفسير أوجه الاتفاق والاختلاف بين الخطاب الصحفي محل الدراسة.

فنظرية الأطر الإعلامية ساعدت الباحث في تحديد الأطروحات المركزية لقضية الهجرة غير الشرعية وتسليط الضوء على المواقف السلبية والإيجابية ، خلال دراسة الإطارات المستخدمة في مضمون الخطاب، وتحليل فكرة التنظيم المركزي لسياق المحتوى وإطارات عرضه، وبالتالي التعريف بقضية الهجرة غير الشرعية أكثر ومعرفة أسبابها والتداعيات الناجمة عنها وأثرها والحلول والبدائل المقترحة من طرف صناع القرار لمعالجة الظاهرة، بالإضافة إلى التعرف على القوى الفاعلة وأدوارها في الخطاب الصحفي الإعلامي والأطر المرجعية المعتمدة لعرض قضية الهجرة غير الشرعية.

الخلاصة:

وبناء على ما سبق ذكره وبعد استعرضنا للمفاهيم المختلفة للأطر الإعلامية، نستخلص الباحث أنه يوجد اختلاف لدى الباحثين حول مفهومها، و يتجلى ذلك الاختلاف أيضا في تحديد آليات وأنواع الأطر الإعلامية، كما أفرز نماذج نظرية مختلفة وفقاً للخلاف القائم بين الباحثين في منطلقاتهم ومراكزهم في دراساتهم وأبحاثهم التي تناولت الأطر. كما توجد عدة عوامل تؤثر في بناء الأطر الإعلامية وفي طبيعتها . ومن مزايا هذه النظرية مرونتها من حيث قابليتها للتطبيق في مجالات عدة. وفيما تعلق بعلاقتها بدراسات تحليل الخطاب فهي تسمح بقياس المحتوى الضمني للتغطية الإعلامية وتقديم تفسير منهجي ومنظم لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار ووجهات النظر حول القضايا البارزة

الفصل الثاني:

تحليل الخطاب الإعلامي

إشكالية المفهوم

وتحديد المصطلح.

تمهيد:

إن تحليل الخطاب الإعلامي بما يشتمله من نصوص ورموز مكتوبة و منطوقة منتجة من طرف وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، يُعد أحد المداخل المنهجية لدراسة وتحليل الرسالة الإعلامية والمعتمدة في البحوث والدراسات الإعلامية، رغم تعدد المذاهب والمدارس المتخصصة في تحليل الخطاب الإعلامي، حتى وإن كانت هذه المدارس تجمع بين الاتفاق والاختلاف في ما بينها في أن واحد، ناهيك عن صعوبة إعطاء تعريف واضح ودقيق لمفهوم الخطاب الذي يستعمل في مجالات عدة.

نتطرق في هذا الفصل ومن خلال مبحثين إلى المفاهيم المتعلقة بتحليل الخطاب الإعلامي وأهم مميزاته والمحطات التاريخية التي مر بها، كما نستعرض الأدوات الأكثر استخداما في تحليل الخطاب ومتطلبات القيام بذلك، إلى جانب التركيز على المدارس المعروفة في تحليل الخطاب الإعلامي وروادها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للخطاب الإعلامي

في هذا المبحث نلقي الضوء على الجانب المفاهيمي للخطاب الإعلامي مع إبراز عناصره وأنواعه ونتناول أيضا سياقات ولغة الخطاب الإعلامي وآليات التحكم فيه.

أولا: ماهية الخطاب الإعلامي.

1. مفهوم الخطاب.

يحتل مفهوم -الخطاب- مكانة أساسية في جل الأبحاث والدراسات التي تندرج في مجالات تحليل النصوص، فالخطاب كان - ولا يزال - محل جدل الباحثين في إيجاد صيغة تعريفية مانعة له. والخطاب كمفهوم ظل يقبل التأويل في مجالات معرفية مختلفة، دون التبلور في إطار تعريفى يؤدي إلى تحديد ميزاته على نحو ينطبق عليه التعريف في حقول المعرفة الأخرى التي تعتمد على مفهوم -الخطاب- لذلك جاءت كل الخطابات خاضعة للمعارف التي تستخدم فيها.¹

1.1. التعريف اللغوي للخطاب.

يدل لفظ الخطاب من حيث معناه اللغوي على كل ملفوظ أكبر من الجملة منظورا إليه من حيث قواعد التسلسل الجملي. هو نطق ينطوي على العلاقة بين المتكلم أو الكاتب و المستمع أو القارئ.² ورد لفظ الخطاب في لسان العرب بمعنى الشأن أو الأمر يقال ما خطبك أي ما أمرك، والخطب الأمر الذي تقع فيه المخاطبة ومنه قولهم، جل الخطب أي عظم الأمر والشأن، ومنه الخطاب والمخاطبة مراجعة الكلام.³ ويعني (خاطبة) مخاطبة، خطابة: كلمه وحادثه، وجه إليه كلاما، ويقال : خاطبه في الأمر: حدثه بشأنه،(تخاطبا) تَكَلَّمَا وتَحَادَّثَا.⁴

¹ لطفي فكري محمد الجودي، جمالية الخطاب في النص القرآني، القاهرة: مؤسسة المخاطر للنشر والتوزيع، 2014، ص72.

² محمد موسى أحمد محمد توم، الخطاب الإعلامي ودوره في تعزيز القيم الإسلامية: دراسة تحليلية وصفية على عينة من برامج قناتي طيبة والرسالة المتخصصةين، أطروحة دكتوراه في علوم الاتصال تخصص إذاعة وتلفزيون، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019، ص26.

³ ابن منظور، لسان العرب، لفظ خطب، ص588.

⁴ أمينة بوقروز، سعيده حمصي، الحرية في الخطاب الإعلامي بين الإعلام العمومي والخاص (تحليل للخطاب الإعلامي لقناة الجزائرية الثالثة A3 وقناة الشروق نيوز، الملتقى الدولي: حول الإعلام المحلي في الجزائر "التحديات المعاصرة ورهانات المستقبل، جامعة الوادي، 16 أكتوبر 2019، ص3.

ورد لفظ الخطاب في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ سورة ﴿ص﴾ الآية ﴿23﴾. وقال تعالى أيضا: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ﴾ سورة ﴿ص﴾ الآية ﴿20﴾.

ويفسر معجم المصطلحات الشرعية، فصل الخطاب بالقول الحق المتيقن، الذي يُمَيِّزُ الحقَّ من الباطل، فلا يبقى لشاكِّ، أو مرتاب عذرٌ في فهمه، واعتماده.¹

وجاء في معجم النفايس كلمة خطاب من خطب الشيء وخطابة وخطابه مخاطبة وخطابا كالمه وراجع الكلام ووجه إليه كلاما واختطب على المنبر أي خطب والخطيب هو الخاطب ومن يقرأ الخطبة والخطبة ما يخطب به من الكلام في قوم لإقناعهم والتأثير فيهم.²

2.1. التعريف الإصطلاحي للخطاب.

يرتبط مصطلح الخطاب تمام الارتباط بدلالته على فعل التواصل، حيث تحيل كل عملية خطابية على عناصر عديدة للتواصل تتمثل في المتخاطبين، وسياق الخطاب و مقاصده.³

في الأصل الأجنبي كلمة (Discours) وأصلها اللاتيني هو (Discursus)، وفعالها (Discurure) وتعني الجري هنا وهناك. وتعبّر عن الجدل (Dialectique) والعقل أو النظام (Logos) مثلما جاء به أفلاطون.⁴ تُرجع الكلمة الفرنسية (Discours) إلى العربية بمفردات من قبيل: المقال والحديث، النص، الخطاب، وكلمة الخطاب ليس لها معنى واحد، بل لها معاني كثيرة، تنحصر خصوصا في ارتباط الخطاب بالغرض أو الشأن.⁵

¹ معجم المصطلحات الشرعية، الرابط: <https://islamic-content.com/dictionary/word/7465>، شوهده يوم 10 جانفي 2022، على 10 سا و 29 د.

² الياس طمحة، أسماء بدالة، الخطاب الإعلامي الجزائري بين القطاعين العمومي والخاص: دراسة تحليلية للخطاب السياسي في صحفي الشروق اليومي والشعب، الملتقى الدولي: حول الإعلام المحلي في الجزائر "التحديات المعاصرة ورهانات المستقبل"، جامعة الوادي، 16 أكتوبر 2019، ص 4.

³ لطفي فكري مُجْد الجودي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

⁴ الزاوي بغورة، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشال فوكو، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص 89-90.

⁵ مُجْد بن سباع، تحليل الخطاب عند ميشال فوكو، مجلة دراسات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 5، العدد 1، 2014، ص 133.

ولقد وضع بول ريكور الخطاب بدلا من الكلام، ليس ليؤكد خصوصية الخطاب فقط بل ليفرق بين علم الدلالة والسيما، لأن السيمياء في نظره تدرس العلاقة، بينما علم الدلالة يدرس الخطاب أو الجملة.¹

يعتبر مصطلح الخطاب أحد أكثر المصطلحات استخداما في أوساط -الكتاب، والمفكرين، ورجال السياسة، وقادة الرأي، ورؤساء الأحزاب، والمنظمات الجماهيرية-، ويتواتر توظيفه في مختلف وسائل الإعلام -المقروءة، والمسموعة، والمرئية- في مواكبتها للأحداث ومتغيراتها الدائمة.²

وقد عرف ميشيل فوكو الخطاب بأنه النصوص والأقوال كما تعطي كلماتها ونظام بنائها وبنيتها المنطقية أو تنظيمها البياني.³

كما عرف تودروف الخطاب بأنه أي منطوق أو فعل كلامي يفترض وجود راوٍ ومستمع ويستهدف الراوي التأثير على المستمع بطريقة معينة.⁴

يشير محمد شومان إلى الخطاب بأنه طريقة معينة للتعبير عن الواقع وإدراكه، كما أنه مجموعة من النصوص والممارسات الخاصة بإنتاج النصوص وانتشارها واستقبالها مما يؤدي إلى إنشاء أو فهم الواقع الاجتماعي.⁵

من جانبه أحمد المتوكل يرى أن مصطلح الخطاب لم يشهد حتى الآن تعريفا شاف وقار، بسبب الخلط بينه وبين مصطلح النص، نتيجة الاستعمال المضطرب لمصطلحين يكادان يستخدمان كمرادفين يتعاقبان وهما مصطلحا النص و الخطاب ، حتى أنه هناك من يستخدمهما على أنهما مصطلحين للمعنى نفسه.⁶

3.1. أنواع الخطاب.

¹ بول ريكور، نظرية التأويل الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي، ط2، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006، ص133.

² سامي محمد أحمد مختار الباب، الخطاب الإعلامي ودوره في تسويق المصطلحات السياسية: دراسة تحليلية لقناتي الجزيرة و سكاي نيوز 2016-2018، مجلة العلوم الانسانية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 19، العدد 04، 2018، ص320.

³ ميشيل فوكو، ترجمة سالم ياقوت، حفرات المعرفة، ط 2، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987، ص34.

⁴ توفان تودروف، اللغة والأدب في اللغة والخطاب الأدبي، ترجمة سعيد الغانمي، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993، ص48.

⁵ علي حودة جمعة سليمان، الخطاب الإعلامي للحركات الدينية المتطرفة على المواقع الإخبارية، [المجلة المصرية لبحوث الرأي العام](#)، جامعة القاهرة، المجلد 15، العدد 4، ديسمبر 2016، ص518.

⁶ مريم بوقرة، صورية جغبوب، الخطاب مفهومه، أنماطه، وظيفته... من وجهة نظر الوظيفية - أحمد المتوكل أنموذجا، مجلة تاريخ العلوم، جامعة خنشلة، المجلد 4، العدد 10، ديسمبر 2017، ص157.

يستعمل عدد من الدارسين دون تمييز كل من لفظ نوع الخطاب و لفظ صنف الخطاب، إلا أن المصطلح الذي يعرف انتشارا واسعا هو مصطلح نوع الخطاب للدلالة على أساليب التبليغ والإتصال المحدد تاريخياً واجتماعياً على غرار (الخبر العام، الإفتتاحية، الإستشارة الطبية، الإستجواب البوليسي، الإعلانات الصغيرة، المحاضرة الجامعية، تقرير تدريب...)، إن تحليل الخطاب من حيث أنه يربط الكلام بالمكان يعطيها دوراً مركزياً، و كل تشكيلة خطابية تتسم بارتياح عدد من الأنواع على حساب أنواع أخرى، ويبقى التحدي الأكبر الذي يواجه الباحثين والدارسين هو وقف تكاثر الأنواع، ومن أبرز أنواع الخطاب نجد:¹

1.3.1. الخطاب التعليمي الجامعي: لا ينفصل نشاط التعليم في الجامعة بسهولة عن علم المعرفة. فالدرس الجامعي كهيئة خطابية مسلم بها، تجري ضمن مقام، تسمح (الهيئة الخطابية) التعبير عن "أنا" الفردية حيناً، و عن "أنا" المزدوجة أو المتعددة حيناً آخر، كما تأخذ بعين الاعتبار "أنت" (المتلقي) الذي لا يأخذ الكلمة، و لكنه دائم الحضور. يرى ديويو **Du Bois** أن خطابات أساتذة الجامعات غالبيتها خطابات تعليمية و أخرى تربوية، أي عبارة عن مجموعة مغلقة من الأسئلة و الأجوبة التي يحاول من خلالها الأستاذ الحكم على المتلقين و قدراتهم الذهنية، و ذلك أثناء تشكيل ملفوظاتهم التي تعكس مدى استيعابهم لملفوظات الأستاذ، و الباقي عبارة عن تشكيل تعليمي للملفوظات العلمية. وعليه فإن الخطاب التعليمي الجامعي يجمع بين خطاب تعليمي و تربوي و علمي في نفس الوقت.²

2.3.1. الخطاب العلمي المنطقي: هو أشد أنواع الخطاب صرامة ودقة، يعتمد على تحميل القضايا العلمية والرياضية بأسلوب المنطق، ويتعد هذا الخطاب عن الخيال، ويحاول تجاوز اشتباه اللغة العادية ويسعى للوصول إلى الدقة والموضوعية والتخلص من الجوانب الذاتية والشخصية. كما إن وسائل التحقق في هذا الخطاب جزء منه حتى يمكن الوصول إلى قوانين عامة يتم من خلالها السيطرة على الطبيعة والتحكم في عقل البشر عن طريق قوانين الفكر.³

3.3.1. الخطاب الديني: يشير مفهوم الخطاب الديني إلى الأقوال والنصوص المكتوبة الصادرة عن المؤسسات الدينية، وعن رجال الدين، أو عن موقف أيديولوجي ذي صبغة دينية أو عقائدية، يعبر عن

¹ مانغونو دومينيك، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، الجزائر: دار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص 65.

² نورة بوعباد، دراسة تداولية للخطاب التعليمي الجامعي باللغة العربية، مجلة انسانيات، المجلة الجزائرية في الانتربولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 2021، 21، ص 16 .

³ بسام المشاقبة، مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2014، ص 118.

وجهة نظر محددة تجاه قضايا دينية أو دنيوية أو الدفاع عن عقيدة معينة.¹ كما يمثل الخطاب الديني ذلك البناء من الأفكار والمعتقدات التي تتسم بأهميتها الاجتماعية التي تتبع من ارتباطها بدين ما، ومن ثم تأثيرها في تكوين تصور متلقي الخطاب من المؤمنين بهذا الدين عن العالم الذي يعيشون فيه وتحديد طريقة تعاملهم إزاء هذا العالم، وينطوي مصطلح الخطاب الديني على تنوعات عديدة منها:

- خطاب ديني مغلق: وهو الخاص بتفسيرات النصوص والشعائر.
- خطاب ديني مفتوح: له عدة مستويات تتمثل في:
- الخطاب الديني الخاص الذي يكون في إطاره إبداء القيادة الدينية الرأي في أسئلة تتعلق بقضايا شخصية توجه إليه.²

- الخطاب الديني المفتوح العام قد يكون بخصوص قضايا عامة مثل رأي الدين في الاقتصاد، والسياسة، أو الهندسة الوراثية إلى آخره. أما التصنيف الثالث للخطاب الديني المفتوح فهو الخاص بالقضايا الملحة في واقع التفاعلات، فالخطاب الديني بكل مستوياته المغلق والمفتوح، العام والخاص والمعتدل، انطلاقاً من ذلك ظهرت دعوات إلى تجديد الخطاب الديني، نتيجة المتغيرات العديدة وضروراته لكي يساهم في ترقية المجتمع في شتى المجالات واكتساب القدرة على مواجهة المتغيرات والتعامل معها بكفاءة وفعالية.³

4.3.1. الخطاب الفلسفي: تعرف الفلسفة إصطلاحاً بأنها أعمال العقل في محاولة تفسير الكون والظواهر الكونية من حيث الأسباب التي أدت إلى صدورهما، والقوانين التي تحكم تطورها والهدف الذي ترمي إليه. أي تركيز التفكير في شئ ما بغرض فهمه، ومعرفة طرق توظيف ما في الكون بواسطة القوانين الكونية التي تحكمه لخدمة الإنسانية.⁴

والخطاب الفلسفي خرج من الخطاب الديني وحاول تطويره بنزع الجانب العقائدي القطعي النقلي السلطوي ويحيله إلى خطاب عقلي برهاني، فهو يتسم بقبول الحوار، والرأي الآخر، ويتضمن مقاييس صدقية منها الاتساق والتطابق أي النتائج مع المقدمات خاصة إذا كان استنباطياً ومع الواقع، إذا كان استقرائياً مع التجربة الإنسانية، إذا كان خطاباً من العلوم الإنسانية، كما أن الخطاب الفلسفي قادر على التعميم

¹ الشريف حبيلة، الخطاب الديني واشكالية المفهوم، مجلة الآداب واللغات، جامعة برج بوعريش، العدد 1، جوان 2015، ص 79.

² محمد عبد الله مكازي الجريبي، الخطاب الديني في الفضائيات العربية: دراسة في سوسيولوجيا التأثير على الشباب الاردني، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2009، ص 18.

³ الشريف حبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

⁴ السيد محمد الشاهد، الخطاب الفلسفي المعاصر من العام الى الاعم، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 59.

والتجريد والصياغات النظرية للقوانين، فهو إنساني النزعة، ومتفتح على الحضارات الأخرى، يخاطب جمهور العقلاء بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية والسياسية، في الوقت ذاته يخاصمه الخطاب الديني لأنه يعتبره منافسا له على المعرفة والسلطة استشهد أصحابه مثل سقراط، والجعد، وسيد قطب. فيه تقدمت البشرية، رغم أنه أحيانا لا يفهمه إلا الخاصة وأحيانا أخرى تفهمه العامة، إذا كان بسيطا واضحا بعيدا عن المصطلحات الفلسفية، ذو نزعة أخلاقية يحث على التحلي بالمثل الفاضلة وبه تزدهر الحضارات وتعرفه مثل الحضارة اليونانية والحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية الحديثة.¹

5.3.1. الخطاب الأخلاقي: هو الخطاب الذي يقرأ الخطابين الديني والفلسفي في الحد الذي يتفق عليه الناس، ويعتبر خطاب الفضائل والتميز بينهما وبين الرذائل، يختزل العقائد والنظريات إلى سلوك فاضل ومعاملة حسنة ولذلك اشتهرت مدرسة فلسفية أخلاقية اعتبرت الأخلاق جوهر الأديان، وأشهر أعلامها مسكويه، والراغب الأصفهاني، الصوفية، البروتستانتية، الليبرالية عند هارنك ومندلسون، الكاثوليكية التجديدية عن لوزي واليهودية الإصلاحية عند اسبينوزا ومندلسون.²

6.3.1. الخطاب القانوني: يعتبر اختزال للخطاب الديني والفلسفي والأخلاقي في مجموعة من الأوامر والنواهي على غرار (الدين شريعة، الفلسفة مواعظ، والنظر عمل)، ولذلك ازدهر الخطاب القانوني داخل الخطابين الديني والفلسفي، مثل القياس في الشريعة وفي الحلقة اليهودية والقانون الكنسي في المسيحية، بل توحدت الشريعة مع الدين وأصبحت أهم من العقائد والفلسفات النظرية مثل الشريعة الإسلامية والشريعة اليهودية. ويُعرف هذا النوع بعدة مميزات منها:

- خطاب عام لجميع الناس يضع قواعد السلوك وعقوبات في حالة خرق القانون.
- يعتمد على العقاب أكثر من الجزاء، وقد يصل العقاب إلى الموت.
- غالبا ما تحدث خروقات بين القاعدة والتطبيق، وبين صورة القانون، وماديته وشدته ولينه، وبين حسن النية وسوءها، وبين المصلحة العامة والخاصة.³

7.3.1. الخطاب التاريخي: يركز على المواعظ واستعادة نماذج بطولات التاريخ ومفاخره، فالحاضر كله في الماضي، والمدينة الفاضلة كانت في عصر النبوة والخلفاء الراشدين، وستعود بعد الموت في الحياة الآخرة، فالخير في هذا الخطاب أحد مصادر المعرفة ويتم التحقق من صدق الروايات أولاً، على سبيل المثال علم الحديث

¹ بسام المشاقبة، مناهج البحث الاعلامي وتحليل الخطاب، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2014، ص 114-115.

² بسام المشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

³ المرجع السابق، نفس الصفحة.

وضع أسساً من أجل التحقق من الخبر من حيث صدق الرواية عن طريق اتصال السند أو النقد الخارجي للنص، فقط أكثر من تحليل المتن الداخلي وهو ما سماه المحدثون نقد المصادر ونقد النص.¹

8.3.1. الخطاب السياسي: يقصد به خطاب السلطة الحاكمة في غالبية الاستخدام ، وهو الخطاب الموجه عن قصد إلى متلق مقصود، بهدف التأثير فيه وإقناعه بمضمون الخطاب، الذي يحتوي أفكار سياسية، أو يكون موضوع هذا الخطاب سياسياً. والخطاب السياسي يهتم بالأفكار أو المضامين، ولهذا نجد المادة اللفظية قليلة في حين يتسع المعنى الدلالي لتلك الألفاظ، فالفكرة في الخطاب السياسي هي الأساس فالمرسل يعتني بالفكرة التي هي مقصده أكثر من عنايته بالألفاظ. ويحدد غولد شيلغر نوعين من الخطابات هما:²

أ- خطاب الكلمات: ويظهر في عملية التواصل اللساني، وله مميزات كالتالي:

- استخدام اللغة المشتركة بين المرسل والمتلقي.
- أن يمتلك طرفا الاتصال نسقا واحدا.
- وضوح الرسالة، حيث يستوجب على المرسل أن يتحكم في موضوعه، لتحقيق وظيفة التواصل، والتي تكمن في التأثير فيه وإقناعه بمضمونها.
- ب- خطاب البنية: وهي الصيغ اللغوية التي يستخدمها المرسل، حيث لا يشكل الوضوح الهدف الأساسي للخطاب، يخلق صيغ خاصة بمضامين خاصة يراها من منظور، صوابا، ويفرضها على المتلقي ؛ لأن هدفه الرئيسي ليس الحوار أو المجادلة، وإنما الانصياع والخضوع والطاعة، فالنظام السياسي يمد شبكات واسعة الاتصال تقوم بين الحكام والمحكومين، فتتحقق الانسجام بينهما، وتستخدم السلطة في ذلك أدوات مؤثرة، (التوجيه الإقناعي، والضغط المتعمد، والتجنيد السياسي، والتنشئة السياسية)، إن هدف السياسة وضع الجماهير في سلة السلطة ، فتصبح ملكا لها ، وتتصرف فيها بكل حرية.³

¹ بسام المشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص116.

² محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي: دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال، مصر: دار النشر للجامعات، 2005، ص45.

³ نفس المرجع، مرجع سبق ذكره، ص46.

9.3.1. الخطاب الاجتماعي: وهو الخطاب الذي يتحول من الديني بعد اختزاله عدة مرات إلى الخطاب الإنساني الذي يبدأ بالمجتمع ويصدر عنه، خاصة خطب الزعامات السياسية والحزبية وقادة الدول والرؤساء والحكومات والوزراء ورجال الأعمال وغيرهم.¹

10.3.1. الخطاب الأدبي: هو خطاب يقوم بتحليل الأعمال الأدبية والفنية لبيان جمالياتها وصورها وأساليبها وقدرتها على التأثير في المتلقي، وإثارة خياله ومقدار ما فيها من ابداع من جانب الأديب أو الفنان. ومن مميزاته²:

- الجمع ما بين الذاتية والموضوعية.
- يجمع بين رؤية الأديب والفنان.
- يجمع بين الواقع الذي يصوره ويعبر عنه الأديب والفنان.
- الحقيقة تكمن في الجمال على المستوى الوجداني والانفعالي وليس على مستوى التجريد العقلي كما هو الحال في الخطاب العلمي

11.3.1. الخطاب الإشهاري: هو من الخطابات التي تندرج في إطار الممارسة الثقافية كغيره من الخطابات الأخرى كالخطاب الأدبي أو السينمائي أو البصري؛ فهو يؤثث الفضاء اليومي ويستهلك إلى جانب الخطابات الأخرى، كما يكتسي طابعا ثقافيا يتمثل في مكوناته اللغوية والسيميائية والتداولية، بالإضافة إلى بعده الاقتصادي و الاجتماعي المرتبطين بالدعاية التجارية.³

الخطاب الإشهاري يعد عنصرا من عناصر التواصل التجاري فهو الركيزة الأساسية في العملية التواصلية وهو وسيلة وأداة مهمة في التأثير على الأفراد وإقناعهم بمنتوج معين سواء ماديا أو معنويا، بحيث يسعى المعلن إلى التعريف بمنتوجه من أجل استقطاب الجمهور ودعوته إلى القيام بفعل الاقتناء لتحقيق هذه الوظيفة هو الذي يفرض على الإشهار البحث في ما يرغبه المشتري لإقناعه للقيام بهذا الفعل ويؤدي البحث في هذه الطرق إلى بنية الخطاب الاشهاري اعتمادا على مجموعة من آليات والأساليب الإقناعية⁴

¹ بسام المشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص116.

² نفس المرجع، ص116.

³ حلیم نورالدين، **انماط الخطاب الاشهاري في الصحافة المكتوبة**، رسالة ماجستير في اللغة والادب العربي، جامعة تيزي وزو، 2017، ص21.

⁴ فاطمة مزاري، الخطاب الإشهاري في وسائل الإعلام، المجلة العلمية الحوار الثقافي، مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم جامعة مستغانم، العدد 2، سبتمبر 2015، د.ص.

أي أن الخطاب الإشهاري هو تركيب لغوي هدفه التأثير والإقناع، يستخدم في ذلك فنون أخرى لتبليغ رسالته، وله أشكال متنوعة ومتعددة. كما يتسم بعدة مميزات نذكر منها:¹

- الاستمالة والإغراء، ودغدغة العواطف.
- السيطرة على المتلقي عن طريق التهويل والمبالغة و التشويق.
- تسهيل الحصول على ما يتمناه الإنسان وتسهيل الطرق نحو ذلك.
- كثرة استخدام المفردات والألفاظ العامية(الدارجة) سهلة الفهم والحفظ وفي متناول كلام الناس اليومي.

12.3.1. الخطاب الفائق: يعد الخطاب(النص) الفائق-المفرّع أو المتشعب-(HYPERTEXT) ، من

أنواع الخطاب الذي تطالعنا به نظم الاتصال الإلكتروني مؤخرًا، واعتبر مجالًا خصبا للبحث والدراسة، خاصة وأن المسألة تحمل نظرة جديدة إلى قضايا اللغة، والكتابة، والقراءة ومكانة المؤلف الجديد والقارئ باعتبارها جميعا تحمل دلالات خاصة لدى جيل المجتمع الرقمي أو الإلكتروني، مغايرة لما كانت عليه لدى الأجيال ما قبل الثمانينيات من القرن الماضي. ولقد أصبح خطاب الآلة المعلوماتية نصا متفرعا غير محدود الشكل والمساحة ، فهو افتراضي في كل معانيه، ومن هنا فإنّ تحليله ينبغي أن يتخذ هذه الخاصية الافتراضية اللامتناهية، لأنّ النص التقليدي إذا كان مؤلفه واحدا مبدئيا فإنّ هذا النوع الجديد من الخطابات من حيث التأليف متعددة المصدر وكذلك متعددة المنتهى -القارئ أو المتلقي- و متعدد الأشكال.² فالنص الفائق عبارة عن تقنية معلومات يلعب فيها عنصر - الارتباط - دورًا رئيسيًا. وجميع الخصائص الثقافية والتعليمية لهذه الوسيلة تأتي من حقيقة أن الارتباط يخلق نوعًا جديدًا من الاتصال والاختيار للقارئ. وعليه فإنّ المعنى الدقيق لكلمة النص التشعبي هو كتابة متعددة التسلسلات أو متعددة الخطوط بدلاً من الكتابة غير الخطية.³

¹ فوزية كريبط، لغة الخطاب الإشهاري التلفزيوني دراسة وصفية تحليلية:الرابط <https://aleph.edinum.org/566?lang=ar>،شاهد

يوم 25.04.2022، على 15 و 12د.

² نجى صالح بوتردين ، تحليل الخطاب الفائق (من الشفهيّة إلى التواصل الإلكتروني) ، مجلة الأثر للأدب واللغات ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 5 ، ماي 2005 ، ص 164.

³ Marie-Anne Paveau, « Des discours et des liens. Hypertextualité, technodiscursivité, écriture », Semen [En ligne], 42 | 2016, mis en ligne le 24 août 2017, URL : <http://journals.openedition.org/semen/10609> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/semen.10609> ,consulté le 04 mai 2022.

ويرى حسام الخطيب أن النص المتفرّع هو طريقة في تقديم المعلومات، يترابط فيها النص والصور والأصوات والأفعال معا في شبكة من الترابط مركبة وغير تعاقبية، ما يسمح لمستعمل النص أن يبحث في الموضوعات ذات العلاقة من دون التقيد بالترتيب الذي بنيت عليه هذه الموضوعات، وتكون هذه الوصلات غالبا من تأسيس مؤلفي وثيقة النص المفرع، أو من تأسيس المستعمل حسبما يمليه مقصد الوثيقة.¹

والخطاب الإلكتروني يحتوي الخصائص المعروفة للغة ويزيد، حيث السمع والبصر والحركة والتفاعل... إلخ، لأنّ التواصل الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت يقوم على عنصر التفاعل بين الآلة والإنسان و يسميه نبيل علي - التواصل الإنساني - وتتوزعه مجموعة من الوسائط المتعددة بحيث تنتج لنا نوعا من الخطابات تتداخل فيها الصورة بالصوت والكتابة في تناغم تام، قابل للتحليل بمقاربات متنوعة وعديدة لسانية وسميائية ونفسية وفنية وتقنية معا، عكس الخطاب الشفوي الذي يعتمد على قناة السمع فقط في مقارنته وتلقيه، والخطاب المكتوب يعتمد البصر أساسا لكونه يتشكّل عبر الرموز البصرية الكتابية والأشكال والصور، على أنه لا يتعدها.²

أما بخصوص التأثير في القارئ فهو من هذا المنظور متعدد المصدر، لأنه يكون من الآلة والصورة والأشكال أكثر من منتج الخطاب أحيانا، حسب رأي ولتر أوج. وعليه فإنّ مقارنة هذا النوع من الخطاب ينبغي أن تتم عبر قنوات عدة، لأن الخطاب الذي أفرزته تكنولوجيا المعلومات هو من نوع خاص جدا، فهو خطاب للمعرفة لا للتلقي، لأن الإنسان المشارك فيه يتفاعل، إنما يكون في حالة اكتساب وانتاج للمعرفة باستمرار وليس مجرد متلق لها من مصدر معين، فنظم التواصل الإلكتروني بأجياها المتطورة والخبرة خاصة، تجعل الإنسان عنصرا فاعلا يشارك الآلة في صنع المعرفة وهو يكتسبها، كون أنّ خطاب الآلة يكون مفتوحا على المؤلّف والقارئ معا، ويصبحان مستقبلين في آن واحد.³

¹عبدالرحمن عبد السلام محمود، النص والخطاب من الإشارة الى الميديا مقارنة في فلسفة المصطلح، الدوحة: المركز العربي لبحوث ودراسة السياسات، 2015، ص 97.

²يحيى صالح بوتردين، تحليل الخطاب الفائق (من الشفوية إلى التواصل الإلكتروني)، الملتقى الدولي لتحليل الخطاب، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، يومي 11-12 مارس 2003، ص 77.

³يحيى صالح بوتردين، تحليل الخطاب الفائق (من الشفوية إلى التواصل الإلكتروني)، الملتقى الدولي الأول لتحليل الخطاب مرجع سبق ذكره، ص 78.

13.3.1. الخطاب الإعلامي: يهدف إلى الإخبار عن الحوادث بغرض التأثير في اتجاهات القراء والمستمعين والمشاهدين وتوجيههم في اتجاه خاص بكيفية الخبر والإعلام وصياغته. ويعتبر الخطاب الإعلامي من أكثر وأشهر أشكال الخطابات لأنه الطريق الذي يؤدي القوة في السياسة والاقتصاد، وقد تعرض هذا الخطاب إلى جملة تحولات رئيسية، فبدأ بثورة الطباعة ثم ثورة وكالات الأنباء ثم الثورة التكنولوجية في التلفزيون والحاسوب، وهذا التطور قاده إلى علما مستقلا هو المعلوماتية، وتحول من علم إنساني تقليدي إلى تكنولوجي حديث يهدف إلى تنظيم المعلومات والاستفادة منها في كيفية صناعة القرار.¹

2. مفهوم الخطاب الإعلامي.

1.2. التطور التاريخي للخطاب الإعلامي.

عرف الخطاب الإعلامي مع مرور الزمن عدة تحولات، فبعد ظهور الصحافة فعليا في عام 1609م، تطورت الرسالة إلى خطاب ينطلق من سياسة معينة وفكر محدّد يصدران رسائل ذات محتوى محدّد قصد التأثير في القراء، حتى أصبح الخطاب الإعلامي جزءا لا يتجزأ من المنظور الثقافي للإنسانية. ومعظم الخطابات الإعلامية لها أهداف سواء كانت معلنة أو غير معلنة.²

تطور الخطاب الإعلامي واكب مسار تطور الصحافة خاصة، والتحويلات التي شهدتها مجال الإعلام بصفة عامة عبر حقبة زمنية مختلفة. ولفهم التغييرات التي عرفها الخطاب الإعلامي ينبغي تتبع مساره عبر مختلف الفترات الزمنية. فالسمات التي تميز الخطاب الصحفي في زمان معين، تعبر لا محالة عن تغييرات المعايير والممارسات الصحفية التي تؤسس لأساليب معينة و تنتج أشكال و فنون صحفية محددة، ولعل تطور الخطاب الصحفي يعكس تنوع الحقب التاريخية مع الأخذ بعين الاعتبار صنف الوسيلة الإعلامية المهيمنة آنذاك.

اتسمت الصحف الأسبوعية التي وجدت على قلة عددها في القرن السابع عشر بتنوع أساليب التحرير و تعددها و اختلافها من مقال إلى آخر في نفس الصحيفة، ورغم أن ملامح الكتابة الصحفية لم

¹ بسام المشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص117.

² حسين الطاهر قحطان، الخطاب الاعلامي واثره في الهوية الثقافية الوطنية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، الرباط:

تأخذ طابعها الخاص في هذه الفترة، إلا أنه ما يسجل إجمالاً، هو المساعي الحثيثة للتنظيم الدقيق لكل أشكال الطباعة.¹

ولقد شهد القرن الثامن عشر ازدهاراً للحوار و النقاش الفكري عبر الصحافة سعياً للتخلص من سيطرة الكنيسة و الأنظمة الملكية القائمة، حيث كانت الصحف في هذه الحقبة الزمنية تصدر عدداً واحداً إلى عشرين أسبوعياً، وتنشر تغطيات المواضيع يختارها صاحب المطبعة الذي يحدد أسلوب الكتابة وفقاً لاختياراته ورؤى المحررين و الكتاب.

أما في بداية القرن التاسع عشر أصبح المحتوى الصحفي أكثر اتساقاً وجاذبية و أكثر قابلية للقراءة، بفضل التطورات التي شهدتها الطباعة. في هذه الفترة، شرعت الصحف في توظيف الصحفيين و تكلفتهم بمهام متابعة و تغطية أخبار مختلف الأحداث التي تحظى باهتمام الجمهور ، وذلك أدى إلى كتابة مقالات قصيرة و توظيف مفردات تتميز بالوضوح والبساطة.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ الصحفيون و المراسلون باستغلال التلغراف في تغطية الأحداث وارسال الأخبار بغرض نشرها في الصحيفة، ونظراً لارتفاع تكاليف الإرسال وارتباطها بعدد الكلمات، عمد الصحفيون إلى استعمال الجمل القصيرة في تحرير مواضيعهم التي يتم إرسالها في فقرات، حيث يستهلون كل فقرة بالمعلومات الأهم فالمهم فالأقل أهمية، متبوعة بالتفاصيل إذا كانت ميزانية الإرسال تسمح بذلك. ومن هنا بدأت البوادر الأولى لظهور قالب الهرم المقلوب في التحرير الصحفي.²

مع مطلع القرن العشرين، ظهرت وسائل إعلام جديدة تمثلت في الإذاعة والتلفزيون وبفضلهما تطورت أشكال الكتابة، وبدأت تظهر ملامح اختلاف بين الكتابة الصحفية و الكتابة الإذاعية والتلفزيونية حسب ميزت و خصوصية كل وسيلة إعلامية، فالإذاعة استعانت في انطلاقتها، بلغة الصحافة المكتوبة في نشراتها الإخبارية، لكن سرعان ما فرضت لغتها الخاصة، البعيدة عن اللغة المكتوبة، و المستلهمة من اللغة اللفظية، المتميزة بتلقائية المحكي. وهذا أمر طبيعي خاصة وأن ميلاد وسيلة إعلامية جديدة لا يؤدي مباشرة، بشكل آلي وآني، إلى ميلاد لغة خاصة بها بل تظل هذه اللغة رهينة جملة من العوامل الداخلية المرتبطة بالجانب التقني للوسيلة وطريقة تنظيم عملها و العوامل الخارجة عن الوسيلة الإعلامية.

¹ سعاد ولد حاب الله ، رضوان بوقرة، الخطاب الإعلامي في البيئة الإعلامية الجديدة مظاهر تأثير تكنولوجيا الاتصال على البنى التحريرية لأنواع الصحفية، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، المجلد 03، العدد 03، 2021، ص182.

² سعاد ولد حاب الله ،مرجع سبق ذكره، ص183.

التلفزيون هو الآخر، لم تكن له لغته الخاصة، بل استعان في بداية بثه للأخبار بلغة الإذاعة، و استقل بعدها ليأخذ بعين الاعتبار ما منحه الصورة من تميز مقارنة ببقية وسائل الاتصال الجماهيري،¹ حتى أصبح الأصم يشاهد ويفهم نشرة الأخبار من خلال الترجمة الفورية للألفاظ إلى لغة الإشارة نظرا لتطور اللغة كأداة اتصال، والتطور الذي يحدث في وسائل الخطاب ولغته.² كما أن التحولات الاجتماعية و التطور التاريخي ساهما في تقسيم المهام والأدوار بين وسائل الإعلام التقليدية بالنظر إلى خصوصيتها التقنية و الثقافية، ولطبيعة جمهورها. فلقد كان للإذاعة سبق في بث أخبار وقوع الأحداث، والتلفزيون يظهرها بالصور، فيما يتم التعلق عليها وتفسيرها من طرف الصحافة.

فإستخدام الأجناس الصحفية مرتبط بخصوصية وسائل الإعلام (المكتوبة، المسموعة، المرئية) بحيث كانت تميل الصحافة المكتوبة إلى إستعمال أكبر للأنواع الفكرية و التأملية كالمقال بأنواعه الثلاثة: المقال، الافتتاحية، والعمود. بينما كانت الإذاعة أكثر استخداما للأنواع الإخبارية، الأخبار والتقارير أما التلفزيون كان يميل للأنواع الاستعراضية و التعبيرية كالرورتاج، و البورتري. ولقد تمكنت القنوات التلفزيونية الفضائية من التفوق في تقديم الأحداث وإظهارها و شرحها وتفسيرها. محدثة تغيرا في التقسيم السابق، بفضل ما أتاحه التطور التكنولوجي في مجال البث التلفزيوني المباشر وما شهده العالم من تسارع في النزعات و التوترات المسلحة.³

وبداية من أربعينيات القرن الماضي كان لزاما على الصحفيين التحلي بالمسؤولية وأن يعرف كل صحفي قدر نفسه ومكانة صحيفته أو مؤسسته الإعلامية عبر الالتزام بالحياد والموضوعية والدقة فيما يكتب. لأن الصحافة سلاح ذو حدين يمكن أن تستخدم في تنوير العقول وتثقيفها، أو تغييبها وتحويلها إلى أجهزة استقبال ، لذا كان من الواجب على الصحفيين الإرتقاء بالجمهور من خلال إدراكهم لدرجة الأثر الذي تحدثه الأخبار التي يحررونها.⁴ لذلك تم استعمال الأسلوب المباشر في تحرير المواضيع الصحفية وهو الأسلوب الخالي من النزعة الخطابية والذاتية. ولعل الالتزام بقيمة الموضوعية كان أحد الأسباب المحورية

¹ سعاد ولد جاب الله ، رضوان بوقرة، مرجع سبق ذكره ،ص183.

² سامي مجّد أحمد مختار اللباب، الخطاب الإعلامي ودوره في تسويق المصطلحات السياسية، دراسة تحليلية لقناتي الجزيرة و سكاي نيوز 2016-2018، مجلة العلوم الانسانية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 19، العدد 04، 2018، ص28.

³ سعاد ولد جاب الله ، رضوان بوقرة، مرجع سبق ذكره ،ص183.

⁴ خليل بن عمر، الاستراتيجية التضامنية في الخطاب الصحفي الجزائري، ندوة علمية حول التداولية و الخطاب الصحفي التلفزي الجزائري، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، 2018، ص 81.

وراء التمييز بين الأجناس الصحفية المختلفة و التي تختلف أنواع الرأي فيها عن الأنواع الإخبارية، وقد ساهم استغلال أنظمة الحاسب الآلي في غرف الأخبار بالمؤسسات الإعلامية (المكتوبة والسمعية البصرية) في مطلع سبعينيات القرن العشرين في تغيير قواعد الممارسة المهنية للصحفي في مختلف مراحلها، بدء بالكتابة والمراجعة والتحرير وصولا إلى كل جوانب المعالجة التيبوغرافية.¹

وفي القرن الواحد و العشرين عكست الكتابة الصحفية حجم التغييرات و عمق التحولات التي مست قطاع الإعلام والاتصال منذ ثمانينيات القرن الفائت، حيث أصبحت وسائل الإعلام التقليدية تبث وتنشر محتوياتها عبر الوسائط الجديدة مستفيدة من خاصية السرعة والأنية في النشر بتوظيف النص والصور والرسوم. من جهة أخرى ظهرت وسائل إعلامية جديدة كليا كالمدونات الإعلامية و المواقع الإخبارية منتجة بذلك خطابا إعلاميا جديدا.² وتوضح المسيرة التطورية لتكنولوجيا وسائط الاتصال مدى التسارع الزمني الذي إكتسبته تلك التكنولوجيا مما أدى إلى ضغط الفواصل الزمنية بين كل مرحلة وأخرى وأدى إلى تغيير نمط الحياة في هذا العالم الذي كان من قبل مشتمت الأجزاء.³

2.2. تعريف الخطاب الإعلامي

يعد الخطاب الإعلامي صناعة ثقافية، تتكاثف على إنتاجها وسائط متعددة، يتضح ذلك من خلال طبيعة الرسائل التي تندفق عبر هذا الخطاب وسرعتها وطرائق توزيعها وكيفيات تلقيها، الأمر الذي يجعل من الإعلام محورا أساسيا في منظومة المجتمع.⁴ وتزايد الاهتمام به وبتطوير الخطاب الإعلامي ليشمل مختلف جوانب الحياة في المجتمعات الحديثة ويطل تأثيره مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية ، وأصبح اليوم في قلب الرهانات الكبرى.⁵

هناك غموض وعدم اتفاق حول مفهوم ومكونات الخطاب الإعلامي، وبغض النظر عن هذه الاختلافات، من المهم إدراك أن الخطاب الإعلامي ممارسة اجتماعية متغيرة ويخضع دائما للتغير والتطور،

¹ سعاد ولد جاب الله ، رضوان بوقرة، مرجع سبق ذكره ، ص184.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ ابراهيم الصديق علي عطية، أثر الهيمنة الإتصالية العالمية على السودان، الخرطوم: بيئة الأعمال الفكرية، 2006، ص12.

⁴ إبرير بشير، الصورة والخطاب الإعلامي: دراسة سيميائية في تفاعل الأنساق اللسانية والإيقونية، الملتقى الدولي الخامس

السيمياء والنص الادبي، جامعة بسكرة، نوفمبر 2008، د ص.

⁵ حجاج الجمعي، عبد الرزاق الموشى، ثقافة المواطنة في الخطاب الإعلامي الجزائري، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة الوادي، العدد 8 ، ديسمبر 8108 ، ص71.

ولكن الأهم من ذلك هو أن نفهم أن الخطاب الإعلامي ليس شيئاً واحداً، وإنما هناك عدد من الخطابات الإعلامية المتصارعة أو المتعاونة، كما يوجد تداخل أو تعايش بين أكثر من خطاب.¹

والخطاب الإعلامي بإعتباره أحد أهم أنماط الخطابات المختلفة، يستمد أهميته من ثورة الأخبار والمعلومات والقضايا والحقائق التي يعج بها العالم، ويسمى كذلك فن الوقائع، أو فن إذاعة الحدث ونقله للمشاهد أو المتلقي والتأثير فيه بما يخدم مصلحة المخاطب، ويعد الخطاب الإعلامي من أشهر أشكال الخطابات لأنه الطريق الذي يؤدي القوة في السياسة والاقتصاد، وهو الخطاب الذي يهدف إلى التأثير في اتجاهات القراء والمستمعين والمشاهدين وتوجيههم نحو ما يخدم المخاطب.²

يرى أحمد العاقد أن الخطاب الإعلامي هو مجموع الأنشطة الإذاعية التواصلية الجماهيرية كالتقارير الإخبارية، الإفتتاحيات، البرامج التلفزية، المواد الإذاعية، وغيرها من الخطابات النوعية التي تقتضي وسائط إعلامية لها فعالية في إنجاز مسارات التخاطب الإعلامي، فيعد الوسيط عقلاً تقنياً له لمسات خاصة في تلقي المضمون وإعادة تنظيم أشكاله وبثه من جديد.³

ويُعرف الخطاب الإعلامي باعتباره منتج لغوي إخباري منوع في إطار بنية اجتماعية وثقافية معينة أنه شكل فعال من أشكال التواصل في المجتمع، لديه القدرة الفائقة للتأثير في المتلقي وإعادة تشكيل وعيه وصياغة رؤيته للمستقبل وبلورة رأيه وفقاً للأدوات التقنية التي يستخدمها. إذن هو شكل تواصلية معقد، وصناعة تجمع بين اللغة و المعلومة و محتواها الثقافي والآليات التقنية لتوصيلها.⁴

فالخطاب يشكل غالباً الجزء الأساس من الرسالة الإعلامية. وتعتبر حميدة سميسم أن جاكوبسون هو أفضل من طور مفهوم الخطاب بالنظر إلى طبيعته السوسولوجية خصوصاً في مجال

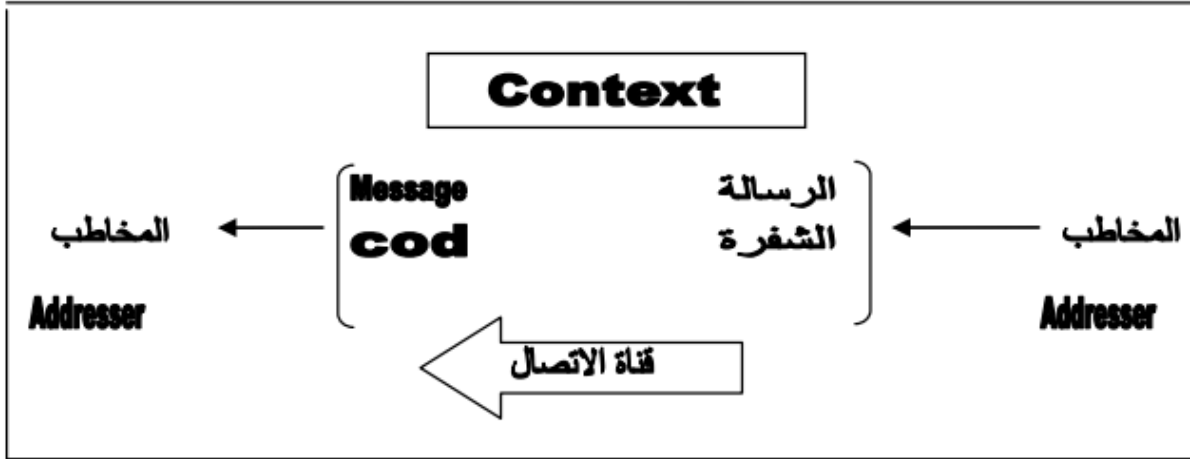
¹ شعيب الغباشي، الخطاب الإعلامي والقضايا المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب، 2013، ص123.

² ليث بدر يوسف، الخطاب الإعلامي للرئيس ترامب في الانتخابات الأمريكية دراسة في المواقع الإخبارية الالكترونية CNN ARABIC نموذجاً، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 42، ص97.

³ محفوظ عيس، الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية، مجلة دراسات قانونية وسياسية، كلية الحقوق جامعة بومرداس، المجلد 03، العدد 02، 2018، ص199.

⁴ سعاد ولد حاب الله، رضوان بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص180.

الإبلاغ الإيصال.¹ وهذا المفهوم يتحدد أساساً في أن التواصل يرتبط بوجود مرسل يث إشارة إلى مرسل إليه. والنموذج التواصلي عند رومان جاكوبسون يقوم على طرفين ووفق المخطط الآتي:²



الشكل رقم (02): والنموذج التواصلي عند رومان جاكوبسون

وفقاً لـ: جاكوبسون فإن الخطاب عبارة عن رسالة يبثها المخاطب إلى المخاطب (المتلقي) عن طريق قناة الاتصال و تخضع هذه الرسالة إلى شفرة مشتركة بين المخاطب و المتلقي لأن المخاطب هو الذي يركب الرسالة و المتلقي هو الذي يفككها أي يمارس عليها القراءة.³

3.2. عناصر الخطاب الإعلامي.

حدد عبد الحميد محمد خمسة عناصر يتكون منها الخطاب الإعلامي وتتمثل في: المصدر، الرسالة ، قناة الإتصال، المستقبل ورجع الصدى، وهي العناصر التي تتوفر في أي عملية اتصالية سواء كانت بين الأفراد، أو بين فرد وآخرين، في مجال من مجالات الاتصال التي يتفاعل خلالها الأفراد لتحقيق أهداف معينة.⁴

¹ حميدة سميسم، نظرية الرأي العام، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992، ص265.

² صالح عباس الطائي، الخطاب الإعلامي وترسيخ التعاون العربي - الإفريقي، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد 47، 2019، ص19.

³ زهيرة بنيني، جمالية الخطاب الأدبي على ضوء الدراسات النقدية الحديثة، مجلة علوم اللغة العربية وإدابها، معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي بالوادي، العدد 01، مارس 2009، ص162.

⁴ محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط3، القاهرة: عالم الكتب، 2004، ص29.

1.3.2. المصدر: هو منتج الرسالة الإعلامية وصانها ، ويؤثر هذا المصدر في عملية الإقناع، بحيث تتوقف فاعلية الاتصال الإقناعي على مدى تقبل الجمهور للمصدر وطريقة تقبله له، وهو ما يسمى بتأثير المصدر ويكون تأثير المصدر كبيرة إذا اتصف بالمصداقية والجاذبية والقوة، ويزيد تأثيره إذا كان خبيراً وموضوعياً ومخلصاً ذا سمعة طيبة.¹

ويعتمد المصدر في التأثير والإقناع على خمس مهارات أساسية للاتصال، إثنان متعلقتان بوضع الفكر في كود، وهما الكتابة والتحدث، وإثنان متصلتان بفك الكود، وهما القراءة والاستماع، والمهارة الخامسة، هي القدرة على التفكير و وزن الأمور. ومن المهم أيضاً معرفة اتجاهات المصدر، وهي ثلاث:²

- اتجاه المصدر نحو نفسه: فإذا كان إتجاه المصدر نحو نفسه سلبياً، فيحتمل أن يؤثر هذا التقييم للذات على نوع الرسالة التي يصنعها وعلى تأثيرها ومردودها على المتلقي، في حين إذا كان إتجاه المصدر نحو ذاته إيجابياً، فقد يجعله هذا الاعتقاد واثقاً من نفسه ومقبلاً على عمله.
- اتجاه المصدر نحو الموضوع : عندما نقرأ كتاباً أو نستمع لمدرس أو ممثل، يبقى لدينا إنطباع، هل هو مقتنع أو غير مقتنع بالموضوع؟ هل يتحدث عن الموضوع بإيمان وعقيدة حقيقية أم يتظاهر بالتحمس له؟
- إتجاه المصدر نحو الجمهور: حينما يدرك القراء أو المستمعون أن الكاتب أو المتحدث يجبههم فعلاً ويحترمهم، يصبحون أقل إنتقاداً لرسائله، ويزداد قبولهم لما سيقوله.³

2.3.2. المستقبل (المتلقي أو المرسل إليه أو السامع): هو الذي يستقبل الرسالة ويقوم بتفسير الرموز وإدراك المعاني في إطار العمليات العقلية التي يقوم بها من خلال العملية الاتصالية، وبغير امتلاكه لزماد لغة المرسل، وفهمه للسياق الذي ترد فيه الرسالة لن يتمكن من أداء دوره.⁴

3.3.2. الرسالة: وهي النص أو الحديث أو المضمون وهي تحتوي على المعاني والأفكار التي يسعى المرسل ايصالها بالرموز اللغوية أو غير اللفظية أو من خلالهما معاً. ويعد هذا العنصر محورياً مهماً في دراسة لغة

¹ محمد موسى أحمد محمد توم، مرجع سبق ذكره ، ص33.

² بدر ناصر حسين، نماذج الاتصال الذاتي، محاضرة قسم الاعلام، كلية الاداب، جامعة بابل، الرابط:

<https://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&lcid=87248> شوهد

يوم 2022.01.12، على 12 سا و 16 د.

³ أمين داود ، القدرات الإقناعية لوسائل الإعلام، الرابط: <http://al-nnas.com/ARTICLE/DAMin/19k.htm> شوهد

يوم 2022.01.12، على 15 سا و 23 د.

⁴ أحمد عزوز، الاتصال و مهاراته مدخل إلى تقنيات فن التبليغ والحوار والكتابة، منشورات مختبر اللغة العربية والاتصال، جامعة وهران، 2016، ص32.

الاتصال والإعلام؛ بل إن اللغة التي نصوغ بها رسائلنا هي أهم دعائم العملية الاتصالية والإعلامية في ظل منظومة متكاملة لتلك الدعائم.¹

ولكي تكون الرسالة أكثر فاعلية على المتلقي وتُحقق الأهداف المتوخاة منها، هناك مجموعة من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الرسالة وهي كالتالي:

- أن تكون الرسالة محل اهتمام جمهور واسع في المجتمع وأن تمكن الرسالة من اشباع رغبات و التكفل بانشغالات المتلقين من خلال معالجة القضايا و المشكلات التي يعيشونها.

- مراعاة التفاوت في المستوى التعليمي و المعرفي و الثقافي للمتلقين، فالرسالة يجب أن تكون مفهومة من طرف الجمهور حتى يتمكن من التفاعل معها.²

- أن تتضمن الرسالة الوقائع والآراء في صيغة مناسبة بواسطة ألفاظ أو أصوات أو صور وبصفة عامة بواسطة جميع العلامات و الرموز التي يفهمها الجمهور.³

- أن تصمم الرسالة بشكل يسمح بجذب انتباه المستقبل لضمان نجاح عملية التفاهم والاتصال التي من الصعب أن تحدث إذا كان المستقبل مشغول وغير منتبه إلى الرسالة.

- أن صياغة الرسالة بأسلوب يحتوي على المثيرات التي تضمن الاستمرار في الانتباه عند المستقبل وتشوقه بصورة دائمة لمتابعة الرسالة.

- يجب أن تثير الرسالة في المستقبل شعورا بحاجته إلى موضوع الرسالة، ليس هذا فحسب، بل يجب أن تعطي اقتراحات وطرق لكيفية سد هذه الحاجة بما يتفق ويتناسب مع الظروف المحيطة به.⁴

4.3.2. قناة الاتصال (الوسيلة): تؤدي دور الوسيط في نقل الرسالة من المصدر إلى المستقبل، ويمكن أن تصل الرسائل للمتلقين عن طريق قنوات متعددة ويتميز عدد من هذه القنوات أو الوسائل بكونها أكثر فعالية من وسائل أخرى، وتؤثر طبيعة اختيار الوسيلة المستخدمة في نقل الرسائل في زيادة أو التقليل من

¹ أحمد عزوز، مرجع سبق ذكره، ص32.

² سناء محمد جبور، الاعلام البيئي، ط1، عمان: دار اسامة للنشر و التوزيع، 2011، ص38.

³ زهير إحدادن، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص14.

⁴ عمر عبد الرحيم نصر الله، عناصر عملية الاتصال الرئيسية، موسوعة مقالات مهارات النجاح، قسم فنون التعامل والاتصال، الرابط:

<https://sst5.com/Article/2008/20>، شوهذ ، يوم 14.01.2022، على 15 سا و 43د.

فعاليتها وتشير التجارب والأبحاث إلى أن كل فرد يحدد قنوات معينة في استقبال الرسائل عن القنوات الأخرى. ويتحكم في اختيار قناة الاتصال أو الوسيلة عدة عوامل هي:¹

- طبيعة الفكرة المطروحة أو الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه من خلال رسالة معينة.

- خصائص الجمهور المستهدف من حيث عاداته الاتصالية وقابليته للتأثير.

- تكاليف استخدام الوسيلة.

- أهمية عامل الوقت.

- مزايا كل وسيلة وما تحققه من تأثير على الجمهور المستهدف.

5.3.2. **رجع الصدى أو الإستجابة:** يشير إلى ردة فعل المتلقي بعد استقباله للرسالة وكيفية تعامله معها

في ظل وجود سياق مؤثر.² والمرسل يتوقع رد فعل أو استجابة تترد مرة أخرى إليه من المتلقي في شكل من أشكال التعبير، ويدخل في ذلك التعبيرات غير اللفظية مثل إيماءات الوجه أو الإشارات وغيرها من الرموز التي تفيد حدوث رد فعل للرسالة.³

4.2. أشكال الخطاب الإعلامي:

1.4.2. **الخطاب المكتوب:** يقوم الإعلامي أو القائم بالاتصال بتقديم معلومات وأفكار معينة، بكتابة

خطاب كامل يتضمن كل التفاصيل عن هذه الأفكار، التي يريد الحديث عنها، يبقى مقيد بالنص ولا يلجأ أبداً إلى استخدام أي أفكار خارج النص، ويكون خطابه محدداً بوقت ثابت.

2.4.2. **الإرتجال الجزئي:** ويعتمد هذا النوع من الخطاب على كتابة الأفكار الرئيسة في الخطاب

الإعلامي، لتذكير المخاطب بالنقاط التي سيتحدث عنها خلال خطابه، دون كتابة الأفكار الفرعية،

وهنا يصعب تحديد الوقت المطلوب بدقة، ولكنه يحدد بالتقدير فقد يزيد وقد ينقص، حسب

استرساله بالأفكار الفرعية التي تتبادر إلى ذهنه.

3.4.2. **الإرتجال الكلي:** في هذا النوع من الخطاب لا يمكن تحديد الوقت مطلقاً، لأن الخطيب

أوالمرسل غير ملم بما سيتبادر إلى ذهنه من أفكار، فهو الوحيد الذي يعرف الموضوع، وعليه أن يرتحل

¹ عامر فنجي حسين، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيس بوك، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص56.

² الدسوقي عبده إبراهيم، وسائل وأساليب الإتصال الجماهيرية و الإتجاهات الحديثة، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004، ص23.

³ محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص30.

ويجمع الأفكار أثناء إلقاء الخطاب، وهذا في الغالب يحدث في الطوارئ، عندما يضطر القائم بالاتصال أو الإعلامي للحديث فجأة.¹

إضافة إلى ذلك توجد أشكال أخرى للخطاب كالخطاب المباشر، الخطاب الضمني (الذي يستخدم رموز تأويلية لإيصال المعنى) والخطاب الإيحائي (عبر الإيماء بصورة غير مباشرة إلى الفكرة الأساس)، ويمكن أن يكون في شكل تصريح أو مقالة أو تعليق أو كلمة أو نص أدبي، قصيدة، مسرحية. فالطبيعة السوسولوجية للخطاب تجعل منه المعبر الأساس عن الرسالة الإعلامية. كما تتضمن الرسالة أحياناً أخرى سلوكاً وليس أقوالاً كبعض الممارسات التي يقوم بها الأشخاص، أو ما يرتبط منها بالحرب النفسية وغيرها. مما يكون التعبير فيها جميعاً بعيداً عن المفردات والأقوال باعتماد الممارسات والأفعال.²

5.2. خصائص الخطاب الاعلامي.

1.5.2. التفاعل: هو سلوك إنساني مهما كانت طبيعته على حد تعبر فيون، بمعنى أن التفاعل هو مظهر الوجود الإنساني³. ويشكل التفاعل طبيعة العلاقة المتبادلة بين المخاطب والمخاطب التي ترمي إلى تجسيد الاتصال أو الإخبار أو الإقناع، ويتم ذلك عن طريق الإقناع أكثر من غيره لأسباب مختلفة⁴. ويحدث التفاعل عن طريق الاتصال المادي المباشر وغير المباشر حيث يؤثر المرسل في المرسل إليه وتصدر عن هذا الأخير سلوكيات منتظمة (الحركات والإيماءات والأصوات) استجابة لتفاعله مع المرسل.⁵

ومثلما تُقرأ الرسالة بحروف اللغة وكلماتها؛ فإن الجسد كذلك يقرأ من خلال التعابير والإيماءات التي يتخذها، و التي تعكس ما يفكر أو يشعر به المتلقي. وهذه التعابير بعضها فطري تلقائي وآخر مكتسب،⁶ وللتفاعل مظاهر كثيرة قاسمها المشترك أنها صادرة من الجسد، أو مما يتخذه الجسد من مظهر،

¹ عبد النور بوصابة، خطاب الصحافة الجزائرية وتأثيره على القيم دراسة تحليلية على صحف الخبر، الشروق اليومي والنهار، كتاب مؤتمر اللغة العربية الدولي الثاني، قسم اللغة العربية - جامعة الجوف، السعودية، 2019، ص352.

² صالح عباس الطائي، الخطاب الإعلامي وترسيخ التعاون العربي - الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص19.

³ محمد حراوي، التفاعل والتخاطب يف اللسانيات الحديثة، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، المجلد 25، العدد 1، 2019، ص208.

⁴ Catherine KERBRAT ORECHIONI, La conversation, PARIS : le SEUIL, 1996, p. 37.

⁵ مريم سنوسي، الطاهر لوصيف، أشكال التفاعل ومظاهره في الخطاب اللغوي، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، المجلد 26، العدد 1، جوان 2020، ص423.

⁶ سلاف شهاب الدين يغمور، التواصل غير اللفظي في الابانة والتواصل نماذج تطبيقية ومقولات كلية، رسالة مجستير في اللغة وادابها، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2019 ص17.

وأدوات، وحيز. ولكل حركاته وإيماءاته معان ودلالات تشير إلى انفعالات الإنسان واهتماماته، كما تساعد المخاطب في تشكيل انطباع عن المخاطب.¹

يعتمد المخاطب إلى استخدام كل الوسائل المتاحة للتأثير على المتلقي كالتفخيم والترقيق وتنغيم اللغة والتكرار في العنوان والإصرار فيه. كما يستعمل الإشارات التي تدل على معاني معبرة تغني المتكلم عن التلفظ كلغة الصم والبكم. ونضيف أيضا استعمال الصور التي توحى إلى معاني قريبة تماما بواقع الإنسان ومتطلباته الاجتماعية.²

2.5.2. القطعة: هي مجموعة من الأحداث التي يتم تبادلها أثناء المحادثة بين الطرفين ويبدأ الحديث من الفقرة التمهيدية وينتهي موضوع التفاعل بالفقرة الختامية.³ فبعد التحية والترحيب تنتقل للحديث عن الموضوع والتفاصيل بحيث يتم والإستماع دائما بانتباه لما يقوله الطرفين و يكون إنصات متبادل لما يقال والرد على الأسئلة ما يجعل الحوار ينساب وينمو أكثر ، لتختتم بالتحية والشكر واللقاء في موعد آخر.⁴

3.5.2. التدخل: يقوم على نقل الحديث من وضعية تواصلية إلى وضعية تواصلية أخرى، وهو تبادل الكلام الخاص الذي ينتجه المتكلم،⁵ فقد رأى الشيرازي أن مما يمكن أن يكون رائدة للتمييز بين الخبر والإنشاء، إضافة إلى اللفظ الدال بالوضع على الخبر، قصد المتكلم وغرضه من الخطاب. فإن كان غرضه الإخبار مع موافقة اللفظ إياه فهو خبر، وإن كان غرضه غير الإخبار فالكلام إنشاء.⁶

ينتقل المخاطب في حديثه من فكرة إلى أخرى يؤسس لها ثم يواصل نقاشه حتى يصل إلى الاختتام الذي يكون مؤقتا بمعنى يتابع موضوعه في حصة أخرى أو نهائيا في حالة ما إذا كان الموضوع لا يقتضي التفصيل والتجديد فيه.⁷ ولقد أشار أوستين إلى أن لغة التواصل في عصر الإعلاميات لم تبق لغة طبيعية انما أصبحت لغة تقنية يجب التعامل معها بهذا المنظور، ومعنى كونها لغة تقنية أنها صارت اصطناعية تتحكم

¹Wolf Charlotte, *A Psychology of Gesture*, 2nd edition, Methuen & Co. LTD, pp,30- 31.

²حياة خليفاتي، ندوة علمية حول:التداولية والخطاب الصحفي التلفزي الجزائري، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، 2018، ص15.

³CHRISTIAN BAYLAN, *La communication*, Paris : Nathan Université collection Fac, série Linguistique, 1991,p. 196

⁴أساسيات الحوار، مؤسسة طوني بلير للأديان، يناير 2016، ص30.

⁵حياة خليفاتي، مرجع سبق ذكره، ص15.

⁶مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، بيروت: دار الطليعة، 2005، ص78.

⁷حياة خليفاتي، مرجع سبق ذكره، ص15.

فيها آليات التخاطب والتواصل المعاصرة، في ضوء عجز البلاغة القديمة والنحو القديم عن مسايرة سيادة عصر تكنولوجيا المعلوماتية، فلم يعد مطلوب إلينا أن نتلقى الخطاب كما صاغه غيرنا وإنما نحلله.¹

4.5.2. الأفعال الكلامية: لا تتوقف عند حدود النطق الكلامي؛ بل تتعداه إلى النمط الإنجازي الذي يبتغيه المتكلم من المتلقي وهو الملفوظ المتحقق من قبل متكلم محدد، وفي سياق محدد، والذي لا تكون اللغة معه مجرد أداة تواصلية؛ بل فعلا اجتماعيا أو سلوكيا فرديا أو مؤسساتيا. أشار أوستين أن التلقظ بالجملة (في المناسبات المخصوصة بطبيعة الأمور) هو إنجازها وإنشاؤها. بمعنى القول هو الانجاز، ويصاحبه إقصاء مقولة الصدق والكذب في الفعل الكلامي، واستبدالها بمقولة النجاح أو عدمه.²

5.5.2. المقاصد: يتصل مفهوم المقصد بالمخاطب و بما يدور في ذهنه باستمرار أثناء إصداره للمفوضاته، و تحريك العملية التبليغية، ومقرون أيضا بوظيفة المتلقي الأساسية، كمساعد في تأويل الملفوظات أو في التبليغ عموما؛ فيلعب القصد دورا محوريا في تأويل النصوص والملفوظات، باعتبارها صادرة عن شخص قد لا يصرح عن مقاصده إلا قليلا، وعلى المحلل، في هذا المجال، أن يبحث عن هذه المقاصد في كل شبر من الخطاب، وفي مختلف الظروف التي أسهمت في صدوره. كما يشكل القصد حسب آن روبول محور إنتاج وتأويل الملفوظات والخطابات، و تأويل الخطابات يتوقف نهائيا على تأويل الملفوظات الذي يتوقف تأويلها بدوره وبصفة كلية، على معرفة القصد، وتشير من خلال تمييز ويلسون وسبربر إلى نوعين من المقاصد:

- القصد الإخباري، الذي يكمن في رغبة المخاطب في إظهار مجموعة ما يضطلع عليه للمخاطب

- القصد التبليغي، وهو أن يعلن المتكلم صدقه بحقيقة قصده الإخباري.³

ويركز دور القصد بصفة عامة على بلورة المعنى مثلما هو عند المرسل، حيث يتوجب عليه مراعاة كيفية التعبير عن قصده واستعمال الإستراتيجية المناسبة التي تتكفل بنقله وتحقيقه.⁴

فالمقاصد هي مجموع الأفعال التي يرغب المخاطب من المتلقي إنجازها وتنفيذها حسب قوة تأثيرها والأهداف التي تحملها من خلال أنماط الخطابات المستعملة بينهما. وتؤلف هذه المقاصد علاقات متبادلة

¹ حكيمة بوقرومة، نظرية الأفعال الكلامية عند "أوستين" و " سيرل" و دورها في البحث التداولي، حوليات الآداب واللغات، كلية الآداب واللغات جامعة المسيلة، العدد 1، 2013، ص 4.

² عبد الحليم بن عيسى، نظرية الأفعال الكلامية نشأتها وتطورها، ص 5.

³ عمر بلخير، مقاصد الكلام واستراتيجيات الخطاب في كتاب " كليله ودمنة " لابن المقفع، مجلة الأثر، المجلد 10، العدد 12، سبتمبر 2011، ص 245.

⁴ عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، 2004، ص 188.

وتفاعلية بين الأخبار الصحفية وتأثير الجمهور والرأي العام فيها، ويتجلى ذلك في كون الصحافة تعكس بصدق صورة الأحداث اليومية في المجتمع.¹

6.5.2. الخطاب الإعلامي شكل تواصل مركب ومتشابك: فهو يعد صناعة تجمع بين اللغة والمعلومة ومحتواها الثقافي والآليات التقنية لتوصيلها، يشترك في هذه الخاصية مع خطابات أخرى ويختلف عنها في الوقت نفسه، وأبرز مثال نذكره في هذا السياق:

-**الخطاب الإشهاري:** نشأ وتطور في أحضان الخطاب الإعلامي ثم رسخ نفسه في سوقه وشكل موضوعه محددًا أهدافه ومنهجه وآليات تحليله وعناصره ووظائفه المختلفة ولغته؛ فالإشهار هو أيضا شكل فعال من أشكال الاتصال ولكن ليس للغرض الإخباري،² فهو لا يراعي الموضوعية طالما أن همه الوحيد هو إيجاد السبل الكفيلة لجعل المتلقي يبدى استجابة كبيرة، من خلال التأثير في مواقفه وسلوكاته باستعمال وسائل مسموعة أو مكتوبة أو سمعية بصرية.³

-**الدعاية:** هي النشاط أو الفن الذي يدفع بالآخرين إلى اتخاذ سلوك معين ما كانوا ليتخذوه لولا ذلك النشاط بمحاولة مقصودة للتأثير في الأفراد أو الجماعات بهدف تشكيل وجهات النظر أو تغييرها والسيطرة عليها بواسطة الاستعمال المتعمد لوسائل الاتصال الجماهيري للوصول إلى حالة أنية تتوافق مع رغبات القائم بالدعاية.⁴ وفي الوقت الذي يحاول فيه الإعلام نقل وتقديم الحقائق الموضوعية للوقائع، نجد أن الدعاية تتخذ في تمرير خطابها وسائل مفتعلة جزئيا أو كليا وباستخدام أساليب خادعة بحجة تضلل بها المتلقي لمعرفة رأيه أو الرأي العام بشأن مسألة ما.⁵

7.5.2. ارتباط الخطاب الإعلامي بالخطاب السياسي: توجد علاقة واضحة بينهما، فلا يخلو الخطاب الإعلامي من الشحن السياسي والخطاب السياسي ليس بمنأى من الشحن الإعلامي؛ بل إن كل خطاب منهما يتحول إلى الآخر؛ فالخطاب الإعلامي قد يتحول إلى خطاب سياسي والخطاب السياسي قد

¹ حياة خليفاتي، مرجع سبق ذكره، ص19.

² بشير أبرير، استثمار علوم اللغة في تحليل الخطاب الإعلامي، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، المجلد 11، العدد 23، 2009، ص95.

³ Abdelkader Sellami، Discourse of Advertising between semantics and pragmatism، Semat An International Journal، University of Bahrain، Vol 2، No1، 2014، p49.

⁴ نزهت محمود نفل، طبيعة العلاقة بين الخطاب الدعائي والخطاب السياسي، مجلة الباحث الاعلامي، كلية الاعلام جامعة بغداد، المجلد 1، العدد 4، 2008، ص50.

⁵ بشير أبرير، استثمار علوم اللغة في تحليل الخطاب الإعلامي، مرجع سبق ذكره، ص95.

يتحول إلى خطاب إعلامي و هذا يدل على شدة الترابط بينهما. وتعد الطاقة الإيديولوجية التي تشحنهما أبرز مجسد لهذا الترابط، فهي جملة المعتقدات والمواقف المنتظمة في النسق الاجتماعي المشترك لجماعة أو ثقافة أو مجتمع، إنها آلة معرفية وبرنامج قاعدي يولد المواقف الجماعية التي تتحكم في علاقات الهيمنة أو التبعية. فهي تمتد من الخطاب التواصل بنصوصه الإعلامية إلى الخطاب المؤسسي بما في ذلك النصوص الحكومية والمناقشات البرلمانية والتشريعات وغيرها.¹ فالإعلام ييثر معلومات ويحقق مقاصد وهدفه البحث عن وسائل الإقناع الممكنة، والإقناع أهم مقاصد الخطاب السياسي، ورجال السياسة هم أحرص الناس على نجاح اتصالاتهم بالجمهور، وإقناعهم مقاصدهم.²

ثانيا: الخطاب الإعلامي لغته ووظائفه.

1. لغة الخطاب الإعلامي واليات التحكم فيه.

1.1. لغة الخطاب الإعلامي.

اللغة، هي مركز المعرفة الذي يجعل ماهية الخطاب حقيقة فاعلة، تُراهن عليها أبنية الخطاب الموضوعية، والمعرفة والخطاب الإعلامي هو جوهر حرية الإنسان في التعبير لأن الإنسان يتحرر بفعل الكتابة أو القراءة؛ حيث تتحول الأفكار والرؤى الخاصة إلى محفزات، أو دوافع للحركة والإنتاج.³ يتسم الخطاب الإعلامي بالحيوية، حيث يقوم على التنوع والتجدد في لغته كما في موضوعاته، تبعا للتنوع والتجدد الاجتماعي، ذلك أن لغة هذا الخطاب تتفاعل مع سيرورة المجتمع تأثر وتأثير، فهي تسهم في صياغة المجتمع بقدر ما تسهم التغيرات الاجتماعية في صياغتها. وبهذا تتعدد الأنماط الخطابية وتنوع بتنوع مجالات الخطاب والمؤسسات التي تمارسه، فالخطاب المدرسي التعليمي غير الخطابات السياسية، وهما غير الخطابات الثقافية الأخرى وهكذا مع سائر الخطابات على تنوعها.⁴

فالخطاب الإعلامي يستخدم اللغة الفصحى مراعاة للنخب المتعلمة، واللغة العادية أو الخطاب العامي لاستيعاب فئات المجتمع الأخرى، وأحيانا ينقل الألفاظ والعبارات نقلاً حرفياً من اللغات

¹ بشير أبرير، استثمار علوم اللغة في تحليل الخطاب الإعلامي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

² محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي: دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال، مصر: دار النشر للجامعات، 2005، ص 8.

³ عبد الفتاح أحمد يوسف، جدل الوعي واللغة الخطاب الإعلامي: صيرورة معرفية أم إغراق في مضامين اللاوعي، كتاب مؤتمر اللغة العربية الدولي الثاني، قسم اللغة العربية - جامعة الجوف، السعودية، 2019، ص 17.

⁴ عبد العليم بوفاتح، خصائص اللغة الإعلامية وأثرها في صناعة الخطاب وتحقيق فاعليته، الملتقى الوطني حول اللغة الخاصة في البحث العلمي وحقوق المعرفة المختلفة، جامعة قلمة، 2018، ص 12.

الأجنبية.¹ فلا بد للمخاطب أن يراعي المستوى اللغوي لدى المخاطب، فإن المتلقي للرسائل الإعلامية هو مشارك في صناعة هذا الإعلام بصورة غير مباشرة، وذلك من خلال ما يحمله من أفكار وتراث لغوي ينعكس على الخطاب الإعلامي، والتفكير في الجمهور كمنتج للدورة الاجتماعية يساعد في مواجهة الجمهور ككيان موجود مسبقاً.²

وتكون لغة الخطاب الإعلامي لغة تقريرية موجهة بشكل مباشر إلى الهدف من دون مقدمات وزيادة في المصطلحات،³ أي أن الكاتب أو المذيع يدخل إلى موضوعه دون تمهيد مطول؛ لأنها لغة تتجنب المقدمات الطويلة، وتعالج الموضوعات معالجة شاملة بطرحها للمتلقي.⁴ بشكل مختصر مفيد يميل إلى التبليغ ويبعد كل البعد عن الترفيه والتسلية والإطالة وغيرها و يجب أن يكون واضحاً ومنطقياً يقبله المنطق ويحكمه العقل ويحاكي عقول الآخرين و يجب أن يكون موثقاً ومدعوماً بقوة الحجة وصحة المصدر، و يجوز طرح المواقف الموضوعية والأسلوبية وغيرها للإقناع.⁵

وتتميز لغة الخطاب الإعلامي، بالوضوح و الاختصار وتتطلب هذه السمة أن تكون الكلمات والجمل والتراكيب ذات دلالات واضحة خالية من الغموض والغرابية والتعقيد اللفظي، فالجمل الطويلة والكلمات المعجمية والجمل المركبة قد لا تكون مناسبة للغة الإعلامية، وتكون اللغة المستعملة متلائمة مع الوسيلة الاتصالية ومع الجمهور المستهدف، فلغة الراديو مثلاً لغة ذات طابع وصفي وهي لغة تتوجه إلى حاسة السمع؛ لذا يجب أن تكون مفردات هذه اللغة ملائمة لهذه الحاسة، فيستخدم معها التنغيم الصوتي بدلالاته التي لها وقعها وأثرها على المتلقي.⁶

¹ ميلود بن العيد عمارة، الخطاب التحريضي للإعلام المعاصر و أثره في صناعة الفكر المتطرف ، كتاب مؤتمر اللغة العربية الدولي الثاني، قسم اللغة العربية - جامعة الجوف، السعودية، 2019، ص 458.

² ذيب بن مقعد بن جازي العصيمي، لغة وفكر الخطاب الإعلام ودورها في مكافحة الإرهاب مقارنة حجاجية، كتاب مؤتمر اللغة العربية الدولي الثاني، قسم اللغة العربية - جامعة الجوف، السعودية، 2019، ص 533-534.

³ سعاد ولد حاب الله ، رضوان بوقرة، رجوع سبق ذكره، ص 12.

⁴ زياد محمود مقدادي، أثر الخطاب الاعلامي في التنمية اللغوية لمتلقي الوسائل الاعلامية، مجلة البحث العلمي في الاداب، الجزء 9، العدد 20، 2019، ص 5.

⁵ سعاد ولد حاب الله ، رضوان بوقرة، رجوع سبق ذكره ص 12.

⁶ سامي الريف، ندا أمن منصور، اللغة الإعلامية: المفاهيم - الأسس - التطبيقات، القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2004، ص 39.

ومن الخصوصية اللغوية للخطاب الإعلامي حسن انتقاء الألفاظ المشوقة والمؤثرة لجذب اهتمام المتلقي، كما يوجد عنصر آخر في غاية الأهمية لتحقيق التأثير والإقناع، ألا وهو التنوع في مكونات الخطاب من عبارات وفقرات متماسكة يكون فيها الانتقال من فكرة إلى أخرى بتسلسل وانتظام، ولا بد من أن يتسم الخطاب الإعلامي بالإيجاز من دون إخلال بالفكرة المراد إيصالها إلى المتلقي مع الحرص على استهداف عاطفة المتلقي ووجدانه وانفعالاته، ومخاطبة حواسه، وذلك بتوظيف الرموز والشعارات الجاذبة التي يتوخى فيها المتكلم الوصول إلى غايته التي حددها من خطابه.¹ ويحرص الإعلاميون على توجيه خطابهم إلى الجمهور كي يفهم مرادهم، وهذا يستدعي بالضرورة أن يكون الخطاب الإعلامي واضحاً سهلاً وبعيداً عن التعقيد والغموض، لأن المتلقي ليس من شأنه أن يعنى بفك الشيفرات الدقيقة النص وإنما هدفه أن يفهم ما يقرؤه أو يستمع إليه مباشرة.²

وأما من حيث البنية اللغوية للخطاب فإن توظيف الأشكال التصويرية يزيد من تقريب الفكرة من المتلقي، كما أن استعمال المجاز يزيد من درجة تأثير الخطاب على المتلقي بوساطة تجسيد المعاني المجردة وتقريبها إلى الفهم. فهذه المواصفات التي تشمل بنية الخطاب ومحتواه من شأنها أن تصل به إلى الأهداف المقصودة والغايات المنشودة.³ والمتمثلة في التأثير على المتلقي، وسوقه نحو توجه يرسمه المرسل انطلاقاً من خلفيات متعددة.⁴

2.1. آليات التحكم في الخطاب الإعلامي.

يتضح التوجيه والتحكم في مجال الاتصال السياسي بصورة جلية على الخطاب الإعلامي الموجه من خلال وسائل الإعلام المختلفة عبر الآليات التالية:

أ/ **القائمون بالاتصال:** يعد القائمون بالاتصال من أهم العناصر التي تتحكم في عملية الاتصال الجماهيري، خاصة في مجال الإعلام، وهم من يختارون هذا المضمون دون غيره من الخيارات المتاحة أمامهم، في إطار ممارستهم لمهنة الصحافة. يعتبرون مصدر الرسالة ليس بسبب مسؤوليتهم عن استقبالها وجمعها، وإنما كونهم المسؤولين عن اختيارها. فهناك بوابات يتم فيها اتخاذ قرارات التحكم في ما يدخل ويخرج، لهذا فإن نفوذ من

¹ عبد العليم بوفاتح، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² زياد محمود مقدادي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

³ عبد العليم بوفاتح، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁴ بن يحي طاهر ناعوس، الحجة المغالطة في الخطاب الإعلامي و دورها في تقويض قيم المواطنة، كتاب مؤتمر اللغة العربية الدولي الثاني، قسم

اللغة العربية — جامعة الجوف، السعودية، 2019، ص 142.

يديرون هذه البوابات والقواعد التي تطبق عليها والشخصيات التي تملك بحكم عملها سلطة التقرير يصبح لها أهمية كبيرة في انتقال المعلومات، لأن هناك عوامل وجهات أخرى إضافة إلى قناعة القائم بالاتصال تلعب دورا في عملية اختيار الرسالة، منها أهمية الرسالة، وقيمتها.¹ أي أن القائمون بالاتصال هم الذين يقومون باختيار وانتقاء المعلومات والأخبار التي يرغبون في توصيلها إلى الجمهور المستهدف... ويتأثرون في آرائهم ومواقفهم بدورهم ومركزهم الاجتماعي، وبمواقفهم، ولمن يعملون، وجهة التمويل وغير ذلك من العوامل.²

ب/ المغربلون: (حراس البوابة): يعني مفهوم (حراسة البوابة) التحكم و السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال بحيث يصبح لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار في ما سيمر من خلال بوابته، وكيف سيمر، حتى يصل في النهاية إلى الجمهور المستهدف. ويشير كيرت لوين أنه هناك في كل حلقة فردا يقرر ما إذا كانت الرسالة المتلقية سيمررها كما هي إلى الحلقة التالية، أم سيزيد عليها أو يحذف منها أو يلغيها تماما.³

والمغربلون هم أكثر أدوات التحكم أهمية وخطورة وهم هنا لا يقصد بهم القائمين بالاتصال فقط، وإنما القائمون على أمر المؤسسة الاتصالية أو الإعلامية والذين يقومون بتحديد ما يجب أن ينشر أو يثبت وما يجب ألا ينشر أو يثبت من مضامين، وبالتالي فالمغربل هو الذي يسهم بصورة كبيرة في تشكيل الوعي.

ج/ المعايير الانتقائية: وهي مجموعة الاعتبارات التي تتدخل في اختبار المادة الاتصالية بشكل عام، ويتوقف ذلك على المؤثرات السياسية بدرجة كبيرة.⁴

د/ صناعة الرأي العام: الرأي العام هو نتاج مجموعة عوامل أو عناصر يتشكل على ضوئها، إذا ما وجدت متوازنة أو مجتمعة من أبرزها هي القيم المشتركة والعادات والتقاليد والأسرة والمدرسة ومن ثم نظم الإتصال المستخدمة داخل المجتمع حيث تحتل هذه النظم بوسائلها المختلفة دورا وحيزا كبيرا ومؤثرا في صناعة الرأي

¹ فوزية عكاك، دور القائم بالاتصال في بناء الرسالة الاعلامية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 20، العدد 1، 2011، ص 149-154.

² سامي محمد أحمد مختار اللباب، نهي حسب الرسول أحمد، الخطاب الإعلامي ودوره في تسويق المصطلحات السياسية دراسة تحليلية لقناني الجزيرة و سكاي نيوز 2016-2018، رسالة مجستير في علوم الاتصال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018، ص 35.

³ نائر محمد تلاحمة، حراسة البوابة الإعلامية والتفاعلية في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة النت، رسالة مجستير في الاعلام، جامعة الشرق الاوسط، 2012، ص 52.

⁴ سامي محمد أحمد مختار اللباب، نهي حسب الرسول أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

العام وقيادته بإتجاهات محددة أو مرسومة أنيا أو مستقبليا. هناك عدة أساليب تستخدمها وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام وتوجيهه والتلاعب به، من بينها (استدراج الرأي العام، اطلاق التسميات والنعوت، التوحد مع الجمهور المستهدف، الترابط مع التجارب المحلية للجمهور، صياغة الخطاب الإعلامي وفق الاحتياجات النفسية للهدف)¹.

2. سياقات ووظائف الخطاب الإعلامي.

1.2. سياقات الخطاب الإعلامي.

ينقسم الخطاب الإعلامي إلى أربعة سياقات، وهي:

أ- الممارسون الإعلاميون.

المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها العمل الإعلامي.

- العنصر البشري "الممارسون الإعلاميون"

- العنصر المادي "التمويل"

- البيئة العامة للممارسة الحرة.

ب- وسائط الاتصال الجماهيري.

تشكل وسائط الاتصال الجماهيري إحدى العمليات المركزية التي يحصل الأفراد من خلالها على فهم ذاتي للواقع الاجتماعي، لذلك فهي تلعب دورا مهما للغاية.

ج- النظام الأيديولوجي.

تؤدي مؤسسات الدولة الأيديولوجية أدوارا في إعادة إنتاج النظام والواقع الاجتماعي، وذلك عبر نشرها لمجموعة من القيم والمفاهيم والأفكار والرؤى ذات العلاقة بتلك الأيديولوجيا، في إطار خطابها الإعلامي وعبر وسائط الاتصال الجماهيري عن طريق مجموعة من الممارسين الإعلاميين ذوي العلاقة بتلك الأيديولوجيا.

د- النظام اللغوي.

¹سلام خطاب أسعد، الإعلام وصناعة الرأي العام دراسة وصفية لأساليب ومسالك صناعة الرأي العام، مجلة أداب الفيزوهيدي، العدد 2013، 17، ص ص 487-491.

عبارة عن نسق قيمي يحمل مرتكزات الخطاب، ويرى بعض الباحثين أن اللغة هي الأداة الأساسية للخطاب، وهي كذلك تلعب دوراً مهماً في البناء الاجتماعي.¹

2.2. وظائف الخطاب الإعلامي.

يختص الخطاب الإعلامي بعدة وظائف زادت وعظمت من أهميته و دوره في المجتمع ، كون وسائل الإعلام تحدث تغيرات على مستوى الأفراد والمجتمعات وحتى الحكومات ،فما يتلقاه الفرد من رسائل إعلامية تسمح له ببناء شخصية تتصف بالوعي و القدرة على اتخاذ مواقف سليمة تجاه مختلف القضايا، أما بالنسبة للمجتمعات فتساهم في المحافظة على اللغة و الثقافة وكذا ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز العلاقات بين الشعوب، و من جهتها الحكومات ترى في الإعلام من خلال وظائفه كآلية من آليات إحداث التغير الايجابي نحو تحقيق التنمية و الرقي.²

فالوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام تمنع حصول الاختلالات، وبالتالي تقي المجتمع من الدخول في الأزمات. وإذا كانت الوظائف الظاهرة هي تلك التي يعيها ويسعى إلى تحقيقها القائمون على الشأن الجماعي، فإن الوظائف الضمنية هي عرضية أو عارضة وليست ضمن ما تم التخطيط له وتتركز مثل هذه الوظائف في الخطاب الإعلامي الموجه الذي يتعامل مع الجمهور المستهدف.³ ونذكر أهم هذه الوظائف كآتي:

- وظيفة الإعلام والإخبار: تعتبر من أهم الوظائف الخاصة بوسائل الإعلام حيث تقوم بتعريف الجماهير وإثارة وعيهم بكل ما يحدث وحولهم من أخبار وأحداث ومعلومات ومشكلات وقضايا سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي فأصبح العالم بمثابة قرية صغيرة بفضل التقنيات العلمية والتكنولوجيا الحديثة.⁴
- وظيفة التنمية السياسية: تعد كجزء من التنمية الشاملة، من خلال تنمية قدرات الافراد على الفهم الجيد للمشكلات السياسية والعمل على توفير واستغلال الإمكانيات المتاحة لحل هذه المشكلات بطريقة

¹ سامي محمد أحمد مختار الباب ،نهى حسب الرسول أحمد،الخطاب الإعلامي ودوره في تسويق المصطلحات السياسية

دراسة تحليلية لقناتي الجزيرة و سكاي نيوز 2016-2018 ، مجلة العلوم الإنسانية، مرجع سبق ذكره ،ص320.

² هالة فاضل حسين، هاشم جعفر عبد الحسن، مصداقية وسائل الإعلام المحلية في مجال الخدمات العامة: دراسة استطلاعية،المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، العراق، (المجلد 6،العدد2، 2014)، ص55.

³ أرمان وميشال ماتلا،تاريخ نظريات الاتصال، ط3،ترجمة نصر الدين العياضي والصادق رايح،بيروت، المنظمة العربية للترجمة،2005، ص53.

⁴ منى حديدي السعيد، سلوى امام علي، الإعلام والمجتمع، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004 ، ص 102.

فعالة. إضافة إلى تنشيط الحياة السياسية ومراقبة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وترقية النظم السياسية والعمل السياسي لتعزيز الديمقراطية.¹

- **وظيفة التنشئة الاجتماعية:** تعمل على ترسيخ القيم الفضلى للمجتمع وعقيدته وحضارته والمحافظة على العادات والتقاليد الاجتماعية التي تميز كل مجتمع محلي عن آخر عن طريق تخصيص برامج إذاعية و تلفزيونية وصفحات في الجرائد تهتم بإحياء القيم الاجتماعية الايجابية وتشجيع الأفراد على التمسك بها.²

- **وظيفة التوجيه والإرشاد:** تهتم بتقييم الأحداث والأخبار والمعلومات المعلنة لجمهور المتلقين في ضوء رسم وتقييم القيم الحقيقية لخصوصية الواقع الاجتماعي من كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتلعب دورا مهما في توجيه الرأي العام ونشر الوعي الوطني وإرشاد الجماهير وإثارة وعيهم نحو العديد من القضايا وكذا تنوير الرأي.

- **وظيفة التعليم والتثقيف:** تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الهامة المتعلقة بوسائل الإعلام والتي تقوم على هدف التنشئة والتعليم والتثقيف والإحاطة بالمعلومات التي تناسب عقول الأفراد وواجبهم الجماعي فترفع من مستوى الجمهور المتلقي وتدفعه إلى العمل من اجل المصلحة العامة وتخلق فيما بينها مناخا يمكنهم من الانسجام والتكيف والحركة النشطة.³

¹ عبد السلام إبراهيم بغدادى، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 288.

² سهيلة وصيف خالد، زكية وصيف خالد، دور الإذاعة المحلية في تعزيز القيم لدى أفراد المجتمع، الملتقى الدولي حول الإعلام المحلي في الجزائر التحديات المعاصرة ورهانات المستقبل، جامعة الوادي، 16-17 أكتوبر 2019، الرابط: <http://dspace.univ-eloued.dz/handle/123456789/4470>، شوهد يوم 25.11.2021، على 19 سا و 20 د.

³ منى حديدي السعيد، سلوى امام علي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

المبحث الثاني: الإشكاليات النظرية لتحليل الخطاب الإعلامي.

نتناول في هذا المبحث الشق المفاهيمي لتحليل الخطاب الإعلامي وأهدافه، إضافة إلى تبيان منهجية وكيفية تحليل الخطاب الإعلامي، ونتوقف عند أهم مدارس تحليل الخطاب الإعلامي مع إبراز نقاط الاختلاف والاتفاق بينها.

أولاً: تحليل الخطاب الإعلامي.

1. مفهوم تحليل الخطاب الإعلامي.

يصعب تعريف تحليل الخطاب من الوهلة الأولى، ومرد ذلك يعود إلى الإشكالية التي يطرحها موضوعه، وقبل شرح هذه الإشكالية المتعلقة أساساً بالمفهوم والحدود نحاول النظر في البنية التركيبية لهذا المصطلح الذي يتكون من مفردتين، أو لفظتين على قدر من الأهمية، هما: تحليل وخطاب، حيث يستدعيان التوقف عندهما لمعرفة مفهومهما على وجه الدقة.¹

1.1. التحليل لغةً: ورد في لسان العرب: حل العقدة يحلها حلاً : فتحها و نقضها فانحلت ؛ فالتحليل يعني التفكيك؛ تفكيك الشيء إلى مكونات جزئية ، تتيح لنا معرفة بنياته الداخلية (الصغرى و الكبرى) ، و الخارجية ، و بنية التفاعل فيما بينهم.² وجاء في المعجم الوسيط في مادة (حلّ): التحليل من حلل العقدة: حلّها-والشيء رجعته إلى عناصره الأولى، يقال حلّ الدم، وحلّل البول، وحلّل نفسية فلان: درسها لكشف خباياها. وتحليل الجملة: بيان أجزائها ووظيفة كل جزء منها.³

2.1. التحليل اصطلاحاً: التحليل مصطلح جامع يستدعي في ممارسته مصطلحات عديدة ، بإجراءات عملية اسقاطية على ما يسمى الخطاب؛ إذ تسعى هذه العملية إلى تفكيك الخطاب المحبوك المتماسك (شكلاً ودلالة) ، المكتوب و المسموع إلى بنيات جزئية فاعلة و متفاعلة : داخلية و خارجية ، من أجل معرفة مختلف المرجعيات والخلفيات الخطابية ، التي ساهمت في تشكيله، بمعرفة: مضامينه - محتوياته - غاياته - معاييره فضائه - بنياته جنسه ... إلخ، ليتحقق التحليل.⁴ كما يعرف التحليل بأنه بيان أجزاء

¹ رشيد بن ملك: قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص (عربي، إنجليزي، فرنسي) ، الجزائر: دارالحكمة، 2000، ص20.

² نعيمة سعدية، تحليل الخطاب والإجراء العربي - قراءة في القراءة، مجلة الأثر، العدد الخاص بأشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل

الخطاب ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2007، ص77.

³ مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط (مادة حلل)، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، ص194.

⁴ نعيمة سعدية، مرجع سبق ذكره، ص20.

الشيء ووظيفة كل جزء فيه، ويقوم هذا البيان على الشرح والتفسير والتأويل للعمل على جعل النص واضحاً جلياً، ومن هذا المنطلق يركز الناقد على اللغة والأسلوب، وعلى العلاقات المتبادلة بين الأجزاء والكل، لكي يصبح معنى النص ورمزيته واضحين.¹

يرى فيركلف أن تحليل الخطاب مفهوم صعب؛ لأنه يوجد إلى حد كبير الكثير من التعريفات المتعارضة والمتداخلة الناتجة عن نظريات ومجالات مختلفة عموماً، ومع ذلك، تحليل الخطاب يفحص استخدام اللغة؛ وكما يراه ويذلل وآخرون من الأفضل وصف تحليل الخطاب على أنه دراسة الحديث والنصوص. وإنها مجموعة من الأساليب والنظريات المستخدمة في دراسة اللغة المستخدمة واللغة الاجتماعية والسياق.²

يذكر سعد يقطين أن المشكلة الرئيسية التي لازمت تحليل الخطاب هي تحديد موضوعه. هذا الموضوع الذي ظل يتردد حول المفهوم نفسه (الخطاب)، وهذه المشكلة التي لازمتها منذ البداية ستظل لاصقة به إلى أيامنا هذه رغم التطورات التي طرأت على القضية المطروحة، ورغم التقدم الهائل الذي حققه تحليل الخطاب من جهة والخطاب من جهة ثانية. وإذا كان المشكل الذي أثير بدءاً عن الخطاب وتحليل الخطاب هو كونهما غريبين وسط قلعة اللسانيات العنيدة، فإن المشكل الذي سيتعرضان له منذ أواسط السبعينات هو أنهما سيصبحان أهلاً لكل المجالات والاختصاصات.³

3.1. تعريف تحليل الخطاب الإعلامي: يؤكد العالم الغربي هاتش أن تحليل الخطاب الإعلامي يقوم على شرح وتحليل مفردات اللغة حيث يقول إن تحليل الخطاب هو دراسة لغة التواصل سواء كانت محكية أو مكتوبة، فهو يرى أن الخطاب يقوم على التواصل بين المرسل والمرسل إليه، من خلال توفر شروط العملية التواصلية سواء كان النص مكتوباً أو شفهياً.⁴

4.1. أهداف تحليل الخطاب.

¹ عبد القادر سلامي، تحليل الخطاب.. مقدمة للقارئ العربي، موقع ديوان العرب، الرابط:

<https://www.diwanalarab.com> شوهد يوم 13 ديسمبر 2021، على 22 و 17 د.

² حمزة المجد الثلب، خالد أبو القاسم غلام، آليات تحليل الخطاب الإعلامي للصحف الليبية: دراسة تحليلية لصحيفتي الصباح وليبيا الإخبارية، مجلة كلية الفنون والإعلام، جامعة مصراته، السنة الرابعة، العدد 8، ديسمبر 2019، صص 75-76.

³ سعد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، ط3، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1997، ص 21.

⁴ بن يحي طاهر ناعوس، مرجع سبق ذكره، ص 137.

وضح مُجّد شومان أن تحليل الخطاب الإعلامي يمثل منهجا (Methodology) وليس فقط طريقة للدراسة (Method)، ويسجل هذا المنهج نظرة تفسيرية للواقع. وتشارك مناهج تحليل الخطاب في اهتمامها بالآثار التفسيرية للغة، وتعتبر أسلوبا تفسيريا - للتحليل، وفي هذا الصدد، لا يتضمن تحليل الخطاب مجرد مجموعة من التقنيات لإجراء تحليلات كيفية (Qualitative) للنصوص، بل يتضمن أيضا مجموعة من الافتراضات بشأن الآثار التفسيرية (Constructive) للخطاب.¹

يسعى تحليل الخطاب إلى منح وصف واضح للوحدات اللغوية محل الدراسة. وهذا الوصف له بعدين هما:

1-النص Text: والذي يقصد به بنية الخطاب الداخلية التي تتكون منها المفردات والتراكيب والجمل والنص.

2-السياق Context: وينقسم إلى نوعين: سياق لغوي يرتبط ببنية النص الداخلية، و سياق غير لغوي يعنى بدراسة الخطاب وفقا للظروف الخارجية لإنتاج النص والمؤثرات المباشرة عليه ويراعي في ذلك ميزات السياق الإدراكية، والاجتماعية، والثقافية، والفاعلون في الحدث، ضف إلى ذلك ارتباط الخطاب بالمكان، والزمان.² و يهدف تحليل الخطاب إلى التعرف على الرسائل المراد ايصالها عن طريق النص الذي يضم في داخله هدف أو أكثر، وله مرجعية أو مرجعيات، وله مصادر يشكل منها موقفه وتوجهاته. أي أن تحليل الخطاب يحاول فك شفرة النص بالتعريف على خلفيته من افتراضات أو ميول فكرية أو مفاهيم.³

كما يهدف تحليل الخطاب إلى دراسة البنية اللغوية للنص - محكيا أو مكتوبا- على مستوى يتعدى مستوى الجملة أو النطق، ليشمل النص المكتوب مهما بلغ طوله و اختلف نوعه، و التخاطب الشفوي بين الناس بأشكاله المختلفة: مكالمات هاتفية، حديث أفراد الأسرة في مواقف الحياة اليومية، والتفاعلات اللفظية التي تحدث بين الناس. و يحاول دراسة اللغة في سياقها، بمعنى في السياق الذي تستخدم فيه على سعة اختلافه.⁴

¹ مُجّد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007، ص 27.

² محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي، دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال، مصر: دار النشر للجامعات، 2005، ص 7.

³ أحمد زايد، صور من الخطاب الديني المعاصر، القاهرة: دار العين للنشر والتوزيع، 2007، ص 21.

⁴ نعيمة سعدية، تحليل الخطاب والاجراء العربي -قراءة في قراءة-، مجلة الاثر، عدد خاص: الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، جامعة ورقلة، فيفري 2007، د ص.

يؤثر الخطاب في نوعية وكيفية استخدام اللغة، باعتباره أكبر من النص، وأشمل من الأيديولوجيا، وتحليله يستلزم استعادة الظروف التي أدت إلى إنتاج النص وهذا ما يسمى بتحليل السياق، فالسياق جزء رئيسي من عملية تحليل الخطاب. وفي نفس الوقت فهم العمليات الاتصالية لا يعتمد على السياق فقط، بل إنها تغيير من ذلك السياق، ويمكن إستحداث سياقات أخرى تتميز بمؤشرات خاصة داخل سياق النص. كما أن تحليل الخطاب يتجاوز حد البنية السطحية للنصوص، من خلال محاولة القراءة التأويلية للنص بإتجاه استنطاق الرموز والإشارات المختلفة التي يتضمنها النص، أو ما يعبر عنه ما لم يقله النص أو ما أغفله وتجاهله النص. فمنهج تحليل الخطاب لا يمثل طريقة لتحليل البيانات فقط، وإنما يمثل وحدة نظرية ومنهجية متكاملة، أي حزمة كاملة تتضمن الافتراضات الاثنولوجية ونظرية المعرفة ودور اللغة في البناء الاجتماعي للمعالم والنماذج النظرية والإرشادات المنهجية وتقنيات التحليل و أدواته.¹

2. منهجية وأدوات تحليل الخطاب الإعلامي.

2.1. منهجية تحليل الخطاب الإعلامي:

رغم أنه لا يوجد إتفاق على مفهوم موحد لتحليل الخطاب إلا أن ذلك لم يمنع إنتشار إستخدامه في بحوث الإعلام والإتصال، الذي يُعرف بتحليل الخطاب الإعلامي، ويعتبر امتدادا لبحوث التحليل الكيفي للمضامين الإعلامية وعمليات إنتاجها وتأثيراتها وتداولها بين أفراد الجمهور وتفاعلاتها مع الظروف التاريخية الاجتماعية². ويعتبر تحليل الخطاب أحد المداخل المنهجية لدراسة وتحليل الرسالة الإعلامية بمختلف صورها سواء تعلق الأمر بالنصوص المكتوبة أو المنطوقة كالتحليلات (الإخبارية، والتعليقات، والأحاديث المباشرة، والمقالات الصحفية)، ويفترض تحليل الخطاب أنه يعبر عن علاقة من نوع ما بين الأطراف المشاركة في الخطاب كما أن أي جزء من أجزائه يسهم في تقديم جانب معين من صورة العالم أو الواقع، ويعكس أفكاراً معينة. وعن طريق التحليل يمكن رصد أساليب الخطاب في التعبير عن صورة العالم، ويمكن رصد الأفكار الرئيسية والفرعية التي يتضمنها حيث يوضح تحليل الخطاب الكلام الشفوي والوثائق المكتوبة³

وتبين دراسات الخطاب في وسائل الإعلام أهمية التفاعلية بين منتجي الخطاب والمتلقي كعملية أساسية في بناء النص، وذلك عن طريق البصر أو الكتابة أو الكلام. وأثناء عملية التحليل يركز الباحث

¹ طه عبد العاطي نجم، **مناهج البحث الإعلامي**، ط1، مصر: دار كلمة للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2015، ص255.

² رباب عبد المنعم التلاوي، مرجع سبق ذكره، ص400.

³ طه عبد العاطي نجم، مرجع سبق ذكره، ص263.

على وحدات أكبر من الكلمات والجمل، حيث يهتم بالنصوص والأحاديث، ويمتد اهتمامه إلى التعبيرات غير اللفظية والسميائية والوسائط المتعددة البصرية والايحاءات والصور والأفلام والانترنت، ويركز أيضا على الديناميكية الاجتماعية والاستراتيجيات المعرفية، ويهتم كذلك بالوظائف الاجتماعية والثقافية والمعرفية للخطاب، وسياقات استخدام اللغة.

وفي مجال الصحافة المكتوبة، يتم التركيز على دراسة لغة الصحف، إذ يتم وصف اللغة المستخدمة، وخاصةً أثناء تحليل عناوين الصحف وترتيب كلماتها، ويتم ذلك من خلال الطرق التي توضح تأثير اختيار المفردات وبناء الجملة. وتصنف محاولة تحليل الخطاب عبر المقال الصحفي على أنها منهج عملي يركز على معنى يقصده المتكلم في سياق محدد وظروف معينة.

أما في مجال السمع البصري فإن الباحث يتوجه إلى حركات الكاميرا واستدارتها إلى المواقع المختلفة، فهذا يثرى البيانات ويقدم وجهات نظر تحليلية، بالإضافة إلى تحليل الصوت والصورة، التي تمنح معلومات مهمة للباحث تساعده في عملية التحليل¹.

ويتسم منهج تحليل الخطاب بمجموعة من الخصائص ومنها:

- تحليل الخطاب بالأساس هو تحليل "كيفي"، يقوم على تأويل وتفسير النص اللغوي اجتماعيا، وإن كانت هناك بعض المحاولات للإستعانة ببعض الأدوات الكمية من أجل تكامل عملية التحليل.

- تحاول بحوث الخطاب التعرف على كيفية تشكيل الواقع وليس وصفه أو رصد معالنه فقط، فهي تنظر للخطاب باعتباره ممارسة اجتماعية وثقافية تنطوي على معاني وأيديولوجيات محددة مسبقا من قبل صانع الخطاب.

- يلتزم تحليل الخطاب دائما بمحاولة الكشف عن العلاقة بين ثلاثة عناصر أساسية وهي: النص والخطابة والسياق، أي العناصر اللغوية والتركيبية للنص، وعملية إنتاج النص والعوامل المؤثرة فيها، والسياق الاجتماعي والثقافي الخارجي².

2.2. متطلبات تحليل الخطاب الإعلامي.

توجد عدة متطلبات ينبغي للباحث أن يأخذها بعين الاعتبار وينتبه لها أثناء تحليل الخطاب الإعلامي حتى يتمكن من إكتشاف العلاقات بين النص ومنتجه وسياقه الخارجي. ونذكر منها:

¹ طه عبد العاطي نجم، مرجع سبق ذكره، ص 263-264.

² رباب عبد المنعم التلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 399.

- يستوجب على القائم بالتحليل أن يتعامل مع النصوص المكتوبة والمنطوقة فعلا، وأن يسعى إلى استكشاف النماذج داخل التصريحات ويطابقها بالنتائج الاجتماعية الممثلة للواقع.
- اعتماد المنهجية التقليدية الوصفية ومحاول وصف الأشكال اللغوية في إطار علاقتها بالسياقات التي ترد ضمنها.
- لا بد من التحلي بالوعي بأهمية تشكيل الفئات والإطارات التي تنتج واقعا من نمط معين، إذ يهتم محللو الخطاب بالطبيعة المفسرة اجتماعيا لفئات البحث ذاتها.
- الإهتمام بوظيفة القطعة اللغوية وترتيب أطروحاتها وأفكارها كونها من متطلبات تحليل الخطاب.¹
- الإنهاء إلى لجوء بعض منتجي الخطاب إلى تكرار الأطروحات والحجج بصياغة لفظية وتكثيفها في صورة متوالية من السياقات اللفظية دون تطوير حقيقي في البنية الفكرية.
- مراعاة عملية التطور الزمني لمسارات الأطروحات المقدمة والحجج الدالة على صحتها وتطورات الفاعلين في الخطاب الإعلامي الكلي كإطار شامل وجامع لخطابات المنتجين المقدمة في الظاهرة الإعلامية المدروسة²

3.2. أدوات تحليل الخطاب الإعلامي.

يعد تحليل الخطاب مدخلا منهجياً متكاملاً يتضمن العديد من الأدوات المنهجية، لدراسة الرسالة وتحليلها بأشكال مختلفة (النصوص المكتوبة، المذاعة والمرئية)، حيث يتم استخدام الأدوات البحثية الخاصة بالتحليل الكيفي للخطاب، وهو التحليل الذي يهتم بالخطاب الإعلامي كونه رسالة اقناعية ترمي الى تعزيز أو تغيير قناعات حول قضية ما لدى الجمهور، من خلال خطابات إعلامية تستغل وسائل الإعلام التقليدية و الحديثة كفضاء ومنبر للنقاش وطرح وجهات النظر حول مختلف القضايا.³ فيمكن للباحث أن يستخدم أكثر من أداة تحليل، بما يسمح له إمكانية الوصف والتفسير واستخلاص الدلالات المختلفة للمادة

¹ سهام محمد عبد الخالق، الخطاب الإعلامي للقوى السياسية في البرامج الحوارية بالفضائيات : دراسة تحليلية بالتطبيق على الانتخابات البرلمانية 2011، /مجلة المصرية لبحوث الاعلام، جامعة القاهرة ،العدد48 ،سبتمبر 2014، ص496.

² رباب عبد المنعم التلاوي، مرجع سبق ذكره ،ص400.

³ عبد العزيز بركات، مناهج البحث الاعلامي، القاهرة: دارالكت الحديث، 2011، ص303.

الإعلامية التي يتم تحليلها، بحيث ينفذ إلى عمق الخطاب، والإحاطة الشاملة بالبنية الفكرية والموضوعات التي يحتويها.¹ وتوجد عدة أدوات منهجية يستعان بها في تحليل الخطاب الإعلامي نذكر منها:

أولاً: تحليل الأطروحات.

هي الأفكار والمعاني التي يسعى منتج الخطاب إلى توصيلها للمتلقي، فالأطروحة بنية موحدة تقدم للمتلقي لتحقيق هدف محدد²، ويستخدم تحليل الأطروحات بمعنى تحليل بنية الموضوع، والمقصود هو البنية الفكرية وليس البنية اللغوية، كون أن الخطاب يحتوي على أفكار بناء استدلاي يضيفي المنطقية والبرهنة على رسائل (مقولات) أساسية يود صاحب الخطاب اقناع الآخرين بها، حيث يتم رصد الأطروحات المتضمنة في الخطاب عبر اختيار الموضوعات الرئيسية، ثم الفقرات التي تحتوي عبارات وجمل باعتبار أن الفقرات هي مقولات تعبر عن الأطروحات التي يتضمنها الخطاب.³

ويمكن أثناء تحليل الأطروحة تقسيم السياق الزمني الوارد في الخطاب إلى فترات زمنية، شهور أو السنوات، في حالة تناول الخطاب أفكار أو موضوعات خلال سياق زمني محدد، ويوجد من يقتصر في تحليل الخطاب على الشرح الكيفي المعمق وذلك بشرح مفصل لكل قضية على حده، وقد يلجأ الباحثون إلى التوضيح الكمي المفصل سعياً إلى زيادة الفهم والتوضيح للموضوعات الفرعية⁴

ثانياً: تحليل المعنى الكامن.

التعرف على المعنى الكامن (المعنى الضمني) يكون عن طريق طرح أسئلة تتطلب الإجابة عليها، أن يمتلك الباحث ثقافة واسعة عن ظروف الخطاب، مثلما يمتلك معرفة عميقة ومنهجية عن موضوع الخطاب، فتحليل الخطاب يولي أهمية فائقة للمعاني الضمنية في الخطاب، فهو يقوم على فرضية خلاصتها أن تشكيل مدركات الجمهور المستهدف لا يتم فقط من خلال المعلومات الظاهرة في الخطاب، وإنما أيضاً يتم من خلال الأفكار الكامنة والموضوعات والعلاقات الضمنية التي يعكسها الخطاب، ويتم إنتاجه وصياغته

¹ أميرة محمد سيد أحمد، تحليل الخطاب الإعلامي :- مدخل نظري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل، المجلد 8، العدد 3، 2019، ص 348.

² محمد عبد العزيز سيد طه عسيده، تحليل الخطاب الإعلامي لمواقع القنوات الإخبارية الدولية الموجهة باللغة العربية حول العنف ضد المرأة بدول الشرق الأوسط، مجلة البحوث الاعلامية، كلية الاعلام جامعة الازهر، مصر، الجزء 3، العدد 2021، 58، ص 1302.

³ طه عبد العاطي نجم، مناهج البحث الإعلامي، الرابط: <https://almerja.com/more.php?idm=170023> شوهد يوم

2021.03.15

⁴ عبد العزيز بركات، مناهج البحث الإعلامي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011، ص 304-306.

بطريقة معينة. بحيث يوجه فهم المتلقي لتبني الأفكار التي يصدرها منتجو الخطاب، فرصد المعاني الضمنية يمكن من معرفة الأجندة الحقيقية منتجي الخطاب.¹

وتحليل المعنى الكامن الذي يساهم في تشكيل مدركات الجمهور، يتم التعرف عليه من خلال الإجابة على تساؤلات مثل: لماذا جاء الخطاب في هذا التوقيت؟ هل هناك علاقة بين فكرة معينة في الخطاب وعوامل أو ظروف خارجية؟ لماذا استخدم الخطاب مصطلحات معينة، أو مسميات معينة ولم يستخدم أخرى؟²

تسعى أداة تحليل المعنى الكامن لتقصي مغزى الخطاب الاتصالي الإيحائي التي تحملها الدلالات اللغوية للخطاب الإعلامي، الأمر الذي يستدعي معرفة مسبقة للمجريات المحيطة بالخطاب، وبالقضية المطروحة من حيث أنها كفيفة بكشف معناها الضمني، باعتبار أن الخطاب الإعلامي يتكون من مستويين: - المستوى الأول بناء سطحي معلن وواضح لدى المتلقي، ويتضمن في الغالب دلالات سطحية مألوفة. - المستوى الثاني بناء عميق باطن يحتاج إلى سبر أغوار الدلالة الاتصالية للخطاب الإعلامي، ومن هنا تسعى أداة تحليل الخطاب إلى تفكيك شبكة تحليل مفردات الخطاب، بحيث يتعرف على دلالات كل جزء من مكوناتها.³

ثالثاً: تحليل الناقص "غير المتضمن".

تحليل الناقص غير المتضمن يقصد به الموضوعات التي لم يتضمنها الخطاب وكان يجب أن يتضمنها، حيث توجد ثلاث مستويات من الموضوعات يتم الوقوف عليها أثناء تحليل الخطاب وهي: - الموضوعات التي وردت صراحة في النص. - الموضوعات التي وردت في الخطاب بصورة ضمنية. - الموضوعات التي لم ترد في النص وكان يفترض أن تكون موجودة.⁴

¹ أميرة محمد محمد سيد أحمد، تحليل الخطاب الإعلامي: - مدخل نظري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل، المجلد 8، العدد 3، 2019، ص 350.

² فضيل دليو، منهج تحليل الخطاب: تعدد مفهومي واجرائي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قسنطينة 3، العدد 5، 2019، ص 33.

³ أميرة محمد محمد سيد أحمد، تحليل الخطاب الإعلامي: مدخل نظري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل، المجلد 8، العدد 3، 2019، ص 351.

⁴ فضيل دليو، منهج تحليل الخطاب: تعدد مفهومي واجرائي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قسنطينة 3، العدد 5، 2019، ص 33.

يمكن للموضوعات التي لم ترد في الخطاب أن تغير معناه بالكامل، ولذلك من الأهمية الإلتباه لهذه الموضوعات أثناء تحليل الخطاب، لا سيما وأنه توجد أساليب دعائية معروفة تتمثل في أسلوب التجاهل المتعمد، فمن خلال تحليل الناقص أو غير المتضمن يمكن تكوين رؤية نقدية سليمة للخطاب، ومن ثم الإجابة على تساؤلات أساسية.¹

رابعاً: تحليل حقول الدلالة.

يمثل أكثر الطرق موضوعية ومنهجية لفهم وتوصيف واكتشاف المضمون داخل النص الصحفي.² والحقل الدلالي هو عبارة عن مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها وتوضع عادة تحت حقل أو لفظ عام يجمعها. ويمكن حصر العلاقات الدلالية بين العلامات اللغوية في عدة أنواع كالترادف والتناظر والتضاد والاشتغال وعلاقة الجزء بالكل وتحليل حقول الدلالة يختار الباحث عددا من المفاهيم التي يريد دراستها في خطاب أو نص معين ثم يستخرج شبكة علاقات كل هذه المفاهيم (المفردات) ويرتبها ويصنفها حسب فئات دلالة محددة مسبقا ليحصل على عدد من الشبكات:

- شبكة الصفات والمواصفات (الخاصة بالمفهوم)
 - شبكة الأفعال (المفهوم كفاعل وكمفعول به)
 - شبكة المعادلات (للمفردات التي لها نفس علاقات المشاركة والمناقضة)
 - شبكة المناقضات (في علاقتها بالمفهوم) والمشاركات (علاقة إيجابية بالمفهوم).³
- أي أن أداة تحليل حقول دلالة المفاهيم تسمح بالكشف عن شبكة المفاهيم المركزية داخل الخطاب، وكذلك المفاهيم الأخرى المتفرعة عن كل مفهوم مركزي منها، وتحليل مستويات الحضور على مستوى مفاهيم معينة والغياب على مستوى مفاهيم أخرى من خلال آلية علاقات الحضور والغياب والدلالة التي ترتبط بهذه العلاقات المختلفة. كما تمكن هذه الأداة من التحليل المتكامل للمفاهيم وللتصورات، كونها تقوم على

¹ عبد العزيز بركات، مرجع سبق ذكره، ص 307.

² رباب عبد المنعم التلاوي، تحليل أخلاقيات الخطاب الإعلامي في المواقع الإخبارية الإلكترونية، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، مصر، العدد 14، أبريل 2018، ص 402.

³ فضيل دليو، منهج تحليل الخطاب: تعدد مفهومي وإجرائي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قسنطينة 3، العدد 5، 2019، ص 34.

قاعدة، أن المفهوم يكتسب معناه من خلال علاقاته بالمفردات أو الكلمات المحيطة به¹. وكيف تترابط أجزاء النص وما الدلالات التي تنتجها أدوات السبك والترابط بين تلك الأجزاء (المفردات، العبارات، الجمل، الفقرات) فنبحث عن ترابط المبنى وترابط المعنى، على الترتيب².

خامساً: تحليل مسار البرهنة.

أداة تحليل مسارات البرهنة تُعنى برصد وتفسير الحجج والبراهين التي يستخدمها منتج الخطاب لإثبات أو نفي أو التشكيك في أفكار أو آراء أو معلومات...؛ إذ أن لغة الحوار لغة توجيه وإقناع تحتوي أدوات خطابية مؤثرة من بينها استخدام الأدلة والبراهين لإقناع المتلقي، والوقوف على هذه الحجج والأدلة والبراهين وإبراز دلالتها يكشف أهداف منج الخطاب واتجاهاته وموقفه³.

وتسمى هذه الأداة بتحليل المفاهيم الأيديولوجية التي يقوم عليها الخطاب، وهي تحدد الأطروحات التي يبني فيها وتسلسل الحجج التي يقدمها في تبريرها والسياقات المتعددة التي يتم فيها تناول هذه الأطروحات وهو تحليل يركز على الجوانب ذات الطابع الجدلي في النصوص، وفي إطار هذه الأداة يتم تفكيك الخطاب إلى مجموعة من الأطروحات في تقسيم فرعي ويتم تحليل درجة السلبية أو الإيجابية في كل طرح وعملية الاستدلال والبرهنة على كل أطروحة والتي تعكس البناء المنطقي للخطاب ويحدد مسار اثبات الاختلاف النسبي بين الخطابات في التركيز على أطروحات محددة، إثبات درجة الاتفاق والتشابه أو التنوع في المواقف إزاء القضايا المختلفة في إطار المقارنة الموضوعية بين الخطابات⁴.

وتكمن أهمية استخدام مسار البرهنة كأداة لتحليل الخطاب في أنها تساعد على تحليل أيديولوجية منتج الخطاب من خلال ما يسوقه من أطروحات وحجج تمثل الطبيعة الفكرية والمذهبية لتوجهاتها، حيث تعبر عن عملية استدلال منطقي، بحيث يصبح الخطاب تركيباً منطقياً تتراتب فيه الجمل داخل إطار واسع يشمل مقولات أساسية يسعى منتج الخطاب لتأكيداتها في مواجهة أو إزاحة خطاب آخر منافس. فمسار

¹ أميرة محمد محمد سيد أحمد، تحليل الخطاب الإعلامي: - مدخل نظري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل، المجلد 8، العدد 3، 2019، ص 348.

² بهاء الدين محمد مزيد، أدوات تحليل الخطاب، دار المنظومة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد 1/25، العدد 97، خريف 2016، ص 114.

³ محمد عبد العزيز سيد طه عصيدة، تحليل الخطاب الإعلامي لمواقع القنوات الإخبارية الدولية الموجهة باللغة العربية حول العنف ضد المرأة بدول الشرق الأوسط، مجلة البحوث الاعلامية، كلية الاعلام جامعة الازهر، مصر، الجزء 3، العدد 2021، ص 58، 1302.

⁴ محمد دياب وليد خلف الله، خطاب شبكات التواصل في المنظمات الاسلامية وعلاقته بالوسطية ومواجهة الارهاب، آراء حول الخليج

العدد 143، نوفمبر 2019، الرابط: <https://araa.sa>

البرهنة يرصد الاستشهادات والأمثلة والأدلة والبراهين التي تستخدمها الوسيلة محددة الأسباب التي دفعتها لتبني تصورا أو موقفا ما. و يمتاز بمحافظته على بنية النص، ومن خلال هذا التحليل لا يتأثر تسلسل الخطاب¹.

سادسا: أداة تحليل القوى الفاعلة.

تقوم هذه الأداة البحثية على أساس تصور لمجموعة من الفاعلين الأساسيين المتضمن داخل معالجتها للأحداث وذلك برصد الصفات والأدوار (الأفعال) المنسوبة لهم وتقومها (سلبا أو إيجابا) كما تطرحها المضامين الإعلامية، وتصنف القوى الفاعلة إلى فئات إيجابية أو سلبية على أن تكون متجانسة من حيث الأعمال التي تقوم بها². ويكون تحليل القوى الفاعلة عن طريق التعرف على عناصر هذه القوى - مفرداتها (المساعدة والمعاكسة). لتغطية التطورات كما تعكسها المواد الخبرية ومواد الرأي ... وهذا النوع من التحليل يستخدم عادة في البحوث التي تستهدف فهم التحولات المجتمعية (السياسية خاصة) بفعل قوى معينة، ويتم تصنيف تلك القوى إلى مجموعات معينة حسب المعايير المناسبة للدراسة، فقد يكون التصنيف إلى قوى (معارضة - مؤيدة)، أو قوى (رسمية - شعبية) أو قوى (داخلية - خارجية).³

و يتم شرح وتفسير ممارسات الصراع بين مختلف القوى وفق نموذج يتضمن محورين:

-المحور الأول: يتمثل في موقع الجماعة من السلطة، فالجماعة ضمن جناح اليمين تكون في موقع السلطة، وتعمل على الحفاظ عليها، أما الجماعة في موقع اليسار فتسعى إلى أن تكون في موقع السلطة، بينما تكون جماعة الوسط تمتلك بعض مواقع السلطة وتسعى إلى المزيد.

-المحور الثاني: يتمثل في أدوار الجماعات موضع الدراسة، أي: ما في هذه الأدوار بالتحديد، وطبيعة الدور من منظور معين، وذلك بناءً على معيار واضح (خصومي، معادي، سلبي، إيجابي، موالي، مصادق).⁴

كما تتميز أداة تحليل القوى الفاعلة باحتوائها على الجانبين الكمي والكمي:

¹ أميرة محمد سيد أحمد، تحليل الخطاب الإعلامي: - مدخل نظري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل، المجلد 8، العدد 3، 2019، ص 350.

² رباب عبد المنعم التلاوي، تحليل أخلاقيات الخطاب الإعلامي في المواقع الإخبارية الإلكترونية، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، مصر، العدد 14، أبريل 2018، ص 402.

³ فضيل دليو، منهج تحليل الخطاب: تعدد مفهومي واجرائي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قسنطينة 3، العدد 5، 2019، ص 34.

⁴ عبد العزيز بركات، مرجع سبق ذكره، ص 314.

-**الكيفي:** يتعلق بطبيعة هذه الأدوار والصفات التي تقدمها الخطابات الخاضعة للتحليل عن باقي القوى الفاعلة الأخرى ، فيقوم الباحث برصد الأدوار والصفات لتتبع تقييم هذا الفاعل، ثم تتبع مدى التطور في تقييم باقي الفاعلين في سياق الخطاب ومع تصاعد الأحداث، وربطها جميعاً بموقف الحدث أو القضية المدروسة.

-**الكمي:** يدخل فيها نطاق الإحصاء من خلال عدد الأدوار والصفات المقدمة في الخطابات محل الدراسة عن الفاعل الواحد، ومقارنتها إذا تباينت الأدوار والصفات داخل كل خطاب اعلامي تزامنياً أو تعاقبياً. وكذلك المقارنة الإجمالية بين التصور الخاص بكل فاعل داخل كل خطاب اعلامي يعبر عن وسيلة اعلامية محددة.¹

سابعاً: تحليل السياق.

يُستخدم مصطلح السياق في الدراسات الإعلامية بالمعنى المجتمعي ، فالسياق في هذه الدراسات يعني الفترة الزمنية والمجال المكاني بما فيه من ظروف مجتمعية بأبعادها المختلفة كالواقع (الاجتماعي ،السياسي ،الاقتصادي)، والصراعات والمصالح المختلفة ،والقوى الاجتماعية ،وأفكارها ،وأهدافها ،وأدوارها ،وأدواتها ،فهذه العوامل وغيرها التي تشكل بيئة الخطاب تُعرف بالسياق.² يركز تحليل السياق على الفهم الكامل للخطاب الاعلامي في إطار الزمان والمكان الذي أنتج فيه لفهم واقع المجتمع الذي يقصده الخطاب في الفترة الزمنية التي عاصرها، كمثال على ذلك، إذا كان موضوع التحليل "الخطاب السياسي في الصحف الجزائرية" فإنه ينبغي للباحث أن يستجوب الخطاب من حيث الموضوعات واللغة والأسلوب، وعليه أيضاً أن يستوعب الأحداث والظروف المجتمعية المرتبطة بموضوعات الخطاب السياسي خلال الفترة الزمنية التي تم أثنائها نشر الخطاب.³

ثامناً: تحليل الأطر المرجعية:

يتكون هذا الحقل من كل المراجع الموجودة في النص والتي وردت في سياق تناول هذا المفهوم ضمن الخطاب وتتمثل "المراجع" في أسماء أشخاص أو مؤسسات، أو مدن ومناطق جغرافية وأسماء وثائق ومواد مكتوبة أو اتفاقيات ومعاهدات. ومن خلال تحليل الأطر المرجعية يمكن رصد الإحالات المرجعية التي

¹ عبدالمقصود هشام، دراسات في تحليل الخطاب، ط1، القاهرة: دار العالم العربي، 2012، صص 26-27.

² طه عبد العاطي نجم، مناهج البحث الإعلامي، ط1، مصر: دار كلمة للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2015، صص 266.

³ عبد العزيز بركات، مرجع سبق ذكره، صص 315.

يعتمد عليها الخطاب في عرضه للمفاهيم المحورية.¹ وهي بمثابة مبادئ يستند إليها المتحدث أو الكاتب في الخطاب الذي يصطبغ في كل وسيلة إعلامية بحسب القوى السياسية والتيارات التي تعبر عنها، وكذلك طبيعة هذه الأطر وعلاقتها بالقوى السياسية التي تعيل عنها الوسيلة، والهدف من ذلك رصد المنطلقات الفكرية المختلفة للمقولات المتعددة داخل الخطاب والأسس التي يستند إليها الخطاب في وسائل الإعلام المختلفة.² وتمكن هذه الأداة من التعرف على السياقات الاجتماعية والتاريخية والشواهد المعاصرة والشخصيات المختلفة الذين يشكلون عملية تعضيد لمواقف الخطاب المعلنة داخل الأطروحات.³

تاسعاً: تحليل الصورة.

تعد الصورة عنصراً مهماً في الخطاب الإعلامي؛ حيث تتحدد أهميته على جودتها ووضوحها وارتباطها بواقع الحدث، كما تعطيه مصداقية وحضوراً كبيرين لدى المتلقين. ووجود الصورة إلى جانب النص جعلت الإعلامي يتوخى الإيجاز بأقصى درجاته، تاركاً إياها تصف الحدث لجمهور المشاهدين والقراء، وذلك للدور الكبير الذي تؤديه في توضيح الفكرة الأساسية للموضوع، والتأثير المباشر على المتلقي، والصورة هي أداة اعتمدها الإنسان للتعبير عن المعاني والأفكار والأحاسيس، ولقد ارتبطت وظيفتها سواء كانت إخبارية، أو رمزية أو وثائقية، أو ترفيهية، بكل أشكال الاتصال والتواصل، فهي بشكل عام بنية بصرية دالة، تتميز بتشكيل ملتحم التحاماً عضوياً بمادتها ووظيفتها المؤثرة الفاعلة، حيث يتم انتقاء الصور بعناية وإذا تطلب الأمر معالجتها تقنياً لإيصال الرسالة المرجوة منها.⁴ وإذا ورد رمز في النص مراراً وتكراراً فلا بد أن لهذا الرمز دلالة مهمة ومكاناً بارزاً في رسالة النص ومعناه الكلي،⁵ وبما أن الصورة تمثل إحدى مكونات الخطاب الإعلامي، يتم تحليل مختلف أبعادها وعلاقتها بالنص.⁶ ويتيح تحليل الصورة الوصف الدقيق والشامل للمادة المرئية المتضمنة في الخطاب المراد تحليله، وما تعبر عنه من معانٍ صريحة ودلالات كامنة

¹ طه عبد العاطي نجم، *مناهج البحث الإعلامي*، ط1، مصر: دار كلمة للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2015، ص265.

² محمد دياب وليد خلف الله، *خطاب شبكات التواصل في المنظمات الإسلامية وعلاقته بالوسطية ومواجهة الإرهاب*، مرجع سبق ذكره.

³ أميرة محمد سيد أحمد، *تحليل الخطاب الإعلامي: مدخل نظري*، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، المجلد 8، العدد 3، 2019، ص352.

⁴ هشام صويلح، *دراسة الخطاب الإعلامي في ضوء مقاربات تحليل الخطاب*، مجلة مصداقية، المجلد 1، العدد 2، المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال، جوان 2020، ص199.

⁵ هياء الدين محمد مزيد، *أدوات تحليل الخطاب*، دار المنظومة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد 1/25، العدد 97، خريف 2016، ص97.

⁶ فضيل دليو، *منهج تحليل الخطاب: تعدد مفهومي وإجرائي*، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة 3، العدد 5، 2019، ص33.

يمكن الاستدلال عليها. وإذا كانت الصورة بذاتها تشكل أحد العوامل ضمن الخطاب، فإن هناك عناصر مرتبطة بها كاللون، والضوء، والحركة، وأسلوب توظيف الصورة في الخطاب، ودلالات توظيفها، ودورها المحتمل في التأثير على المتلقي.¹

تبدأ عملية تحليل الصورة المتحركة من خلال النظر في طبيعة السرد السائد والنوع الأدبي المرتبط بإنتاج الصورة، ويمكن أن تصنف جميع المنتجات المصورة وفهمها من خلال نوعها، وبالتالي فإن تحليلها يعد أمراً أساسياً لدراسة وسائل الإعلام عموماً، ومحتوى الصورة بشكل خاص، حيث يتم إنتاج معظم الصور المتحركة بواسطة الحاسب الآلي. وبالتالي تكاد الإجراءات التحليلية والمنهجية لتحليل الصورة المتحركة أن تكون واحدة بالنسبة لجميع وسائل الإعلام. و أول خطوة يجب على الباحث الاهتمام بها عند تحليل الصورة المتحركة هي استبعاد النصوص غير المهمة المرتبطة بالصورة، وأن يكون الباحث في المكان المناسب لفحص وتحليل الأساليب أو السمات المرئية لاستنتاج السرد القصصي والمحتوى العام.²

عاشراً: التحليل الأسلوبي.

هو القيام بتعميم مدلولات بعض المؤشرات في شرح النص، ولأن التعبير والفكر يسيران جنباً إلى جنب في الخطاب، يتجلى تحكم الخطيب وسيطرته على عرض أفكاره في الخطاب في أسلوبه التعبيري المتوالي للجمل الفعلية بصورة منطقية.³ يبرز التحليل الأسلوبي للخطاب الصورة الواضحة عن علاقة النص بمنتهجه، وما يضمن في داخله من أفكار، وذلك من خلال دراسة الألفاظ واستخلاص الدلالات الواضحة التي تعكس علاقة المبدع بالنص وتشكيلات اللغة فيه بوسائل نقدية تسهم في إبراز الكاتب ورؤاه، وذلك من خلال دراسة سياقات الألفاظ وما تنطوي عليه هذه السياقات من دلالات مختلفة، و دراسة العلاقات القائمة بين الصيغ التعبيرية، وعلاقة هذه الصيغ بالمرسل والمتلقي على حد سواء وتعتمد في ذلك دراسة الألفاظ، وطريقة تركيبها في النص، والوظيفة التي يؤديها التركيب بشكل عام، ويتيح التحليل الأسلوبي النفاذ في مضمون النصوص المكتوبة والمنطوقة وتجزئة عناصرها، ومتابعة الظواهر الأسلوبية المتكررة لأنها تمثل الملمح الأسلوبي الصحيح، فمن خلالها يمكن تحويل المضمير إلى الظاهر.⁴ فالتحليل الأسلوبي يكشف عن

¹ عبد العزيز بركات، مرجع سبق ذكره، ص 316.

² طه عبد العاطي نجم، مناهج البحث الإعلامي، ط1، مصر: دار كلمة للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2015، ص 265.

³ أحمد بن مرسل، أساليب تحليل الخطاب في أبحاث الاعلام والاتصال، المجلد 7، العدد 150، ص 335.

⁴ ميس خليل مجد العودة، تأصيل الأسلوبية في الموروث النقدي والبلاغي، رسالة مجستير في اللغة العربية وإدائها، جامعة النجاح الوطنية فلسطين، 2006، ص 95-96.

الملامح والمميزات التي تؤثر في المتلقي وتجعله يذعن لما يُلقى عليه من نتاج كلامي، حيث يمتلك زمام فكره وإدراكه. خاصة وأن اللغة تهدف إلى التواصل والإفهام من مرسل يرسل رسائل يدركها المتلقي، ويزيد حجم هذا الإدراك بالقدرة على إكساب الكلام خصائص فنية وأسلوبية معينة.¹ وهناك عدة أساليب لغوية يمكن تحليلها في الخطاب، مثل:²

-التناص: يقصد به الاقتباس من نص معين موجود بالفعل لصياغة نص جديد

-بنية التعبير: هي تحليل استخدام اللغة في التعبير المتماسك عن الموضوع ككل والذي يتضمنه الخطاب ويدخل في بنية التعبير الأساليب اللغوية المستخدمة في النص كالترادف، والتضاد، والبدايل.

-البنية التراتبية: تتخذ البنية التراتبية عدة معاني مختلفة، عند تحليل الخطاب، وتتخذ ثلاثة مستويات هي: مستوى الكلمة والمصطلح، مستوى الجملة، ومستوى الفكرة.

إحدى عشر: التحليل البلاغي.

يفيد التحليل البلاغي، في الإجابة عن الكثير من التساؤلات التي تتعلق بقوانين الخطاب، لقد صارت البلاغة تتطلع إلى أن تكون لغة واصفة لخطابات متعددة مستعينة في ذلك بإنجازات الثورة اللسانية المعاصرة، وهو تطلع سعى إليه عدد من الدارسين المحدثين لإنشاء حقل تخصصي-البلاغة وتحليل الخطاب- رغبة منهم في إيجاد أفضل مقاربة لخطابات متعددة.³

يُظهر التحليل البلاغي للنص كيفية توظيف البلاغة اللغوية لخدمة أهداف مصدر الخطاب، مع التأكيد على أهمية تحليل النصوص من منظور قواعد اللغة، والتحليل البلاغي يشمل أيضاً:

-الفصاحة اللغوية: هي التعبير عن المعنى المقصود بكلام فصيح في أي غرض كان.

-البلاغة: يقصد بها أن يكون الكلام فصيحاً، وأن يكون مطابقاً لمقتضى الحال.

-الأسلوب: يقصد به الأسلوب الخطابي الذي يجمع بين الأسلوب العلمي والأسلوب الأدبي بحيث يجذب انتباه المتلقين، ويمتاز هذا الأسلوب باستعمال (المترادفات، ضرب الأمثال، اختيار الألفاظ القوية...)

-البيان: يتم فيه تحليل الخطاب من حيث مدى اشتماله على أصول علم البيان، الذي يعبر فيه عن المعنى الواحد بطرق مختلفة بتوظيف (التشبيه، والمجاز، والكناية...)

¹ سعيد لحذاري، الدرس البلاغي العربي بين السيميائيات وتحليل الخطاب، لبنان: كلمة للنشر والتوزيع، 2017، ص 175.

² عبد العزيز بركات، مرجع سبق ذكره، ص 319-321.

³ سعيد لحذاري، مرجع سبق ذكره، ص 47.

-البديع: يتم فيه تحليل الخطاب من حيث مدى اشتماله على أصول وقواعد علم البديع، والذي يتضمن (الجناس، الاقتباس، السجع، الطباق، والمقابلة...)

-المعاني: يتم تحليل الخطاب الإعلامي من خلال مجموعة الأساليب اللغوية التي تؤثر في المعنى، وتتمثل هذه الأساليب في (الأسلوب الخبري، أسلوب القصر، الإيجاز، الإطناب...) ¹

استخدام أدوات تحليل الخطاب الإعلامي في دراسة السياقات المختلفة للخطابات المتميزة بشراء الدلالات العميقة المشحونة بالإيحاءات والمعاني، يمكن من تعريف المتلقي بما يدور حول تلك الخطابات من معاني إيحاءية، والكشف عن المعاني الضمنية التي تحملها، وتوضيح المعنى الحقيقي للرسائل المراد توصيله، خاصة وأن الخطابات تحمل في طياتها الكثير من التأويلات والأنظمة الدلالية السيميولوجية، التي تفكك شفراتها ودلالاتها من قبل المتلقي وفق ما يكتسبه من مخزون معرفي وفكري. ²

ويمكن استعمال جميع أدوات تحليل الخطاب في دراسة واحدة، كما يمكن استعمال بعضها فقط بالإشارة إلى ذلك في العنوان الفرعي للدراسة أو من دون ذلك. وهناك من اجتهد في وضع فئات ووحدات تحليلية أخرى للخطاب. فإذا كان تحليل الخطاب ذو أصول ألسنية كتخصص أكاديمي فهو يعتبر أحد أهم المناهج الكيفية المستحدثة والمستعملة في معظم تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تقارب دراساتها الأمبريقية مدونات خطابية (نصوص مطبوعة، سمعية وسمعية بصرية لكترونية ...) تقتضي التحليل بأدوات و/ أو فئات ووحدات تحليلية مرنة تستجيب لأهداف الدراسة وطبيعة مادتها التحليلية وسياقها المجتمعي ومنطلقات صاحبها. ويعتقد فضيل دليو أن استعمالاتها الآنية والمستقبلية لا تجل من تحليل الخطاب منهجا ذا أدوات تحليلية موحدة النمط، لأن طبيعة مادته وسياقاتها الزمكانية المتباينة والمتطورة لا تسمح بذلك، فتحليل الخطاب ذاتي وتعددي بالضرورة. ³

4.2. كيف يتم تحليل الخطاب؟

يعتمد تحليل الخطاب على أساليب محددة مثل (النص الإرشادي، والنوعي، والسيميائية، والسرد) وأكد بيجراند (Beaugrande) على أهمية التمسك بالبعد الدلالي، كونه يعد الأساس لبناء المعنى، فإظهار دلالة المعنى، ووضع الأساليب غير اللغوية، والتواترات، والتفاعل بين نسيج النص يتركز على البعد

¹عبد العزيز بركات، مرجع سبق ذكره، ص 223-225.

²أميرة محمد محمد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 355.

³فضيل دليو، مرجع سبق ذكره، ص 35-37.

الدلالي في التحليل، وذلك للكشف عن المعاني الحقيقية كما يتم التحليل اللغوي للخطاب من خلال التركيز على التفاعل اللغوي بين البنية والوظيفة والتركيز أيضا على اللسانيات البنيوية قصد تفسير اللغة. والمنهج اللغوي الكيفي يعتبر من أهم ما يركز عليه تحليل الخطاب ، خاصة في وسائل الإعلام، بغرض تعزيز الاهتمام الدولي بتطبيق أساليب البحث النوعي في دراسة الظواهر الاجتماعية والثقافية. حتى وإن استخدم المنهج التقليدي في تحليل نصوص وسائل الإعلام والذي يعتمد بشكل أساسي على المحتوى الكمي، إلا أن عدد من الباحثين أمثال "جنس وبانكوكسلي" يستخدمون البحوث النوعية في وسائل الإعلام على أوسع نطاق. كما يتم تحليل الخطاب بطريقة منهجية تصف هيكل الكتابة مثل شروط (الفاصلة، والجملة، والفقرة)، ويستند تحليل الخطاب على الانفتاح على اللغة والوعي بها، كذلك يعتمد على الإحاطة بخلفيات المجتمع والتاريخ، ومعرفة ما تعنيه الأحداث والعلاقة بينها والواقع الاجتماعي للمتلقين للخطابات¹.

ثانيا: مدارس تحليل الخطاب الإعلامي بين الإتفاق والإختلاف.

1.1. مدارس تحليل الخطاب الإعلامي.

تعددت وتداخلت التخصصات والمدارس اللغوية والألسنية والأدبية والفلسفية التي تستخدم مفهوم الخطاب ومنهجية تحليل الخطاب، الأمر الذي أدى إلى اختلاط وأحيانا غموض في مفهوم الخطاب والأسس المعرفية والنظرية لمنهجية تحليل الخطاب واستخداماته. وتبرز هذه المدارس والتخصصات في الدراسات الفرنسية والألمانية والاسكندنافية والانجلوسكسونية نظرا لمساهماتها النظرية والتطبيقية في مجال تحليل الخطاب الإعلامي.²

ظهرت مدارس تحليل الخطاب في مطلع الثمانينات من القرن الماضي وانتشرت وأصبح لها وجود وتأثير ملحوظ في الدراسات العربية وقبلها الأجنبية، ومع ذلك فإن هناك غموضاً وعدم اتفاق بين هذه المدارس حول مفهوم الخطاب الإعلامي ومكوناته، وبغض النظر عن هذه الإختلافات فإنه يجب التسليم بأن الخطاب الإعلامي ممارسة اجتماعية متغيرة ويتعرض دائما للتغيير والتطور.³

1.1. مدرسة التحليل اللغوي للخطاب الإعلامي.

¹ طه عبد العاطي نجم، مرجع سبق ذكره، ص 262.

² محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007، ص 35.

³ ليث بدر يوسف، الخطاب الإعلامي للرئيس ترامب في الانتخابات الأمريكية دراسة في المواقع الإخبارية الالكترونية /CNN/ ARABIC نموذجاً، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، العدد 42، 2018، ص 93.

تظهر الأصول النظرية لتحليل الخطاب اللغوي في أعمال عالم اللغة الشهير **فردينالدري سوسير**، الذي أسس المدرسة البنيوية في دراسة اللغة، والتي تطورت بعد ذلك واهتمت بتحليل الأسلوب، والنص، وبالتطبيقات اللغوية في مجالات وسياقات مختلفة، وتركز دراسات تحليل الخطاب ذات المنحى اللغوي الإجتماعي على النص الكامل سواء كان مكتوباً أو منطوقاً، وتحاول هذه المدرسة الإجابة عن سؤال رئيس هو: لماذا أخذ هذا النص هذا الطريق ولم يأخذ طريق آخر؟¹ وترى **كوتس جينيفر** أن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب تحليل ستة مستويات هي:²

- أن الخطاب يشكل من خلال الكلمة، كما أنه يشكل الكلمة.
- اللغة تشكل الخطاب والخطاب يشكل اللغة.
- الممارسة تشكل الخطاب، كما أن الخطاب يشكل الممارسة.
- الخطاب يشكل من خلال الخطاب السابق (خطاب الماضي) والخطاب يشكل إمكانات خطاب المستقبل.

- الخطاب يشكل كل من خلال وسيلته، كما أن الخطاب يشكل إمكانات هذه الوسيلة.
- الخطاب يشكل بواسطة غرضه، كما أن الخطاب يشكل الأغراض الممكنة.
- وقد اقترح الباحثون في اجتماعية اللغة منهجاً مرناً يتمثل في الخطوات التالية:³
- انتفاء المتحدثين والظروف والمتغيرات اللغوية.

- جمع النصوص.
 - التعرف على المتغيرات اللغوية وبدائلها في النصوص.
 - الدراسة الإحصائية
 - تأويل النتائج.
- كما تم وضع تصور لبعض الخطوات التنظيمية في دراسة بلاغة الخطاب من منظور تجريبي باختيار عدد من النصوص وإجراء قراءة جدولية عليها طبقاً للخطوات التالية:⁴

¹ رجاء يونس أبو مزيد، تحليل الخطاب الإعلامي، دراسة علمية، كلية الآداب - قسم الصحافة والإعلام، الجامعة الإسلامية - غزة، 2012، ص 17.

² محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007، ص 37.

³ صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، الكويت: عالم المعرفة، 1992، ص 19.

⁴ صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- انتقاء النماذج النصية الممثلة للظروف التاريخية والأدبية المتجانسة.

- التعرف على التغيرات البلاغية التي يراد اختبارها وبدائلها في النصوص.

- التحليل الجدولي بقراءة أفقية ورأسية للنماذج وإحصاء حالاتها.

- تأويل النتائج وربطها بمنظور شامل يفسرها وظيفيا وجماليًا.

وساهمت هذه المقترحات في ظهور مدرسة اللغويات النقدية في السبعينيات من القرن العشرين، بجامعة **إيست إنجليا** على يد مجموعة من الباحثين، وتقوم هذه المدرسة على محاولة الدمج والتأليف بين الدراسات اللغوية النظامية والدراسات اللغوية الاجتماعية والمناهج النقدية والدراسات السميولوجية، حيث تنطلق من تعدد وظائف النص الإعلامي، كما تنظر هذه المدرسة إلى النصوص كنتاج لاختيارات من بين نظم الخيارات المتاحة من ناحية النحو والمفردات وغيرها.¹

ويتعامل التحليل النقدي للخطاب مع اللغة وفق **كريس** باعتبارها نمطا من الممارسة الاجتماعية عن طريقها يتم تبيان المراد والتعبير عنه، بما في ذلك الصور المرئية والموسيقى والحركات... إلخ، فالنصوص تنتج بواسطة متحدثين وكتاب لهم وضع اجتماعي معين. والعلاقات بين المشاركين في إنتاج النصوص لا تتسم بالتكافؤ دائما. وتظهر الملامح اللغوية نتيجة للعمليات الاجتماعية التي لا تأتي اعتباطا أو عن طريق الصدفة. ففي معظم التفاعلات يأتي مستخدموا اللغة ومعهم توجهات مختلفة نحو اللغة، مرتبطة بأوضاعهم الاجتماعية، كذلك يجب الاهتمام بالسياق التاريخي بوصفه عنصرا مهما من وجهة النظر الايدولوجيا و السياسية.²

وقد قام كل من **هودج** و **كريس** ببلورة نموذجا لتحليل الخطاب من خلال النظر إلى اللغة كإيديولوجية، تماما كما فعل هاليداي في السبعينيات من القرن العشرين، حيث استفادا من نظرياته في تحليل الخطاب، واتفقا معه على أن قواعد اللغة هي اختبارات وليست قواعد، كما أن النحو هو نظرة للواقع وليس عملا محايدا ويتكون نموذج **هودج** و **كريس** من شبكة من المفاهيم تشمل الفاعلين والأفعال أو العمليات والمفعول به، والعلاقات بينها. ويقوم تحليل اللغويات النقدية على أساس النظرية اللغوية

¹ نَجْد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² نفس المرجع، ص 41.

النظامية، فهو يضيف إلى تحليل الإعلام وجهات النظر النظامية، أي وجهة النظر التي ترى أن للنص وظائف متعددة، ويعتبر الخطاب في ظل هذا التحليل مجالا للعمليات الأيديولوجية وللعمليات اللغوية.¹ ورغم أهمية الإستنتاجات التي توصل إليها الباحثون اعتماداً على الأطر النظرية والنماذج التحليلية لمدرسة اللغويات النقدية إلا أنها تعرضت لانتقادات عديدة نظراً لإهمالها بحث قواعد التركيب اللغوي والنحوي، وكذلك لعدم اهتمامها بطبيعة فهم أو تأويل الجمهور للنصوص التي تشكل الخطاب الإعلامي، أي أن التحليل ينحصر في إطار العمليات التي يقوم بها المحللون.²

2.1. ميشيل فوكو وتحليل الخطاب.

يُعد المفكر الفرنسي ميشيل فوكو أول من أنشأ نظرية في وصف النص في ميدان مستقل، لاسيما وأن إنتاج الخطاب له دوافع تسعى إلى تحقيق الذات والنفس، والتحاور، واكتشاف المجهول.³ فلقد منحت أعمال ميشيل فوكو الخطاب كمفهوم ومنهج للتحليل حياة جديدة وفتحت آفاق رحبة أمام الباحثين في العلوم الاجتماعية والأدبية، حيث أسس مفهومه للخطاب لا يقوم على أصول ألسنية أو منطقية، بل يتشكل أساساً من وحدات سماها بالمنطوقات، وهذه المنطوقات تشكل منظومات منطوقية تسمى بالتشكيلات الخطابية، هذه التشكيلات تكون دائماً في حقل خطابي معين، وتحكمها قوانين التكوين والتحويل، وعلى هذا الأساس يخلص الزواوي بغورة إلى أن الخطاب يختلف عن الجملة والقضية، كما يختلف التحليل الخطابي عن تحليل اللغة والتحليل المنطقي، ذلك أن تحليل الخطاب يعتمد على الوصف الأركيولوجي والتحليل الجينولوجي، و يسعى الأول إلى سن قوانين ندرة المنطوقات وتراكمها، أما الثاني فهو يعني البحث عن البدايات لكن بطريقة غير تقليدية أي يقوم علي التحليل التاريخي للخطابات، ولا تعود مرجعية الخطاب إلى الذات أو إلى المؤسسة أو إلى الصدق المنطقي أو إلى قواعد البناء النحوي، وإنما إلى الممارسة.⁴

وتأتي مبادئ التحليل الأركيولوجي، لتثبت أن الخطاب حدث مستقل، و لقد أشار ميشيل فوكو إلى هذه المبادئ من خلال النقاط التالية:

¹ محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

² محمد شومان، اشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الاعلامية، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، الرابط: <http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=21652>، شوهد يوم 25 ديسمبر 2021، على 15 سا و30د.

³ حياة لصحف الخطاب بين رولان بارث وهابرماس، مجلة معالم، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 6، 2013، ص 153.

⁴ محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

أ- الندرة: اتجه فوكو إلى دراسة الخطابات النادرة، لأنها في رأيه هي التي تعبر عن مكبوتات الثقافة الغربية، و عن الموضوعات التي همشتها، و بالتالي رفضت الحديث عنها، يقول فوكو: أما تحليل الخطاب، فهو يريد تحديد المبدأ الذي يتحكم في ظهور المجاميع الدالة وحدها، و التي تم التلفظ بها، كما يسعى إلى سن قانون الندرة.¹

ب- الخارجية: في التحليل الأركيولوجي، ينظر إلى الخطاب في شكل انتظامه الخارجي، قصد استعادة المنطوقات في حالة تبعرها الخالص، و قصد الإمساك بانبجاسها وظهورها المبالغت، والتعرف على تأثيرها. وتستدعي هذه المهمة، أن ننظر إلى المنطوقات كأحداث خطابية ليست ناتجة عن شيء، و أن الخطابات ممارسة خطابية و فقط. أي أن ننظر إلى الخطاب في حد ذاته وفي وجوده المستقبل.²

ج- التراكم: يتسم الخطاب، بأنه وجود متراكم، و هذا التراكم يتجسد في الأرشفة أو الوثيقة، لأن المؤلف يزول، لكن الخطاب يبقى. و ميزة هذا التحليل هو ملاحقة النصوص خلال سباتها الطويل أو على الأصح، رفع أو طرد الموضوعات والأفكار المحورية التي تمت بصلة إلى السبات و النسيان والأصل الضائع، و اكتشاف نمط الوجود الذي يميز المنطوقات.³

د- القبلي التاريخي: هو البحث في الأسباب التاريخية لظهور الخطابات، و غايته أن يكشف بأن الخطاب له تاريخ نوعي خاص. حيث يوضح فوكو، كيف تحولت نظرة الفكر الغربي إلى الجنون من العصر الكلاسيكي إلى العصر الحديث، بحيث أصبح ينظر إلى المجنون بنظرة ايجابية ، يرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها ظهور الثورة الصناعية و الحاجة إلى اليد العاملة بما فيهم المجانين والمرضى... الخ، إضافة إلى ظهور التحليل النفسي عند فرويد والتأكيد على أهمية اللا شعور في توجيه سلوكات الإنسان.⁴

أكد فوكو في انتقاده للتفكير الغربي على وفاة الفاعل الموحد أو الوحيد وظهور كثير من الفاعلين ، فالبشر ليس هم الفاعل الوحيد بل هم منتجات الممارسات الخطابية ، كذلك فإن الموضوعات هي عملية

¹ ميشيل فوكو، حفريات المعرفة ، ط2، ترجمة سالم يكتوت، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1987، ص110.

² محمد بن سباع، تحليل الخطاب عند ميشال فوكو، مجلة دراسات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة قسنطينة، المجلد 5، العدد 1، 2014، ص139.

³ ميشال فوكو، حفريات المعرفة ، مرجع سبق ذكره، ص113.

⁴ محمد بن سباع، تحليل الخطاب عند ميشال فوكو، مرجع سبق ذكره، ص140.

تتعلق بكيف يأتي الفاعلون بالأشياء إلى الوجود من خلال اللغة ، لذلك يعتبر الفاعلين تكوينات اجتماعية ناتجة عن الخطابات الاجتماعية التي تضع هذه التكوينات الاجتماعية في حقل علاقات القوة.¹

تعرض فوكو إلى كثير من الانتقادات لعل ذلك بسبب تهميشه لدور البشر كفاعلين اجتماعيين، بالإضافة إلى تعدد وغموض بعض المفاهيم الأساسية التي اعتمد عليها في تحليله للفكر الغربي ، وفي مقدمتها مفهوم الخطاب ذاته ، حيث أشار إلى الخطابات كتصريحات ، وعرف تحليل الخطاب على أنه تحليل للأداء الشفوي ، كما اعتبر الخطابات عوامل نشطة لتكوين وبناء المجتمع مع تبعيتها في الوقت نفسه لمجتمع معين أو مؤسسة معينة ، ويهدف تحليل الخطاب لدي فوكو إلى تنوير البنية غير الواعية التي تحد من طريقة تفكيرنا ، وفي كتابه الشهير (أريكلوجيا المعرفة) حاول فوكو إنشاء طريقة غير تأويلية وغير جدلية وغير متعلقة بنظرية المعرفة لوصف وتصنيف التكوينات الخطابية التاريخية. إن تحليل الخطاب يتعارض مع منهج التحليل المنطقي ومنهج التأويل ، إذ لا يبحث في باطن الخطاب ولا خلف اللغة لكنه يتوقف عند حرفة الخطاب ، عكس التأويل الذي يبحث في باطن الخطاب مسائلا المعني والمضمون والفكرة المستترة وراء اللفظ.²

ويخلص الزواوي بغورة إلى أن مفهوم الخطاب لا يمكن اشتقاقه مباشرة من الألسنية أو التحليل الخطابي أو فلسفة التحليل ، ولكن في ذات الوقت لا يمكن فصله عن مجمل الحوارات والمناقشات والأسئلة المطروحة والمناقشات والأسئلة في هذا الميدان والتي كانت موضع تفكير فوكو ، وإن بطريقة مختلفة وبمفاهيم مغايرة.³

يأخذ مفهوم المعرفة والسلطة (القوة) مكانة مركزية عند فوكو، حيث ناقش كافة أشكال السلطة ، وقد حدد مفهوم المعرفة- السلطة بالجمع والربط بينهما لا بالفصل والتمييز كما هو الحال عند الفلاسفة والباحثين الماركسيين أو المنتمين لمدرسة فرانكفورت. وعارض فوكو فكرة أن السلطة مساوية للعنف والإخضاع والهيمنة كقاعدة أساسية ، بل يمنح السلطة دوراً إيجابياً ، دور الإنتاج دون إهمال للعنف كممارسة أو كحل تلجأ إليه السلطة في بعض الأحيان.⁴

¹ محمد شومان ، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

² محمد شومان ، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

³ بغورة الزواوي، مرجع سبق ذكره ، ص 111.

⁴ نفس المرجع ، ص 233-243.

وفي الخطاب بالذات يحدث أن تتمفصل السلطة والمعرفة. ولهذا السبب عينه، ينبغي حسب فوكو أن نتصور الخطاب كمجموعة أجزاء غير متصلة، وظيفتها التكتيكية غير متماثلة ولا ثابتة. بصورة أدق، يجب ألا نتخيل عالماً للخطاب، مقسماً بين الخطاب المقبول والخطاب المرفوض، أو بين الخطاب المسيطر والخطاب المسيطر عليه؛ بل يجب أن نتصوره كمجموعة عناصر خطابية تستطيع أن تعمل في استراتيجيات مختلفة. مع ما يتضمن من أشياء مبينة وأشياء مخفية، ومن تعبيرات مطلوبة وممنوعة؛ ومع ما يفرضه من متغيرات ونتائج مختلفة باختلاف الإنسان الذي يتكلم، وموقعه السلطوي، والإطار المؤسسي الذي يكون فيه؛ ويقول فوكو ينبغي أن نسلم بوجود لعبة معقدة وغير مستقرة حيث يكون الخطاب، في آن واحد، أداة في يد السلطة ونتيجة لممارستها.¹

أدت القراءات والمحاولات المتعددة لفهم أعمال فوكو، إلى تطوير بعض مفاهيم فوكو نفسه، حيث أعاد بعض الباحثين تعريفها وتوظيفها في عدة مجالات على غرار بحوث ودراسات تحليل الخطاب الإعلامي، إن الخطوط الكبرى لهذا التوجه، تلخصه المنهجية الأركيولوجية والجنولوجية، التي تحقق مفهوماً جديداً للخطاب يعتبر أساسياً في حقل فلسفة اللغة، هذه المساهمة نجد لها أصداً وتأثيرات على الكثير من المحاولات الفلسفية واللغوية، سواء في فرنسا، مثل محاولة بيشو و منغنو وفي الوطن العربي عند محمد أركون و أدوارد سعيد.² ومعظم الدراسات في تحليل الخطاب الإعلامي أو في التحليل الكيفي لمضامين وسائل الإعلام تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من أعمال فوكو، وتبدو تأثيراته واضحة في أعمال تحليل الخطاب الإعلامي التي قدمها علماء اللغويات خاصة اللغويات الاجتماعية واللغويات النقدية، وتظهر بجلاء في أعمال فيركلاو، وفان ديك وآخرين.³

3.1. التحليل السيميولوجي للخطاب الإعلامي:

السيميولوجيا و السيميوطيقا مصطلحان منقولان عن الإنجليزية، وهما بدورهما منقولان عن الأصل اليوناني، بمعنى: الإشارة، أو العلامة، ولذلك فقد ترجم المصطلح إلى العربية أحياناً بعلم الإشارة وأحياناً أخرى بعلم العلامات وإن فضل معظم الباحثين العرب ترجمتهما كما هما في الأصل الإنجليزي أو الفرنسي السيميولوجيا والسيميوطيقا، ويترجمهما البعض بالسيمياء، والسيميائية، والرمزية. وإذا كان موضوع العلامة

¹ ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة مطاع صفدي، لبنان: مركز الانماء القومي، 1990، ص 108.

² بغوري الزواوي، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشال فوكو، ص 143-144.

³ محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

هو أساس علم السيميولوجيا فإن وسائل الإعلام تنقل وأحيانا تخلق فيضاً من العلامات والرموز، من هنا ظهر الاهتمام بدراسات سيميولوجيا الخطاب الإعلامي.¹

يرى بيرس مؤسس السيميائية، أي علم العلامات، أن العلامة هي شيء ما ينوب لشخص ما عن شيء ما، من جهة ما و بصفة ما، فهي توجد لشخص ما، بمعنى أنها تخلق في عقل ذلك الشخص علامة معادلة أو ربما علامة أكثر تطوراً، وهذه العلامة التي تخلقها يسميها مفسرة للعلامة الأولى. إن العلامة تنوب عن شيء ما وهذا الشيء هو موضوعها، وهي لا تنوب عن ذلك الموضوع من كل الجهات، بل تنوب عنه بالرجوع إلى نوع من الفكرة التي يسميها ركيزة المصورة. وهناك تصنيف ثلاثي قدمه بيرس وهو الأكثر انتشاراً وشيوعاً، سواء تعلق الأمر بالأيقونة أو الأمانة أو الرمز، فإن هذه العناصر الثلاثة تحيل على أنماط كبرى في التفكير الإنساني.²

أ- الأيقون **icone** : جاء في معجم المعاني الجامع أن الأيقون "علامة أو رمز لبرنامج معين تم تخزينه داخل الحاسوب، تظهر على سطح المكتب، والنقر عليها يتم فتح هذا البرنامج". يعني الأيقون أيضاً "صورةُ القدسِ عندَ المسيحيينَ أو تمثالٌ لشخصيةٍ دينيةٍ تتمتعُ بِقداسةٍ"³، والأيقون من خلال تعريف بيرس "علامة تدل على موضوعها فترسمه وتحاكيه، وتشاركه بعض الخصائص المتشابهة بينهما". والأيقونة - حسب بيرس - إما أيقونة أصلية، أو فاسدة منحدرة.

ب- المؤشر (الأمانة) **indice** : يرى بيرس "الأمانة بأنها علامة أو تمثيل يحيل على موضوعه لا من حيث وجود تشابه معه، ولا لأنه مرتبط بالخصائص العامة التي يملكها هذا الموضوع، ولكنه يقوم بذلك لأنه مرتبط ارتباطاً دينامياً مع الموضوع الفردي من جهة، ومع المعنى أو ذاكرة الشخص الذي يشتغل عنده هذا الموضوع كعلامة من جهة ثانية." فالأمانة تحتاج إلى سند زمني مكاني هو الذي يحدد لها وجودها

¹ محمد شومان، إشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية، مرجع سبق ذكره.

² أحلام بولكعيات، السيميولوجيا كمنهج وأداة لتحليل الصورة، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، جامعة تبسة، المجلد الأول - العدد الثالث والرابع: ديسمبر 2017، ص 206.

³ معجم المعاني الجامع، قاموس عربي عربي، معنى أيقونة، الرابط: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>

ج- الرمز **symbole** : هو "علامة تشير إلى الموضوع الذي تعبر عنه عبر عرف غالبا ما يقترن الأفكار العامة التي تدفع إلى ربط الرمز بموضوعه . فالرمز اذا ، نمط أو عرف ، أي أنه العلامة المعرفية و الرمز يستند إلى العرف الاجتماعي الذي يعد قانونا وقاعدة.¹

والتحليل السيميولوجي وفقا للباحث الدانماركي **لويس هايمسلاف** هو مجموعة التقنيات المستعملة و الخطوات المتبعة لوصف و تحليل شيء باعتباره له دلالة في حد ذاته و بإقامته علاقات مع أطراف أخرى ، و يمثل التحليل السيميولوجي بالنسبة لـ "**رولان بارت**" شكل من أشكال البحث الدقيق في المستويات العميقة للرسائل الأيقونية أو الألسنية على حد سواء، يلتزم فيه الباحث بالحياد اتجاه هذه الرسالة من ناحية، و يسعى فيه من جهة أخرى إلى تحقيق التكامل من خلال التطرق إلى الجوانب الأخرى السيكولوجية، الاجتماعية، والثقافية. فإذا كان هذا النسق صورة أو رسم فإن التحليل هنا هو تجزئة مكونات هذه البناءات لمعرفة التحليل السيميولوجي ذلك الإجراء و الإستراتيجية البحثية التي تستهدف استكشاف الوحدات البنائية للنسق الاتصالي مدى تماثلها أو تقابلها باعتبارها نظائر، ومن ثم معرفة الصيغة الوظيفية التي تحكم هذا البناء والتفاعل الدلالي لهذا النسق، ونفس الشيء يقال بالنسبة للتحليل السيميولوجي والسينما وغيرها.²

ولقد عرفت مناهج تحليل الصورة الإشهارية (الإعلانية) تطورا كبيرا في اطار محاولات الإجابة عن سؤال: هل سيميولوجيا الصورة مجرد نقل حرفي مباشر لمفاهيم اللسانيات مطبق علي النماذج البصرية؟ من خلال لسانيات **دي سوسير** ، واثربولوجيا. **ليفي شتراوس** ورياضيان **شانون** ، وأعمال **بول ريكور** التأويلية، وأبحاث **رولان بارت** السيميولوجية ، والأعمال الخاصة بالتواصل التي بدأت في سنة 1960 في المدرسة العليا بباريس ، ويحتزل **كوست** أنواع المناهج التي انبثقت عن هذه الأبحاث في مجال تحليل الصورة في منهجين اثنين هما المقاربة اللسانية ، والمقاربة البلاغية التي تزعمها **رولان بارت** ، ثم ظهر بعد ذلك المنهج البنيوي الذي تزعمه **لوي بورشر** ، ومنهج السيميائيات السردية الذي تزعمه **فلوش**.³

¹ محمد داني، في ماهية السيميائيات والصورة، مجلة سمات، جامعة البحرين، المجلد 1، العدد 1، 2013، ص150.

² سارة جابري، رضوان بلخيري، إشكالات تطبيق منهج التحليل السيميولوجي، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة تبسة، العدد 12، 2016، ص488.

³ محمد شومان ، إشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية، مرجع سبق ذكره.

فالتحليل السيميولوجي، الذي أصبح منهجا وتصورا ونظرية وعلمًا "لا يمكن الاستغناء عنه لما أظهر عند الكثير من الدارسين والباحثين من نجاعة تحليلية وكفاءته في شتى التخصصات وخاصة في ميدان علوم الإعلام والاتصال وعلم الاجتماع الاتصال. فتحليل الرسائل في إطار وسائل الاتصال يهدف إلى اكتشاف المعاني التي تحملها: إن رسائل مسلسل روائي تلفزيوني أو سينمائي تبدو عبارة عن مجرد عناصر حديثة روائية ولكنها قد تضم بعض القيم.¹ ولقد أصدرت مجلة الاتصال الفرنسية في عام 1964م عددًا خاصًا بمساهمة عدد من الباحثين الذين وضعوا الأسس الأولية لمشروع تحليل الخطاب أهمهم بريموند ، و تودوروف ، و مينز ، و رولان بارت وقد انصبت محاولاتهم على وضع أسس تحليل الخطاب السيميولوجي في وسائل الإعلام أو بعبارة أخرى تحليل الخطاب الإعلامي من منظور سيميولوجي فقط.²

ومع انتشار الصور التلفيزونية اتسع مجال عمل تلك النوعية من دراسات تحليل الصور وعلاقتها بالنص المصاحب من ناحية، وعلاقتها بالواقع من ناحية أخرى، مع الاستفادة من الاتجاهات المعاصرة في تأويل الخطاب. ما مهد في السبعينيات والثمانينيات إلى ظهور مساهمات باحثي الإعلام والاجتماع في تحليل الخطاب الإعلامي، الذين ركزوا على تحليل النشرات الإخبارية التلفيزونية من خلال مجموعة من الرموز والأعراف السيميولوجية التي تشكل أساس الملامح اللغوية والمرئية لل فقرات، واختيار الموضوعات، وتركيب الفقرات والجمل، ودور المذيعين في توجيه الحديث من هنا يركز التحليل على ربط خصائص النصوص بالأيدولوجيات الصريحة والضمنية.³

1.4. تحليل المحادثة والخطاب الإعلامي.

يعتقد عدد من الباحثين أنه يوجد لبس في مصطلح تحليل المحادثة «لا يزول إلا إذا ميزنا بين المحادثة لفظا يدل على سائر أصناف التفاعل اللغوي، ما كان منها بسيطاً وعفويًا كالذي يدور بين أفراد الأسرة، وما كان منها معقدًا ومعدًا سلفًا كالمحاضرة والخطبة»، أي إن تحليل المحادثة يهتم بخطاب الحياة اليومية، من خلال دراسة المحادثات التواصلية بين أفراد المجتمع، سواء أكانت تلك المحادثات رسمية أم غير رسمية، وتتسم المحادثة بوصفها تفاعلاً كلامياً بين شخصين أو أكثر بخصوصيات اجتماعية ونفسية، ويتجسد هذا التفاعل

¹ سارة جابري، رضوان بلخيري، مرجع سبق ذكره ، ص 487.

² محمد شومان ، إشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية، مرجع سبق ذكره.

³ رجاء يونس أبو مزيد، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

اللغوي بوجه خاص، في المقابلات التلفزيونية والإذاعية والحوارات والندوات الصحفية مع شخصيات سياسية أو رياضية أو دينية أو فنية.¹

ويعتبر الكلام هو النشاط الرئيسي للحياة الاجتماعية، ويركز التحليل على كيفية تنظيمه في التواصل اليومي. والمسألة المركزية مرتبطة بالترتيب الذي يشترك في بنائه المشاركون في لقاء لإنجاز أعمال. من ناحية ، يؤدي التحليل إلى وصف الترتيبات المحلية سواء كانت إجراءات تنظيمية ، مثل ما يحدث أثناء تبادل الأدوار في الخطاب ، أو إجراءات التحليلية ، مثل تلك التي توجه عمل الزوج المتحاور، مبرزا هكذا ما يميز المحادثات وطرق التفاعل الأخرى من ترتيب؛ و من ناحية أخرى، يبين من خلال وصف هذه الإجراءات، كيف أن المشاركين في عملية تفاعل يوجه بعضهم بعضا ويعين بعضهم بعضا على إدراك ما يفعلونه.²

كما يهتم تحليل المحادثة بدراسة نظام المحادثة اللساني والاجتماعي، بالاعتماد على تسجيل المحادثات بالصوت أو بالصوت والصورة أو كتابتها كتابة صوتية، وفحصها فحصا دقيقا، ويهتم كذلك بدراسة النظام الداخلي للأدوار الكلامية، كما يساعد على معالجة تفاصيل الحياة اليومية، من خلال تسجيل تفاعلات الناس بشكل طبيعي كما هي في الواقع،³

ولقد ظهر تحليل المحادثة في منتصف الستينات من القرن الماضي في إطار نقد وتحديد علم الاجتماع الكلاسيكي حيث اقترح عالم الاجتماع الأمريكي **هارولد جارفينكل** الاهتمام بتحليل الأساليب التي يستخدمها الناس العاديون في حياتهم اليومية لتفسير أنشطتهم وجعلها مفهومة سواء لأنفسهم أو للآخرين، وفي هذا الصدد صك جارفينكل مصطلح الأنثيميثودولجيا والذي يعني منهجية الجماعة أو بالأحرى منهجية دراسة الإدراك العام للجماعة.⁴ هذا وقد نهضت الأنثيميثولوجيا على خلفية فلسفات متنوعة منها الفينومولوجيا، وفلسفة فيتجنشين بالإضافة إلى كثير من اتجاهات ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة ، ولقد

¹ هشام صويلح، دراسة الخطاب الاعلامي في ضوء مقاربات تحليل الخطاب، مجلة مصداقية، المجلد 1، العدد 2، المدرسة العليا العسكرية للاعلام والاتصال، جوان 2020، ص 188.

² باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري، حمادي صمود، تونس: المركز الوطني للترجمة، 2008، ص 41.

³ هشام صويلح، دراسة الخطاب الاعلامي في ضوء مقاربات تحليل الخطاب، مجلة مصداقية، المجلد 1، العدد 2، المدرسة العليا العسكرية للاعلام والاتصال، جوان 2020، ص 188.

⁴ خالد عزب، السياسات الإعلامية: الدولة.. المؤسسة.. الفرد، الجزيرة: أطلس للنشر والانتاج الاعلامي، 2012، ص 42.

اهتمت الأنثوميثودولوجيا باللغة والمعنى وبالطريقة التي يسهم بها حديثنا في خلق واقعنا الاجتماعي وقد ظلت الأنثوميثولوجيا اتجاها مقبولا للبحث لدى قلة من الباحثين إلا أن هذا الاتجاه أصبح جزءا من قبل نظرية علم الاجتماع بفضل أعمال أنتوني جيرتزر.¹

إن الافتراض الرئيسي، لدى عالم الاجتماع الأمريكي جارفينكل هو أن الأنشطة التي تنتج الاتصال والفهم تكون مسؤولة عن إنتاج ووضع عمليات عامة متفق عليها ولا يعني هذا أن تحليل المحادثة يركز على طبيعة أدوار وأهداف الأفراد المشاركين بالحوار، ولذلك فإن هناك مناهج في تحليل المحادثة تركز على التحليل العام، والتحليل الخاص أو التفصيلي (يسمح بتحليل أدق و يهتم بالظروف المحلية)، كما تركز على تسجيل المحادثة بالصوت أو بالصورة أو حتى تسجيل النصوص كتابة.² ووفقا لجارفينكل فإن التسجيلات تمكن من الاستماع إليها أو مشاهدتها أكثر من مرة أثناء التحليل، خاصة وأنه يسجل تفاعلات الناس كما هي في حياتهم اليومية، فالباحثون عادة يركزون على ما هو أساسي وواقعي. فالهدف الأساسي من تحليل المحادثة هو وصف وشرح العناصر التي يستخدمها عادة المتحدثون ويعتمدون عليها بالمشاركة الفعلية والتفاعل الاجتماعي المنظم بالإضافة إلى وصف العمليات التي ينتج به المتحاورون سلوكهم وفهمهم ويتعرفون من خلالها على سلوك الآخرين.³

يعد الباحث **هارفي ساكس** أول من أرسى قواعد تحليل المحادثة أو ما يعرف أحيانا بخطاب الحياة اليومية سواء أكانت أحاديث رسمية أو غير رسمية وبصرف النظر عن طبيعة الاختلاف أو الاتفاق بين أطراف المحادثة، ولقد سلط كل من **هيرتاج** و **جرتباتش** و **هاتسبي** الضوء على هذه القواعد لتحليل الأحاديث والحوارات في وسائل الإعلام المختلفة، فقد ركز هيرتاج على الصيغ التي يستخدمها من يقومون بإجراء الأحاديث ضمن نشرات الأخبار لتلخيص ما قاله المتحدثون، ويرى أن هذه الصيغ عبارة عن أداة تقنية أو فنية يستخدمها الذين يجرون الأحاديث المذيعون لإدارة تلك الأحاديث في نطاق القيود التي يضطرون للعمل في ظلها. هيرتاج ركز كذلك على الصيغ التي يستخدمها من يقومون بإجراء الأحاديث من أجل نشرات الأخبار.⁴

¹ بسام عبد الرحمن المشاقبة، **مناهج البحث العلمي وتحليل الخطاب**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص 237.

² خالد عزب، **السياسات الإعلامية: الدولة.. المؤسسة.. الفرد، الجيزة: أطلس للنشر والانتاج الاعلامي**، 2012، ص 42.

³ بسام عبد الرحمن المشاقبة، **مناهج البحث العلمي وتحليل الخطاب**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص 239.

⁴ نفس المرجع، ص 240.

وقد تطور تحليل المحادثة كتيار من تيارات الإثنومنهجية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية السبعينات بمبادرة هاتاكس ومساعديه (شغلوف و جفرسون) حيث تضمنت أعمالهم قدرا من الشرح للقواعد وأهداف وإجراءات تحليل المحادثة، التي استخدمت فيما بعد في تحليل محادثات المتفاعلين الاجتماعيين في حياتهم اليومية.¹

على الرغم من هذا المعنى الدقيق إلا أن شيئا من الأخذ والرد يمكن أن يحيط بالمصطلح أحيانا وذلك لعدة أسباب. أولها الاستعمال الواسع لكلمة المحادثة فيها وهو مستعمل هنا في معنى أجناسي. ومن ناحية أخرى يمكن استخدام تحليل المحادثة للإشارة إلى أنماط من تحليل التبادلات اللغوية الأصلية التي تنتمي إلى تقاليد أخرى غير الإثنومنهجية وخاصة منها ما يتعلق بتحليل الخطاب.²

ويقوم تحليل المحادثة، على صعيد المناهج، على تسجيل تفاعلات طبيعية في أوضاع متنوعة مما يفسر النصيب المهم الذي تحظى به، في المؤلفات المنتمية إلى تيار البحث هذا، إجراءات تكوين المدونات التسجيل وبالخصوص التدوين). وهذه القاعدة المنهجية أساسية بما أن تحليل المحادثة، وهو استقرائي قطعاً، ينطلق من المعطيات ويرفض المقولات المسبقة التي قد يقوم بها المحلل : إنه يهتم على العكس بتلك التي يضعها المشاركون ويريد إظهارها.³

يعتمد محللو المحادثة على مقاربات مختلفة التوجهات ومتعددة المناهج، فمنهم من ركز على الجوانب البدوية والتنظيمية على غرار (ساكس و شغلوف و جفرسون و ألان و غي و غودوين) ومنهم من ركز على الجوانب البراغماتية والتفاعلية والاجتماعية مثل (غرايس و فان دايك و سيرل وأتكسن وهريتاغ) وعليه فإن مقارنة تحليل المحادثة ساد فيها اتجاهان:

- الاتجاه الأول بنيوي، ينظر إلى المحادثة على أنها بنية تراتبية معقدة تشبه اللغة في توزيع وحدائنها على مستويات، لذلك يسعى المحلل إلى الكشف عن كيفية انتظام تلك الوحدات، وعما يقوم بينها من علاقات - الاتجاه الثاني تداولي، يهتم من المحادثة ما ينعقد بين أطرافها من علاقات اجتماعية تفصح عنها كيفية التعاقب على الأدوار وأنواع التبادل وطبيعة الأفعال اللغوية التي يحتوي عليها كل تدخل.

¹ هشام صويلح، دراسة الخطاب الاعلامي في ضوء مقاربات تحليل الخطاب، مجلة مصداقية، المجلد 1، العدد 2، المدرسة العليا العسكرية للاعلام والاتصال، جوان 2020، ص 187.

² باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري، حمادي صمود، تونس: المركز الوطني للترجمة، 2008، ص 40.

³ باتريك شارودو، دومينيك منغنو، مرجع سبق ذكره، ص 41.

وفي ذات الصدد، يرى الباحث ألفا عصمان باري أن ميلاد تحليل المحادثة نتج عن تقاطع ثلاثة اتجاهات بحثية أساسية هي التفاعلية الرمزية، و إثنوغرافيا التواصل، والإثنومندلوجيا أو الإثنومنهجية (منهجية دراسة الأجناس).¹

يرى بول تن هاف أن تحليل المحادثة هو توتر ما بين التفسير والتحليل أي حالة وسط ما بين التحليل والتفسير، فهو تفسير عندما يقوم الباحث بتفسير المعاني غير المتماثلة في كلام وأفعال الناس كما أن هناك جانبا آخر عند تحليل المحادثة، حيث يستخدم الباحث جهوده لعزل الوجوه المختلفة للحوار، واستخدام آليات وإجراءات معينة في عملية تحليل القضايا.²

5.1. تحليل الخطاب في إطار مدرسة التحليل الثقافي.

تعود أصول مدرسة التحليل الثقافي إلى الأربعينات من القرن الماضي، إلا أن انطلاقها كانت من مركز الدراسات الثقافية المعاصرة بجامعة بيرمنغهام ببريطانيا في عام 1964م.³ وتشكلت هذه المدرسة في سياق معطيات تاريخية واجتماعية وسياسية وفكرية خاصة، هيأت لمجموعة من النخب المثقفة التي تشتغل في الأوساط الأكاديمية في الجامعات الانجليزية بأن تشكل معهدا خاصا بهذا المجال المعرفي، حيث شرع مركز الدراسات الثقافية المعاصرة بجامعة بيرمنغهام في عام 1971م في نشر صحيفة «أوراق عمل في الدراسات الثقافية» والتي تناولت وسائل الإعلام والثقافة الشعبية، والثقافات الدنيا، والمسائل الأيديولوجية وعلم العلامات، والمسائل المرتبطة بالجنوسة والحركات الاجتماعية والحياة اليومية، وموضوعات أخرى متنوعة، وشكل فتح هذا المعهد حدثا كبيرا في الأوساط العلمية والأكاديمية في إنجلترا، لتمتد الدراسات الثقافية بعدها إلى دول ومجتمعات أخرى، من فرنسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى كندا وأستراليا، ثم إلى جنوب شرق آسيا خصوصا الهند، ومن رواد هذه المدرسة ريموند وليامز و تيري إينغلتون و إيستهوب وريتشارد هوقار و ديك هايديج و دافيد مورلي و روبرت شولز و إدوارد طمبسون و ستيوارت هول و يان أنج.⁴

¹ هشام صويلح، دراسة الخطاب الاعلامي في ضوء مقاربات تحليل الخطاب، مجلة مصداقية، المجلد 1، العدد 2، المدرسة العليا العسكرية للاعلام والاتصال، جوان 2020، ص 188.

² بسام عبد الرحمن المشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص 244.

³ محمد شومان، إشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية، مرجع سبق ذكره.

⁴ عدلان رويدي، مفهوم الدراسات الثقافية عند مدرسة بيرمنجهام، مجلة (لغة - لام) - مختبر اللغة والتواصل - المركز الجامعي غليزان، المجلد 04، العدد 02، جوان 2019، ص ص 30-31.

تعتبر أعمال "ريموند وليامز" الأكثر أهمية في تاريخ المدرسة الثقافية حيث ربطت ما بين الثقافة والإعلام في إطار اهتمامها بتحليل معنى الثقافة وتحول الثقافة إلى سلعة تنتج وتوزع على نطاق واسع في ظل مجتمع السوق، ومن هنا ظهر مصطلح الثقافة الجماهيرية المادية وكيف أن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري تلعب دورا بالغ الأهمية في إنتاج وترويج الثقافة الجماهيرية وعلاقة ذلك بأسلوب الحياة والأيدولوجيا والوعي في المجتمع.¹

وفي إطار اهتمامات مدرسة التحليل الثقافي بالإعلام ظهرت الكثير من البحوث التي تناولت بالتحليل الخطاب الإعلامي من زاوية تأثيره في خلق أو تغييب الوعي لدى الجمهور، وكذلك دور الخطاب الإعلامي في عملية التفاعل الاجتماعي، وقد طور ستيوارت هال مفهوم الضمنية والتصريح والتغيير في اللغة، وأكد أن المعنى هو نتاج الجدلية بين النص والقاري في سياق اجتماعي وتاريخي معين، وخلص إلى أن وسائل الإعلام لا تعكس الواقع وإنما تقوم بإنتاجه عبر المعاني والاختيارات الأيدولوجية التي تنتجها، وتروج لها.² والتحليل الثقافي المعاصر يتميز باتساع المجال وتنوعه بحيث يغطي العالم كله ويستعين في ذلك بما توفره وسائل الاتصال والإعلام من معلومات، وهذا يصدق بوجه أخص على التحليل الثقافي في مجال الأنثروبولوجيا، التي ارتبطت خلال تاريخها بمجتمعات وثقافات مفردة، وغالبا ما تكون منعزلة عن الثقافات الأخرى وهو ما لم يعد له وجود الآن.³

ولقد ركزت الدراسات البريطانية التي تطرقت إلى الخطاب الإعلامي على المساهمات العلمية للدراسات الثقافية المرتبطة بمركز الدراسات الثقافية المعاصرة بجامعة بيرمنغهام لاستكشاف الأثر الثقافي والاجتماعي للطرق التي تتطور بها حاليا الأنواع الإعلامية مثل الحديث الذي يجريه المذيع أو الدردشة، وتتبنى هذه الدراسات ما أسماه ريموند وليامز النظرة الثقافية للنوع الأدبي والإعلامي وهو تعبير عن الوعي أو أشكال من الوعي. وفي إطار مسايرة التحولات المتسارعة في مجال تكنولوجيا الاتصال والإنتاج الثقافي والفني إلى ظهور اتجاهات تربط بينها وبين تيارات ما بعد الحداثة، يرى ريموند وليامز أن زمن الحداثة الواعية في سبيله إلى الانقراض، لكن إذا دققنا إلى الوراء إلى العرض الذي قدمه التلفزيون خلال الفترة ما بين الستينات وأوائل السبعينات من القرن المنصرم لا يمكن أن نتقصى ذات اللحظة التي أحس فيها بحوث

¹ محمد شومان، إشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية، مرجع سبق ذكره.

² رجاء يونس أبو مزيد، مرجع سبق ذكره، ص19.

³ أحمد أبو زيد، التحليل الثقافي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009، ص12.

الحداثة من حيث هو صدمة مباغتة أو تمزق في نسيج الخبرة بمعنى من المعاني، فإن ريموند وليامز نظر إلى التلفزيون كموضوع سياسي يجمع ما بين الشعبية وتكنولوجيا ثقافية واحدة وفي رأيه إن الكثير مما ندعوه بعد الحداثي وإنما هو تكون حداثي.¹

ونظرا لأهمية الإعلام في أداء المجتمعات المتقدمة، يكون من الضروري وجود مستويات عالية من الدقة والإدراك الذاتي المتعلق بالإعلام، فإنه يكون من الصعب تقبل الحقائق والقيم بغير مناقشة أو نقد على أنها أمور مسلم بها، وإنما يجب الانتباه إلى تأثيرات الإعلام على القيم والحقائق والتعبير عنها في الخطاب، وأي إخفاق للسؤال عن طبيعة القيم والحقائق يمكن أن يؤدي إلى اتصال مشوه يعتمد على العلم والتكنولوجيا كمصادر له.²

ففي المجال الإعلامي يستفيد منهج التحليل الثقافي حسب فيركلاو من أبحاث "جوفمان" من خلال:

- كيفية مخاطبة المذيعين جمهورهم.
- إستفادة الإعلام من التوجه في تحليل المحادثة نحو بناء المعاني والعلاقات الاجتماعية في الحديث والتي طورها "هاليداي ومونتجمري".
- تمييز مونتجمري ما بين تحليل مادة الحكاية أو القصة المذاعة وبين تحليل عرضها الخطابي للحكاية أو القصة ذات الجوانب الروائية الناتجة عن تحويل رسالة خاصة إلى قصة عامة.
- يفضي هذا التحليل الجوانب الموجه نحو استقبال للقصة ويتم التفاوض بأن عناصر التوتر التي تتصف بها الثقافة الإعلامية وعلى سبيل المثال يتم التعبير بشكل محسوس عن التوتر ما بين الطبيعة العامة للمنتج الإعلامي والظروف الخاصة لاستقبال الإعلام.³

6.1. الخطاب الإعلامي ومنهج تحليل الخطاب الاجتماعي الإدراكي.

انبثق هذا المنهج من أبحاث الهولندي فان ديك الذي ألقى الضوء على تحليل الأيديولوجية والخطاب الإعلامي و السياسي ، والذي ربط فيه بين الجوانب النحوية والتركيبات اللغوية والسردية والإدراكية في دراسة النص ، بالإضافة إلى استخدام مناهج تحليل الخطاب ، وربما يرجع الطابع التكاملية لمنهج فان ديك

¹ بسام عبد الرحمن المشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص246.

² أحمد أبو زيد، التحليل الثقافي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009، ص88.

³ محمد شومان ، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية ، مرجع سبق ذكره ، ص75.

إلى جذوره الأولى حيث كان أول من دعا في السبعينات من القرن الماضي - وقبل تحوّله إلى مجال تحليل الخطاب في مطلع الثمانينات- إلى ضرورة اهتمام نظريات تحليل النص وتحليل الخطاب الإعلامي بالنصوص ذات الصلة وسياق النص، كما دعا أيضا إلى الجمع بين المؤشرات الكمية والكيفية في تحليل الخطاب ، من هنا توسع في تحليل عينات كبيرة نسبياً من الأخبار والمواد الإعلامية.¹

ويتميز أسلوب الباحث **فان ديك** عند دراسته للخطاب الإعلامي بالنقاط التالية:²

- يوصف منهج خطاب أو تحليل الخطاب لفان ديك بالتكاملي التطوري وذلك من خلال تقديم نماذج للتحليل النصي على أساس منهج تطوري لدراسة النص من النواحي النحوية والتركيبات الروائية.
- أدخل مفهوم الفعل في منهجه لدراسة الجوانب النحوية في النص.
- اهتمامه بالخطابات المعقدة وذلك من خلال اهتمامه بالبنية الكلية للنص.
- تطورت مجالات أبحاثه، ففي الثمانينات من القرن المنصرم اتسعت أبحاثه وشملت التكوينات الخطابية حيث سعى إلى تطبيق منهج منتظم لتحليل الخطابات الإعلامية مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المستويات والأبعاد التي يجب إخضاعها للتحليل في المواد الإعلامية.
- في نهاية الثمانينات قدم فان ديك نظرية جديدة تتضمن عدة فروع علمية عن الأخبار في الصحافة وتبنى هذه النظرية لوصف وتحليل عملية إعادة إنتاج الأفكار المنحازة إثنياً في وسائل الإعلام وسوء استخدام القوة وإعادة إنتاج عدم المساواة من خلال العمليات الأيديولوجية في المجتمع وعبر وسائل الإعلام.
- إن دراسات فان ديك تعتمد على جمع كمية كبيرة من البيانات ومجموعة متكاملة من النصوص تتناول موضوعة معينة.
- اهتم ديك كذلك بالتنظيم الشامل للنصوص، بما يضمن التفسير المتناسك منطقياً لكل جزء من النص خاصة الجمل، فالإطار الأهم لدى ديك في الخطاب يرتبط بنظرية شاملة للعمليات الاجتماعية الإدراكية وأساس هذه النظرية هو افتراض اعتماد إنتاج واستقبال النصوص على النماذج والرسومات الخيالية.
- إن منهج فان ديك سلط الضوء على عمليات إنتاج وفهم الأخبار والنصوص الإعلامية والعلاقات ما بين فهم الممارسات الاجتماعية الأوسع نطاقاً في المجتمع.

¹نجد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص78.

²بسام عبد الرحمن المشاقبة، مناهج البحث العلمي وتحليل الخطاب، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص244.

و انصب اهتمام ديك على الخطاب الإعلامي المنشور في الصحف أكثر من بقية وسائل الإعلام، وركز على التحليل اللغوي، واهتم بممارسات صنع الأخبار واستقبالها باعتبارها عملية مستقرة تسهم في إعادة إنتاج علاقات الهيمنة وأيديولوجيات التمييز. كما يعتبر ديك أن الصحفيين ومستخدمي وسائل الإعلام يملكون نماذج ذهنية بشأن العالم، وبالتالي يكون النص حسب تشبيهه مثل الجبل الثلجي من المعلومات، وقمة هذا الجبل هي فقط التي يعبر عنها بالكلمات والجمل، أما الباقي يترك دون الإفصاح عنه.¹

ولقد ميز فان ديك بين مستويين من تحليل الخطاب هما:

1- مستوى البنيات الكلية الموضوعية: وهي البنيات التي تعرف وتصنف على أساس الموضوع وعلى أساس دلالات الألفاظ وتؤسس البنيات الكلية الموضوعية على قدرتنا في اختصار وتلخيص كل أنواع المعلومات بما في ذلك المعلومات المعقدة، و من هنا ذكر ديك تعريف لثلاث قواعد لعمليات التلخيص تتمثل في:

- حذف كل المعلومات غير ذات الصلة.

- التعميم الذي ينشئ مقترحا كلية عامة عن طريق التجريدات من المقترحات الجزئية المختلفة.

- البناء، حيث تدمج المقترحات الجزئية لتكوين تسلسل معين وتستبدل بمقترح كلي جديد.

2- مستوى البنيات الفوقية التخطيطية: والتي تعتبر معايير شكلية وتقوم هذه المعايير بالتنظيم الشامل للنصوص بواسطة علاقات وظيفية بين المقترحات الجزئية والكلية للنص وتحيل هذه العلاقات إلى اتباع قواعد مقررة في الأنواع المختلفة من النصوص وتتضمن الفئات والقواعد الوظيفية.²

ويرى فيركلاو أن فان ديك قام بتطوير نموذج لتحليل الأخبار المنشورة في الصحف بصفة خاصة باعتباره خطاباً مكوناً من ثلاثة أبعاد هي النص، وممارسة الخطاب، والممارسة الاجتماعية الثقافية، ويعتبر التركيز على ممارسة الخطاب وسيلة لربط التحليل النصي بالتحليل الاجتماعي - الثقافي، ويتابع أن أبحاث فان ديك مثل الدراسات السميولوجية الاجتماعية أنجزت انتقالاً مهماً من تحليل النص - وهو مجال اهتمام اللغويات النقدية - إلى تحليل الخطاب.³

7.1. المدرسة الألمانية في تحليل الخطاب الإعلامي.

¹ رجاء يونس أبو مزيد، مرجع سبق ذكره، ص19.

² محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص80.

³ محمد شومان، إشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية، مرجع سبق ذكره.

ظهرت مدرستان نقديتان لتحليل الخطاب الإعلامي في إطار الجامعات الألمانية، ولعل أهم ما يميزهما عن المدارس الفرنسية والبريطانية هو اهتمامهما باللغة والبلاغة وبالاستراتيجيات الجدلية داخل الخطاب، وتتمثل هتتين المدرستين في: ¹

1.7.1. مدرسة ديوسبرج: ارتبطت هذه المدرسة بأعمال **سيجموند بيجر** الذي تأثر بأعمال فوكو وبمدرسة فرانكفورت واللغويات النقدية، انطلقت أعمال "بيجر" في بداية التسعينات من القرن الماضي على نقد كل من البحث اللغوي الكلاسيكي والبحث الاجتماعي، فاللغويون كما يقول بيجر يركزون بحثهم بصفة رئيسية على النواحي الشكلية للغة دون الانتباه إلى مضمون النصوص والممارسة الخطابية والمحيط الاجتماعي والثقافي للنصوص، كما وانتقد بيجر البحوث الاجتماعية الكيفية لافتقارها إلى نظرية وطريقة بحث لتأويل النصوص كما واعتمد على مقولات المذهبية الثقافية التاريخية التي أسسها عالم النفس الاجتماعي "فيجوتسكي" في تطوير نظرية تعيد تعريف العلاقة ما بين الفعل والتفكير والاتصال، الفرد والمجتمع.² وفي ما تعلق بأجزاء الخطاب عند بيجر فهي نصوص أو أجزاء من نصوص تتناول موضوعا معينا أو فكرة معينة، ويشكل كل عدد من أجزاء النصوص سلسلة خطابية يمكن وضعها على مستوى خطابي واحد أو عدة مستويات خطابية. وتشكل السلاسل الخطابية المتعددة الخطاب البيني الذي يمكن تعريفه بأنه إجمالي كافة الخطابات غير العلمية، وأخيرا يشكل هذا الخطاب البيني، بالإضافة إلى الخطابات العلمية المتخصصة إجمالي الخطاب الاجتماعي.³

وضح بيجر بأن تحليل النص هو أول تحليل للخطاب إذا اعتبرنا أن النصوص هي أجزاء من خطاب لها امتداد لجذور اجتماعية وتاريخية، وأكد أن تحليل الخطاب يهدف إلى فك الاشتباك ما بين النصوص المركزية في سلسلة خطابية ويمكن فهم العقد الخطابية على أنها نصوص رئيسية ومركزية والتي أشار إليها فوكو لأن هذه النصوص تشير إلى نصوص سابقة زمنية في نفس السلسلة الخطابية أو تناقض مع خطابات أخرى. ويؤكد بيجر أن إجراءات تحليل الخطاب يجب أن تبقى كيفية، كما نفى وجود صفات أو إجراءات روتينية يمكن تطبيقها عالميا عند تحليل الخطاب، لكن يجب أن يصمم تحليل الخطاب لكي يكون متفقا مع اهتمامات البحث وأهدافه، ومضمون الخطاب محل التحليل، وفي ضوء ذلك يقترح بيجر أن يشمل تحليل

¹ محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² بسام عبد الرحمن المشاقبة، مناهج البحث العلمي وتحليل الخطاب، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص 250-251.

³ محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

الخطاب كلا من البنية الكلية للخطاب وتحليل السياق اللفظي وغير اللفظي والتحليل اللغوي على المستوى الجزئي للنص وأخيرا التفسير النهائي والذي يسلط الضوء على تحليل الرسالة والجمهور المستهدف، الإطار الأيديولوجي والاجتماعي للخطاب، الملامح اللغوية لفهم الخطاب، الآثار المقصودة للخطاب.¹

2.7.1. مدرسة فيينا: ارتبطت هذه المدرسة بأعمال أستاذة اللغويات التطبيقية "روث ووداك" والتي تعتبر من أشهر من يمارس الخطاب في إطار المدرسة الألمانية على المستوى العالمي في الدول الناطقة بالألمانية والفرنسية والإنجليزية، ويعتمد منهجها في تحليل الخطاب على الأبحاث اللغوية والاجتماعية وأعمال فرانكفورت وميشيل فوكو بالإضافة إلى الدراسات الثقافية الستيوارت هال "ونظرية رأس المال الرمزي لعالم الاجتماع "بيير بورديو"، كما واستفادت ووداك من أعمال عالم اللغة الألمانية "يوتس ماس" والذي أثرت أبحاثه في مجال دراسات الخطاب في الدول المتحدثة بالألمانية، ويعرف ماس الخطاب: "بأنه أشكال لغوية ترتبط بالممارسات الاجتماعية، ويجب بحثها من نواحي التاريخ وعلم الاجتماع ، مع الاهتمام بالبعد البلاغي والتأويلي".²

يتضمن تحليل الخطاب لدى ماس مايلي:

- تحديد مضمون موضوع الخطاب.
- وصف كيفية عرض لمضمون أي التحليل اللغوي.
- تحليل معاني الرسالة في علاقتها بالسياق الاجتماعي والتاريخي.
- الربط ما بين الخطوات السابقة من أجل التوصل إلى استخلاصات عامة.
- أما روث ووداك فقد ميزت في أبحاثها بين ثلاثة مستويات من التحليل وهي كالتالي:
- المضمون.
- الإستراتيجيات الجدلية.
- الملامح اللغوية.³

¹ محمد شومان ، إشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية، مرجع سبق ذكره.

² بسام عبد الرحمن المشاقبة، مناهج البحث العلمي وتحليل الخطاب، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص 251.

³ محمد شومان ، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 90.

إضافة إلى ذلك تؤكد أبحاث "ووداك" على أهمية البحث في تاريخ الخطابات من خلال منهج متعدد المستويات، ولذلك تجمع أعمال مدرسة فيينا بين التاريخي والكمي على مستوى الخطاب والممارسة الاجتماعية وبين التحليل الكيفي على مستوى الجزئي النصي.

ولقد قدمت مدرسة فيينا مجموعة من الإرشادات المنهجية الخاصة بتحليل الخطاب، وهي كالآتي:¹

1- ضرورة فهم سياق النص والنصوص ذات الصلة.

2- المقارنة بين التقارير والبيانات والوقائع الحية.

3- التفرقة بين أبعاد التحليل (الأبعاد الناتجة من الخطاب و الأبعاد المحيطة بالخطاب).

4- تحديد طريقة البحث و التصنيف، وذلك في عدة فئات هي:

أ- التعريف شكل ومضمون الخطابات.

ب- تحليل الاستراتيجيات والتقنيات الجدلية.

ج- توضيح الارتباط بين النتائج والملاحم اللغوية على المستوى الجزئي.

يُظهر الطابع العام لمدرسة فيينا أنها تقترب من حقل اللغويات أكثر من حقل تحليل الخطاب الإعلامي، حيث تمنح ووداك الأولوية للتحليل اللغوي مع الاعتراف بأهمية النواحي التاريخية والاجتماعية، لكن حتى الجانب التاريخي للخطاب يصعب من الناحية المنهجية تحديده والتعامل معه، فالخطاب أي خطاب له جذور تاريخية قديمة وحديثة، ومن ثم تظهر إشكالية تحديد الحقبة التاريخية التي يجب على الباحث ربطها بالسياق المعاصر للخطاب.²

8.1. مدرسة التحليل النقدي للخطاب الإعلامي.

يعتبر تحليل الخطاب النقدي أحد أنواع تحليل الخطاب يهتم بتحليل الوحدات اللسانية النصية التي تتصل بالظواهر الاجتماعية المختلفة وفقاً لنظريات ومقاربات يتقاطع فيها اللساني بما هو غير لساني، و يعرف بأنه منهج في تحليل الخطاب ينظر إلى اللغة بوصفها ممارسة اجتماعية ويهتم بعلاقات الإيديولوجيا والقوة التي تتضح من خلال اللغة،³

¹ محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² بسام عبد الرحمن المشاقبة، مناهج البحث العلمي وتحليل الخطاب، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص 255.

³ اسماعيل زياد، بن بوزيان عبد الرحيم، قواعد تحليل الخطاب النقدي كمعايير جودة في تحليل الخطاب الإعلامي، الملتقى الدولي الافتراضي

حول معايير الجودة في بحوث علوم لإعلام والاتصال، جامعة الوادي، فيفري 2021، ص 2.

ويزخر التحليل النقدي للخطاب بتعريفات كثيرة إلا أنه ثمة إجماع على أن التحليل النقدي للخطاب يتضمن عنصرين أساسيين: اهتمام سياسي يقل أو يكثر، باشتغال الإيديولوجيا والسلطة في المجتمع، واهتمام خاص بالكيفية التي تسهم وتدعم وتكشف من خلالها اللغة ذلك الإشتغال. هكذا تشدد أكثر التعريفات وضوحا على العلاقة بين اللغة (النص، الخطاب) والسلطة (الصراع السياسي، اللامساواة، الهيمنة)، ويقتضي التحليل النقدي للخطاب مراوحة مبدئية وشفافة إلى الخلف والأمام بين التحليل المصغر للنصوص باستعمال مختلف أدوات التحليل اللساني والسيميوطقي والأدبي، وبين التحليل المكبر للتشكيلات الاجتماعية والمؤسسات وعلائق السلطة التي تؤثر إليها هذه النصوص وتبنيها.¹

ومن منظور التحليل النقدي للخطاب، إن جميع أنماط الرسائل الإعلامية وصيغها خطابات، فتكون ممارسات اجتماعية بالقوة والفعل. ويعد النص مادة لغوية حاملة للخبر وأداة التسويق الأيديولوجي على مستوى النص، يؤثر المعنى ويتم تشفيره بأدق التفاصيل، وتفرض قيود معرفية وسياقية واجتماعية على المشاركة؛ وفقا لطبيعة النشاط الإعلامي الذي يحتكر دورة الكلام. في التحليل النقدي للخطاب، تضطلع هذه المحطة بتحليل النص وتحليل الخطاب. وسبب التمييز هو أن المناهج الست للنظرية ترى في النص شبكة من العلاقات اللغوية بين المستويات الصوتية والصرفية والمعجمية والدلالية والنحوية، هي بمثابة اختبارات مقصودة لتضمين المعنى وتأطيره، وكل ما ينتهي إليه هذا المسعى تبيان سبل ممارسة السلطة الإعلامية باللغة.²

ويستفيد تحليل الخطاب النقدي من الفلسفة والإنشروبولوجيا والسيوسوسيولوجيا والعلوم الإدراكية والدراسات الأدبية والدراسات الثقافية والاقتصادية، كما يعتمد في الوقت نفسه على لسانيات النص وتحليل الخطاب التقليدي والبلاغة والحجاج واللسانيات العامة بفرعيها اللذين ينظران إلى اللغة كنظام عقلي أو كنظام اتصال، في حين تعد اللسانيات نقطة الانطلاق المركزية في تحليل الخطاب النقدي يركز في كل دراساته ونظرياته على العلاقة الجدلية بين اللغة والمجتمع، ويحاول التوسط بينهما من خلال هذه العلاقة دون أن يأخذ بكونها علاقة حتمية، وهو بهذا يختلف عن تحليل الخطاب التقليدي وعن كثير من المقاربات

¹ روث بريز، التحليل النقدي للخطاب ونقاده، ترجمة: أنجد الملاح، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها المغرب، العدد 23، مارس 2019، ص 299.

² أنجد يطاوي، التحليل النقدي للخطاب: مفاهيم ومجالات وتطبيقات، مؤلف جماعي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019، ص 43.

اللسانية الأخرى كتحليل المحادثة التي تركز على الجانب اللساني فقط، ومع أن تحليل الخطاب الذي يهتم كثيرا بأفكار مثل الإيديولوجيا والقوة ، لكنه يعتمد في الوقت نفسه على وحدات مختلفة من التحليل تتيح له ثراء هائلا في المعالجة التحليلية.¹

ويهتم التحليل النقدي للخطاب بالاستمرارية والتغيير على هذا المستوى الأكثر تجريدا وبنائية من مستوى النصوص، كما يهتم أيضا بما يحصل في النصوص بعينها. تربط طريقة تحليل النصوص في التحليل النقدي للخطاب بين الاهتمام بالنصوص وبنطاق الخطاب. لا يعتبر تحليل الخطاب تحليلا لسانيا فقط، إنه يتضمن أيضا تحليل التفاعل الخطابي، أي معالجة النصوص من منطلق ضروب الخطاب والأصناف والأساليب المختلفة التي تستند إليها.² كما يهتم بقضايا الجنوسة والهوية وكيف تنعكس هذه العلاقات والقضايا في النصوص بصفة خاصة.³ ويمكن أن يستند التحليل النقدي للخطاب إلى مجموعة واسعة من المعالجات التي تحلل الخطاب. فقد ركز نورمان فاركلوف بالدرجة الأولى، على التحليل اللغوي والدلالي، لأن هذا النوع من التحليل حسبه يمكن، أن يكون منتجا جدا في البحث الاجتماعي، لكن من الصعب على غالبية الباحثين الذين يجهلون الألسنية الوصول إليه. كما توجد معالجات للخطاب مألوفة أكثر وأسهل (تحليل الحوار مثال جيد عليها) يمكن الاستناد إليها في التحليل النقدي للخطاب.⁴

بدأ يتشكل التحليل النقدي للخطاب من خلال تقاطع المنعطف اللغوي بالمنعطف النقدي ذي التوجه الاجتماعي، أي تقاطع تخصصي اللسانيات وعلم الاجتماع (النظرية الماركسية، والمدرسة النقدية لفرنكفورت، والنظرية الاجتماعية)، وهذا ما أدى إلى ظهور المنعطف النقدي في دراسة اللغة. ويرى بعض الدارسين أن مؤسس تحليل الخطاب النقدي هو نورمان فيركلف (NORMAN FAIRCLOUGH) عام 1989م، في حين تشير روث ووداك إلى أن تحليل الخطاب النقدي نشأ عندما نشأت مجموعة من الدارسين المجتمعين في حلقة دراسية في أمستردام في أوائل عام 1991م مدعومة من جامعة أمستردام.⁵

¹ اسماعيل زياد، بن بوزيان عبد الرحيم، قواعد تحليل الخطاب النقدي كمعايير جودة في تحليل الخطاب الإعلامي، الملتقى الدولي الافتراضي حول معايير الجودة في بحوث علوم لإعلام والاتصال، جامعة الوادي، فيفري 2021، ص2.

² نورمان فاركلوف، تحليل الخطاب التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ترجمة وهبة طلال، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص21.

³ اسماعيل زياد، بن بوزيان عبد الرحيم، قواعد تحليل الخطاب النقدي كمعايير جودة في تحليل الخطاب الإعلامي، مرجع سبق ذكره، ص2.

⁴ نورمان فاركلوف، مرجع سبق ذكره، ص30.

⁵ اسماعيل زياد، بن بوزيان عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص2.

وتم التأريخ لعدة محطات في سيرورة تطور التحليل النقدي للخطاب؛ فكان عام 1979م تاريخ ولادة اللسانيات النقدية التي دججت بين اللسانيات الوظيفية النسقية واللسانيات الاجتماعية، مضيئة بعدا نقديا في دراسة الخطابات، ثم شكل كتاب نورمان فيركلاف (NORMAN FAIRCLOUGH) 'اللغة والسلطة' نضجا لعمل اللسانيات اضافة لبعدين تحليليين: بعد متوسط وبعد كبير (الممارسة الخطابية والممارسة النقدية، والاجتماعية)، كما شهدت سنة 1991 الإطلاق المؤسسي لهذا البرنامج النقدي في دراسة اللغة.¹ وعرف هذا البرنامج النقدي عدة تسميات قبل أن يستقر على اسم الدراسات النقدية للخطاب، كالدراسة النقدية للغة ، عند فيركلاف و المقاربة التطبيقية النقدية، عند قون دايك واللسانيات النقدية عند قوداك التي اعتبرت اللسانيات النقدية تحليلا نقديا للخطاب، وهو اسم أصبح رسميا لهذا البرنامج منذ سنة 1991 ، قبل أن يقترح قون دايك اسم الدراسات النقدية للخطاب سنة 2004 ،وقد تبني رسميا في الإصدار الأخير لكتاب، مناهج الدراسات النقدية للخطاب لسنة 2016.² ولقد تأثر ممثلوا التيار النقدي في تحليل الخطاب بدرجات مختلفة بأعمال: غرامشي، والتوسير، وميشيل فوكو، فضلا عن مساهمات مدرسة فرانكفورت، مما يعنى تأثرهم بمفكرين ماركسيين وما بعد حداثيين. وهنا يصعب تصنيف أعمال ممثلي التحليل النقدي للخطاب أو تحديد ملامحها الفكرية، أو حتى ردها إلى أصل فكري واحد، فهي ممارسات عابرة للأفكار.³

يمكن اعتبار أن تناول أعمال نورمان فيركلاف (NORMAN FAIRCLOUGH) نموذجا جيدا لتوضيح ملامح وأبعاد التيار النقدي في تحليل الخطاب الإعلامي، لاسيما وأن أعمال هذا المفكر البريطاني البارز قد أثرت وما تزال في عشرات الباحثين، كما أن أعماله أولت تحليل الخطاب الإعلامي أهمية كبيرة.⁴ حيث عرف فيركلاف التحليل النقدي للخطاب بأنه تحليل للعلاقات الجدلية بين الخطاب والسيمولوجيا والصور المرئية و كل عناصر الممارسة الاجتماعية. ويضع التحليل النقدي للخطاب تصورا للممارسات الخطابية لمجتمع معين (أي الطرق المعتادة لإستخدام اللغة من هذا المجتمع) باعتبارها شبكات معينة ، أطلق عليها أنظمه الخطاب ويتكون نظام الخطاب المؤسسة إجتماعية أو مجال اجتماعي معين من كافة

¹ سعيد بكار، التحليل النقدي للخطاب: مفهومه ومقارباته، مجلة الخطاب، جامعة ابن زهر -أكادير- المغرب، المجلد 16 العدد 2، جوان 2021، ص448.

² نفس المرجع، ص449.

³ محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص94.

⁴ نفس المرجع، ص94.

الأنماط والممارسات الخطابية المستخدمة في تلك المؤسسة أو ذلك المجال، كذلك تعتبر نظم الخطاب مجاًلاً وبؤرة للصراع والنزاع الإجتماعي وأحد مجالات الهيمنة الثقافية.¹ والخطاب بالنسبة لفيركلاو هو اللغة المستخدمة لتمثيل مدرسة اجتماعية من وجهة نظر معينة، ويرى كذلك أن الخطابات تشكل وتعيد إنتاج الهويات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وتمثل نظم للمعرفة ويعتبر كل خطاب جزءاً من نظام خطابي داخل المؤسسة أو مجال معين من مجالات المجتمع. ويسجل لفيركلاو اهتمامه بعملية إنتاج واستهلاك النص في آن واحد أي أن ممارسة الخطاب لا تقتصر على إنتاج النصوص بل ترتبط أيضاً باستهلاكها أي باستقبال الجمهور وتفسيره للنصوص التي تكون الخطاب.²

وقدم فيركلاو نموذجاً لتحليل الخطاب الإعلامي على غرار الخطابات الأخرى، يتضمن تناوب التركيز على جانبين مترابطين و متكاملين هما : الأحداث الاتصالية ، ونظام الخطاب ، ويشمل الجانب الأول على تحليل للعلاقات القائمة بين ثلاثة أبعاد أو ملامح للحدث الاتصالي هي: **-النص:** يكون بشكل مكتوب أو شفوي ،والنصوص الشفوية قد تكون مذاعة فقط أو مذاعة ومرئية كما في التلفزيون ، وفي هذا المستوى يجب تحليل المعجمية ، مفردات اللغة ، ودلالات الألفاظ ، والنحو وصوتيات النص ونظام كتابته ، وكذلك التماسك المنطقي ، والتركيبات النصية والوظائف المختلفة لكل جملة ، وسيميولوجيا النص من كافة النواحي ، وما ينتج عنه كل ذلك من معاني متعددة ومختلفة ، سواء كانت معلنة أو مضمرة .³ ويكون التركيز على النص لأجل التحقق من الطرق التي وضع بها النص بشكل استطرادي القراء وفق ترتيب معين، بمعنى القراءة الأفضل للنص من قبل الجمهور.⁴

-ممارسة الخطاب: ويمثل التركيز على منهجية عملية إنتاج النص، وعلاقة النص بغيره من النصوص المشابهة، ووسيلته في الانتشار، والطريقة التي تلقاه بها الجمهور، وكيف قرأ هذا الجمهور الخطاب، وكيف فسروه، واستخدموه. والتحليل على مستوى الممارسة الخطابية يركز على مظاهر إنتاج النص وانتشاره واستهلاكه (أو ثنائية: التلقي والتأويل). ويتناول التحليل قضايا عن مسألة التداخلية (أو البينية المنطقية للخطاب

¹ محمد شومان ، إشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية، مرجع سبق ذكره.

² بسام عبد الرحمن المشاقبة، مناهج البحث العلمي وتحليل الخطاب، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص 265-268.

³ محمد شومان ، إشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية، مرجع سبق ذكره.

⁴ عبد الرحمن محمد طعمة، ترجمة الفصل الرابع من كتاب تحليل الخطاب النقدي لـ"تيري لوك"، مجلة التدوين، جامعة وهران 2، العدد 11، جويلية 2018، ص 18.

والتناصية الواضحة)؛ كما يتناول التحليل قضايا تتعلق بالطريقة التي يصبح فيها نص ما جزءا من سلسلة نصوص متناصة (متداخلة) أثناء تحولها إلى أنواع نصية أخرى؛ و التركيز على تأويل النص يطرح قضايا تتعلق بسلطة القارئ بمعنى مدى وكيفية تجاوب القراء فعليا مع النص.

-الممارسة الاجتماعية الثقافية: وتمثل التركيز على أشياء من قبيل الموقف الحالي الذي أدى إلى إنتاجها (أي إنتاج هذه الممارسة) والممارسات الاجتماعية الثقافية المتنوعة، والظروف المنطقية على المستويين: الموقف والاجتماعي، التي توفر وثيقة صلة موضوعية سياقية أوسع. التحليل على مستوى الممارسة الاجتماعية الثقافية يهدف إلى استكشاف أسئلة من قبيل: هل هناك نص معين يدعم نوعا محددا من الهيمنة الاستطراذية أو يدعم ممارسة اجتماعية خاصة، أم أنه يقف عائقا أمام ظروف ما سائدة في علاقة مضادة لهذه السيطرة هل هذا النص يعمل على إعادة إنتاج ممارسات استطراذية واجتماعية معينة، أم أن هناك آثار دفع تحويلية داخل النص.¹

أما الجانب الثاني من المنظورين التوأمين داخل التحليل النقدي للخطاب الإعلامي، وفقا لفيركلاو، هو نظام الخطاب الذي يقصد به كيفية تركيبة الخطاب من حيث تكوينات الأنواع الأدبية والخطابات والتنقلات داخل نظام الخطاب والتغيرات في علاقته بأنظمة الخطاب المجاورة له اجتماعيا، وحسب فيركلاو، فإن وسائل الإعلام تدخل تغييرات على الخطاب العام الأصلي من أجل الاستهلاك المحلي. ولقد ظل نظام الخطاب الخاص بوسائل الإعلام يتشكل بواسطة التوتر القائم بين مصادره العامة من جهة وأهدافه الخاصة من ناحية أخرى، حيث يعمل هذان العنصران كقطبي جذب متعارضين بالنسبة للخطاب الإعلامي. لذلك يعاد تشكيل نظام الخطاب الإعلامي باستمرار من خلال إعادة تحديد علاقاته وإعادة رسم حدوده مع أنظمة الخطاب العامة والخاصة. بالإضافة إلى ذلك فإن عمليات التفاوض وإعادة التفاوض بين الممارسات الخطابية العامة والخاصة، التي تحدث داخل نظام الخطاب الإعلامي لها تأثير على العلاقة فيها بين هذه الممارسات وبين الخطاب العام والخاص بصفة عامة في مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية.²

وينصح فيركلاو بضرورة النظر إلى النص من وجهة نظر متعددة الوظائف، وبناء على ذلك يصبح لكل نص وحتى لكل جملة رئيسية أو جملة مركبة بالنص ثلاث فئات رئيسية من الوظائف، يتعلق بكل منها بنظم الاختيارات الخاصة بها، وهذه الفات هي:

¹ عبد الرحمن محمد طعمة، ترجمة الفصل الرابع من كتاب تحليل الخطاب النقدي لـ"تيري لوك"، نفس المرجع، ص 19.

² محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 107.

- الوظيفة الفكرية. dational function

- الوظيفة الشخصية (أو البين شخصية). interpersonal function

- الوظيفة النصية، textual function

يقدم فيركلاو نموذجاً لتحليل جملة في نص مكتوب، حيث يقول: "يجب أن يركز المحلل على كيفية توضيح الجوانب الثلاثة الآتية:

- الإقرارات والطرق المعنية لإعادة وضع الممارسات الاجتماعية في سياق معين (الوظيفة الفكرية)، والتي قد تحمل معها أيديولوجيات معينة.

- طرق بناء هويتي الكاتب والقاري (على سبيل المثال، بالنسبة لما يتم إلقاء الضوء عليه، هل يتم إلقاء الضوء على ملامح ودور الهوية أم على الملامح الفردية ولامح الهوية؟)

- بناء معين للعلاقة بين الكاتب والقارئ. (على سبيل المثال، هل هي علاقة رسمية أم غير رسمية، أو علاقة وثيقة أم بعيدة؟)"

يعد هذا التحليل ذو حساسية بالغة بالنسبة للأبعاد الغائية، كما هو حساس بالنسبة للأبعاد الحاضرة في النص (أي بالنسبة للإقرارات أو فئات المشتركين أو طرق بناء هوية المشترك أو العلاقات المشتركة التي لا توجد بالنص). ويجب أن يكون تحليل النصوص تحليلاً متعدد الجوانب العلاماتية أو السيميولوجية حيث يتضمن تحليلاً للصور الفوتوغرافية وتخطيط الصفحات والتنظيم الكلي المرئي لها، أو تحليل المؤثرات التصويرية والصوتية في حالة النصوص المداعة والمرئية.

ومن المسائل الرئيسية التي ينبغي دراستها في إطار هذا التحليل، هي كيفية تفاعل تلك الأشكال والنماذج العلاماتية أو السيميولوجية semiotic modalities مع اللغة لإنتاج المعاني المطلوبة، وكيف تحدد تلك التفاعلات المبادئ والقواعد الجمالية المختلفة بالنسبة لوسائل الإعلام المختلفة.¹

يعتبر نموذج فيركلاو نوعاً من التفكير النظري المجرد حيث لم يختبره على نحو جاد ولم يستخدمه سوى عدد محدود من البحوث والدراسات وهذا الوضع يختلف عن منهجية فوكو في تحليل الخطاب. كما أنه من الصعب تطبيق النموذج الذي جاء به كلاو نظراً لما يتطلبه من جهد كبير ويلزم الباحث بإجراءات معقدة وبوصف غير محدد يصعب الاتفاق حولها مثل التحليل الاجتماعي.²

¹ محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 101.

² بسام عبد الرحمن المشاقبة، مناهج البحث العلمي وتحليل الخطاب، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص 274.

1.8.1. نتائج تطبيق قواعد التحليل النقدي للخطاب على الخطاب الإعلامي.

استنادا إلى الإجراءات المنهجية المتعلقة بالتحليل النقدي للخطاب، ينظر الباحثون إلى الخطاب الإعلامي وبحوثه انطلاقا من أنه:

-خطاب لغوي: تعتمد معظم المقاربات التي تعمل في إطار التحليل النقدي للخطاب في تحليلاتها على اللغة، التي يتم من خلالها الكشف عن السلطة الممارسة بتركيز المحلل على وصف الممارسة النصية ثم تحليل التفاعل الخطابي ونقد الممارسة الاجتماعية، ويشير فيركلاف أن التحليل اللساني ينبغي أن يكون جزءا من تحليل خطاب وسائل الإعلام و يهتم بالنصوص في معناها الواسع، في حين يهتم التحليل النقدي للخطاب بالممارسات الخطابية والاجتماعية والثقافية كما يعتني بالنصوص. وعليه لابد للباحث أن يكون متمكنا من أصول وقواعد اللغة التي كتب بها الخطاب الإعلامي، ولديه خبرة بمجال اللسانيات¹

-خطاب ايديولوجي: يؤكد فيركلاف العلاقة الوطيدة بين خطاب وسائل الإعلام وبين السلطة بوجود تمثيلات تشغل ايديولوجيا في نصوص وسائل الإعلام ، بما أن هذا الخطاب يسهم في إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال الاجتماعيين. تكون التمثيلات الإيديولوجية على العموم ، ضمنية أكثر مما هي صريحة في النصوص، كما أنها متجذرة في طرق استعمال اللغة، وهذه التمثيلات والافتراضات تخضع لما هو متعارف عليه اجتماعيا، وعليها يتوقف انسجام الخطاب أو الطرق العادية التي تغير بها الاستجابات لصالح جهة سياسية معينة.²

-خطاب ذو بناء استراتيجي تدريجي: يتحدث الباحثون في الخطاب عن الإستراتيجية كونها شرطا من شروط إنتاج الخطاب وتخضع الإستراتيجية إلى الذات أو المجموعة باعتبارها وعائين حاملين لمجموعة من الإكراهات المتمثلة في القوانين والموضوعات والمعارف المشتركة، فالإستراتيجية الخطابية تقوم أساسا على الذات المتكلمة وعلى مجموعة القواعد والمواضعات وعلى الغاية والهدف من الخطاب، أما المقصود بالخطاب الإعلامي تدريجي تنازلي هو أن النص الإعلامي يمر بسلسلة متعددة من العمليات والتحويلات بداية من الإنتاج وصولا إلى الاستهلاك ، وإنتاجه يتم بشكل جماعي من طرف عدد من الصحفيين والمحررين والمنتجين والفنيين والإعلاميين والخبراء ... حتى يصل إلى المتلقي.³

¹ اسماعيل زياد، بن بوزيان عبد الرحيم، قواعد تحليل الخطاب النقدي كمعايير جودة في تحليل الخطاب الإعلامي، مرجع سبق ذكره ، ص7.

² منية عبيدي، التحليل النقدي للخطاب: نماذج من الخطاب الإعلامي، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2016 ، ص 167.

³ اسماعيل زياد، بن بوزيان عبد الرحيم، قواعد تحليل الخطاب النقدي كمعايير جودة في تحليل الخطاب الإعلامي، مرجع سبق ذكره ، ص7.

-خطاب نقدي: يمثل النقد بالنسبة للباحثين في مجال التحليل النقدي للخطاب الإعلامي وسيلة التحليل وبذلك فهو المنظور الأساسي الرابط بين المحلل والخطاب، وبذلك فإن هذا الحقل يركز أساساً على الاهتمام بالخطاب اهتماماً مخصصاً من ناحية، ما يعكس فهماً خاصاً للغة، ووضع فرضية نقدية للتحليل قيد الإنجاز من ناحية ثانية.¹

-خطاب سياقي: يرى فيركلاف أنه يجب الإهتمام بالسلسلة السياقية، كونها تصوغ الممارسات الخطابية بطرق مهمة والعكس صحيح، وهذا يتجلى على نحو خاص في كل وسائل الإعلام، على أن عوامل السياق المؤسسي لا يمكن أن تقدم إلا فهماً جزئياً لممارسات وسائل الإعلام، وقد ناقش فيركلاف تحليل هيريتايج للاستجواب في وسائل الإعلام الذي يقدم تفسيراً متيناً لكيفية توظيف خصائص إخراج الاستجواب في وسائل الإعلام للتكيف مع القيود المؤسسية، أما ما لا يستطيعه مثل هذا التحليل الموجه نحوه ما هو مؤسسي فتمثله بعض التغيرات الجارية في استجواب وسائل الإعلام الذي يبدو أنه جزء من تغيرات سوسيوثقافية أوسع تؤثر في المجتمعات المعاصرة.²

2. نقاط الإتفاق والإختلاف في تحليل الخطاب الإعلامي.

اعتمدت معظم مدراس تحليل الخطاب على عينات صغيرة من المواد الإعلامية، لا سيما المواد المنشورة في الصحف، واعتبرت نفسها نوعاً من التحليل الكيفي، ولم تهتم بالمؤشرات الكمية، بل ركزت على الفهم والتأويل، انطلاقاً من فكرة مهمة عبر عنها "بيغر"، استناداً إلى "فوكو"، وتدعو إلى ممارسة التحليل وفهم الخطاب من خلال التعرف على القواعد والإجراءات الروتينية في كل جزء من الخطاب، رغم عدم وضوح مفهوم الخطاب وتضارب واختلاف المفاهيم والأطر النظرية الخاصة بتحليل الخطاب، لكنه عموماً يعتمد على علوم ومناهج اجتماعية عدة، كما يدمج بين المساهمات الحديثة والنقدية في مجال اللغويات واللغويات التطبيقية والنقد الأدبي، ويزاوج بين التحليل اللغوي والسميولوجي، ويستفيد من الاتجاهات الحديثة في التأويل، والتيارات النقدية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، والدراسات الثقافية، وعلم النفس الاجتماعي.³

يحظى الخطاب الإعلامي بأهمية خاصة في إطار منهج تحليل الخطاب، كما يراعي في نفس الوقت خصوصيته من ناحية تعدد أشكاله ومضامينه سواء كان مكتوباً أو مداعاً أو مرئياً، ضف إلى ذلك علاقته

¹ اسماعيل زياد، بن بوزيان عبد الرحيم، قواعد تحليل الخطاب النقدي كمعايير جودة في تحليل الخطاب الإعلامي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² منية عبيدي، التحليل النقدي للخطاب: نماذج من الخطاب الإعلامي، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2016، ص 174..

³ محمد خليل الرفاعي، وآخرون، أساليب تحليل النصوص، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2020، د ص.

الجدلية بالمجتمع ، فهو لا يعكس الواقع أو علاقات القوة والهيمنة في المجتمع فقط وإنما يساهم في بنائها عبر عمليات إدراك الواقع ، وتحديد الهويات الاجتماعية ، وتكوين الخطاب، واختيار المفردات، وكذلك عمليات التناص بين الخطابات والتفاوض بينها، لا سيما التفاوض بين منتج الخطاب والجمهور، كما يؤدي الخطاب الإعلامي دورا مؤثرا في بناء العلاقات الاجتماعية وتحديد الهويات الاجتماعية والثقافية، فهو عبارة عن عملية مستمرة ومعقدة تتفاعل فيها وعبرها قوي ومتغيرات محلية ودولية تعكس أوضاع المجتمع وثقافته والمرحلة التاريخية التي يعيشها، وبصرف النظر عن هذه الاختلافات فإنه يجب التسليم بأن الخطاب الإعلامي ممارسة اجتماعية متغيرة، ويخضع للتغير والتطور باستمرار، لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن نفهم أنه هناك عدد من الخطابات الإعلامية المتصارعة أو المتعاونة، كما أن هناك تداخلا أو تعايشا بين أكثر من خطاب ، وتعكس هذه الخطابات المتداخلة حقائق اجتماعية متباينة ومصالح متعارضة، ومع ذلك فقد تحدث استعارات في المفاهيم والأطروحات في إطار محاولة كل خطاب مواكبة الواقع وتحقيق أكبر قدر من التأثير الاجتماعي.¹

إن وجود تداخلات خطابية على المستوى النظري بين مدارس واتجاهات تحليل الخطاب المختلفة، أدى إلى بروز تيار بين العلماء والباحثين في السنوات الأخيرة يدعو إلى التأليف بين مدارس تحليل الخطاب أو استعارة بعض المفاهيم التحليلية واستخدامها أو إعادة تعريفها واستخدامها في سياقات جديدة. لكن مازال عدم الاتفاق هو الوضع السائد والمسيطر على المشهد العلمي لتحليل الخطاب الإعلامي، ويرجع غياب الاتفاق بين مدارس تحليل الخطاب إلى اختلاف وتباين التخصصات ومجالات الدراسة والمنطلقات الفكرية والمعرفية للمنتمين لهذه المدارس، أو ربما أصبح الاختلاف وعدم الاتفاق أحد مظاهر عصر ما بعد البنيوية أو عصر ما بعد الحداثة الذي نعيشه.²

¹ فاطمة محمد جالي صباحي، الخطاب الإعلامي للأحزاب السودانية تجاه قضية الدستور ودوره في تشكيل الرأي العام (2015-2017)، أطروحة دكتوراه في الإعلام، تخصص علاقات عامة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018، ص 57.

² محمد شومان، الخطاب الإعلامي: غموض المفهوم واختلاف أدوات التحليل، مركز الهدى للثقافة والإعلام، الرابط :

<http://www.siironline.org/alabwab/alhoda-culture/031.html> شوهذ يوم 2022.03.20 على 20ما

الخلاصة:

من خلال ما تطرقنا يمكن تلخيص ما توصل إليه هذا الفصل ويتمثل في أن مفهوم الخطاب حظي باهتمام كبير في بحوث الاعلام والاتصال ،ورغم ذلك لم يتمكن الباحثون من تقديم تعريف جامع وشامل لمصطلح الخطاب وبقي خاضعا للتأويل في مختلف المجالات المعرفية.وقسم الدارسون الخطاب إلى عدة أنواع مرتبطة بالحقل المعرفي الذي يستخدم فيه، فيما في ذلك الخطاب الإعلامي الذي عرف عدة تحولات وتطورات مع مرور الزمن مواكبا بذلك التطور الحاصل في وسائل الاعلام والاتصال محافظا على عناصره المتمثلة في: المصدر، الرسالة، قناة الإتصال، المستقبل، ورجع الصدى.

ويأخذ الخطاب الإعلامي أشكالا متعددة كالخطاب المكتوب، الإرتجال الجزئي، والإرتجال الكلي، كما له ارتباط وثيق بخطابات أخرى على غرار الخطاب السياسي .وتعد اللغة أهم ركيزة لبناء خطاب إعلامي فعال ومؤثر، وفق آليات التحكم التي يضطلع بها القائمون بالإتصال وحراس البوابة أثناء إنتاجهم للرسالة الاعلامية، وتعاضم دور الخطاب الاعلامي في المجتمع من خلال الوظائف المتعددة التي يقوم بها في شتى المجالات.

و يسعى تحليل الخطاب إلى دراسة البنية اللغوية للخطاب الإعلامي سواء كانت منطوقة أو مكتوبة، وذلك باتباع منهجية تحليل الخطاب الإعلامي التي تمكن من التعرف على أساليب التعبير الشفوي والوثائق المكتوبة ورصد الأفكار الرئيسية والفرعية التي جاءت في الخطاب.وهناك متطلبات عدة لابد أن تؤخذ في الحسبان من قبل الباحث أثناء تحليله للخطاب الإعلامي لكي يستطيع ابراز العلاقة بين النص ومعه والسياق الذي أنتج فيه. كما ينبغي أن يستعين ويستخدم أدوات تحليل الخطاب(تحليل الأطروحات، تحليل المعنى الكامن، تحليل حقول الدلالة...)، في ظل تعدد وتداخل مدارس تحليل الخطاب كالمدارس (الفرنسية والألمانية والاسكندنافية والانجلوسكسونية).رغم كل هذا لا يزال الغموض يكتنف مفهوم الخطاب الإعلامي ووأسس تحليله واستخداماته مما أدى إلى ظهور باحثين ينادون إلى التأليف بين مدارس تحليل الخطاب.

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على تحليل خطاب مواد الرأي المنشورة في صحف الدراسة حول موضوع الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال تفكيك المعنى الدلالي للأطروحات وكشف المعنى الكامن للخطاب ، ورصد الجج والبراهين المستعملة والأطر المرجعية التي انطلق منها منتجو الخطاب في تقديم طرحهم للموضوع.وتتبنى الدراسة مقارنة تحليل الخطاب لفحص كيفية تناول صحف الدراسة لموضوع الهجرة غير الشرعية في مواد الرأي.

الفصل الثالث:

الهجرة غير الشرعية:

التأصيل النظري، الآثار وآليات

المكافحة

تمهيد:

تعتبر قضية الهجرة غير الشرعية من القضايا الراهنة التي تحظى باهتمام كبير في المجتمع الدولي، باعتبارها ظاهرة معقدة ومؤثرة في العلاقات بين الدول، سواء تلك المصدرة والمستقبلة للمهاجرين وكذا ودول العبو، وفي الكثير من الأحيان تجد هذه الدول نفسها أمام أزمة المهاجرين غير الشرعيين وتبحث عن حلول لها.

كما تحتل الهجرة غير الشرعية مساحة كبيرة من اهتمام وسائل الإعلام، وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية في السنوات الأخيرة. فالهجرة غير الشرعية لم تعد ظاهرة اجتماعية فقط وإنما أصبحت ظاهرة أمنية تستدعي من الدول التعامل معها بوسائل وأساليب جديدة، بالنظر الى نتائجها و أثارها المتعددة.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتطرق إلى مختلف النظريات العلمية المفسرة لها، من الناحية الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والأمنية، مع الوقوف عند أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية، وأثارها وآليات التصدي لها كظاهرة وقضية دولية.

المبحث الأول: التأصيل النظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

يهدف تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية يجب التطرق إلى مختلف المفاهيم ذات الصلة، في ظل الاختلاف والتباين الملاحظ لدى الدارسين لهذه الظاهرة. كما نتطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.

أولاً: ماهية الهجرة غير الشرعية

1- مفهوم الهجرة:

في هذا المحور نتطرق إلى التعريف اللغوي والإصطلاحي للهجرة الشرعية.

التعريف اللغوي:

في اللغة العربية كلمة "هجرة" مشتقة من الفعل الثلاثي "هجر"، يهجر هجراً وهجراناً، الذي يعني ترك المكان أو التخلي عن شيء ما و تعني التباعد و عدم الارتباط، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره، ويقال هاجر فلان أي ترك وطنه وخرج منه إلى غيره.¹

في اللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية) كلمة الهجرة "Migration" مشتقة من الكلمة اللاتينية Migratio أو Migrationem وتعني الارتحال أي تغيير مكان الإقامة.²

وفي اللغة الإنجليزية يقصد بلفظ "to migrate" تغيير المكان و يشير إلى عملية الانتقال أو الحركة المستهدفة للهجرة، و مصطلح "Immigrate" يعني النزوح والانتقال إلى بلد آخر ويشير إلى دخول المهاجرين وإقامتهم في موطن الاستقبال.

و يقصد بكلمة "Emigrate" الانتقال من مكان إلى مكان ويشير إلى حركة الانتقال وعلاقتها بموطن الإرسال، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة، أي النزوح والارتحال.³

وكلمة "Emigration" تعني حسب قاموس المصطلحات الاجتماعية انتقال الأفراد أو الجماعات من موطنهم الأصلي للإقامة في موطن آخر.¹

¹ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ج 2، 1961، ص ص 972 973.

² Online Etymology Dictionary, Migration, <https://www.etymonline.com/word/migration> viewed 05 october 2020.

³ Shumsky, Neil Larry, Noah Webster and the Invention of Immigration., The New England Quarterly 81, no. 1, 2008, p128.

عليه فإن أغلب المعاجم اللغوية تجمع على أن الهجرة في مفهومها العام تعني المغادرة، الانتقال والترك.

التعريف الإصطلاحي:

يختلف مفهوم الهجرة من باحث لآخر ومن مجتمع لآخر ولذلك تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح الهجرة وفيما يلي نذكر البعض منها:

تُعبر الهجرة عن انتقال للفرد أو للجماعة من مكان لآخر داخل الدولة الواحدة أو خارج حدودها السياسية بهدف معين وواضح، والشخص يهاجر إما بإرادته أو قسراً ، وهو إما أن يعود للإقامة في موطنه الأصلي أو يستقر بشكل نهائي في موطنه الجديد.² وتعرف بأنها التحرك الجغرافي للبشر أي انتقالهم من دولة إلى أخرى للإقامة بها لمدة معينة.³

وتعرف الهجرة بأنها حركة انتقال الأشخاص الذين يتركون بلدهم الأصلي أو البلد حيث يوجد مكان إقامتهم المعتاد وذلك قصد الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة في بلد آخر وعليه قد تم عبور حدود دولية.⁴ كذلك هي انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى بهدف الإقامة الدائمة فيها، فهي تتضمن هجرة من الدولة الأصلية واتخاذ الموطن الجديد مقراً وسكناً مستقراً لها، وتدخل الهجرة في نطاق أحكام القانون الداخلي والقانون الدولي معاً، فهي تخضع للقانون الداخلي من ناحية أن لكل دولة الحق في أن تنظم الهجرة من إقليمها وإليه وفقاً لما تقتضيه مصالحها، وهي من جهة أخرى تتصل بالقانون الدولي لما تثيره ومن مسائل قانونية دولية كحق الفرد في الهجرة وتحديد المركز القانوني للمهاجر وعلاقته بكل من الدولتين المهاجر منها والمهاجر إليها.⁵

ويشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 13 إلى أنه لكل فرد الحق في التنقل واختيار مكان إقامته داخل الدولة، كما يتمتع كل فرد بالحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده الأصلي والعودة، فهي تعتبر حقاً من الحقوق الأساسية لجميع الأفراد وفي أي مكان . كما عرفت الأمم المتحدة

¹ مصلح الصالح، الشامل - قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص187.

² رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2008، ص14.

³ نخبة من الاساتذة العرب، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1975، ص629.

⁴ المنظمة الدولية للهجرة، التغطية الاعلامية للهجرة استناداً الى القانون الدولي الأدلة، تونس: المنظمة الدولية للهجرة فرع تونس، 2019، ص25.

⁵ زروق العربي، الهجرة غير الشرعية انعكاساً وآليات المواجهة، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ط1، الجزائر: دار ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 21 22.

الهجرة بأنها الانتقال بصفة دائمة إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعدا كافيا .وقد عرفت الأمم المتحدة المهاجر بأنه شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء أكانت طوعية أو قسرية، وبغض النظر عن الوسيلة المستعملة للهجرة سواء نظامية أو غير نظامية¹.

وتأسيسا لما سبق يمكن القول أن مصطلح الهجرة يعبر عن تنقل وحركة الأفراد من مكان لآخر ومن بلد لآخر تحت تأثير مجموعة من الظروف ،بغرض البحث عن العمل أو العيش والاستقرار بصفة مؤقتة أو دائمة.

2-تعريف الهجرة الشرعية:

هي الهجرة التي يخضع أفرادها إلى الإجراءات القانونية والدولية من أجل التنقل من بلد إلى آخر². وهي الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقلة، والهجرة الشرعية تتم وفقا للقانون الدولي للهجرة فهي هجرة قانونية. وفي الهجرة القانونية يقوم الأشخاص بتقديم طلبات الهجرة باختيارهم وفق شرط ومعايير معينة، فإذا توفرت هذه الشروط حصل الشخص المعني على حق الإقامة وكافة الحقوق المكفولة لأي مواطن في دولة المهجر، ومعظم المهاجرين الذين يقعون تحت هذه الفئة يكونوا من المتعلمين والحاصلين على تخصصات مرغوبة أو من ذوي رؤوس الأموال³.

3- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

مصطلح الهجرة غير الشرعية يتشكل من لفظين الأول "الهجرة" وذكرنا تعريفه سابقا والثاني "غير الشرعية"، فلفظ "غير شرعي" يرتبط بكل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح بها القانون ويدل على مخالفة التشريعات المعمول بها والقوانين المنظمة لدخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما.⁴

¹ ريم مرزوق، الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة المقننة إلى الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 7، العدد 3، سبتمبر 2020، ص 43.

² بورني نسيم، عزوز نورالدين قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 04، 2020، ص 67.

³ نجوى فلكاوي ، هجرة شبلي، قراءة سوسولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من بلدان الساحل الإفريقي: الجزائر أمودجا، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص 109

⁴ فاطمة الزهراء نسيمة وآخرون، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن القومي المغربي، الأبعاد الاجتماعية والأمنية، الجزائر: منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، 2020، ص 222.

ويشير مفهوم الهجرة غير الشرعية إلى عدة دلالات بسبب تداخله مع مفاهيم أخرى، وتوجد العديد من أنواع الهجرة وجميعها تتعلق بالمهاجر نفسه أو بنطاق الهجرة أو بالمدة الزمنية للهجرة، فهناك هجرة داخلية ينتقل فيها الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد، وهجرة خارجية ينتقل فيها الأفراد والجماعات من مجتمع إلى آخر أو من بلد إلى بلد آخر¹، وهجرة طوعية أو إجبارية، دائمة أو مؤقتة، فردية أو جماعية، شرعية أو غير شرعية².

وإذا كانت الهجرة الشرعية تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات الدخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالجيرة والجوازات، فإن الهجرة غير الشرعية تتم بطرق غير قانونية، حيث يقوم المهاجر بدخول دول أخرى دون وثائق سفر أو موافقات وعبر طرق ووسائل غير قانونية، ويستخدم المهاجرون غير الشرعيين أساليب عديدة مثل، التسلل من خلال الحدود، أو التعاقد مع شركات التهريب، الاعتماد على الزواج الشكلي الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الجيرة المتبعة في بعض البلدان، وهناك البعض من السواح والطلاب لا يعودون إلى بلدانهم، بعد انقضاء فترة إقامتهم وبالتالي تصبح إقامتهم غير شرعية في تلك الدول³.

وهناك من يعتبر الهجرة غير الشرعية جريمة، بينما يعتبرها آخرون انتهاكا للقانون بدون ضحايا، كما أن الهجرة غير الشرعية تعكس ضعف سيطرة الدولة على تلك الشرعية، أمر ينبع من القانون الدولي لإضفاء صفة التجريم على شريحة معينة⁴.

وإلى غاية الآن لم يتفق الباحثون والفقهاء وحتى المجتمع الدولي حول تحديد مفهوم واحد للهجرة غير الشرعية وذلك بسبب تعدد وتباين المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف، وفيما يلي مجموعة من التعاريف التي وضعتها الهيئات الدولية وتلك التي تناولها الباحثون في دراستهم للظاهرة:

¹ أحمد رشاد سلام، الأخطار الظاهرة والكامنة عن الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، ط 1، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص، ص 203، 204.

² ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية على العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط، الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 89.

³ يحيى محمد أمين مستاك، تفكيك الهجرة غير الشرعية: دراسة في المفهوم، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص 1542.

⁴ إسماعيل شرقي، الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الإخبارية، دراسة تحليلية مقارنة لموقعي فرنسا 24 والعربية نت، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة باتنة، 2018، ص 120.

الطرح الأول:

الهجرة ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان منذ القدم، وتُعرَّف بأنها مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة بصفة دائمة أو مؤقتة، وحسب منظمة الأمم المتحدة يعني مفهوم الهجرة انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى و تكون عادة مصاحبة بتغير محل الإقامة و لو لفترة محدودة.¹

الطرح الثاني:

يقصد بالهجرة غير الشرعية هي خروج الأشخاص من إقليم الدولة من غير المنافذ القانونية ودخولهم إلى إقليم دولة أخرى بنفس الطريقة، بمعنى انتقال الأفراد من مكان إلى مكان آخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أم اقتصادياً أم دينياً أم سياسياً.² ومصطلح "الهجرة غير الشرعية" هو مصطلح مجرد وغالباً ما يقترن بلغة القانون التي تفترض الاستبعاد المشروع للمهاجرين غير المرغوب فيهم من مجتمع ما أو دولة ما، فهي تشير فقط إلى الوضعية القانونية للمهاجر في بلد ما.³

الطرح الثالث:

ترتبط الهجرة غير الشرعية بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يمكن تصنيفهما إلى نوعين: النوع الأول هو كل شخص يدخل بلداً بطريقة غير شرعية مثل الدخول بدون إذن من سلطات الهجرة، الدخول إلى بلد والإقامة فيه وعدم الاتصال بالسلطات أو تقديم طلب اللجوء، دخول دولة بدون وثائق، أو بوثائق مزورة، الدخول بشكل غير قانوني والعمل في وظيفة. أما النوع الثاني يشير إلى كل شخص يدخل بلد ما بشكل قانوني وبعدها يصبح غير قانوني لأسباب مختلفة منها: تجاوز مدة التأشيرة، رفض الترحيل، تغيير في قوانين الهجرة، وجود تغيير في حالة المهاجر، العمل خارج شروط تصريح الإقامة، الإقامة أو العمل باستعمال وثائق مزورة، تأشيرة إعالة الزوج أو الأسرة تصبح زائدة عن الحاجة، طالب اللجوء ولم تمنح لهم

¹ حفيظة بوهالي، مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام، دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي أنموذجاً خلال سنة 2017، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العدد 42، 2018، ص 165.

² صباح عبد الرحمان الغيظ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول مجلس التعاون وأسلوب إدارتها ومواجهتها، الكويت: مركز الإعلام الأمني، أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية، 2012، ص 03.

³ Elaine Burroughs, **Irish Institutional Discourses of Illegal Immigration: A Critical Discourse Analysis Approach**, PHD Thesis, maynooth university, Ireland, October 2012, p01.

صفة اللاجئ¹. بالإضافة إلى ذلك في بعض البلدان يمكن تعريف الطفل المولود من مهاجر غير شرعي بأنه غير قانوني بالولادة وقد لا يكون له أي حق المواطنة أو الإقامة في الدولة².

الطرح الرابع:

الهجرة غير الشرعية حسب المكتب الدولي للعمل هي تلك التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية وعلى هذا الأساس يقصد بالمهاجرين غير القانونيين كل من :

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بعيدا عن الرقابة المفروضة.
- الأشخاص الذين يدخلون لإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة.
- الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بتخطي المدة المحددة له أو القيام بعمل غير الرخص له بموجب العقد³.

الطرح الخامس:

تتطرق المنظمة الدولية للهجرة في طرحها حول الظاهرة على أنها حركة أفراد تنتهك قواعد دول المصدّر والعبور، فمن ناحية الدول المتّجة إليها، الدخول غير شرعي يعني الإقامة أو التوظيف في بلد لا يملك فيه المهاجر الوثائق القانونية التي يتطلبها الدخول إلى هذا البلد، في حين أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يشير إلى الدخول والبقاء غير الشرعي في الدول الأعضاء ويكون الدخول عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار⁴ و لكن في الواقع ، حتى داخل الاتحاد الأوروبي هناك نقص في تعريف قانوني مشترك للهجرة غير الشرعية وذلك لأن كل دولة لديها نظامها الخاص لتسجيل وتعريف الظاهرة، علاوة على ذلك ، قد تتغير حالة عدم الشرعية بمرور الوقت وتتداخل مع حالة الشرعية⁵. والهجرة غير الشرعية تعد نتيجة للقيود المفروضة على الهجرة الشرعية نحو الدول المتقدمة وتلك التي تعرف أوضاعا

¹ Coghlan, D, *Life in the Shadows: An Exploration of Irregular Migrants in Ireland*, Dublin: The Migrant Centre Ireland, 2007, pp 19 20.

² Elaine Burroughs, op cit, p11.

³ نوال بن عمار، أليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص 108.

⁴ صبيحة بخوش، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا، الجزائر نموذجا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، المجلد 1، العدد الأول، مارس 2018، ص 292.

⁵ Elaine Burroughs, op cit, p03.

أفضل، فالسياسات التي تتبعها الدول المتقدمة خاصة الأوروبية لها آثار عكسية، إذ ساهمت في تنامي الظاهرة من خلال أشخاص يتاجرون في البشر من أجل تحقيق مكاسب نفعية.¹

وعطفا على ما سبق يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية تعبر عن انتقال الأشخاص من مختلف الدول والمناطق إلى الدول الأخرى (خاصة من الدول الفقيرة نحو الدول الغنية بصفة عامة أو من دول غير مستقرة سياسيا وأمنيا نحو الدول التي تعرف استقرارا أمنيا وسياسيا واقتصاديا) و يكون الانتقال بطريقتين الأولى قانونية ثم تصبح وضعية الشخص المهاجر غير قانونية بسبب انتهاء صلاحية الوثائق أو تغير القوانين المنظمة للهجرة في البلد المستقبل و بالتالي يعتبر مهاجرا غير شرعيا ، و الطريقة الثانية غير قانونية، يكون فيها الانتقال بدون وثائق رسمية أو هويات و تأشيرات مزورة، من خلال عبور مياه البحار على متن السفن وقوارب الصيد، أو الدخول عبر الحدود البرية من خلال منافذ غير قانونية .

4- مفاهيم ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية:

- **الحرقه:** يرتبط مفهوم الهجرة غير الشرعية أيضا بالهجرة السرية وبمصطلح " الحرقه " بمعنى إحراق كل الوثائق حيث يصبح المهاجر السري دون هوية، ويرتبط بمصطلح الهرب بمعنى التخفي واتخاذ موقف غير قابل للتراجع ، و كلمة "حرقه " مفردة متداولة لدى خطاب الشباب الجزائري، وذلك عندما يقرر الشباب السفر عبر البحر أو التسلل نحو دولة أخرى ويحرق أوراقه ووثائقه التي تربطه ببلده الأصلي². وفي السياق نفسه يذهب ساعد رشيد قائلا: "أن مفردة الحرقه تسمية تطلق على المهاجرين غير الشرعيين من المنطقة المغاربية والإفريقية كما أصبح يطلق على المهاجرين غير الشرعيين من دول أسيوية"³.

-**النزوح:** هو الشخص الذي أجبر أو أكره على الفرار وترك منزله ومكان إقامته المعتادة أو الأصلية واضطر لذلك لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية ولكنه لم يعبر حدودا دولية معترف بها.

والنزوح هو انتقال فرد ما الى مكان آخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمن والسلامة والحماية ربما بسبب بعد الحدود أو بسبب ما يكتنف رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري كالألغام أو إغلاق

¹ عزت حمد الشيشيني، مكافحة الهجرة غير شرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010، ص150.

² الأخضر عمر الدهيمي ، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر ، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 08 أبريل 2010، المملكة العربية السعودية ، ص7.

³ رشيد ساعد ، واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني ، رسالة ماجستير في الدراسات المغاربية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص28.

السلطات المحلية طرق المغادرة. فهو يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن، فهو يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسراً بدون رغبة واختيار من الفرد أو الجماعة، كما أنه يحدث فجأة دون سابق تخطيط، والنزوح قد يكون شاملاً وذلك بأن تنزع قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم. أما الهجرة فإنها تتم عن سابق تمنع وتفكير وقد تكون هجرة فردية أو جماعية وللمرء أن يختار ما يحمله معه من مستلزمات دون وجود تهديد لحياته، والهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل امتصاصها واستيعابها من طرف الدولة المستقبلية، على عكس النزوح الذي تعجز المجتمعات فيه عن استيعاب كل الأعداد النازحة مرة واحدة.¹

- اللجوء: هو صفة قانونية قوامها حماية تُمنح لشخص غادر وطنه خوفاً من القتل أو الاضطهاد بسبب آرائه و مواقفه السياسية و العقائدية ، فاللاجئ هو كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية، أو حريته للخطر، خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان². وورد في بنود اتفاقية سنة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين تعريف اللاجئ بأنه: " شخص يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأى سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف، أو لا يريد أن يستظل بحماية . وهذا التعريف يقتصر على وصف اللاجئ على الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلدهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد، أو تعرضهم بالفعل للاضطهاد، بسبب الجنسية، أو العرق أو الدين، أو الآراء السياسية، ولم تتضمن الأشخاص الذين يفرون من أوطانهم بسبب الخوف على حياتهم نتيجة نشوب حرب أهلية مثلاً، أو نتيجة عدوان خارجي، أو احتلال، أو سيطرة أجنبية³. فاللجوء قد يُفرض على الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة دولتهم الأصلية بسبب كارثة طبيعية أو بيئية أو عدوان خارجي، أو احتلال أجنبي، أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم دولة الأصل كله أو في جزء منه⁴.

¹ إسماعيل شرقي، مرجع سبق ذكره، ص 123 124.

² صلاح الدين طلب فرج، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، جانفي 2009، ص 162.

³ ريم بوش، نور الهدى عبادة، اللجوء : آثاره و انعكاساته الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية العراق أمودجا، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 05، 2020، ص 18.

⁴ وليد خالد الربيع، حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي (دراسة مقارنة)، كلية الفقه المقارن والسياسة الشرعية، جامعة الكويت، دون سنة، ص 10.

ومن وجهة نظر القانون الدولي توجد أربعة شروط لاكتساب صفة اللاجئ وهي :

1- أن يوجد الشخص خارج إقليم دولته الأصلية، أو خارج إقليم دولته المعتادة، إذا كان من الأشخاص عديمي الجنسية.

2- أن يكون الشخص غير قادر على التمتع بحماية دولته الأصلية، سواء لاستحالة ذلك بسبب حرب أهلية أو دولية أو لرفض الدولة تقديم الحماية لهذا الشخص، أو لأنه غير راغب في التمتع بهذه الحماية خوفاً من الاضطهاد، أو تعرضه لمثل ذلك الاضطهاد.

3- أن يكون الخوف من الاضطهاد قائماً على أسباب معقولة تبرره.

4- يتعين ألا يقوم في مواجهة اللاجئ أحد الأسباب التي تدعو إلى إخراجهم من عداد اللاجئين، وهي التي ذكرتها المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووصفتها بالأسباب الخطيرة، تدعو لاعتبار الشخص قد ارتكب جريمة ضد السلام، أو جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو كان قد ارتكب جريمة غير سياسية خطيرة خارج دولة الملجأ، وقبل قبوله فيها، بوصفه لاجئاً أو كان قد سبق إدانته بسبب أعمال منافية لأهداف الأمم المتحدة¹.

ثانياً: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

لا توجد نظرية واحدة متكاملة تفسر الهجرة غير الشرعية بالنظر إلى خصوصية هذه الظاهرة الاجتماعية وبسبب تعدد المداخل النظرية ذات الرؤى المختلفة حسب العوامل المؤثرة عليها. فهناك عدة نماذج وأطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة لتفسير ظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص، وخصوصاً الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة انتشرت حديثاً، وفي هذا المطلب نتطرق إلى النظريات التي عالجتها وحاولت تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمختلف أبعادها.

1- التفسير الاجتماعي : يعتبر التفسير الاجتماعي للهجرة تفسيراً غير حتمي فهو لا يركز على عامل وحيد في تفسير الهجرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهو لا يركز أيضاً على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، فيرى المهاجرون على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الطرق السائدة في كلا المجتمعين تلقي بآثرها على الهجرة والمهاجرين وتحدد قرار

¹ ريم بوش، نور الهدى عبادة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الهجرة واتجاهها ومدتها... إلخ، وهو ما ركزت عليه سوسيولوجيا الهجرات، وعموما فإن التفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة، وهنا نجد عدة نماذج تحليلية منها¹:

1.1 - النظرية البنائية الوظيفية: تركز البنائية الوظيفية في تفسيرها للهجرة غير الشرعية على وظيفة النسق الاجتماعي، إذ ترى أن جميع أجزاء أو عناصر النسق الاجتماعي تلعب أدوارا إيجابية من أجل صيانة النسق والمحافظة على توازنه، فعلماء الاجتماع الوظيفيون فهموا النظم الاجتماعية بوصفها ماثلة للكائنات العضوية على أساس أن تلك البنيات الاجتماعية تشبع وتحقق المتطلبات الضرورية لبقاء المجتمع واستمراره، فالأفراد في التصور الوظيفي يستجيبون لمتطلبات مجتمعاتهم ويجدون مكانهم في إطار النظام الاجتماعي، وهم خاضعون إلى حد كبير للضغوط التي تفرضها مجتمعاتهم وبالتالي أي خلل وظيفي في أنظمة النسق الاجتماعي بالإضافة إلى الضغوط التي يمارسها النظام الاجتماعي على أفراد خلق عدة مشاكل وظواهر منها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث ينظر هذا الاتجاه إلى الهجرة غير الشرعية على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع، حيث أن الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالبناء الاجتماعي والصراع الثقافي، ونظام التدرج الاجتماعي والعوامل الاقتصادية والسياسية².

وتعتبر الهجرة غير الشرعية من منطلق الوظيفية سلوك يخالف القواعد والأنماط السلوكية المتعارف عليها في المجتمع فضلا على أنه يعتبر تعدي صارخ على قواعد الضبط الاجتماعي فيضفي إلى تمزيق العلاقات والأبنية الاجتماعية المختلفة، وفي تسريب أفراد المجتمع المعايير والقيم التي يربطها المجتمع وذلك بسبب تصدع البناء الاجتماعي أو نظام المجتمع، وتساعد بعض المشكلات الاجتماعية وخصوصا عندما تفشل الجماعة في القيام بوظائفها أو أن الأدوار ليست في حالة اتساق وتجانس مع تطورات التنظيم الاجتماعي ما يؤدي بالفرد إلى البحث عن بيئة ومحيط لإثبات ذاته والاستقرار حتى وإن كان ذلك بطرق غير شرعية. فاللامعيارية الموجودة في المجتمع أدت بالأفراد إلى فقد أهداف يحاولون الوصول إليها وتحقيقها في مجتمعاتهم أو انعدام قابليتهم للتنبؤ بالمستقبل وخوفهم منه لأنه بقي مستقبلا محمولا في أذهانهم، كما أن غياب التضامن من طرف أفراد المجتمع وعدم اهتمام القادة بحاجات الأفراد، كله أدى بالعديد وخصوصا

¹ سعد الدين مشاور، شنافي فوزية، تطور مفهوم الهجرة: من ظاهرة سوسيو - اقتصادية إلى ظاهرة أمنية - " قراءة في تحول المفهوم، مجلة الحوار الفكري، المجلد 13، العدد 15، جوان 2018، ص ص 207 208.

² سعد الدين مشاور، شنافي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 208.

الشباب إلى التفكير في حلول أخرى كي يجدوا ما يطمحون إليه وبالتالي وجدوا الهجرة غير الشرعية سبيلهم في ذلك¹.

والظواهر الاجتماعية لها من السلطة ما يجعلها قاهرة وملزمة للأفراد، حسب "دوركيم" وبالتالي الهجرة غير الشرعية كرد فعل يعكسونه في تصرفاتهم وهناك قوة جماعية تدفع بالأفراد إلى سلك طريق الهجرة غير الشرعية . فالموقف البنائي الوظيفي يجعل من الهجرة غير الشرعية فعل اجتماعي لا يفعله الفرد انطلاقاً من اختياراته وأفكاره بل هو فعل امتثالي لا يسع الفاعل إلا القيام به، ومنه فالضغوط البيئية وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، واختلال التوازن بين الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة يعرض المجتمع إلى حالات من الاضطراب فيضعف التماسك الاجتماعي مما يؤدي إلى ظهور إنزلاقات².

وبناء على ما سبق نستخلص الباحث أن النظرية البنائية الوظيفية تؤكد على أن الهجرة غير الشرعية هي نتاج متغيرات سوسيولوجية متسارعة حدثت على مستوى البناء الاجتماعي ووظائفه أثرت على الأفراد وخصوصاً الشباب، لأنه في حالة الاستقرار عناصر المجتمع تكون منتظمة وتسير نحو تحقيق الاستقرار، ولكن في حالة الهجرة غير الشرعية يدخل أشخاص إلى المجتمع وهو ليس بحاجة اليهم ويتسببون فيه في مشكلات اجتماعية وتنتج عنها حالة عدم الاستقرار.

2.1- المدخل الثقافي: يقول أنصار هذا المدخل أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، رغم أن التفاصيل المضبوطة عن مصدر الهجرة وسرعة أو بطئ فيضها قد يتأثر بعوامل اقتصادية ملازمة أو بادية على السطح فإن النسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع ونظامه وعموماً فإن ما هو دائم وثابت هو أن انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة و الدوافع الاقتصادية، ونفس العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها في مؤثرة في محركات الهجرة، ويقسمها البعض إلى الظواهر الفيزيائية للمنطقة، عمل النظام الاقتصادي، التأثير الثقافي، تأثير الكوارث، القرارات السياسي³.

¹ سعد الدين مشاور، شنافي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 207 208.

² بارك بوعشة، الفساد، أشكاله، آثاره وطرق معالجته، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 01، سبتمبر 2007، ص 32.

³ سعد الدين مشاور، شنافي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 209 210.

3.1- نظرية التنظيم الاجتماعي: يقول "مانقلام mangalam" إلى الهجرة باعتبارها من عمليات التغير

الاجتماعي و يوضحها اختلاف وضع المجتمع و نظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين و في هذه الأثناء تعمل الهجرة على حفظ عملية التوازن للنظام الاجتماعي و تعطي أعضائه طرقاً ليتخلصوا من حرماتهم، وفي المقابل يوجد بعداً آخر في ظل التفسير الاجتماعي للهجرة و الهجرة غير الشرعية ويتعلق هذا البعد أساساً بشبكات الهجرة ، وهو الذي يفسر الهجرة عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين و غير المهاجرين وهي روابط تربط أكثر الدول الأصلية للمهاجرين و الدول المهاجر إليها حيث يقدم كل مهاجر فرصاً للأشخاص من محيطه كفرد من أسرته أو من عشيرته أو من الجيران الحثيم ومساعدتهم على الهجرة وفي هذا الإطار فإن قرار السفر لا يقوم بشكل أساسي على حساب اقتصادي و عقلائي بحث على النحو الذي تفسره النظريات الجديدة حول الهجرة و لكن على نحو تلك المعلومات التي تم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر مادياً و نفسياً خلال جميع مراحل انتقاله أيضاً تسمح بشبكات الهجرة من خلال تأثيراتها في تقليل المخاطر و التكاليف عن المهاجرين و المهاجرات المستقبليين بالإستمرار الذاتي لعملية الهجرة ، كما نجد أن شبكات الهجرة تربط بين الأشخاص المنتمين لنفس المجتمع الأسري والعرقى و اللغوي و الديني و تعمل تلك الشبكات كمقدمة لخدمات تقلل من تكلفة الهجرة و أن تأخذ في الحسبان وجود مخزون من تعداد المهاجرين المشتتين في عدة مدن وبلدان وهذا هو أحد المعايير الهامة التي تتدخل في قرار الهجرة، و هكذا كلما كانت الشبكة متطورة كلما انخفضت التكاليف و زادت الهجرة حدة، و يلعب رأس المال الاجتماعي للمهاجر دوراً أكثر أهمية من رأس المال النقدي¹.

2. التفسير السيكولوجي: سنتناول التفسير السيكولوجي للهجرة غير الشرعية من خلال التطرق إلى نظرية

"ماسلو" : إن الفكرة العامة لنظرية الحاجات التي طرحها عالم النفس الأمريكي "أبراهام ماسلو"، هي من النظريات النفسية الهامة التي درست الإنسان من زاوية حاجاته البيولوجية ، الاجتماعية و النفسية، حيث اقترح نظرية للنظام النوعي لتطور الرغبات، ويعتبر أن رغبات الفرد تنمو بشكل هرمي من أسفل إلى أعلى في شكل هرمي تصاعدي، ويفضل ماسلو استخدام مصطلح الحاجة بدلاً من مصطلح الرغبة أو الدافع ويقسم احتياجات الشخص إلى خمسة ، يتم ترتيبها على النحو التالي:

-الحاجات الفيزيولوجية: حاجات السلامة والأمن، حاجات الانتماء والحب، حاجات تقدير الذات وحاجات تحقيق الذات، فالشخص إذا كان يؤمن بضروريات حياته ، فسيبدأ في البحث عن هدف أعلى

¹ موسى معطاوي، الهجرة غير الشرعية تفسيراتها، ميزاتها، دوافعها، مجلة معارف، المجلد 09، العدد 16، 2015، ص 160.

أو حاجة أخرى أعلى في الهرم ، والحاجات الفيزيولوجية، تشير إلى الحاجات الأساسية التي يتوقف عليها البقاء الفيزيولوجي، وفق هذا المستوى يعتبر ماسلو أن الدافع وراء الهجرة غير الشرعية هو النقص الحاد في الحاجات الفيزيولوجية الناجمة عن المجاعات والحروب ،ولذلك يصبح الفرد يبحث عن إشباع هذه الحاجات دون الانتباه إلى المخاطر التي قد تنجم عن ذلك¹.

-حاجات السلامة والأمن: تتضمن حاجة الفرد الى الأمن والاستقرار في الذات والسكن والعمل،لأن التهديد الذي يتعرض له الشخص في معاشه هو تهديد لحاجة أساسية في حياته وكلما أَمَّن نفسه من خلال الأنظمة والقوانين ،وضمن توفير احتياجاته الأساسية ، كلما شعر براحة نفسية. وهذا الشعور يعتبر سببا يقف وراء سلوك الهجرة غير الشرعية التي يغامر فيها الفرد بحياته من أجل الانتقال إلى مجتمعات أخرى تكون أكثر أمنا في نظره،تضمن له فرص العيش والحياة الكريمة.

-حاجات الانتماء والحب: تعتبر الروابط الاجتماعية والقريبة والمحيطية من العوائق التي تبطئ وتشل حركة المهاجرين وهذا ما سماه " ماسلو " بالمستوى الثالث من الحاجات، فهو يرى أنها تلعب دورا هاما في حياتنا وإذا نظرنا إلى روابط الانتماء التي من المفترض أن تعيق ظاهرة الهجرة غير الشرعية، قد تفتت لدى هذه الفئة تحت ضغط الفقر الحاد في الحاجات السابقة فهنا تصبح هذه الحاجات دافعا للهجرة غيرالشرعية وليس عائقا لها².

-حاجات تقدير الذات: وتشمل احترام الذات وتلقي الاحترام من الآخرين فإشباع حاجات تقدير الذات يولد مشاعر واتجاهات الثقة في النفس وإحباط هذه الحاجات يؤدي إلى مشاعر واتجاهات النقص وهذا مرتبط بالهجرة غير الشرعية عند الأفراد وبالتالي يحفز الفرد نحو المغامرة وعدم الاهتمام باحتمالات الضرر التي يمكن أن تلحق به.

حاجات تحقيق الذات: و وهي رغبة الشخص في أن يمتلك كل شيء،ولكن بالنظر للواقع نجد أنه في غالب الأحيان هناك فرص معدومة لتحقيق هذه الحاجات، وهذا ما ينعكس في شكل احباطات نفسية التي يمكن أن تتحول إلى دوافع قوية نحو الهجرة غير الشرعية إلى المناطق التي يعتقد أنها فرص تحقيق مثل هذه الحاجات³.

¹ عامر مصباح، الهجرة غير الشرعية إطار نظري للتحليل ، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم،المجلد01،العدد01، 2016،ص03 .

² Hamdi oumelkheir, **CAUSES AND PSYCHOLOGICAL AND SOCIAL FACTORS OF ILLEGAL IMMIGRATION AND ITS IMPLICATIONS**, Revue EL-Bahith en Sciences Humaines et Sociales,vol 13, n04,2021, P220.

³ عامر مصباح،مرجع سبق ذكره، ص ص 5 6.

3-التفسير الاقتصادي : ينظر أنصار التفسير الاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، فالبعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال والعوامل الاقتصادية الجاذبة في مجتمع الاستقبال وهذا ما حاولت إبرازه مجموعة من النماذج التحليلية والنظريات ونذكر منها:

1.3-التحليل النيوماركسي : التحليل النيوماركسي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتحقيق المنفعة بأقل الأثمان يرى أن الهجرة تعد استثمارا قادرا على إحداث فائض صافي إيجابي عن طريق الفرق بين المتحصل عليه في البلد الأصلي والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل، فعلى المستوى الكلي ، يرى الهجرة من خلال الاختلافات الجغرافية في العرض والطلب على العمالة، وعلى المستوى الجزئي ، ينظر إلى المهاجرين على أنهم فاعلون فرديون وعقلانيون وفاعلون في زيادة الدخل ، يقررون التحرك على أساس حساب التكلفة والعائد. بمعنى أن الفوارق في الأجور هي التي تدفع المهاجرين إلى الانتقال من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة بهدف تحسين مستوى المعيشة¹.

2.3-نظرية الهجرة الدولية:

ربما كانت أول الأفكار حول الهجرة الدولية والتي تبلورت في إطار نظري قد ظهرت منذ قرنين في دراسة أجراها عالم الاجتماع السويدي كريجر سنة 1764 عن اسباب الهجرة الدولية وكان يركز فيها على عوامل الطرد حيث كانت السويد في ذلك الوقت بلدا فقيرا يعاني من انخفاض الأجور في بعض القطاعات والضرائب غير العادلة وتدهور نظام التأمين الاجتماعي وبعد أقل من قرن قام عدد من الباحثين مثل ريفانشتين بطرح نظريات حول الهجرة الدولية وحدد العوامل الأساسية للهجرة الدولية في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسل والمرسل والمستقبل للمهاجرين ومنها نظرية عوامل الطرد البسيطة مثل الفقر واضطهاد والعزلة الاجتماعية وعوامل الطرد الصعبة والمجاعات والحرب والكوارث البيئية. ويمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية، بحيث يرى أصحاب نظرية الهجرة الدولية أن هجرة العمال ذوي الكفاءات لها تأثير إيجابي على اقتصاديات المجتمعات فكلما استقطب بلد رأس مال بشري أي معارف وخبرات الأفراد المتنوعة كلما كان تطوره سريعا، حيث أن هجرة اليد العاملة المؤهلة يمكن أن تساهم

¹ Hein de Haas, **The determinants of international migration Conceptualising policy, origin and destination effects** , International Migration Institute, University of Oxford, IMI Working Papers Series 2011, No. 32 , p09.

في عملية تطور المجتمعات كونها تسمح بتنوع التخصصات في الدول التي تتوجه إليها والانتقال الدولي للمعرفة والخبرات وتسمح أيضا بالتكيف مع تطور احتياجاتها الاقتصادية¹.

3.3- النظرية البنيوية : يرجع أصحاب النظرية البنيوية الهجرة إلى هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة، حيث يرى "جون قالتون Galtung Johon"، أن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأمم المحيط، وكل أمة منقسمة بدورها إلى مركز ومحيط، وتنشأ بين أمم المركز وأمم المحيط علاقات امبريالية بنيوية حيث تعمل أمم المركز على امتصاص ثروات دول المحيط واستغلالها والهيمنة عليها وهذه الهيمنة موجودة داخل الأمم أيضا، وفي هذا الصدد أشار "قالتون" في مفهوم العنف البنيوي، حيث يشير هذا المفهوم إلى العنف غير المادي الذي تحدته أبنية أو مؤسسات مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم ويعرف هذا النوع من الأمم توزيع غير عادل للثروات وذلك إما بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية الاثنية العنصرية أو الطبقية القومية، أما على المستوى الدولي ، فالعنف البنيوي مرادف لهيمنة المركز على المحيط. وبذلك فإن العنف البنيوي الذي تتعرض له شعوب دول المحيط والذي يؤدي للاعدالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والهيمنة التي تفرض على دول المحيط بشكل يؤدي لزيادة الهوة بين الطرفين، تؤدي لزيادة حركة هجرة شعوب المحيط نحو المركز بحيث يعمل هذا الأخير على استثمار الموارد البشرية لدول المحيط لتعزيز نموه الاقتصادي وتقدمه التقني المتسارع².

4.3- نظرية التبعية: يجمع المنظرون على أن التبعية تميز النظام الدولي الذي يتألف من مجموعتين من الدول ، توصف بشكل مختلف بأنها دول مهيمنة و دول تابعة أو دول المركز ودول المحيط ...، الدول المهيمنة هي الدول الصناعية المتقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، و الدول التابعة هي تلك الدول في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا التي لديها الناتج القومي الإجمالي منخفض والتي تعتمد بشكل كبير على تصدير سلعة واحدة لعائدات النقد الأجنبي³. و في هذا النظام العالمي ،الدول تربطها علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، وتعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، ويعتبر "سمير أمين" في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول

¹ إسماعيل شرقي، مرجع سبق ذكره، ص133.

² سعد الدين مشاور، شناني فوزية، مرجع سبق ذكره، ص214.

³ Vincent Ferraro, "Dependency Theory: An Introduction," in *The Development Economics Reader*, London: ed. Giorgio Secondi, London: Routledge, 2008, pp 58 64.

المحيط إلى دول المركز¹. وقد استطاع "بورتس" portes.A عام 1981 و "ساسكيا ساسن" Saskia "Sassan عام 1988 تطبيق نظرية التبعية لتفسير الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية منها، تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي، فكثافة الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر².

4- التفسير الأمني: إن بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتناميها خاصة بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت تشكل تهديدا أمنيا جديدا للدول كونها ظاهرة عابرة للأقاليم، وأصبحت من بين المسائل المطروحة و تم إدراجها ضمن الملفات الأمنية التي يجب معالجتها عبر عملية الأمننة³.

1.4- مدرسة كوبنهاغن: من أشهر منظري هذه المدرسة هما باري بوزان "Barry Buzan" وأول وايفر "Ole Weaver"، وتقوم هذه المدرسة على مبدأ أن الدراسات الأمنية بحاجة إلى إدراك لثنائية الأمن: التي تتألف من أمن الدولة المهتمة بالسيادة وأمن المجتمع المرتبط بالهوية، فمفهوم الأمن القومي لم يعد قادرا على التعامل مع النوع الجديد من التهديدات. وبناء على هذه التحولات، في سلسلة من المنشورات طور كل من باري بوزان، وأول وايفر مقاربتين نظريتين لمفهوم الأمن والظواهر المتصلة به، الأولى كانت نتاج جماعي ومباشر للمشروع المعد داخل المعهد تحت إشراف باري بوزان، وهو ما يعرف ب: "الأمن المجتمعي" باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا خلال فترة الحرب الباردة، أما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها أول وايفر سنة 1995 حول التسييس التدريجي للأمن أو ما أصبح يعرف ب: "نظرية الأمننة"⁴.

1.1.4- نظرية الأمن المجتمعي: يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية و حول ما يمكن الجماعة من الإشارة إلى نفسها بعبارة نحن في مقابل الآخر الذي قد يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة، إثنية، أو جماعة دينية ويعتبر الأمن المجتمعي من أبعاد الأمن البشري أو الإنساني، ومن مواضيع الدراسات المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة نظرا للتطور السريع لوسائل الاتصال والنقل، التزايد الهائل في

¹ أحمد تهامي عبد الحي، ظاهرة التبعية: أصولها - أبعادها - مآلاتها، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، الإسكندرية، المجلد 55، العدد 02، 2018، ص 10.

² سعد الدين مشاور، شنائي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 216

³ فاطمة حوته، أمنة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية: المفهوم والنظرية وقضية الراهن، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 22، 2019، ص 11.

⁴ فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغربية 1995-2010، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 48 74.

المبادلات الدولية الحركية المتنامية للأفراد ، الإرهاب البيولوجي ، والهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول والمجتمعات والأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بجدّة في المجتمعات الغربية¹.

2.1.4-نظرية الأمانة : يقول أول وايفر ، أنه "بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمانة رهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق ضمناً أو صراحة بالأمن، وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية الأمانة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية وبالتالي فإن وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية، فهو يوضح كيف أن مسألة اجتماعية ما كظاهرة الهجرة غير الشرعية تصبح رهانا أمنياً.²

2.4- مدرسة باريس: بالنسبة لمدرسة باريس الأمن هو نمط للحكومية يختزل في ممارسة الشرطة عبر تقنيات المراقبة، فهذه الأخيرة تعمل فيها الشرطة عبر شبكات تُجسد روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية. ففي ظل العولمة أنشطة الشرطة أصبحت أكثر اتساعاً، و تلك المخصصة للمراقبة والحماية العامة، تتم على مسافة تتجاوز الحدود الوطنية كما تتجاوز أيضاً في طابعها بعض أنشطة الشرطة التقليدية و تصل إلى الأنشطة الخارجية. و يرى **Juf Husmans** فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا تجعل الحياة مهددة وأقل أمناً سياسياً، اجتماعياً وثقافياً أي أن هذه الظاهرة تؤدي إلى انعدام الأمن الذي يعتبره ظاهرة ذات منشأ سياسي واجتماعي، فهو يرى أنه حتى لو قبل المرء بأن وصول عدد كبير من المهاجرين من الممكن أن يحدث خللاً في المجتمع، فإن تعريف الموقف و طريقة إدارته يعتمدان على عمليات سياسية واجتماعية³.

وبناء على هذا العرض لمختلف النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية يرى الباحث أنه توجد العديد من الإتجاهات في تفسير الظاهر ويمكن ذكرها كمايلي:

¹ سليم قسوم ، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 2010، ص 114.

² فايزة ختو ، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

³ رقية العاقل، الهجرة والأمن في غرب المتوسط ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2008 ، ص 12.

-التفسير الاجتماعي يعتمد على مختلف العوامل الاجتماعية في تحليله للظاهرة كالنظرية البنائية الوظيفية تعتبر الهجرة غير الشرعية سلوك يخالف القواعد المتعارف عليها داخل المجتمع، وتقول أن الخلل الوظيفي الذي يمس بالنسق الاجتماعي هو سبب وجوده.

والمدخل الثقافي يعتبر أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة عن ميول الأشخاص للهجرة. أما نظرية التنظيم الاجتماعي فتري أن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرده.

- التفسير السيكولوجي يرى أن الهجرة غير الشرعية ترتبط بالحاجات التي يعجز الأفراد عن تحقيقها أو حرما منها في مجتمعاتهم.

- التفسير الاقتصادي للهجرة غير الشرعية يعطي الأولوية للعوامل الاقتصادية فالتحليل النيوماركسي يركز على الدخل الذي يحصل عليه المهاجر في البلد الأصلي والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المستقبل، في حين أن نظرية الهجرة الدولية ت في تحليلها على هجرة الكفاءات واليد العاملة المؤهلة، وبالنسبة للنظرية البنيوية ونظرية التبعية فقد قسمتا العالم إلى دول مركز ودول المحيط بمعنى دول غنية و دول فقيرة، مع وجود تبعية لدول المحيط للمركز مما يخلق لدى الأفراد الرغبة في الهجرة إلى الدول الغنية بهدف البحث عن مستوى معيشي أفضل من ذلك الذي يعيشونه في الدول الفقيرة.

-التفسير الأمني للهجرة غير الشرعية بالنسبة لمدرسة كوبنهاغن الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا للهوية ومصدر قلق للمجتمعات،و الظاهرة تحولت إلى مسألة أمنية عابرة للحدود حسب نظرية الأمن المجتمعي وتعتبر الهوية أحد مواضيع الأمن التي يجب حمايتها من الهجرة ، وبالنسبة لنظرية الأمانة الهجرة غير الشرعية ترتبط بالأمن،وبفضل قوة مضمون الخطاب تم تغيير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة وتحويله إلى مسألة أمنية،حيث يتم الربط بين الهجرة غير الشرعية والجريمة والإرهاب.وبالنسبة لمدرسة باريس فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة في أوروبا تشكل مصدر تهديد للحياة والأمن السياسي والإجتماعي والثقافي.

المبحث الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية، أثارها وآليات مكافحتها.

أولاً: أسباب بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية

توجد عدة أسباب تدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية، فمن بينها الأسباب السياسية و الاقتصادية والنفسية والاجتماعية، ويمكن أن نلخصها فيما يلي :

1. الأسباب السياسية: تميزت نهاية القرن العشرين، بتنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية جراء الحروب والصراعات الأهلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، كما أن تراجع الحريات السياسية والتضييق على حرية التعبير في الدول، أو ما يسمى بالتغيب على المستوى السياسي، تعتبر من أبرز الأسباب السياسية لهذه الظاهرة، فضلاً عن الحروب والنزاعات الداخلية، المسلحة مما ينتج عنها تهريب للمدنيين وارتكاب جرائم ضدهم وهو ما يحصل بالنسبة لليبيا حالياً، اين دفع هذا الوضع إلى قرار الآلاف من الليبيين باتجاه إيطاليا. ومن الأسباب السياسية أيضاً وجود اضطرابات أمنية داخلية وهو الحال الذي مرت به الجزائر في فترة التسعينات، وهو ما دفع بالمئات من الجزائريين إلى الفرار نحو أوروبا بحثاً عن الأمن والأمان بحجة اللجوء السياسي.¹

كما ساهم تراجع وتدني الأوضاع السياسية في دول المنشأ في زيادة نسبة الهجرة سواء هجرة إختيارية أو قسرية، كانهدام الإستقرار السياسي وعدم القيام بالإصلاحات اللازمة ورسم الخطط من أجل التنمية إضافة لعدم وجود الثقة الكافية بين الشعب والنظام السياسي بسبب الفساد وعدم قيام السلطات بمهامها سواء التنفيذية، التشريعية أو القضائية، إضافة لما يجده المهاجر من إغراءات في إرتفاع الأجور والمستوى المعيشي وجودة الخدمات الاجتماعية والصحية إضافة للرغبة في الشعور بالحرية.²

ويعتبر عدم الاستقرار السياسي و الحروب في منطقة الشرق الأوسط من الأسباب الرئيسية لزيادة الهجرة غير الشرعية ، حيث تم التضييق والتقليل من الفرص أمام العرب للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر لسنة 2001 وذلك لأسباب أمنية، حيث تم ربط الهجرة غير الشرعية

¹ عباسة دربال صورية، الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي-الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط " المخاطر واستراتيجية المواجهة"، ط1، الجزائر:ابن النديم للنشر والتوزيع ، 2014، صص 83-84.

² ريمة مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص50.

بالإرهاب والأمن كذلك اتخذت دول الاتحاد الأوروبي إجراءات متشددة في منح التأشيرات وإخضاع حدودها لتعزيزات الأمنية من المهاجرين القادمين من الدول العربية والمغربية¹.

كما أن التدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية ومخلفات الإستعمار الذي تسبب في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة، وتفاقم الاضطرابات الداخلية السياسية المتزايدة والنزاعات بين الدول الإفريقية بسبب الحدود والثروات الطبيعية ما تسبب خلف تدهورا للأوضاع فيها وجعل المواطن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة بحثا عن الاستقرار والأمن².

وتعتبر الهجرة غير الشرعية عن سخط الشباب على الوضعية التي يعيشونها في بلدانهم والتي تتسم في معظمها بالحرمان السياسي والنظم الفردية، وفقدان حرية التعبير عن الرأي، وعدم احترام مبادئ حقوق الانسان ما يولد لديهم الشعور بعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ آمن يحقق له الكرامة الإنسانية³.

2. الأسباب الاقتصادية: تؤكد العديد من الدراسات في مجال الهجرة أن حجم الهجرة في المجتمع يختلف أوتأثر بتقلبات النظام الإقتصادي. ويعد البحث عن الرزق لتوفير حياة أفضل من أهم الدوافع التي تؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم الأصلية وهجرتهم إلى أي دولة يجدون فيها فرص العمل لكسب الرزق، وخاصة فئة الشباب التي تعاني من البطالة. كما تسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في انخفاض مستوى المعيشة، وبذلك تصبح الهجرة للعمل ضرورية⁴.

ويعتبر الفقر الشديد من بين الأسباب الرئيسية للهجرة، فعندما تحدث المجاعة أو تنتشر الأوبئة تؤدي إلى طرد السكان من موطنهم الأصلي، لذلك فإن تفشي الفقر و تدني مستوى المعيشة وظروف العمل السيئة تدفع الإنسان إلى الهجرة بطريقة شرعية أو غير شرعية⁵.

والاختلاف في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين الدول، يجعل الأفراد ينتقلون من حيث مستويات الدخل والتوظيف والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة وضعيفة و مزرية إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة جدا، وذلك لرفع مستوى معيشتهم والتمتع بمزايا الحضارة والتقدم

¹ إبراهيم زروقي، الهجرة السرية والأمن القومي، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 60-62.

² هاشم فياض، افريقيا دراسات في حركة الهجرة السكانية، ليبيا: مركز البحوث والدراسات الافريقية، 1992، ص 31.

³ إسماعيل شرقي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

⁴ مساعد عبد العاطي شتيوي، التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ندوة الهجرة غير الشرعية - الأبعاد الأمنية والإنسانية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 4-6 فبراير 2015، - سطات - المملكة المغربية.

⁵ سامية بيبس، الكونغو ما بعد كابيلا - الأوضاع الراهنة واحتمالات المستقبل، مجلة أفاق إفريقية، العدد 4، 2000، ص 104.

والعيش في رفاهية بعيدا عن الضغوطات والأزمات التي تشهدها الدول المصدرة، فالمهاجر يبحث عن ضمان الفارق بين أجور الدولة المرسله وبين الأجور المنتظرة في الدولة المستقبلة . فمعظم البلدان المصدرة للهجرة تعاني من تعثر اقتصادياتها الذي يرجع لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، فبالنسبة للعوامل الداخلية فإنها تتمثل في التوظيف غير الملائم للثروات البشرية الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة والتيسير غير الملائم للثروات الاقتصادية، ما أدى إلى ضياع فائض اقتصادي حقيقي واعد وغياب سياسة التكامل الداخلي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مع غياب سياسة التوزيع العادل للمداخل والثروات ما ساهم في زيادة نسبة التضخم، وهو ما كان سببا كذلك في انعدام العدالة الاجتماعية وزيادة التفاوت الاجتماعي بين أقلية من الأغنياء وبين أغلبية تتخبط في البطالة والفقر المدقع. كما يعاني اقتصاديات البلدان المصدرة للهجرة من عجز الميزان التجاري وتبعية معظم هذه البلدان للدول الصناعية وضعف التبادلات التجارية فيما بينها وزيادة المديونية الخارجية¹.

كما أن النمو الديمغرافي في الدول الموفدة للمهاجرين مرتفع وينعكس على حجم السكان النشطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل وهكذا فإن البطالة تمس عدد كبير من السكان خاصة الشباب من حملة الشهادات و على سبيل المثال تقدر نسبة البطالة في المغرب بحوالي 12% وتبلغ 21% في المجال الحضري، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23,7 % حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و15% في تونس. هذا الضغط على سوق العمل يغذي النزوح إلى الهجرة خاصة في شكلها غير القانوني.

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر وقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في المغرب مثلا ما يقرب من 14% وهذه النسبة كانت ستزداد كثيرا لولا التحويلات والاستثمارات التي يقوم بها المغاربة المقيمون في الخارج. ويشكل التباين في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق ب3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في الدول المغاربية، على أن هذا الحد لا يحترم أحيانا من طرف أرباب العمل².

¹ مسعود دخالة، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط- تداعيات وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014، ص ص 135 136.

² عبد القادر شاقوري، بوعلي أحمدي بوجلطية، الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط الأسباب وسياسات المواجهة-الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة"، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 49 50.

3. الأسباب الديموغرافية والإجتماعية : ترتبط هذه الأسباب بعدم قدرة الدولة على التكفل بالمشاكل الاجتماعية والإقتصادية الناجمة عن النمو الديموغرافي كالبطالة والسكن والصحة والتعليم وغيرها، خاصة عندما تكون الزيادة في عدد السكان لا تتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة، فذلك يصعب على الدولة إيجاد فرص عمل للمواطنين، وهنا تصبح الزيادة في عدد السكان من أهم الأسباب الدافعة للهجرة من أجل البحث عن العمل خاصة بالنسبة للشباب.

وترتبط الأسباب الإجتماعية أساسا بالنتائج الخطيرة المترتبة عن الانفجار الديموغرافي وظهور مشكلة البطالة، التي باتت تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على الشهادات العليا، في ظل عدم قدرة سوق الشغل المحلية على تأمين طلبات العمل، مما يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة¹.

كما أن المجتمعات العربية تعيش جملة من التناقضات الإجتماعية، والصراعات تتصل بالمشروع المجتمعي للمنطقة وخصوصاً على مستوى التوفيق بين الأصالة والحداثة، لاسيما الشباب الذين يعيشون صراعاً مع القيم الإجتماعية السائدة، ما يدفع بالكثير من اليائسين منهم إلى الشعور بالغبّة داخل المجتمع، ويبحثون عن الهجرة بطريقة شرعية أو غير شرعية². وتوجد العديد من حالات ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا تتعلق بظروف إجتماعية غير مناسبة، بل من أجل البحث عن مركز اجتماعي وتحقيق الكسب السريع³.

4. الأسباب النفسية : تعد الأسباب النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة، فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة، كما تتجلى الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل، وتُعدُّ الباحثة إيمان شريف الأسباب النفسية للهجرة غير الشرعية كما يلي:

- الشعور بالإغتراب الداخلي وقد يكون ناتجاً عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته أو أصدقائه.

- الشعور بالإحباط والعزلة الإجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة.

مساعدة عبد العاطي شتيوي، مرجع سبق ذكره.¹

عصام توفيق قمر وآخرون، المشكلات الإجتماعية المعاصرة، ط1، عمان: دار الفكر، 2008، ص22.²

نورالدين بدوي، المنتدى الوطني حول الهجرة غير الشرعية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 19-20 جانفي 2019، قصر الأمم³ بنادي الصنوبر، الجزائر.

- ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها الأسرة والمدرسة¹.

إن شعور الفرد بالدونية و الاغتراب الذاتيين بسبب الاقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي و الثقافي بخلق لديه الرهاب و الخوف و الوسواس القهري من التناقضات التي تعيشها الشعوب في دول العالم الثالث، الأمر الذي أدى إلى احتقار الذات و البحث عن النموذج المثالي عند الآخر و الذي استطاع أن يجسده أغلب من لجأ إلى الهجرة غير الشرعية من تحسن في المستوى المعيشي و تحقيق الذات بعد الفقر والتهميش الذي طالهم في بلدنهم الأصلية².

وتوجد عدة عوامل جذب في الدول المتقدمة والمستقبلية للمهاجرين حيث هناك تتوفر فرص التعليم في جميع المستويات وفي مختلف الميادين .زيادة على توفر فرص العمل في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات، وفضلا عن ما سبق يُعتبر تأثر المواطنين بالأشخاص الناجحين في الدول المتقدمة من بين الأسباب النفسية التي تجعلهم يفكرون في الهجرة من أجل تحقيق أحلامهم وطموحاتهم ولو باستعمال الطرق غير المشروعة في ذلك³.

5. الأسباب الثقافية: وتتعلق بمجموعة القيم التي يتشكل على أساسها الوعي الفردي والجماعي في المجتمع ومن بين العوامل المؤثر فيها نجد وسائل الاعلام والوازع الديني.

1.5. وسائل الإعلام: يعتبر الإعلام آلية مهمة لإحداث التغيرات داخل المجتمع، وكذا لربط مختلف التفاعلات التي يمكن لها أن تنشأ بين الأفراد⁴، ويتجلى تأثير وسائل الإعلام على أفراد المجتمع، من خلال نشر أفكار غريبة بين أوساط تغلب عليها النزعة المادية والانبهار بكل ما هو غربي، ما يولد حالة من الإحباط لديهم، بسبب تناقض واقعهم مع ما يشاهدونه عبر وسائل الإعلام. حيث أصبح الإعلام في هذا العصر بمختلف وسائله من صحافة مقروءة وسمعية وسمعية بصرية، أسلوبا قويا في يد الدول المتقدمة و بمثابة سياسة منتظمة ومدروسة، كما تستعمل هذه الوسائل الإعلامية في تسويق أفكار وقيم ونمط حياة

¹ أحمد عبد الله الماضي، ناظر أحمد منديل، الهجرة الدولية في إطار القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 01، الجزء 01، العدد 03 مارس 2017، ص 191.

² مختار غريب، عبدالله مصطفى، قيمة المواطنة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد 14، جوان 2019، ص 151.

³ مهدي بن شريف، تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر، مجلة الشرطة، العدد 88، سبتمبر 2008، ص 05.

⁴ إسماعيل معرف، الاعلام حقائق وابعاد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 36.

المجتمعات الغربية لشعوب البلدان النامية¹. حيث أن السيطرة الغربية على مجال الإعلام هي تكملة للسيطرة العسكرية والاقتصادية، بل هي استمرار للظاهرة الاستعمارية السابقة، إذ بقيت النظرة نفسها، أي أن الغرب هو مصدر الحضارة، والباقي هم همج وبر لا يستعان م إلا عند الضرورة².

إن هذ الأفكار التي تبثها وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها فضلا عن ما ينشر عن طريق المواقع الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، مع قيام وسائل الإعلام على تصوير ونقل واقع متأزما، ومستقبلا لا ينبئ بالخير، من خلال تركيزها على الأخبار السيئة واقتزان ذلك بالإثارة الإعلامية والتضخيم. ساهم بشكل كبير جعل شعوب الدول النامية تفكر في مغادرة الوطن ولو بطرق غير مشروعة، لتحقيق أحلام الرفاه المادي في الدول الغربية³.

2.5. الوازع الديني: يتعلق بضعف التربية الدينية لدى الفرد و مدى ابتعاده عن النهج الرباني، لأن للدين الأثر الإيجابي في الشخص، حيث يدعو إلى المعروف و ينهى عن المنكر، و الدين يرتبط بالجريمة وجودا وعدما، فكلما نقصت التربية الدينية للشخص أو ما يسمى بضعف الوازع الديني كلما زاد احتمال ارتكابه للجريمة و العكس صحيح، فله علاقة مباشرة ذات تأثير سلبي على السلوك الإجرامي بوجه عام. ومن خلال العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية يتضح جليا أن المهاجرين غير الشرعيين لديهم وازع ديني ضعيف نظرا لعدم صبرهم والبحث عن الرزق. بالطرق المشروعة و نسوا أن الله هو الرزاق المتين، فألقوا بحياتهم إلى خطر الموت من أجل الدنيا الفانية، مما جعل مختلف العوامل الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها تؤثر عليهم بسرعة كبيرة حتى أصبح يفكرون فقط في الهجرة غير الشرعية⁴.

ثانيا: أثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

توجد عدة أثار وانعكاسات لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتمس مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها و ذلك على مستوى الدول المرسله والدول المستقبلة، وحتى دول العبور، وتعد الأثار السياسية والأمنية الأكثر خطورة مقارنة بالأثار التي تمس المجالات الأخرى.

1. الآثار السياسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

¹ رشيد بن فريجة، جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2010، ص92.

² إسماعيل معارف، مرجع سبق ذكره، ص157.

³ رشيد بن فريجة، مرجع سبق ذكره، ص93.

⁴ القنيعي بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص83.

تتصدر الآثار السياسية انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول لأن ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين بدولة ما يؤدي إلى ظهور أقلية مقيمة إقامة غير الشرعية، حيث تطالب فيما بعد بحقوق الجاليات، كما يمكن أن ينتج عنها زيادة الاضطرابات السياسية قد تصل إلى حد النزاعات على السلطة، وأحيانا يستعملون في خلق هذه الاضطرابات للتعبير بواسطتها عن مشاعرهم والذي يؤدي بدوره إلى الفوضى و اللأمن، وقد تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى بروز التطرف الفكري وزعزعة الاستقرار السياسي في الدول المستقبلية¹.

كما أن الإجراءات التي تتخذها دول العبور من أجل حماية سيادتها تتسبب في ردود فعل من طرف الدول المصدرة للمهاجرين، وكذلك من طرف القوى و اللوبيات التي تستثمر في الظاهرة ، باسم احترام حقوق الإنسان. كما أن الدول المستقبلية تعتبر التهاون في التعاون الدولي في مكافحة هذه الظاهرة ، عاملا مساعدا لزيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين وانتشار شبكات التهريب. فيما يتسبب نقص الإمكانيات لدى بعض الدول وعجز السلطات المختصة على ضبطها، في نمو الهجرة غير الشرعية وتضاؤل فرص القضاء عليها².

إن الآثار السياسية للهجرة غير الشرعية لا تقتصر على الشأن الداخلي فقط، بل تعداها إلى المجال الخارجي، حيث أنها تؤدي إلى زعزعة العلاقات السياسية و الدبلوماسية بين الدول ،وكمثال عن ذلك العلاقة الأورو مغاربية التي تأثرت كثيرا بفعل تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث أن كل طرف ينظر إلى الطرف الآخر بأنه مصدر التهديد فمثلا ترى دول الاتحاد الأوروبي و مجموعة من الإحصاءات أن العمالة أو المهاجرين من الضفة الجنوبية يولدون شبح البطالة فالعاطلون عن العمل في أوروبا يبلغ عددهم حوالي 18 مليون نسمة وربما يتجاوز هذا الرقم كما أن المهاجرون ينافسون مواطني الاتحاد الأوروبي على سوق العمل التي أصبحت تضيق تدريجيا و هذا ما يؤدي إلى ظهور الفساد و الجريمة. كما أن الاتحاد الأوروبي يتخوف من زيادة تدفق المهاجرين و استغلال القوى اليمينية المتطرفة في البلدان الأوروبية لهذه الظاهرة خاصة في فرنسا وألمانيا حيث في ألمانيا يوجد 63 % من حوالي 65000 شخص يعتنقون أفكار متطرفة يمينية و ينتمون إلى الحزب الجمهوري، وقد وضعت الجبهة الوطنية الفرنسية قضية إعادة المهاجرين المغاربة إلى بلادهم ضمن برنامجها السياسي كقضية أساسية . و في ضوء هذه التهديدات ومع أن الاتحاد

¹ رابح طيبي، الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة، رسالة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2009، ص62.

² سعيد اللاوندي، الهجرة غير الشرعية، ط01، مصر: نخضة مصر للطباعة والنشر، 2007، ص68.

الأوروبي ضمن حماية حقوق المهاجرين الشرعيين كافة بموجب القانون فقد قبل طرفي مؤتمر برشلونة " المتوسطي مبدأ" مسؤولية السماح بإرجاع المهاجرين إلى ديارهم الأصلية، أما من جانب الدول المغاربية فهي يرى أن المجتمع الأوروبي يصنع من المهاجرين و أنبائهم أشخاص ذوي ثقافة مختلفة عن ثقافة الوطن الأم مما يؤثر على الانتماء القومي لهم ما يشكل خطرا على الترابط الثقافي¹.

ومن مظاهر تأثيرات الهجرة غير الشرعية في العلاقات السياسية بين الدول الأزمة التي حدثت بين إيطاليا و فرنسا، حيث منحت السلطات الإيطالية حق المرور المهاجرين تونسنيين في أبريل 2011، فقامت فرنسا على إثرها بمنع مرور القطارات التي على متنها هؤلاء المهاجرين و الذي أحدث أزمة داخلية بالإتحاد الأوروبي، و التوتر الذي كاد يتطور لأزمة بين السلطات الفرنسية و الإيطالية بسبب مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث قدمت إيطاليا احتجاجا رسميا وذلك باستدعاء سفيرها، رغم أن "ألان جوبيه" علق على الحادث بأنه لا وجود لأي خلاف بين فرنسا وإيطاليا، نحن جيران وأصدقاء وسنجد الحلول اللازمة بشأن المهاجرين، وقال أن باريس ليست قلعة محصنة، إنها مفتوحة وتستقبل سنويا 200.000 مهاجرو لكنها غير مستعدة لقبول مهاجرين غير شرعيين².

و الأحداث في السنوات الأخيرة وخاصة في الجزائر تؤكد أن معظم العمليات الإرهابية تمول و يخطط لها من خارج الجزائر و خاصة من الجالية الجزائرية المقيمة في أوروبا مما نتج عنها آثار سلبية على العلاقات الفرنسية الجزائرية . بالإضافة إلى هذا ما يحدث بين المغرب وإسبانيا حيث أن إسبانيا تتماطل في إتمام اتفاقية العمالة المغربية الموسمية و ترجع السبب في كون المغرب لا تعمل من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية إضافة إلى عدم قبول المغرب المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يحملون جنسية مغربية لأنه مهما كان حجم التأثير فإن هذا الأخير يكون ذا أضرار كبيرة على الجانب الضعيف بحكم أنه يكون تابع لا متبوع . كما أن هذا العدد الكبير من المهاجرين يمكن أن يصبح ورقة للضغط على الحكومات المغاربية حيث أن تعرضها لأية عملية طرد جماعي أو إظهارها قد يربك اقتصادات هذه الدول و التي تعاني من مشكلات اقتصادية وديون تسبب لها الكثير من الأزمات الاقتصادية³.

¹ مجدوب عبد المؤمن، ظاهرة الهجرة السرية و الإرهاب و أثرها على العلاقات الأوروبية مغاربية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2014، ص 306 307.

² رباحي أمينة، تأثير الهجرة غير الشرعية في سياسات التعاون الأوروبي - متوسطي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط " المخاطر واستراتيجية المواجهة"، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع ، 2014، ص 323.

³ مجدوب عبد المؤمن، مرجع سبق ذكره، ص 307.

2. الآثار الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

نتطرق في هذا العنصر إلى الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية على الدول المصدر ودول المستقبل.

- بالنسبة لدول المصدر:

يتمثل الأثر الأمني لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الدولة في ارتفاع معدلات الجرائم، حيث أنه انطلاقاً من العامل الرئيسي للهجرة غير الشرعية المتمثل في البطالة يقوم على إثرها الشخص بشتى الوسائل غير المشروعة للحصول على المال لسد نفقات هجرته غير الشرعية، فالهجرة غير الشرعية بهذا المعنى تمثل الغاية من ارتكاب هذه الجرائم، و أهم هذه الجرائم النصب، التسول و السرقة¹.

وفي غالب الأحيان رحلات الهجرة غير الشرعية تكون مصحوبة بارتكاب بعض الجرائم منها تعاطي المخدرات، حيث يتناول المهاجرون غير الشرعيين بعض أنواع المخدرات لاكتساب الجراءة و نسيان الأخطار الممكن التعرض لها، إضافة إلى نشوب خلافات بين المهاجرين أثناء الرحلة من أجل الاستيلاء على أموال بعضهم البعض أو نتيجة تعطل وسيلة النقل بسبب نفاذ الوقود أو الحمولة الزائدة مما يجبرهم على التخلص منها و ذلك بإرغام مجموعة من المهاجرين النزول في عرض البحر بشكل طوعي أو إجباري ويستعمل العنف كالضرب و التهديد بالقتل².

- بالنسبة للدول المستقبل:

يحمل المهاجرون غير الشرعيين أخطارا أمنية كبيرة على الدول المستقبل، حيث كلما ازداد عدد المهاجرين غير الشرعيين إليها ازداد معدل الإجرام تبعا لذلك، و من أكثرها الانضمام للجماعات الإجرامية، حيث يميل المهاجرين غير الشرعيين إلى الانخراط في جماعات تسعى لخرق القانون، إذ يستغلون من طرف هذه العصابات في ارتكاب الجرائم الاتجار بالمخدرات الجلب الأموال، وقد يصل بهم الأمر إلى القتل والنهب من أجل تحقيق أهدافهم.

وفي دراسة " Transatlantic Trends " وهي استطلاع بشأن الهجرة أجريت بست دول أوروبية توصلت بأن الغالبية من الناس فيها تخشى الهجرة غير الشرعية أكثر مما تخشى الهجرة الشرعية، و كشف الإستطلاع أن أغلبية من أجابوا من البريطانيين والإسبان يرون أن الهجرة في عمومها مشكلا، ففي بريطانيا

¹ القنعي بن يوسف، الهجرة غير الشرعية واقع وتشريع، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، 2016، ص 89.

² رشيد بن فريجة، جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة تلمسان، 2009، ص 48.

ثلاثة و ثلاثين بالمائة يعتقدون أن المهاجرين حتى ولو كانوا قانونيين يزيدون من الجريمة، وهي النظرة التي يوافقها ست وأربعين بالمائة في ألمانيا، و ست و خمسين بالمائة في إيطاليا.

و بإسقاط ما قيل على الجزائر، فالدولة الجزائرية من الدول التي تعاني من مشاكل أمنية كبيرة بسبب المهاجرين غير الشرعيين كونها أضحت مقصدا لهم بعدما كانت مركز عبور الأوربا، ففي سنة 2007 أحصت مصالح الدرك الوطني تورط المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في قضايا الجريمة، أين قدر عدد القضايا بحوالي مئة و أربعة عشرة قضية تم فيها إيقاف 1071 متورط أودع منهم ستمائة و خمسة و عشرين شخص الحبس¹.

وفي الدول المستقبلية يعد المهاجر غير الشرعي فريسة سهلة للاستغلال سواء كان في عمل مشروع أو غير مشروع، حيث يقع فريسة للاستغلال و الابتزاز ويكون من السهولة الزج به في أعمال إجرامية حتى وإن كان في دولة العبور نتيجة إقامته غير المشروعة. ويترتب على ظاهرة الهجرة غير الشرعية انتشار مكاتب الوهم والمقصود بها مكاتب إلحاق العمالة بالخارج التي تغرر بضحاياها الراغبين في السفر حيث يتم إنشاء مكاتب مؤقتة لغرض جمع مبالغ مالية من الضحايا. ويثير هؤلاء الوافدون والمهاجرون الكثير من المشاكل من خلال المظاهرات والاعتصامات مما يؤثر على الأمن والممتلكات العامة، إذا لم يتم التجاوب مع مطالبهم، كما يعتمد المهاجرون إلى إثارة المشاكل بغرض تعديل أوضاع معينة خاصة بمعيشتهم أو بنظام عملهم أو بأجورهم. فضلا عن صعوبة اكتشاف رجال الأمن لبعض الجرائم التي يقوم بها المهاجرون المنخرطين في عصابات إجرامية والتي تستخدم الأساليب الحديثة في القيام بعملياتها مما يحتم على الدول المستقبلية التحديث المستمر لأجهزتها وبرامجها لمواجهة ذلك النوع من الجرائم².

3. الآثار الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تتمثل الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية في الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم التوازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة، وانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية، هذا

¹ القنعي بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 90 91.

² رمزي جاب الله، شرقي إسماعيل، المعالجة الاعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الاخبارية -دراسة تحليلية مقارنة لموقعي فرانس 24 والعربية نت-، مجلة الاتصال والصحافة، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص 39.

إلى جانب تزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية، الضغط على المرافق العامة و الخدمات الاساسية، انتشار المشاريع الوهمية، وتزايد جرائم غسل الأموال¹.

إن تواجد المهاجرين غير الشرعيين في المناطق الحدودية وكذا المدن الكبرى قد أحدث اضطرابات في التنمية الاقتصادية، فهؤلاء يشكلون يد عاملة رخيصة تنمي وتطور سوق العمل غير الشرعية وانتشار السوق السوداء، مع خلق وضعية اقتصادية صعبة لليد العاملة المحلية.² بمعنى مزاحمة المهاجرين غير الشرعيين للمواطنين الأصليين وهذه المزاحمة مناصب العمل الذي هو سبب هجرتهم، ويتجلى بكثرة في القطاع الخاص بالنظر للأجور الزهيدة التي يتقاضونها، مما ينعكس سلبا على مواطني الدولة الأصلية حيث يزيد من معدلات بطالتهم³.

كما تتسبب الهجرة غير الشرعية في إلتهاب أسعار المواد خاصة الغذائية منها نظرا لكثرة الطلب عليها وفق قانون العرض والطلب. مع زيادة معدلات التضخم في دولة المهاجر الأصلية، إذ يتم صرف معظم التحويلات على الاستهلاك التفاخري الذي لا يخدم التنمية، حيث أن 76 % من تحويلات المهاجرين في العالم تذهب إلى الدول النامية والبالغ عددهم 192 مليون مهاجر بما يعادل ثلاثة بالمائة من إجمالي سكان العالم. فضلا عن انتشار المشاريع الوهمية و المسماة بالخيالية و زيادة جرائم غسل الأموال، بسبب المصدر غير المشروع لأموال هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين⁴.

4. الآثار الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

من أبرز الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ارتفاع حصيلة الغرقى والمفقودين في عرض البحر حيث أفادت المنظمة الدولية للهجرة بوفاة ما لا يقل عن 1,146 شخصا أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا عن طريق البحر في الأشهر الستة الأولى من عام 2021، وهي زيادة بأكثر من الضعف مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، ومعظم النساء والرجال والأطفال الذين ماتوا وهم يحاولون الوصول إلى أوروبا كانوا يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط، ويبقى عدد الضحايا أعلى بكثير مما تظهره البيانات

¹ محمد نور عثمان الحسن، عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008، ص82.

² صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص304.

³ Leila LOUKIL, les effets de l'immigration sans papier sur l'économie nationale, revue al-Ijtihad des études juridiques et économiques, No 01, centre universitaire de Tamanghasset, Algerie, janvier 2012, P 381.

⁴ القنعي بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص94.

المتاحة¹. وعليه أصبحت الهجرة غير الشرعية مصدر حصاد للأرواح حيث أدت على غرق الآلاف واختناق أعداد كبيرة نتيجة اختبائهم في الشاحنات والبواخر والسفن، وفي سنة 2001 تم العثور على 140 مهاجراً ماتوا عطشا بصحراء تنينيرة الأفريقية².

بالإضافة إلى ما تم ذكره تتسبب الهجرة غير الشرعية أحياناً في إحداث مشكلات عائلية وانحيار التماسك الاجتماعي وتدمير أو تمزيق للعائلات والأسر بسبب تشتت أركانها، وانعدام الرعاية والقُدوة الحسنة، كما تعمل على تفريغ المجتمعات من قوة شبابها المتعلم، القادر على خوض غمار التنمية، وتحمل أعبائها، لذا فهي تمثل استنزافاً خطيراً لأثمن موارد الدول³.

وتؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تغيير التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهاجر والمنشأ كنتيجة لما يسمى بالانتقاء الهجري، حيث يترتب على هذه الهجرة انتقال العناصر الشابة من المجتمع المهاجر منه وإليه. وتتسبب في تغيير الخريطة السكانية للمنطقة وذلك لضخامة عدد المهاجرين بالنسبة للسكان الأصليين حيث يظهر ذلك جلياً في البلدان النفطية⁴.

وتؤكد العديد من الدراسات أن ظاهرة الهجرة أدت إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية التي في المجتمع الأمريكي في أواخر القرن العشرين، مثل تورط بعض المهاجرين في الجريمة، مع ظهور التوترات العرقية والعنف الموجه أحياناً ضد المهاجرين الآخرين⁵.

وترتبط الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية بالجانب الصحي، حيث يؤدي توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى انتشار الأمراض والأوبئة التي يحملها هؤلاء، فيصاب السكان الأصليون بالعدوى، و من أخطر هذه الأمراض الملاريا و التهاب السحايا، مرض فقدان المناعة أو الإيدز، الإيبولا، و بالتالي لا تستطيع سلطات الدولة التغطية الكلية و الشاملة لمثل هذه الاحتياجات، الأمر الذي جعل العديد من

¹ المنظمة الدولية للهجرة: ارتفاع حصيلة الضحايا بين صفوف المهاجرين عبر البحر باتجاه أوروبا في النصف الأول من 2021، موقع هيئة الأمم المتحدة، 2021.06.14، الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2021/07/1079612> شوهد يوم 2021.07.30.

² ناصر حامد، إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، مصر، العدد 159، جانفي 2005، ص 189.

³ عمرو محمد الشناوي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية " دراسة حالة دول حوض البحر المتوسط"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 01، 2021، ص ص 678 679.

⁴ يحيى الصراي، الفرق بين العجرة والخصوبة، القاهرة: دار النهضة، 2009، ص 35.

⁵ National Research Council, **The New Americans: Economic, Demographic, and Fiscal Effects of Immigration**, Washington, DC: The National Academies Press, 1997, p364.

الدول تحتناط منه¹. وتفاقم الؤضع بعء أن اءناااا ءائءة كورونا العالم مع نهاءة سنة 2019 وبءاءة سنة 2020 ءاا زاء الءؤوف من انءشار فيروس كورونا بين المهاءرين غير الشرعيين مع صعوبة الءكفل بالمصابين منهم ما يشكل آءءاا صءيا للمءامعاء، و يؤكء الءبئر بالمعهء المسائل للهجرة المءملطة بسويسرا " برام فروس " أن معءلاا الهجرة قء انءفظا بفعل ءائءة كورونا لكن في مقابل ذلك ساءون هجرة ءاالية بفعل العواامل الإااااااا، كما أن المهاءرين غير الشرعيين سيعملون على إءاء طرق واءراا ءءاا للهجرة غير الشرعية نءو أوروبا مثل الوافءين من السنغال وموريتانيا عن طريق ءزر الكناري والءي ازءاء عءءهم ءلال فترة انءشار فيروس كورونا سنة 2020، الأمر الءي يؤءي بالءول الأوروبية الى ضرورة اءمال كل السيناريواا الممكة بءصوص المهاءرين غير الشرعيين ورصد آليات فعالة قصد الءصءي لءءق المهاءرين المءمل بعء ءائءة كورونا².

وعظفا على ما سبق تناوله هناك أاأ اءاماعي ذو طبيعة اءافية و إن كان بءرءة أقل كونه ينءصر على ءولة المقصء للمهاءرين غير الشرعيين، ءاا يلاءها الأستاذ باري بوزان - أستاذ الءراساا الءورية بءامعة وورويك البريأانية- بقوله " إن مسألة الهجرة أو ما يعرف لءيه بالءصاءم بين الهويات الءضارية المءنافسة من أهم هواءس الألفية الاءاا، لذلك فإن الهجرة من الءنوب الى الشمال عموما و من الءفة الءنوبية الى الءفة الشمالية للءر الأبيض المءوسط آءءاا اءشكل ءطرا على الءولة كوئا آءء هويتها الءضارية و الءافية³.

وفي السياق اااه فإن وءوء ءءق مسامر للمهاءرين غير الشرعيين يءعل من الصعب على الرأي العام في الءول المسأبله قبول الهجرة المءظمة ، أو لم شمل الأسرة أو الهجرة المءارة. كذلك تعبئة الأموال الكبيرة لصالح المهاءرين غير الشرعيين من أجل آءءم المساعدة الطبية الءكومية ، والمساعدة الاءاماعية للأطفال ، والرسوم المءرسية ، وما الى ذلك، ليست ءائما مفهومة ءااا ومقبولة من قبل المواأنين الأصلين ما يءءء بإضعاف شرعية الإنفاق في ءق الأءانب الءين يءءون في وضاءة قانونية⁴.

¹ مءء بلءيرة، الهجرة المغاربية الى أوروبا معطيات ومغالطاء، الهجرة غير الشرعية في منطقة الءر الأبيض المءوسط " المءااا واستراأيجية المواجهه"، ط1، الءائر:ابن النءيم للنشر والاءزع ، 2014 ، ص105

² بلقاسم مءء، آءءااا الءول الأوروبية في مكافءة الهجرة غير الشرعية بعء ءائءة كورونا، مءلة الاءاءاء للءراساا القانونية والاااااااا، المءلء 10 ، العءء 02 ، 2021، ص489.

³ مءء بلءيرة، مراءع سبق ذكره ، ص105.

⁴ Georges OTHILY, François-Noël BUFFET, **Immigration clandestine : une réalité inacceptable, une réponse ferme, juste et humaine**, Rapport de commission d'enquête n° 300 (2005-2006), France :SÉNAT, 6 avril 2006, p64.

ثالثا: آليات مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

إن الآثار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية ونظرا للخطورة التي أصبحت تشكلها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأنظمة الأمنية وعلى المجتمعات اتخذت الدول مجموعة من الآليات للحد من تفاقم هذه الظاهرة وما يترتب عنها سواء على الدول المرسل أو على الدول المستقبلة.

1. الاتفاقيات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

لما شعرت الدول بخطورة الظاهرة وأثارها قررت تشديد الرقابة على منافذها ومحاولة وضع قواعد لمكافحتها والقضاء عليها والانضمام إلى المعاهدات الدولية التي تكافح الهجرة غير الشرعية ،ومنها:

-برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو: تم التوقيع عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 في الدورة 35 بتاريخ 15 / 11 / 2000 بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة ، وبخاصة ما يتصل منها بالفقر، ويهدف البرتوكول إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية، ويركز البرتوكول على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية، ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة بموضوع البرتوكول، وقد تضمن البرتوكول مواد عديدة من أهمها: تهريب المهاجرين عن طريق البر، تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر، التدابير الحدودية ، أمن ومراقبة الوثائق، شرعية الوثائق وصلاحياتها. وتشير أحكام المادة الثانية منه إلى أنه: "ومن أغراض هذا البرتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون الدولي بين الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين. وقد أوضحت المادة (3) من البرتوكول ما يقصد بتعبير تهريب المهاجرين وهو التدبير الدخول الغير مشروع لشخص ما إلى دولة ليس من رعاياها من أجل الحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. ولقد صادقت الجزائر على هذا البرتوكول سنة 2003.¹

-اتفاقية شنغن: جاءت اتفاقية شنغن التي أصدرها الاتحاد الاوروبي والتي تم التوقيع عليها في 26 مارس 1995 لتحقيق حلما طالما تطلع إليه الاوروبيون، وهو أن تكون أوروبا بدون قيود ولا تقسم فيما بينها أي حدود، فأصبح هذا الحلم واقعا من خلال الحرية التي أتاحتها هذه الاتفاقية للتنقل في فضاء شنغن، فقد تم رفع النقاط الحدودية، وبالتالي أصبحت شعوب الدول الموقعة والمهاجرون فيها يحظون بحرية السفر والتنقل

¹ أمانة المُنْجَدي بوزينة ، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط" المخاطر واستراتيجية المواجهة"، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع ، 2014، صص 246 247.

داخل المنطقة دون تأشيرات السفر والانتظار على الحدود، وتوجب هذه الاتفاقية تبادل الدول الأعضاء في الاتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها البعض عبر ما يسمى بنظام "شنغن" المعلوماتي، هذا الأخير الذي ساعد على الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يتحيلون بالدخول من دول أخرى غير دولة المقصد التي رفضت طلبهم بالسفر إليها من قبل، وذلك بالحصول على تأشيرة بالسفر لدولة أخرى للسياحة ثم السفر منها إلى دولة المقصد، وقد اعتمدت الشرطة الأوروبية "اليوروبول" على نظام "شنغن" في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية خاصة في حوض البحر المتوسط¹.

- مبادرة 5+5 : انطلق حوار ال 5 + 5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال شهر أكتوبر سنة 1990 بعد أن مهد لذلك اجتماع سباعي انعقد يوم 22 مارس من نفس السنة بروما وشاركت فيه كل من: فرنسا، إيطاليا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا وذلك على مستوى مديري وزارات الخارجية. وقد انعقدت الدورة الوزارية الثانية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر سنة 1991 بالجزائر وتم إحداث ثمان فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج للتبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط وكان من المفروض عقد اجتماع في مستوى القمة خلال سنة 1992 إلا أن هذا الحوار قد تعطل بسبب العقوبات الأمنية التي تم تسليطها على ليبيا في جانفي 1992. و تجمد هذا الحوار على امتداد عشرية كاملة ليعث من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشرة يومي 25 و 26 جانفي 2001 بلشبونة بمبادرة برتغالية ولقد اتخذت آلية 5+5 في اجتماعها بتونس عام 2002 بعض التدابير الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية من بينها ضرورة تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات التقنية بين البلدان الأصلية ودول العبور وبلدان الاستقبال من اجل منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية، تطوير آليات مقاومة الشيكات التي تستعمل في التهريب غير القانوني للبشر والاتجار بهم، وتدعيم التعاون التقني والفني وتجهيز وسائل المراقبة لحدود دول الضفة الغربية للبحر المتوسط².

- القمة المتوسطية التي عقدت في تونس بتاريخ 5 / 12 / 2003: تضمنت اجتماع زعماء خمس دول من الحوض الشمالي وضم هذا التجمع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا من الجانب الأوروبي، وكل من تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريطانيا من الجانب المغربي، وحظي الاجتماع بمناقشة الهجرة الغير الشرعية وطلبت الدول العربية دعم الدول الأوروبية وتحسين مستوى المعيشة والحد من الهجرة غير الشرعية .

¹ يوسفات علي هاشم، بن الطيبي مبارك، الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص 350 351.

² القنعي بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 141.

-عقدت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية حلقة علمية بعنوان : " اثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين في ماي عام 2004، تناولت فيها العديد من الدراسات والأبحاث تجارب بعض الدول العربية في التصدي لظاهرة الهجرة غير المشروعة وأثارها الاجتماعية والأمنية¹.

2. الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية: ونذكر عدد منها:

-اتفاقية بين إيطاليا ومصر: نصت هذه الاتفاقية على إعطاء فترة كافية للسلطات المصرية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الايطالي لكافة تكاليف عملية إعادة التوطين، وبموجب هذه الاتفاقية قام الجانب الايطالي بتوفيق أوضاع الآلاف من المصريين المقيمين بشكل غير شرعي في ايطاليا عام 2006 وأمنت هذه الاتفاقية حصة سنوية في سوق العمل تبلغ 7000 تأشيرة عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية.

-اتفاقية بين ايطاليا والجزائر : تم توقيعه في روما في 24 / 02 / 2000 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 67 / 06 المؤرخ في 11 / 02 / 2006، وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص، وقد قدمت الحكومة الايطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام 2006 ومثلها عام 2009.

- اتفاقية بين فرنسا والجزائر : تم إبرامه هذه الاتفاقية بتاريخ 25 / 10 / 2003. - اتفاق بين ألمانيا والجزائر : تم توقيعه ببون في 14/02/1997 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 06 / 63 المؤرخ في 11/02/2006.

- اتفاق بين بريطانيا والجزائر : تم توقيعه بلندن في 11 / 07 / 2006 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 06 / 467 المؤرخ في 11 / 12 / 2006.

- برتوكول بين اسبانيا والجزائر : تم إبرامه في 31 / 07 / 2002 والمصادق عليه موجب المرسوم الرئاسي 03 / 476 المؤرخ في 06 / 12 / 2006.

- اتفاقية بين اسبانيا وموريتانيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية: قد اجري الاتفاق بين الدولتين لمواجهة مشكلة سفينة عالقة تقل عددا من المهاجرين غير الشرعيين في السواحل الموريطانية كانوا في طريقهم إلى اسبانيا، وبموجب هذا الاتفاق التزمت موريطانيا بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى دولهم والتزمت اسبانيا بإقامة مستشفى ميداني لاستقبال المصابين².

¹ أمانة المجلدي بوزينة، مرجع سبق ذكره، ص 249.

² أمانة المجلدي بوزينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 253 254.

3. الرقابة على الحدود: اتخذت الدول العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الرقابة والحراسة على طول حدودها البرية والبحرية والجوية ،كون أن عملية الرقابة على الحدود تشكل أحد أهم الآليات المتبعة في مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تكثيف المصالح الأمنية للحراسة واستخدام أسرع وأحدث وسائل الاتصال لمواجهة محاولات تسلل الأشخاص. زمن بين هذه الإجراءات على سبيل المثال المشروع الإسباني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، القاضي ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار، وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء بهدف مكافحة الهجرة غير الشرعية¹.

4. تأمين جوازات السفر ومستندات الإقامة: ويتم ذلك عن طريق:

- تكثيف الجهود لتطوير جوازات ووثائق السفر التي تقوم بإصدارها الدول وحمايتها من التزوير، العمل على تطبيق التقنيات الحديثة في التعرف على هوية المسافرين بما يساعد على ملاحقة المطلوبين ومكافحة عمليات التسلل وتزوير وثائق السفر.

- استيفاء شروط منح تأشيرة الدخول ورخصة الإقامة، والالتزام بجميع الضوابط اللازمة للحفاظ على أمن وسلامة الدولة، مع تأكيد تبادل المعلومات بشأن تزوير الجوازات ووثائق السفر وتأشيرات الدخول والخروج، والعمل على تأهيل موظفي الجوازات، وإحاطتهم بالظواهر الإجرامية التي يمتد نشاطها عبر الحدود وبمناطق النشاط الإجرامي ومصادره، والوسائل المتبعة في اجتياز الحدود بالخفاء أو الحيلة أو تساعدهم في أداء مهامهم.

- الحرص على الحد من الإقامة غير الشرعية من خلال تحديد طبيعة عمل الوافدين الأجانب والفترة الزمنية اللازمة لإداء مهمتهم، والقيام بحملات تفتيش دورية مستمرة، وكذلك سد الثغرات التي تشجع على العمل والإقامة غير الشرعية، مع ضرورة التعاون والتنسيق بين الأجهزة والإدارات المختصة للقضاء على ظاهرة الإقامة غير الشرعية².

5. فرض وتشديد العقوبات: إن التفاهم الخطير والانتشار الكبير الذي عرفته ظاهرة الهجرة غير الشرعية تستدعي وضع أطر قانونية أكثر تشديدا قصد الحد منها:

¹ فريجة لدمية، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة -الهجرة غير الشرعية أُنْمُوذَجًا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010، ص 109.

² ميلود بن عبد العزيز، آليات مواجهة الهجرة غير الشرعية بين التجريم والتنمية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 03، العدد 03، ص 236.

- تشديد عقوبة تزوير جوازات السفر ووثائقه .
- تشديد عقوبة المتسلل الذي يحاول الدخول إلى إقليم الدولة بطريقة غير مشروعة، مع مصادرة ما بحوزته من أموال .
- تشديد عقوبة المسؤول عن تسيير أية وسيلة نقل تصل إلى إقليم الدولة، لا يقدم إلى الجهة المختصة بيانات صحيحة عن المسافرين، من ليس لديهم جوازات سفر وتأشيرة دخول صالحة، مع علمه بذلك، بقصد إدخالهم بصورة غير مشروعة إلى إقليم الدولة .
- وضع تشريعات وسن قوانين تعاقب من يقوم بإيواء أي شخص دخل البلاد بصورة غير مشروعة وتشديد العقوبات على المخالفين لأنظمة وقوانين الإقامة ، مع ضرورة محاسبة ومعاقبة من يقوم بمساعدتهم¹.

6. تبادل الخبرات والمعلومات: ويتمثل في اتخاذ الدول التدابير والإجراءات اللازمة للإسراع بتمرير وتبادل المعلومات المتعلقة بتحركات وتنقلات المتسللين والمهربين وذلك بصورة مباشرة بين البلدان. ويجب كذلك تبادل المعلومات في مجال معاملة المهاجرين الذين يتم ضبطهم حيث يلقي البرتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين على عاتق الدولة ضرورة السهر على مراعاة حقوق المهاجرين وعدم معاملتهم كمجرمين . وقد أشار إعلان برشلونة إلى ضرورة تبادل المعلومات بين الاطراف في مجال الهجرة غير الشرعية في القسم المتعلق بالحوار الاجتماعي والثقافي والإنساني. ويتم تبادل المعلومات حسب البرتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين حول نطاق الانطلاق والمقصد وكذا دروب الناقلين ووسائل النقل المعروفة أو المشتبه بأنها تستخدم من طرف جماعة إجرامية، كذلك تبادل المعلومات حول هوية وأساليب عمل التنظيمات أو الجماعات الإجرامية المنظمة المعروف أو المشتبه بأنها ضالعة في عملية تهريب المهاجرين. فضلا عن وسائل وأساليب إخفاء الاشخاص ونقلهم وتخوير وثائق السفر أو الهوية المستعملة في السلوك أو استنساخها أو حيازتها بصورة غير مشروعة².

7. تأهيل الموظفين: يتم هذا التأهيل بالتعاون بين الدول لصقل مؤهلات وقدرات العنصر البشري والرفع من مستوى أدائه في هذا المجال حيث يهدف هذا التأهيل الى تعريف الموظفين بالظواهر الإجرامية التي يمتد نشاطها عبر الحدود وبمناطق النشاط الإجرامي ومصادره والوسائل المتبعة في اجتياز الحدود بالخفاء أو الحيلة أو التزوير، وكذلك تزويدهم بكل ما يستجد من الوسائل العلمية والأجهزة التقنية التي تساعد في أداء مهامهم³.

¹ فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2015، ص ص 230 231.

² اسماعيل شرقي، الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الإخبارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 152 153.

³ محمد نور عثمان الحسن، عوض الكريم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 95.

الخلاصة:

استنادا إلى ما سبق ذكره في هذا الفصل يمكن القول أن قضية الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة معقدة ولا تزال محل نقاش من طرف الباحثين ،ومن الصعب الاتفاق على مفهوم واحد وشامل للهجرة غير الشرعية ،بالنظر تعدد الزوايا التي يمكن من خلالها تناول هذه الظاهرة.

فمن الناحية النظرية، إذا كان مفهوم الهجرة يقتزن بحركة وانتقال الأفراد والجماعات من بلد لآخر أو من منطقة لأخرى داخل نفس البلد، وذلك وفق قوانين وإجراءات تضعها الدول لتنظيم هذه الحركة، فإن مفهوم الهجرة غير الشرعية يقتزن بمخالفة هذه القوانين والإجراءات التنظيمية في حركة تنقل الأفراد والجماعات.

في الإتجاه نفسه لا يوجد اتفاق على نظرية أو اتجاه واحد يفسر هذه الظاهرة ، فال تفسير الاجتماعي يضع مختلف العوامل الاجتماعية في مقدمة تحليله للظاهرة وذلك على اختلاف النماذج التحليلية المنطوية تحته كالنظرية البنائية الوظيفية التي تقول بأن الخلل الوظيفي الذي قد يمس بالنسق الاجتماعي هو الذي يؤدي للهجرة غير الشرعية، والمدخل الثقافي الذي يعتبر أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة عن الميول للهجرة، أما نظرية التنظيم الاجتماعي فتري أن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرود. وبالنسبة للتفسير السيكولوجي نجد أن ماسلو ربط بين الهجرة غير الشرعية والحاجات التي يعجز الأفراد عن تحقيقها أو حرما منها في مجتمعاتهم، في حين أن التفسير الاقتصادي يعطي الأولوية للعوامل الاقتصادية. كذلك التفسير الأمني للهجرة غير الشرعية يرى أن الظاهرة تحولت إلى مسألة أمنية عابرة للحدود، حيث يتم الربط بين الهجرة غير الشرعية والجريمة والإرهاب.

وفي كل الأحوال للظاهرة أسباب وعوامل جعلتها تتفاقم وتبرز كقضية دولية تحظى باهتمام وسائل الاعلام والمجتمع المدني والدول ، وتُعقد من أجلها المؤتمرات والإتفاقيات بهدف التعاون و ووضع تشريعات قانونية تشديد الإجراءات التنظيمية بهدف التصدي لها، بالنظر الى الآثار التي تخلفها على مختلف الأصعدة الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

الفصل الرابع:

مشكلة الهجرة غير الشرعية

ودور الإعلام في مواجهتها

تمهيد:

لقد أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية تثير العديد من النقاشات وتحظى باهتمام من طرف وسائل الإعلام، بسبب الجدل القائم بشأنها بين القادة السياسيين للدول والمنظمات غير الحكومية، وهذا نظراً لحجمها وتأثيرها على بلدان العبور والبلدان المستقبلة، وما تخلفه من آثار على مختلف الأصعدة والمجالات، وغالباً ما تعتبر سبباً للمشاكل الاجتماعية والسياسية والأمنية، وتشكل خطراً يهدد الاستقرار والتماسك الاجتماعي للمجتمعات المضيفة.

وبما أن وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، تؤثر على مواقف الناس اتجاه مختلف القضايا، فإن قضية الهجرة غير الشرعية حتماً لا تكون بمعزل عن هذا التأثير لوسائل الإعلام التي يمكن لها أن تساهم في معالجة ومحاربة الظاهرة من خلال طريقة تناولها بمختلف أبعادها.

وهو ما سنحاول التطرق له في هذا الفصل من خلال دراسة العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والتعرض لوسائل الإعلام، باستعراض طبيعة التداول الإعلامي للظاهرة وتأثير الصحافة على تشكيل المواقف وبناء الوعي الذي يجب أن يتحلى به الأفراد بهدف مواجهة الظاهرة وأثارها السلبية. إلى جانب تسليط الضوء على الصحافة الجزائرية ومدى اهتمامها بالهجرة غير الشرعية وطبيعة التغطية التي تخصصها لهذه القضية.

المبحث الأول: دور وسائل الإعلام في محاربة الهجرة غير الشرعية.

نتناول في هذا المبحث مشكلة الهجرة غير الشرعية و معالجتها من طرف وسائل الإعلام ودورها في التصدي للظاهرة.

أولاً: التناول الإعلامي لقضية الهجرة غير الشرعية

1-المصطلحات والتعابير المستعملة في المعالجة الإعلامية للهجرة غير الشرعية:

تشير الأبحاث و الدراسات إلى أن مسألة الهجرة تؤثر على البلدان في جميع أنحاء العالم على الجبهات السياسية والإقتصادية والديموغرافية والأمنية والاجتماعية والثقافية وغيرها. لذلك من المهم أن تكون وسائل الإعلام على دراية شاملة بالموضوع وأن تخلق الوعي في مجتمعاتها من خلا تغطية المواضيع ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية بأفضل طريقة ممكنة، لأنه يوجد إلتباس و خلط لدى الصحفيين فيما يتعلق المصطلحات المستخدمة للتحديد والتفريق بين المهاجرين غير الشرعيين والمهاجرين والمغتربين واللاجئين والنازحين والأشخاص ضحايا الاتجار بالبشر الذين أجبروا على الدخول في أوضاع ضد إرادتهم¹. وهذا الالتباس ينعكس لا محال على طبيعة المعالجة الإعلامية للهجرة غير الشرعية.

ومن التعابير التي تصف الهجرة غير الشرعية نجد "الهجرة غير النظامية"، وتستعملها وسائل الاعلام في معالجتها للقضية ونجد تعابير مثل تدفق المهاجرين غير النظاميين، توقيف مهاجرين غير نظاميين، تنامي الهجرة غير النظامية، وغيرها من التعابير الدالة على واقع الهجرة غير الشرعية². ويستخدم مصطلح "الهجرة المختلطة" في بعض الأحيان كمرادف للهجرة غير الشرعية، ما يعكس تعقيد هذه الظاهرة. مع العلم أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين في مختلف دول العالم، دخلوا البلد المستقبل بصفة شرعية، لكنهم مكثوا هناك بعد المدة المرخص لها. وفي مضمون المقالات الصحفية وفي محتوى برامج وسائل الإعلام السمعية البصرية وحتى الالكترونية التي تتناول الظاهرة، نجد مصطلح "الهجرة القسرية" رغم أن هذا اللفظ يعبر في مفهومه عن التنقل غير الطوعي للأشخاص والذي يكون نتيجة الخوف من الاضطهاد، وحالات النزاع المسلح، والاضطرابات الداخلية، والكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الانسان. كما يتضمن خطاب وسائل الاعلام اتجاه الهجرة غير الشرعية مصطلحات "اللجوء واللاجئين" للإشارة الى الأشخاص

¹ ماجدة أبو فاضل، الهجرة و الاعلام في المنطقة الأورو متوسطية: دليل الصحفيين، الاتحاد الأوروبي، 2021، ص 08.

² رشيد خشانة، أوروبا والخيار العسكري في مجابهة الهجرة غير النظامية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات الإعلامية، 2015، ص 02.

المتواجدين خارج بلدهم الأصلي بسبب الخوف من التعرض للإضطهاد بسبب العرق، الدين، الأراء السياسية والانتماءات الى فئات اجتماعية معينة وهي الأسباب التي تجعل الأشخاص يهجرون بطريقة غير شرعية لطلب اللجوء. و قد أثار "باري مالون" في حديثه لقناة الجزيرة سنة 2015 جدلا عندما دعا الى استخدام مصطلح "اللاجئ" للتعبير عن "المهاجر" كونه المصطلح الملائم لتسمية الأشخاص الذين يفرون بسبب الحروب والصراعات ويصلون بأعداد كبيرة الى أوروبا¹. يضاف إلى ذلك مصطلحات تعبر عن أزمة الهجرة غير الشرعية وتعقيداتها ومنها "أزمة المهجرة" أو "أزمة المهاجرين" وهي عبارة استخدمت بكثرة من طرف وسائل الإعلام وتضمنتها التصريحات السياسية في أوروبا، وهو ما تؤكد دراسة تحليلية لمجموعة من المقالات الصحفية المنشورة منذ صيف 2015 حتى نهاية 2018.²

وفي الكثير من الأحيان نطالع على صفحات الجرائد أو نسمع في نشرات الأخبار الاذاعية والتلفزية عبارة "قوارب الموت" و هو تعبير يستعمل للدلالة على تلك القوارب والسفن التي يتكدس فيها المهاجرون غير الشرعيين وتكون حالتها متهاكة تُستخدم مرة واحدة وفي معظم الأحيان تتجاوز حمولتها أضعاف ما هو مقرر لها مما يؤدي إلى جنوح وانقلاب هذه القوارب والسفن بحمولتها المتكدسة من البشر³. حيث يبرز الإعلام كل مقومات الإثارة للنهايات المأساوية من أجل التدليل على وهم المهجرة، في مقابل تحقق الضرر. إذ يوظف بامتياز، قاموسا خاصا يدور حول مصطلحين وفكرتين أساسيتين هما "الوهم والموت"، وغالبا ما يتم استخدام عبارة "قوارب الموت" للتدليل أكثر على البعد التراجيدي، وفيه اتهام مضمّن "لشبكات التهريب" باستغلال أحلام الشباب. ونجد عددا من التعبيرات الأخرى التي توحى بمعان متغايرة من قبيل "الرحلة إلى المجهول"، و"جنة النعيم"، و"الحلم الأوروبي"، وكذلك الضحايا الذين يتحولون إلى "وجبات للأسماك أو الحيتان" أو "قرايين لسماك القرش".⁴

وفي الإعلام الجزائر يتم الحديث عن "الهجرة غير شرعية"، "الهجرة غير القانونية" و "الهجرة السرية" المغادرة منها والوافدة فضلا عن كلمة "الحرق" وتعابير "ركوب أمواج الموت"، "المغامرة"، "جثث الحرقاة"

¹ تييري لوكير، بولد باتش، التغطية الإعلامية للهجرة استناداً إلى القانون الدولي والأدلة، تونس: فرع المنظمة الدولية للهجرة، 2019، ص 89 و 91.

² Mathias Dreyfuss , Laurent , **LA CRISE MIGRATOIRE DANS LA PRESSE ET LES MÉDIAS**, France : Musée national de l'histoire de l'immigration, Centre de Liaison de l'Enseignement et des Médias d'Information , l'École des hautes études en sciences de l'information et de la communication, 2019, P10.

³ الحسين الشيخ العلوي، المهجرة غير الشرعية عبر ليبيا... معاناة إنسانية برسم التسعير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص 07.

⁴ عبد الوهاب الرامي، مرجع سبق ذكره.

"الإلقاء بالنفس إلى التهلكة"، "جريمة الحرق"، "إحباط محاولات حرق"، وهي تعابير فرضت نفسها في وصف الظاهرة في الصحافة الجزائرية و التي تربط الحرق أو الهجرة غير الشرعية بمختلف أشكال الإجرام التي تحترق الحدود مثل تجارة المخدرات أو التهريب و الإرهاب خاصة وأنه في الكثير من الأحيان الإعلام وخاصة العمومي يتبنى الخطاب الرسمي ويعتمد على المصادر الأمنية كبيانات وزارة الدفاع الوطني والداخلية والصحة والحماية المدنية وغيرها كون أن الحصول على المعلومات المتعلقة بالهجرة السرية صعبة.¹

ويلاحظ ذلك الاختلاف بشأن استخدام مثل هذه المصطلحات من بلد إلى آخر، حيث سجل تراجع في استعمال مصطلح "المهاجر غير الشرعي"، وتستعمل مصطلحات أخرى مثل "اللاجئون" و "المهاجرون" و "طالبو اللجوء"، لأن استخدام المصطلحات الصحيحة من طرف وسائل الاعلام يؤدي إلى فهم الموضوع وتجنب الارتباك في أذهان الجمهور المتلقى.² وقد كشفت دراسة أجراها فريق من الباحثين من جامعة هارفرد عام 2018 عن مفاهيم خاطئة كبيرة حول موضوع الهجرة و عدد المهاجرين وخصائصهم وذلك بسبب ما تتداوله وسائل الاعلام حول الظاهرة.³

واستنادا إلى ما تم ذكره وحسب ما يعتقد الباحث فإنه من الضروري أن تستخدم وسائل الاعلام التعابير المناسبة والمصطلحات السليمة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية بإحكام ودقة، من أجل التمكن من الوصول الى تغطية متوازنة وموضوعية للظواهر والمساهمة في بناء اتجاهات و مواقف صحيحة إزاء الظاهرة.

2- طبيعة المعالجة الإعلامية للهجرة غير الشرعية :

يشكل موضوع الهجرة غير الشرعية إحدى الموضوعات التي تعالجها الصحافة ومختلف وسائل الإعلام بشكل مستمر في عصرنا هذا، وتثير التطورات الحاصلة في حركة الهجرة خلال السنوات الأخيرة العديد من النقاشات حول معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من طرف الدول والمنظمات الدولية، وحول تناول الإعلام لل قضية. حيث أن التغطيات الإعلامية حولها أصبحت تنتابها الكثير من المشكلات أيضاً، كضعف التغطيات الإعلامية وسطحياتها، وسوء تمثيل المهاجرين، وتبني الخطابات العدائية اتجاههم، والانحياز لرؤية المؤسسات الرسمية، والاهتمام بالتغطيات العاطفية، والتركيز على المهاجرين بوصفهم

¹ محمد الفاتح حمدي، إبراهيم بولفلل، المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في المجتمع الجزائري- دراسة تحليلية، مجلة المعيار، المجلد 23، العدد 48، 2019، ص ص 349 351.

² CCME and WACC Europe, **Changing the Narrative: Media Representation of Refugees and Migrants in Europe**, 2017, pp 5-6. <http://www.refugeesreporting.eu/report/>, seen on 2022.01.06.

³ Alberto Alesina, Armando Miano, Stefanie Stantcheva, **IMMIGRATION AND REDISTRIBUTION**, NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 June 2018, Revised March 2022, p17. https://www.nber.org/system/files/working_papers/w24733/w24733.pdf seen on 01.04.2022.

تهديدًا محتملاً للأمن والاقتصاد. و من أوجه هذا القصور أيضا الخطابات الإخبارية التي تناقش مشكلات المهاجرين من دون أن تتطرق لتمثيل المهاجرين أو الأسباب التي تدفعهم للهجرة.¹ فقضية الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة في الحقيقة هي أكبر من الصور المروعة للمهاجرين المتجمعين في قوارب غير صالحة للإبحار ، وهي ظاهرة من الصعب أن يكتب عنها أي صحفي في أي وسيلة إعلامية. وعلى سبيل المثال ، الهجرة غير الشرعية هي شكل من أشكال الهجرة التي تهيمن بشكل عام على المناقشات الحالية حول الهجرة و ينعكس ذلك على التغطية الإعلامية لها.²

وفي الحقيقة لا يمكن إنكار دور وسائل الإعلام في بناء الرأي العام ، وبالتالي أهميتها في تطوير سياسات الهجرة ، لذلك من الضروري أن يتمتع الصحفيون المكلفون بتغطيتها بالمعرفة والمهارات اللازمة للإبلاغ عن الهجرة من خلال نهج قائم على الأدلة وعلى حقوق الإنسان. وبهذه الروح ، يدعو الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الدول إلى "تعزيز المعلومات المستقلة والموضوعية والجيدة على وجه الخصوص من خلال توعية الإعلاميين بقضايا الهجرة والمصطلحات ذات الصلة بها، بهدف تبديد الخرافات والصور النمطية الشائعة حولها، مع تدريبهم حول كيفية استخدام المفاهيم ومصطلحات الرئيسية للهجرة ، بما في ذلك تعريف المهاجر والاختلافات بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والتهريب.³ لما لذلك كما أشرنا إليه سابقا من ارتباط وانعكاس مباشر على نوعية المعالجة الإعلامية للظاهرة. ولقد أظهرت نتائج بعض الدراسات العلمية الحديثة حول طبيعة التغطية الإعلامية للهجرة غير الشرعية أن:

- وسائل الإعلام أخفقت في إعطاء صوت مناسب للمهاجرين، لأن التقارير الإعلامية تعتمد بشكل كبير على مصادر المعلومات الرسمية الفردية وغالبًا ما توجد مشكلات في الوصول إلى بيانات موثوقة عن أعداد الهجرة وظروفها.
- التأثير السياسي غير المبرر والرقابة الذاتية داخل غرف الأخبار والافتقار إلى المصادر يعيق إعداد تقارير إخبارية متعمقة في الموضوع.
- الكثير من التغطية الإعلامية للهجرة سطحية، ومبسطة، وتعكس تحيزًا سياسيًا واضحًا.

¹ حسام الدين عبد القادر صالح، الهجرة في خطابات ما بعد الاستعمار، مجلة رؤية تركية، المجلد 11، العدد 01، شتاء 2022، ص220.

² Paola Pace ,Shireen Zayed , Emma Borgnäs, *Équilibrer le discours sur la migration grâce à des programmes et aux médias en Afrique du Nord*, iom publication, 2021, p447.

<https://publications.iom.int/fr/node/2780> consulté le 03.12.2021.

³ Paola Pace ,Shireen Zayed , Emma Borgnäs, op cit, p447.

- وسائل الإعلام تعتمد في تغطيتها على روايتين وهما: الأولى هي التغطيات العاطفية في نقل مشكلات المهاجرين كضحايا مع اهتمام إنساني شبه يومي يركز على الأحداث المأساوية، والثانية قصة الأرقام والتهديد المحتمل الذي يشكله ارتفاع أعداد المهاجرين على الأمن والرفاه والمكانة الثقافية في الدول المستقبلية للهجرة.¹
- معظم الناس يعتمدون على التلفاز مقارنة بالصحف في متابعة الأخبار المتعلقة بالهجرة وبالتالي فإن الجمهور يحصل على صورة ناقصة مشوهة لقضية الهجرة لأنه في التلفزيون لا يخصص الوقت الكافي لعرض هذه الأخبار بالتفاصيل كما تقوم به الصحف.
- اللغة المستخدمة لوصف المهاجرين في البرامج التلفزيونية والإذاعية تتميز بالتحيز الشديد في غالب الأحيان.
- بعض الضيوف المتحدثين المؤيدين للمهاجرين أو أولئك الذين يُفترض أنهم موضوعين يستخدمون مصطلحات يمكن أن تجرد المهاجرين من إنسانيتهم.
- مقدمو البرامج الحوارية يؤججون المخاوف والمشاعر المناهضة للهجرة من خلال الإيحاء بأن المهاجرين يتسببون في الجرائم ويرتكبونها.
- تميل الصور المرئية المصاحبة لتغطية قضية الهجرة نحو السلبية وتعزز فكرة المهاجرين هم مجرمين.²
- تميل التغطية الإعلامية في البداية إلى إظهار التعاطف والتضامن والنوايا الحسنة اتجاه المهاجرين الفارين من مناطق الحرب أو ضحايا الأحداث المأساوية ، ولكن مع مرور الوقت ، تتغير المواقف لتصبح أكثر قلقاً بل وحتى معادية اتجاه مجتمعات المهاجرين من خلال التركيز السلبي على الجريمة وتهديدات الإرهاب والسلوك المعادي للمجتمع.
- التقارير الصحفية غالباً ما تكون لغتها مليئة بخطاب الكراهية واللغة الفضفاضة والحديث عن "الموجات" و "الغزوات" أو "المد والجزر" والجهل بالمصطلحات الصحيحة لوصف المهاجرين واللاجئين والمشردين ووضعهم الإنساني.

¹ Euromed Migration ,How does the media on both sides of the Mediterranean report on migration? A study by journalists, for journalists and policy-makers, Migration media coverage in 17 countries from 2015 to 2016, Vienna :international centre for migration policy development(ICMPD) ,2017,p03.

² Sharon Lewis and others , Media Content Analysis: Immigration On-The-Air A Scan of Broadcast News and Commentary Programming, USA :The Opportunity Agenda,New York, 2009,p04.

- التغطية الإعلامية تتميز بالتركيز الوطني القوي، مع عدم وجود تقارير مفصلة عن سياق وتعقيدات الهجرة، والقضايا الاجتماعية والسياسية التي تؤثر فيها.
- إن العاملين في وسائل الإعلام على جميع المستويات غالباً ما يكونون غير مجهزين وغير مدربين تدريباً كافياً على تغطية الهجرة. غالباً ما يعملون في ظروف محفوفة بالمخاطر وهناك اعتماد على العمال المستقلين الذين يتقاضون أجوراً زهيدة .
- أصبحت بعض بلدان شمال أفريقيا ، التي كانت في السابق نقاط عبور رئيسية للأشخاص الذين ينتقلون من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط ، بلداناً مضيضة، لكن هذا الواقع لا يتم رصده وتغطيته بشكل كافٍ من قبل وسائل الإعلام .
- غالباً ما تؤثر وسائل التواصل الاجتماعي والمصادر الإلكترونية على التغطية الإعلامية وتشجع "الاندفاع للنشر" من خلال نشر الشائعات والتكهنات والمعلومات المثيرة للقلق التي تغذي الخوف والجهل بين عامة الناس.
- تسعى معظم وسائل الإعلام إلى تجنب الإبلاغ عن الدعاية العنصرية والمتطرفة المتعلقة بالهجرة ، لكن بعض الصحفيين قلقون من أن هذا قد يمنع الإبلاغ عن المخاوف المشروعة في كثير من الأحيان للأشخاص الذين يعيشون في الدول المستقبلية.¹
- التغطية الإعلامية للقضايا المتعلقة بالمهاجرين الأفارقة، تتميز بوجود علاقات الهيمنة والسلطة فالصوت الأقوى والمؤثر في الأخبار يكون دائماً من نصيب غير المهاجرين، كما تغلب فيها معلومات حول حقائق معينة تفرضها الرؤية الغربية لا مجال فيها لرأي المهاجرين الأفارقة. وهكذا فهي تعمل على تغليب (رواية سلطوية) واحدة حول أسباب هجرة الأفارقة، ولا تقوم بإبراز أسباب أخرى يرويها المهاجرون أنفسهم.²
- ضعف تمثيل المهاجرين، وعدم الاهتمام بمهمتهم وتفاصيل قصصهم، حيث إن 21% فقط من الأخبار المتعلقة بالهجرة تشير إلى المهاجرين.
- وجود تيار جديد لتمثيل اللاجئين والمهاجرين تمثيلاً غير مباشر في وسائل الاعلام، وفي الغالبية العظمى من الحالات 67% يكون المهاجرون هم موضوع القصة الخبرية، لكنهم يُقدّمون بوصفهم خبراء في 3% فقط من الحالات.

¹ Euromed Migration ,op cit ,p03.

² حسام الدين عبد القادر صالح، مرجع سبق ذكره، ص 241.

- وسائل الإعلام تركز بشكل كبير على التعاطف بدل السعي للتفهم، والسماح للمهاجرين بالتعبير عن أنفسهم وتغطية القضية من منظور الفهم على أساس الحقائق.¹

- الكثير من الخطابات الأوربية حول الهجرة في وسائل الإعلام تنطوي على "افتراضات معينة وتحيزات وأشكال من التعامي والاستبصار، لها جميعاً خلفية ومنشأ تاريخي، لكنها تقصي مقولات أخرى من الممكن أن يكون لها شرعية مماثلة، أي أن وسائل الاعلام الغربية تكاد تسيطر على الخطاب العام حول الهجرة غير الشرعية، كما تحاول السيطرة على الإدراك الاجتماعي لمشكلات وحلول الهجرة غير الشرعية.²

- بالنسبة لتغطية وسائل الإعلام العربية لقضية الهجرة غير الشرعية يطغى عليها البعد السياسي والأمني وينسب متفاوتة³، كما تميل إلى تكثيف خطاب الفاجعة، مكرسة الإحساس العام السلبي بأن الظاهرة مستفحلة، ولا سبيل إلى كبحها في الأمد القريب مع إلقاء اللوم على ما يقدم عليه المهاجرون، دون الخوض في الظروف المسببة للهجرة.⁴

- هناك التباس في الخطاب الإعلامي حول الهجرة غير الشرعية لكونه لا يستند إلى مرجعيات واضحة. وغالبا ما يؤكد الإعلام على وهم الهجرة الذي يهدد المرشحين غير الشرعيين، كما يشير إلى الموت كخاتمة محتملة للمهاجرين غير الشرعيين.

- تسعى وسائل الإعلام، وبشكل بارز، إلى تجريم شبكات التهريب، وتؤكد بصفة متكررة على المبالغ التي يسدها المرشحون للهجرة، بما يعني أن جشع المتاجرين في تهريب البشر هو في حد ذاته سبب قوي من أسباب الهجرة.⁵

- تبرز وسائل الإعلام النتائج المترتبة على الهجرة غير الشرعية و المتمثلة في التعرض لأخطار الموت والغرق أو الخطف أو القتل أو الاتجار بالبشر، الإصابة بالأمراض الخطيرة، التعرض للأسر على يد قوات الامن والشرطة والترحيل، والمصير المجهول، وصعوبة الاستقرار العائلي، والتعرض للنصب والنهب والسرقة، والتجنيد ضمن الجماعات الإرهابية، مع التأكيد على الدور الحيوي الذي تلعبه وسائل الإعلام بجميع

¹ CCME and WACC Europe, **Changing the Narrative: Media Representation of Refugees and Migrants in Europe**, 2017, pp 5-6. <http://www.refugeesreporting.eu/report/>, seen on 2022.01.06.

² حسام الدين عبد القادر صالح، مرجع سبق ذكره، ص 226 227.

³ إسماعيل شرقي، الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الإخبارية، مرجع سبق ذكره، ص 208 209.

⁴ نبيلة عبدالفتاح حسنين قشطي، دور الإعلام في مكافحة الهجرة غير الشرعية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر : الآثار القانونية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية، جامعة بنها ، 7-8 مارس 2017، ص 30.

⁵ عبد الوهاب الرامي، مرجع سبق ذكره.

فئاتها، من دور في التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية وتداعياتها أو تقديمها لحلول مقترحة، أو تناول دورها السلبي في تحسين صورة الغرب بشكل مبالغ فيه في بعض الأحيان مما يدفع الشباب الى التفكير في الهجرة، إلى جانب شبكات التواصل الاجتماعي والتي تعتبر مصدرا هاما في استقاء المعلومات حول الهجرة وهو ما يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة والإعلام الجديد¹.

- معالجة قضية الهجرة غير الشرعية عبر الصفحات الإخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي تميل إلى عدم التوازن عند عرض قضية الهجرة ويختلف الاتجاه بين السلبي والايجابي والمحايد وذلك حسب الجوانب التي يتم التركيز عليها أثناء المعالجة الإعلامية. كما يغلب عليها الطابع الإنساني بسبب أن الأخبار التي تنشرها هذه المواقع تتعلق بالمعاناة والمأسي التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيون في سبيل الوصول الى وجهتهم².

وعلى العموم يمكن القول أن التغطية الإعلامية لقضية الهجرة غير الشرعية من طرف وسائل الاعلام تختلف باختلاف أنواع وسائل الاعلام والأوقات والبلدان والظروف السائدة فيها، وتتميز بتنوع الخطاب الإعلامي اتجاه الظاهرة بين خطاب الفاجعة المكرس للإحساس السلبي باستفحال الظاهرة وبين خطاب يربط الهجرة غير الشرعية بالجريمة والإرهاب وبالتهديدات الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المستقبلية، حيث يشكل المهاجر غير الشرعي ذريعة لتعزيز فكرة الغزو البشري من الجنوب لا سيما من إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. إضافة إلى تغليب الصورة النمطية على المعالجة الإعلامية للظاهرة، فعلى سبيل المثال عند البحث عن صور المهاجرين عبر الإنترنت، يجد المرء في الغالب صوراً ترمز لليأس والمعاناة، وهذا ما يعزز الصور النمطية والسلبية المتعلقة بالمهاجرين في إنتاج رؤية مشوهة للواقع، الأمر الذي يدعم الخطاب الغربي خاصة، والذي يعتبر الهجرة "غزواً" أو "عبثاً"، ويربطها بانعدام الأمن في العالم³.

ويستخلص الباحث مما سبق أن الخطابات الإعلامية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية تتأثر بطبيعة ملكية وسائل الاعلام وبايديولوجياتها وبالميولات السياسية لمنتجي الخطاب، لا سيما المسؤولين الحكوميين و الهيئات غير الحكومية. حيث أنه في الكثير من الأحيان يتم تغييب صوت ورأي المهاجرين غير الشرعيين في

¹ ماجدة أحمد راغب شمس، أطر معالجة الصحف الإلكترونية المصرية لقضية الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية لكلية الآداب، مصر، المجلد 10، العدد 03، 2021، ص ص 274 275.

² صفاء علي جبار، أطر معالجة الصفحات الإخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي لقضية الهجرة غير الشرعية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 7، العدد 73، مارس 2022، ص ص 327 328.

³ Paola Pace ,Shireen Zayed , Emma Borgnäs, op cit,p447.

التغطيات الإعلامية مما يعتبر قصورا في المعالجة الإعلامية خاصة وأنها تعتمد في معظمها على ما تنقله الجهات الرسمية عبر البيانات ووكالات الأنباء دون القيام بأعمال ميدانية داخل البلدان التي تتجه إليها الهجرة غير الشرعية أو تلك التي تنطلق منها. ويلاحظ أيضا تأثير شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية على مصداقية التغطية الإعلامية للهجرة غير الشرعية لاسيما وأن المصادر الالكترونية تتميز بانتشار الأخبار الكاذبة والشائعات حول المهاجرين. وكل هذا يجعل التغطية الإخبارية سطحية تفتقر للمعلومات الكافية التي يبحث عنها الجمهور حول أسباب الهجرة غير الشرعية ومختلف أبعادها.

ثانيا: وسائل الإعلام والتصدي للهجرة غير الشرعية.

1- تأثير وسائل الإعلام على تشكيل المواقف اتجاه الهجرة غير الشرعية

اهتمت الكثير من البحوث الإعلامية والاتصالية بتأثير وسائل الإعلام و آثارها على تفكير واتجاهات وسلوك و الجمهور، لأن الإنسان كائن اجتماعي، يميل إلى معرفة ما يحيط به، ما يجعله عرضة للاعتماد على المعلومات التي يتلقاها من وسائل الاعلام حول مختلف القضايا ويتأثر بها.

- مفهوم التأثير في الإعلام: يُعرّف التأثير على أنه هو إحداث أثر معين في المتلقي عند القيام بعملية الاتصال، وتعود صعوبة التعرف على التأثير إلى ارتباطه بتغيير نفسية المتلقي، فمما يمكن أن يؤثر فيه اليوم ليس بالضرورة أن يؤثر فيه وقت آخر، وعليه التأثير هو التعبير الصريح عن التغيير الحاصل في ظاهرة أو فرد أو جماعة نتيجة لعامل أو لمجموعة عوامل¹. ويشير التأثير إلى قدرة أي كان في تغيير أفكار الآخر و أفعاله غالبا من دون علم منهم لتصل فكرة التأثير إلى فكرة سرية تكون أكثر فعالية بقدر ما تكون لا مرئية. والتأثير في الإعلام والاتصال هو ثمرة أداء توجيه الرسالة نحو المتلقي ونتيجة تغيير أو ترسيخ أو زرع أفكار جديدة وصور مرغوبة في ذهنه وفق الهدف المسطر مسبقا². ويقصد بالأثر الإعلامي للرسالة الإعلامية هو ما يحدث من تغيرات على المتلقي، وتعلمه شيئا من محتوى الرسالة، أو تبنيه اتجاهها جديدا، أو تخليه عن اتجاهات كانت لديه سابقا، أو تعديل اتجاه معين³.

¹ سامية خبيزي، وسائل الإعلام وتأثيرها على ثقافة وقيم المجتمع، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 03، العدد 02، 2014، ص ص 263 269.

² عبدالقادر علال، رشيد بكاي، دور وسائل الاعلام في صناعة الصورة الذهنية، مجلة المواقف، المجلد 13، العدد 02، 2018، ص 147.

³ وداد سميشي، وسائل الإعلام الجديد: أي تأثير؟.. إلى أي مدى؟ مقارنة تحليلية متعددة الأبعاد، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 21، 2015، ص 204.

ومن مظاهر تأثير وسائل الاعلام في الجمهور بناء الاتجاهات والمواقف التي يتخذها الأفراد في مواجهة القضايا والمسائل والأمور المحيطة بهم، أو اتجاه بعض الأشخاص أو الجماعات المختارة ، بمعنى أن الموقف يشير إلى نظرة الإنسان لقضية ما، أو لشخص ما، أو لقيمة، ويكون هذا الموقف إما سلباً أو إيجاباً، رفضاً أو قبولاً، حباً أو كراهية، عداءاً أو مودة، وذلك حسب المعلومات والمعارف التي توفرها وسائل الاعلام بخصوص هذه القضايا أو المسائل¹.

ووسائل الإعلام تؤدي دوراً مهماً في عملية التطبيع والتنشئة الاجتماعية، حيث يتعرض الفرد لساعات طويلة أمام هذه الوسائط التي تزوده بمعلومات، آراء و مواقف تساعد إلى حد كبير على تكوين تصور للعالم الذي يعيش فيه. ورغم الجدل القائم حول الفترة اللازمة التي تحتاجها وسائل الإعلام للتأثير على الاتجاهات و القيم إلا أنه يوجد اتفاق لدى الباحثين حول وجود هذا التأثير مع الإشارة إلى أن وسائل الإعلام تقوم بدور ملموس في تكوين الآراء أكثر مما تساهم في تغييرها².

-التغطية الإعلامية وأثرها على المواقف اتجاه الهجرة غير الشرعية: تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في تشكيل المواقف والاتجاهات لدى الأفراد بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية المهمة مثل الهجرة غير الشرعية. و أشارت نتائج دراسة علمية نشرت في الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتحليل محددات الرأي العام حول الهجرة غير الشرعية و الدور الذي يلعبه الإعلام في تشكيل المواقف اتجاهها، إلى أن هذه المواقف تختلف باختلاف القضايا وطرق التعرض لوسائل الإعلام، لأن الأفراد يختارون تعريض أنفسهم لوسائل الإعلام التي يكون توجهها الأيديولوجي قريباً من موقفهم ومنه فإن الموقف الذي تتبناه وسائل الاعلام بشأن الهجرة غير الشرعية يؤثر على آراء الجمهور المتلقى³.

ومنه نستنتج أن التغطية الإعلامية تؤثر على السياسات والمواقف ازاء الهجرة بصفة عامة، ويتجلى ذلك من خلال التقارير التي تقدمها وسائل الإعلام عن الهجرة، فكلما قدمت وسائل الإعلام قضية الهجرة بطريقة إيجابية، وذلك باستخدام نبرة إيجابية فسوف يكون أفراد المجتمع أكثر إيجابية حول الهجرة وسوف تؤدي بعد ذلك إلى مزيد من الدعم لسياسات الهجرة، ومن ثم تؤدي إلى سياسات أكثر تساهلاً مع الهجرة⁴. ومن جهة أخرى يؤثر بروز قضايا الهجرة غير الشرعية في التغطية الإعلامية على مواقف الجمهور

¹ حسين صديق، الاتجاهات من منظور علم الاجتماع، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28 -العدد 4+3، 2012، ص ص 301 302.

² سامية خبيزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 263 269.

³ Facchini, Giovanni ., Mayda Anna Maria. & Puglisi, Riccardo, **Illegal immigration and media exposure: evidence on individual attitudes**, IZA Journal of Develop Migration ,7, 14,2017,p28.

⁴ صفاء علي جبار، مرجع سبق ذكره، ص318.

بشكل سلبي، ويظهر هذا التأثير أكثر وضوحاً عندما توفر التغطية الإعلامية قصصاً إخبارية وتؤطر فيها الهجرة على أنها تهديد للدولة المستقبلية. والتهديدات المتعلقة بالاقتصاد والثقافة والأمن تؤثر بشكل خاص على هذه المواقف. كما يمكن أن تؤدي التغطية السلبية للهجرة غير الشرعية في الغالب إلى تنشيط الإدراك النمطي نحو مجموعات المهاجرين، وعندما يتعرض الجمهور مراراً وتكراراً لرسائل إعلامية سلبية، يتم تعزيز هذا التأثير¹.

وتختلف درجة التأثير في مواقف الأفراد اتجاه الهجرة غير الشرعية باختلاف أنواع وسائل الإعلام والتغطيات التي تقوم بها، فالصحافة المكتوبة (المطبوعة) مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى تتميز باعتبارها الوسيلة الاتصالية الأكثر تأثيراً في الجمهور المثقف، إذ تتمتع بخصائص وسمات تجعلها تتفوق في بعض المجالات عن غيرها من وسائل الاتصال الحديثة، حيث تسمح بأن يتحكم القارئ في وقت قراءتها وإعادة الاطلاع على مضامينها، كما أنها تنطوي على موضوعات متشابهة تحتاج إلى تحليل علمي، وأنها بطبيعتها تعرض للتفاصيل الدقيقة التي تتفق مع الدراسات المسهبة، وتتميز أخبارها بالتطويل والتحليل، وإذا كانت الوظيفة في العلوم الاجتماعية ترتبط بالأنماط الفكرية والثقافية والبناءات الاجتماعية والاتجاهات السياسية والميول الإيديولوجية، فإنها في الصحافة تحقق أيضاً تلك النتائج في ضوء تأثيرها في بناء المواقف والتفاعل مع البيئة داخلياً وخارجياً، بالإضافة إلى دورها في الإعلام والإخبار والإرشاد والتوجيه.² وفيما يتعلق بدراسة المواقف المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، فقد ثبت أن السلبية في التغطية الإعلامية تزيد من تصور الناس لمسألة الهجرة باعتبارها أكثر إشكالية مقارنة بقضايا السياسة الأخرى، وأظهرت نتائج دراسة علمية أن أولئك الذين يقرؤون أكثر من صحيفة مطبوعة في أوروبا يُظهرون مواقف ضمنية أكثر سلبية اتجاه المهاجرين وذلك نتيجة الخلفيات التي تنطلق منها هذه الصحف في معالجة ظاهرها الهجرة غير الشرعية³.

2- وسائل الاعلام و محاربة الهجرة غير الشرعية

إن تأثيرات وسائل الإعلام والاتصال التي تناولناها أنفاً تختلف باختلاف أنواعها و تأخذ أبعاد متنوعة سواء في المجال المعرفي أو السلوكي أو في مجال تكوين الرأي العام، وذلك من خلال دورها الذي

¹ Jakob-Moritz Eberl, Christine E. Meltzer, and others, **The European media discourse on immigration and its effects: a literature review**, Annals of the International Communication Association, Volume 42, N° 03, 2018, p217.

² مجدي محمد عبد الواد الداغر، معالجة الصحافة العربية لقضايا التسامح والتواصل مع الآخر دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية في الفترة من 2011-2012، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة السلطان قابوس، عمان، 2013، ص127.

³ Jakob-Moritz Eberl, Christine E. Meltzer, and others, ,op cit ,p215.

يشكل أحد مكونات العملية الاتصالية. وأصبح لا يقتصر فقط على نقل الأخبار والمعلومات بل يعتبر من أدوات التغيير الاجتماعي لأنه يلفت انتباه الجماهير نحو القضايا و المشكلات الجوهرية التي يعاني منها المجتمع. وفي ظل تزايد الأزمات و تنوعها و تصاعد حدتها ومنها الهجرة غير الشرعية تبرز أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في هذه الأزمات سواء من حيث دورها في وقوعها و نشوئها أو المساهمة في تناميها وتفاقمها أو المساهمة في حلها والتصدي لها.¹ وعليه فإنه لا يمكن الحديث عن دور الاعلام في حل مشكلة الهجرة غير الشرعية دون الحديث عن دورها في خلق الرغبة في الهجرة لدى الأفراد.

-وسائل الإعلام ودورها في تنامي الهجرة غير الشرعية:

إن الثورة الإعلامية التي يعرفها العالم حاليا جعلت الناس من مختلف الفئات وحتى الفقيرة منها يستطيعون امتلاك الهواتف التي تمكنهم من العيش عبر الألاف من القنوات الفضائية في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة². كما أن مشاهدة القنوات التلفزيونية خاصة الغربية منها واستهلاك ساعات من الإشهار والأفلام المشكوك فيها يثير رغبات وحاجات عديدة منها: أكل متنوع، ألبسة فاخرة، سيارات، رحلات إلى غير ذلك، وهي الحاجات التي لا يمكن للأب أن يوفرها لأبنائه ما يثير الإحباط عند الشباب و يخلق لديهم الرغبة في الهجرة والبحث عن وسائل لربح المال الكثير في وقت قصير، كما أن ظهور الجانح في الأفلام كبطل يتحدى القانون ويقوم بمغامرات مشوقة، يمكنه التأثير على التقمص ويفتح الباب للتعبير عن النزوات و الشهوات.³ ولقد دأبت الوسائل الإعلامية المختلفة منذ سنوات على رسم صورة إيجابية ومتفائلة للمهاجر للدول الأوروبية وإلى الغرب، فأظهرت صورته غالبا بتحقيقه لنجاح منقطع النظير ووصوله للثراء السريع، وكل تلك الأمور تدفع الشباب للمحاكاة والتقليد، فضلا عن أن إعجابه الشديد بالغرب سبب أساسي من أسباب الهجرة إلى الخارج، وخاصة أن الشباب في غالب الوقت تعجبه المظاهر المادية وتغريه بصرف النظر عن خصوصية المجتمع الشرقي وأخلاقيات المجتمع

¹ حفيظة بوهالي، مرجع سبق ذكره، 173..

² فيروز مامي زراقة، الحرقه عنف مجتمع أم عنف شباب؟ قراءة سيكو- سوسيولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، ديسمبر 2015، ص 146.

³ بدره معتصم ميموني، الاضطرابات النفسية والعقلية عند الطفل والمراهق، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 248.

الأوروبي¹. لأن إظهار صورة المهاجر غير الشرعي الذي يسافر ويعود محملاً بالأموال تغذي ثقافة الاستهلاك وترسم صورة وهمية لدى الشباب عن الهجرة غير الشرعية بأنها حل لجميع مشكلاتهم.² وعطافاً على ما سبق تناوله إن معظم الإنتاجات الإعلامية لا تتعامل إلا مع المجتمع الغربي من زوايا عاطفية وشاعرية كبث صور لمناظر طبيعية خلابة ، ومدن نظيفة ، وأماكن إقامة فاخرة ، وشقق ومنازل ، سكان الحضر والريف سعداء ومجتهدون ، صورة الريف الأخضر مع الزراعة الآلية ؛ عدد قليل من العاطلين عن العمل الذين يستفيدون من إعانات البطالة. ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الوسائط نفسها ترسل فقط صور عن الكوارث والمجاعات والحروب والبؤس والأمراض الفتاكة في بلدان العالم الثالث لا سيما الإفريقية منها.³

زيادة على تأثير وسائل الإعلام التقليدية ودورها في إثارة الرغبة في الهجرة لدى الشباب، نجد اليوم مواقع التواصل الاجتماعي التي تعتبر في الوقت الراهن مصدراً مهماً للمعلومات بالنسبة للكثيرين من الأشخاص خاصة، الذين يرغبون في الهجرة بطريقة شرعية أو غير شرعية. وتوجد العديد من المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت وصفحات التواصل الاجتماعي تعرض على الهجرة وتعمل على استقطاب الشباب للقيام بها، من خلال الروابط الاجتماعية التي تم بناؤها بشكل أخطبوطي مما يسهل الحصول على المعلومات الخاصة بالهجرة. وعبر المجموعات والصفحات الفيسبوكية يتم الترويج لها بنشر صور وفيديوهات تظهر المهاجرين في عرض البحر ، أو عند إقترابهم من السواحل الأوربية، كما يتم نشر صور للذين سبق وأن هاجروا وانقطعت أخبارهم عن العائلات والأصدقاء، حيث يتم إعادة ربط العلاقة بينهم وبين أهلهم وأصدقائهم⁴. وحسب المتابعين لهذا الشأن توجد مئات الصفحات على شبكة الأنترنت وخاصة الفيسبوك تعرض على الهجرة غير الشرعية وبشكل علني، وقد أثبتت دراسة للمركز الأوروبي لمحاربة تهريب المهاجرين نشرت شهر سبتمبر 2016 أن شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت تستخدم أكثر فأكثر خلال

¹ ماجدة أحمد راغب شمس، مرجع سبق ذكره، ص 257.

² سارا محسن قادر، مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الاعلام الكوردية: دراسة وصفية، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 07، ديسمبر 2019، ص 275.

³ Akregbou Boua Paulin Sylvain , Agney Ahou Florence, **Analyse du traitement médiatique de l'émigration clandestine des jeunes de Côte d'Ivoire vers l'Europe : mise en visibilité du paradoxe ivoirien ?**, REVUE DE RECHERCHES FRANCOPHONES EN SCIENCES DE L'INFORMATION ET DE LA COMMUNICATION [en ligne], mis en ligne le 30 décembre 2019. URL: <http://www.refsicom.org/649>, consulté le 05.04. 2022.

⁴ مبارك زودة، دور مواقع الشبكات الاجتماعية في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 04، ديسمبر 2018، ص 958.

السنوات الأخيرة في الهجرة غير الشرعية، فهي تساعد المهاجرين على التجمع، وخلق ديناميكية قوية على الحدود، وتزيد في قدرة المهربين على تنويع طرق الهجرة لمواجهة الإجراءات الأمنية المتخذة¹. ويؤكد الدارسون للموضوع أن شبكات التواصل الاجتماعي تلعب دورا خطيرا في تشجيع الهجرة غير الشرعية، كونها تتميز بمجموعة من الخصائص منها:

- ارتفاع عدد مستخدميها مقارنة بوسائل الاعلام التقليدية.
- سهولة وحرية النشر بمختلف اللغات عبر شبكات التواصل الاجتماعي .
- تعزيز التواصل العالمي عبر شبكات التواصل الاجتماعي بتكلفة زهيدة حيث مكنت بعض التطبيقات من التواصل المرئي والمكتوب والصوتي بشكل مجاني مثل تطبيقات واتس آب والفابير، التي هي نفسها أصبحت شبكات تواصل اجتماعي.
- عززت هذه الشبكات خاصية التفاعلية: بمعنى هناك تفاعل أحيانا فوري مباشر أو تفاعل غير مباشر بين ملايين المستخدمين، وهذا ما لا توفره أي وسيلة إعلامية تقليدية.
- تسهل شبكات التواصل إعادة إنتاج المحتوى، ونشره على صعيد واسع، وأحيانا بل ربما في معظم الأحيان، لا يملك المستخدمون المؤهلات التي تجعلهم يقيمون المحتوى: هل هو صحيح أو مغلوط أو دعاية أو تحريض أو إشاعة إلخ...
- أصبحت مراقبة الفضاء الإلكتروني صعبة بالنسبة للحكومات. وكل مراقبة تعرض الحكومات لضغط المجتمع المدني العالمي.²

ولقد أظهرت دراسة نشرتها مؤسسة « **Institute For Security Studies** » سنة 2019 دور وسائل التواصل الاجتماعي في إفريقيا في تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية، من حيث إتاحة العديد من المعلومات حول عملية الهجرة. أظهرت تزايد أعداد المهاجرين المغاربة والجزائريين والتونسيين والليبيين بطريقة غير شرعية أكثر من أي وقت مضى منذ عام 2011. وأن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة واسعة يتم دعمها بواسطة نظام لوسائل التواصل الاجتماعي يعزز حلم الهجرة ويشجع عليها ويقدم معلومات مفصلة حول كيفية تحقيقها. ولقد حلت شبكات التواصل الاجتماعي الجديدة محل الوسائط

¹ محمد لعقاب ، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، المنتدى الوطني حول الهجرة غير الشرعية، وزارة الداخلية الجزائرية، 19-20 جانفي 2019، الجزائر العاصمة، الجزائر.

² محمد لعقاب ، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، المنتدى الوطني حول الهجرة غير الشرعية، وزارة الداخلية الجزائرية، 19-20 جانفي 2019، الجزائر العاصمة، الجزائر.

التقليدية كمصدر المعلومات الأساسي للشباب. وتغطي هذه المنشورات أيضاً استراتيجيات حول كيفية تنظيم الوضع القانوني للشخص أو على الأقل كيف يمكن تجنب الترحيل عند وصوله إلى دولة أوروبية. وفي الأقسام المخصصة للتعليقات على مقاطع الفيديو، نجد أن المعلومات تصبح أكثر تحديداً، حيث نجد أرقام هواتف المهرين والتواريخ والأوقات والمواقع المحددة للمجموعات التي تخطط للعبور. هذه المعلومات غير مفلترّة وغير خاضعة للرقابة بشكل عام، ويتم تحديثها وتصحيحها باستمرار. يستهدف المحتوى في البداية جماهير وطنية محددة، مع العناوين التي تشير إلى جنسية المتحدث. لكن المحادثة في قسم التعليقات تؤكد أن مشاهدي مقاطع الفيديو هم من جميع أنحاء المنطقة المغاربية.¹ ونتيجة لذلك أصبحت منصات التواصل الاجتماعي منبرا دعائيا للهجرة غير الشرعية و تعمل على استقطاب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق الأصدقاء الحقيقيين الذين هاجروا بطريقة غير شرعية أو الأصدقاء الافتراضيين الذين تعرفوا عليهم عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر وغيرها. حيث يمارسون من خلالها صحافة المواطن و يقومون بنشر مضامين تحمل طابعا إعلاميا تنقل أخبار المهاجرين غير الشرعيين ويوميائهم في البلدان الأوروبية أو الدولة المستقبلية بصفة عامة وإعلانات للهجرة غير الشرعية. فضلا عن توثقهم للرحلات عبر البحر و للحظات وصولهم إلى السواحل الأوروبية. فشبكات التواصل الاجتماعي مكنت هؤلاء من بناء رأس مال اجتماعي يساعدهم على الحصول على الدعم الاجتماعي المادي مثل توفير الأموال وغير المادي مثل المعلومات المتعلقة بطرق وأساليب الهجرة غير الشرعية، ومن هنا يتجلى دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز فكرة الهجرة لدى الشباب².

-مساهمة وسائل الإعلام في التصدي للهجرة غير الشرعية:

أمام تزايد المشكلات و الظواهر التي تعانيه منها المجتمعات ومنها الهجرة غير الشرعية، فإن وسائل الإعلام بشقيها التقليدي و الجديد تمثل فاعلا محوريا في معالجتها، فيمكن لها أن تؤدي دورا توعيا و تربويا مهما في خلق الوعي بالأزمات من خلال الأخبار و الشرح و التفسير من جهة أو الميل إلى تغطيتها بطريقة درامية إثارية يغلب عليها التسطيح وتغيب وعي الأفراد من جهة أخرى، فالاختيار بين هذين النمطين هو الذي يجعل الإعلام يتموقع ضمن الفاعلين والمساهمين في تجاوز الأزمات والمشكلات، كون

¹ Matthew HERBERT and Amine GHOUILIDI, *Social media bridges North Africa's divides to facilitate migration*, Institute For Security Studies, 25 mars 2019, <https://issafrica.org/iss-today/social-media-bridges-north-africas-divides-to-facilitate-migration>, Seen on 25.12.2019.

² مبارك زودة، مرجع سبق ذكره، ص 966.

وسائل الإعلام تقوم بدور مهم في خلق الوعي حول المواضيع العامة التي تمس الجمهور أو المشكلات والقضايا الاجتماعية التي تتعلق به.¹

وحسب رؤية الباحث فإن الهجرة الشرعية تحظى باهتمام من طرف وسائل الإعلام ويتجلى ذلك من خلال حجم المساحة التي تخصصها الصحف المكتوبة و البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تناقش الظاهرة من جوانب مختلف، من حيث الأسباب والدوافع والآثار والانعكاسات، مع إبراز أبعادها المتباينة، وتستخدم وسائل الإعلام الفنون الصحفية المتنوعة في معالجة الهجرة غير الشرعية منها الخبر التحقيق، الربورتاج، التعليق، ومقالات الرأي، فضلا عن البرامج التلفزيونية والحصص الإذاعية التي تعتمد على المادة السمعية و المصورة في تناول الظاهرة. كما أن المعالجة الإعلامية للهجرة غير الشرعية لا تقتصر على الدور التوعوي فقط وإنما تتعدى إلى لعب الدور الأمني في القضية². كون أن الإعلام في هذا السياق يؤدي دورا أساسيا في توعيته الأفراد بخطورة الظاهرة وأساليب الوقاية منها، وتبصيرهم بدورهم الأساسي في مكافحة الهجرة غير الشرعية وتعقبها والإدلاء بالمعلومات التي تمكن الأجهزة الأمنية من القيام بدورها. إضافة إلى إلقاء الضوء على مخاطر الظاهرة ونتائجها السلبية وأخطارها المدمرة على المجتمع. ويبرز دور وسائل الإعلام في الوقاية من الهجرة غير شرعية من خلال نشر القيم التي تحض على الخير والفضيلة، كون الإعلام يعد وسيلة لتحقيق أمن المجتمع من خلال تهيئة وجلب البيئة المناسبة لاستتباب الأمن الذي يعد السياج الذي يحمي الانسان ويجعله مطمئنا على نفسه وماله وأهله وعرضه³، لأنه يقوم بمحاصرة المؤثرات الإعلامية المتعددة للفرد منذ استيقاظه حتى خلوده للنوم ، فقد أصبحت وسائل الإعلام عنصرا أساسيا من عناصر تشكيل قيم أفراد المجتمع ويمتد تأثيره ليشمل التأثير الأيديولوجي كالمدرسة والحزب والثقافة والمؤسسة الدينية من خلال إسهامه في إعادة تشكيل علاقات الناس ببعضهم البعض⁴. فضلا عن

¹ حفيظة بوهالي، مرجع سبق ذكره، 173.

² الطاهر بصيص، بوجعة ماموني، مصطلح الهجرة غير الشرعية في الخطاب الإعلامي الجزائري، مجلة جسور المعرفة، المجلد 08، العدد 01، مارس 2022، ص 379.

³ سعاد بومدين ، الإعلام الأمني ودوره في الحد من ظاهرة الهجرة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة خميس مليانة، العدد 01، 2020، ص ص 87 90.

⁴ إبراهيم محمد خضر الداوقي ، دور الإعلام في الترويج ومكافحة الشائعات، الرياض: جامعة نايف، 1990، ص 92.

قيامها بتوعية الأسرة بظروف المجتمع وحثها على تخفيف الضغط النفسي الذي تفرضه على الشباب كي تبعدة عن التفكير في الهجرة¹.

وعطفا على ماسبق فإن الإعلام يؤدي دورا حيويا وفعالا وهاما جدا في توضيح النماذج الفاشلة للهجرة غير الشرعية، وتوجيه الشباب إلى عدم المخاطرة بحياتهم والهجرة إلى الدول الأوروبية بطرق غير شرعية؛ حيث تقوم بإلقاء الضوء على تلك الظاهرة الممتدة بين ضفتي البحر المتوسط. كما يتضح دور وسائل الإعلام في التوعية عبر وسائلها المرئية والمسموعة والمقروءة ومنابر الخطابة في المساجد؛ للتنبيه بأخطار الهجرة غير الشرعية وتعرض المهاجرين إلى الموت أو السجن من قبل الدول المستقبلية لهم. بيد ذلك جليا في الأهمية القصوى لإنتاج أفلام وثائقية ودرامية تبين أخطار تلك الهجرة غير الشرعية. ليس هذا فقط بل تتعاون الوسائل الإعلامية مع المصالح الأمنية من خلال تغطية مواجهات مصالح الأمن مع المهاجرين غير الشرعيين والقبض عليهم واحتجازهم أو ترحيلهم، استنادا على أرقام وإحصائيات حقيقية².

وفي كل الأحوال لا يمكن أن نتخيل القيام بمكافحة الهجرة غير الشرعية دون وجود مقارنة إعلامية تشمل جميع الجهات الفاعلة المعنية بهذه الظاهرة: السلطات الرسمية (الحكومة)، والمجتمع المدني، الأسرة، المؤسسات الدينية والثقافية، وتهدف إلى تغيير الصورة التي يمتلكها الشباب عن العيش في البلدان الغربية، ولا يتحقق ذلك إلا عبر وسائل الإعلام بالنظر إلى أن الشباب هم الأكثر عرضة للتأثير ولاستهلاك ما يروج له الإعلام الغربي في هذا الإطار، ويُفسر هذا التأثير، وفقاً لنظرية وضع الأجندة، بقدرة الإعلام على تشكيل طرق تفكير الشباب ثم توجيه رأيهم، ومن خلال هذه القوة وبنفس الطريقة، يمكن لوسائل الإعلام تغيير تصورهم وتكييف سلوكهم. ويجب على الإعلاميين بعد ذلك إنتاج أفلام وثائقية استقصائية وتقارير عن الحقائق السائدة في الغرب من خلال تقديم الصورة الحقيقية لأوروبا تتضمن أرقام حقيقية عن العاطلين عن العمل، والأحياء الفقيرة، الأشخاص بدون مأوى. ويمكن للإنتاج الإعلامي أن يجعل الشباب مدركين لقيمة موارد بلدهم وإمكانيات تحقيق حياة أفضل من خلال تزويدهم بفرص العمل وخلق الثروة، وذلك عن طريق بث كل هذه المنتجات الإعلامية بشكل مستمر على شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية وعلى القنوات التلفزيونية والإذاعية التي يفضلها الشباب. إلى جانب هذه المنتجات، يمكن القيام بحملات اتصال وتوعية مكثفة برسائل قوية بين الشباب في الأماكن العامة وفي وسائل الإعلام التي يتابعها الشباب وتعمل

¹ فيروز مامي زارقة، الحرقه عنف مجتمع أم عنف شباب؟ قراءة سيكو - سوسولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة الساوره للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، ديسمبر 2015، ص 148.

² ماجدة أحمد راغب شمس، مرجع سبق ذكره، ص 266 267.

وسائل الاعلام على محاربة الظاهرة عن طريق رصد شهادات المهاجرين العائدين إلى البلاد حول المخاطر التي يتعرضون لها.¹

ولأن شبكات التواصل الاجتماعي تمثل أحد أشكال ومظاهر الإعلام الجديد الذي مهدت له شبكة الانترنت ويتسم هذا النوع من الإعلام بقدرته على مخاطبة الجميع دون وساطة عكس الإعلام التقليدي الذي يبقى مؤطرا ومهيكلًا في مؤسسات²، فإنه لا يمكن استبعاد وسائل الإعلام الاجتماعي عن قضية الهجرة غير الشرعية. وإذا كانت هذه الأخيرة تلعب دورا في الهجرة غير الشرعية كما أشرنا إليه فيما سبق، فإنها ليست سببا فيها، بل عنصر مساعد ومسهّل، وبالتالي مهما بلغت قدرة التحكم الحكومي في الفضاء الرقمي، فإنه لا يقضي على الهجرة غير الشرعية، بل يساهم في الحد منها ويمكن استغلال شبكات التواصل الاجتماعي لمحاربة الظاهرة من خلال:

- الوصول إلى الناس المرشحين أو الراغبين في الهجرة بنفس الوسائل التي يستخدمها المهربون، وهي شبكات التواصل الاجتماعي.

- الحرب المضادة ضد مواقع شبكات التهريب: باستهداف حساباتهم، أو التبليغ عن حساباتهم للشركات مثل فيسبوك أو يوتيوب على أنها حسابات غير مرغوب فيها، مثل المواقع الإرهابية.

- توظيف جيش من المستخدمين المتميزين في العمل الشبكي للحد من توظيف هذه الشبكات في التهريب. حتى إذا اقتضى الأمر توظيف الذباب الإلكتروني.

- نشر الوعي الاجتماعي عن طريق هذه الشبكات باستهداف الشباب والأولياء وغيرهم، وذلك عن طريق الندوات، معارض للصور، المساجد، وسائل الإعلام الجامعات والمدارس وحتى الشوارع.

- التركيز على نشر الأخبار السيئة وهي الحقيقية- المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين (النهاية للأسوأ: الموت، السجن، الإستهباد في الوظائف، التشرّد في الدول المستقبلية، الإستغلال من قبل جماعات إرهابية غيرها).

- كشف حقيقة المهربين: الغش الاحتيال، البواخر مهترئة، سترات النجاة غير مواتية³.

¹ Akregbou Boua Paulin Sylvain , Agney Ahou Florence, op cit.

² لامية طالة، نظريات شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على وسائل الإعلام التقليدية: دراسة في النماذج الإعلامية، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 08، العدد 02، ص 178.

³ الطاهر بصيص، بوجعة ماموني، مرجع سبق ذكره، ص 383.

وعموما ومن أجل مواجهة الظاهرة يمكن لوسائل الإعلام بصفة عامة (السمعية البصرية، المطبوعة والالكترونية) أن تضع خطة استراتيجية بهدف التصدي للظاهرة و ذلك من خلال ¹:

- تحديد الفئات المستهدفة من الحملة: تستهدف الفئات المؤثرة أو المجموعات الوطنية الداعمة من قادة المجتمع، ورجال الدين، والإعلاميين، والعاملين في المؤسسات الاجتماعية مثل لجان حماية الطفولة.

- تصميم مضمون الحملة الإعلامية: تشمل الحملة الإعلامية ما يلي :إنتاج مطبوعات . بث رسائل إعلامية عبر الإذاعة والتلفزيون مع تنظيم أيام مفتوحة وبث مباشر لنقاشات يشارك فيها مختصون وحتى إفادات مهاجرين سريين.

- إدراج قضية الهجرة غير الشرعية في الأعمال الدرامية..

- فتح قنوات إتصال مع الجمهور المستهدف من خلال قنوات التواصل الاجتماعي.

-أنشطة مجتمعية program Leadership تهدف إلى تزويد الشباب بالمهارات الحياتية وتدريبهم على كيفية التخطيط لمستقبلهم واتخاذ قرارات سديدة.

- تكوين صحفيين ذات مهارات اتصالية فنية وخبرة لمخاطبة الشباب وتوعيتهم.

وينبغي على وسائل الإعلام أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاعتبارات والمحددات والتي تدخل ضمن عملية الإعلام وصناعة الرأي العام، ومنها الالتزام بنشر الأخبار الصحيحة والواضحة، مع العمل على تفسير وتحليل هذه الأخبار والتعليق عليها حتى يتمكن القارئ من فهم مجريات أحداثها وتفصيلها، كما يجب أن تبتعد الصحافة المكتوبة على نشر الأخبار التي تروج للإشاعات وتلتزم بالموضوعية والمصداقية².

ووفقا لما تم ذكره يستخلص الباحث أن مواجهة الهجرة غير الشرعية يتطلب مقاربة إعلامية شاملة تيم تنفيذها عن طريق وسائل الاعلام التقليدية والجديدة مع استغلال وسائل التواصل الاجتماعي من خلال ضمان تغطية إعلامية متوازنة لا سيما وأن طبيعة هذه التغطية تؤثر في وضع السياسات وعلى تشكيل المواقف إزاء الهجرة غير الشرعية. لأن وسائل الاعلام تلعب دورا في التحفيز على القيام بعملية الهجرة وخلق الرغبة في مغادرة البلد لدى الأفراد و بالمقابل بنفس الطريقة يمكن لها أن تؤدي دورا مهما في التصدي للقضية. وهذا الدور لا يتجسد إلا بعد وضع استراتيجية واضحة المعالم وبمشاركة جميع المعنيين من هيئات حكومية ومجتمع مدني ومؤسسات ثقافية ودينية وتنفيذها وسائل الإعلام بمختلف أنواعها.

¹ راضية حميدة، مهارات مهارات إتصال الأزمات في مواجهة قوارب الموت قراءة في دور وسائل الإعلام لدعم المناعات واجتثاث الظاهرة، مجلة مصداقية، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 136 137.

² راضية حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 137.

المبحث الثاني: اهتمام الصحافة الجزائرية بقضية المهجرة غير الشرعية.

من أجل دراسة حجم اهتمام الصحافة الجزائرية بالمهجرة غير الشرعية، يجب التطرق إلى تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر وكذلك إلى واقع هذه الظاهرة بهدف التمكن من إبراز طبيعة معالجة الصحافة الجزائرية للمهجرة غير الشرعية.

أولاً: واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر

عرفت الصحافة الجزائرية تطوراً في الكم والكيف قبل وبعد الاستقلال وستناول ذلك في هذا المحور، مع تطرقنا إلى الجانب المفاهيمي للصحافة بصفة عامة وبصحافة الرأي بصفة خاصة بحكم علاقة هذه الأخيرة بدراستنا هذه.

1- ماهية الصحافة:

- تعريف الصحافة: يشمل التعريف اللغوي والتعريف الإصطلاحي كما يلي:

أولاً: **التعريف اللغوي:** الصحافة في اللغة العربية مأخوذة من كلمة "صحيفة" جمع "صحائف" أو "صحف"، والصحيفة هي القرطاس المكتوب أو ورقة الكتاب بوجهيها.¹ في اللغة الإنجليزية نجد "newspaper" وهي من الكلمات الإنجليزية المركبة من كلمتين الأولى "News" وتعني أخبار والثانية "paper" وتعني ورق ومعناها مجردة ورق الأخبار، وتستعمل كلمة صحافة بمعنى "press"، ولها ارتباط بالطبع ونشر الأخبار والمعلومات. وفي اللغة الفرنسية تستعمل كلمة "journal" وتعني في الأساس يومي، فالجريدة تسمى "journal" أي "يومية".²

ثانياً: **التعريف الإصطلاحي:** يبرز التعريف الإصطلاحي للصحافة الأبعاد والجوانب المختلفة للصحافة كعمل فني وإنتاجي للصحيفة وهي وسيلة نقل ونشر بأمانة وصدق للأخبار والمعلومات التي تؤثر في مصالح الناس، كما تقوم بالتوجيه والإرشاد وتساهم في ترقية اهتمامات الناس.³ والصحافة حسب "زهير إحدادن" تؤدي مهمة نقل الخبر مع جميع الشروط التي تتعلق بهذه العملية، فهي مرآة للحياة في المجتمع بجميع أنشطته وهي سجل للوقائع يوماً بعد يوم أو أسبوعاً بعد أسبوع أو غير ذلك.⁴ وجاء في قاموس

¹ محمد بن محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مصر، دار الحديث القاهرة، 2008، ص 916.

² محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، ط 1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 315.

³ خضير شعبان، مصطلحات في الإعلام والاتصال، ط 1، الجزائر: دار اللسان العربي، ص 177.

⁴ زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 11.

أكسفورد الإنجليزي": الصحافة مهنة جمع وكتابة ونشر الأخبار في الجرائد والمجلات وكذلك عن طريق التلفاز والمذياع¹ وفي قاموس لروس الفرنسي: "الصحافة هي كتابة وسرد الأحداث اليومية، تنشر فترة بعد فترة في العديد من المجالات"². وهناك من الباحثين من يعرف الصحافة على أنها مهنة تحرير وإصدار المطبوعات الصحفية، ويؤكد آخرون أن مفهوم الصحافة يختلف باختلاف الإيديولوجية التي يتبناها النظام الصحفي القائم في المجتمع، فالاتجاه الليبرالي يرى أن الصحافة أداة لتعبير عن حرية الفرد من خلال ممارسته لحقوقه السياسية والمدنية، أما الاتجاه الاشتراكي فيعرف الصحافة على أنها نشاط اجتماعي يقوم بنشر المعلومات التي تهم الرأي العام³. والصحافة بمفهوم الدكتوراة طلحت همام هي مهنة ورسالة، تصنع حياة الأمم نفسيا واقتصاديا وسياسيا وفكريا، هي صوت يخاطب الرأي العام كما أنها قوة مؤثرة تستمد فاعليتها من قوة الكلمة التي تستقر في الأذهان والعقول⁴.

و جاء في القانون العضوي المتعلق بالاعلام لسنة 2012 في الجزائر "تعتبر نشرات دورية في مفهوم هذا القانون العضوي، الصحف والمجلات بجميع أنواعها التي تصدر في فترات منتظمة. وتصنف النشرات الدورية في صنفين النشرات الدورية للإعلام العام، والنشرات الدورية المتخصصة، ويقصد بالنشرة الدورية للإعلام العام، في مفهوم هذا القانون العضوي، كل نشرية تتناول خبرا حول وقائع لأحداث وطنية ودولية، وتكون موجهة للجماهير"⁵.

وتأسيسا على ما سبق فإن الصحافة تجمع بين مهمة الجمع والانتقاء والمعالجة والنشر للمعلومات والاخبار، وتغطية مختلف النشاطات والأحداث المختلفة في المجتمع بهدف الإعلام والتأثير في الرأي العام. وعملية النشر تكون عن طريق مطبوع يصدر بانتظام في في عدة نسخ، على شكل يوميات أو أسبوعيات أو دوريات نصف شهرية أو شهرية أو أكثر.

- خصائص الصحافة:

تتميز الصحافة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

¹Nadjohe chama, oxford word powet, third edition, oxford university press, 2006, p436.

²La rouse dictionnaire de francais.(plus de 60.000 mots) Definition, et exemples Maury, Euro livres Amanche court, mai, 2004,p 234.

³فاروق أبو زيد، مدخل إلى الصحافة، القاهرة، عالم الكتاب للنشر، 1982م، ص 44.

⁴همام طلحت، موسوعة الإعلام والصحافة (مائة سؤال عن الصحافة)، ط2، الأردن، دار الفرقان للنشر، 1988م، ص 05.

⁵الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، العدد 15، 02 جانفي 2012، ص 23.

- التحكم في وقت القراءة وتمكن القارئ من الاطلاع مرات عديدة على الموضوعات ،فالصحيفة تسمح للقارئ بالسيطرة على ظرف التعرض لها فالفرد يقرأ الصحيفة في المكان والزمان اللذين يراها مناسبان وبالطريقة التي يريد، كما باستطاعته تحديد من أين يبدأ أو متى ينتهي، فيمكن قراءتها من قبل أكثر من شخص والاحتفاظ بها والرجوع إليها في أي وقت.
- الإحتواء على موضوعات متنوعة تتميز بالتفاصيل الدقيقة للأخبار .
- تتميز بأنها دورية أي تتميز بالعنوان الواحد الذي ينظم جميع الإعدادات وبالرقم المسلسل الذي يسلم العدد إلى الذي يليه، وبانتظام موعد الصدور سواء كان يوميا أو غير ذلك.
- المطبوع يحتاج إلى مساهمة من جانب القارئ أكثر من تلك التي تتطلبها الوسائل الأخرى من جمهورها لأن الرسالة المطبوعة تكوينها أقل اكتمالا ولا تواجه القارئ بمحدث يسمعه كما يفعل الراديو أو يشاهده كما هو في التلفزيون، ولهذا يسمح المطبوع بحرية أكبر في التخيل وتوزيع الظلال والتفسيرات وما شابه ذلك، فالقارئ لا يحس بأنه شخصا جزء من عملية الاتصال .
- اعتمادها في تقديم المضمون الإعلامي على قوالب تحريرية أساسية وكلها تعتمد على الخبر وتقدم التفسير له والتحليل فنجد أشكال تبدأ بالمقال والتحقيق والحديث بل أن الصورة عندما تقدم في الصحف فإنها تقدم خبرا أيضا ولها دلالة نفسية، إخراجية جمالية ولكنها لا توضع عفوا، والصحيفة على اختلافها مهما صغرت أو كبرت تقدم المضمون الصحفي في أشكال إخراجية معينة يستخدم فيها العنوان والصورة والحرف والجداول وغيرها.¹
- كذلك تتميز الصحافة بالقدرة على تحقيق فهم أحسن للرسائل مهما كانت طبيعتها بسيطة أو معقدة أو القصيرة من طرف القارئ، بالنظر إلى مميزات أخرى وهي:²
- الديمومة: أي أن الخبر المطبوع يصبح ملكا للقارئ فور شرائه وبشكل دائم.
- التنوع: إذ يتميز الخبر المطبوع بتنوع موضوعاته بما يلي حاجات كل القراء.
- التوثيق: فالخبر المطبوع يصبح بعد فترة وثيقة تاريخية بالغة الأهمية.
- سهولة التعامل معه : إمكانية الرجوع إلى فترات طويلة جدا في الماضي.

¹ حمزة قدة، الهجرة غير الشرعية في الصحافة اليومية الجزائرية، مجلة الإعلام والمجتمع، العدد 01، جوان 2017، ص 46.

² على كنعان، الصحافة، مفهومات وأنواعها، ط1، الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2013، ص 101.

- لا يحتاج إلى ظروف خاصة: بمعنى أن الوسائل الأخرى تحتاج إلى تقنيات أخرى وأوقات محددة بينما يمكن التعامل مع الصحافة المطبوعة دون الالتزام بوقت أو شروط معينة.
- رخص التكاليف: عند مقارنة تكلفة الجريدة مع الوسائل الأخرى فإننا نلمس الفرق في التكلفة.

- مهام الصحافة: للصحافة مجموعة من المهام نذكر منها:

- 1- الكشف عن الحقيقة، لأن المهمة الأساسية للصحافة هي البحث عن الأخبار والحقائق ونشرها، فالصحافة هي التي نخبرنا بما يحدث في العالم.
- 2- التأثير في الرأي العام، كون التعبير عن الآراء بلا شك يظل إحدى الوظائف الأساسية للصحافة، لا سيما من خلال صحافة الرأي المكرسة بشكل أساسي للتعليقات والافتتاحيات والمواقف.
- 3- التعبير عن جمهور الشعب وتسهيل التواصل بين الناس و تحسين العلاقات بين الأفراد والجماعات.
- 4- الترفيه والتثقيف، عادة ما يقرأ الناس الصحف في أوقات الفراغ ، ويحاولون العثور على الترفيه، وأشار جان ستوتزل (Jean Stoetzel) إلى أن الجمهور نفسه يعتبر قراءة الصحافة نشاطاً ترفيهياً.¹
- 5- صناعة التاريخ، فالصحافة تقوم بالتأريخ للأحداث والوقائع.² ومنذ نشأتها اعتبرت كنوع لكتابة التاريخ والصحيفة هي سجل كبير للتاريخ كما يصفها الباحث زهير إحدادن.³

- الرسالة الإعلامية للصحافة:

لقد اهتمت النظريات والبحوث بدراسة الرسالة الإعلامية والإجابة على سؤال "ماذا قيل؟" من خلال مناهج وأدوات مختلفة، وكذا الاهتمام ببناء الرسالة الإعلامية ومعانيها والعوامل المؤثرة على صياغة الفكرة واستقبال المعنى من خلال النماذج التي صاغها "تشارلز اسجودوويلير شرام"، وغيرهم من الخبراء والباحثين، وكذا النموذج الذي قدمه "شانون وويفر" في نهاية الأربعينات من القرن الماضي، وقدم الكثير من المفاهيم التي أصبحت تشكل قاسماً مشتركاً عند تناول مفهوم الرسالة سواء من وجهة نظر المتلقي أو جمهور وسائل الإعلام. وتتمثل الرسالة الإعلامية في مضمون المادة الإعلامية التي تقدمها أو تحملها

¹ Roland CAYROL , Les Medias ,Presse écrite, radio, télévision, France : Presses Universitaires de France,1991,p p 14 16.

² على كنعان، مرجع سبق ذكره ،ص48.

³ زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره،ص12.

وسائل الإعلام والاتصال، على اختلاف الأشكال التي تصاغ ضمنها الرسالة الإعلامية، واختلاف أنواع الوسائل الإعلامية التي تحمل هذه الأشكال قد تكون مكتوبة أو إلكترونية أو سمعية بصرية¹.

ويؤكد الباحثون في علوم الإعلام والاتصال أن سر تطور الصحافة المكتوبة لا يتمثل في كثرتها - وان كانت الكثرة تدل على صحتها - ولكنه يتمثل في نوعية الرسالة التي تقدمها وفي طبيعة العلاقة التي تنشأ بينها وبين الجمهور القارئ وهو ما يسمى بمصداقية الصحافة. وهذه المصداقية تعزز الثقة بين الصحافة المكتوبة وقراءها بحيث ، كومنهما تقوم باعلامهم بكل ما يحدث مع التعليق على الأحداث وشرحها وتبرير السلبات . وهذه الممارسة تتطلب من أن يكون الصحفي نزيه وقادر على التمييز بين ما يجب نشره وما لا يجب نشره ، كما تتطلب من القارئ أن تكون لديه الشجاعة لتحمل النقد البناء والنزيه والاعتراف بالخطأ عند وقوعه والرد بكل وضوح ونزاهة على ما هو مزيف وغير صحيح. إذا الرسالة الحقيقية للصحافة هو تزويد الجمهور المتلقى بالأخبار و بالمعلومات حول ما يحدث في البلد وفي كل أنحاء العالم ، بهدف التمكن من اتخاذ موقف والحكم على هذه الأحداث ، وبذلك تساهم هذه الرسالة الإعلامية في تكوين قارئ مسؤول يشعر حقيقة بمسؤوليته ، و تكون مشاركته في جميع الميادين فعالة وإيجابية، ولقد أثبتت النظريات الحديثة أن الاعلام يلعب دورا أساسيا في التنمية لقدرته على توزيع المعلومات بسرعة ، أكثر ما تفعله المدرسة، فهو يساهم في خلق السرعة في التوقع والتنبية بشرط وجود ثقة متبادلة بينه وبين الجمهور القارئ². لأن هذه المعلومات التي تتضمنها الرسالة الإعلامية عبر الصحف بمختلف أنواعها تعمل على توجيه الأفراد و تساعدهم في فهم بيئة الاحداث وبالتالي التأثير في سلوكهم، لكن بشرط أن تكون في حدود مستوى المتلقي ويمكن التحقق من صحتها، وهكذا تساهم في بناء الوعي لديهم³.

2- الانتقال من الصحافة الإخبارية إلى صحافة الرأي :

يشكل الخبر المحور الأساسي الذي يدور حوله نشاط الصحيفة خاصة اليومية منها باعتبار أنه يصف الواقع وينقله إلى القارئ ليحطه علما بما يجري حوله، ويتفق الباحثون على أن النشاط الإخباري تحول الى سلعة جماهيرية لا يمكن الاستغناء عنها، والرحلة مع الخبر ليست الحصول عليه فقط وانما مسؤولية

¹ بسمة فنور، مضمون الرسالة الإعلامية بين تحليل المحتوى وتحليل الخطاب، مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية، المركز الجامعي تيبازة، المجلد 06، العدد 01، سبتمبر 2018، ص 224.

² زهير إحدادن، مرجع سبق ذكره، ص 139 140.

³ عبدالسلام شكركر، الاعلام التوعوي: المفاهيم والمجالات ،الأردن :مركز الكتاب الاكاديمي، 2019، ص 140.

الاختيار و الانتقاء والكتابة والتواصل مع القارئ المستهدفة من العملية الاتصالية وربطه بقيميه ومجتمعه وبالعالم، ثم تأتي بعده مختلف التفسيرات والتحليلات أو الآراء كما تحدد هويتها الصحيفة وانتمائها¹.

وفي رأي دوفيفات أن الصحافة الإخبارية المثيرة (sensational urnalisin) تعيش على الرأي العام اليومي. فهي تتلقف الأحداث اليومية الهامة وتجعل منها العناوين الضخمة بعرض الصحيفة (مانشيت) لجذب القراء وإثارة انتباههم. أما صحافة الرأي (press of opinion) ، فهي تختار من مادة الرأي العام اليومي ما يلائم أهدافها وانتمائها، ويؤيد فكرتها وتجعله وسيلة لتعزيز رأيها، والوصول إلى الهدف، وتستعين على ذلك بصبغه بلونها السياسي أو الايديولوجي وتحويره وصقله². لأن الصحيفة تستخدم عناصر الجذب والإغراء والتشويق للمحافظة على قرائها مع مواصلة الدور الإعلامي الذي يتجاوز فكرة نشر الأخبار والمعلومات وبث الأفكارو التعريف بالأحداث إلى المشاركة في صنع الأحداث وقيامها بدور الحارس للشخصية الوطنية والهوية الثقافية و التراث الفكري. فالصحيفة تعتبر قوة إعلامية مؤثرة ولكي تحافظ على ثقة القارئ يجب أن تنقل إليه أحداث عصره، ووصله إعلاميا بأي منطقة في العالم عن طريق تقديم ثروة متجددة من المعلومات والمعارف والأفكار والمناقشات والتحليل والتعمق في كشف الأحداث والتعليق عليها³.

فالصحافة تعرف الناس بالحقائق من خلال ما تنشره من أخبار و معلومات و توجههم نحو الطريق السوي بتفسي و شرح تلك الحقائق و التعليق على الأنباء و إبداء الرأي في المقالات الرئيسية و الأعمدة اليومية.

وتختلف الصحف فيما بينها في طريقة عرض الأخبار و الأفكار و يرجع هذا إلى الاختلاف في خطها وسياستها التحريرية ، فبعض الصحف إخبارية بحتة، تعتمد غالبا صحف تجارية و ليست لها رسالة اجتماعية، أما البعض الآخر فهي صحف رأي تتبنى مذهبا سياسيا معيناً أو تدافع عن وجهة نظر حزبية معينة ومنها الصحف الحكومية التي تعالج الأخبار من زاوية تخدم اتجاهها السياسي، لذلك تعتمد نشر بعض الحقائق و حذف البعض الآخر و تكون أيضا غري أمينة في النقل عن الجانب الآخر المعارض لها. و إذا ما قارننا بين الصحافة الإخبارية و صحافة الرأي، فالنوع الأخير هو الذي يوجه الرأي العام ويؤثر في تكوينه . و يعتبر مقال الرأي في الصحيفة بمثابة المنبر الذي من خلاله تخاطب قراءها و تؤثر في أفكارهم

¹مرعى مدكور، الصحافة الإخبارية، ط1، مصر: دار الشروق، 2002، ص ص 16 18

²حسين عبد القادر، الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة ، مصر: وكالة الصحافة العربية، 2020، ص 40.

³مرعى مدكور، مرجع سبق ذكره، ص 20.

وللصحيفة كامل الحرية في طريقة كتابة العمود و من خلالها يمكنها السيطرة على جمهور القراء، ونجد في هذا الاطار أن الصحافة تعتمد على الصورة أو الرسم من أجل التأثير على الرأي العام، باعتبار أن الصورة تغني عن ألف كلمة ، كما أن الكاريكاتور يلعب دوره، فإذا وجد اختلاف معين بين الصحف فالاختلاف هذا تحققة الرسومات الكاريكاتورية¹. ويرى الباحث نصر الدين لعياضي أن مواد الرأي في الصحافة تسعى، أساساً، إلى تأطير الجمهور وتوجيهه، وغرس مجموعة من القناعات والمواقف في ذهنه، مثل المقال، والتعليق الصحفيين. ويطلق البعض على هذا الصنف من الكتابة الصحفية تسمية الأنواع التأويلية التي تستدعي كفاءة الصحفي لاستجلاء الحدث وجعله مفهوماً أكثر. فالمقال التحليلي يغوص في أغوار الحدث مستخرجاً أبعاده، ويسعى الصحفي، من خلاله، لقراءة الأحداث انطلاقاً من فهمه لها، من جهة، ومن وجهة نظره المتحيزة لرؤية أو موقف محدد².

و يرى الباحث بناءً على ما سبق أن الصحافة تنقسم من الناحية الوظيفية إلى صنفين هما صحافة إخبارية أو خبرية و صحافة الرأي، فإذا كانت الصحافة الإخبارية تركز على النقل الموضوعي للأحداث وتقديم الحقائق بسرعة وبشكل مباشر لاطلاع الجمهور على ما حدث، فإن صحافة الرأي تسعى إلى شرح الأخبار اليومية الجارية وتفسيرها والتعليق عليها، بهدف توضيح أبعادها وجوانبها المختلفة، فهي تهدف إلى توجيه الرأي العام والتأثير في اتجاهه ودفعه إلى اتخاذ مواقف من مختلف القضايا المطروحة في المجتمع.

-تعريف الرأي الصحفي: يعرف الرأي الصحفي على أنه الرؤية أو الموقف الإعلامي الذي يعبر عنه الصحفي أو المؤسسة الصحفية اتجاه قضية حديثة ومستجدة فهو يرتبط بالآنية وكذلك يتميز بأسلوب دفاعي عن طرق محاجة أو برهنة عن الموقف المقدم³.

-مقالات الرأي في الصحافة المكتوبة:

تُعَدُّ مقالات الرأي في الصحافة بمثابة رسالة إقناعية تستهدف تثبيت قناعات محددة أو تغييرها أو تنفيذ وجهة نظر مضادة في مجال حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات تستند إلى أطر مرجعية متباينة وتتنازع فيما بينها بشأن قضية جدلية وتكون الصحافة هي ميدان هذا الصراع الفكري عبر ما تقدمه من أطروحات ، كما تكون هذه الأطروحات حاملة في طياتها لوسائل الإقناع والتأثير فإنها لا تخلو من

¹ سميرة بلعربي ، أهمية وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام ، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، ص 370 372.

² نصر الدين لعياضي ، اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية ، ط2، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2007، ص 31.

³ محمد منير حجاب ، الموسوعة الإعلامية، المجلد السادس، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع 2003، ص 2295.

احتمالية نقضها وتفنيدها من قبل الطرف الآخر¹. ويُقصد بمقالات الرأي الأعمدة الصحفية القارة التي من خصائصها التيبو رافية: توقيع الكاتب ومكان العمود في الجريدة وحجمه والوقت الذي كتب فيه وعنوانه الثابت. ويتشكل العمود من الناحية الفنية من العنوان والمقدمة والجسم والخاتمة، ومن ناحية المضمون فإنه يتضمن آراء وأفكار أصحابها من الكتاب والصحفيين. ويرتبط بناء الرأي برؤية هؤلاء الكتاب والأدلة والشواهد والحجج التي يضعونها بهدف الدفاع عن موقف ما أو تفسيره². وبما أن الصحافة تتأثر بالإيديولوجية التي يعتمدها التوجه السياسي القائم في المجتمع، وتلك الإيديولوجية هي نتاج فلسفة سياسية وإقتصادية وثقافية، بمعنى أن النظام إذا ما إتبع فلسفة معينة في فترة معينة فإن الصحافة تصبح لصيقة بالمنهج السياسي المتبع، وعليه فإن مقالات الرأي تتأثر بهذا التوجه. ففي الفكر الليبرالي تعتبر الصحافة حق يكمل باقي الحقوق السياسية والفكرية المعطاة للفرد في إطار ممارسة حقه في التعبير والتفكير وحرية ممارسة النشاط، فالنظرية الليبرالية تمثل حرية التعبير وحرية الإنتقاد والتجمهر والإجتماع وكذا حرية الإعتقاد والتصور. أما في الفكر الاشتراكي يعتبر الصحافة نوعاً من النشاط الإجتماعي الذي يهدف إلى ربط الحكام بالمحكومين خلال عملية تزويدهم بالأفكار والمعلومات التي تهم الرأي العام، وهو جزء غير منفصل عن التوجه العام للنظام السياسي³.

-أنواع مقالات الرأي في الصحافة المكتوبة:

تحرص المؤسسات الصحفية على نشر مقالات الرأي بشكل مستمر كونها تعتبر مساحة يتم عبرها كسب ثقة القارئ كما أسلفنا الذكر وتُعزز العلاقة بينه وبين الصحيفة وبين الكتاب الذين تبرز أراؤهم ومواقفهم بشأن القضايا والأحداث الجارية. ويمكن أن يتجلى ذلك من خلال الأنواع التالية:

-المقال الافتتاحي:

يعرف منجد اللغة والإعلام الافتتاحية على أنها «المقال الأول الذي تفتتح به الجريدة، وهو صوت الصحيفة ولسانها حالها والبال على سياستها التحريرية»⁴، فالإفتتاحية هي الكلمة اليومية التي تكتبها الصحيفة تعبر عن رأيها في موضوع معين، ويكون عادة أبرز موضوع من الموضوعات التي تنشرها

¹ هشام صويلح، الإعلام والحجاج: مظاهر الحجاج اللغوي في مقالات صحافة الرأي، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد 29، نوفمبر 2019، ص 93.

² عبد العالي رزقي، مهارت الكتابة الإعلامية؛ التقارير الإعلامية، الجزائر: دار الصباح الجديد، الطبع بدار الهومة، 2008، ص 71.

³ سعاد لكحل، بنية الخطاب الحجاجي في الأعمدة الصحفية دراسة تداولية لعمود نقطة نظام بجريدة الخبر، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم، 2017، ص 78.

⁴ المنجد في اللغة والإعلام، ط3 بيروت: دار المشرق العربي، 1988، ص 30.

الجريدة¹، و يقوم بتحرير الافتتاحية رئيس التحرير أوكبار الكتاب في الجريدة وهولا يحدد بمساحة معينة وثابتة عكس العمود الصحفي².

ولا يحمل المقال الافتتاحي في الصحافة البريطانية توقيع صاحبه لأنه يعتقد بأن هيئة التحرير برمتها تتحمل مسؤوليته، بينما يمكن أن يحمل في الصحافة توقيعاً جماعياً ممثلاً في " التحرير " أو ينفرد رئيس التحرير أو رئيس القسم (الركن) بتوقيعه أو لا يحمل أي توقيع، كما هو الشأن في صحيفة " لو موند " Le Monde الفرنسية. أما في الصحف الكندية الناطقة باللغة الفرنسية فإن المقال الافتتاحي يحمل توقيع كاتبه، لكنه يلزم الصحيفة³.، بمعنى أن المقال الافتتاحي يقصد به تمثيل الرأي الجماعي للصحيفة، ويسمح لها بالإعلان عن الولاءات، أو دعم ومعارضة الأفراد، التحدث نيابة عن القراء، والتحدث إلى السياسيين والأحزاب والمنظمات الأخرى. وقد ترد المقالات الافتتاحية في الصفحة الأخيرة، أو في الصفحة الأولى من الجريدة، وهناك اختلافات في موقع المقال الافتتاحي بين الصحف ولكن أغلبها تميل إلى نشر الافتتاحية في نفس المكان⁴.

أما موضوعات الافتتاحية فهي تهتم بالقضايا الجادة ولكنها لا تحيلنا إلى حدث ذاته كحلقة في سلسلة الأحداث الكرونولوجية بقدر ما تحيلنا إلى المعاني الجوهرية التي تحتلها و إلى مكانتها في شبكة الرموز التي تشكل الخطاب. إن الموضوع المختار الذي يدور حوله المقال الافتتاحي و الموقف المعبر عنه أو المدافع عنه يجسد خط الوسيلة الإعلامية، أي البوصلة الفكرية التي تستدل الجريدة بما في تحرير مختلف مواردها الصحفية. وهكذا المقال الافتتاحي يعد الموجه الأساسي للعمل الصحفي و المجسد لما يسمى بوحدة المضمون الفكري للجريدة و يلخص موقف الصحيفة تجاه حدث معين⁵.

– العمود الصحفي:

¹ عبد العالي رزقي ، المقال و المقالي في الصحافة و الاذاعة و التلفزيون و الانترنت، ط01 ، الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع، 2006 ص50.

² فاروق أبو زيد، فن الكتابة الصحفية، ط05، القاهرة: عالم الكتاب، 1996، ص ص 183 184.

³ نصر الدين لعباضي ، اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية، مرجع سبق ذكره ، ص101.

⁴ Julie Firmstone, **Editorial Journalism and Newspapers' Editorial Opinions**, Oxford Research Encyclopedia of Communication, Published online: 26 March 2019, <https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228613.013.803> seen on 2021.06.23.

⁵ نصر الدين لعباضي ، اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية، مرجع سبق ذكره ، ص101.

هو شكل من أشكال مادة الرأي في الصحيفة وأحد أنواع المقال ويقوم بكتابته شخص واحد أو أكثر تحت عنوان ثابت مكان ثابت وينشر بشكل دوري يومي أو أسبوعي¹، ويحمل توقيع ثابت و هو توقيع صاحبه ويعكس مكونات شخصيته في التفكير والتعبير وتحقيق وظائف الصحافة المعاصرة بهدف تنمية المجتمع وترقيته ، على ألا تتجاوز مساحة نشر هذه المادة عمودا كاملا أو جزءا من عمودين أو فقرة واحدة². العمود الصحفي هو المادة الصحفية التي تتميز دائما بطابع صاحبها أو محررها في أسلوب التعبير و التفكير ولا تتجاوز مساحتها عمودا صحافيا على أكثر تقدير وتنشر بانتظام³.

ويتميز العمود الصحفي بكونه يعبر عن فكرة واحدة أو جانبا واحدا من حدث أو واقعة أو قضية، ويقوم العمود الصحفي على المزاج أو النقد اللاذع، نقد سلوك الهياكل الرسمية بشكل ذكي هادئ بعيد عن التهجم و الاستهتار بالأشخاص والمؤسسات مثلما هو الأمر بالنسبة للوائح السياسية الصادرة عن الجمعيات السياسية. ويتغذى العمود الصحفي من الأمثلة و الحكمة الشعبية و القول المأثور، التثمين سلوك و مواقف معينة، و الثناء عليها أو معارضتها، أو للفت النظر إلى أوضاع شاذة في حياة المجتمع و يتميز العمود الصحفي بخاتمة غير متوقعة ويقوم بعرض وجهة نظر غير مألوفة، وحتى مفاجئة فيما يلتزم صاحبه بالدقة والصرامة، فكل ما يرد في العمود الصحفي يجب أن يكون دقيقا⁴.

قد يكون كاتب العمود الصحفي من داخل الجريدة أو من خارجها، أو كبار الصحفيين داخل المؤسسة الإعلامية مثل رؤساء التحرير أو كبار الكتاب من خارج الصحيفة، مادام المقال يحزر في الجريدة فهو في النهاية إسم تجاري لذلك نجد العديد من الصحف في الوقت الراهن تخصص له مساحات معتبرة تضطر الجريدة إلى إستقطابه أو شراء أعمدته حتى تكسب جمهورها. ويظهر الدور البارز للعمود الصحفي في تكوين آراء القراء تجاه مشكلة أو قضية معينة عن طريق تفسيرها أو التعليق عليها و بيان أسبابها أو طريقة علاجها، فهو يشكل تحديا لا يواجهه إلا كبار الكتاب و ذلك تبعا لطبيعته التي تتطلب دراية تامة بمجريات الأحداث سواء على المستوى المحلي أو الدولي⁵.

¹ محمد العمر، تحرير مواد الرأي، سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2020، ص 120.

² محمد براقن، فن الاقناع في المقال الصحفي: مقارنة تحليلية للمقال الافتتاحي، مجلة الباحث في العلوم الانسانية، والاجتماعية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 120.

³ عبد اللطيف حمزة، المدخل في فن التحرير الصحفي، ط 1، القاهرة: دار الفكر العربي، دون سنة نشر، ص 309.

⁴ نصر الدين لعباضي، اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية، مرجع سبق ذكره، ص 121.

⁵ سعاد لكحل، مرجع سبق ذكره، ص 81 82.

تختلف الأعمدة الصحفية و تتعدد من صحيفة إلى أخرى و هناك من يقسم العمود إلى عدة أقسام منها:

-أولا من حيث الموضوع: تختلف مضامينه حسب إختلاف المواضيع التي يتطرق إليها بالمعالجة حيث نرصد مجموعة من التصنيفات مثل: عمود الشؤون العامة، عمود النقد الاجتماعي اللاذع، عمود الموضوعات الذاتية أو الشخصية، أعمدة الخلفية الثقافية للكاتب، أعمدة الأحداث الجارية، عمود التسلية، وعمود الأسئلة، عمود الحوار، العمود المتخصص.

-ثانيا من حيث الشكل والمساحة: يكون قصير أو ذا فقرات،

-ثالثا من حيث المعالجة : أعمدة ساخرة تحكيمية، أو مقال العمود الرزين و الهادئ، أو إجتماعي إنتقادي.

-رابعا حيث زمن الصدور : قد يتم تقسيمه حسب الأوقات المخصصة لصدوره إلى أعمدة يومية، أسبوعية أو شهرية.¹

-المقال التحليلي:

التحليل الإخباري هو نوع صحفي مستقل و متميز يهدف إلى تحليل حدث راهن من منظور صانع الحدث نفسه، لذلك يجب على كاتب التحليل أن تكون لديه دراية بصانع الحدث.² وهو النوع الذي يقوم بالتحليل العميق والمدرّس للأحداث مستعينا بالتفسير التاريخي لها، أي أنه يحلل الأحداث بالرجوع إلى أصولها وإلى أشكال تطوراتها. يتطلب هذا الصنف من المقالات من الصحفي جهدا كبيرا من الصحافي لأنه يحتاج إلى الكثير من التحليل ويصدر يوميا في الجزائر.³

ويتميز المقال التحليلي بطول المساحة مقارنة بالأعمدة الصحفية أو الافتتاحيات ويتطرق لاحد المواضيع بالمعالجة الشاملة و المفصلة يمس فيها كل جوانب الموضوع ،ويختلف المقال التحليلي عن الافتتاحية والعمود الصحفي من عدة جوانب و منها: المقال التحليلي غير مقيد بحجم معين، غير ملزم بموعد معين، لا يعبر عن رأي الجريدة، المقال التحليلي أطول من الأعمدة الصحفية إذ يتطلب التنقيب في الموضوع من كل الجوانب قبل الخروج بالإستنتاجات. لذلك يشترط في كتابته أن يكون محررها ذو خبرة كبيرة و صيت ذائع بين زملاء المهنة.⁴ ويعتبر أبرز فنون المقال الصحفي وأكثرها تأثيرا على الرأي العام ويعتمد على اختيار

¹ إسماعيل إبراهيم ، فن المقال الصحفي، الأسس الفكرية والتطبيقات العملية ، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000، ص143.

² محمد العمر، مرجع سبق ذكره، ص167.

³ محمد براقن، مرجع سبق ذكره، ص121.

⁴ إسماعيل إبراهيم ، فن المقال الصحفي، الأسس الفكرية والتطبيقات العملية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 197 198.

حدث أو قضية أو فكرة أو ظاهرة أو رأي ثم يتناولها بالتفصيل و يربط بينها وبين غيرها من الاحداث التي لها علاقة من بعيد او من قريب، ثم يستخلص منها ما يراها من آراء واتجاهات، فهو يقوم بتفسير أحداث الماضي وشرح أحداث الواقع في نفس الوقت¹.

وعليه فإن المقال التحليلي يرتبط بالوقائع بحسب الباحث عبد العالي رزاقى، فهو يجيب على أسئلة ذات علاقة بانشغالات القراء، وأنه يمثل رأي كاتبه، ويغلب عليه الطابع العلمي كما يمثل شخصية كاتبه. وهو أطول المقالات الصحفية، وإن كانت المقالات التحليلية الحديثة بدأت تتجنب الطول، إنه يجمع ما بين الدراسة و البحث، وما بين التحقيق والبرهنة، الصورة القلمية) فهو يعتمد على الصور والبيانات والرسومات والخرائط والجداول وغيرها من الأدلة المصورة، ويكون في ربع صفحة أو نصف صفحة أو صفحة كاملة أو على حلقات، ويكتبه اسم كبير في الساحة السياسية أو الإعلامية أو الأدبية أو الاقتصادية وله خصائص شكلية منها: العنوان الثابت، المكان الثابت، والحجم الثابت، وتوقيت الظهور الثابت، إلى جانب عنوان رئيسي وعنوانات فرعية و أحيانا تستخدم منه فقرات لإبراز المضامين²

-التعليق الصحفي :

التعليق هو نوع صحفي فكري مستقل ومتميز، يتضمن رؤية واضحة وصريحة ومحددة إزاء حيث أوقضية أو ظاهرة في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة، كما يحتوي مسار برهنة يتضمن سلسلة من الأدلة والبراهين والشواهد التي تؤكد صحة هذا الرأي بشكل منطقي مقنع ومتماسك، ويتوجه التعليق أساسا إلى ذهن القارئ النوعي بهدف إقناعه بصحة رأي الكاتب، ويساهم تراكمية في تكوين النسق الفكري للقارئ.³ ويعتقد الباحث نصرالدين لعياضي أن التعليق الصحفي شكل مستقل من الكتابة الصحفية، ينتمي إلى خانة الأنواع الصحفية الفكرية. فحريات الكتابة الصحفية تؤكد وجود هذا النوع الصحفي في الصحافة الفرنسية والأوروبية في المنتصف الأول من القرن التاسع عشر. لقد كانت هذه الصحافة تخصص له موقعا في الصفحة الأولى أو الثانية ليقوم بدور إنارة الأحداث والوقائع وشرحها⁴. وظهرت الحاجة إلى التعليق الصحفي بعد أن تعقدت الحياة وتداخلت شؤنها وبرزت إلى الوجود

¹ فاروق أبو زيد، فن الكتابة الصحفية، مرجع سبق ذكره، ص22.

² عبد العالي رزاقى، الأنواع الصحفية وتطبيقاتها في الصحافة الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009، ص 108.

³ أديب خضور، مدخل إلى فن التحرير الصحفي، سوريا: منشورات جامعة دمشق، 2007، ص203.

⁴ نصر الدين لعياضي، اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية، مرجع سبق ذكره، ص81.

بشكل ظاهر بقضايا سياسية واقتصادية وإنسانية واجتماعية وعلمية معقدة متشعبة إضافة إلى التدفق الهائل للأخبار والمعلومات من كل مصادر الاتصال ويرتكز هذا النوع من المقالات على تقديم إجابة شافية عن وقوع حد تثور في ذهن القارئ عند قراءته خبرا ما لعدم وضوح هذا الخبر أو أحد جوانبه¹.

-مقال اليوميات:

فن اليوميات هو مجموعة من الأعمدة يكتبها كاتب واحد مرة واحدة في الأسبوع، فالفقرات التي تضمها اليوميات إذا أخذت كل منها على حدة لما اختلفت كل فقرة منها عن العمود الصحفي في شيء سواء في موضوع اليوميات أو لغتها. فموضوعات اليوميات الصحفية يمكن أن تستوعب السياسة والاقتصاد والاجتماع وقضايا الفكر والفن والأدب وكذلك مشاكل الناس وهمومهم². وفن اليوميات الصحفية يقترب من العمود، فهو روح فن العمود الصحفي من حيث التعبير عن خوالج النفس وروح المذهب الذي يعتنقه الكاتب ونظريته إلى الحياة، حيث يسجل في هذا الفن المقالي خواطره المتناثرة التي تؤثر على القارئ، وهي خواطر تتصل بصلات من العاطفة أو الخيال، ذلك أن فن اليوميات يتضمن خاطرا يلحق خاطرا ويتبعه. ويعتقد الباحث عبد العالي رزاقى أن هناك تداخلا ما بين العمود واليوميات، وأن هناك فهما خاطئا لهذا النوع من الكتابات، وأن هناك شبه إجماع على أن اليوميات خواطر أو تداعي خواطر، وإذا تمعنا جيدا في اليوميات بالمفهوم العربي فإننا نجد أنها تعني التسلسل في الكتابة، بمعنى احترام التسلسل الزمني، وهذا النوع من الكتابة نجده في السير، والقصص الشعبية والمقامات³.

ويعرفه كل من فاروق ابو زيد ولىلى عبد المجيد بانه " شكل من اشكال المقال الصحفي المنتشر في الصحافة الآن، والذي كان عنصرا أساسيا فيها في بداية هذا القرن، ويعتمد على وجود كتاب صحفيين وأدباء بارعين يتميزون بجودة الأسلوب وبإثراء التجربة والخبرة الإنسانية، وقد يطلق عليه اليوميات أو اليوميات الصحفية"⁴ ولقد انتشر مقال اليوميات في الصحافة العالمية والعربية في النصف الأول من القرن العشرين، في أوقات ازدهار صحافة الرأي ثم تراجعت مؤخرا بسبب أن فن العمود أصبح يؤدي جميع وظائف مقال اليوميات وكذلك بسبب تراجع صحافة الرأي وغلبة صحافة الخبر على الصحافة المعاصرة⁵.

¹ محمد براقن، مرجع سبق ذكره، ص 120.

² محمد العمر، مرجع سبق ذكره، ص 149.

³ عبد العالي رزاقى، الأنواع الصحفية وتطبيقاتها في الصحافة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 124.

⁴ فاروق أوبوزيد، لىلى عبد المجيد، فن التحرير الصحفي القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000، ص 143.

⁵ محمد العمر، مرجع سبق ذكره، ص 149.

- المقال التقييمي :

تسعى المقالات التقييمية في الصحافة إلى رصد مستوى تطور الأحداث والوقائع والظواهر مع تبيان الوضع الذي آلت إليه، وتحاول أن تسجل أفاق تطور هذه القضية أو تلك، ما أصبح يطلق عليه حاليا: بالمستقبلات، أي قراءة مستقبل الوضع على ضوء مجموع الاحتمالات الممكنة. وحسب الباحث نصر الدين لعياضي، فإن الجرائد أصبحت حاليا لا تتنافس على الخبر فقط بل على المقالات التقييمية في ظل تراجع صحافة الرأي¹.

3- تطور الصحافة المكتوبة الجزائرية: لقد مر تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر بعدة مراحل وكل مرحلة لها مميزاتها قبل وبعد الاستقلال.

- الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل الاستقلال:

تؤكد الدراسات التي أجريت أن الجزائر عرفت الصحافة في القرن التاسع عشر خلال حقبة الإستعمار الفرنسي، و يرى بعض الباحثين أن أول جريدة ظهرت في الجزائر هي جريدة " L'estafette de Sidi Ferrage ليستافيت دي سيدي فرج " التي أعدت داخل البواخر الإستعمارية التي غزت الجزائر سنة 1830م، وكانت تصدر باللغة الفرنسية ويشرف عليها ضابط الجيش الفرنسي وتتضمن معلومات عن الحملة الفرنسية مع بعض الأخبار السياسية الخاصة بفرنسا وكانت توزع على الجنود وعلى المصالح المكلفة بالحرب على الجزائر، ولم تعمر طويلا، وتم تعويضها بجرائد أخرى ذات طابع حكومي استعماري على سبيل المثال جريدة الأخبار سنة 1839²، وهكذا أخذت تتكون في الجزائر صحافة استعمارية ناطقة بالفرنسية وهذه الأصناف من الصحف لم تظهر في وقت واحد. الصحافة الحكومية بدأت تصدر في سنة 1848، وكانت تصدر تحت الإشراف الفرنسي بواسطة ممثلها في الجزائر وهذا الإشراف قد يكون مباشرا أو غير مباشر مثل "المبشر" وغير مباشر مثل "كوكب إفريقيا" و"النجاح". صحافة أحباب الأهالي في سنة 1882. حيث كانت هناك مساندة من طرف الفرنسيين الذين استاءوا من السياسة الاستعمارية إلى المسلمين الجزائريين حتى لا ييأسوا من التواجد الفرنسي ولهذا سموا بأحباب الأهالي وتعود جذورها إلى سنة 1847 وفي 1881 تأسست جمعية بباريس باسم الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي وصدرت أول جريدة بقسنطينة باسم المنتخب 1882 حيث عملت على خدمة

¹ محمد براقن، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 25 27.

فرنسا وتعزيز وجودها في الجزائر. **الصحافة الأهلية** ولقد أشرف عليها جزائريون تمويلا و تحديدا وتوزيعا وكانت بدايتها بصور جريدة الحق سنة 1893. **والصحافة الوطنية** وهو نوع من الصحافة الجزائرية لم تعترف بالوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر في سنة 1930.¹

ولقد كان لنشاط الصحافة الأوروبية، لسان حال المستعمرين في الجزائر أثر في توجيه الجزائريين إلى الميدان الصحفي، إذ كانت تلك الصحف الاستعمارية تندفق تدفقا عجيبا، وتنتشر انتشارا واسعا، يكفي أن نعرف أنها بلغت في تعدادها خلال الفترة الممتدة من 1847 إلى 1939 ما يزيد عن 150 جريدة ما بين دورية ويومية، بينما لم تزد الصحف العربية في الجزائر عن 66 جريدة بما في ذلك الصادرة باللغتين العربية و الفرنسية، و بصرف النظر عن اتجاهاتها المختلفة حتى الصادرة منها عن الدوائر الاستعمارية.²

وخلال الثورة التحريرية (1954-1962) لم تكن هناك صحافة خاصة بها وإنما حزب جبهة التحرير الوطني كانت تعتمد في نشاطها الإعلامي على المناشير التي يتم توزيعها حسب المجهود الخاص بالمناضلين، وفي شهر ماي وجوان 1956 بدأت جبهة التحرير الوطني في تأسيس صحافة تابعة لها تنطق باسمها وتشرح موقفها. فقررت انشاء عدة صحف إحداها بفرنسا والثانية بتطوان المغربية والثالثة بتونس وسميت هذه الصحف باسم واحد وهو "المقاومة الجزائرية" وتصدر بالعربية والفرنسية. وأنشأت صحيفة رابعة في مدينة الجزائر تحمل اسم المجاهد. ولقد خاضت المجاهد معرك لا تقل شدتها عن المعرك العسكرية وكانت توزع عن طريق البريد الجوي الى عواصم العالم، وبهذا كان لجريدة المجاهد دورا كبيرا في نجاح الثورة ونيل الجزائر للاستقلال سنة 1962. ومزالت هذه الجريدة تظهر وتنشط إلى غاية الآن.³

- الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الإستقلال :

بعد إستقلال الجزائر سنة 1962 تطورت الصحافة المكتوبة تماشيا والنظام السياسي الذي تميز بالأحادية الحزبية من سنة 1962 إلى غاية 1989 وهي السنة التي شهدت تحولا نحو التعددية السياسية ولطبيعة النظام السياسي خلال هذه المرحلة أثر على تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر.

1. الصحافة المكتوبة في الجزائر خلال فترة الأحادية 1962-1989:

¹ رابحي مداحية، واقع الممارسة الإعلامية في الصحافة المكتوبة بالجزائر، مجلة الحوار الثقافي، جامعة مستغانم، المجلد 05، العدد 02، سبتمبر 2016، ص ص 465 466.

² زهير إحدادن، مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص ص 91 92.

³ زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 44 45.

عرفت الجزائر أثناء فترة الاستعمار نظاما ليبراليا للإعلام يمتاز بحرية الصحافة، كما ينص على ذلك القانون الفرنسي، و لم يتم إلغاء هذا النظام مباشرة بعد الاستقلال، ولكنه كان يتناقض مع النظام السياسي الجديد للبلاد، أين تبنت الجزائر النظام الاشتراكي والأحادية الحزبية، وتماشيا مع هذا التوجه، تم وضع إطار اشتراكي تمارس داخله وسائل الاعلام مهامها. وخلال عهد الأحادية شهدت مسار الصحافة المكتوبة عدة مراحل يمكن تصنيفها كمايلي:

-مرحلة 1962-1965:

خلال هذه الفترة كانت السياسة الجزائرية تجاه الصحافة المكتوبة في طور التكوين، ولا تخضع لخطة معينة، و لكنها كانت تهدف إلى جزارة الصحافة التي كانت تصدر غداة الاستقلال أي إلغاء جميع الصحف التي يريدها و يمتلكها الفرنسيون أو الأجانب عموما، وخصوصا الصحف اليومية، و وضعها تحت تصرف الحكومة الجزائرية، و كان يصدر منها آنذاك حوالي 11 صحيفة من بينها 06 يوميات كلها بالفرنسية. وفي سنة 1963 اجتمع المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني، وقرر تأميم هذه الصحف بإسثناء جريدة (Alger Républicain) التي كان يسيرها أشخاص يتمتعون بالجنسية الجزائرية، توقفت هذه الصحف و عوضت بصحف أخرى تحمل أسماء جديدة وهي:

الشعب، النصر، الجمهورية " باللغة العربية، (Elmoujahid) "باللغة الفرنسية، و أسبوعيتان (Algerie actualité، و (Elhade) أسبوعية رياضية باللغة الفرنسية، وضحت هذه الصحف تحت وصاية وزارة الإعلام و الثقافة، أما حزب جبهة التحرير الوطني فكان تحت وصايته أسبوعيتان مركزيتان (Revolution Africaine) باللغة الفرنسية و المجاهد باللغة العربية. وهكذا لم تبقى حينئذ صحيفة غير جزائرية من بين الصحف اليومية أو الأسبوعية التي تهتم بالأخبار العامة¹.

وهكذا تم تأميم أو جزارة الصحافة، دون إلغاء الملكية الخاصة، بل بقيت بها هناك صحف يملكها خواص، أفراد أو جمعيات، ولكن كلها صحف جزائرية، ورغم هذه الخطوة الهامة التي قامت بها الحكومة الجزائرية، إلا أن مشكل الوصول إلى هيمنة على الصحف المكتوبة بقي مطروحا لأن القوانين التي كانت تسيطر و تحكم الصحافة في بداية الاستقلال هي نفسها القوانين التي كانت موجودة في عهد الاستعمار، ومن بينها تلك المتعلقة بحرية الصحافة و التي تنص على الملكية الخاصة للصحافة، وقد صدر غداة الاستقلال عدد كبير من الصحف يملكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة ولا بالحزب، وبدأت هذه

¹ نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية في الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية، 2009، ص16.

الصحف تمارس نشاطها بكل حرية، مما جعل الباحثين يصنفون الصحف آنذاك إلى ثلاثة أنواع: صحف تابعة للدولة، و صحف تابعة للحزب (حزب جبهة التحرير الوطني)، و صحف تابعة للملكية الخاصة .

إن تفكير الحكومة في إلغاء الصحف الخاصة و تعويضها بأخرى تابعة للدولة كان يعرفه قلة تجربتها خصوصا في ما يتعلق بالصحف اليومية، وكذلك لأن الجريدة الوحيدة التي كانت جبهة التحرير الوطني تصدرها- و هي جريدة المجاهد الأسبوعية، وكانت تصدر بالعربية والفرنسية - كانت تصدر بتونس قبل 1962¹. وبعد ذلك صدرت أول يومية جزائرية تابعة للدولة باللغة الفرنسية، تحمل اسم (Le peuple) وفي 19 سبتمبر 1962، تلتها يومية "الشعب" الوحيدة باللغة العربية والتي أنشأت في 11 ديسمبر 1962، وبعد ذلك صدرت يوميتان جهويتان بالفرنسية الأولى بوهران، في مارس 1963 باسم (الجمهورية) والثانية في سبتمبر 1963 باسم (النصر) بقسنطينة. و في أبريل 1964 تأسست اليومية المسائية الأولى جزائر المساء، التي كانت تصدر باللغة الفرنسية، و صدرت مجلة " الجيش " الشهرية في جانفي 1963 وكانت تصدر بالفرنسية ثم بالعربية في مارس 1964، علاوة على مجلات متخصصة أخرى مثل الشهاب و المعرفة وغيرها.²

خلال هذه المرحلة عرفت الصحافة المكتوبة مرحلة انتقالية و التي تميزت بانتقال الصحافة من صحافة كولونيالية إلى صحافة وطنية مع إنشاء عناوين صحفية جديدة و تأميم العناوين الصحفية التي كانت مملوكة لغير الجزائريين مع مراقبة و تحكم السلطة شيئا فشيئا في الصحافة، حيث أنه بعد قرار الحكومة الجزائرية بإنشاء الشركة الوطنية للنشر و التوزيع بتاريخ 19 أوت 1962، تمكنت السلطات من فرض هيمنتها على توزيع الصحف دون طبعها، بمعنى أن الملكية الخاصة أصبحت غير ممنوعة بصفة قانونية، و لكن الممنوع هو توزيع هذه الصحف عن طريق هذه الشركة لأنها لا توزع إلا الصحف التي حصلت على تأشيرة أو إجازة من طرف الحكومة، كما تميزت فترة 1962 - 1965 بعدم وجود نص تشريعي و قانوني يسير الصحافة، هذه الأخيرة تطرقت إليها فقط المادة 19 من دستور 1963، والذي نص على أن ضمان حرية الصحافة و الوسائل الأخرى للإعلام، إضافة الى ضمان حرية إنشاء الجمعيات و حرية الكلمة و المشاركة في النقاش العام و حرية التجمع، و لكن المادة 22 من نفس الدستور نصت على أنه لا يمكن لأي شخص استعمال وسائل الإعلام و الصحافة للمساس بهيئات

¹ زهير احدادن، مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال، مرجع سبق ذكره، ص 95 96.

² قندوز عبد القادر، تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 19، جامعة ورقلة، 2015، ص 134 135.

الجمهورية والطموحات الاشتراكية للشعب و بمبدأ وحدة جبهة التحرير الوطني.¹ و مع الانقلاب الذي وقع في 19 جوان 1965 بدأت فترة جديدة في نظام الحكم السياسي في الجزائر وأفرض هذا الواقع آثارا كثيرة على النشاط الصحفي بعد أن تحولت السلطة إلى نظام مسيطر على الصحافة من خلال إقامة نظام اشتراكي للإعلام في الجزائر من خلال نقطتين أساسيتين هما : إلغاء الملكية الخاصة وتوجيه الصحافة المكتوبة لتعزيز سياسة الحكومة.²

-مرحلة 1965-1979:

تبدأ هذه المرحلة من النصف الثاني من عام 1965 بعد الانقلاب الذي قام به الرئيس الراحل هواري بومدين ، حيث أحدث تغيرات و تحولات كبرى في كل المجالات و على الأخص قطاع الإعلام، وتميزت بالاحتكار الفعلي والكامل وبصورة كاملة للصحافة من طرف السلطة السياسية القائمة، بعد أن تمت مصادرة الصحف الوطنية التي ظهرت في عهد الرئيس أحمد بن بلة بحجة أنها كانت تدافع عن سياسات رجعية . فمع بداية حكم الرئيس هواري بومدين أسندت مهام صياغة السياسة الإعلامية إلى وزارة الإعلام التي هيمنت على كل وسائل الإعلام، مع إلغاء المديرية العامة للصحافة المكتوبة التي أنشأت في أكتوبر 1965 . وقد انفردت وزارة الإعلام بصياغة السياسة الإعلامية وتنفيذها. وبناءا على هذه المهام الجديدة تحولت وزارة الإعلام إلى مؤسسة قوية ومنبرا للتوجيه السياسي والاجتماعي لسياسة السلطة بواسطة وسائل الإعلام. حيث أضحت هذه الأخير وسيلة في يد السلطة خدمة لسياستها من أجل تعزيز سيادتها عن طريق نشر الأفكار الاشتراكية و أصبح خلال هذه المرحلة الصحفي مناضلا تتمثل وظيفته في الدفاع عن قيم الثورة و الالتزام بخطها، وقد جاء في أحد خطابات الرئيس بومدين، أن الصحفي ليس موظفا بسيطا، ولكنه مسئول حقيقي ويجب على صحافتنا أن تبني الأفكار التي تقودنا، يجب عليها ألا تكتفي بالموقف الوسط، أو تتخذ موقفا معارضا. بمعنى مساندة السلطة والدعاية لها باستعمال كل الإمكانيات دون محاولة الالتزام بالموضوعية أو النقد.³

¹ ahmed benzelekha , presse algérienne , éditoriaux et démocratie , Algerie :dar el gharb,oran, algerie , 2005 , p18.

² سامي علي مهني، الممارسة الصحفية في الجزائر في ظل التشريعات الجديدة دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة بسكرة، 2020، ص95.

³ عبد الكريم فلاحي، إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 05، العدد 08، ديسمبر 2017، ص ص 153 154.

و تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم 65 - 203 المؤرخ في 11/08/1965 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الإعلام ، و كانت السلطة في هذه المرحلة تسعى إلى جعل وسائل الإعلام وسائل توظيفها للتوجه السياسي و الإيديولوجي و في سنة 1966 أمت الحكومة الشركة الفرنسية للتوزيع hachette " ب " قانون 26 جانفي 1966 و قامت بتأسيس الشركة الوطنية للنشر و التوزيع " sned " و أصبحت الجرائد تحت إشراف الحكومة و الحزب و لا يمكن للمواطن تأسيس و توزيع جريدة خاصة.و في 16 نوفمبر 1967 صدرت قوانين تجعل من اليوميات مؤسسات ذات طابع صناعي و تجاري epic، وتنص على أن مدير هذه المؤسسات له الحق المطلق في التسيير الإداري و المالي بعدما جعلته تحت وصاية وزارة الإعلام في التوجيه الإعلامي و السياسي¹.

وتعززت سيطرة السلطات الجزائرية على وسائل الإعلام ،وعلى توجيهها للعمل الصحفي ،بإصدارها للقانون الأساسي للصحفيين المهنيين في 09 سبتمبر 1968، حيث جاء في مادته الخامسة أنه يجب على الصحفي أن يقوم بوظيفته في نطاق عمل نضالي وأن يمتنع عن تقديم الأخبار الكاذبة أو غير الثابتة أو إشاعتها أو السماح بإشاعتها وأن يلتزم بالسري المهني ماعدا قضايا الأسرار العسكرية الماسة بأمن الدولة الداخلي و الخارجي كما هو محدد في القانون².

ولقد كانت إقامة نظام اشتراكي للصحافة تندرج في السياسة العامة للبلد، وفي الميدان الصحفي يظهر هذا الاتجاه في أمرين أساسيين وهما: ملكية الصحافة و تحديد وظيفة معينة لكل صحيفة، ويلاحظ أن الصحف الجزائرية بقيت حتى غاية 1968 دون خطة تكوينية معينة، علما أن مهمة الصحف في ظل النظام الاشتراكي هي مهمة تكوينية بالدرجة الأولى، وكانت الصحف في تلك الفترة تغطي الأخبار الدولية أكثر ما تغطي الأحداث الوطنية، وكانت تنقل الأخبار الدولية التي تصلها دون تحوير في التحرير، إلا في حالة تركيزها على حدث دون آخر و . قد بدأ يتحسن حال الصحف سنة 1968 فبدأت تقوم بمهمة التوعية، وتهتم بالنشاط الوطني محاولة إقناع قراؤها بجدوى السياسة الوطنية، ومع ذلك فان مهمة التوعية لا

¹ سامي علي مهني، مرجع سبق ذكره، ص 97 98.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم / 68 525 مؤرخ في 9 سبتمبر 1968 ، يتضمن القانون الأساسي للصحفيين المهنيين ، الجريدة الرسمية، العدد 75 ، ص 1510.

ترتقي إلى المهمة التكوينية التي تقوم بها الصحافة الاشتراكية، إذ كانت الصحافة الجزائرية تكاد تخلو من الشروح المركزة¹.

كما تميزت هذه المرحلة بظهور أول لائحة خاصة بالإعلام، وتحويل يومية "الوبول" إلى "المجاهد"، التي سيطرت على الساحة بـ203 ألف نسخة لوحدها، مقابل 71 ألف نسخة لباقي الصحف عام 1978، وظهر أسبوعية جديدة بالفرنسية هي الجزائر أحداث "الجيري اكنوالي" في 1965، كما وضعت جميع الصحف تحت وصاية وزارة الإعلام²، و من 1976 إلى 1979 ظلت الصحافة تحت وصاية الحكومة و الحزب الواحد اعتبارها أداة للاتصال السياسي³.

وفي هذه الفترة تم تنفيذ سياسة التعريب التدريجي التي شملت عدة عناوين صحفية منها جريدة "النصر" بقسنطينة سنة 1972، و بعده "الجمهورية" بوهان 1976، كما تقرر أيضا سنة 1974 تعريب الإشهار، و اعتمد في تسيير وسائل الإعلام على أشخاص تكنوقراطيين لضمان الولاء للسلطة السياسية⁴.

في هذه المرحلة قامت السلطة السياسية بتسيير العمل الصحفي وتجنيد خدمة استمرارية الثورة والمبادئ الاشتراكية، كما جعلت منه منبرا للدعاية السياسية ووسيلة من وسائل التعبئة الجماهيرية. ولم تشهد هذه الفترة إلا صدور يومية واحدة وهي جريدة المجاهد واختفت فيها جريدة Soir Alger في أكتوبر 1965. لذا يمكن القول أن الصحافة المكتوبة مرت بمرحلة جمود كبيرة، ولم يكن هناك حركة في إصدار الصحف أو التوسيع من مدى انتشارها، بل ركزت الجهود على القضاء على الملكية الخاصة في الميدان الإعلامي والسيطرة عليها كليا لترسيخ الاتجاه الاشتراكي للإعلام المبني على إلغاء الملكية الخاصة، وقد وضع هذا النظام في الجزائر بصفة تدريجية تكاد تكون لا شرعية، حيث انعدام وجود أي قانون عام يضبط هذه الوضعية ويميز حدودها. فمن الناحية القانونية، يسمح لكل فرد أن يصدر جريدة دون أن يتعارض مع القانون، وله الحق في ذلك، ولكن هذا الحق لم يطالب به أحد في هذه المرحلة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لا جدوى في هذا الحق إذا كان إصدار جريدة لا معنى له ما لم يكن مصحوبا بالحق

¹ فتيحة أواهية ، الصحافة المكتوبة في الجزائر " قراءة تاريخية " ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة ورقلة، العدد 16، سبتمبر 2014، ص ص 256 257.

² قندوز عبد القادر نرجع سبق ذكره، ص 135.

³ ahmed benzelekha , opcit , p20.

⁴ عييش هادية ، حرية الرأي و التعبير في ظل الدولة الربعية ، حرية الصحافة بين 1989 و 2012 في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2014، ص 63.

في توزيع هذه الجريدة. وهذه الوضعية جعلت من المستحيل إصدار جريدة خاصة في ظل نظام المراقبة الذي يُخضع كل ما يكتب في الجزائر إلى الرقابة قبل التوزيع¹.

- مرحلة 1979-1988:

عرفت هذه المرحلة في بدايتها حدثا سياسيا هاما ، يتمثل في انعقاد المؤتمر الرابع لجهة التحرير الوطني هام و هو انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني من 27 إلى 31 جانفي 1979، ويمثل هذا المؤتمر الخطوة الأولى للمرحلة الانتقالية ، حيث انبثق عن هذا المؤتمر لائحة الإعلام تضمنت الخطوط الكبرى للسياسة الجزائرية في الإعلام ، فهي تبين مهمة وسائل الإعلام ، مسؤولية الصحفي، نوعية الحزب، الانجازات الضرورية لتطبيق هذه السياسة².

وفي 06 فيري من سنة 1982 صدر أول قانون للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة وهو القانون الذي يعتبر وجهاً شكلياً من أوجه التحول الذي عبرت عنه القيادة السياسية الجديدة، ويعتبر الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية، ويُعبر عن إرادة الثورة و يعمل على تعبئة كل القطاعات و تنظيمها لتحقيق الأهداف الوطنية، وتشير المادة 02 من هذا القانون إلى أن " الحق في الإعلام حق أساسي لجميع المواطنين إلا أن الدولة هي التي توفره "، و هذا ما يثير التساؤلات حول موضوعية ومصداقية الإعلام. وبحسب هذا القانون حق الإعلام يمارس بكل حرية ضمن نطاق الاختيارات الإيديولوجية للبلاد و القيم الأخلاقية للأمة و توجيهات القيادة السياسية المنبثقة عن الميثاق الوطني مع مراعاة الأحكام التي يتضمنها الدستور³. وهكذا حدد القانون المهام التي يجب أن تقوم بها الصحافة وهي إبراز الجهود التي تبذلها الدولة في مجال التنمية وتوعية المواطن بأهميتها، وما يترتب عنها من فوائد، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وذلك بإقناعه بضرورة المشاركة الفعالة في كل الخدمات الوطنية⁴.

وفي سنة 1986 جاء الميثاق الوطني ليعزز لائحة 1979 ، ونص على أن الإعلام قطاع استراتيجي يتصل بالسيادة الوطنية و هو يتجاوز سرد الوقائع و تغطية الأحداث ليؤدي دورا سياسيا في معركة التنمية الوطنية و الدفاع عن الثورة و تحقيق التعبئة و تعميق الوعي .والإعلام حق أساسي من حقوق

¹ عبد الكريم فلاحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 154 155.

² سامي علي مهني، مرجع سبق ذكره، ص 103.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 82/01 المؤرخ في 06 فيفري 1982 المتعلق بقطاع الإعلام ، الجريدة الرسمية، العدد 06، ص 242.

⁴ قندوز عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص 136.

المواطن، و هو حقه في إعلام موضوعي كامل و هذا يتطلب توفير وسائل الإعلام لجميع الفئات الاجتماعية و تعميمها على مناطق البلاد. ويقوم الإعلام بالدفاع عن مصالح الثورة و التعريف بانجازاتها ومكتسباتها و التصدي لمحاولات تشويهها يتطلب تعبئة شاملة¹.

وعليه حرصت السلطة السياسية على تنظيم قطاع الإعلام وشرعت منذ ذلك الحين في تحسين وضعية الصحافة وتوزيعها وتنوعها كما وكيفا، دون الخروج عن نطاق خدمة النظام وإيديولوجية الحزب. فجهزت المؤسسات الصحفية بمعدات حديثة تمكنها من زيادة السحب، وعملت السلطات على إنشاء صحف جهوية و أخرى متخصصة من أجل التنوع في الصحافة المكتوبة، حيث تم إصدار يوميتين مسائيتين: جريدة المساء باللغة العربية وجريدة آفاق باللغة الفرنسية في أكتوبر 1985، هاتان المسائيتان لقيتا رواجاً ملحوظاً عند القراء نظراً للفراغ الكبير الذي كان موجوداً من قبل في الواقع الإعلامي، وقد ظهر نوع من التنافس بين اليوميات الصباحية واليوميات المسائية أحدث تطوراً نوعياً في الصحافة المكتوبة². و تميزت هذه الفترة بظهور بعض المجالات الدينية الرسمية "العصر" و "التذكير" و "الإرشاد" و بعض الأسبوعيات كالمنتخب، أعضاء، و المسار المغاربي، وأضفت السلطات على المؤسسات الإعلامية صفة الهياكل الثقافية و حرمتها من الطابع السياسي وبقي دورها مقتصر على نقل الرسائل من القمة إلى القاعدة³.

ورغم محاولات النظام خلال هذه المرحلة إعادة تنظيم قطاع الإعلام في شكل سياسة إعلامية وقانون إعلام إلى غيرها من الإجراءات التي اتخذت إلا أن الصحافة المكتوبة لم تستطع أن تتحرر من قيود الهيمنة التي كانت تمارسها عليها السلطة والحزب. بشعار إعلام وطني في خدمة الثورة، فالإعلام الوطني كمفهوم لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية إذ أن إعلام المواطن وهو المبدأ الذي نصت عليه كل النصوص التشريعية آنذاك، بقي في حدود ما يصدر عن السلطة وما تأمر به. أما مفهوم الثورة فيعتبر من المفاهيم الأكثر غموضاً في الخطاب السياسي وحتى في الخطاب الإعلامي في تلك المرحلة⁴. وهي المرحلة التي انتهت بتحويلات سياسية بارزة انتقلت فيها الجزائر من عهد الأحادية إلى عهد التعددية السياسية التي سمحت بالتعددية الإعلامية وهو ما كان له ارتباط وثيق بمسار الصحافة في الجزائر.

¹ Brahim BRAHIMI, *le pouvoir , la presse et les droits de l'homme en algerie*, Alger :édition marinoor, 1997, p14.

² زهير إحدادن، *الصحافة المكتوبة في الجزائر*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 138.

³ سامي علي مهني، مرجع سبق ذكره، ص 106.

⁴ عبد الكريم قلائي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

على العموم يمكن القول أن الصحافة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى ما قبل أكتوبر 1988 تميزت بتطور محدود، وتأثير مباشر للسلطة السياسية على مضمون الخطاب الإعلامي بسبب الرقابة المفروض على نشاط الصحافة والتوجيه والإشراف على تسييرها من خلال:

- **صحافة الدولة**: حيث كانت تشرف هذه الأخيرة على الصحافة عن طريق وزارة الإعلام، ومن بين هذه الصحف يوميات: الشعب، المجاهد الفرنسية، النصر، الجمهورية (جهويتان)، المساء، وبعض الصحف الأخرى الأسبوعية

- **صحافة حزب جبهة التحرير الوطني**: من الصحف التي كان يصدرها الحزب نجد المجاهد الناطقة بالعربية وهي اللسان المركزي للحزب، وأسبوعية الثورة الأفريقية (Révolution Africaine) الناطقة باللغة الفرنسية.

- **صحافة المنظمات الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني**: مثل مجلة الوحدة، الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، مجلة الإتحاد العام للنساء الجزائريات، مجلة الثورة والعمل، ومجلة الإتحاد العام للعمال الجزائريين. تأثرت هذه الصحف والمجلات بشكل كبير في عهد التعددية، حيث هجرها الصحفيون إلى الصحف الحزبية الجديدة مما أدى على نحو إلى تدني مقروئيتها بشكل ملحوظ بعد توجه القراء إلى الصحف الجديدة بسبب جرأتها في معالجة الموضوعات الحساسة، وأدى ذلك إلى إختفاء بعض العناوين وبخاصة صحف المنظمات الجماهيرية التي تخلى عنها الحزب لاحقا¹.

2. الصحافة المكتوبة في الجزائر خلال فترة التعددية من 1989- إلى يومنا هذا (2022):

عقب أحداث أكتوبر 1988 شهدت الجزائر تحولات جذرية في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية، خاصة بعد إقرار دستور 1989 الذي فتح الباب أمام التعددية السياسية والإعلامية وكان متبوعا بإصدار قانون الإعلام سنة 1990، ما سمح بازدهار النشاط الإعلامي في الجزائر². حيث ساهمت التغيرات التي أحدثت بموجب الدستور الجديد في خلق ديناميكية في المجال السياسي والثقافي والإعلامي، وكانت للحكومة رغبة في تنشيط التوجه التعددي للإعلام من خلال تسهيل عمل الصحفيين

¹الظاهر بصيص، أثر الكتاب الإعلامي الجزائريون من خلال صحيفتي الشروق والوطن على النخب السياسية، مرجع سبق ذكره، ص113.

² عبدالمجيد رمضان، توجهات السياسة الإعلامية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2016، ص156.

العاملين في القطاع العمومي للانتقال إلى صحف أخرى، مع الاحتفاظ برواتبهم في الدولة، وكذا إمكانية الحصول على قروض مالية من جانب آخر، ومساعدتهم في الحصول على مقر لنشاطهم الصحفي.¹

ولقد مرت الصحافة المكتوبة في الجزائر منذ بداية فترة التعددية إلى يومنا هذا، بعدة مراحل حسب الظروف السياسية التي سادت في البلد خلال كل فترة ويمكن أن نقسمها كمايلي:

-مرحلة العصر الذهبي للصحافة المكتوبة في الجزائر من 1989 إلى 1991:

أدى إقرار التعددية الإعلامية إلى تحولات عميقة في الخريطة الإعلامية حيث عرفت فقرة نوعية من حيث الكم والكيف، فخلال هذه المرحلة تم الإعلان عن دستور فيفري 1989، الذي سمح بتأسيس الجمعيات السياسية وبحرية الصحافة وتنوعها، ونص على عدم المساس بحرية المعتقد وحرية الرأي، كما أشارت بعض موادها إلى منع كل مؤسسات مهما كانت، إلا المؤسسات القضائية، من حجز أي مطبوع أو أية وسيلة من وسائل الإعلام، وبالتالي تم الإعلان عن تأسيس العديد من الأحزاب السياسية من قبل بعض الشخصيات وهذه الأخيرة أسست العديد من الجرائد الناطقة باسمها والمعبرة عن توجهاتها.

ليأتي بعد ذلك قانون الإعلام الصادر في 03 أفريل 1990، والذي يقضي برفع احتكار السلطة للملكية وسائل الإعلام، خاصة الجرائد والمجلات، وأعطى القانون تعريف دقيق للصحفي المحترف وأصبح بموجبه قانون التأهيل المهني شرطا أساسيا لترقية والتعيين في وسائل الإعلام وهو تحول نوعي لم يحدث منذ 1962، بعد ذلك قامت السلطة بإنشاء غرف خاصة أو متخصصة في جناح الصحافة على مستوى المحاكم للنظر في الشكاوى المرفوعة ضد التجاوزات الصحفية وهو مآثر سلبا على الممارسة الإعلامية الحرة، وأدى أيضا للمطالبة بتدعيم قانون الإعلام بقوانين تكميلية وكذلك المطالبة بأخلاقيات المهنة الإعلامية.² ومن إيجابيات قانون الإعلام 1990 إلى جانب السماح بالملكية الخاصة للصحف والجرائد، إنشاء المجلس الأعلى للإعلام يوم 21 جوان 1990، ما أدى إلى ظهور عشرة العناوين الصحفية.³ وهذا التحول ساهم في خلق هامش معين لحرية النشاط الصحفي في ظل تطور

¹ الطاهر بصيص، أثر الكتاب الإعلامي الجزائريون من خلال صحفيي الشروق والوطن على النخب السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 117.

² عادل جربوعة، سميرة كفتي، جدلية الورقي والالكتروني في الصحافة المكتوبة في الجزائر في ظل قانون الاعلام 2012، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02، 2017، ص 19.

³ عبدالمجيد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 156.

السياسية الإعلامية وفق التوجه التعددي، مما أدى إلى تنوع وتطور الخطاب الإعلامي على ضوء الاختلاف في التوجهات والرؤى بين أطراف الطبقة السياسية، وهو ما لم تشهده الجزائر من قبل. ولقد تمكنت المؤسسات الصحفية الجديدة من مواكبة هذا التغيير نحو فضاءات التعددية والاختلاف. هذا الوضع ساعد على ظهور كفاءات إعلامية وكذا صحف خاصة جديدة تنشط خارج وصاية القطاع العمومي الذي تسيطر عليه السلطة السياسية. وشهدت الجزائر خلال هذه الفترة ميلاد أول صحيفة يومية مستقلة باللغة الفرنسية في شهر سبتمبر 1990 بعنوان "مساء الجزائر" "Le soir d'Algerie"، وأول جريدة يومية مستقلة باللغة العربية فقد كانت صحيفة الخبر في نوفمبر 1990 لتسجل بذلك أول خطوة نحو عهد إعلامي جديد وضع الحد لسيطرة الدولة التي كانت تعمل على توجيه النشاط الصحفي بما يتماشى وأهداف سياساتها منذ الإستقلال سنة 1962.¹ وهكذا تجسد مبدأ التعددية الإعلامية ميدانيا من خلال قطاع الصحافة المكتوبة التي بلغت أوجها في هذه الفترة، وهو ما عكسه عدد الصحف اليومية والأسبوعية المتداولة آنذاك، حي ارتفع العدد من 49 عنوانا سنة 1988 إلى 74 عنوانا سنة 1991، بسحب إجمالي قدر بـ 1437000 نسخة في اليوم، وسجلت قدرة سحب 8 يوميات صادرة باللغة الفرنسية نهاية 1991 ما يعادل 535 ألف نسخة.² ومن بين أسباب هذا الإرتفاع في عدد الصحف وتنوعها التشجيع الذي قدمته الحكومة للصحفيين الذين كانوا يعملون في الصحافة العمومية في حال انتقائهم للعمل في الصحافة الخاصة بمنحهم المقررات وضمان للرواتب حيث قامت حكومة السيد "مولود حمروش" بدفع مرتبات سنتين مسبقا لتكوين رأس مال يمكنهم من إنشاء جرائد خاصة الأمر الذي سمح للعديد منهم بالانتقال للعمل في المؤسسات الصحفية الخاصة وكذلك المساهمة في إنشائها، فظهرت جريدة "Elwatan" الناطقة بالفرنسية، "الصح آفة"، "Liberté"، وتدعم كذلك الإعلام العمومي الجهوي بإصدارات جديدة، حيث شهدت هذه المرحلة 140 عنوانا عموميا وخصوصا وحزبيا.³ حيث تنوعت الصحافة المكتوبة آنذاك إلى جانب القطاع العمومي ما بين:

¹ صالح بن بوزة، السياسة الإعلامية الجزائرية المنطلقات النظرية والممارسات (1979-1990)، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر، العدد 13، جوان جويلية 1996، ص ص 56 57.

² وفاء بورحلي، أنماط الملكية الصحفية في الأنظمة الإعلامية العربية وعلاقتها بالتعددية الإعلامية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 12، العدد 03، 2020، ص 98.

³ عادل جربوعة، سميرة كنفني، مرجع سبق ذكره، ص 19.

-الصحف الخاصة : منها (الفجر،الخبر ، الجزائراليوم، Le matin ،liberté ،L'eveil
(...quotidien d'Algerie

-الصحف الحزبية : منها (المنقذ، ، السبيل، الإرشاد، التضامن، البلاغ، النهضة، صوت الشعب،
(...Algerie Libre

-الصحف المتخصصة :مثل(الرياضي ،Algerie sport,Maghreb sport (...).

- الصحافة الساخرة: مثل (الصح آفة وEl-Manchar).

- الصحف الأسبوعية: بلغ عددها حوالي 40 عنوانا ممولة من طرف الأحزاب السياسية ورجال الأعمال

أو مجموعات الصحفيين ويمكن ذكر بعضها: (...Le nouvel Hebdo, Algerie Actualité...)

ضف إلى ماسبق شهدت مهنة الصحافة في هذه المرحلة إنشاء العديد من الهياكل الممثلة للصحفيين،
كاتحاد الصحفيين والمترجمين ،حركة الصحفيين الجزائريين ،وجمعية الصحفيين الجزائريين¹.

إن هذه الأرقام المتعلقة بتطور الصحافة المكتوبة في الجزائر خلال هذه المرحلة تعتبر مؤشرا مهما
لازدهار التجربة الإعلامية في الجزائر، وتعكس ممارسة حرية التعبير والرأي التي ظلت مقيدة فيما
سبق،ويرجع الدارسون لتطور الصحافة المكتوبة في الجزائر هذا التطور والازدهار في النشاط الصحفي إلى
عدة أسباب منها:

-تعطش الجماهير إلى الأخبار والأنباء ذات الرأي المخالف و كشف حقيقة المسؤولين وأعمالهم والتي كانت
لا تتعرض إليها صحف القطاع العام بسبب احتكار السلطة، مما جعل الصحافة المستقلة تنشر مقالات
تحليلية تحظى بالمقروئية والمتابعة.

-طريقة معالجة الأخبار، بشكل جعل القراء يهجون صراحة الجرائد التابعة للقطاع العام التي تتميز
ببالمعالجة الرتيبة للأحداث، والتي لا تختلف كثيرا مع الخطاب السلطوي الذي تتعارض مع قيم حرية التعبير
وحق المواطن في الإعلام

- الصحافة الخاصة كانت قريبة من أفكار العديد من الأحزاب والجمعيات مثل رابطة حقوق الإنسان
والجمعيات النسوية وغيرها من الجمعيات والمنظمات التي كانت تعرض مواقفها تجاه الوضع في الوطن عبر
صفحات تلك الجرائد.

¹ محمد فوزي كنزاي، الإطار السياسي للصحافة المكتوبة في الجزائر (1962-1997): انتصار الحركة التوكفالية في مقابل الحركة
الميكيفالية، مجلة البحوث والدراسات في العلوم الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 05، ماي 2010، ص ص 461 462.

-تناول الصحافة الخاصة لبعض القضايا السياسية الشائكة كانت محظورة قبل الانفتاح السياسي.

تميزت هذه الفترة بعدم وقوع أية اصطدامات بين كل من السلطة السياسية و الصحافة، لهذا يمكن اعتبار هذه المرحلة البداية الذهبية للصحافة الخاصة التي عرفت تجاوبا كبيرا مع الجمهور.¹ لاسيما وأن هذه المرحلة عرفت اتخاذ عدة إجراءات جديدة على الصعيد الإعلامي والقانوني وكان لها الأثر البالغ في تطور الخطاب الإعلامي ودفع عجلة النشاط الصحفي وإعطائه شحنة أكثر فعالية وزخما أثرت بموجبه التعددية المعتمدة ساحة النشاط الإعلامي بكم هائل من العناوين الصحفية بين يوميات وأسبوعيات تتوزع على مجالات مختلفة، سياسية، ثقافية ورياضية، وكذا صحف ذات طابع فكاهي، كوميدي². غير أن هذه الحركية اللافتة التي شهدتها الصحافة المكتوبة في الجزائر خلال هذه المرحلة لم تدم طويلا واصطدمت بعدة عراقيل ومشاكل بسبب الأوضاع السياسية التي عاشتها الجزائر آنذاك.

-المرحلة الصعبة للصحافة المكتوبة في الجزائر من 1992 إلى 1999:

توصف هذه المرحلة بالفترة العسيرة والتقهقر للصحافة المكتوبة في الجزائر في عهد التعددية ، بسبب عدم الاستقرار وكثرة الأحداث السياسية من بينها استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في جانفي 1992، وإلغاء المجلس الأعلى للإعلام سنة 1993 الذي اعتبره البعض إلغاء للقانون نفسه؛ كما تم إصدار القرار المؤرخ في جوان 1994 المتضمن قرار السلطات لاحتكار الأخبار الأمنية والرقابة المسبقة في المطابع الأربعة التي تملكها الدولة بهدف منع وسائل الإعلام من نشر المعلومات ذات العلاقة بالوضع الأمني والعمليات العسكرية.³

فبعد توقيف المسار الانتخابي في الجزائر جانفي 1992 ، أصبحت حرية الصحافة تخضع لتجاوب طرفين متصارعين، بصرف النظر عن وسيلة الصراع "ديمقراطية " كانت أم عن طريق " العنف"، كانت الصحافة تدفع ثمن ذلك، فخلال فترة العنف والإرهاب قتل حوالي 60 صحفيا بتهمة أنهم أتباع السلطة ويخدمون مصلحتها، بالإضافة إلى العراقيل الاقتصادية التي شددت الحصار حول قطاع الصحافة المكتوبة " ورفع ثمن الطباعة إلى 6دج، كما اتخذت السلطة قرارات أكثر صرامة ضد الصحفيين والصحف، بدءا

¹ جميلة قادم ، نشأة وتطور الصحافة الخاصة في الجزائر ومراحلها من 1990 إلى غاية 2015 دراسة وصفية - تحليلية لتطور المشهد الإعلامي المكتوب في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 04، العدد 07، ماي 2016، ص 141 142.

² يوسف تمار، التكامل الإعلامي العربي بين الإمكانات والتصور، دراسة وصفية تحليلية للخطاب عن التكامل الإعلامي العربي 1986-1995، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1996، ص 100.

³ وفاء بورحلي ، مرجع سبق ذكره، ص 98.

بالتوقيفات القضائية إلى منع الصحفيين من الكتابة ثم منع الجرائد من الصدور وحتى مراقبة الأخبار والمعلومات المتعلقة خاصة بالجانب الأمني، حيث عملت السلطة على تعيين خلية اتصال في جوان 1994 بوزارة الداخلية التي تعتبر المصدر الوحيد الذي يخول له الإعلام الأمني و عينت كذلك في نهاية جوان 1994 لجنة قراءة داخل مؤسسات الطباعة والنشر، تعمل على مراقبة الجرائد وإصدار الأحكام ضدها¹. وبهذه الطريقة فرضت السلطة السياسية هيمنتها على الصحافة الخاصة تحت شعار (استرجاع هبة الدولة) وهو ما يتضح من خلال التعليقات المؤقتة لبعض العناوين والنهائية للبعض الآخر، وقيام عناصر الأمن في كثير من الأحيان باقتحام مقرات الصحف واعتقال الصحفيين وتوقيف الصحف بدون أمر قضائي، إلى جانب محاولة خنقها اقتصاديا عن طريق إصدار منشورين يقضيان باحتكار الإشهار من طرف المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، وهو ما أثر سلبا على النشاط الإعلامي للصحف المستقلة وانخفاض أعدادها وتقليص نسبة السحب اليومي عن البعض الآخر². وهذه الإجراءات أدت إلى اختفاء وتوقيف وتعليق الكثير من الصحف، حيث بلغ عدد الصحف التي تم تعليق صدورها 24 صحيفة مابين جانفي 1992 وديسمبر 1994 لأسباب مختلفة منها نشر مقال تحريضي، الإخلال بالنظام العام، المساس بالمصالح العليا للبلاد، نشر أخبار مغرضة، تمس بالوحدة الوطنية، المساس بالسلم المدني والمصالح العليا للوطن، نشر أخبار حول حزب الجبهة الإسلامية المنحل، نشر معلومات أمنية، التحريض على استعمال العنف، نشر معلومات غير مؤكدة تخص الجانب الأمني، المساس بأمن الدولة ومصالح الوطن وغيرها... وكانت قرارات التعليق تصدر أحيانا من وزارة الداخلية، وزارة الثقافة والإعلام، وتتراوح مدة التعليق بين 15 يوم و 03 أشهر والتوقيف النهائي للجريدة³. ومن جهة أخرى برزت مشكلة أخرى تتعلق بالتوقيفات والمتابعات القضائية ضد الصحفيين كان بعضها من جهة مبررا بسبب الوضع الأمني وحالة الطوارئ⁴، وكان بعضها غير مبرر بسبب التطبيق التعسفي لأحكام حالة الطوارئ، حيث لجأت السلطة إلى سجن الصحفيين دون محاكمة، وبلغ عدد الذين مثلوا أمام العدالة 60 صحفيا من مختلف العناوين خلال الفترة الممتدة بين 1993 و 1996⁵.

¹ محمد فوزي كنزاي، مرجع سبق ذكره، ص 462.

² عبد الكريم قلائي، مرجع سبق ذكره، ص 162 163.

³ Brahim Brahimi, *Le pouvoir, la presse et les droits de l'homme en Algerie*, op cit, p 130-131.

⁴ الطاهر بصيص، أثر الكتاب الإعلامي الجزائريون من خلال صحفيي الشروق والوطن على النخب السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 120.

⁵ brahim brahimi , *le pouvoir, la presse et les droits de l' homme en algerie* , op cit , p 67.

ولهذا سجل تراجع في عدد الصحف وفي معدل السحب خلال هذه الفترة مقارنة بالمرحلة الأولى للتعددية حيث كانت الجزائر 160 عنوانا، منها 18 يومية ، 60 أسبوعية ، 21 نصف شهرية و8 دورية، إلا أنه سرعان ما بدأ هذا العدد في التراجع للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية و المهنية التي لم تكن تشجع كثيرا على استمرارية نشر الصحف في الجزائر، خاصة سنة 1994 وما بعدها. حيث وصل هذا الانخفاض إلى 120 عنوانا من بينها 27 يومية و59 دورية أخرى. أما خلال سنة 1995 فلم يبق في الساحة غير 100 عنوان من بينها 22 يومية و51 دورية. واستمر هذا التراجع سنة 1996 ليصل إلى 85 عنوان 19 يومية و45 دورية، وفي سنة 1997 لم يبق سوى 79 عنوان منها 18 يومية و38 دورية. مع ما ترتب عنه من انخفاض في نسبة السحب، حيث بلغ سنة 1997: 398.543 نسخة يوميا . بعد هذه السنة اتضحت الصورة الإعلامية في الجزائر، وعرفت نوعا من الاستقرار الذي أفرز عنه سيطرة 5 يوميات أساسية من مجموع 18 يومية وهي الخبر باللغة العربية و Le Soir d'Algérie ، El watan ، Liberté ، Le Matin باللغة الفرنسية. في وقت الذي شهدت فيه هذه المرحلة اختفاء العديد من اليوميات المستقلة منها: العالم السياسي، الأصيل، الصبح آفة، الجزائر اليوم¹.

وفي نوفمبر 1997 صدرت التعليمات الرئاسية رقم 17 للرئيس السابق اليمين زروال التي لخصت مقترحات بعض رجال الإعلام ، و ركزت على الحق في الإعلام و حرية التعبير و الرأي من جهة، ومبدأ الخدمة العمومية من جهة أخرى ، و تضمنت تنظيم قطاع الإعلام و الصحافة ، و تحسين قطاع الصحافة المكتوبة ، فتح السمعي البصري ، تحسين أداء وكالة الأنباء ، و وضع قانون خاص بممارسة الإشهار ولكن ما يمكن ملاحظته تزامنا وصدور هذه التعليمات هو اختفاء الصحف الحزبية وتحولها إلى نشرات داخلية².

أما سنة 1998م فقد شهدت انخفاضا كبيرا في عدد الصحف، ولعل ذلك يعود أساسا إلى اشتداد المنافسة ودخول الصحافة إلى اقتصاد السوق، حيث شهدت نفس السنة حل العديد من العناوين الإعلامية التي أثبت فشلها اقتصاديا من قبل (Holding) الذي تولى منذ سنة 1997م عملية الرقابة على المطابع. وبظهور الصحافة الخاصة بدأت صحف القطاع العام تعرف مشاكل مزمنة جعلتها تعيش هاجس الافلاس تعود أساسا إلى عدم توفير الظروف والشروط التي تسمح بالنشاط في سوق تمتاز بمنافسة

¹ عبد الكريم قلاني، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² فضيل دليو ، تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة 1830 - 2013 ، الجزائر: دار هومو للطباعة و النشر و التوزيع، 2014، ص 179.

عالية، كما أن العديد من الصحف العمومية عانت من انقلابات في السياسة الاعلامية بسبب التغيرات السياسية المتواصلة، الأمر الذي جعل هذه الصحف غير مستقرة وغير منسجمة من ناحية التحرير، وأدى إلى فقدان المصداقية وبالتالي فقدان ثقة الجمهور، بالإضافة إلى المنافسة التي أظهرتها الصحف الخاصة خاصة وأنها تدعمت بأغلب وأبرز الصحفيين الذين هاجروا القطاع العام، مما جعل صحافة القطاع العام منقوصة من هذه الكفاءات التي تملك تجربة صحفية طويلة. كما أن مشكلة صحافة القطاع العام، أنها لم تعرف كيف تتكيف مع المحيط السياسي التعددي ومع آليات اقتصاد السوق. حيث احتلت آنذاك ال صحافة الخاصة حصة الأسد من السوق الإعلامية بنسبة 86.22 % مقابل 13.78 % للصحف العمومية¹. ومع اشتداد هذه المنافسة و دخول الصحافة إلى اقتصاد السوق ،شهدت سنة 1998 اختفاء العديد من العناوين بسبب إفلاسها ، و قدر عدد الصحف في بداية السنة ب31 يومية منها ستة صحف عمومية لتمثل الصحافة الخاصة حصة الأسد في السوق الإعلامية من خلال حجم السحب أو من خلال الكم². وتراجع العدد خلال نفس السنة ليصل إلى 24 يومية 14 بالفرنسية و 10 باللغة العربية و هذا من أصل 106 عنوان³.

و شهدت الصحافة المكتوبة في الجزائر سنة 1999 ارتفاعا في عدد العناوين الإعلامية حيث ظهر 20 عنوان جديدا⁴، رغم أن هذه الفترة عرفت توقيف إصدار القانون العضوي الخاص بالإشهار من طرف مجلس الأمة سنة 1999 بسبب النقص و الأخطاء الفادحة التي تضمنها ، لتبقى الجزائر بدون قانون اشهار إلى غاية الآن ما يؤثر سلبا على نشاط الصحافة المكتوبة⁵. فضلا عن تجميد خلال نفس السنة مشروع قانون الإعلام الذي كان مقررا للمناقشة في الدورة الخريفية للبرلمان لسنة 1998 ، بسبب تقليص اليامين زروال لعهدته الرئاسية وتنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة⁶. ومع نهاية فترة تولي الرئيس

¹ جميلة قادم، مرجع سبق ذكره، ص145.

² عبد الرحمان قنشوبة ، الصحافة الجزائرية الخاصة " رهانات و تحديات " ، مجلة تاريخ العلوم، المجلد 04، العدد 10، ديسمبر 2017 ، ص21.

³ حكيم بوغرة ، المتابعات القضائية لجنح القذف في الصحافة المكتوبة ، قانون العقوبات ، وحرية التعبير و الصحافة في الجزائر " دراسة مسحية تحليلية 1990 - 2004 ، " رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر، 2006، ص46.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁵ فاتح قيش ، تطور التشريع الصحفي الجزائري في مرحلة التعددية الإعلامية ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2018 ، ص 474.

⁶ عبد الرحمان قنشوبة ، مرجع سبق ذكره، ص21.

اليامين زروال الحكم في الجزائر ومحبي عبد العزيز بوتفليقة دخلت الصحافة الجزائرية مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها.

-مرحلة التعددية المقيدة للصحافة المكتوبة في الجزائر من 1999 إلى 2011:

تتزامن بداية هذه المرحلة مع وصول عبد العزيز بوتفليقة للحكم في الانتخابات الرئاسية لشهر أفريل 1999، والذي حاول استعادة الأمن من خلال قانون الوثام المدني لوضع حد لموجة العنف التي اجتاحت الجزائر ومشروع المصالحة الوطنية فيما بعد، لكن خطابات رئيس الجمهورية الجزائرية آنذاك خلال هذه المرحلة عكست توجهات النظام اتجاه التعددية الإعلامية، بداية بتجميد مشروع قانون الإعلام لسنة 1998، وتأكيده مواصلة العمل بقانون 1990، حيث كان يؤكد في تصريحاته بأن التلفزيون والإذاعة ووكالة الأنباء الجزائرية هي ملكية للدولة وأنها ليست مفتوحة إلا لمسؤولي الدولة ولم تنشأ هذه الإذاعات وهذه التلفزة لمنحها لأولئك الذين يهاجمون الدولة ويتسببون في نكسة شعبهم بمعنى أنه لا يمكن استعمال هذه الوسائل لمن ينتقد الدولة، وصرح أنه توجد صحافة حرة ومجال حرية التعبير فمن أراد التعبير فله ذلك ولكن وسائل الدولة ملك للدولة¹. ولم يتوان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في اتهام الصحافة بالإثارة وتأجيج الأوضاع الأمنية و الإجتماعية في البلاد ما أدى إلى حرب إعلامية بين بعض العناوين ضد الرئيس نفسه و المحيط الموالي له.² وتميزت هذه الفترة بعدم وضوح الرؤية بالنسبة للصحافة الخاصة بشكل عام نتيجة للصراعات السياسية والولاءات والمصالح القوية التي كبحت الصحافة وكذا القوانين الاستثنائية بحجة المساس بالأمن العام للنظام ومن هنا بدأت الصحافة الخاصة تنوس بين قبضة السلطة السياسية وبين نفسها في محاولة لإيجاد تفسيرات واستراتيجيات يمكن أن تنطلق منها وتحسم هذا الصراع.³

ومن حيث النشاط الصحفي في الجزائر، تم تسجيل ميلاد ثلاث صحف يومية جديدة هي الشروق اليومي، L' expression وجريدة الفجر سنة 2000 وارتفع بذلك عدد اليوميات إلى 36 يومية⁴.

¹ صبيحة بخوش، تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990 - 2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، ص 64.

² عبدالمجيد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 156.

³ الطاهر بصيص، أثر الكتاب الإعلامي الجزائريون من خلال صحفيي الشروق والوطن على النخب السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 150.

⁴ حكيم بوغرة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

ورغم طرح مشروع قانون الإعلام 2000 الذي تضمن نقاطا جديدة لم ترد في المشروع السابق، منها تشجيع المبادرات الفردية في مجال الإعلام و الحد من تدخل الدولة في هذا المجال فضلا عن الاعتراف بحق الصحفي في الملكية الفكرية و الأدبية ، و الحق في التأمين الاستثنائي مدى الحياة، فضلا عن مشروع قانون الاعلام لسنة 2001 وهو المشروع في عهد وزير الثقافة و الاتصال " محي الدين عميمور و " نشر في جريدة اليوم في 27 جانفي 2001 تحت اسم " قانون يتعلق بممارسة الاتصال " حيث يتضمن :
وضع المجلس الأعلى للاتصال الذي يملك صلاحيات الموافقة أو منع صدور النشرات الدورية و اعتماد المؤسسات السمعية البصرية ، إمكانية تعليق صدور أية نشرة دورية من قبل العدالة ، والحديث عن المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة¹، إلا أن قيود الممارسة الإعلامية بدأت تظهر للعلن، وتجلت أكثر ليس فقط مع تعديل قانون العقوبات سنة 2001 الذي جاء ليحرم الصحفي، وينص على المعاقبة بالحبس من 3 أشهر إلى 12 شهر و بغرامة من 50000 دينار جزائري إلى 250000 دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة أو سبا أو قذفا سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية آلية لبث الصوت أو الصورة أو بأي وسيلة الكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى، وإجراءات المتابعة الجزائية تباشرها النيابة العامة تلقائيا حسب المادة 144 مكرر، و في حالة العود تضاعف عقوبات الحبس و الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة، أما المادة 144 مكرر-1- فقد جاء فيها، عندما ترتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة 144 مكرر عن طريق نشرة يومية أو أسبوعية أو شهرية أو غيرها، فالمتابعة الجزائية تتخذ ضد مرتكبي الإساءة و المسؤولين عن النشرة و عن تحريرها و حتى ضد النشرة نفسها، و في هذه الحالة يعاقب مرتكب الجريمة بالحبس من 3 أشهر إلى 12 شهر وبغرامة من 50000 دينار جزائري إلى 250000 دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، أما النشرة فتعاقب بغرامة مالية قدرها من 500000 دينار جزائري إلى 2500000 دينار جزائري، كما تضاعف عقوبات الحبس و الغرامة المنصوص عليها في حالة العود أيضا².

¹ سامي مهني علي، مرجع سبق ذكره، ص 117 118.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01/09 مؤرخ في 26/07/2001 يعدل و يتم الأمر رقم 66/156 المؤرخ في 07/08/1966 والمتضمن قانون العقوبات ، الجريدة الرسمية، العدد 34 ، ص ص 17 18.

وتميزت هذه الفترة بتشديد الرقابة على الصحافة من خلال احتفاظ الدولة باحتكار شراء الورق والمطابع والإشهار فضلا عن سياسة تعليق الصحف ومعاقتها، ففي سنة 2003 علقت يوميات الخبر، الرأي، و La Tribune, Le Matin, le Soir d algerie, Liberte بحجة عدم تسديد ما عليها من مستحقات¹. وفي نفس السنة تم فتح هذا القطاع جزئيا حين سمحت السلطة ليوميتي " الوطن " و " الخبر " بإقتناء مطبعة كلفت بمبلغ 320 مليون دينار جزائري خاصة بوسط البلاد و ذلك بعد عدة مشاكل إدارية و بيروقراطية تعرضت لها الجريدتين ، و عرفت النور بعد تدخل رئاسة الحكومة في 27 مارس 2001 و شرعت في العمل مع بداية 2002². وفي ظل هذه الظروف سجل القطاع الخاص للصحافة المكتوبة في الجزائر 40 عنوانا تشكل الصحف اليومية الوطنية نسبة مئوية قدرت ب 80 % من نسبة السحب الإجمالي ، إضافة إلى امتلاكها شركات توزيع خاصة بها³.

ليأتي مشروع قانون إعلام جديد سنة 2002 ، بمبرر تطور الوضع الدولي الذي يفرض تعديلات تتماشى والسياسة التي تتبعها البلاد من أجل الانضمام إلى مسار العولمة لاسيما المجتمع الدولي، وإلى الخلل الذي أصاب نص القانون 90-07 بسبب التعديلات التي أدخلت عليه بواسطة المرسوم التشريعي 93-13 المؤرخ في 26 أكتوبر 1993 والمتمثل في إلغاء المجلس الأعلى للإعلام. وترتكز فلسفة المشروع الجديد على مبدأ حرية الإعلام في إطار احترام الأسس الدستورية وقوانين الجمهورية واحترام كرامة وشرف وكذا تقدير الأشخاص، و على ضرورة فتح قطاع السمعي البصري⁴. ولكن هذا المشروع الجديد تضمن الكثير من الغموض و الإبهام لذلك تعرض للكثير من الانتقادات ، منها غياب الحديث عن كيفية تنصيب أعضاء المجلس السمعي البصري ، كما رفضت فكرة تعيين رئيس اللجنة الوطنية لبطاقة الصحفي من قبل الوزارة الوصية للإعلام عوض انتخابه ، بالإضافة إلى نقائص أخرى منها احتكار الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار للإشهار في قطاع الإعلام و عدم ضبط أساليب مساعدة

¹ عبد المجيد مضان، مرجع سبق ذكره، ص 171.

² رابح بلقاسمي ، اقتصاد مؤسسات الصحافة المكتوبة و انعكاسه على حرية الإعلام في الجزائر " مقارنة تحليلية في اقتصاديات الإعلام"، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال ، كلية علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر 03، 2014 ، ص 89.

³ سامي مهني علي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

⁴ صبيحة بخوش ، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الدولة للصحافة.¹ غير أن هذا القانون لم ير النور وعرف هو الآخر نفس مصير مشروع 1998، بحيث تم تجميده بسبب الأولويات الاجتماعية والاقتصادية.²

وفي سنة 2003 طرحت وزيرة الاتصال خليدة تومي مشروع قانون الإعلام 2003 و لكنه أُلغي وهو المشروع الذي نص على الاعتراف بحق الملكية الأدبية و الفنية للصحفي و الاكتتاب على " تأمين الحياة " لكل صحفي يرسل إلى مناطق الحرب و التمرد أو المناطق التي تعاني من الأوبئة و الكوارث الطبيعية .ولا توضع أي إشارة إلى حكم صدر في حق الصحفي بسبب الجرح الصحفية في مستخرج سوابقه العدلية رقم 03 .³ فيما تواصلت عملية التضييق على الصحافة حيث أغلقت السلطات في 17 أوت 2003 صحيفة "الرأي" اليومية، بعد أن طالبتها مطابع الدولة بدفع جميع ديونها العالقة نحوها خلال 48 ساعة وأمضى أحمد بن نعوم مدير هذه الصحيفة 11 شهرا في الحبس على ذمة التحقيق بتهم تتعلق بالتهرب الضريبي وتزوير مستندا رسمية، ثم أطلق سراحه بعد محاكمته بإحدى محاكم وهران في جوان 2005 والقضاء ببراءته من تهم التهرب الضريبي وتزوير مستندات رسمية.⁴ وشهد الجزائر في تلك الفترة، في سنة 2003 ،تراجعا إلى الرتبة 108 في الترتيب العالمي لحرية الصحافة من بين 162 دولة دخلت التصنيف، ضمن التقرير السنوي الذي تعده منظمة "مراسلون بحلا حدود".⁵

وفي سنة 2004 جاء مشروع قانون الإعلام لسنة 2004 حيث تم إدراج مفهوما جديدا ، بعد المأساة الوطنية وأصبح على الصحفي أن يراعيه دائما ، مع أنه مفهوم فضفاض و غير محدد و هو مفهوم " مراعاة المصلحة الوطنية " ⁶ . لكن نفس الممارسة استمرت بعد غلق صحيفة " Le Matin " ، وسجن مديرها "محمد بن شيكو" لمدة سنتين (من جوان 2004 إلى جوان 2006)، هي مدة العقوبة التي حكمت بها عليه محكمة في الجزائر العاصمة أدانته بتهمة تتعلق بمعاملات مالية غير قانونية. وكان " بن شيكو"

¹ حكيمة جاب الله ، السياسة الإعلامية في الجزائر في مرحلة التعددية السياسية و الإعلامية " دراسة وصفية 1989 - 2014"، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال ، كلية علوم الإعلام ، جامعة الجزائر 03 ، 2015، ص 328.

² صبيحة بخوش ، مرجع سبق ذكره، ص 64.

³ خالد لعلاوي ، جرائم الصحافة المكتوبة في القانون الجزائري " دراسة قانونية بنظر إعلامية " الجزائر: دار بلقيس للنشر و التوزيع، 2011، ص ص 64 65.

⁴ عبد المجيد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 171.

⁵ Reporters sans frontières, CLASSEMENT MONDIAL 2003 , <https://rsf.org/fr/classement?year=2003> Consulté le .25.06.2021

⁶ مهني سامي على، مرجع سبق ذكره، ص 123.

وصحيفته انتقدا بشدة الرئيس بوتفليقة ووزراء في حكومته، كما نشر سيرة ناقدة للرئيس في كتاب أثار رد فعل غاضب من السلطات.¹

وعقب مصادقة الشعب الجزائري على قانون المصالحة الوطنية 2005 دخل الصحافة المكتوبة الجزائرية مرحلة جديدة ، حيث ظهرت عشرات العناوين التي ضاعفت الكم ، و تراجعت من حيث الكيف إلى أدنى المستويات، بسبب دخول غير المهنيين لهذا القطاع ، في ظل انعدام تنظيم نقابي للصحافيين ، يمكنه الدفاع عنهم ، و في غياب هيئة إعلامية تضبط النشاط الإعلامي.²

وقد ظهر أولى بوادر الانفراج للأزمة القائمة بين السلطة و الصحافة سنة 2006 حين بادر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بالتوقيع على مرسوم رئاسي يقضي العفو على كل الصحفيين المحكوم عليهم نهائيا في قضايا الجرائم الصحفية في 03 ماي 2006 وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة ، و لقد استفاد من هذا الإجراء حوالي عشرة صحفيين فقط لأن أغلبية الصحفيين استأنفوا حكم القضاء و منه فلم يتم بعد الفصل نهائيا في قضاياهم.³ و تم إصدار مرسوم رئاسي ثاني في 04 جويلية 2006 يتعلق بالعفو الشامل على كل الصحفيين المحكوم عليهم وذلك بمناسبة إحياء ذكرى عيد الاستقلال الوطني ، حيث نص المرسوم على أن إجراءات العفو المقررة لفائدة الصحفيين تشمل توقيف نهائي لعقوبات السجن و / أو الغرامة المالية التي حكمت على الصحفيين بسبب إهانة موظف عمومي، إهانة مؤسسة أو إهانة نظامية ، القذف و الشتم⁴ . وكانت الساحة الجزائرية تحصي 133 صحيفة دائمة الصدور في عام 2006.⁵

وكون الإشهار يعتبر من ركائز نشاط الصحافة وتمويلها، جاء مشروع قانون الإشهار في ماي 2007، لكن المشروع لم يرى النور و لم يرفع عنه التجميد. وفي سنة 2008 جاء المرسوم التنفيذي الصادر في 10 ماي 2008 تزامنا مع اليوم العالمي لحرية الصحافة ، فكان بمثابة إعادة النظر في الوضع العام

¹ هيومن رايتس ووتش، الجزائر: حرية الصحافة في خطر رغم الإفراج عن محمد بن شيكو، الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن، 14 جوان 2006 الرابط: <http://anhri.net/ifex/alerts/algeria/2006/0614.shtml> شوهد يوم 2021.06.26.

² عبد الرحمان قنشوبة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 23 24.

³ خالد لعلوي ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 06 - 230 مؤرخ في 03 جويلية 2006 ، يتضمن إجراءات عفو لفائدة الصحفيين بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعين لعيد الاستقلال، الجريدة الرسمية، العدد 44 ، 04 جويلية 2006، ص 16.

⁵ الطاهر بصيص ، أثر الكتاب الإعلامي الجزائريون من خلال صحفيي الشروق والوطن على النخب السياسية ، مرجع سبق ذكره، ص 150.

لما تضمنه قانون إعلام 1990 ، و محاولة إدراك بعض بنود القانون التي ظلت محل اختلاف في الساحة و صدر هذا المرسوم لتحديد النظام النوعي لعلاقات العمل الخاص بالصحفي بالنظر إلى خصوصيته المهنية مقارنة بالمهن الأخرى ، و لغياب بعض الظروف التي تساعد على أداء المهنة في أحسن الظروف¹. ونص على الحصول على بطاقة تعريف صحفية للصحفيين الجزائريين، الملكية الفكرية والمعنوية والحق في النشر، الاستفادة من الحقوق المالية والمعنوية، التكوين المتواصل للصحفيين، الحماية من كل أشكال العنف².

وخلال سنة 2008، عرفت الجزائر إصدار 291 عنواناً بمتوسط تداول يومي قدره 2.43 مليون نسخة، والملفت للنظر بشكل خاص هو أن نسبة الصحف اليومية في هذه المجموعة تمثل أكثر من خمس العناوين بعدد 65 صحيفة يومية (57 جريدة عامة، 03 جرائد اقتصادية و 05 جرائد رياضية) والملاحظة كذلك هو ارتفاع نسبة مقروئية الصحف اليومية التي توزعت بين 32 صادرة باللغة العربية بمعدل توزيع يومي يقدر ب (1,255,000 نسخة في اليوم) ، و 33 يومية باللغة الفرنسية بمعدل توزيع يومي وصل إلى 900000 نسخة. وبين سنتي 2009 و 2010 ، بلغت حجم مبيعات الصحف اليومية باللغة العربية أكثر من مليوني نسخة يومياً³. وحسب احصائيات نشرت في مارس 2010 أبرزت أن المشهد الإعلامي الجزائري يتميز بوجود 79 يومية معظمها عام و بعضها متخصص في الرياضة ، الاقتصاد و الدين تسحب مجتمعة أكثر من مليوني و 350 ألف نسخة ، منها 68 أسبوعية و 322 عنواناً آخر أو دورية تسحب مجتمعة أقل من 150 ألف نسخة ، و هي أرقام تعبر عن التطور المستمر لعدد العناوين و عن استقرار السحب عند المليونين و نصف منذ 2008⁴. وفي نفس الفترة حققت الصحافة الجزائرية العديد من المكاسب على مستوى المهنية و نالت اعترافاً دولياً و وطنياً، فعلى الصعيد الوطني خلال سنة 2010 سجلت جريدة الشروق اليومي انتشار واسعاً بلغت نسبته 37.7٪. بمعنى استقطاب أكثر من ثلثي قراء الصحافة اليومية البالغ عددها في تلك الفترة أكثر من 78 صحيفة ناطقة باللغة العربية والفرنسية في الجزائر⁵، أما على الصعيد الدولي فقد حققت جريدة الخبر نتائج باهرة أكدت التطور الكبير

¹ جميلة قادم، مرجع سبق ذكره، ص 154.

² عادل جربوعة، سميرة كنفى، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ Hadj Miliani, « La presse écrite en Algérie : Positionnements médiatiques et enjeux linguistiques », Multilinguales, Université Abderrahmane Mira – Bejaia, N° 1 , juin 2013, pp 183 184.

⁴ فضيل دليو ، تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة 1830 – 2013 ، الجزائر: دار هومة، 2014، ص 184.

⁵ Hadj Miliani, op cit , p 188.

لصحافة الجزائرية حيث صنفها الدليل الدولي للإعلام و الصحافة في تقرير لسنة 2010 في المرتبة الثامنة إفريقيا من مجموع 50 صحيفة و 223 على المستوى العالمي ، في قائمة إجمالية أكثر من 7000 وسيلة إعلامية و صحيفة منتشرة عبر القارات الخمس¹.

واستنادا إلى احصائيات وزارة الاتصال الجزائرية بتاريخ 31 مارس 2011، فقد ارتفع عدد الصحف اليومية إلى 51 جريدة صادرة بالعربية و 44 صحيفة صادرة بالفرنسية. في حين وصل عدد الصحف الأسبوعية إلى 23 بالعربية و 12 بالفرنسية خلال هذه الفترة.² و في إطار عزم الدولة على ترقية دور الصحافة المكتوبة في المجتمع و تكريسا لمبدأ حرية الصحافة الضروري في أية دولة ديمقراطية تم تعديل قانون العقوبات لعام 2001 من خلال قانون رقم 11 - 14 المؤرخ في 02 أوت 2011 المعدل لأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات و تم إلغاء عقوبة السجن و تعويضها بالغرامات المالية فقط في كل من المادتين 144 مكرر و 146 و إلغاء المادة 144 مكرر³.

مع مطلع سنة 2011 شهدت المنطقة العربية موجة من الثورات، عرفت الساحة السياسية في الجزائر سلسلة من الحوارات الوطنية بغية إصلاح شامل على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أهم حدث في هذه المرحلة، هو رفع حالة الطوارئ في 22 فيفري 2011⁴. وعلى الصعيد الإعلامي فإن التجاوزات و الفوضى التي ميزت القطاع من خلال تأثير أصحاب رؤوس الأموال على العمل الصحفي، إضافة إلى الاحتجاجات التي عرفت البلاد مطلع 2011 أو ما سمي باحتجاجات الزيت ، دفع بالسلطة إلى تبني جملة من الإصلاحات السياسية هدفت إلى مراجعة العديد من القوانين بما في ذلك قانون الإعلام لسنة 1990⁵. و عليه تم التصويت على المشروع قانون الإعلام من قبل المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 14 ديسمبر 2011 ثم المصادقة عليه من قبل مجلس الأمة بتاريخ 22

¹ حكيم بوغراة ، الإعلام و القضاء من خلال قضية الخليفة و جرائم النشر " دراسة مسحية استطلاعية للصحفيين و المحامين " ، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال ، كلية علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر 03، 2016، ص 113.

² Hadj Miliani, op cit , p 184.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14 / 11 المؤرخ في 2 رمضان عام 1432 الموافق ل 2 غشت سنة 2011 ، المعدل للأمر رقم 66 / 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 8 يونيو سنة 1966 و المتضمن قانون العقوبات ، الجريدة الرسمية ، العدد 44 ، 10 أوت 2011، ص 04.

⁴ جميلة قادم، مرجع سبق ذكره، ص 154.

⁵ صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ديسمبر 2011 ، و بالتالي تكون الدولة قد انتهت من إصدار آخر القوانين التي شرعت فيها في إطار إصلاحاتها لعام 2011.¹

-واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد سنة 2012:

تتميز هذه الفترة بالأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر على الصعيد الجهوي و الدولي كبير، حيث عرفت كل الحدود الجزائرية تغييرا جذريا، و في ظل هذه الأوضاع أعلنت السلطات الجزائرية منذ خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن سلسلة من الإجراءات في 15 أفريل 2011 حيث أعلن عن إصلاحات لتوسيع المسار الديمقراطي ، و كانت محصلة ذلك صدور قوانين جديدة أبرزها القانون العضوي المتعلق بالإعلام الذي تمكنت الصحافة وفقه من تجنب قوانين العقوبات، باستثناء عقوبة الغرامة المالية، وهذا مدعاة للتوازن بين حرية الصحافة وحماية الحقوق والحريات وقيم الديمقراطية، وإنشاء ما يعرف بسلطة الصحافة المكتوبة². ويتكون هذا القانون الصادر بالجريدة الرسمية يوم 15 يناير 2012 من 133 مادة موزعة على اثني عشر باب منظمة لقطاع الإعلام، الباب الأول بعنوان أحكام عامة يتكون من 5 مواد ، الباب الثاني يتعلق بنشاط الإعلام عن طريق الصحافة المكتوبة ، و يتكون من فصلين الأول: إصدار النشريات الدورية والثاني: التوزيع و البيع في الطريق العام أما الباب الثالث يخص سلطة ضبط الصحافة المكتوبة و يتكون من 18 مادة، والباب الرابع مخصص للنشاط السمعي البصري و ينقسم إلى فصلين الأول: ممارسة النشاط السمعي البصري و الثاني: سلطة ضبط السمعي البصري فيم خصص الباب الخامس لوسائل الإعلام الإلكترونية و جاء الباب السادس بعنوان مهنة الصحفي و آداب أخلاقيات المهنة و يحتوي على فصلين الأول: مهنة الصحفي والثاني: آداب و أخلاقيات المهنة ،الباب السابع: حق الرد وحق التصحيح ويتضمن الباب الثامن جاء تحت عنوان المسؤولية ، والباب التاسع: المخالفات المرتكبة في إطار ممارسة النشاط الإعلامي ،الباب العاشر: دعم الصحافة و ترقيتها و الباب الحادي عشر: نشاط وكالات الاستشارة في الاتصال³. وقد اهتم هذا القانون لأول مرة على غرار القانون السابق بتحديد

¹ وهيب بلحاجي ، الصحافة الخاصة و الشروط القانونية و الاقتصادية لحريتها بعد 1999 " دراسة مسحية لعينة من الصحفيين الجزائريين " ، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال ، كلية علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر 03، 2014 ، ص 158.

² فتيحة زماموش، الإعلام في الجزائر .. خطوة إلى الأمام من أجل خطوتين إلى الوراء، قطر: معهد الجزيرة للإعلام، 2021.07.07 ، الرابط:

<https://institute.aljazeera.net/en/node/1528> شوهد يوم 2021.12.25.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12/05 مؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام ، الجريدة الرسمية، العدد 02، 2012.01.15، ص21.

حقوق وواجبات الصحفي في جانبها المادي و المعنوي في ظل غياب أي مبادرات من عند الصحفيين لتحسين واقعهم المهني والاجتماعي ، و قد خطى المشرع الجزائري خطوة عملاقة و ذلك بحذف عقوبة الحبس و الإبقاء على الغرامة فقط¹ .

من الناحية التشريعية تدعم قطاع الاعلام بقانون متعلق بالنشاط السمعي البصري صدر سنة 2014، أما من ناحية الممارسة الصحفية ففي 2012 كان هناك قرابة 300 عنوان حوالي 100 جريدة يومية ، 57 أسبوعية و 156 دورية². فيما استمر وضع الصحافة الجزائرية عموما بعد صدور هذا القانون على حاله ، مع تسجيل اختفاء بعض الصحف المستقلة " المعارضة و " منها " جريدتي " و " مون جورنال " اللتين لوحقا مالكهما قضائيا في 2013 ، بتهمة " المساس بأمن الدولة والوحدة الوطنية و السلامة الترابية واستقرار المؤسسات و سيرها العادي " بسبب مقال حول صحة الرئيس بوتفليقة ، بالإضافة إلى توقف يومية " الفجر و جرائد أخرى سنة 2014.³ فيما أعلنت العديد من الصحف إفلاسها وتوقفت عن الصدور بسبب المشاكل السياسية والضغوطات التي تتعرض لها عن طريق الحرمان من الاشهار وعجزها عن دفع مستحقاتها لدى المطابع، وذكر مصادر إعلامية أن عدد الجرائد التي أشهرت إفلاسها وتوقفت عن النشر والطباعة ، سنة 2015 وحدها، يقدر بنحو 35 جريدة خاصة، وذلك بسبب تراجع الاشهار بنسبة 70 بالمئة، نتيجة سياسة التقشف التي أعلنت عنها الحكومة بداعي انخفاض مداخل البترول. حيث شكل الإشهار أقوى عامل ضغط على الصحافة الخاصة من طرف السلطة. فالإشهار العمومي يعتبر وسيلة لدعم الجرائد العمومية والجرائد الخاصة "الملتزمة"، ووسيلة لمعاقبة تلك التي تتماشى وتوجهات السلطة بالإضافة الى احتكار الدولة للطباعة للتحكم في مضامين الجرائد الخاصة .وكانت الجرائد الخاصة ذات التوجه الناقد للسلطة في الجزائر أولى ضحايا هذه الممارسات على غرار "الخبر" و "الوطن"، وهما اللتان قامت بإنجاز مطابع خاصة في إطار "تحقيق الاستقلالية الكاملة وتجنب كل ضغوط مهما كان مصدرها، مالية كانت أم سياسية⁴. وفي نفس الوقت وإلى غاية سنة 2015، كانت هنالك 46 جريدة يومية لا يتجاوز سحبها اليومي على مستوى المطابع العمومية في وهران وقسنطينة و ورقلة والعاصمة الـ 140 ألف نسخة، بمعدل 3 آلاف نسخة لكل منها، لكنها كانت تتلقى حصتها من الإشهار العمومي، بل إنّ هنالك صحفا لم

¹ سامي مهني علي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

² belkacem ahcen djabalah , **économie de la presse et des medias** , Algerie :office des publications universitaires, 2014 , p 128 .

³ عبد الرحمان قنشوية ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁴ عبد المجيد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 177.

تكن تُوزع أصلا ويكتفي مَالِكُوها أو مُسَيِّرُوها بإيداع نسخٍ عنها لدى الوكالة الوطنية للنشر والإشهار والإيداع القانوني، أما باقي النسخ، فيتم بيعها بالميزان كمتريجات، وهي الصحف التي قال وزير الاتصال السابق حميد قرين عام 2014، إنه ينبغي على المطابع العمومية أن توقف طبعتها بما أنها لا تُوزع، وإجبارها على دفع مستحقات الطبع، ووضع رزنامة لدفع ديونها المتراكمة لكنها استمرت في عملها وفي أخذ نصيبها من الإشهار العمومي. وأثارت هذه الوضعية الكثير من التساؤلات، حول خلفيات التسهل مع صحف فاشلة اقتصاديا، تستنزف الورق المستورد بالعملة الصعبة ولا تسدّد مستحقات المطابع العمومية المتراكمة منذ سنوات. وهناك من يرى ذلك التسهل بأنه وسيلة ضغط وتحكم من جهة، ووسيلة لاغتناء وثرء ملاك تلك الصحف من جهة أخرى. وإذا كان من المتعارف عليه في العالم، أنّ الصحف يمكن أن تغطّي حتى 30% من نفقاتها اعتمادا على عائدات البيع، فإنّه في الجزائر أصبح ذلك غير ممكن بالنسبة لصحف كثيرة، لأنّ العديد منها لا يكادُ يجني شيئا يذكر من المبيعات، لعدم قدرتها على استقطاب قراء دائمين أو التسويق لنفسها. ما يجعلها صحفا عاجزة عن جلب المعلنين بعيدا عن ريع الوكالة الوطنية للنشر والإشهار التي مارست دور المقيّد طويلا¹.

عرفت نهاية سنتي 2016 و 2017 موت أكثر من 20 عنوانا من الصحف، وهو الموت الذي يشكل استمرارية لوفاة عناوين أخرى سنتي 2014 و 2015، وهو ما أكدّه وزير الاتصال جمال كعوان في تصريح للاذاعة الجزائرية في بداية أكتوبر 2017، حيث أكد أن أزمة الصحافة المكتوبة أدت لوفاة 26 يومية منذ 2014، وأن هذا الوضع سيتواصل بسبب المشاكل المالية و الاقتصادية الصعبة للغالبية العظمى للصحف. و قد أعلنت يومية "التريون" إفلاسها و توقفها عن الصدور في التاسع أوت 2017، كما أن عناوين أخرى بدأت تبرز لديها مظاهر اختناق اقتصادي سيؤدي حتما إل إغلاقها، في حين لا يتعدى السحب اليومي لـ 33 يومية 20 ألف نسخة وسجل تراجع في السحب بنسبة ما بين 46 و 60 بالمئة مع نهاية 2017، وهو ما يعكس تعقد المصاعب وتراجع الإعلانات في ظل توجه القراء نحو المصادر الالكترونية من أجل الحصول على الأخبار والمعلومات².

¹¹ حسينة بوشبخ، الصحافة المكتوبة في الجزائر.. كرونولوجيا الاحتضار في عصر انحسار الورق، جريدة أخبار الوطن، 6 مايو، 2020
الرباط: [الصحافة المكتوبة في الجزائر.. كرونولوجيا الاحتضار في عصر انحسار الورق - أخبار الوطن \(akhbarelwatane.net\)](http://akhbarelwatane.net)
شاهد يوم 2020.07.03.

² رضوان بوجعة، أزمة الصحافة الورقية في الجزائر و مسار الانتقال الرقمي من 1997 إلى 2017، المجلة الجزائرية للاتصال، المجلد 17، العدد 02، 2018، ص 12 13.

وإلى غاية سنة 2020 أحصى المشهد الإعلامي في الجزائر صدور 161 صحيفة ورقية ، تأسس جلها في العقدين الأخيرين، ولطالما فاخرت السلطة بما عندما تتحدث عن حرية التعبير والصحافة، رغم أنّ معيار الحرية ومستوى الممارسة الإعلامية لا يقاسان بعدد الصحف، بقدر ما يقاسان بجودتها وجديتها.

فقد انتقلت الصحافة الجزائرية، من مرحلة النضال والدفاع عن الأفكار والمبادئ رغم قلة الإمكانيات المادية والتقنية، إلى مرحلة الانخراط في دوامة الكمّ على حساب الكيف. وبدأ الصحفيون مستسلمون للوضع أكثر من غيرهم، يتساءلون كيف السبيل القانونية والمهنية التي يعملون في إطارها دون أجوبة. في وقت يعاني فيه الصحفيون وضعيات اجتماعية صعبة، بسبب ضعف الأجور وانقطاعها لفترات طويلة وعدم اهتمام مؤسساتهم بتحسين ظروفهم¹. وخلال "الفترة الممتدة بين 2010 و 2018 تم تسجيل انخفاض في سحب الجرائد على مستوى المطابع بنسبة 80 بالمائة"، كما أن مخلفات جائحة كورونا "دفعت بالعديد من العناوين إلى عدم توزيع أعدادها التي تبقى على مستوى المطابع بعد السحب"².

ومن أبرز الصحف التي توقفت لأسباب اقتصادية و مالية، صحيفة "المجاهد الأسبوعي" العريقة التي تأسست عام 1956 أثناء حرب التحرير ضد الاحتلال الفرنسي، وتحولت بعد الاستقلال إلى لسان حال حزب جبهة التحرير الحاكم، قبل أن يقرر القائمون عليها توقيفها عن الصدور سنة 2017 بسبب الأزمة المالية، كما لحقت بها يومية "الأحداث" الخاصة ويومية "الجزائر نيوز" بطبعتيها العربية والفرنسية، وصحف أخرى تم إعادة جدولة ديونها، ومن المحتمل أن يتم توقيف سحبها بسبب تراكم ديونها لدى المطابع، وعرفت الجهة الغربية من الجزائر توقف عدد من اليوميّات، منها "صوت الغرب" بنسختيها العربية والفرنسية و"المصير"، وهي صحف صغيرة محلية تطبع و توزع في ولايات الغرب الجزائري. وكانت هذه الصحف تحصل يوميا بين ربع ونصف صفحة من الإعلانات الحكومية بما يبقّيها على قيد الحياة، لكن تقليص الحصص الممنوحة لها دفع إدارتها إلى إبلاغ الصحفيين والعمال بعدم قدرتها على الاستمرار في الصدور، ولم تستثن الأزمة حتى الصحف الحكومية، بالرغم من الإعانات التي تحصل عليها من الحكومة، واستفادتها من

¹ حسينة بوشيوخ، مرجع سبق ذكره.

² وزارة الاتصال، بلجيمر: مائة موقع الكتروني مؤمن بالجزائر قبل الصائفة المقبلة، 2021.03.29، الموقع الرسمي :

https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/9757?fbclid=IwAR2r6_gLIF2IFf12OprDa1NRhSdN

qi_Ly3G8K-OMUMCC_4zoLr7RxOdaVHQ شوهذ يوم 2021.05.01 consulte.

حصص إعلانية، والمساعدات التي تحصل عليها لدى المطابع الحكومية رغم أن مبيعاتها لا تكاد تذكر، لكن دعم الدولة لها يضمن استمرار صدورها¹.

وأخر جريدة أعلن عن توقيف صدورها بقرار من مالكها رجل الأعمال يسعد ربراب هي جريدة "Liberte" الناطقة بالفرنسية وذلك بداية من 14 أبريل 2022، بعد 30 سنة من النشاط، وقالت الصحيفة إن قرار الإغلاق اتخذ خلال اجتماع استثنائي للمساهمين². وبرر رجل الأعمال يسعد ربراب، في رسالة نُشرت على آخر عدد لجريدة "ليبرتي"، قراره بـ "الوضعية الاقتصادية" للجريدة التي لا تسمح لها بالاستمرار أكثر، بالإضافة إلى التصادم مع التطورات العالمية التي أثرت على سلوك القراء وتحولهم إلى الصحافة الإلكترونية وكذا حرمانها من الإشهار العمومي³.

إلى جانب غلق جريدة ليبرتي، أعلنت جريدة الخبر يوم 26 أبريل 2022، عن رفع سعر النسخة الورقية 10 دنانير (25 في المائة) لتصبح بـ 40 ديناراً بداية من 30 أبريل 2022، بسبب ارتفاع أسعار الورق في الأسواق الدولية، وبرت الجريدة هذا القرار بكون أن "ثمن الجريدة الحالي (30 دج) أصبح لا يغطي كلفة الإنتاج بفعل ارتفاع سعر الورق، في ظل انخفاض نسبة التوزيع بشكل كبير ومداخيل الإشهار، ومخلفات أزمة فيروس كورونا المستجد مما أدى إلى التأثير على حجم إيرادات المؤسسة⁴. ونفس القرار القاضي برفع سعر الجريدة بـ 10 دنانير كانت قد اتخذته شهر مارس 2022 جريدة El Watan في محاولة للبقاء أعلنت إدارة صحيفة الوطن لقراءها زيادة سعر البيع من 30 ديناراً إلى 40 ديناراً. وقالت الصحيفة في بيان رفع السعر ليس بهدف الربح ولكن في الحقيقة لتجنب التقدم بطلب لإشهار الإفلاس وأعربت إدارة الصحيفة عن استيائها من الوضعية كونها تعتبر من أكثر الصحف الصادرة بالفرنسية نجاحاً، بالإضافة إلى كونها أكبر تداولاً، تجد نفسها تحت الضغط الاقتصادي رغم جودة ودقة عملها⁵. وبينما كانت الصحف الصادرة بالفرنسية في الجزائر على قدم المساواة مع الصحف الصادرة باللغة العربية لعدة

¹ رضوان بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 23 24.

² Farid BELGACEM, "Liberté", j'écirai ton nom !, le site électronique du journal, Publié 07 Avril 2022, lien : <https://www.liberte-algerie.com/editorial/liberte-j-ecirai-ton-nom-6144> consulte le 07.04.2022.

³ ISSAD REBRAB, Déclaration d'Issad Rebrab, le site électronique du journal, Publié 14 Avril 2022, lien : <https://www.liberte-algerie.com/actualite/declaration-d-issad-rebrab-376468> consulte 15.04.2022.

⁴ زهر الدين سماتي، لماذا "الخبر" بـ 40 دج؟، الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، 26.04.2022، الرابط: https://www.elkhabar.com/press/article/207926/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A8%D9%8040%D8%AF%D8%AC/?fbclid=IwAR0aSXPKOeYMH0w6e9WYFQMx6PIVbwzd48tM1Rby9gWm36uJulblsL_AE4 . شوه يوم 28.04.2022.

⁵ R. N, Votre journal à 40 DA, le site électronique du journal, Publié le 01.03.2022, lien : <https://elwatan-dz.com/votre-journal-a-40-da> consulte 02.03.2022

سنوات، أصبحت الآن تمثل ثلث العناوين الموجودة حاليا والمقدر عددها بـ 149 عنوانا. وانخفض تداولها بنسبة 50 إلى 60 في المئة في بضع سنوات. وتطبع حوالي خمس جرائد يومية أكثر من 10000 نسخة فقط¹. و تشير الإحصائيات إلى تقلص الصحف الصادرة باللغة الفرنسية أكثر من غيرها إذ اختفى أكثر من أربعين عنوانا منذ التسعينات القرن الماضي²، وهذا التراجع العام في إصدار الصحف سببه المشاكل السياسية والقانونية والاقتصادية فضلا عن التنافس الحاد من طرف الصحافة الالكترونية. والمؤشرات العالمية حاليا تؤكد أن الصحافة الورقية بدأت تعرف استنزافا وانقراضا، وهو ما سيؤثر مستقبلا على الصحافة الورقية في الجزائر ويحتم عليها الموت البطيء والطبيعي، ويؤكد الباحثون أن صحافة المواطن قضت على الصحافة الورقية في الجزائر، بحيث أصبح لكل فرد رصيد فيما يخص الفيس بوك وفيما يخص وسائل الإعلام الاجتماعية الأخرى مما قلل من دور الصحافة الورقية التي أصبحت هامشية، لكن ستبقى هذه الصحافة تنشر إلى أن يتقلص عدد قرائها تدريجيا³.

من جهة أخرى وخلال نفس الفترة التي نتحدث عنها عن نشاط الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد سنة 2012، وفي إطار تنظيم النشاط الصحفي تم إنشاء لجنة خاصة تشرف على منح بطاقة الصحفي المحترف وفق ما نص عليه التشريع، حيث تم خلال سنة 2015، إحصاء حوالي 3500 صحفي في الصحافة المكتوبة في الجزائر، و تم التعرف على 2400 منهم و تلقوا بطاقة الصحفي المحترف، ومن بين هؤلاء سيتم انتخاب من سيكون عضوا في سلطة ضبط الصحافة المكتبة التي نص على إنشائها قانون الاعلام 2012 ولكنها لم تنشئ⁴. وبموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 سجلت الصحافة الجزائرية أهم مكسب وهو دسترة حرية الصحافة لأول مرة في تاريخ الجزائر، ونص الدستور على أن حرية الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية و على الشبكات الإعلامية مضمونة و لا تقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، لا يمكن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير و حرياتهم و حقوقهم، نشر

¹ صحيفة العرب، رجوع سبق ذكره، ص 16.

² صحيفة العرب، رفع سعر صحف في الجزائر تأجيل لموت معلن، المؤسسات الإعلامية الجزائرية تعاني من تدهور أوضاعها المالية، صحيفة العرب، لندن، العدد 12402، الجمعة 29.04.2022، ص 16.

³ إيمان عبادي، فريال بن مزاري، الصراع و التكامل بين الصحافة الورقية و الصحافة الإلكترونية دراسة مسحية على مجموعة من الأدبيات العلمية، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 01، العدد 03، ديسمبر 2017، ص 156.

⁴ حكيم بوغزارة، الإعلام و القضاء من خلال قضية الخليفة و جرائم النشر " دراسة مسحية استطلاعية للصحافيين و المحامين "، مرجع سبق ذكره، ص 113.

المعلومات والأفكار و الصور و الآراء بكل حرية مضمون في إطار القانون و احترام ثوابت الأمة و قيمها الدينية والأخلاقية و الثقافية ، و لا يمكن أن تخضع جنة الصحافة لعقوبة سالبة.¹

واستنادا إلى التقرير السنوي لمنظمة مراسلون بلا حدود حول أوضاع الصحافة في العالم، فقد تقدمت الجزائر في تصنيف مؤشر حرية الصحافة خلال سنة 2022 بـ 12 نقطة، وذلك من الرتبة 146 إلى 134 عالميا، فيما حلت في المرتبة السادسة في المنطقة العربية.²

وتأسيسا على ماسبق ومن خلال المراحل التي مرت بها الصحافة المكتوبة خلال مرحلة التعددية السياسية يرى الباحث أن الصحافة المكتوبة في الجزائر عموما والصحافة الخاصة منها خصوصا ومنذ ظهورها بداية التسعينات، كان واقعها يطبعه جو من عدم التوازن القائم على أساس الولاء وعدم الولاء، وهو فرض تعامل من نوع خاص حتم على بعض الصحف الخاصة التي تحاول الحفاظ على خطها الافتتاحي اللجوء إلى إمكانياتها الخاصة رغم قلتها تجنباً للتضييق والضغط.³ ويبدو جليا أن النظام الإعلامي والصحافة المكتوبة في الجزائر كانا في عديد المحطات والفترات محط شد وجذب تميزت بانتقالات من حالة إلى أخرى وعرفت تحولات نحو الليبرالية أو نحو فتح المجال لحرية الإصدار بعد أن كانت حكرا على القطاع العمومي قبل 1990، إلا أن هذه التحولات عرفت كذلك في ظل الانتقال نحوها العديد من الصعوبات والعوائق سواء فيما تعلق بالبيئة التنظيمية القانونية أو بواقع الممارسة العملية والضغوط الخارجية وهو ما جعل في كثير من الأحيان النظام فيها مختلطا وغير واضح المعالم ما جعل أنماط الملكية الصحفية وتكريس التعددية الإعلامية في وضع متأرجح بفعل العوامل التي ذكرناها أعلاه، ناهيك عن الضغوط الاقتصادية والتمويلية التي تتحكم بطبيعة الحال وبشكل أو بآخر في استمرارية الصحف الخاصة أو توقفها. تجدر الإشارة هنا إلى أن "وليم رو" نفسه يعترف بصعوبة تطبيق تصنيف وسائل الإعلام في تلك الفئات على دول مختلفة وبأنظمة اجتماعية مختلفة، فالخطوط الفاصلة التي تميز فئة عن أخرى يمكن أن تتداخل في ظل ظروف مختلفة. وقد انتقد باحثون عرب تصنيف "رو" باعتباره غير محدد ولا يمكن قياسه كميا، كما أشير بعض

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16/01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، عدد 14، الصادر يوم 7 مارس 2016، ص 11 12.

² مراسلون بلا حدود، التقرير السنوي 2022، الرابط: <https://rsf.org/fr/pays/alg%C3%A9rie> شوهده يوم 2022.05.28.

³ الطاهر بصيص، أثر الكتاب الإعلامي الجزائريون من خلال صحفيي الشروق والوطن على النخب السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 163.

هؤلاء الباحثين إلى أن توجهه¹. وإن حظي واقع الصحافة في الجزائر في بداية مرحلة التعددية بحركية لافتة إلا أن ذلك التنوع الإعلامي والزخم الذي شهدته فترة التسعينات لم يدم طويلا حيث اصطدم بعدة عراقيل على مستوى الممارسة المهنية، جعلت منه قطاع متذبذبة ، ولم يستطع قانون الإعلام الجديد آنذاك - أن يحل تلك المشاكل نظرا لغموض بعض مواد. وفي ظل غياب ميثاق للأخلاقيات المهنية، مما فتح المجال أمام العديد من التفسيرات لمواد القانون، ومن أبرز المشاكل التي عانت منها الصحافة المكتوبة آنذاك عملية الرقابة سواء عند إنشاء الصحف أو عند إصدارها. وهذا مما يصعب من الأداء المهني ويجعل الصحفي رهينة الوسط الذي يعمل فيه ومن يعمل معهم رهينة رقابية ذاتية².

لكن ما يميز الساحة الصحفية في الجزائر ثنائية الملكية تتمثل في الصحافة الخاصة وهي الأغلبية والصحافة العمومية بست يوميات صادرة باللغة العربية وباللغة الفرنسية، وهناك متغير آخر أكثر أهمية هو متغير التعدد اللغوي حيث تعكس ذلك التباين السياسي في المجتمع، فالمعالجة الإعلامية للقضايا الأساسية سواء السياسية أو الثقافية يختلف باختلاف لغة الصدور وخصوصا حيال القضايا الوطنية، بالإضافة إلى عشرات الصحف الأسبوعية يغلف على كتاباتها الطرح الفني والاجتماعي... وهناك أسبوعيات رياضية.³ فيما باشر بعض الصحف الوطنية النشر باللغة الأمازيغية بعد الدخول إلى مرحلة الانفتاح السياسي، إذ نشرت بعض اليوميات أعمدة ومقالات بالأمازيغية. لكن التجربة لم تشهد الاستمرار والدوام، وفي مارس من سنة 2013 بادر يومية "الشعب" إلى نشر صفحة كاملة بالأمازيغية، وتنشر الجريد بالأمازيغية مرة كل أسبوع بعنوان "ثمازيغت أنغ" كل يوم سبت في الصفحة ما قبل الأخيرة مواضيع وأخبار ذا طاب اجتماعي وثقافي يحررها مراسلون من بعض واليات الوطن ،وفي ماي 2015 أطلقت وكالة الأنباء الجزائرية موقعها الإلكتروني الإخباري بالأمازيغية⁴. ويندرج هذا في إطار تحسين الخدمة العمومية للصحافة. وتواجه حاليا الصحف الصادرة في الجزائر مشاكل اقتصادية وسياسية ومهنية في ظل التنافس المستمر من طرف الصحافة الالكترونية ،مما أدى الى اختفاء عدة عناوين وتراجع سحب الأخرى.

ثانيا: معالجة الصحافة الجزائرية لقضية الهجرة غير الشرعية.

¹ وفاء بورحلي ، مرجع سبق ذكره، ص98.

² عبدالرحمان عزوي وآخرون، فضاء الإعلام، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص69.

³ الطاهر بصيص ، أثر الكتاب الإعلامي الجزائريون من خلال صحفيي الشروق والوطن على النخب السياسية ،مرجع سبق ذكره، ص150.

⁴ عبد المجيد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص218.

تشكل الصحافة و الإعلام محور أساسيا في مختلف السياسات والخطط التي تضعها السلطات العمومية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، وهذا بالنظر إلى أهميتها في التوعية والتأثير في اتجاهات المواطنين نحو هذه القضية خاصة مع التنامي المتواصل للظاهرة ،وعليه فقبل التطرق للمعالجة الإعلامية من الضروري الوقوف عند واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

1- واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

تعد الجزائر من بين البلدان التي تشهد تزايدا مستمرا لظاهرة الهجرة الغير الشرعية وخاصة في السنوات الأخيرة، لأن الموقع الجغرافي الذي تحتله في منطقة شمال إفريقيا وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، يجعل منها منطقة عبور للمهاجرين من البلدان المجاورة فضلا عن كونها في نفس الوقت بلد مصدر ومقصد للمهاجرين خاصة الأفارقة بحثا عن الاستقرار والأمن.

-الهجرة غير الشرعية من الجزائر نحو الدول الأوروبية.

لقد ازدادت معدلات الهجرة غير الشرعية من الدول الفقيرة إلى تلك الدول الغنية بحثاً عن الاستقرار وفرص العمل، وتحسين الظروف المعيشية خاصة بعد سنة 2011 التي شهدت اندلاع أحداث ما يسمى بالربيع العربي.

في الجزائر و استنادا إلى إحصائيات قيادة حراس السواحل التابعة للقوات البحرية الجزائرية التي تنشرها في موقعها الرسمي، تم تسجيل إحباط محاولات هجرة غير شرعية لـ 3983 مهاجرا غير شرعي خلال سنة 2018، من بينهم 287 نساء وأيضا هناك 1126 قاصرا¹. وهذه الأرقام تعتبر مرتفعة مقارنة بتلك المسجلة في سنة 2017. أما على مستوى العدالة الجزائرية وخلال نفس الفترة تم فتح ما يقارب 200 قضية تتعلق بظاهرة الحرقه أُحيل على إثرها 344 شخص على القضاء، أدين منهم 24 بالسجن النافذ لعدة سنوات، إلى جانب تحديد 51 صفحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تقوم بالترويج لظاهرة الهجرة غير الشرعية وإغراء الشباب على الإقدام عليها.² إضافة إلى أكثر من 3000 مهاجر غير شرعي مَن حاولوا الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط ، لقوا مصرعهم أو باتوا في عداد المفقودين منذ سنة 2009 إلى غاية نهاية سنة 2019. كما بلغ عدد الجزائريين الذين تم توقيفهم عبر حدود القارة الأوروبية أكثر من 14000 مهاجر خلال سنة 2017، و 12700 خلال سنة 2018. وشملت قرارات

¹ وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، بلاغ: www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar شوهد يوم 20.02.2019.

² نور الدين بدوي، مرجع سبق ذكره.

الترحيل إلى الجزائر نصف عدد الموقوفين. وازداد نشاط الهجرة غير الشرعية للجزائريين نحو أوروبا خلال النصف الثاني من سنة 2019، علما أن الدول الأوروبية تقوم سنويا بترحيل أزيد من خمسة آلاف جزائري من المهاجرين غير الشرعيين الى الجزائر.¹ وفي الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى شهر شبتمبر من سنة 2021 تم إحصاء 8425 مهاجرا غير شرعيا جزائريا وصلوا إلى اسبانيا عبر الجهة الغربية للبحر الأبيض المتوسط.² و ورد في تقرير لوكالة مراقبة الحدود الأوروبية أن 10160 شخصا دخلوا بطريقة غير شرعية الى دول أوروبية عن طريق غرب البحر الأبيض المتوسط خلال سنة 2021، بزيادة 16٪ مقارنة بسنة 2020. ومعظم المهاجرين على هذا الطريق من الجزائر والمغرب وأفريقيا جنوب الصحراء.³

هذه الإحصائيات المنشورة، قد لا تعكس العدد الحقيقي للمهاجرين غير الشرعيين لأن أرقام المنظمات الحقوقية الدولية تشير إلى أن الألاف من الأشخاص ينجحون سنويا في الهجرة والوصول إلى الشواطئ الإسبانية والاطالية ويتوزعون على مختلف الدول الأوروبية، كما يصعب إحصاء العدد الحقيقي للمهاجرين غير الشرعيين الجزائريين الموقوفين في مراكز تجميع المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي، لأن الكثير منهم لا يصح بهويته الحقيقية للسلطات الأمنية.

كما سجلت المنظمة الدولية للهجرة 128536 مهاجرا ولاجئا وصلوا إلى أوروبا عبر الطرق البرية والبحرية المختلفة خلال الفترة الممتدة بين جانفي وديسمبر 2019، وتراجع هذا العدد بنسبة 13٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 حيث تم تسجيل 147 673 مهاجرا ولاجئا وصلوا إلى أوروبا ومن بينهم جزائريين.⁴ والجزائر صُنفت في المرتبة الخامسة في ترتيب الجنسيات الأكثر إقبالا على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وأظهرت دراسة للأمم المتحدة أن 93٪ من الأفارقة من مختلف الجنسيات ممن يسافرون إلى الدول الأوروبية عبر طرق غير نظامية، سيفعلون ذلك مرة أخرى، رغم المخاطر المهددة لحياتهم التي

¹ محمود جنان، تقرير حول الهجرة غير الشرعية، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، الرابط: <http://laddh-algerie.org/?p=1263>

شاهد يوم 2019.01.06

² Migratory Map, the European Border and Coast Guard Agency Frontex, October 2021, URL :

<https://frontex.europa.eu/we-know/migratory-map/> consulté le 21.10.2021.

³ Frontex, **Migratory situation at EU's borders in August: Detections on the rise**, the European Border and Coast Guard Agency Frontex, 14.09.2021, URL :

<https://frontex.europa.eu/media-centre/news-release/migratory-situation-at-eu-s-borders-in-august-detections-on-the-rise-INIG3B> consulté le 21.10.2021.

⁴ IOM, **MIXED MIGRATION FLOWS IN THE MEDITERRANEAN** Compilation of Available Data and Information December 2019, International Organisation for Migration, 2019, p04., URL :

file:///C:/Users/infobulles/Downloads/FCR%20December%202019-6_published.pdf consulté le 05.03.2020.

يواجهونها في كثير من الأحيان¹. وهذه الإحصائيات التي تقدمها مصالح حرس السواحل الجزائرية والمنظمات الحقوقية الوطنية والأجنبية، تعكس خطورة هذه الظاهرة وتأثيراتها على المجتمع الجزائري وتشكل تحدي كبير أمام السلطات العمومية لمعالجتها.

- الهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية نحو الجزائر.

تواجه الجزائر حاليا مشكل الهجرة غير الشرعية للأفارقة الذين لجؤوا إليها بسبب الحرب في مالي وليبيا والأوضاع غير المستقرة ببعض بلدان القارة الإفريقية، وتحولت الجزائر من نقطة عبور إلى مكان لاستقرار المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، بالنظر إلى عدة عوامل منها:

- الموقع الجغرافي للجزائر وتقاسمها الحدود مع عدة دول إفريقية بمنطقة الساحل و قربها من أوروبا، فالمهاجرون يستغلون البحر الأبيض المتوسط للعبور إلى القارة الأوروبية .

- تحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة وإطلاق السلطات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ما ساهم في خلق مناصب الشغل، مع لجوء بعض أرباب العمل الى تشغيل المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين مقابل رواتب قليلة خاصة في قطاعات الفلاحة والبناء والاشغال العمومية.

- تبني الدول الأوروبية لاستراتيجية غلق الحدود أمام الهجرة².

و أحصت وزارة الداخلية الجزائرية، ما يزيد عن 37000 نيجريا دخلوا إلى الجزائر بطريقة غير شرعية تم ترحيلهم بالاتفاق مع حكومة بلدهم و ذلك في الفترة الممتدة ما بين ديسمبر 2014 إلى غاية نوفمبر 2018. وتستقبل الحدود الجزائرية أسبوعيا 3500 مهاجر منحدرين من 24 دولة إفريقية، فيما تمنع مصالح الأمن الجزائرية على مستوى الحدود الجنوبية سنويا، حوالي 40000 مهاجر غير شرعي من التنقل إلى أوروبا. وعدد كبير من المهاجرين الذين تم ترحيلهم سابقا عادوا إلى الجزائر أكثر من مرة وتم تقديمهم إلى العدالة. وفي سياق متصل فإن نقل و إيواء و التكفل الصحي بالمهاجرين غير الشرعيين يكلف خزينة الدولة أموالا طائلة وبلغت الميزانية التي رُصدت لسنة 2019 لنقل و إطعام المهاجرين الأفارقة الذين دخلوا الجزائر بطريقة غير شرعية 100 مليار سنتيم³.

¹ تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019.10.21، الموقع الإلكتروني، الرابط:

<https://news.un.org/ar/story/2019/10/1042151> شوهذ يوم 2020.01.09.

² أسماء برناوي، محمد بلهاسمي، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري (دراسة حالة المهاجرين الأفارقة)، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 83.

³ حسان قاسمي، مدير مكلف بالهجرة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ندوة صحفية، مركز المساعدة الاجتماعية، وزارة التضامن، 2018.11.19، الجزائر.

ويدخل المهاجرون الأفارقة إلى الجزائر بطريقة غير شرعية عبر المسالك البرية ومن خلال النقاط التي تغيب فيها الحراسة والمراقبة الأمنية من خلال تزوير الوثائق أو من خلال الحصول على وثائق رسمية بطريقة غير قانونية أو باستعمال وثائق رسمية ملك للغير وانتحال هوية الآخر لاسيما مع تشابه ملامح الوجه للأشخاص. بالإضافة الى العبور عبر وسائل النقل وبالتعاون مع أهالي المنطقة الذين يقدمون لهم المساعدة، كما يدخل الافارقة الى الجزائر بطريقة غير شرعية عن طريق شبكات التهريب البشري¹.

2. تغطية الصحافة الجزائرية للهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من القضايا التي تعاني منها الجزائر على غرار الكثير من دول العالم، ولا يزال النقاش حولها مستمرا لاسيما وأن أعداد المقيدين على الهجرة بطريقة غير شرعية في تزايد خاصة من قبل فئة الشباب .وهو ما ينعكس على اهتمام الصحافة الجزائرية وتغطيتها للظاهرة في ظل الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في التوعية والتحسيس بخطورة الظاهرة وانعكاساتها السلبية على مختلف المستويات الاجتماعية،الاقتصادية،الأمنية والثقافية وغيرها. حيث يعتبر الإعلام سلاحا مهما لمعالجة الظاهرة بتشخيص أسبابها ومظاهرها مع تنفيذ حملات توعوية لإبراز حقيقة هذه الهجرة غير الشرعية. حيث يجب أن يشمل تناول الإعلام للهجرة غير الشرعية على مايلي:

-إبراز الأسباب والدوافع مع تفنيدها.

-استعراض المخاطر التي تعترض المهاجرين والتي يستهين بها الشباب في معظم الأحيان.

-عرض البدائل والفرصة المتاحة للرفي بمستوى المعيشة وتعزيز روح الانتماء الوطني لدى الشباب.

-عرض تجارب ناجحة للشباب الذي تمكن من تحقيق نجاحات داخل وخارج البلد بطرق شرعية.²

ومن أجل مواجهة هذه المشكلة والتمكن من تقديم تغطية إعلامية مناسبة ، يجب على الصحفيين والمحررين جعل موضوع الهجرة غير الشرعية جزءا أساسيا من روتين الصحافة اليومية وليس فقط مقرونا بأخبار الأحداث الدرامية أو بالمحتوى الذي يأتي من وكالات الأنباء الأجنبية وحدها.ومن الأولويات الملحة تدريب الصحفيين ورؤساء التحرير وطلاب الصحافة حول التغطية الصحفية لمواضيع الهجرة وإعداد معجم للمصطلحات الإعلامية المستخدمة في المعالجة لتجنب إساءة الوصف والوقوع في مشكل التحيز والعنصرية

¹ شوقي نذير، واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست، مجلة أفاق علمية، العدد 05، جانفي 2015، ص 272 281.

² الطاهر بصيص، بوجمعة ماموني، مرجع سبق ذكره، ص 380.

اتجاه المهاجرين.¹ ولكن السؤال الجوهرى الذى يطرح هنا هو كيف تتناول الصحافة الجزائرية قضية الهجرة غير الشرعية؟

يُجمع العديد من الباحثين أن طبيعة تعامل الصحافة مع الهجرة غير الشرعية تبقى محل جدل ونقاش كبيرين، كونها تختلف باختلاف الزمان والمكان، وترتبط بحجم انتشار الظاهرة وبالظروف السياسية السائدة فى البلد وبهامش الحرية الذى يتمتع به النشاط الإعلامى، فوسائل الإعلام الجزائرية خصصت للموضوع مساحات معتبرة ضمن البرامج الإخبارية وتعددت قوالبها الفنية من تقارير وأخبار وريپورتاجات وكذا فضاءات مفتوحة لمناقشة الموضوع بإستضافة أهالى المهاجرين السريين، إضافة إلى إسهامات الصحافة المكتوبة فى التحسيس بخطورة هذه الظاهرة²، لذلك نجد أن الصحافة الجزائرية تعالج الظاهرة من مختلف جوانبها من خلال ذكر الأسباب، والآثار المترتبة عنها وأحيانا تقترح حلولاً تتوافق فى غالبيتها مع السياسة الجزائرية لمعالجة الظاهرة بالاعتماد على الصرامة القانونية والسياسية، فى حين اختلف الاتجاه بين السلبى والإيجابى إزاء المهاجرين غير الشرعيين، ومحايذاً تجاه السياسة الجزائرية للحد من الظاهرة، وموقفاً سلبياً أحيانا ومحايذاً أحيانا أخرى تجاه السياسة الأوربية حول الهجرة غير الشرعية.³ وبحسب الصحافة الجزائرية فإن أسباب الهجرة غير الشرعية تعود إلى محاولة الشباب الهرب والتخلص من الضغوط الناجمة عن الفقر والبطالة والوظائف المتدنية الأجر واليأس فى بعض الأحيان، ما يجعلهم يخاطرون بحياتهم لتحقيق حياة أفضل لأنفسهم ولعائلاتهم. وتزايد نمو الظاهرة فى ظل عجز السلطات عن حل المشاكل التى يواجهها الشباب كالبطالة والفقر والفساد.⁴

ويمكن تقسيم طبيعة التغطية الصحفية للهجرة غير الشرعية فى الجزائر إلى مايلي:

-تغطية صحفية يغلب عليها الطابع الأمنى والرسمى:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية حظيت بإهتمام كبير من طرف الصحافة فى الجزائر، إلا أن التعاطي الإعلامى مع الظاهرة يغلب عليه الطابع الأمنى بسبب الإقتصار على المصادر الأمنية وبيانات السلطات الرسمية بالجزائر ومحاضر السلطات القضائية كالمحاكم وغيرها، لا سيما عندما يتعلق الأمر بعمليات المراقبة

¹ Faten Hayed, op cit, p73.

² راضية حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

³ قدوة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

⁴ ASSIA KACED, *The Illegal Immigrant: Victim/Hero An Analytical Study on Content of Two Algerian Daily Newspapers: El Chourouk (Arabic) and El Watan (French)*, MEDIA, MIGRATION AND PUBLIC OPINION, Bern : Peter Lang AG International, Academic Publishers, 2011, p108.

والمداومة التي تقوم بها مصالح حراس السواحل التابعة لوزارة الدفاع الوطني، هذه الأخير تقوم بشكل مستمر بنشر بيانات حول حصيلة نشاطاتها بما فيها مكافحة الهجرة غير الشرعية. وفي العديد من المرات تكون وسائل الإعلام سببا في تمكن المصالح الأمنية من القبض على المرشحين للهجرة غير الشرعية أو إجبار محاولة الهجرة بعرض البحر و ذلك عند نشر وسائل الإعلام أخبارا حول قيام مجموعات من الأشخاص بالهجرة غير الشرعية بناء على معلومات تقدمها عائلاتهم للصحفيين أو مواطنين يكونون شهود عيان رغم أن معظمهم يرفض الكشف عن هوياتهم¹، وبذلك تكون هذه الأخبار مصدرا لتحرك المصالح الأمنية، وهنا يتجلى دور وسائل الإعلام كمُخبر في عملية مكافحة الهجرة غير الشرعية من طرف السلطات لا سيما الأمنية. وهذا التوجه تؤكد دراسة نشرها المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة سنة 2017 حول التغطية الإعلامية للهجرة غير الشرعية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، أظهرت أن تغطية الصحافة الجزائرية لقضية الهجرة غير الشرعية يميزها الإقتصار على نقل الروايات "الرسمية" للمعلومات الصادرة عن وزارة الدفاع الجزائرية، أو ما تنشره وكالة الأنباء الجزائرية، كما تميل إلى استخدام البيانات الصحفية لمصالح الأمن الوطني، أو تلك الواردة من الهيئات الأخرى كالهلال الأحمر الجزائري والهيئات الحقوقية دون القيام بالتحقق منها والبحث عن المزيد من التفاصيل.²

إن معالجة الصحافة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتغليبها للطرح الأمني في خطابها وُجهت لها مجموعة من الإنتقادات من طرف الباحثين والدارسين للظاهرة لاسيما أنه يجب أن تثار إعلاميا العديد من النقاط المتصلة بالهجرة الشرعية مثل الدوافع و دواعي الهجرة هل تتعلق بالخروج بسبب الفقر أم من أجل الاغتناء السريع؟ أو يهدف البحث عن أجواء الحرية والديمقراطية؟، وهذا من مظاهر الخلل في التعاطي الإعلامي مع الظاهرة الذي يتميز بغياب الشمولية واقتصار التغطية الصحفية على وجهة النظر الأمنية، والإكتفاء بما تنقله وكالات الأنباء والبيانات دون إنجاز أعمال صحفية ميدانية حول الظاهرة، كما أن التغطية الإعلامية تغلب عليها الأبعاد الدرامية لمغامرات المهاجرين وغرقهم في البحار دون التطرق إلى الأبعاد الخفية مثل دور شبكات المتاجرة بالبشر التي تستغل أحلام الشباب وأوهامهم حول الحياة في أوروبا. إضافة إلى نقص مصادر الخبر لدى الصحفيين والمراسلين مما صعب عليهم مهمة الوصول إلى المعلومات

¹ الطاهر بصيص، بوجمعة ماموني، مرجع سبق ذكره، ص 379.

² Faten Hayed, ALGERIA , Public Debate Needed to Confront Denial and Media Stereotypes: How does the media on both sides of the Mediterranean report on migration? A study by journalists, for journalists and policy-makers, Migration media coverage in 17 countries from 2015 to 2016 , Vienna :international centre for migration policy development , 2017 , pp 71 72.

المتعلقة بملف الهجرة غير الشرعية ،مع تسجيل نقص كبير للمقالات التحليلية والفكرية مثل المقال الصحفي والعمود والافتتاحية التي يغلب عليها الطابع التفسيري والتحليلي لماذا وكيف¹.

-تغطية صحفية سطحية تفتقد للتحليل :

الصحافة الجزائرية عادة ما تكتفي بنقل أخبار غرق القوارب ووفاة المرشحين للهجرة عبر دون الاهتمام بالبحث عن مختلف أبعاد الظاهرة والأسباب الدافعة إليها، ودون النزول إلى عين المكان من خلال إيفاد صحفيين ومحققين من أجل التحقيق الميداني صورة وصوتا وهذا تحسيسا بالظاهرة وبمخاطرها،على عكس ذلك نجد الإعلام الأوربي شديد الاهتمام بالظاهرة صورة وصوتا ومن جميع جوانبها،فمختلف الجرائد الوطنية نجدها تهتم بالظاهرة كناقلة لوقائعها لا كمحللة لملاساتها ودوافعها².ضف إلى ذلك معظم الصحف الجزائرية لا تزال تُحِيل تغطية القضية إلى الدرجة الثانية من التقارير الإخبارية ، وأحيانا تقتصر التغطية على المواد الموجزة في المقالات الصحفية. والقليل من وسائل الإعلام تتناول الموضوع بنوع من التعمق من خلال التحقيقات أو الملفات الكبرى التي تتطلب الاستقصاء وتنقل الصحفي للعيش جنبًا إلى جنب مع المهاجرين واللاجئين لرصد حقيقة واقعهم،مع متابعة قضايا المهاجرين عند إحالتهم على العدالة أوأثناء قيام السلطات بترحيلهم³.

-تغطية صحفية بخطاب سلبي :

يعتقد الدارسون للموضوع أن التعاطي الرسمي للصحافة مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية كان إلى حد كبير مغذيا للحرق ولم يعط صورة حقيقية وموضوعية عن واقع الظاهرة بل اكتفت بوصفها على أنها جريمة منظمة دون وضعها في إطارها الشامل بأبعادها الإقتصادية، السياسية، الأمنية والإجتماعية ،وهوما أدى إلى خلق نوع من الهوة بين الصحافة الجزائرية وشريحة واسعة من الشباب الذي يتابع الأخبار ويستقي المعلومات من شبكة الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي⁴.حيث أن بعض وسائل الإعلام

¹ راضية حميدة،مرجع سبق ذكره،صص134 135.

² محمد بن لخضر، ال هجرة السرية للأطفال الجزائريين نحو أوروبا دراسة في ظل المواثيق الدولية و التشريعات الوطنية ،أطروحة دكتوراه في تخصص حقوق الانسان،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة وهران02، 2017، ص209.

³ Faten Hayed,op cit , pp 71 72.

⁴ محمد شابي ، الإعلام و الهجرة غير الشرعية -دراسة ميدانية في إقليم ولاية عنابة ،مجلة دراسات إنسانية واجتماعية،المجلد09،العدد03، جوان2020، ص171.

الجزائرية، خاصة المكتوبة منها، تبنت خطاب تهويل بخصوص المهاجرين في كتابات تحذر من الجنوح والجريمة وتنقل الأوبئة، أو صاف تبنتها الكثير من الصحف والجرائد لوصف الظاهرة معتبرة أن هذا هو موقف المجتمع المحلي من المهاجرين، ويكرس هذا الخطاب، الإحساس العام السلبي باستفحال الظاهرة في المجتمع وهو ما يتجلى من خلال مضمون عناوين بعض المقالات التي تناولت قضايا المهاجرين الأفارقة و المنشورة من طرف الصحف الجزائرية مثل عبارات: "اللاجئون الأفارقة، القنبلة الموقوتة"، أو "الحرقاة" الأفارقة يستوردون للجزائر الأوبئة والشعوذة والدعارة"، "الحرقاة الأفارقة" يغزون الجزائر بعد غلق الوجهة الليبية"، تدفق الأفارقة لولاية تمنراست خطر محقق بالجزائر"، وغيرها من المفردات التي تتضمنها خطابات وسائل الإعلامية الجزائرية اتجاه الهجرة غير الشرعية.¹ وهذا نتيجة للنمطية في المعالجة، حيث يتم توظيف غير معقول لبعض المصطلحات في وصف المهاجرين مثل "السود" و "الأفارقة" و "غير الشرعيين" و "المهاجرين" و "المجرمين" و "المتاجرين بالبشر". و بعض الصحف الجزائرية الناطقة بالعربية والفرنسية ومن خلال تغطيتها تتخذ موقف متحيز من المهاجرين وتقوم بربط المهاجرين القادمين من الدول الإفريقية بالنشاط الإجرامي وبالأفات الاجتماعية والأمراض دون مراعاة ظروفهم الإنسانية، خاصة وأنه وفي الكثير من الأحيان التغطية الصحفية للهجرة غير الشرعية لا يتم فيها استشارة المختصين والخبراء في الهجرة، كما يتم العمل به في بعض دول العالم.² الأمر الذي يجعل المعالجة الإعلامية للهجرة غير الشرعية من طرف الصحف الجزائرية يشوبها نوع من الخلط و اللبس في استعمال المفردات المناسبة، فاختيار العبارات أمر أساسي لأن الكلمات تساهم في تشكيل الواقع والبناء الاجتماعي، فيوصف الحرقاة على أنهم ضحايا أنفسهم ورغبتهم في الهجرة التي تتحول إلى هاجس وكذلك ضحايا سذاجتهم. وأكثر من ذلك فهم يُقدّمون على أنهم ضحايا المهربين الذين يوصفون بالمفترسين الذين يبنون ثرواتهم على حساب مآسي "الحرقاة". يستعمل الصحفيون الناطقون بالفرنسية عبارات مثل "شبكة"، "أشرار"، أو "عصابة أشرار"، أو "تجار البشر". ومن أجل وصف هؤلاء المهربين تستعمل الجرائد الناطقة باللغة العربية عبارات مثل "عصابة" أو "عصابة إجرامية"، كما يوصف المهاجرون غير الشرعيين كضحايا لسياسات حكومية. وترى الباحثة في معهد العلوم الاجتماعية للأديان المعاصرة بجامعة لوزان "فريدة سويح" أن المهاجرين غير الشرعيين في يظهرون في صورة مجرمين وأبطال

¹ عبد القادر خليفة، مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة-الجزائر)، مجلة إنسانيات، العدد 96-70، 2015، ص03.

² Faten Hayed, op cit , p72.

وضحايا ورموز في آن واحد، ويمكن لبعض المقالات أن تعالج الهجرة غير الشرعية على أنها عمل منحرف في حين أن الافتتاحيات تميل إلى تقديمها كفعل احتجاج سياسي أو رمز لآفات تعاني منها الجزائر¹.

-التغطية الإعلامية بين الصحف العمومية والصحف الخاصة :

إن اهتمام الصحافة الجزائرية بقضية الهجرة غير الشرعية يختلف بين الصحافة الخاصة والصحافة العمومية في الجزائر، فبالنسبة للصحافة العمومية يبدو أن تعاملها سلبيا مع القضية ويقتصر على التعامل الأمني - الإخباري المحض ، بمعنى الإكتفاء بتقديم معلومات إحصائية عن إنقاذ أو توقيف لشباب حاولوا الهجرة بطريق غير الشرعية، ولقد كانت الكثير من عائلات المفقودين تشتكي من لا مبالاة السلطات المعنية، وغياب المعلومات الكافية بشأن أبناءها، ولا بحثيات هذه الظاهرة التي أخذت في التفاقم تدريجيا. كما تحرص الصحافة العمومية على إعطاء انطباع مفاده أن الذين يحاولون الهجرة بهذه الطريقة هم شباب ذوي سوابق عدلية ومنحرفين أو غير أسوياء، وذلك بهدف إبعاد الدولة عن كل مسؤولية بهذه الظاهرة التي ألحقت أضرارا كبيرة بالعائلات، وبالمجتمع. في حين أن الصحف الخاصة، كانت تنابع أخبار المهاجرين الغير شرعيين بصفة مستمرة، لكن الطريقة التي تمت تناول هذه الظاهرة أثارت الكثير من الجدل لدى أهالي المهاجرين المفقودين في عرض البحر، حيث طغى الجانب التجاري من خلال التركيز على "السبق الصحفي" في التعرض للأخبار المتعلقة بهذه الظاهرة، الأمر الذي أثار في بعض الأحيان غضب الكثير من عائلات المفقودين، فهذه المعالجة الصحفية برأي هذه العائلات قد سلطت الضوء على النتائج فحسب من دون التطرق للأسباب الحقيقية للظاهرة، التي تتحمل الحكومة قسطا كبيرا من المسؤولية، كونها لم تعالج الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية، لا من الجانب السوسيو-اقتصادي، ولا من الجانب الأمني. إن هذا التعاطي الإعلامي لم يرقى إلى المستوى الذي تتطلبه الظاهرة، كما وكيفا، ولا إلى ما تطمح إليه عائلات المهاجرين المفقودين على حد سواء. رغم أن هذا النوع من الصحف الخاصة تتمتع بهامش من الحرية مقارنة بالصحف العمومية².

¹ Farida SOUIAH, Les « brûleurs de frontières » vus par la presse algérienne, Paris : Orient XXI, Janvier 2017, <https://orientxxi.info/magazine/les-bruleurs-de-frontieres-vus-par-la-presse-algerienne.1682> consulte le 05.12.2021.

² سفير نوار، التعامل الإعلامي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، كتاب المؤتمر الدولي: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات)، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2019، ص ص 124 125.

وعطفا على ما تم استعراضه من مميزات تعامل الصحافة الجزائرية مع الهجرة غير الشرعية فإنه هناك البعض من الصحف الآن تشجع على إعداد تغطيات معمقة حول الظاهرة ويوجد عدد من الصحفيين الجزائريين يبذلون جهودًا متابعة توصيات منظمة أطباء العالم غير الحكومية (MDM) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، عند كتابة مقالاتهم حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر وغالبًا ما يكون هؤلاء صحفيون تلقوا تدريبًا خاصًا.¹

¹ Faten Hayed, op cit , pp 71 72.

الخلاصة:

وعلى ضوء ما سبق، من دراسة وتحليل يمكن القول أن الصحافة الجزائرية تتناول قضية الهجرة غير الشرعية ولكن ليس بالشكل الكافي وبالمهنية المطلوبة وحسب الدراسات التي أجريت فإنها تفتقد إلى التحليل المعمق الذي يكشف الأسباب الحقيقية للظاهرة ومختلف أبعادها. لاسيما وأن الطرح الإعلامي لوسائل الإعلام في الجزائر حول ظاهر الهجرة غير الشرعية من وجهة النظر الأمنية يبقى غير كاف، ولا تزال الصحافة تتناولها باعتبارها مشكلة ومن جانب اللاشعري فقط، بينما المعالجة الإعلامية للظاهرة تحتاج إلى خطاب متطور متوازن يتميز بالشمولية والانفتاح والتنوع ويبحث عن تفسير للغموض الذي يشوب الظاهرة في الجزائر، خاصة ما يجب القيام به نحو المهاجرين أو المرشحين للهجرة غير الشرعية وإشراكهم في النقاش الإعلامي حول الظاهرة وسياسات معالجتها من طرف الجهات المختصة.

والمعالجة الإعلامية للهجرة غير الشرعية في الجزائر تختلف باختلاف أنواع الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة التي شهدت تطورا على عدة مراحل، وكانت للأوضاع السياسية والإقتصادية التي عاشتها الجزائر في كل مرحلة تأثيرا مباشرا على النشاط الصحفي بصفة عامة وعلى تغطية مواضيع الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة.

كما نشير أيضا إلى الدور الذي تلعبه الصحافة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الصعيد الوطني والدولي، لما لها من تأثير في تشكيل المواقف اتجاه القضية، لأن طبيعة التغطية الإعلامية في الوقت الذي تؤدي فيه إلى تنمية الوعي لدى الناس وبالتالي المساهمة في محاربة الهجرة غير الشرعية، في نفس الوقت قد تقوم بدور عكسي كما أثبتته العديد من الدراسات التي أجريت في هذا السياق. لا سيما مع التنميط الذي يميز الكثير من التغطيات والخطاب السلبي اتجاه الهجرة غير الشرعية الذي تركزه الصحافة في الكثير من الأحيان بسبب القصور في المعالجة.

الفصل الخامس :

الدراسة التحليلية لخطاب صحف

الدراسة بشأن قضية الهجرة غير

الشرعية .

تمهيد

يتناول الباحث في هذا الفصل الجانب التحليلي للدراسة الذي يُعنى بتحليل الخطاب الصحفي الذي تناولته الصحف موضوع الدراسة في الفترة الممتدة من 01 جانفي 2017 إلى 31 ديسمبر 2020 وهي صحيفة الشروق الصادرة باللغة العربية وصحيفة الوطن Elwatan الصادرة باللغة الفرنسية، وقد رصد وحلل وفسر الباحث قضية الهجرة غير الشرعية وكذا الأطروحات ومسارات البرهنة والقوى الفاعلة وسمات أدوارها في الخطاب إضافة إلى الأطر المرجعية وتوظيفها في المادة المدروسة. وقد تضمن هذا الجانب أربعة مباحث، كما يلي:

المبحث الأول: تحليل الأطروحات ومسارات البرهنة في صحف الدراسة

أولاً: تحليل الأطروحات ومسارات البرهنة في خطاب صحيفة الشروق اليومي

ثانياً : تحليل الأطروحات ومسارات البرهنة في خطاب صحيفة Elwatan

المبحث الثاني: تحليل القوى الفاعلة في خطاب صحف الدراسة

أولاً: تحليل القوى الفاعلة في خطاب صحيفة الشروق اليومي

ثانياً : تحليل القوى الفاعلة في خطاب صحيفة Elwatan

المبحث الثالث: تحليل الأطر المرجعية في خطاب صحف الدراسة

أولاً: تحليل الأطر المرجعية في خطاب صحيفة الشروق اليومي

ثانياً : تحليل الأطر المرجعية في خطاب صحيفة Elwatan

المبحث الرابع: المقارنة بين خطاب صحف الدراسة

أولاً: أوجه الشبه والاختلاف بالنسبة للأطروحات ومسارات البرهنة

ثانياً : أوجه الشبه والاختلاف بالنسبة للقوى الفاعلة

ثالثاً: أوجه الشبه والاختلاف بالنسبة للأطر المرجعية

-نتائج الدراسة التحلية

-اختبار فروض الدراسة

المبحث الأول: تحليل الأطروحات ومسارات البرهنة في صحف الدراسة بشأن قضية الهجرة غير الشرعية

يتناول هذا المبحث التحليل الكيفي لأهم الأطروحات المركزية والثانوية التي أبرزها خطاب الكتاب الإعلاميين في صحف الدراسة.

أولاً: تحليل الأطروحات ومسارات البرهنة في خطاب صحيفة الشروق اليومي:

قدم خطاب صحيفة الشروق اليومي عبر مجموعة إصدارات وذلك خلال فترة الدراسة ، من خلال الحصر الشامل لجميع الأعداد الصادرة خلال الفترة المحددة للبحث والتي تبتدئ من الأول جانفي 2017 إلى غاية 31 ديسمبر 2020. أما الأشكال الصحفية التي خضعت إلى التحليل فهي مواد الرأي التي تنوعت بين الافتتاحية، والمقال التحليلي والعمود الصحفي . وفيمايلي توضيح لأهم الأطروحات التي أبرزها خطاب الكتاب الإعلاميين في صحيفة الشروق اليومي بشأن قضية الهجرة غير الشرعية.

1-أطروحة خطاب اليأس للطبقة السياسية :

قدم خطاب الشروق اليومي هذه الأطروحة المركزية المتعلقة بخطاب اليأس للسلطة السياسية في الجزائر ويعزز هذا المنحى ما ذهب إليه الكاتب **مُحَمَّد حمادي** في معالجته للقضية بوصفه للخطاب السياسي للمسؤولين بالعقيم، مع تصويره الدرامي و الموجه لمأساة هجرة الشباب في قوارب الموت و في طواير طلب التأشير للهجرة، باستناده الى حجة مفادها "...لقد ارتقى الجيل الحالي في أحضان اليأس ولم تعد الألسن تردّد سوى خطاب التشاؤم وتوزعه على نطاق واسع، بعد ما أوصدت كل الأبواب..."¹، ويرصد منتج الخطاب غياب الأفق و الواقع البائس الذي يعيشه المواطن الجزائري، مردفاً بالقول: "...تقلصت مساحات الأمل في الأفئدة التي غدت كثيبة مستسلمة لواقع مرير صنعه أشباه المسؤولين والمنتخبين، الذين لم يكونوا في حجم أمانة ثقيلة اسمها إدارة شؤون الرعية فعاثوا في القطاعات التي أداروها فساداً، موسعين بذلك دائرة الإحباط واليأس لدى ساكنة هذا البلد..."² وهنا يشير منتج الخطاب الى ان الإحباط واليأس سببه فشل المسؤولين وتفشي الفساد في مختلف المجالات إلى درجة أصبح فيه

¹ مُحَمَّد حمادي، الهروب اعطيناك عهداً، افتتاحية، الشروق اليومي ، العدد 5627، التاريخ 2017.11.05 ، ص 02.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

التفكير في الهجرة أمر حتمي، رغم مخاطرها وقساوتها و بعنوان: "الهروب أعطيناك عهدا .. فاشهدوا"، عبر الكاتب عن التحول الذي حدث في تفكير الفرد الجزائري، فبعد أن كان العهد بالتححر والبقاء أصبح العهد بالهروب من الوطن.

وفي الشأن ذاته يعزز الكاتب **محمد حمادي** هذه الأطروحة، في افتتاحية بعنوان " متى كنا بخير؟" حيث اتهم الحكومة والمعارضة بلعب دور سلمي في خلق مناخ من الخوف والتشاؤم واليأس لدى المواطن الجزائري، مما جعل الشعب خائفا ومتوجسا من كل قرار تتخذه السلطات، حتى وإن كان قرارا يبدو منطقيا أو إيجابيا، مستندا على الحجة الأولى: "... خطاب اليأس والتشاؤم، الذي وزعه بعض المسؤولين في البلاد بالقسطاس على الجزائريين، ونفثت فيه المعارضة ريح اليأس من عد أفضل، عقب الأزمة المالية الخائقة التي عصفت بكل الأمل في تحسن الأحوال، سينتج لا محالة شعبا خائفا من كل شيء، متوجسا من كل قرار تتخذه السلطات، حتى ولو كان في صالحه..."¹، كما انتقد منتج الخطاب طريقة تعامل الحكومة مع الأزمة الاقتصادية بسبب تدهور اسعار النفط. فبعيدا عن الصراحة، تعمدت السلطات أسلوب التخويف والتشويش، وهو ما أدى إلى زيادة القلق والخوف بين المواطنين، وهذا بناء على الحجة الثانية: "... الوزير الأول، أحمد أويحيى، لخص هول الأزمة بعبارة "الموس وصل العظم والمعارضة أشهرت ورقة التشاؤم في وجه المتحمسين لطبع النقود لمواجهة الأزمة المالية.. وبهذا يكون الطرفان قد نجحا في تصدير الخوف والرعب مما هو آت للجزائريين..."² ويتضح أن الكاتب يوجه نقدا حادا للسياسات الحكومية وللمعارضة على حد سواء بخصوص التعامل مع الأزمة الاقتصادية في الجزائر. وينتقد أسلوب التهيب و التخويف الصادر عن المسؤولين في الحكومة، ويبرز خيار الهجرة غير الشرعية لدى الجزائري كأحد آثار هذه السياسات.

وتأسيسا لما سبق يرى الباحث أن **المسكوت عنه** في الخطاب هو غياب الحديث عن الأسباب السياسية العميقة التي قد تدفع بالأفراد إلى الهجرة والهروب من الوطن مثل تراجع الحريات السياسية، وتفشي الفساد السياسي والاقتصادي. ولم يتم الحديث عن السياسات الحكومية التي قد تسهم في حل هذه المشكلة، مثل تقديم فرص عمل في الداخل لتقليل الضغط، وبث خطاب ايجابي مطمئن يعيد الأمل في نفوس المواطنين بعد التشائم من مستوى الخطاب الصادر عن الحكومة والمعارضة على حد سواء. ورغم تحميل منتج الخطاب المسؤولية الكاملة للنظام السياسي والفساد، إلا أنه أغفل مسؤولية المجتمع

¹ محمد حمادي، متى كنا بخير؟، افتتاحية الشروق اليومي، العدد 5592، التاريخ 2017.10.01، ص 02.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

نفسه، فالذين يركبون قوارب الموت هم أيضًا نتاج ثقافة مجتمعية تركز سلوكيات سلبية. كذلك الخطاب يركز على اليأس و الفقر والفساد كأسباب للهجرة، لكنه أهمل مسألة الهوية والانتماء لدى الشباب الذي أصبح لا يتمسك بوطنه رغم الصعوبات.

و أبرز الكاتب الإعلامي عبد الناصر أطروحة غياب التواصل بين الطبقة السياسية والشعب ، بشكل يدعم الطرح الذي أكدّه الكاتب مُحمّد حمادي سابقا حول طبيعة خطاب السلطة والمعارضة ، وحثته في ذلك : "...وعندما يشاهد المواطن نفس الوجوه التي تحرك القدر السياسي، ونفس الخطاب الذي يكاد يكون كوبيي كولي للخطابات سابقة ونفس الأداء السلطوي المعجون باللامبالاة، فإنه سيكون مجنوناً، لو صدق يوماً ما، ما يقال له من أن الأمر سيتغير وأن الذين سموا أنفسهم نواباً للشعب...¹".

يُظهر الكاتب أن الخطاب السياسي هو مجرد تكرار فارغ و لم يتغير منذ سنوات، مما يعكس حالة اليأس لدى المواطن من أي تغيير حقيقي في النظام السياسي.، كما يظهر حالة انغلاق النظام السياسي وغياب آفاق للتغيير. مع تعزيز أطروحة تراجع دور البرلمان والحياة السياسية على حساب التورط في الفساد والمحسوبية، حيث كتب عبد الناصر في هذا الشأن: "... حيث يزداد تخندق قادة الأحزاب رفقة الوزراء والبرلمانيين، الذين حولوا مبنى زيغود يوسف إلى إقامة دائمة لهم، ولا يفكرون في مغادرته أبداً، مع ضم بين الحين والآخر شخصية جديدة من أصحاب النفوذ والمال، ليغلقوا الدومينو...²".

يتضح مما سبق أن الخطاب يؤكد أن النظام السياسي يواصل جلب الشخصيات التي تهتم بمصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة، ما يعزز الفساد ،و يوضح أن نواب الشعب لا يهتمون بالتغيير أو الإصلاح . ويدعمه في ذلك خطاب الكاتب الاعلامي حسن لقرع بأطروحة الانتخابات الجزائرية لا تؤدي إلى أي تغيير حقيقي، مستندا إلى حجة مفادها: "... كما كان متوقعا تماماً، لم تحمل انتخابات 4 ماي أي جديد في الخارطة السياسية، فقد فازت أحزاب الموالاتة مجدداً بالأغلبية الساحقة التي تتيح لها وحدها تشكيل حكومة واكتفت باقي الأحزاب بمقاعد قليلة متفاوتة لا تقدم في البرلمان ولا تؤخر، وانهارت العديد من الأحزاب المعارضة التقليدية، وتأجل التغيير مرة أخرى إلى موعد غير معروف...³". هذا الخطاب يؤكد حالة الجمود الذي بلغته الساحة السياسية في الجزائر والتي لم تشهد تغيير بعد اجراء الانتخابات

¹ عبد الناصر، دموع في حفلة، افتتاحية الشروق اليومي ، العدد 5365، التاريخ 10.02.2017، ص02.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ حسين لقرع، الشباب العازف الحزب الاكبر في الجزائر، افتتاحية الشروق اليومي، العدد 5449 التاريخ 06.05.2017، ص02.

التشريعية في 04 ماي 2017، مما يؤكد أن الانتخابات أصبحت شكلية، ودون تأثير فعلي، في ظل عجز الطبقة السياسية عن استقطاب وإقناع الشباب للمشاركة في العملية السياسية، وهو ما خلص إليه الكاتب **حسن لقرع** بأطروحة مفادها عزوف الشباب الجزائري عن الانتخابات وتفكيره في الهجرة، ودعم طرحه في ذلك بالحجة الموالية: "...وبالنتيجة، أضحت نسبة العزوف ككرة الثلج التي تتضخم كلما أخرجت حتى وصلنا إلى انتخابات لا يشارك فيها سوى الشيوخ ونسبة من النساء، ويقاطعها الشباب بنحو 90 بالمئة من النسبة الإجمالية للمقاطعين، وهي نتيجة يجب أن تقلق السلطة والأحزاب معاً. هذا العزوف القياسي للشباب، هو أبلغ تعبير من هذه الفئة الكبيرة في المجتمع عن احتجاجها الصارخ على الأوضاع الحالية على كافة المستويات السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية..."¹. ومن وجهة نظر الباحث فإن عزوف الشباب عن الانتخابات ليس لامبالاة، بل هو فعل مقصود و موقف سياسي جماعي احتجاجا على الوضع القائم، حيث أصبح الشباب متيقنا بأن التغيير شبه مستحيل، وهو ما يعزز لديه فكرة الهروب من هذا الواقع، لا سيما مع مضمون الخطابات والوعود التي يتقدم بها الفاعلون السياسيون في مثل هذه المناسبات.

ونستخلص لما وصل إليه الكاتب الاعلامي **عمار يزلي** الذي قدم أطروحة الوعود الانتخابية الكاذبة وكتب قائلا: "...الحكومة راها تبرعت عليكم بمناسبة الانتخابات باش تفوطوا مليح على الأفلان والأرندي..."² بأسلوب تهكمي وساخر وجه منتج الخطاب نقدا لاذعا للوعود الانتخابية التي تقدمها الحكومة في كل مرة، دون تحقيق أي تغيير في حياة المواطنين ولا تفعل شيئا لتحسين وضعهم، وهذا ما يزيد من الإحساس بالخيبة لدى الناس ويعزز الرغبة في الهروب والهجرة.

و يدعم هذا الطرح الكاتب الاعلامي **محمد حمادي** بأطروحة مفادها غياب الثقة في مخرجات السياسة العامة للسلطة السياسية معتمدا على مجموعة من الحجج والبراهين، فالحجة الأولى تقول: "...الخطاب السياسي الهزيل الذي سقط في فخ الوعود الكاذبة وأحيانا المستحيلة أفقد مكونات المجتمع الثقة في القائمين على إدارة شؤونها، وأدى إلى تمييع المشهد السياسي ومعة العملية الانتخابية

¹ حسين لقرع، الشباب العازف الحزب الاكبر في الجزائر، مرجع سبق ذكره.

² عمار يزلي، يسقط الثلج، تعليق الشروق اليومي، العدد 5367، التاريخ 2017.02.12، ص24.

برمتها، التي أضحت مجرد مواعيد ينتظرها الشعب كل خمس سنوات، لسمع الوعود ذاتها والخطابات القديمة المتجددة المستنسخة بجر الأكاذيب المغلفة بالوعود المستحيلة...¹

يؤكد الخطاب أن مستوى المشهد السياسي المهترئ وفقدان الثقة جعل من الانتخابات والوعود مجرد مسرحية مكررة، ويقول منتج الخطاب في حجته الثانية: "...في الوقت الذي كان يتحدث فيه الأمين العام لجبهة التحرير الوطني جمال ولد عباس عن مرشح الرئاسيات المقبلة، الذي لن يخرج إلا من عباءة الحزب العتيد على حد قوله، كان العشرات من اليائسين يتزاحمون على شواطئ الوطن ليقبلوا في رحلات عبر قوارب الموت، تشق بهم عباب البحر نحو اللجنة الموعودة أوروبا مستحضرين الشعار القديم المتجدد: "ياكلني الحوت وما يكلنيش الدود". وفعلا، تحولت جثث كثير منهم إلى لقمة سائغة للحيتان في حين كتب على الناجين منهم الإقامة في محتشدات سميت بهتانا مراكز لتجميع المهاجرين السريين، في وضعية غير إنسانية ولا تمت بصلة إلى الكرامة البشرية..."².

يكشف فحوى الخطاب أن الشباب الجزائري يسارع إلى الهروب في قوارب الموت، ففي الوقت الذي تكون فيه السلطة منشغلة بالحديث عن الانتخابات، ويضيف كاتب المقال في حجته الثالثة: "...قبل أن يخبرنا ولد عباس أنه درس مع المستشار الألمانية أنجيلا ماركل في جامعة "ليبنغ"، سبقه الآلاف من الطلبة إلى المركز الثقافي الفرنسي بالجزائر العاصمة لاجتياز اختبار اللغة والظفر بتأشيرة نحو البلد الذي استعمرنا قرنا و 32 سنة. هؤلاء الطلاب أيضا أرادوا أن يقولوا لولد عباس إنهم يرغبون في الدراسة بالجامعات الفرنسية، وربما يحالفهم الحظ أن يتقاسموا مقاعد الدراسة مع أحد المحظوظين الذي سيكون يوما ما رئيس حكومة أو رئيسا لفرنسا لاحقا..."³.

هذا الخطاب يبرز السخرية من خطاب السياسيين في حملتهم الانتخابية ويرصد تصريحات جمال ولد عباس الوزير والقيادي في حزب جبهة التحرير الوطني، الذي يتفاخر بدراسته مع المستشار الألمانية أنجيلا ميركل ليبرز تفاهة الخطاب وبعده عن اهتمامات وانشغالات الشعب. والوعود الانتخابية الوهمية ليثبت أن السلطة الفاسدة والسياسة العقيمة هما السبب المباشر في ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهروب الشباب الى الخارج.

¹ محمد حمادي، هروب اعطيناك عهدا، مرجع سبق ذكره، ص 02 .

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ويتضح من استقراء ما سبق أن الخطاب يكشف عن تعاطي سلمي مع واقع ذو طبيعة سوداوية تغطي على محتوى كامن في الخطاب وهو بمثابة المسكوت عنه ويتمثل في أن منتجي الخطاب لم يذكروا ما يجب على السلطة القيام به بهدف تحقيق التغيير الفعلي والايجابي لتحسين وضعية المواطن وجعله يتعد عن فكرة الهجرة. وعلى الرغم من اشارة الخطاب إلى رغبة المواطن الجزائري في الهجرة كحل لهذا الواقع، إلا أن لم يتحسوا عن التحديات الخطيرة التي يواجهها المهاجرون، مثل الموت في البحر، و استغلالهم من طرف المهربين، و عدم وجود ضمان لفرص حقيقية في الخارج، لتحقيق طموحاتهم.

2-أطروحة الهجرة غير الشرعية نتيجة مباشرة للفساد السياسي والاقتصادي :

انطلق منتج الخطاب الكاتب الإعلامي قادة بن عمار من هذه الأطروحة، حيث استند الى مجموعة من الحجج على النحو التالي فالحجة الأولى : "...الموس وصل للعظم"، لأننا تحولنا إلى بلد آمن ومستقر، صحيح، لكنه استقرار يحلم الشباب فيه بالهجرة سرا، بل ويتهافتون جماعات وعائلات على القوارب الموت وهم يتسمون ويسجلون آخر كلماتهم عبر الفيديو، فيرفع بعضهم شعار "ياكلني الحوت وما ياكلنيش الدود" ويقول آخرون "راهي ليكم گولوها واشبعوا بيها؟"¹

يبرز الخطاب هنا أن الاستقرار السياسي قد لا يكون كافياً للحفاظ على الأمل في الشباب و الاستقرار لا يعني بالضرورة فرصة الشغل و الرفاهية الاقتصادية. هذا يجعل الهجرة غير الشرعية حلما للشباب و خياراً مملوءاً بالأخطار. أما الحجة الثانية في سياق دعم هذه الأطروحة: "...الموس وصل للعظم" بفعل انتشار الفساد وكثرة الفضائح المالية وغياب منظومة بنكية صحيحة، وسيطرة السوق الموازية للعملة الصعبة، وغياب الشفافية، وقلة احترام مجلس المحاسبة، وعدم مراقبة المشاريع الكبرى، والتعامل مع شركات أجنبية في صفقات فاشلة كشركة كوجال اليابانية في الطريق السيار ...². الخطاب يرصد دور الفساد في تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي، ويكشف عن المشاكل المصرفية والبنكية في الجزائر وفضائح الشركات الأجنبية التي حظيت بصفقات مهمة لانجاز مشاريع كبرى. أما الحجة الثالثة فهي كمايلي: "...نعم الموس وصل للعظم ولكن ليس من اليوم، وليس بسبب انهيار سعر البترول فقط، إنما بسبب السياسات الخاطئة وعدم تحقيق الحكم الراشد، وفتح المجال للكفاءات بدلا من تهميشها واقصائها،

¹ قادة بن عمار، نعم الموس وصل للعظم ، افتتاحية الشروق، العدد 5588، التاريخ 27.09.2017، ص02.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

وها نحن اليوم ندفع ثمن كل تلك السياسات المتزدية لكننا ندفعها كعقوبة جماعية ت طال الكل...¹ وبناءا على هذا الخطاب نستخلص أن الكاتب يوجه انتقاداته للسياسات الحكومية الجزائرية التي تسببت في تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، و يؤكد أن الأزمة الحالية هي نتاج طبيعية لمجموعة من القرارات الخاطئة على مر السنين و ليست وليدة اللحظة.

فالخطاب حسب ما يعتقد الباحث يوجه رسالة قوية للمسؤولين الجزائريين من خلال نقد الأسباب التي كانت وراء الأزمة التي تعيشها الجزائر و التي عبر عنها الوزير الاول أحمد اويحيى بعبارة "الموس وصل للعظم" وهي جملة أطلقها أويحيى لتوصيف شدة هذه الأزمة، ويركز منتج الخطاب على شخصية أحمد أويحيى كرمز للسلطة هو جزء من منظومة وصفها بالفاشلة لم تتمكن من إعطاء حلول جذرية للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وفي هذا الخطاب، تم التطرق إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية كإحدى أزمات البلاد المستمرة. و تبرز في الخطاب الصورة المأساوية للشباب الجزائري الذي يختار الهجرة بطرق غير شرعية، على الرغم من مخاطرها، و يتم التأكيد على أثر الفساد في تعميق أزمة الهجرة لدى الشباب الجزائري.

وفي السياق ذاته انطلق الكاتب الإعلامي عبد الحميد عثمانى من أطروحة الفساد الاداري يعمق الشعور بالظلم الاجتماعي والحرمان وقد اعتمد على الحجة التالية: "...ولكن في الوقت نفسه لا يجهل إلا مكابر مقدار التعسف والمحسوبية والمحاباة والزبونية في توزيع السكنات وقطع الأراضي ومناصب العمل وحرمان ذوي الحاجات من حقوقهم المشروعة عندما يحرق شيخ في عقده السابع نفسه بسبب الحرمان من السكن الاجتماعي، وهو في أرذل العمر، فليس معنى ذلك تقاعس الدولة عن التكفل بأمثاله، بل لأن هناك مسؤولين يتصرفون في إدارة الشأن العام بمنطق الملكية الخاصة فيتكرمون بسخاء على من يشاؤون، ويصدون عن أبواب مكاتبهم من لا فضة عنده ولا ذهب..."²

و يتضح للباحث أن الشعور بالتهميش والحرمان والظلم يتسبب في احباط شديد لدى المواطن بسبب فساد التسيير الاداري في مؤسسات الدولة الجزائرية و يؤكد منتج الخطاب أن الفساد المتجذر في الإدارة منذ الاستقلال هو السبب المباشر في معاناة البسطاء ويضيف قائلا: "...لقد شرع القائمون على مصالح

¹قادة بن عمار، نعم الموس وصل للعظم، مرجع سبق ذكره، ص02.

²عبد الحميد عثمانى، الموت غرقا او حرقا، افتتاحية الشروق اليومي، العدد 5656، التاريخ 2017.12.04، ص02.

العباد منذ الاستقلال في هذه البلاد، أن يكون من نصيبهم، وبالدينار الرمزي أفخم القصور وتركوا بعض شعبهم مشردا لا يسعه إلا ضيق القبور...¹.

فالخطاب يرصد غياب العدالة الاجتماعية و الممارسات الفاسدة وعلاقتها بالشعور الحرمان واليأس المؤدي إلى الهلاك بمختلف الطرق مثل الانتحار حرقا بالنار أو الهجرة والموت غرقا في البحر.

و يؤكد الكاتب الإعلامي **عمار يزلي** ضرورة اهتمام السلطات بانشغالات المواطن والتكفل بها، من خلال طروحة **انشغال السلطات بالمشاريع الكبرى وتجاهلها مشاكل الناس**، معتمدا في هذا الطرح على الحجة التالية: "...الجزائر ليست فقط ورشات تركيب سيارات، وليست فقط رخص استيراد، وصراعات حول من يستفيد من مشاريع بالملايير، وليست فقط كيف تضبط قائمة أعضاء برلمان أوفياء، أو أعضاء حكومة طيعين أو مسؤولين هنا وهناك لا يعرفون قول كلمة لا... . إنما هي هذا المواطن الذي سدت في وجهه الأبواب وأصبح مستعدا للدفع بأبنائه نحو الهجرة غير المشروعة وهو راض بذلك..."²

هذا الخطاب تنتقد بشدة التركيز على المشاريع العملاقة والكبيرة التي تخدم رجال الأعمال من أجل حصولهم على القروض المالية وهي في الحقيقة مشاريع تميزها الفضائح المالية والفساد الاقتصادي و لا تعكس الواقع المعيش للمواطن العادي، الذي يعاني الفقر والحرمان و فقدان الأمل. ويرصد الخطاب الحاجة الملحة إلى قيام السلطات إصلاحات جذرية لضمان حياة كريمة للمواطنين، وجعلهم يبحثون عن استقرار داخل الوطن وليس الهروب منه.

وبناء على ما تقدم نستخلص أن منتجي الخطاب ركزوا على الهجرة غير الشرعية كمؤشر لحالة اليأس، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعائلات الجزائرية، وكذا الفساد الاقتصادي والسياسي والفحوة الذي يصدر عن المسكوت عنه في الخطاب يتمثل في المعالجة الحقيقية و الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقع على عاتق السلطة السياسية في الجزائر لتقديم حلول تجنب الشباب الهجرة غير الشرعية وتحسن من الوضع المعيشي للمواطن البسيط الذي يبقى رهينة حالة الاحباط واليأس من الوضع السائد.

3-أطروحة حالة اليأس لدى الشباب الجزائري من أهم دوافع الهجرة غير الشرعية:

¹ عبد الحميد عثمان، الموت غرقا او حرقا، ص02.

² عمار يزلي، أولياء يرمون ابنائهم في البحر، تعليق الشروق اليومي، العدد 5541، التاريخ 2017.08.08، ص24.

تعرضت جريدة الشروق اليومي للأزمة المعيشية والاجتماعية للمواطن الجزائري و علاقتها بالهجرة غير الشرعية من خلال هذه الأطروحة المركزية والتي استند فيها الكاتب الإعلامي عبد الناصر بن عيسى على الحجة التالية: "...تعلم الجزائري أو علموه منذ الصغر، بأن يعيش من أجل هدفين في الحياة، وهما العمل والسكن، لأجل بناء أسرة صغيرة يكمل بها نصف دينه، وما عاد يفكر في أمر آخر إلا في هذا الثالوث الذي اختصر حياته وسجنه، وعندما يصطدم بصعوبة الحصول على العمل والسكن، يرى بأن الحياة قد فلتت من يديه، فيباشر البحث عنها في أماكن أخرى، ولا يراها سوى ما وراء البحر الذي يستقبله بأمواجه العالية، فيسلمه بطواعية روحه..."¹.

فمن خلال ذلك يكشف الخطاب كيف تنحصر أحلام الشباب الجزائري في ثنائية الحصول على منصب العمل والاستفادة من السكن، وعندما لا تتحقق هذه الأحلام أو يصعب تحقيقها، يتوجه مباشرة إلى البحث عنها خارج الوطن وخصوصا في الدول الاوربية، فحالة اليأس من تحقيق أبسط مقوم من مقومات الحياة في الجزائر تصبح دافعا أساسيا في تفكير و تخطيط الشباب للهجرة بطريقة غير الشرعية، ويشير الكاتب الإعلامي عمار يزلي في مقال آخر لتدعيم أطروحته المتمثلة في الهجرة غير الشرعية نتيجة اليأس الذي أصاب بعض المواطنين، باستناده الى الحجة التالية: "... يبدو لي أن هذه رسالة قوية إلى أعلى السلطات للانتباه إلى خطورة الحالة المادية والنفسية التي وصلت إليها بعض الشرائح الاجتماعية، وإلى مراجعة الكثير من الحسابات بشأن التكفل بالفئات الهشة والمحرومة والنزول من برجها العاجي وهي تنظر إلى الواقع الذي يعيشه الناس. ليست هذه حالة مرضية أو عارضة، إنما هي إشارة خطيرة حاملة للمستقبل ينبغي التقاطها لقياس درجة اليأس الذي وصلت إليه بعض الأسر الجزائرية حتى أصبحت مستعدة لتفضيل خيار المخاطرة بالموت لأنبائها مقابل بعض الأمل في الحياة، على خيار الإصرار على المقاومة والبقاء مقابل يأس تام من الحياة..."².

يتضح من خلال ما سبق أن منتج الخطاب ربط بين حالة اليأس وفقدان الأمل في تحسن الظروف المعيشية للعائلات الجزائرية و بإقدام بعض الأسر إلى اتخاذ قرارات غير طبيعية مثل إرسال أبنائهم للهجرة

¹ عبد الناصر بن عيسى، بين الماء والنساء، عمود، الشروق اليومي، العدد 5989، التاريخ 2018.11، ص24.

² عمار يزلي، أولياء يرمون ابنائهم في البحر، تعليق، الشروق اليومي، العدد 5541، التاريخ 2017.08.08، ص24.

بطريقة غير شرعية عبر قوارب الموت وبعد دفع الأموال لمن يتكفل بإيصال أبنائهم الى الضفة الأخرى من حوض المتوسط، وهم على دراية بخطورة الوضع وبالنتائج المأسوية التي قد تحدث بسبب اتخاذ هذا القرار. ويعتقد الباحث ان منتج الخطاب هنا يفصح عن فكرة مفادها أن الهجرة غير الشرعية أصبحت بمثابة الأمل الأخير لبعض المواطنين للهروب من حياة لا أفق لها، حتى لو كان ذلك يعني المخاطرة بحياة أبنائهم

ويربط الكاتب الاعلامي **محمد حمادي** في مقال بعنوان **سكوت أطفال الجزائر يلمون** فعل الهجرة غير الشرعية بواقع التهميش والقنوط، و يبرزها كرد فعل مأساوي من أطفال و عائلاتهم إزاء انسداد الأفق داخل البلاد، من خلال أطروحة الهجرة غير الشرعية نتيجة لفقدان الأمل في الداخل. وفشل المسؤولين و الدولة في ضمان أبسط حقوق الفرد، معتمدا على مجموعة من الحجج والبراهين أولها: "...فإننا امام احلام بسيطة هي في الأصل حقوق باتت مستحيلة، في بلد حطم أرقام القياسية في حالات الانتحار الناجمة من القنوط والياس ورواد الأحلام حتى وصل الأمر بأولياء في مستغانم مؤخرا إلى تشجيع أطفالهم على الهجرة السرية عبر قوارب الموت عبر تأمين مصاريف هذه المغامرة البحرية غير أمهين بالمصير الذي ينتظر فلذات اكبادهم، هل سيصلون إلى الضفة الأخرى حيث اللجنة الموعودة أم سيلفظهم البحر جثثا هامدة ليكونوا لقمة سائغة للحيتان..."¹ و يضيف الكاتب في الحجة الثانية: "...ولكن بالرغم من كل هذه المخاطر تبنى هؤلاء المغامرون الصغار شعار من سبقوهم في رحلات التيه "ياكلني الحوت وما يكلنيش الدود"، هؤلاء جزائريون يعيشون حياة ضنكا، دفعوا بأبنائهم ليمتطو قوارب الموت، ويلقوا بأحلامهم الوردية غياب البحر لتجد طريقها إلى التجسيد في بلدان تقدر الإنسان..."² نلاحظ ان الخطاب استعمل هذه الأمثلة من الواقع الجزائري لتوضيح مستوى اليأس الذي يدفع بالأولياء و بأطفال صغار لا يفقهون معنى الحدود إلى المجازفة بحياتهم، وكل هذا بسبب الأوضاع التي يعيشونها كما يوضح في الحجة الثالثة: "...هؤلاء جزائريون يعيشون حياة ضنكا، دفعوا - بأبنائهم ليمتطو قوارب الموت، ويلقوا بأحلامهم الوردية غياهب البحر لتجد طريقها إلى التجسيد في بلدان تقدر الإنسان..."³ أما الحجة الرابعة: "...انتحرت أمانيتهم على أسوار مسؤولين فاشلين عجزوا عن إدارة شؤونهم وضيعوا مستقبل

¹ محمد حمادي، سكوت أطفال الجزائر يلمون، افتتاحية، الشروق اليومي، العدد 5552، التاريخ 2017.08.19، ص02.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

أبنائهم. لكن ما ذا لو حدث هذا الأمر في بلد متقدم يحترم صناع القرار فيه حقوق الإنسان؟ أكيد كانوا سيقومون الدنيا ولا يقعدونها ويستنفرون كل أجهزة الدولة ل يبحثوا عن أسباب هذه المأساة أو تلك، خاصة إذا كان سلاحها أو ضحاياها هم من البراءة الذين لا حول لهم ولا قوة¹.

وتأسيسا لما سبق يمكن القول أن خطاب صحيفة الشروق اليومي يتهم المسؤولين بالتقصير والإهمال، مما ساهم مباشرة في تأزيم الوضع الاجتماعي، ودفع بالعائلات والأولياء الى تقديم المساعدة لأنائهم من أجل تمكينهم من الهجرة ويرصد الخطاب مقارنة ضمنية تكشف غياب ثقافة المحاسبة والمساءلة والإنقاذ في الجزائر مقارنة بالدول الغربية التي تحترم حقوق الإنسان.

ويضيف الكاتب الإعلامي عبد الحميد عثمان في خطابه أطروحة الفقر والتهميش يدفعان الفئات الضعيفة إلى الهجرة والهلاك، سواء غرقاً في البحر أو حرقاً فوق اليابسة، مستندا في طرحه الذي يدعم علاقة حالة اليأس بدواع الهجرة غير الشرعية لدى الجزائريين إلى الحجة الأتية: "... هل صار قدر المحرومين في بلدي أن يختاروا ما بين الموت غرقا في عرض البحر، أو يلفظوا أنفاسهم حرقا فوق الأرض.. وأي أرض، إنها مهد الجهاد وموطن الشهداء؟! من أسعفه شبابه شق عباب البحر، لا يلوي خلفه، مغامرا ينشد بلوغ الضفة الأخرى، لا يأبه بمصيره المجهول، هل ينتهي إلى جنة موعودة؟ أم يهوي إلى عمق سحيق في قاع البحار، فيكون لقمة سائغة في بطون الحوت..."²

وعليه يرى الباحث أن حالة الحرمان و الفقر التي يعيشها الجزائري من بين أبرز الاسباب التي تجعله يفكر في طريقة الابتعاد والهروب من هذا الواقع، دون التفكير في آثار ذلك، لأن النهاية حسب منتج الخطاب ستكون مأسوية في معظم الحالات، فالهجرة فوق قوارب الصيد غالبا ما تنتهي قبل تحقيق حلم الوصول الى الضفة الاخرى، بسبب الغرق في عرض البحر.

فمن وجهة نظر الباحث التحليلية وبناء على ما تقدم يكشف الخطاب عن غياب مقاربة لمعالجة هذه الحالة فلم يتناول الخطاب بشكل مباشر التهميش و الفقر كمؤشر اقتصادي بل كحالة شعورية عامة لدى أولياء الامور و لم يتحدث عن الدور المنوط بالمدرسة أو بالخطاب الديني في التوعية أو الوقاية من هذه الظاهرة، رغم صعوبة تنفيذ هذه الادوار في ظل التحديات التي تواجهها في كل الأحوال.

¹ محمد حمادي، سكوت اطفال الجزائر يحلمون، مرجع سبق ذكره، ص02.

² عبد الحميد عثمان، الموت غرقا او حرقا، افتتاحية، الشروق اليومي، العدد 5656، التاريخ 2017.12.04، ص02.

وفي السياق ذاته ينطلق الكاتب الإعلامي **عمار يزلي** من أطروحة **فشل السلطة في تحقيق العدالة الاجتماعية سبب رئيسي للهجرة غير الشرعية**، واستند في تبريراته لهذا الطرح الى من الحجج أولا: "...ودون إهمام، نفهم أن القسمة ضيزى، وأن سوء العدل كان أساس الملك عندنا، فهو أساس كل الأمراض والأوبئة الاجتماعية والقتل والقتل والموت والمعارضة والتزوير والحرب الأهلية، والإرهاب والإسلام السياسي والجريمة الاجتماعية والفساد وسوء الأخلاق، وقلة التربية وسوء التسيير وقلة الترشيح والبطالة والعمالة والطلاق والزواج المتأخر والسكن وضعف التنمية وبنار الفلاحة والسياسة .. ومخططات فرنسا والغرب على الحدود.. ومشكلة اليهود، والنزوح، والهجرة والحرقة..."¹

ومن خلال ما سبق يلاحظ الباحث أن الهجرة غير الشرعية أو "الحرقة" ذكرها منتج الخطاب ضمن قائمة نتائج سوء التسيير و الحكم، وغياب المساواة و العدل بين المواطنين . و يشير الكاتب **عمار يزلي** في خطابه إلى أن الثروة الوطنية استحوذت عليها أقلية و حرمت منها الأغلبية من خلال قوله في الحجة الثانية: "... لكن ما حدث هو أنه عوض أن نقسم على 40 مليون جزائري قسمنا على 400 ألف فقط ؛ 400 ألف ممن يعيشون على ظهر 40 مليوناً . 400 ألف "عود" ممن يأكلون علف 40 مليون "مواطن..."²

وفي الاطار نفسه عالج الكاتب الإعلامي **عمار يزلي** في مقال آخر أطروحة **اللامبالاة الحكومية والمعاناة الشاملة للمواطن** حيث استند في طرحه إلى حجتين أولها : "...نحن بلاد المعاناة الشاملة نغرق في الماء ونتجمد في الجليد ونحترق في الحر..."، هنا يؤكد منتج الخطاب أن الجزائر تعيش حالة من المعاناة المستمرة، حيث يعاني الشعب من قسوة الظروف المعيشية سواء في الصيف أو الشتاء.

ويرى الباحث أن هذه المعاناة الشاملة التي تحدث عنها الخطاب تضع الحكومة في موقف اللامبالاة اتجاه مشاكل الشعب، مما يعزز الشعور بالإحباط ويدفع البعض للبحث عن حلول مثل الهجرة غير الشرعية. أما الحجة الثانية التي يدعم بها منتج الخطاب هذه الأطروحة ويوجه النقد الاجتماعي والاقتصادي لسياسات الحكومة : "... إذا ارتفع سعر شيء فلن يزيد إلا ارتفاعا كيف سيحتج الشعب إذن في وسط الثلج ؟ يقطع الطريق الطريق مقطوع أصلا باش ؟ بالبنوات أم بالحجارة أم بالحفر؟..."

¹ عمار يزلي، نوفمبر ما بعد أكتوبر، تعليق، الشروق اليومي، العدد 5624، التاريخ 2017.11.02، ص24.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

يتضح أن الكاتب ينتقد بشدة سياسة الحكومة ويدل على أن السياسات الاقتصادية غير الفعالة تزيد من معاناة الناس، هذا التدهور الاقتصادي يُحفز فكرة الهجرة كحل لديهم.

وعطفا على ماسبق يمكن القول أن الخطاب هنا اعتمد على أسلوب السخرية والتهكم في نقد النظام الساسي في الجزائر والمسؤولين، ويتوقف عند الهجرة غير الشرعية كنتيجة طبيعية لتهميش الشباب، لكنه لم يقترح حلاً بل يكتفي بالتهكم والتعليق على الوضع ويخفي الخطاب الكثير من حقائق الظاهرة المتأزمة، والتي لا يمكن فهمها بمعزل عن العوامل النفسية والاجتماعية، والسياسية، والمسؤولية المجتمعية.

كما يعتقد الباحث أن فحوى خطاب صحيفة الشروق اليومي اتسم بنبرة تشاؤمية تجاه الأوضاع المعيشية والاجتماعية المتدهورة، مع التركيز على صعوبة تحسينها لعدة أسباب منطقية حسب منتجي الخطاب، ولكن الخطاب حاول تبرير ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها نتيجة وانعكاساً لهذه الأوضاع.

4- أطروحة امتلاك الشباب الجزائري للكفاءة في بيئة غير عادلة :

انطلق الكاتب الإعلامي سليم قلالة من هذه الأطروحة التي يشخص من خلالها طريقة إدارة ملف الشباب في الجزائر، من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث استند إلى حجة تبرر طرحه والمتمثلة في: "... نفس الشباب هم في هذا المكان في حالة من الديناميكية والعطاء والتفاؤل... وهم في المكان الثاني في حالة من الخمول والعقم واليأس...."¹، فمن خلال ذلك يكشف الخطاب أن العدالة في المعاملة و التحفيز تعزز الفاعلية لدى الشباب، بينما التمييز و التهميش يخلق بيئة من الاحباط لديهم.

ومن هنا نستخلص ما تؤكدته نظرية الحاجات الإنسانية لماسلو، والتي تركز على الجانب الإيجابي للإنسان وقدرته على النمو والتطور وتؤكد أن تحقيق الاحتياجات النفسية والاجتماعية الأساسية مثل الشعور بالانتماء والإنصاف و التقدير، ضروري لتطور الفرد ومشاركته الفعالة و غياب ذلك يدفعه لتبني سلوكيات سلبية كالهروب من المجتمع².

ويشير الكاتب سليم قلالة في نفس المقال إلى أطروحة استغلال الشباب سياسياً بدل تمكينهم فعلياً، باستناده الى حجة مفادها: "...كم يزيد تشوها عندما يتم استغلاله في مهام لم يدرجها أبدا ضمن أجنדתه، ومن بينها ما تعلق هذه الأيام بالنشاط السياسي مقابل أجر زهيد أو وعود كافية..."³. فالخطاب

¹ سليم قلالة، اعطوني فرصة لاحقق لكم فرصتكم، تعليق الشروق اليومي، العدد 5414، التاريخ 2017.03.31، ص16.

² Arpita J. Chavda, Maslow's Hierarchy of Needs: A Critical Evaluation, International Journal of Social Impact, Volume 9, Issue 3, July-September, 2024, pp 95-96.
<https://ijsi.in/wp-content/uploads/2025/01/18.02.012.20240903.pdf>

³ سليم قلالة، اعطوني فرصة لاحقق لكم فرصتكم، مرجع سبق ذكره، ص16.

هنا ينتقد استغلال فئة الشباب كأداة انتخابية أو سياسية دون أن تُمنح الفرصة للمشاركة أو الإنجاز، و يدعم هذا الطرح الكاتب الإعلامي **حسين لقرع** من خلال تأكيده على أن عدم إعطاء الفرصة للشباب و تهمين كفاءاته في ظل فشل السلطة عن إقامة اقتصاد منتج وقوي، هو سبب هجرة الشباب وهذا من خلال أطروحة هروب الشباب سببه **عجز السلطة في تهمين الكفاءات و بناء اقتصاد قوي**، معتمدا على الحجة التالية: "... إن هروب شبابنا إلى الخارج و نريف أدمغتنا هو نتيجة حتمية للوضع الذي بلغته البلاد بعد 55 سنة كاملة من الاستقلال ؛ لقد فشلت السلطة طيلة هذه المدة في إقامة اقتصاد قوي منتج تنافسي، متحرّر من الربيع النفطي قائم على العمل والإنتاج، يضمن الكفاءات، ويشجع المواهب و يكافئ الباحثين، ولا يترك آلاف الإطارات تهرب إلى الخارج كل سنة بحثا عن حياة أفضل وظروف أحسن لتفجير طاقاتها ويستقطب شبابنا اليائس الذي يقطع البحر يوميا إلى أوروبا في قوارب الموت واضعا حياته على كف عفريت..."¹.

من خلال ما سبق يتضح للباحث أن سبب هجرة الشباب الجزائري من الوطن سببه يعود إلى عدم تهمين قدراته و كفاءاته و فشل السلطة السياسية طيلة نصف قرن من الاستقلال في إقامة اقتصاد متطور، ويقدم الخطاب مقارنة بسيطة للجزائر مع الدول التي كانت في نفس مستواها و تمكنت خلال سنوات قليلة فقط من تحقيق انجازات اقتصادية هامة واستثمرت في كفاءاتها، على غرار تركيا، اسبانيا وكوريا الجنوبية. بالمقابل أصبحت الجزائر تعيش أزمة اقتصادية وصلت درجة عتبة الإفلاس واضطرت الى طباعة النقود لحل الضائقة المالية وأصبح الشباب والطلبة يبحثون عن الهجرة من أجل حياة أفضل حسب منتج الخطاب.

وفي السياق نفسه تناول الكاتب الإعلامي **محمد جمادي** هذا الطرح في مقال بعنوان: "متى كنا بخير"، من خلال أطروحة الهجرة غير الشرعية كأحد مظاهر الأزمة الاقتصادية في الجزائر، واستند في ذلك على الحجة التي تقول: "... وإلا، كيف نفسر تزايد عمليات الهجرة السرية في الآونة الأخيرة نحو الضفة الأخرى؟ أطفال وشبان وشيب وحتى نساء، يتزاحمون على قوارب الموت للفرار نحو الجنة الموعودة أوروبا، بعدما ضاقت الدنيا على هؤلاء الذين يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية..."²، حيث يربط الكاتب في هذه الأطروحة، بين الأزمة الاقتصادية وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية و يشير إلى أن هذه

¹ حسين لقرع، ماذا لو اعفت اوروبا الجزائريين من الفيزا ، افتتاحية، الشروق اليومي ، العدد 5626 ، التاريخ 2017.11.04، ص02.

² محمد جمادي ، متى كنا بخير؟، افتتاحية ، الشروق اليومي، العدد 5592 ، التاريخ 2017.10.01، ص02.

الظاهرة أصبحت تشمل جميع الفئات العمرية، من الأطفال إلى كبار السن ولم تعد تقتصر على فئة الشباب فقط.

ويتبين من **فحوى** الخطاب على حد رأي الباحث أن الأزمة الاقتصادية التي كانت الجزائر سنة 2017، كان لها انعكاس مباشر الشباب، حيث تراجعت الآفاق المستقبلية لديهم و ارتفعت معدلات البطالة. مما دفع بالكثير من الشباب إلى البحث عن الهجرة، سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية ، بحثا عن كرامة و حياة أفضل وفرص جديدة عكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشونها غياب العدالة والمساواة و هروبا من واقع لا يلي طموحاتهم.

وفي ذات الإطار حذر الكاتب الاعلامي **سليم قلالة** في طرحه من **الهجرة غير الشرعية لدى الشباب بسبب فرض القيود و فشل السياسات العامة للحكومة**، وأبرز أن الشباب الجزائري يمتلك كل الإمكانيات اللازمة للتنافس على الصعيد العالمي، ولكن السياسات الخاطئة تُحبطه ودعم طرحه بمجموعة من البراهين كمايلي، **الحجة الاولى:** "...شبابنا يعرف أنه عندما يهاجر سيعول على كفاءته وقدرته وإبداعه لأنه لن يجد في الخارج محابة أو محسوبة أو مجاملة. وهذا يعني أنه يمتلك كل ما يؤهله لكي ينافس على الصعيد العالمي، فقط هي السياسات العامة الخاطئة التي منعتة من أن يقوم بذلك في بلده، هي التي جعلت منه كسولا يبحث عن الربح السريع ويفرض المبادرة وينتظر ما تهبه له الدولة من مساعدات هذه السياسات العامة هي التي ينبغي أن تتغير، وليس الشباب الذي كان ضحيتها بالأساس..."¹. يرصد منتج الخطاب أن السياسة العامة الفاشلة تجعل الشباب يبحث عن سبل الربح السريع بدلا من التنافس الشريف، ويضيف في **الحجة الثانية:** "... مشكلة شبابنا تكمن في هذه السياسات الخاطئة الموجهة لما يعرف بتشغيل الشباب... كان يفترض أن يوجه الدعم لذلك الذي بادر ونجح، لينجح أكثر وليكون مثالا وقدوة للآخرين وليس لذلك الذي لم يبدأ..."²، فهو يرصد كيف أن بعض برامج دعم الدولة ، التي كان من المفترض أن تدفع الشباب للإبداع والعمل، تبدو عكس ذلك، ويردف قائلا في **الحجة الثالثة:** "...ليجد نفسه في آخر المطاف يريد العودة من حيث بدأ والانطلاق من نقطة الصفر أو الفرار إلى الخارج. لا تلوموا شبابنا إن وصل إلى بيع متاعه، بل لوموا من دفعه إلى ذلك وأخذ منه أجمل سنوات العمر..."³

¹ سليم قلالة، **هجرة الشباب وبيع العتاد**، العمود، الشروق اليومي ، العدد 5549، التاريخ 2017.08.16، ص24.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ويعتقد الباحث من خلال فحوى الخطاب أن السياسات العمومية لا تدعم الشباب والمبادرات الجادة التي يقدمها، والبرامج الخاصة بالتشغيل غير فعالة، وعليه فإن الحل لا يكمن في إلقاء اللوم على الشباب، بل في إصلاح السياسات العامة إزاء هذه الفئة من المجتمع الجزائري. وخلص إلى أن الشباب ليس مسؤولاً عن هذا الوضع، بل السياسات الحكومية هي المسؤولة وهي التي دفعتهم إلى الهجرة والبحث عن ملاذ آخر خارج الوطن.

هذا الطرح يدعمه نفس الكاتب الاعلامي سليم قلاللة في مقال بعنوان: "الفرار الى اي مكان بعيد"، من خلال أطروحة هجرة الشباب بسبب عجز المسؤولين عن تحقيق طموحاتهم و انسداد الأفق داخليا، مبررا ذلك بقوله: "... وعلى مسؤولينا أن يلوموا أنفسهم قبل شباب اليوم وأن يعترفوا بأن ما وفروه لهم من امكانيات دراسة أو عمل ومن نوعية حياة، إنما هو أدنى بكثير من تطلعاتهم وأحلامهم، وأدنى مما تنخر به بلادهم من خيارات وقدرات ..."¹، حيث يبرز منتج الخطاب أن الشباب ضحية انسداد الأفق والهجرة هنا تعبير عن طاقات بشرية مهدورة وطموح مشروع، ويضيف في حجة ثانية: "... تطلع شبابنا للهجرة سواء إلى فرنسا أو غيرها، ينبغي أن يُنظر إليه من زاوية أخرى بعيدا عن كل تهويل أو تضخيم زاوية أن لدينا طاقات هائلة غير مستثمرة ولم تجد المجال الذي تبدع فيه، زاوية أن لدينا ثروة بشرية كبرى تحسدنا عليها بقية الأمم أننا نريد أن نكون جزءا من العالم المتقدم لا أن نبقي بين أكثرته المتخلفة زاوية أن هذه الطاقة الكامنة بداخلنا بإمكانها ليس فقط أن تكفي بلدنا في جميع المجالات، بل أن تفيض على بقية بلدان العالم، بل وتغمرها..."² وعليه فإن المسألة، إذن لا تتعلق بالرغبة بالذهاب الى بلد معين، وإنما بذلك الحلم الذي أصبح يسكن الشباب، في ظل انسداد الأفق أمامهم، فلا أمل لديهم سوى الهروب إلى أي مكان آخر.

وعطفا على ماسبق يتبين للباحث أن منتجي الخطاب قدموا خطابا نقديا يُلامس ظاهرة الهجرة غير الشرعية من زاوية اقتصادية، سياسية واجتماعية ووطنية عميقة، مع الدعوة إلى إعادة قراءة الظاهرة والبحث فيها مع تحمل الجهات الرسمية في الدولة المسؤولية عوض تحميلها للشباب. والمسكوت عنه في هذا الخطاب هو ذلك الحديث عن الوجه الايجابي للهجرة غير الشرعية كنتيجة لمجموعة من الأسباب والظروف و كحق وطموح للشباب، مُبرزين طموحات وقدرات وطاقات الشباب التي لم يتم الاهتمام بها

¹ سليم قلاللة، الفرار الى اي مكان بعيد، العمود، الشروق اليومي، العدد 5622، التاريخ 2017.10.31، ص24.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

من طرف السلطات ،لكن الخطاب لم يتناول خطورة الهجرة غير الشرعية قانونيًا وإنسانيًا ولم يُشر إلى نتائجها السلبية تتجلى في صور الغرقى في عرض البحر و كذلك في صور ظروف الذين يتم احتجازهم ، بعد الوصول الى البلد المستقبل.

5- أطروحة فشل المنظومة الداخلية في التكفل بالنخبة :

عالج الكاتب الإعلامي **مُحمَّد حمادي** شكلاً من أشكال الهجرة ،وهي هجرة الكفاءات، التي تمثل نزيهاً نخبوياً خطيراً ووجهاً آخر من أوجه الهروب من الوطن بشق الطرق نتيجة التهميش والإقصاء، من خلال هذه الأطروحة المركزية،مدعماً طرحه بمجموعة من الحجج،أولاً:"...ما نشرته جريدة لبيراسيون" الفرنسية مؤخراً، بخصوص تصنيف الجزائر في المرتبة الثانية بعد الصين، من حيث هروب العلماء والباحثين ومختلف النوابع إلى فرنسا، أبان حجم الإفلاس الذي أصاب منظومة التسيير في بلادنا التي فرطت في الغلة ليختطفها آخرون..."¹، يكشف الخطاب عن أسباب هروب الكفاءات وهجرة الأدمغة والتي تعود بشكل مباشر الفشل الداخلي في التسيير والتقدير.ويؤكد في السياق نفسه في حجة ثانية أن:"... فرنسا، لم توفر العقول الجزائرية سوى شقة ..، وراتب يحفظ كرامتهم وسيارة يتنقلون بها.. وهاهي اليوم تحني ثمار ما خطفت، في حين حارب الفاشلون في بلادنا النخبة بكل ما أوتوا من حيل ونفاق. تهميش نوابع البلد وممارسة شتى أشكال الإقصاء ضدهم، هو فعل لا يمت بصلة للوطنية التي يريد اختزلها بعض المزايدين في وان تو ثري فيفا لالجيري..."² فالخطاب يتهم المسؤولين المحليين في الجزائر بتهميش النخبة ومحاربتها والنفاق والمحسوبية. وفرنسا لم تقم بعمل كبير بل وفرت الحد الأدنى من الكرامة والفرص لهؤلاء فحصلت نجاحهم. ويعتبر منتج الخطاب أن الكفاءات المهاجرة رغم كل ما تعانيه تبقى مخلصه للوطن وحجته في ذلك قوله : " هذه الأدمغة لا يمكن لأحد أن يشكك في وطنيتها ووفائها للبلد الأم، لكن للأسف، هرمها مثلث التهميش والإقصاء والمحسوبية..."³. يرصد الخطاب أنه رغم الإخلاص للوطن فإن أصحاب الكفاءة للوطن ، دفعوا ثمن فساد المنظومة الداخلية وهربوا الى الخارج.

وتأسيساً لما سبق يرى الباحث أن **المسكوت عنه** في هذا الخطاب هو تلك الصور الأخرى والمخفية للهجرة غير الشرعية لهذه الكفاءات الى جانب فئات الشباب المهمش غير المتعلم من دون مستوى الذين يمتطون قوارب الموت فمنهم اطباء و مهندسين وأساتذة... ،بالإضافة الى الذين يرفضون العودة الى الوطن

¹ مُحمَّد حمادي ،قوس النصر ومثلث الهزيمة، افتتاحية، الشروق اليومي، العدد 5418، التاريخ 2017.04.04،ص02.

² المرجع نفسه،نفس الصفحة.

³ المرجع نفسه،نفس الصفحة.

بعد الهجرة بطريقة قانونية وانتهاء فترة الإقامة بالبلد المستقبل ،حيث يفضلون البقاء بدون وثائق (حرقا) على العودة إلى الوطن،بسبب الشعور بالتهميش وعدم التقدير والاهتمام بمؤهلاتهم وكفاءاتهم العلمية. وفي هذا الاطار نستخلص ما نوصل إليه الباحث جبار عبد الجبار في دراسته حول هجرة الأدمغة في الجزائر ومتطلبات الحد من إهدار الكفاءات البشرية،حيث اعتبر الظاهرة معقدة ومرتبطة بالعوامل الداخلية المنفرة والتي تتميز بها الجزائر والتي لا تحفز على الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات البشرية، وهذا إلى جانب العوامل الموضوعية التي ترتبط بخصوصية العلم والمعرفة وضرورة تنمية القدرات العلمية للمهاجرين¹.

في السياق يقدم الكاتب الإعلامي حسين لقرع أطروحة الشباب لا يهاجرون من أجل التعليم و الدراسة بل بهدف الهروب دون رجعة وكانت حجته في ذلك : "...عشرات آلاف الطلبة الذين شكلوا طوابير ضخمة أمام المركز الثقافي الفرنسي، يريدون الهجرة من دون عودة، وقد صرّح الكثيرون منهم بذلك لمختلف الفصائيات الجزائرية بوضوح تام، فكيف يحاول «الأرندي» وحجار إذن التعتيم على آفة هروب الأدمغة الجزائرية وتغطيتها بغربال طلب العلم في الخارج؟...²" ،فالخطاب ينتقد محاولة تبرير السلطة الجزائرية لظاهرة طوابير الجزائريين أمام المركز الثقافي الفرنسي بالطموح العلمي،ويضيف منتج الخطاب: "...تستमित الموالاة هذه الأيام في التهوين من شأن الطوابير الضخمة التي شكلها آلاف الطلبة الجزائريين أمام مقر المركز الثقافي الفرنسي، حتى إن التجمع الوطني الديمقراطي، فسر الحادث على أنه مجرد طموح علمي جارف يريدون فقط تطويره في الخارج، في حين ذهب وزير التعليم العالي الطاهر حجار، أبعد من ذلك حينما قال إن طلب العلم بالخارج ظاهرة عادية جدا، بل ظاهرة صحية، ويجب أن ننظر إليها من زاوية إيجابية؟!...".

يتضح مما سبق أن الخطاب يشير إلى أن الملايين من الجزائريين يبحثون عن الهروب من الوطن ويستغلون أية فرصة تتاح لهم الفرصة يستعملون كل الطرق والامكانيات لتحقيق هذا الهدف.غير أن الكاتب الاعلامي سليم قلالة قدم طرعا معاكسا و انتقد إفراط الشباب الجزائري في اللجوء الى حل الهجرة لمشاكله، مقدما أطروحة هجرة الشباب تمثل تنازلا عن مسؤولية بناء الوطن، مستندا الى مسارات البرهنة حيث تمثلت على النحو التالي: "... بأن يعمل ويكد لأجل تحقيق حلم الشهداء في بناء الدولة

¹ جبار عبد الجبار،هجرة الأدمغة في الجزائر ومتطلبات الحد من إهدار الكفاءات البشرية، مجلة العلوم الانسانية،جامعة قسنطينة01،المجلد33،العدد01،جوان2022،ص21.

² حسين لقرع،ماذا لو اعفت اوروبا الجزائريين من الفيزا؟، مرجع سبق ذكره،ص02.

العصرية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية...؟ لمن يترك هذا البلد إذا ما غادره شبابه، إن جسدياً أو ثقافياً أو روحياً؟...¹، أما الحجة الثانية فكانت: "...من حق شبابنا أن يغضب، ولكن ليس من مهمته أن يهرب من حقه أن يغضب من الواقع الذي يعيش من السياسات العامة التي تصنع واقعه من الوعود الكاذبة وسياسات التسويف والإلهاء من نوعية الرجال والنساء الذين يحكمونه، ومن كل تلك الممارسات السلبية التي لا تخصي ولا تُعد... ولكن ليس من حقه أن يهرب..."²،

يتضح مما سبق، يكشف الكاتب الإعلامي الوجه السلي لظاهرة هجرة الشباب الجزائري معتبرا الفرار الجماعي يمثل تنازلاً عن مسؤولية بناء الوطن واستكمال مشروع الشهداء. ويفصح عن حق الشباب في انتقاد السياسات العامة الفاسدة والغضب من الواقع ولكنه ليس له الحق في ترك الوطن والهجرة، لأن الواقع الذي يعيش الشباب هو جزء من مسؤوليته، ويتحمل جزءاً من واجب تحسينه.

ومما سبق نستنتج أن منتج الخطاب يحث الشباب على مواجهة الواقع والظروف بدل الهجرة والهروب، من خلال المسؤولية مشتركة بين الأجيال، مع تشخيص أخلاقي-اجتماعي لأزمة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دون الغوص الكامل في أسبابها العميقة أو تقديم آليات الحل السياسي، وهنا يتجلى **المسكوت عنه** في الخطاب الذي لم يتحدث بصراحة عن آليات إصلاح جذري للنظام السياسي والاقتصادي وبالتالي تحسن هذه السياسات العامة. بالإضافة إلى عدم التطرق إلى سبب رئيسي وهو قصور دور المؤسسات الإعلامية والثقافية و الدينية في احتواء الشباب وتنمية الوعي وتعزيز روح الانتماء الوطني لديه.

قدم الكاتب الإعلامي **عبد الناصر بن عيسى**، أطروحة مناقضة لتلك التي طرحها الكاتب **سليم قلاله** والتي يُحمل فيها الشباب مسؤولية بناء الوطن وربط الهجرة بالتخلي عن هذه المسؤولية، حيث يعتبر أن الجزائريين المتواجدين في الخارج، يحملون انتماء وطنياً قوياً من خلال أطروحة الهجرة غير الشرعية للشباب **لا تؤثر على قوة الانتماء الوطني لديهم**، باستناده إلى حجة مفادها: "...ولكن الوطنيين من الجزائريين الذين قذفتهم الظروف التاريخية للعيش في فرنسا ومنهم من ولد هو ووالديه هناك، رسم الكلمة التي هي بالتأكيد منقوشة في قلبه. لا اظن أن مثل هذه الحادثة الوطنية وقعت مع بلد آخر في العالم. لقد كان صدى

¹ سليم قلاله، اغضب لا تهرب، العمود، الشروق اليومي، العدد 5643، التاريخ 2017.11.21، ص24.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الحراك الشعبي وفوز الجزائر بكاس امم إفريقيا، قويا جدا في المهجر، ولن نجد نموذجا للاستفادة من الطاقات الجزائرية المتناثرة في القارات الخمس..."¹

الخطاب يبرز أن الجزائر لم تستغل الطاقات البشرية المنتشرة في الخارج بشكل كافٍ، و يدعو الى ضرورة اهتمام الدولة بالكفاءات التي هربت الى الخارج واغتنام ظرف الحراك الشعبي والمستوى المرتفع للروح الوطنية لدى الشباب المتواجد في الخارج واستغلال طاقاتها خدمة للوطن. ويرصد أن الانتماء الوطني لدى المهاجرين الجزائريين قوي رغم ظروف الهجرة. ويدعم هذا الطرح خطاب الكاتب الاعلامي سليم قلاله بأطروحة **لا لتخوين الشباب بسبب الهجرة غير الشرعية**، وفي هذا المنحى يذهب الى حجج استند اليها لتبرير هذا الطرح بالقول في الحجة الأولى: "...وقبل هذا أو ذاك علينا أن ننظر إلى هذه الظاهرة بعيدا عن كل تخوين لجيل كامل من الشباب، وأن تكف على اتهامه بضعف الوطنية أو بالتنكر لتضحيات الشهداء، أو الروح نوفمبر، أو بتعلقه بفرنسا على حساب بلده الأم الجزائر، ذلك أن موقفاً مثل هكذا يعد تهرباً من تحمل المسؤولية وتهرباً من الاعتراف بأخطاء كبيرة ارتكبت في مجال التكوين أو العمل أو توفير أسباب الحياة للجيل الصاعد وجيل الغد في هذه البلاد..."² الكاتب يدعو الى رفض تخوين الشباب واتهامه بضعف الوطنية والى اعتراف الحكام بمسؤوليتهم اتجاه هؤلاء الشباب، لأنه كما يقول منتج الخطاب في حجته الثانية: "... شباب اليوم ليسوا أقل وطنية من جيل نوفمبر، وفي ذات الوقت ليسوا أقل طموحا منهم . هل يُعقل أن يكون طموح جيل نوفمبر هو تحرير البلاد وتحمل المسؤوليات بها على أعلى المستويات، ومعظمه لم يتجاوز العقد الثالث من العمر، في حين يبقى جيل اليوم وقد تجاوز معظمه الثلاثين وبعضه الأربعين والخمسين دون أن يحظى بشرف تحمل المسؤولية الكاملة في أي قطاع من القطاعات؟ هل يُعقل أن نمنع هذا الجيل من أن يكون هو صاحب القرار في بلده، ثم نلومه على السعي للبحث عن مكانة له في بلد آخر؟ ألن يترشح معظم الشباب الجزائري للهجرة لو فتح لهم أي بلد متقدم أبوابه لأجل الدراسة او العمل أو الإقامة؟..." وهنا يطرح منتج الخطاب مقارنات تاريخية بين جيل الاستقلال وجيل اليوم، فالشباب الذي نراه اليوم يبحث عن أول فرصة للهروب والهجرة هو في الحقيقة لا يقل وطنية عن جيل الأمس الذي فجر الثورة التحريرية وقاوم المستعمر من اجل نيل البلاد للحرية واستقلال .

¹ عبد الناصر بن عيسى، الجزائر في مرسيليا، افتتاحية الشروق اليومي، العدد 6258، التاريخ 17.09.2019، ص 02.

² سليم قلاله، الفرار الى اي مكان بعيد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ومما سبق يرى الباحث أن قضية الانتماء الوطني والروح الوطنية لدى المهاجرين برزت كقضية مركزية تتقاطع مع ظاهرة الهجرة في خطاب الشروق اليومي ، حيث رصد منتجو الخطاب أن فقدان الأمان السياسي والاقتصادي و الاجتماعي ينعكس بشكل مباشر مستوى مشاعر الارتباط بالوطن، وبالتالي تثار مسألة الهوية الوطنية، ويتنامى الشعور بالاعتراب السياسي والاجتماعي والغربة داخل حدود الوطن قبل التفكير في الهجرة.وعليه يعتقد الباحث أن الهجرة لم تبقى مجرد خيار فردي هدفها تحسين الظروف المعيشية، بل أصبحت وسيلة للتعبير الجماعي عن فقدان الثقة ، وطريقة للهروب من واقع تتضاءل فيه فرص العيش الكريم.

ويكشف خطاب كتاب الشروق اليومي عن خطورة الهجرة غير الشرعية و أثارها السلبية على البنية الاجتماعية والثقافية للوطن، حيث يخسر أحسن الكفاءات والطاقات الإبداعية ،التي تضطر الى الهروب كونها لم تجد من يثمنها ويقدرها ويشجعها ويحفظ كرامتها، في بيئة تغيب فيها أسس العدالة الاجتماعية والمساواة.

6- أطروحة الهجرة غير الشرعية تتحول الى مأساة انسانية :

أولى الكتاب الإعلاميين ضمن خطاب الشروق اليومي اهتماما كبيرا بأثار ودوافع الهجرة غير الشرعية والتي تحولت مأساة انسانية ،من بينهم الكاتب الإعلامي جمال لعلامي والذي انطلق من هذه الأطروحة مستندا إلى مسارات برهنة مركزة على مجموعة من الحجج كمايلي،أولا: "... حكايات "الحراقة"، تحولت بمرور الوقت إلى "مأساة إنسانية"، بعدما كانت القضية رأي عام"، والشواهد هنا كثيرة ومتعددة يرويها الحوت الذي يأكل هؤلاء "الضحايا" بعدما رفع بعضهم بالتقليد أو المحاكاة شعار ياكلني الحوت وما ياكلونيش الدود" فكانت النهاية دراماتيكية، إما بالموت في عرض البحر، أو بالتعذيب في مراكز تجميع المهاجرين، أو بالطرد المهين..."¹، يكشف الخطاب أن العلاقات الزوجية المختلطة في سياق الهجرة غير الشرعية غالبا ما تنتهي بالتفريق القسري والمآسي، ويضيف منتج الخطاب في حجته الثانية: "... في شكل الموضوع، جوليانا "هاربة"، ومرشد "حراف"، أي أن كلاهما بلغة القانون، خارجان عن القانون الأولى اختفت في بلدها ثم هربت للحاق بـ "زوجها" في بلده فتحولت هي الأخرى إلى حراقة"، والثاني دخل بلد "زوجته" بلا وثائق وعن طريق "الحرق"، فتم القبض عليه وإرساله إلى بلده بحجة الهجرة السرية..."²

¹ جمال لعلامي، مرشد وجوليانا، تعليق، الشروق اليومي، العدد 5704، التاريخ 2018.01.21، ص04.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

، ويرصد الخطاب أن الممارسات غير القانونية المرتبطة بالهجرة (مثل التزوير، زواج مصلحة...) تتسبب في نهايات مأساوية وهو ما تبرره الحجة الثالثة: "... حكاية "الكواغط"، التي يرددها جميع "الحراقة" والمهاجرين منذ عشرات السنين، هي التي دفعتهم دفعا إلى الزواج من بنات البلدان التي دخلوها سترا، أو عن طريق الاحتيال والتزوير أو بتمديد الإقامة بعد انقضاء المدة القانونية لصلاحية "الفيزا"، وكلها ممارسات وحيل لا تنتهي في الغالب إلا بالنهايات التي يحمد عقباها والعياذ بالله!..."¹، وعليه فإن الزواج المختلط لا يحمي الشباب من مأساة ما بعد الهجرة ولا يحل مشكلة الأوراق القانونية.

وبناء على ماسبق يتبين أن الخطاب يعالج الجانب الانساني للآثار السلبية للهجرة غير الشرعية ، من خلال علاقات الزواج المختلط، والمآسي الإنسانية الناتجة عن تعقيدات القوانين والمعاملات الدولية. وهو بمثابة **المسكوت عنه** الذي يرصد معاناة المهاجرين وأسرهم بتفاصيلها الصغيرة، وظروفهم بعد الطرد، بسبب تطبيق قوانين مكافحة الهجرة غير الشرعية، دون إغفال وواقع أبناء الزواج المختلط بعد الانفصال، والآثار الاجتماعية لذلك.

ويقدم منتج الخطاب **عبد الناصر بن عيسى** أطروحة تدعم هذا الطرح وهي **عدم معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وزواج المصلحة يهدد بانهيار اجتماعي كبير**، مستندا في ذلك إلى حجتين، الحجة الأولى: "... الصمت عن حالة اليأس التي بلغها بعض الشباب والشابات ولد مغامرين ومغامرات ما صار يشغل بالهن غير ركوب البحر أو ربما غير ترك البلاد نهائيا والصمت عن انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ولد مغامرين اجتماعيين ومغامرات ما عاد يهمهم مع أي شخص يكملون ويكملن نصف دينهن". والصمت عن ظاهرة زواج الوثائق، سيولد شعبا في الخارج معجونا بالبحر .. وبالنساء..."²، الخطاب يحذر من زواج المصلحة و نتائج تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية مما سيخلق جيلا فاقد الهوية والكرامة، وحجته الثانية: "... لا أفهم كيف تنهطل بعض الأرقام المربعة عن الانهيار الاجتماعي الذي يهز البنيان الجزائري، ولا تجرف سيوله الحكومات والرجالات الذين يتغنون بالإنجازات الكبرى التي حققتها الجزائر، ولا أفهم لماذا لا تعلن حالة الطوارئ الاجتماعية من أجل عقد مصالحة تاريخية وعاجلة بين الجزائري وذاته، لأن طبيعة الأرقام في مثل هذه الحالات، أنها تتكاثر بنسب المتتاليات الحسابية والهندسية، إذا لم تدخل قاعة العمليات

¹ جمال لعلامي، مرشد وجوليانا، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² عبد الناصر بن عيسى، بين الماء والنساء، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الجراحية بشكل استعجالي، وتولى المداواة أهل الاختصاص من الكفاءة والوطنية...¹. ويوضح منتج الخطاب أن التجاهل الرسمي والمؤسسي لهذه الأزمة الاجتماعية، يهدد المجتمع الجزائري بأخطار خطيرة. ويضيف الكاتب الإعلامي عبد الناصر بن عيسى في نفس المقال المعنون بـ "بين الماء والنساء أطروحة ثانية و هي، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية لا تقتصر على الموت ، بل تتعدى إلى اللذين ينجحون في الوصول الى الدول الاوربية، ووظف في ذلك حجة: "... من الخطأ اختصار خطر الهجرة غير الشرعية في مصير المغامر الآني ما بين أمواج البحر أو انقلاب القارب في عباب البحر المتوسط، الذي صارت أسما تتغذى من اجساد المهاجرين، والهاب حرقه الفراق في قلوب الأمهات خوفا على أبنائهن من مصير الهلاك، ومن الخطأ أن لا نلتفت لمن نجحوا في اجتياز البحر واحتضنتهم القارة العجوز بعجائزها اللاني وجدن شبابا قادمين من الجزائر، مستعدين لأي تنازل معنوي بعد التنازل الجسدي من أجل الحصول على رتبة مقيم في أي بلد في القارة الأوروبية مهما تلطخت هذه الرتبة المزعومة بالإهانات..."² يتضح مما سبق أن فحوى الخطاب يقدم تحذيرا للمسؤولين من قصر نظرهم في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية ويكشف عن مصير الجزائريين الذي يضطرون إلى التنازل عن كرامتهم في البلدان الأوروبية من خلال زواج المصلحة، بهدف الحصول على الوثائق وتسوية وضعيتهم اتجاه القانون بخصوص اقامتهم هناك.

وفي سياق الأثر الاجتماعي للهجرة غير الشرعية، يقدم الكاتب الإعلامي عمار يزلي أطروحة الهجرة غير الشرعية سلوك غير طبيعي يعارض الفطرة الإنسانية. موظفا الحجة التالية: "... لك أن الأمر يتعلق هنا بسلوك غير طبيعي للإنسان، سلوك ضد الفطرة وضد حتى الغريزة الحيوانية، فضلا عن روح الدين والأخلاق..."³. الخطاب يشير إلى أن الهجرة غير الشرعية ليست مجرد ظاهرة اجتماعية، بل سلوك مرفوض أخلاقيا ودينيا، ويُعتبر تهديدا للحياة الطبيعية.

عظفا على ماسبق يلاحظ الباحث أن خطاب الكتاب الإعلاميين ركزوا على آثار الهجرة غير الشرعية والتي أصبحت تشكل مأساة إنسانية حقيقية، بعدما أضحت العشرات من الجثث تتقاذفهم أمواج البحر، فضلا عن الحالة النفسية والاجتماعية التي يعيشها المهاجرون الذين يصلون الى الدول

¹ عبد الناصر بن عيسى، بين الماء والنساء، مرجع سبق ذكره، ص24.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ عمار يزلي، أولياء يرمون ابنائهم في البحر، مرجع سبق ذكره، ص24.

المستقبل، والمعاناة التي يواجهونها ، مما جعلهم يتجهون نحو ظاهرة زواج المصلحة كوسيلة للهروب من الواقع أو تسوية الوضع القانوني ، ما أفقد الشباب كرامته و قيمته في المجتمع وحوله إلى صفقة تقوم على المصلحة بدل المودة والرحمة. ويكشف فحوى الخطاب التهديد الحقيقي للنسيج الاجتماعي، من خلال التفكك الأسري، وتفشي قيم الانتهازية، ما ينذر بمخاطر كبيرة تهدد استقرار المجتمعات .

07-أطروحة تحول موقف الأولياء من معارضة الهجرة غير الشرعية الى تشجيعها:

مثل موقف الأولياء من الهجرة غير الشرعية لأبنائهم، والتحول إلى مساعدتهم على الهروب محور أساسي لهذه الأطروحة المركزية للكاتب الإعلامي سليم قالالة في مقال موسوم بعنوان "دلالة مباركة الالباء هجرة الابناء"، وقدم حجتين تدعمان هذا الطرح، وكانت الحجة الأولى... أما أن يصبح عدد كبير من الأولياء يشجعون أبناءهم على الهجرة، بل يخططون معهم لذلك، فتلك ظاهرة غريبة لم نألفها في مجتمعنا الذي مازال في حدود كبيرة يحرص على تماسك الأسرة وبقاء الأبناء إلى جانب الأمهات والآباء، ومازال لا يتوقف عن ذكر مآسي الابتعاد عن الوطن والغربة...¹. الخطاب يكشف التحول اللافت للانتباه في مواقف الاولياء إزاء هجرة ابنائهم و أصبح الأمر مثيرا للنقاش، ويعتبر الخطاب هذه المواقف غير مألوفة لدى العائلات الجزائرية ويصفها بالغريبة ،وهو ما تؤكد الحجة الثانية: "... وما يجعل هذه الظاهرة غريبة في حدود كبيرة أنها لم تعد تقتصر على العائلات الفقيرة التي يضطرها شظف العيش وصعوبات الحياة والعجز أمام مساعدة أبنائهم على السماح لهم بالهجرة، إنما أصبحت تتعدى إلى الأسر الميسورة وإلى النخبة المؤهلة تأهيلا علميا عاليا والتي رفضت خلال الثمانينيات وحتى التسعينيات أثناء العشرية السوداء مغادرة الوطن، دون أن نتحدث عن الأثرياء الجدد الذين أصبح الخارج "موضة" بالنسبة إليهم ولأبنائهم ومجالا مفضلا لإخفاء الثروة هناك أو القيام بالإنفاق دون حسيب ولا رقيب..."².

واستنادا إلى ما سبق يرى الباحث أن الهجرة غير الشرعية والهروب من الوطن طالت النخبة المتعلمة والعائلات الميسورة الحال التي أصبحت تقدم المساعدة لأبنائهم من أجل الهجرة والاستقرار في الخارج، وعليه فالهجرة لم تعد حكرا على الفقراء.

ومن خلال الخطاب المذكور يعتقد الباحث أن الكاتب يناقش ينتقد حالة التحول الاجتماعي لخطر ذهنية النخبة الجزائرية، من خلال دراسة ضمنية سوسيولوجية لمواقف العائلات الجزائرية إزاء هجرة

¹ سليم قالالة، دلالة مباركة الالباء هجرة الابناء ،العمود،الشروق اليومي، العدد 5737،التاريخ 2018.02.23، ص24.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

أبنائها. ويدعو منتج الخطاب إلى ضرورة مراجعة الخيارات الاستراتيجية للدولة، في مواجهة الظاهرة وانعكاساتها على المجتمع الجزائري مستقبلا، خاصة مع زيادة الشعور الجماعي بفقدان الأمل في الإصلاح والتغيير.

وفي السياق ذاته قدم الكاتب سليم قلالة أطروحة فقدان النخبة للأمل وتشجيع الأبناء على الهجرة، واستند في تبريره إلى الحجة التالية: "...ما الذي أصبح اليوم يدفع بهؤلاء إلى تشجيع أبنائهم على الهجرة؟ هل يؤسوا من أي إصلاح قادم بحكم إدراكهم الحقيقية ما يجري داخل البلاد، أو قرحهم من مصدر صناعة القرار؟ أم أنهم ندموا اليوم على أنهم لم يهاجروا في الفترة التي كان بإمكانهم ذلك ولا يريدون أن تتكرر التجربة مع أبنائهم؟ في كلا الحالتين سواء أنهم ندموا أم لم يهاجروا، أو أنهم فقدوا الأمل في عودة الإصلاح العميق لبلدهم، فإن الأمر ينبغي أن يستوقفنا مليا..."¹

وعطفا على ما سبق يرى الباحث أن جميع فئات المجتمع الجزائري أصبحت متفقة على خيار الهجرة، والدفع بأبنائها إلى الهروب بهدف انقاذهم من الوضع السياسي والاجتماعي السائد، وهنا يكشف الخطاب وهو بمثابة المسكوت عنه مؤشرا واضح لخلل استراتيجي يتطلب مراجعة وطنية عميقة، لتجنب تبعات هذه الوضعية. لأن عمليات الهجرة لا تحدث من فراغ، بل تحددها وتدفع إليها سياقات اجتماعية وثقافية في الاعتبار الأول، فالهجرة في مجملها عبارة عن انتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه إلى سياق أو موقف آخر تتوفر فيه إمكانيات تحقيق كل هذه الأمور ولو بدرجة بسيطة، وهو ما ينطبق على حالة العائلات الجزائرية، بمعنى توجد دوافع موقفية مرتبطة بالسياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد أو الجماعة، وهي ما تسمى بعوامل الطرد، التي تدفع بالفرد إلى الهجرة في كل الأحوال².

ويقدم الكاتب الإعلامي عمار يزلي قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية والغربية من منظور تأثيراتها و انعكاساتها على المجتمعات الغربية من خلال أطروحة التخوف من هجرة المسلمين وعلاقتهم بالنمو الديمغرافي في الدول الغربية، موظفا مجموعة من مسارات البرهنة المرتكزة على الحجج التالية: "...ومعنى هذا أنه خلال 50 سنة لن تكون هناك أوروبا الحالية، مع ذلك تشهد أوروبا نموا سكانيًا، لكن كيف؟ عن طريق الهجرة، والهجرة الإسلامية بالخصوص، ففي مجموع الزيادة في سكان أوروبا

¹ سليم قلالة، دلالة مباركة الاباء هجرة الابناء، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² وليد رشاد محمود، صبحي قنصوه، دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الافريقية غير المشروعة على الأمن القومي، مجلة الدراسات الإفريقية، مصر، مجلد 45، العدد 01، جانفي 2023، ص 681.

منذ 1990، تقول الإحصائيات، هناك 90% من هذه الهجرة، إسلامية...¹، وكانت الحجة الثانية: "...الهجرات الجماعية باتجاه أوروبا، التي يركز عليها الإعلام الغربي هذه الأعوام التي أفزعت أوروبا والعالم الفزع الأكبر، لها ما يبررها على الأقل على المستوى الاقتصادي الراهن، لكن المسألة تبدو أعمق وأصعب من أن يتصورها الأوروبي والمسلم البسيط اليوم لأن هذه الهجرات ستغير وجه العالم عما قريب...²، والحجة الثالثة التي استند إليها الخطاب: "... وخلال 20 سنة فقط سيصل هذا الرقم إلى 104 مليون في كندا، زاد عدد السكان ما بين 2001 - 2006 بمقدار 1.6 مليون 1.2 مليون منهم مهاجرون أغلبهم مسلمون...³.

ومما سبق يتضح أن الخطاب يكشف أن استمرار النمو السكاني الغربي مرتبط أساسًا بالهجرة الإسلامية (غير الشرعية والشرعية)، ويفيد أن الغرب يعيش حالة قلق وجودي بسبب هذه التحولات الديموغرافية في ظل انخفاض معدل الإنجاب في الغرب مقابل معدل نمو مرتفع للمسلمين، خاصة مع ارتفاع عدد حالات الزواج المختلط والمعروف بزواج المصلحة الذي يعتمد السباب المسلم كوسيلة للحصول على الإقامة وتسوية الوضعية من مهاجر غير شرعي إلى مهاجر شرعي مقيم. وهو يساهم في تغير البنية المجتمعية في الدول الغربية.

ونستخلص ما ذكره الباحث كالفن جولدشايدر (Calvin Goldscheider)، في دراسته حول الهجرة والبنية الاجتماعية، والتي تؤكد هناك علاقات عميقة بين الهجرة والبنية الاجتماعية، تعكس تنوع أنماط الهجرة، وتعقيدات البنية الاجتماعية، والطرق المتبادلة التي تربط بينهما مع مرور الوقت، كما ترتبط بمستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلاقتها بالطبقة الاجتماعية، وخضوعها للسيطرة السياسية⁴. وتأسيساً على ما سبق وحسب رأي الباحث يمكن القول أن الهجرة مهما كان نوعها شرعية أم غير شرعية أصبحت عاملاً أساسياً في النمو السكاني بالمجتمعات الغربية، في ظل انخفاض معدلات الإنجاب بين السكان الأصليين. ويحذر الخطاب من أن هذه التحولات الديموغرافية التي ستغير وجه العالم الغربي خلال عقود قليلة، وهو ما يثير مخاوف الأحزاب اليمينية واليسارية ووسائل الإعلام في الغرب، التي ترى في تزايد

¹ عمار يزلي، الغرب وفويا هجرة المسلمين، العمود، الشروق اليومي، العدد 6090، التاريخ 2019.02.12، ص24.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ Goldscheider, Calvin. "Migration and Social Structure: Analytic Issues and Comparative Perspectives in Developing Nations." *Sociological Forum* 2, no. 4 (1987): 674-96. <http://www.jstor.org/stable/684298>.

عدد المسلمين تهديداً للهوية والثقافة الأوروبية. و هو ما يفسر التطرف في التعامل مع الكهاجرين خاصة غير الشرعيين في هذه البلدان. لكن الخطاب عن الأسباب العميقة للهجرة والتي تزداد معدلاتها سنويا ،بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،فضلا عن العوامل النفسية . كما أغفل الخطاب الأبعاد الإنسانية للمهاجرين، وظروف اندماجهم ومساهماتهم الاجتماعية والاقتصادية في الدول المستقبلية.

8-أطروحة الهجرة غير الشرعية الإفريقية وبين تعامل الدولة الجزائرية وازدواجية موقف الدول الغربية.

ينتقد الكاتب الإعلامي عمار يزلي ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية، عبر هذه الأطروحة المركزية ،التي وظف فيها مجموعة من مسارات البرهنة المؤسسة على الحجج التالية،أولا: "...رد الداخلية كان مفحما وبالأرقام: لقد أنفقنا أكثر مما أنفقوا من أجل إفريقيا والأفارقة، وأعدنا جزءا كبيرا من المهاجرين إلى بلدانهم كما يقتضيه العمل الإنساني وجنبا أوروبا مشاكلهم، فماذا بقي لنا أن نفعل مع من صاروا عرضة للبيع والمتاجرة والابتزاز والتسول والجريمة ؟ ماذا كانت ستفعل أوروبا لو وصل إليها كل هذا العدد وتفشت فيها كل هذه الظواهر ؟ أو لم يصل بهم الأمر إلى اللعن مما فعلوه معهم؟ إنها المفارقة وازدواجية المعايير..."¹. فحوى الخطاب يبرز أن الجزائر تؤدي أدوارا إنسانية اتجاه المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة ،بشكل يفوق ما تفعله ادول أوروبا، لكنها تُدان بدل أن تُشكر. اما الحجة الثانية: "...رد وزارة الداخلية على تم ترحيل الأفارقة"، جاء ليوضح اللبس الكبير والمعايير المزدوجة التي يتعامل بها الغرب مع قضية إنسانية هي قضية الهجرة، فهم يرغمون دول جنوب البحر المتوسط بأن يلعبوا دور الدركي ضد عبور الهجرة القارية نحوهم، وفي نفس الوقت ينتقدون طرق معالجة الملف من طرف هذه الدول..."². عطفًا على ما سبق يتضح أن خطاب الكاتب ينتقد الدول الغربية خاصة الأوروبية و يتهمها بالنفاق وازدواجية المعايير في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين. ويحملها مسؤولية نقل الظاهرة ومحاولة عزلها في دول الجنوب.

ويدعم الكاتب الإعلامي جمال لعلامي هذا الطرح بقوله أن الجزائر تتعامل بكرامة وإنسانية، مع المهاجرين غير الشرعيين .موظفا ثلاثة حجج دعم طرحه كمايلي ،الحجة الأولى: "...لا يجب لأية دولة

¹ عمار يزلي ، المهاجرون ابقوهم عندكم ،العمود،الشروق اليومي، العدد 5833،التاريخ 2018.05.31،ص24.

² المرجع نفسه،نفس الصفحة.

أن تزايد على الجزائر في مجال إيواء المهاجرين الأجانب، والتعامل معهم بكرامة وإنسانية...¹، ويضيف في الحجة الثانية: "... الجزائر فتحت مخيمات محترمة للاجئين من الأشقاء السوريين والليبيين والماليين، والكثير من الجنسيات...²، ويؤد في الحجة الثالثة: "... الجزائر لم تطرد أي لاجئ أو مهاجر هارب من الحروب والموت والنعرات فكل من دخلها فهو آمن ولا خوف عليه ولا هم يحزنون...³ .

ومما سبق يتضح للباحث أن فحوى الخطاب جاء دفاعي ذو بعد وطني، اعتمد على إبراز إنسانية الجزائر مقابل التشكيك في نوايا الغرب، ويكشف عن العمل الذي تقوم به الجزائر من أجل توفير أماكن لإيواء المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين في ظروف إنسانية ومحترمة. وأكد الخطاب مشروعية ترحيل الجزائر للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في حالات الضرورة الأمنية.

وفي ذات السياق يضيف الكاتب جمال لعلامي في نفس المقال، أطروحة ثانية مفادها ترحيل الجزائر للمهاجرين يكون لأسباب موضوعية وأمنية، ويدعم طرحه بقوله: "...الجزائر لم تطرد أي لاجئ أو مهاجر هارب من الحروب والموت والنعرات فكل من دخلها فهو آمن ولا خوف عليه ولا هم يحزنون، لكن هذا لا يمنع الجزائر من حماية حدودها وأمنها واللجوء عندما يقتضي الأمر إلى ترحيل المتورطين ومنفذي ما ينص عليه القانون الجزائري على إدانته ومعاقبة أصحابه، وبالتالي فإن عمليات الترحيل، التي انطلقت منذ عدة أشهر ما هي في الواقع، سوى النصف الفارغ من الكأس...⁴، ويضيف في تشخيصه للموقف: "... لقد تورط بعض المهاجرين اللاجئين وليس كلهم طبعاً - في عمليات التزوير وتجارة المخدرات والتسول غير المشروع والدعارة وتبييض الأموال من خلال نسخ عملات مزيفة...⁵ .

معنى هذا أن الفحوى الذي يصدر عن هذا الخطاب يتمثل في أن الجزائر تقوم بتنظيم عمليات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين بالاتفاق مع حكومات بلدانهم الأصلية لأسباب موضوعية وأمنية، تحتم على أي سلطة في دولة ما من العالم التعامل بنفس الموقف وفي إطار ما تسمح به التشريعات والقوانين المتعلقة بالهجرة .

¹ جمال لعلامي، اهلا وسهلا ولكن؟، تعليق، الشروق اليومي، العدد 5861، التاريخ 2018.06.30، ص 04.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁵ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

وفي اعتقاد الباحث فإن لخطاب يرصد موقف الجزائر من ملف الهجرة غير الشرعية، خاصة المهاجرين الأفارقة، حيث يدافع منتجو الخطاب في صحيفة الشروق عن سياسة الجزائر في التعامل الإنساني مع المهاجرين واللاجئين، مع التأكيد على حقها في حماية الأمن الوطني. وينتقد منتجو الخطاب الاتهامات الغربية والتقارير الأجنبية والتي وصفوها بالمغرضة والابتزازية، مبرزين في الوقت ذاته ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية. ويكشفون حجم انتهاكات حقوق المهاجرين غير الشرعيين في الدول الغربية. **والمسكوت عنه** أيضا في هذا الخطاب المدافع عن سياسة الجزائر تجاه المهاجرين، هو إغفال مسؤولية الحكومات الإفريقية في دفع شعوبها للهجرة نحو دول العالم ومنها الجزائر على سبيل المثال التي تعتبر منطقة عبور ومنطقة استقبال في نفس الوقت. وأصبحت تتحمل تبعات وانعكاسات الظاهرة لوحدها.

وفي السياق نفسه يقدم الكاتب الاعلامي **عمار يزلي** أطروحة استفحال ظاهر التسول في الجزائر نتيجة حتمية للهجرة غير الشرعية للأفارقة، ويستند في دعم طرحه الى حجج مفادها، الحجة الاولى: "... نحن نعاني من تفاقم هذه الظاهرة وتكاثر وانتشار المتسولين بشكل غريب بما في ذلك التسول المأجور"، أي تجارة التسول، التي يقف وراءها أحيانا بارونات تسول "كما يقوم وراء المخدرات بارونات ووراء تجارة السكر والقهوة والجنس والسلاح..."¹. بمعنى أن الخطاب يدين الهجرة غير الشرعية و يرصد أثارها الاجتماعية والاقتصادية السلبية كالتسول، الجريمة، والاتجار بالبشر. والحجة الثانية: "... قبل سنوات، دار نقاش كبير في فرنسا، حول "التسول" واستغلال التسول" و"المتسولين المزيفين" و"المتسولين المحترفين" ،وفيما طالب البعض بمنع التسول، راح البعض الآخر يطالب بالعودة عن منع بعض البلديات الفرنسية للتسول، بعد أن تظاهر المتسولون أمام مقر بعض البلديات وإقامة رئيس البلدية. ونحن عندما أردنا أن نحل مشكل المهاجرين ونحمي مجتمعنا من التسول ومن الجريمة المنظمة والمتاجرة بالبشر، التي ليست من شيمنا ولا من عاداتنا، انبرت اليوم من خلف البحر موجة تندد بطرق الترحيل، وفاتهم ما فعلوه هم مع المهاجرين قسرا وأسلافهم..."².

منتج الخطاب ينتقد تفشي ظاهرة التسول، ويربطها بالهجرة غير الشرعية والضعف في التنظيم المحلي للظاهرة. ويكشف ازدواجية الموقف الغربي منها. وبتهمك وسخرية يرصد الخطاب فكرة طرحت في الغرب

¹ عمار يزلي، المهاجرون ابقوهم عندكم، مرجع سبق ذكره، ص24.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

لفرض ضرائب على المتسولين، وهو ما توضحه الحجة الثالثة في الخطاب: "...البعض في فرنسا كان قد طرح فكرة أخذ ضريبة الدخل على المتسول، وهي فكرة أراها صائبة اليوم: فلنبدأ بإحصاء المتسولين المحليين من أجل فرض الضرائب عليهم تماماً كما نفرض ضرائب على المواطن البسيط..."¹.

وبناء على ما سبق يتضح للباحث أن المجتمع المحلي الجزائري يعاني من نتائج الهجرة غير الشرعية للأفارقة مما ساهم في تنامي وانتشار ظاهرة التسول والجريمة. فالخطاب يربط بين الهجرة والتفكك الاجتماعي، ويقدم نقداً لاذعاً لسوء الإدارة والتواطؤ الغربي وتهربه من تحمل المسؤولية اتجاه الظاهرة.

والنتائج السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية تعكس معركة اجتماعية وإنسانية بين الحاجة إلى التصدي للهجرة غير الشرعية وبين ضرورة احترام حقوق اللاجئين الأفارقة، وهو ما يبدو إليه الكاتب الإعلامي رشيد ولد بوسيافة في أطروحة ضرورة تحرك السلطات ضد المواقف العنصرية إزاء اللاجئين الأفارقة في الجزائر حيث أبرز في إنتاج خطابه حججاً مدعمة لهذا الطرح على النحو التالي تمثلت الحجة الأولى: "...إذا كان من الطبيعي أن تسود مشاعر القلق من تطور الظاهرة واتساعها، فإنه من غير المقبول أن يتم إطلاق أوصاف عنصرية ضد اللاجئين والمطالبة بطردهم من البلاد، وإغفال الجانب الإنساني في القضية، خاصة أن أغلب هؤلاء اللاجئين جاؤوا من بلدان تزقتها الحروب والنزاعات، وهي ظروف أسوأ من تلك التي دفعت بالجزائريين إلى خوض أهوال البحر والمرور إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط..."²، أما الحجة الثانية: "...إن الإنسان الجزائري كان ولا يزال ضحية المشاعر العنصرية لدى الإنسان الأوروبي سواء خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر، أم بعد الاستقلال، وهو واقع يعيشه ملايين الجزائريين الآن في أوروبا وهم يتابعون التصريحات اليومية لرموز اليمين المتطرف الداعي إلى طرد العرب والمسلمين..."³.

فمن خلال ما تقدم يفصح منتج الخطاب على استنكار هذه المواقف العنصرية ويبرز ضرورة التعامل مع اللاجئين الأفارقة بمنظور إنساني بعيداً عن الممارسات العنصرية، وخطاب الكراهية، كما يرصد الخطاب كيف أن التاريخ المشترك مع العنصرية الأوروبية يجب أن يكون دافعاً لعدم تكرار نفس المواقف مع اللاجئين الأفارقة.

¹ عمار يزلي، المهاجرون ابقوهم عندكم، مرجع سبق ذكره، ص24.

² رشيد ولد بوسيافة، لا تنسو اننا افارقة، افتتاحية الشروق اليومي، العدد 5496، التاريخ 2017.06.22، ص02.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

واستنادا إلى ما سبق يرى الباحث أن الخطاب يُعالج قضية الهجرة غير الشرعية وواقع اللاجئين الأفارقة في الجزائر، بشكل يعكس اهتمامًا اجتماعيًا وإنسانيًا تجاه موضوع يعتبر في بالغ الحساسية. ويركز على هجرة الأفارقة في الجزائر وهو بمثابة المسكوت عنه من خلال إبراز التحديات والضغوط المترتبة على المجتمع المحلي، بسبب التدفق الكبير للاجئين، بسبب تدهور الأوضاع في دول الجوار على غرار منطقة الساحل الإفريقي و حالة اللاستقرار التي تعيشها ليبيا منذ سنة 2011، وفي الوقت نفسه يدعو منتجو خطاب جريدة الشروق إلى حسن التعامل مع القضية، وتعقيدها في ظل ازدواجية مواقف الدول الغربية.

09- أطروحة قضية المهاجرين غير الشرعيين تتحول إلى وسيلة ضغط غربي على الجزائر:

انطلق منتج الخطاب من هذه الأطروحة المركزية في السياق الجيوسياسي الذي تحولت فيه الهجرة غير الشرعية من مجرد ظاهرة اجتماعية وإنسانية إلى وسيلة ضغط سياسي واقتصادي تمارسها بعض الدول الغربية على الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا والتي تعتبر بلدان المصدر، والعبور للمهاجرين. وقدم منتج الخطاب حججا تدعم طرحه كمايلي، الحجة الأولى: "... فجأة تحول ملف المهاجرين الأفارقة إلى وسيلة ضغط وابتزاز، لجأت إليها - دوائر أجنبية في حق الجزائر واستغلت تقارير إعلامية أجنبية أيضا تدعي وتزعم زورا وبهتانا أن الجزائر "تخلت" عن "حراقة" في الصحراء، بينما جاء تقرير للخارجية الأمريكية، حول الاتجار بالبشر ساعات بعد الاتهامات والأكاذيب الغربية، لينصف الجزائر وتعاملها مع الملف..."¹. أما الحجة الثانية: "...وبالتالي على التقارير الغربية أن توجه روبرتاجاتها وصورها إلى ما يحدث في مراكز تجميع حراقتنا" وكل المهاجرين السريين بالدول الكبيرة..."².

وعيله يرصد فحوى الخطاب عن ازدواجية الغرب في التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية الذي يغض الطرف عن معانات المهاجرين وسوء المعاملة والعنصرية التي يتعرضون لها في أماكن احتجازهم في الدول الأوروبية. الخطاب يكشف الخطاب عن الاتهامات الغربية للجزائر في ملف الهجرة غير الشرعية و المبنية على مغالطات وابتزاز، وما تروج له وسائل الاعلام حول الموضوع لا أساس لها من الصحة، وتعتبر صورة من صور ممارسة الضغط والابتزاز ضد الجزائر.

وفي السياق نفسه يقدم الكاتب الإعلامي حبيب الراشدين أطروحة استعمال قضية الهجرة غير الشرعية كأداة لتشويه صورة الجزائر والنزج بها في صراعات إقليمية. حيث استند على النحو التالي، الحجة

¹ جمال لعلمي، اهلا وسهلا ولكن؟، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الأولى: "...من جريدة "لوموند" إلى "جون أفريك" مروراً - بالمواقع والصحف المغربية، نقل الخبر بنبرة فيها كثير من التهويل حول "استدعاء" الجارة مالي لسفيرها وقنصلها بالجزائر "احتجاجاً" على ما قيل على لسان وزير الخارجية المالي أنها معاملات جزائرية غير مقبولة للمهاجرين الماليين المرحلين، وتداول صور وفيديوهات الأعمال الشعب التي تعرضت لها السفارة الجزائرية بياماكو الاثنين الماضي..."¹. و الحجة الثانية: "... فإن نفس القنوات الإعلامية المرتبطة بفرنسا والمغرب، لم تتوقف عن الترويج لما تصفه بـ"المعاملات السيئة؟" التي يتعرض لها المهاجرون الأفارقة بالجزائر، ذهبت إلى حد اتهام الجزائر دولة وشعباً بـ"العنصرية؟" تندرج جميعها في سياق الضغط الفرنسي على الحكومة الجزائرية، ومحاولة الزج بالجيش الوطني الشعبي في المستنقع الذي صنعه التدخل العسكري الفرنسي في مالي..."².

وتأسيساً على ما سبق خطاب الصحيفة ينحو في مجمله باللائمة على طريقة تناول الإعلام الغربي لقضية الهجرة غير الشرعية والذي لا يهدف إلى حماية المهاجرين، كما يروج له، بل يُستعمل كأداة للتحريض ضد الجزائر واتهامها بسوء المعاملة والعنصرية، فالخطاب الخطاب الاعلامي الغربي حول الهجرة غير الشرعية ليس نزيهاً، بل ميسس وموجه لضرب صورة الجزائر. ويفصح خطاب الصحيفة عن أن "أزمة المهاجرين الأفارقة" تخفي وراءها محاولات خطيرة لجر الجزائر إلى مستنقع أمني وعسكري يخدم مصالح قوى دولية خارجية. وأصبحت قضية الهجرة غير الشرعية مرتبطة بمحاولات إقحام الجزائر في فوضى الساحل ومالي في ظل توتر العلاقات بين الجزائر وهذا البلد الإفريقي، وهو ما تعتبره الجزائر جزءاً من التركة الاستعمارية الفرنسية.

وفي السياق ذاته يضيف الكاتب الإعلامي حبيب الراشدين أطروحة ثانية في سياق الرهانات الجيوسياسية، مفادها قضية الصحراء الغربية، والملفات الإقليمية خلفية أساسية لتوتر العلاقات الجزائرية الفرنسية-المغربية بسبب الهجرة غير الشرعية. وقدم الكاتب هذه الأطروحة مشفوهة بمجموعة من الحجج والبراهين التي تبرر طرحه كمايلي، الحجة الأولى "....فيما تتزامن الحملة مع التصعيد الخطير في لهجة ملك المغرب في آخر رسالة له من باريس إلى الأمين العام للأمم المتحدة تحمل خطاب تهديد خطير، لم يسبق له ولا لوالده الاقتراب منه حتى في زمن الاشتباك المسلح في أمغالة، أو طوال الحرب والقتال مع

¹ حبيب الراشدين، المواجهة القادمة مع جغرافيا فرانس أفريك، العمود، الشروق اليومي، العدد 5794، التاريخ 2018.04.21، ص24.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

جبهة البوليساريو...¹، أما الحجة الثانية: "...التصعيد الإعلامي السياسي والعسكري بلغ أوجه في الأشهر الثلاثة التي قضاها ملك المغرب في باريس، وقد سبقت استحقاق تداول مجلس الأمن هذا الشهر ملف الصحراء الغربية، كما يأتي متزامنا مع تردي العلاقات الجزائرية الفرنسية، وفشل زيارة ماكرون في استدراك أخطائه وأخطاء سلفه في التعامل المتوازن مع دول المغرب العربي واستماتة فرنسا في الدفاع دبلوماسيا وسياسيا عن الأطروحة المغربية، بلغت إلى حد إدخال الاتحاد الأوروبي في مخالفة صريحة مع قرارات المحكمة الأوروبية...²، أما الحجة الثالثة: "...شواهد كثيرة تفيد أن فرنسا هي من يقف خلف التصعيد، بعد أن أيقنت استحالة استمالة الجزائر في الملفين الليبي والمالي، وفشل فرنسا في تغيير الموقف الأمريكي من النزاع في الصحراء، وفي صرف حلفائها عن الاهتمام بالسوق الجزائرية، التي تأكلت فيها حصة فرنسا لصالح الصين وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا والإفصاح عن مشاريع طاقةوية إيطالية ضخمة بالجزائر من شأنها تعزيز موقع الجزائر التقليدي كعمول آمن لأوروبا لعقود قادمة...³.

يتضح مما سبق أن قضية المهاجرين غير الشرعيين تشكل جزء من تصعيد أكبر، يسبق مناقشة ملف الصحراء الغربية في مجلس الأمن، الذي تسعى فيه فرنسا والمغرب لعزل الجزائر دبلوماسيًا. و حسب القراءة التحليلية للباحث فإن الخطاب يفصح عن أن قضية المهاجرين غير الشرعيين في هذه الحالة ليست إلا مجرد وسيلة ضمن خطة شاملة لتوجيه أنظار المجتمع الدولي ضد الجزائر في قضايا حساسة مثل قضية الصحراء الغربي، التي تعتبرها الجزائر قضية تصفية استعماري إفريقيا، وهو الطرح الذي يرفضه المغرب بدعم فرنسي وهي الأطراف التي تقف وراء الحملة الإعلامية التي تستهدف الجزائر بخصوص قضية المهاجرين الأفارقة، بهدف ممارسة الضغط الدولي والتأثير في مواقف الجزائر اتجاه قضية الصحراء الغربية .

ويدعو منتج الخطاب الجزائر إلى التحصين الأمني الاستراتيجي، لأن قضية الهجرة غير الشرعية مجرد واجهة لصراع أكبر يفرض تغييرات في السياسة الأمني، وحجته في ذلك: "...حقيقة أن الجزائر هي على تماس جغرافي عسكري وأمني مع فرنسا عبر ما يُسمى بفضاء "فرانس أفريك" الذي يشمل أغلب دول غرب إفريقيا، يضاف إلى الموقع الذي احتفظت به فرنسا في المغرب عبر اتفاقية إيكس ليبان" التي نقلت المغرب من الوصاية إلى الاستقلال المشروط بالتراط "ancein terdepend"، وأن هذا الموقع يفرض

¹ حبيب الراشدين، المواجهة القادمة مع جغرافيا فرانس أفريك، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

على الجزائر أن تتدبر أوضاعها الأمنية غربا وجنوبا مع وجوب افتراض الاشتباك الدائم مع فرنسا في آخر فضاءها الحيوي في المنطقة كقوة المدن متراجعة، قد لا يتردد حكامها في ارتكاب حماقات مثل التي ارتكبتها ماكرون مؤخرا في سورية...¹.

ويتضح من استقراء ما سبق أن خطاب الصحيفة لا يتناول موضوع الهجرة غير الشرعية كظاهرة اجتماعية أو إنسانية، بل يقدمها ضمن سياق استراتيجي أوسع، يرتبط بالصراعات الدولية والإقليمية. و يكشف عن محتوى كامن في الخطاب وهو بمثابة **المسكوت عنه** وهو أن قضية الهجرة غير الشرعية تشكل تهديد أمنيا حقيقيا للجزائر. حيث تُستغل قضية الهجرة غير الشرعية أداة للضغط والتشهير والابتزاز. ويُحْمَلُ إخطاب صحيفة الشروق اليومي كل من المغرب و فرنسا مسؤولية هذا التصعيد والتهديد الأمني ويدعو الجزائر التخطيط الاستراتيجي الأمني لمواجهة هذا الواقع.

ويضيف الكاتب الإعلامي **حبيب الراشدين** في نفس السياق وفي مقال آخر أطروحة استخدام ألمانيا **ملف الهجرة غير الشرعية كورقة ضغط لتحقيق مكاسب أوروبية على حساب الجزائر**، وهو الطرح الذي يدعم ما سبق الإشارة إليه بخصوص تحامل الدول الغربية ضد الجزائر و الضغط عليها باستخدام قضية الهجرة غير الشرعية، و دعم طرحه ثلاثة حجج. والحجة الأولى: "...إصرار السيدة ميركل على وضع ملف ترحيل المهاجرين الجزائريين وعددهم أقل من 4 آلاف حالة أحبط كثيرا من الرهانات التي سبقت الزيارة، وحملتها على ما يبدو فوق ما كانت ترغب فيها ميركل، التي تكون قد حضرت لهذه الزيارة المتبوعة بزيارة لأربعة دول افريقية تحت قبعة المفوضية الأوروبية للهجرة، التي كلف بها الاتحاد الأوروبي المستشارة الألمانية، وقد غاب في الندوة الصحفية التطرق إلى الملفين السياسي والاقتصادي وإلى الفرص المفتوحة بينهما لتحسين العلاقات وتطويرها..."². يرصد منتج الخطاب أن ألمانيا استعملت ملف الهجرة غير الشرعية بمناسبة زيارة المستشار الألمانية أنجيلا ميركل الى الجزائر كورقة ضغط لتحقيق مكاسب أوروبية على حساب الجزائر. أما الحجة الثانية: "...واضح أن المستشار الألمانية السيدة ميركل تكون قد أضاعت على بلدها وعلى الجزائر فرصة الاستثمار في ثاني زيارة دولة لها لانتزاع موقع قدم متقدم، في بلد مرشح للعب دور محوري في السباق المحموم بين الاقتصاديات العالمية الكبرى لإعادة وضع اليد على القارة السمراء بإصرارها على وضع ملف الهجرة السرية على رأس اهتماماتها ومحاوله الضغط على الجزائر لتغيير مواقفها

¹ حبيب الراشدين، **المواجهة القادمة مع جغرافيا فرانس افريك**، مرجع سبق ذكره، ص24.

² حبيب الراشدين، **ملف الهجرة يعوق زيارة ميركل، العمود، الشروق اليومي**، العدد 5938، التاريخ 2018.09.19، ص24.

تجاه المسعى الأوروبي لتحويل دول شمال إفريقيا إلى حراس بوابة بلا مقابل سياسي واقتصادي...¹ أما الحجة الثالثة: "... وما لم يأت البيان الختامي لهذه الزيارة بجديد فإن السيدة ميركل تكون قد أضاعت على البلدين فرصة وضع العلاقات بين ألمانيا والجزائر في مسار سليم يستثمر في الفرص الهائلة المتاحة للبلدين سواء فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية وما تتوفر عليه الجزائر من فرص جيدة للاستثمار والاستهلاك..."². وتأسيسا لما سبق يرصد الخطاب أن مسألة الهجرة غير الشرعية عرقلت فرص الشراكة والتعاون الاقتصادي والسياسي بين الجزائر وألمانيا.

إن الملاحظ والمدقق لفحوى هذا الخطاب يكتشف مدى تأثير ملف الهجرة غير الشرعية على زيارة المستشار الألمانية أنجيلا ميركل إلى الجزائر. ويتجلى إصرار ميركل على مناقشة هذا الملف وتعاملها مع الجزائر كـ "حارس بوابة" لأوروبا عطّل فرص تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين.

و نستخلص ما توصل إليه الكاتب الإعلامي حبيب الراشدين الذي طرح في مقال تحليلي ثالث أطروحة استغلال قضية الهجرة غير الشرعية من طرف الدول الأوروبية لاستعادة نفوذها الاقتصادي والسياسي في إفريقيا، مستخدما ثلاثة حجج على النحو الموالي، الحجة الأولى: "...فيما اشتغل الطرف الأوروبي على وسم هوية القمة ب الملفات الأمنية والهجرة" ويخفي الرغبة في استعادة ما أضاعته أوروبا لصالح الصين والولايات المتحدة الأمريكية..."³، أما الحجة الثانية: "...تتعامل خلالها القوى العظمى مع القارة السمراء بذهنية استعمارية متعالية وفي أحسن الأحوال تتعامل معها كسوق واعدة الصرف بضاعتها، أو كمصدر تهديد بوصفها "موطنا بديلا" لما يسمى بالإرهاب، وأول مصدر للهجرة غير الشرعية..."⁴ والحجة الثالثة كانت كمايلي: "...وعلى المستوى السياسي والأمني، لا تزال الأقطاب الاستعمارية في أوروبا تتعامل مع أجزاء من القارة كحداائق خلفية وحميات، مثل ما تفعل فرنسا مع دول غرب إفريقيا..."⁵

وحسب القراءة التحليلية للباحث فإن الخطاب يكشف كيف أن دول أوروبا لا تزال تتعامل مع الدول الإفريقية بذهنية استعمارية متعالية. وأوروبا تستغل شعار الأمن والهجرة لاستعادة نفوذها الاقتصادي والسياسي في إفريقيا. فيما يؤكد منتج الخطاب أن الهجرة قضية غير الشرعية ترتبط بفشل تنموي فرضته في

¹ حبيب الراشدين، ملف الهجرة يعوق زيارة ميركل، مرجع سبق ذكره، ص24.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ حبيب الراشدين، قمة يهودية أوروبية لافتراس إفريقيا، العمود، الشروق اليوم، 24 العدد 5651، 29.11.2017، ص24.

⁴ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁵ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

افريقيا فرضته الدول الغربية وحجته في ذلك:"...دول الاتحاد الأوروبي ما زالت تحتل الصدارة بأكثر من 33 % من صادرات القارة و41% من وارداتها، وتسيطر على ثلث الاستثمارات الخارجية في القارة، أغلبها موجه إلى استنزاف الثروات الباطنية (محروقات ومعادن ثمينة وذهب وألماس وأحجار كريمة) ولم يكن لها أدنى دور في مساعدة القارة على بناء المنشآت القاعدية المهيكلية للاقتصاد المساعدة على فك العزلة، وتشجيع التبادل الإفريقي البيني..."¹.

وقد اتضح من الخطاب المذكور أن الكاتب أبرز عجز الدول الإفريقية على الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، بسبب غياب التنمية و استنزاف ثرواتها من طرف الدول الأوروبية ،خلال سنوات الاستعمار والهيمنة التي تفرض عليها خلال فترة الاستقلال.

يتبن للباحث من خلال ما تقدم أن الخطاب يعتبر الهجرة غير الشرعية نتيجة حتمية لهيمنة اقتصادية وسياسية مفروضة على القارة الإفريقية من طرف الدول الغربية وتمثل القضية وسيلة يستخدمها الغرب للضغط عليها و وصف الدول الافريقية كمصدر تهديد،فالخطاب يكشف عن علاقة الهجرة غير الشرعية بالفشل التنموي الذي تسببت فيه القوى الاستعمارية الأوروبية.والمسكوت عنه في الخطاب هو التركيزا على المصالح الاقتصادية والسياسية الأوروبية كأسباب مباشرة للهجرة،و عدم التطرق الى الدور الصيني والروسي المستجد في القارة الافريقية و علاقته بالهجرة غير الشرعية، مع غياب مساءلة الداخل الإفريقي عن جزء من المسؤولية في القضية ،إلى جانب مسؤولية بعض الأنظمة الإفريقية الغارقة في الفساد والاستبداد،مما يساهم في خلق بيئة طاردة مشجعة على الهجرة غير الشرعية.

واستقراء لما سبق ذكره في خطاب الكتاب الاعلاميين في صحيفة الشروق اليومي،يرى الباحث أن الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد حركة تنقلية للأفراد بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية،بل أصبحت مرتبطة بشكل وثيق بالرهانات الجيوسياسية التي تحاول إعادة رسم موازين القوى في العالم بصفة عامة وفي افريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة .ففي ظل النزاعات المسلحة،وعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية بفعل الصراع على السلطة و التدخلات الأجنبية في افريقيا، تحوّلت قضية الهجرة غير الشرعية إلى أداة للتوظيف السياسي والأمني تستخدمها بعض القوى الإقليمية والدولية للضغط على الجزائر والدول الافريقية عموما ،لضمان نفوذها وخدمة مصالحها في هذه المناطق وتتمثل هذه

¹ حبيب الراشدين، قمة يهودية اوروبية لافتراس افريقيا ،مرجع سبق ذكره،ص24.

الرهانات في استغلال ملف الهجرة غير الشرعية لابتزاز بعض الدول والتفاوض معها حول ملفات اقتصادية و أمنية أو حتى للتأثير على قراراتها ومواقفها اتجاه القضايا الاقليمية والدولية

10- أطروحة التحرك من أجل معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

يستند الكاتب الإعلامي رشيد ولد بوسيافة ، في أطروحته التي يدعو من خلالها السلطات إلى التحرك بسرعة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر ، إلى مبررات لدعم طرحه تمثلت الأولى في: "... تعالت في المدة الأخير أصوات تدعو إلى ضرورة ترك السلطات العمومية لمعالجة ظاهرة اللاجئين القادمين من الدول الإفريقية، وما زاد في حالة القلق في أوساط المواطنين هو ظهور تجمعات أو قرى إفريقية على ضفاف الأودية وقرب المدن الكبرى، على غرار تلك القرية التي أطلق عليها اسم أفريكا تاون، الواقعة على ضفاف وادي الحراش، وهو ما يهدد الصحة العامة بسبب انعدام النظافة خاصة أن القرية أقيمت بمحاذاة مجرى للمياه القدرة..."¹. أما الحجة الثانية: "... ضف إلى ذلك أعمال التسول التي يقوم بها عدد كبير من الأفارقة في الطرق والشوارع الرئيسية وهي كلها معطيات تحتم على السلطات سرعة التحرك لجرد اللاجئين وتجميعهم في مخيمات وتقديم الخدمات الإنسانية الضرورية لهم، بدل تركهم يندمجون مع المجتمع بالطريقة التي نراها..."². ويضيف في الحجة الثالثة: "... فإن تحرك السلطات مطلوب لتنظيم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتضييق على الجهات التي تسهم في التدفق اليومي لهم، واتخاذ الإجراءات القانونية الردعية في حق اللاجئين الذين يتورطون في اعمال غير قانونية كالتسول والدعارة والاعتداءات على المواطنين، أما التعامل مع الظاهرة بطريقة النعامة وتجاهل الأخطار التي تشكلها على المجتمع فهو الخطأ الأكبر الذي ترتكبه السلطات..."³.

هنا الخطاب يفصح عن الآثار السلبية التي تنجم عن ترك الأمور دون معالجة، مؤكداً أن تجاهل ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة في الجزائر سيؤدي حتما إلى تفاقم الأوضاع. ويؤكد منتج الخطاب على أن المسألة تحتاج إلى تنظيم وإجراءات فعالة من قبل السلطات لضمان المعاملة الإنسانية الصحيحة. معالجة الهجرة غير الشرعية لا يقصد به المهاجرين الأفارقة في الجزائر فقط ، بل حتى الجزائريين الذين هاجروا إلى أوروبا بطريقة غير شرعية ، وهم عرضة للترحيل من طرف السلطات الأوروبية. حيث يقدم الكاتب

¹ رشيد ولد بوسيافة، لا تنسو اننا افارقة ،مرجع سبق ذكره ،ص02.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الإعلامي حبيب الراشيديين طرحه بخصوص تحرك السلطات لمعالجة الهجرة غير الشرعية ضمن أطروحة استعداد الجزائر لاستقبال أبنائها المهاجرين غير الشرعيين بشرط التنظيم واحترام كرامتهم، واستند في طرحه إلى الحجة التالية: "... أن الجزائر مستعدة لاستقبال أبنائها كيفما كان عددهم شريطة احترام ألمانيا لمطالبين رئيسيين: تحقق الجزائر المسبق من هوية المرشحين للترحيل وتنظيم الترحيل في ظروف تضمن لهم حقوقهم وكرامتهم، مع رفض الترحيل عبر رحلات شارتر المهينة..."¹.

يتضح من فحوى الخطاب أن السلطات الجزائرية تقبل استقبال الجزائريين المقيمين بطريقة غير شرعية في الدول الأوروبية على غرار ألمانيا بشرط تنظيم عمليات الترحيل مع الاحترام الكامل لكرامة الجزائريين المرحلين، نلاحظ تأكيد السلطات الجزائرية على حفظ كرامة الجزائريين في كل الأحوال. وهو ما يدعمه الكاتب الإعلامي عبد الحميد عثمان في مقال بعنوان "كرامة الجزائريين خط أحمر"، حيث انطلق من أطروحة معاناة المهاجرين غير الشرعيين بالخارج وعجز السلطات الجزائرية عن التكفل بهم في ظل أزمة كورونا، حيث استند إلى عدد من الحجج كالتالي، أولاً: "... لا يمكن الوثوق بكثير من الروايات التي تروج حول خلفيات مأساة هؤلاء الجزائريين العالقين، لكن ذلك لا يمنع من إثارة مسألة خطيرة تتداول في نطاق ضيق، مفادها أن سبب الإبقاء عليهم في تركيا هو عدم توفر مكان مناسب للحجر الصحي بالجزائر..."². يكشف فحوى الخطاب عن وجود أبعاد غير معلنة عن وضعية بعض الجزائريين العالقين في الخارج، منهم من قد يكونون مهاجرين غير شرعيين. في ظل غياب توضيح رسمي لأسباب وجود هذا العدد الكبير من الجزائريين في تركيا خلال فترة جائحة كورونا "... سمعنا العديد من الروايات المتضاربة حول أسباب ما يحدث لإخواننا في تركيا، لكنها تبقى كلها في حكم الإشاعات طالما ظلت الهيئات الرسمية تلتزم الصمت دون تفسير ولا تبرير لهذه المأساة العجيبة..."³.

فمن خلال ذلك يكشف منتج الخطاب عن أزمة المهاجرين الجزائريين العالقين في تركيا مع بداية جائحة كورونا، مما يعكس مآسي بعض الجزائريين الذين غادروا البلاد بطرق غير شرعية أو بقصد الهجرة إلى أوروبا. وهكذا يعكس الخطاب جانباً من معاناة المهاجرين غير الشرعيين بالخارج ويكشف عجز السلطات

¹ حبيب الراشيديين، ملف الهجرة يعوق زيارة ميركل، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² عبد الحميد عثمان، كرامة الجزائريين خط أحمر، افتتاحية الشروق اليومي، العدد 6444، التاريخ 2020.03.26، ص 24.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الجزائرية عن التكفل بهم وحمايتهم، و **المسكوت عنه** في الخطاب يتمثل في طريقة إدارة ملف الهجرة غير الشرعية خلال الأزمة الصحية المعروفة بجائحة كورونا.

وفي سياق الأطروحات التي قدمها منتجو الخطاب حول موضوع معالجة السلطات للهجرة غير الشرعية، قدم الكاتب الإعلامي **عبد النصر بن عيسى**، أطروحة الجزائر الجديدة هي التي توقف الهجرة غير الشرعية وتوفر الرفاهية للمواطن. هذا الطرح جاء في سياق التحول السياسي الذي عرفته الجزائر بعد الحراك الشعبي لسنة 2019 وانتهاء فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة لمدة 20 سنة، وبعد اجراء الانتخابات الرئاسية شهر ديسمبر 2019 والتي انتخب فيه عبد المجيد تبون رئيسا، وجاء برنامجه بشعار الجزائر الجديدة. وقد وظف منتج الخطاب حجتين أساسيتين لدعم طرحه، كما يلي: الحجة الأولى: "...الجزائر الجديدة هي التي توقف الهجرة السرية والمخاطرة بالنفس من أجل العيش في بلاد أخرى والافتخار بالوطن المزدهر، وهي مشروع القرن وكل الأزمان يتحد لأجله الجميع من دون استثناء..."¹. أما الحجة الثانية: "...الرئيس تبون يقول إن لينة الجزائر الجديدة قد وضعت، ومنتقدوه يطالبون بالجزائر الجديدة، والذين مازالوا يمنعون مشاهد الحراك كل يوم جمعة، لا شعار لهم سوى المطالبة بالجزائر الجديدة وهو علم الفلاح والطبيب والإمام والفنان والعاطل عن العمل ... الجميع يطالب بالإسراع في بعث الجزائر الجديدة، من دون أن يعتبر كل فرد نفسه معنيا قبل غيره بالالتزام بالجزائر الجديدة..."².

فالخطاب حسب ما يعتقد الباحث يوضح أن تحقيق الجزائر الجديدة يحتاج جهداً جماعياً والتزاماً فردياً بالتغيير والابتعاد عن التخلف، والظواهر السلبية والأفات الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية. ويرصد منتج الخطاب أن الجزائر الجديدة هي التي تضع حدا للهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري الذي يتوجب عليه الانخراط في هذا المسعى الوطني في ظل التغيير الحاصل في النظام السياسي في الجزائر والحراك الشعبي الذي يبعث الأمل في نفوس الجزائريين. ويكشف فحوى الخطاب وهو بمثابة **المسكوت عنه** الذي يتمثل في أن معالجة السلطات للهجرة غير الشرعية توجهها تحديات متصاعدة مرتبطة بتعقيدات أمنية واجتماعية وإنسانية متداخلة. كما تبقى فعالية المعالجة مرهونة بوجود إرادة سياسية قوية، وإقامة تعاون دولي وإقليمي متوازن، يتجاوز منطق الضغط و الابتزاز السياسي من طرف الدول الغربية.

¹ عبد الناصر بن عيسى، «الجزائر الجديدة»، افتتاحية الشروق اليومي، العدد 6391، التاريخ 2020.01.25، ص 02.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ثانيا: تحليل الأطروحات ومسارات البرهنة بصحيفة ELWATAN:

عالج خطاب صحيفة ELWATAN الصادرة باللغة الفرنسية في سياق موضوع الهجرة غير الشرعية مجموعة من الأطروحات المركزية والتي رصدها خطاب الكتاب الإعلاميين ،ضمن مواد الرأي التي غلب عليها التعليق الصحفي.وبلغ عدد الاطروحات المركزية (06) ستة أطروحات مثلت قوام محاور شغلت خطاب الكتاب الإعلاميين،وهي كالآتي:

1-أطروحة الهجرة غير الشرعية تظهر كنتيجة للدور السلبي للحكومة والظروفة السيئة:

قدم منتخ الخطاب الإعلامي الكاتب **Chawki AMARI** في هذا الصدد الأطروحة المركزية،مشفوعة بحجة أن ضعف الأداء الحكومي و الهزيل للمسؤولين السياسيين ،سبب مباشر في الهجرة غير الشرعية.إن ما يعزز هذا الطرح كشاهد هو الحجة التي تقول: "... أويحي وولد عباس، اللذان يحملان الحرف "أ"، على حق إذن، وكل تحليل حول عدم الكفاءة، والعدالة للنافذين، والخيارات السيئة، والفساد المستشري، أو حتى قانون المالية لهذا العام، لا علاقة له بالاحتجاج...."¹، أما الحجة الثانية: "... بنفس المنطق، عاد جمال ولد عباس، طبيب الأسنان، يوم السبت الماضي للحديث عن تظاهرات وإضرابات الأطباء، والمتقاعدين العسكريين، وطاقم الطيران التابع للخطوط الجوية الجزائرية، واصفا إياها بأنها «تلاعب» قبيل الانتخابات الرئاسية..."².والحجة الثالثة في إسياق دعم هذه الاطروحة..." فمن الواضح أن رئيس الوزراء، المتمسك بمنطقه، أراد أن يرد على الحركات الاجتماعية. اتهم أحمد أويحي «دوائر تحرك الجبهة الاجتماعية». لماذا؟ لم يقل ذلك، لكنه واضح أيضاً، هذه الدوائر تحلم بإزاحة أويحي، الذي عينه، والذي عين من عينه...."³.

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن الخطاب يبرز في هذا السياق عدم استجابة الحكومة لمطالب الشعب وظروف الفقر التي يعاني منها الشباب، ويشير إلى أن الحركات الاجتماعية هي نتيجة مباشرة للفساد وسوء الإدارة من قبل المسؤولين الذين لا يتفاعلون مع مطالب الشعب الحقيقية. ويربط منتج الخطاب الحركات الاجتماعية بصراعات داخلية بين القوى السياسية ، حيث يتم استخدامها أحيانا كوسيلة

¹ Chawki AMARI, LES DEUX O,Commentaire ,Elwatan,N° 8315 , 29.01.2018,p24.

² Ibid.

³ Ibid.

للتأثير والضغط لتقويض السلطة الحاكمة. وبالتالي وحسب اعتقاد الباحث الخطاب هنا يكشف الصورة السلبية للحكومة والمسؤولين في الجزائر .

وفي السياق ذاته وفي نفس المقال قدم الكاتب **Chawki AMARI** أطروحة أخرى مفادها الهجرة غير الشرعية كحل للهروب من الأزمات الداخلية، مستند إلى حجة يدعم بها طرحه كمايلي: "... إن هذه الدوائر نفسها، الغنية جدًا، التي تنظم رحلات الحراقة عن طريق البحر لإرسالهم إلى الخارج وتخلق الاحتجاج حيث لا يوجد في الأصل ما يُحتج عليه. أحيانًا، حقًا، ترغب أن تكون جزءًا من هذه الدوائر..."¹.

وعطفا على ما تم ذكره يكشف فحوى الخطاب عن حالة الشعور بالإحباط الذي يصيب الأفراد بسبب الأزمات الداخلية وتدهور الأوضاع المعيشية، ويبين لنا وهو بمثابة المسكوت عن وهو كيفية يتطلع البعض من الجزائريين للهجرة والهروب رغم صعوبة الظروف. وتورط قوى سياسية وأطراف في العملية، في إطار الصراع على المناصب القيادية في السلطة.

وفي ذات الإطار يقدم منتج الخطاب الكاتب الإعلامي **Said RABIA** أطروحة شلل الطبقة السياسية و تكريس النظام لسياسة التضييق ومنع المبادرة، ووظف حجتين مدعمتين حيث استند هذا الأخير إلى: "... مذهولة، مشلولة، كما تحت تأثير التنويم المغناطيسي، تعطي الطبقة السياسية انطباعًا بأنها تسلم مصيرها نهائيًا للقدر. هي لا تتوقع الأمور، بل تتلقى الأحداث. ليست في موقع الفعل، بل في موقع الرد. صحيح أن لا شيء يُفعل ليُحرر ممارسة السياسة من الخنق والاختناق المميت، الذي تم تطبيقه ببراعة بواسطة النظام الذي أنشئ منذ ما يقارب عشرين عامًا بواسطة عبد العزيز بوتفليقة، ولكن هل هذا سبب كافٍ لكي تستسلم النخب السياسية بسهولة أمام صعوبة بناء بديل موثوق قادر على أن يحمله الجزائريون؟..."². أما الحجى الثانية: "... الفساد، الردع، كل أنواع الضغوط، التهميش، الاحتكار الكامل لوسائل الإعلام الحكومية، إغلاق المجال العام، استخدام القوة، والتلاعب في عرقلة، بل وتدمير المبادرة السياسية، فهذا لأن أصحاب السلطة لم يواجهوا مقاومة من طبقة سياسية ممزقة بسبب صراعات القيادة والأنا..."³.

¹ Chawki AMARI, LES DEUX O,p24.

² Said RABIA, La désertion ou la mobilisation, Commentaire ,Elwatan ,N°8407 , 17.05.2018,p24.

³ Ibid.,p24.

يفصح فحوى الخطاب من خلال ما تقدم عن الواقع السياسي المفروض في الجزائر، وشلل الطبقة السياسية، واستسلامها أمام نظام قوي ومحكم السيطرة، فُرض منذ حوالي عشرين سنة، ويرى منتج الخطاب أن النخب السياسية لم تعد قادرة تقديم بدائل حقيقية، أو حتى على المبادرة .

والمسكوت عنه في الخطاب يتمثل في خيار الطبقة السياسية إما المواجهة وتحمل المسؤولية، والقيام بدورها أو إما الهروب والتملص من القيام بالواجب الوطني، وهو طرح يحمل أبعاداً عميقة سياسية واجتماعية ، بل وحتى رمزية للهجرة غير الشرعية.

هذا الطرح يدعمه الكاتب الإعلامي **Chawki AMARI** ، حيث قدم أطروحة فساد النظام السياسي والتنضيق على الحريات يخلق بيئة طاردة للشباب الجزائري، مستندا على الحجة الأولى كمايلي: "... في عرض البحر، هناك مرجان تحت مراقبة مشددة، وبعض الأسماك باهظة الثمن، وحرّاقة من سيدي سالم يغادرون، دون أن يستمعوا لآخر خطاب لأولد عباس. على اليابسة، فرسان عناية، هذا الفريق من مرشحي جبهة التحرير الوطني الأثرياء بقيادة طليبة، يثيرون الجدل..."¹. أما الحجة الثانية: "... أما بالنسبة لعلماء الأسماك الآخرين، فهذا السمك الغريب مُسيّر من طرف خصوم الوزيرة إيمان هدى فرعون، ... ويُقال إنها مسؤولة عن الحصيلة الكارثية لشركة اتصالات الجزائر، وعن وجود عجز بقيمة 8 مليارات دينار في الخزينة، وعن صعوبات الشركة في تحقيق أرباح، رغم احتكارها غير المسبوق للهاتف الثابت والإنترنت...."².

يفصح منتج الخطاب عن رفض الشباب الجزائري للسلطة السياسية، واستهزائهم بخطاب المسؤولين السياسيين ولا يأبهون بما يقولون. ويبرز أن البحر ورغم خطورته أصبح ملجأ وأمل أمل للهاريين من الفساد الذي تعيشه الجزائر، كما يشير إلى أنه حتى البحر أصبح خاضعاً للسيطرة والمراقبة لكن الحرقا يخرقونه.

ومن مجمل ما تقدم يلاحظ الباحث أن منتج الخطاب، يصوّر الوضع السياسي والاجتماعي في الجزائر من خلال مشهدين متوازيين: في عرض مياه البحر : شباب مهاجرون يغامرون بحياتهم في رحلة هجرة سرية نحو المجهول، متجاهلين خطابات السياسيين، بينما يظهر مخلوق غريب يُدعى "القرش-المقص" يقوم بقطع كابلات الإنترنت، مما يزيد من عزل الجزائر عن العالم. وعلى تراب اليابسة: تعيش المدينة على وقع صراع سياسي بين مرشحي جبهة التحرير الوطني الأثرياء، بقيادة بهاد الدين طليبة، الذين يثيرون الجدل

¹ Chawki AMARI, **Les animaux nouveaux (1)le requin ciseau**,Commentaire, Elwatan, N°,8074,16.04.2017,p24.

² Ibid.,p24.

بثرواتهم ونفوذهم. فالخطاب يعكس واقع الفساد السياسي وانسداد الأفق أمام الشباب وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ما يدفع الشباب للمخاطرة بالهجرة غير الشرعية.

و في نفس الإطار قدم الكاتب الإعلامي **Said RABIA** أطروحة حالة اليأس هي السبب الجوهرى للهجرة غير الشرعية. ولدعم طرحه وظف منتج الخطاب الحجة التالية: "... لا توجد تفسيرات أخرى لحركات الهجرة الجماعية في السنوات الأخيرة سوى اليأس الذي أحدثته الأنظمة القائمة. إذاً ليس بالضرورة صعوبة الحياة هي التي تفقد الأمل، بل هو إدراك المرء أنه محكوم عليه بالبقاء هناك إلى الأبد، وإدراكه أنه مجبر بشكل لا رجعة فيه على العيش في البؤس والموت. اليأس هو الدافع الوحيد للهجرة، إن لم يكن السبب الأساسي. ولا شك أن هذه المأزق هي التي تحول المغامرة، والمخاطرة بالموت عبر عبور آلاف الكيلومترات من الصحراء وآلاف الأميال، معرضين لجميع المخاطر، من الجوع والعطش والاعتداءات والاتجار بالبشر، إلى فرصة للمهاجرين...."¹.

الواقع أن طرح الخطاب الصحفي في هذا السياق يركز يركز على الدافع الجوهرى للهجرة غير الشرعية والذي لا يتعلق بمجرد الفقر أو الحرب، بل اليأس الكامل من الأوضاع ، مما يجعل المواطنين مستعدين للموت من أجل احتمال ضعيف بحياة أفضل. ويكشف الخطاب الذي عالج مأساة الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط، حيث قضى عشرات المهاجرين الحالمين بحياة كريمة بعيداً عن أوطانهم المدمرة. ويتضح للباحث الصورة السلبية للسلطة والمسؤولين في بث خطاب اليأس لدى الأفراد. إلى درجة أصبحت فيها الهجرة ليست مجرد هروب من الفقر ومن تدهور الأوضاع، بل نتيجة مباشرة لليأس الذي يولده النظام الفاسد والفاشل .

وفي نفس الصدد قدم الكاتب الإعلامي **Chawki AMARI** أطروحة الخطاب العبثي للمسؤولين و التناقض مع الواقع المعاش للجزائريين. حيث قدم حججا تبرر هذا الطرح تمثلت الحجة الأولى في : "... فمثلاً، ولد عباس (الجراح رائد الفضاء) الذي صرّح عام 2007، حين كان وزيراً للتضامن، أن "عدد الفقراء في فرنسا أكثر من الجزائر"، عاد مؤخراً ليعلن أن "الجزائر تتفوق على بعض الدول الإسكندنافية، مثل السويد والدنمارك والنرويج، في مجال المساعدات الاجتماعية..."². أما الحجة الثانية: "...على أي أساس أطلق هذا التصريح؟ علماً أن النرويج تحتل المرتبة الأولى في مؤشر التنمية البشرية (IDH) ، المؤشر الذي يُعتمد عليه لقياس الرفاهية وجودة الحياة، في حين تحتل الجزائر المرتبة 83

¹ Said RABIA, **Du désespoir au drame**, Commentaire, Elwatan N° 8423 , 05.06.2018, p24.

² Chawki AMARI , **La perception du bonheur**, Commentaire, Elwatan N° 8309 ; 22.01.2018, p24.

عالمياً، خلف سريلانكا وألبانيا ومقدونيا؟...¹، والحجة الثالثة: "...ولهذا، قال الرجل نفسه: "يجب أن نكون سعداء مقارنة بما يحدث في نيويورك، حيث يموت الناس من البرد...² أما الحجة الرابعة: "...لكن، كيف يمكن تفسير وجود جزائريين في نيويورك، في حين لا يوجد نيويوركيون في الجزائر؟ هذا السؤال لا يطرحه رئيس منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، الذي تجرأ أيضاً وسأل علناً: لماذا يوجد "حراقة" (مهاجرون غير شرعيين) في الجزائر؟...³.

فقد انطلق منتج الخطاب من تصريحات المسؤولين السياسيين الجزائريين المتفائلة بلا دليل، وأصبحوا يطلقون تصريحات غريبة، غير أن الواقع يكذب هذه التصريحات. ويكشف فحوى الخطاب عن المفارقة بين المعاناة الحقيقية للجزائريين وادعاء السعادة من طرف المسؤولين، ومحاولة إخفاء المشكلات الحقيقية وراء مظاهر سطحية، ويتجاهلون الأسباب الحقيقية والعميقة لهجرة الجزائريين.

وحسب الرؤية التحليلية للباحث فإن منتج الخطاب انتقد بأسلوب التصريحات غير المنطقية التي جاءت على لسان بعض المسؤولين في الجزائر، والتي تُظهر الجزائر كبلد متطور ومزدهر ومتقدم في مجال المساعدة الاجتماعية وجودة الحياة، بينما تكشف الإحصائيات العالمية أن الواقع مغاير تماماً لمضمون خطاب المسؤولين. وهنا يظهر التناقض بين الخطاب الرسمي والواقع المعيشي الصعب. حيث يبحث الخطاب في أسباب الهجرة غير الشرعية للجزائريين نحو أمريكا وأوروبا، رغم ادعاء المسؤولين أن الحياة في الجزائر "أفضل من السويد".

ويتضح من خلال ذلك أن الخطاب كشف عن الدور السلبي للمسؤولين من خلال تصريحاتهم العنيفة ضمن خطاب هزيل، يعزز الإحساس باليأس وفقدان الثقة في السلطة الحاكمة.

وفي ذات السياق يضيف الكاتب الإعلامي Reda BEKKAT أطروحة فقدان الثقة في النظام السياسي وعزوف الشباب عن الانتخابات، ويقول منتج الخطاب في هذا الصدد: "... بعد أسبوع، تبقى الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية المقررة في 4 مايو المقبل باهتة، بلا ملامح، من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب في البلاد...⁴ ويضيف في الحجة الثانية لدعم طرحه: "... إنها كانت ببساطة «مرفوضة» من طرف المواطنين، الذين لا يأخذون حتى الوقت لتفقد الملصقات الانتخابية، عندما لا تكون

¹ Chawki AMARI , La perception du bonheur, Op.Cit .p24..

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Reda BEKKAT, Ombres chinoises, Commentaire, Elwatan, N° 8074, 16.04.2017, p24

قد انثُرعت من اللوحات المثبتة في الشوارع والساحات العامة، أو استُبدلت بأكياس القمامة، تعبيراً عن الفكرة التي كوّنها الرأي العام، وردّاً على من يطلبون «أصوات الشعب...»¹

وتأسيساً على ما سبق يتضح للباحث أن منتج الخطاب يقدم تشخيصاً نقدياً للحالة السياسية في الجزائر بمناسبة الانتخابات التشريعية، يوم 04 ماي 2017 مع إدانة ضمنية لخيارات السلطة، التي اعتادت احتكار اللعبة الانتخابية وتوجيه نتائجها عبر التزوير والتضييق على الحريات، ويبرز الخطاب مظاهر الرفض الشعبي عبر العزوف السياسي والنشاط على الإنترنت، ويعكس الجو العام الذي يمكن أن يفسر ظواهر اجتماعية خطيرة مثل الحرق، أو الهجرة غير الشرعية. **والمسكوت عنه** في الخطاب هو دور المعارضة التي لم تتمكن من استقطاب هذا الرفض الشعبي أو تقديم بدائل حقيقية تقنع المواطنين. كما يتجاهل الخطاب العلاقة بين الفساد المالي والمنظومة السياسية، ودور المال الفاسد في التحكم في نتائج الانتخابات. ما يجعل هذه الأزمة السياسية جزءاً من أزمة أعمق يتعمد الكثيرون السكوت عنه.

وفي سياق نفسه يقدم الكاتب الإعلامي **Said RABIA** في تعليقه بصحيفة الوطن **أطروحة الفرار كأحد الخيارات عشية الانتخابات الرئاسية في الجزائر**، وتناول مجموعة من الحجج استند إليها لدعم طرحه، وليؤكد صحتها، حيث شغلت الأولى: "... نحن على بعد أقل من سنة من الانتخابات الرئاسية، موعد يعلم الجميع أهميته للبلاد، ولا شيء يحرك الوعي، ولا يوقظ الناس من خمولهم وسلبيتهم. ولا حتى صور مذهلة لرئيس الجمهورية المنهك بسبب المرض، والذي يحاول البعض إقناعنا بأنه يتابع «بحيوية» جميع الملفات، ومتقن في إدارة الشؤون العامة. بل وأكثر من ذلك، قادر على الترشح لولاية خامسة، رغم وضعه الصحي..."²، وأضاف متسائلاً في الحجة الثانية: "... ما هو تأثير الانتقادات التي تنهال من كل جانب على إدارة شؤون الدولة، إذا لم يتفق أصحابها على مبادرات سياسية توافقية وملموسة، قادرة على تحريك الجزائريين نحو تغيير سلمي ومنقذ؟ هل ليس الوقت ربما لعرض مشروع حقيقي على هؤلاء، وشرحه لهم قبل فوات الأوان؟ هل أن خيار عدم التنظيم ومقاطعة الانتخابات الرئاسية القادمة، إذا ترشح رئيس الدولة الحالي لولاية خامسة، أو بسبب التزوير، ليس حلاً سهلاً؟ الطبقة السياسية، في النهاية، بين خيار الفرار أو التعبئة..."³.

¹ Reda BEKKAT, **Ombres chinoises**, Op.Cit, p24.

² Said RABIA, **La désertion ou la mobilisation**, Commentaire, Elwatan, N°8407, 17.05.2018, p24.

³ Ibid.

وتأسيسا على ما سبق يتضح من فحوى خطاب صحيفة الوطن-Elwatan-المقدم مناهض ومنتقد للواقع السياسي الداخلي في الجزائر، والذي يميزه شلل مختلف الفواعل السياسية واستسلامها أمام نظام قوي السيطرة، يستمر منذ حوالي عشرين سنة. وينتهي إلى أن هذه الفواعل المشكلة للطبقة السياسية لم تتمكن من المواجهة ولم تعد قادرة على تحمل المسؤولية، ما جعل المواطنين يفقدون الأمل في التغيير، في الواقع الصعب الذي تعيشه الجزائر، في ظل إسناد تسيير الشأن العام إلى مسؤولين فاشلين في أداء مهامهم، وبسبب مرض رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، مع تجميع الساحة السياسية باعتماد أحزاب سياسية ومنظمات، من أجل عقد التحالفات لدعم النظام السياسي وإقناع الرأي العام بقدرة الرئيس المريض الترشح لولاية خامسة، وبالتالي غلق أفق التغيير الذي يطمح إليه المواطن.

وهكذا يكشف منتج الخطاب من خلال ما تم ذكره أنفاً، الأجواء التي تسبق الانتخابات الرئاسية المقررة بعد أقل من سنة (سنة من المفترض 2019)، هذه الأجواء تمر وسط لا مبالاة وشكوك، وترقب ساكن رغم خطورة المرحلة التي تشهدها البلاد، ويكشف الدور السلبي للطبقة السياسية التي يعتبرها منتج الخطاب بأنها ملزمة بين خيار التعبئة والتحرك أو خيار آخر وهو الفرار كما يصفه الخطاب وهو بمثابة المسكوت عنه و يتمثل في الهروب وهجرة المواطنين الناقمين على الأوضاع السياسية في كل الأحوال.

2-أطروحة الإحباط الإقتصادي و الاجتماعي وراء تفاقم لهجرة غير الشرعية:

أبرز خطاب الكاتب الإعلامي Ali GOUISSEM في سياق دعمه لهذه الأطروحة المركزية، حجة استند إليها وهي كالآتي: "... إن فن العيش بعيد كل البعد عن كونه ظرفياً لدى الجزائري. بل يشكل طبيعة ثانية لديه، بقدر ما تسمح له إمكانياته وبيئته بذلك. وإن تعذر عليه الأمر، لا يتردد في المخاطرة بحياته لمحاولة الوصول إلى أراضٍ تبدو له أكثر رحمة. وغالباً ما "تغرق" أحلامه في البحر الأبيض المتوسط...."¹.

وتأسيسا على ذلك يرى منتج الخطاب أن الإحباط الاقتصادي والاجتماعي يجعل العديد من الجزائريين يختارون الهجرة غير الشرعية على الرغم من المخاطر، حيث يراها بعضهم فرصة للهروب من الفقر والضييق. ويستخلص الباحث أن أن الهجرة غالباً ما تُعتبر شكلاً من أشكال "المقاومة" ضد الظروف الصعبة التي يعيشها الفرد في الوطن.

¹ Ali GOUISSEM ,Vraie crise et fauxlibis Commentaire,Elwatan, N° 8601, 02.01.20219,p24.

و نفس السياق يدعم الكاتب الإعلامي **Mohammed LARBI** هذا الطرح، معتبرا أن الشرعية نتيجة مباشرة للفقر والظروف المتدهورة. واستند في يبريره على الحجة التي مفادها: "...تعد تدفقات الهجرة دليلاً قوياً مدعوماً بالتصريحات الحديثة، بما في ذلك من قادة أوروبيين يعتبرون أن الفقر هو السبب، وأنه يجب التحرك استباقياً. كان هذا الخطاب قد بدأ في بداية الألفية. تم التغاضي عن عقد التنمية الذي قرره الأمم المتحدة..."¹.

ومن مغزى ما قدمه الكاتب **Mohammed LARBI** يفصح فحوى خطابه عن عمق العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها ترتبط بمدى تنفيذ الوعود والالتزامات التنموية للدول.

كما تناول الكاتب الإعلامي **Chawki AMMARI** نفس السياق السابق المرتبط بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية، وقدم أطروحة مفادها علاقة صندوق النقد الدولي بتفاقم الأزمات الاقتصادية في شمال افريقيا والشرق الاوسط، واستند في ذلك إلى حجة دعم بها طرحه، وجاء فيها: "... بالنسبة لصندوق النقد الدولي، «تساعد التوترات الاجتماعية والتظاهرات في عدة دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يظهر بوضوح أن رغبة سكان المنطقة في الازدهار والعدالة والمستقبل لا تزال غير مشبعة... إذًا، هذا الشيطان، صندوق النقد الدولي، الذي أقرّ الجزائر قرصاً من جانبه، مدعوماً من العدو المخدر المغربي، هو أساس الحركات الاجتماعية الاحتجاجية..."².

يمكن أن نستنتج مما سبق ذكره وحسب رأي الباحث أن الخطاب يكشف الدور السلبي لصندوق النقد الدولي كمؤسس اقتصادية دولية ليست بمؤسسة محايدة، بل تؤدي دورا كبير في تفاقم الأزمات الاقتصادية في الدول، من خلال القروض والسياسات المالية التي تفرضها على الدول. ويكشف الخطاب عن فحوى وهو بمثابة المسكوت عنه يتمثل في أن صندوق النقد الدولي هو من الأسباب الرئيسية في تأجيج الأوضاع والأزمات الاقتصادية في الجزائر كما في الكثير من الدول التي تقرضها الأموال، وهي الأزمات التي تعزز فكرة الهجرة والهروب لدى المواطنين. لا سيما مع تفشي الفساد وسوء التسيير في هذه البلدان التي تعاني من ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات الأجور، وتدني الخدمات الاجتماعية الأساسية. فعندما تعجز الدولة عن توفير ظروف الحياة الكريمة

¹ Mohammed LARBI, Redonner DE LESPOIR ,Commentaire, Elwatan, N°8265 ,29.11.2017,p24.

² Chawki AMARI, LES DEUX O, Op.Cit ,p24.

للمواطنين، يصبح الهروب إلى الخارج ولو بطرق غير قانونية، خيارًا يُنظر إليه كحل بديل خصوصًا بالنسبة لفئة الشباب.

وفي هذا السياق انطلق نفس الكاتب الإعلامي **Chawki AMARI** وفي مقال آخر من أطروحة مفادها تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسبب الفساد وسوء التسيير، وفي هذا الصدد تم إبراز حجج تدعم هذه الأطروحة وتزيد من مصداقيته ورؤيته لذلك، فكانت الحجة الأولى: "... لكن، هل يرغب جزائري هاجر من الجزائر هربًا من البؤس، والفساد، وسوء المعيشة، والظلم، أو ببساطة من صوت أبواق السيارات والمفرقات، في إرسال أمواله إلى حكومة عُرفت كفاءة الاقتصادية السيئة في العالم،..."¹، أما الحجة الثانية: "... الحراقة الذين انطلقوا من السواحل الجزائرية بلغ عددهم هذا العام الرقم القياسي 4000، ما دفع بحكومة مدريد إلى استدعاء نظيرتها الجزائرية، وهو ما رد عليه أويحيى بأنه بريء، ولا توجد قوارب في نادي الصنوبر. لكن هذا يطرح سؤالًا آخر أكثر أهمية: كم يوجد من جزائريين في الخارج؟ الرقم يتراوح بين 7 و12 مليونًا...."²

ويتضح من خلال ما تقدم أن الكاتب الإعلامي أعطى رؤية تحليلية من خلال تركيزه على قرار الشباب الجزائري الهجرة وبالفرار من البلد وعلاقته بظروف الفساد الاقتصادي والمالي والبؤس الاجتماعي وسوء التسيير الإداري. وفي نفس الإطار يبرز الخطاب السخرية من تصريح الوزير الأول أحمد أويحيى بخصوص عدم وجود قوارب للمهاجرين، كأن الحكومة تعيش في عالم مواز لا ترى الواقع ولا تتحمل مسؤوليتها، فهي لا تبالي بالظاهرة، وتتعامل معها بنوع من الإستهتار.

ويتبين من خلال ذلك أن منتج الخطاب قدم خطابه، فحواه الصورة السلبية للمسؤولين في الحكومة وأعطى الصبغة النقدية للخطاب حيال تسيير وتعامل السلطات مع ملف هجرة الجزائريين بطريقة غير شرعية إلى الدول الأوروبية.

ويعتقد الباحث وفقًا لما تقدم أن فحوى الخطاب يكشف مستوى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي تدفع الجزائريين للهجرة، مثل الفساد وسوء المعيشة. ويتضح أن مركّزات الخطاب قامت على نقد الحلول السطحية التي لا تعالج الأسباب الحقيقية للهجرة، مثل الفقر والبطالة والفساد و كشف منتج

¹ Chawki AMMARI, COMBIEN RAPPORTERAIT A L ETAT LA VENTE DE HARRAGA, Commentaire, Elwatan, N°, 8266 ,30.11.2017, p24.

² Ibid.

الخطاب الصورة السلبية للحكومة الجزائرية التي تظل بعيدة عن انشغالات المواطنين وتبحث عن طرق جديدة لجمع الأموال دون تحسين الوضع الداخلي للجزائريين.

3- أطروحة الهجرة غير الشرعية أزمة دولية:

جاء خطاب الكاتب الإعلامي RedaBEKKAT لهذه الأطروحة المركزية في إطار قضية الهجرة غير الشرعية في السياق الإقليمي والدولي، وقد قدم حجتين استند إليهما في تدعيم هذا الطرح في تعليق بعنوان: "drame migratoire"، حيث تمثلت الحجة الأولى في: "...لا يزال للأسف هناك آلاف من المهاجرين السريين يتدفقون على سواحل إسبانيا وأماكن أخرى، غالبًا على حساب حياتهم. وكذلك لا يمكن تجاهل المهاجرين السوريين في لبنان، حيث يشكلون ثلث السكان، وفي تركيا مع 3 ملايين لاجئ... لأنه، كما يشير الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الهجرة هي مشكلة عالمية وليست خاصة بأوروبا..."¹، أما الحجة الثانية: "...ويجب باسم قيم التضامن والدعم التي تروج لها أن تساعد البلدان التي تواجه مشكلة الهجرة على مواجهتها. لأن الهجرة، إلى جانب كونها حتمية، هي كما أبرز الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش محققًا ضرورة. ومن الضروري التعامل معها في إطار تعاون دولي ووضع "رابح-رابح" للجميع..."²

يُبين الكاتب الإعلامي في فحوى خطابه طبيعة الاتجاه الكاشف عن الأبعاد الدولية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي لم تعد أزمة و مشكلة تخص دول أوروبا فقط، وإنما هي ظاهرة دولية تستدعي التعاون والتضامن العالمي لمعالجتها .

ويعتقد الباحث وفقا لما تقدم أن الهجرة غير الشرعية تكتسي أبعادًا دولية متشعبة ، حيث تتداخل فيها المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية بين الدول. ما يجعل منها إحدى القضايا الأكثر تعقيدًا على الساحة العالمية. فضلًا عن البعد الإنساني الذي يدفع المنظمات الدولية الحقوقية إلى ضغط على حكومات الدول من أجل التعاون ووضع حلول إنسانية تضمن كرامة المهاجرين، بما يتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وفي ذات السياق نفسه يشير الكاتب الإعلامي Mourad SLIMANI في تعليقه " Saignée africaine" إلى أطروحة التخوف الأوروبي من الهجرة غير الشرعية ، باستناده إلى حجج تبرر هذا الطرح كالآتي: "... إن الحمى التي تمنع أوروبا من النوم في السنوات الأخيرة، بسبب الحملات المتواصلة

¹ Reda BEKKAT, *drame migratoire*, Commentaire, Elwatan, N° 8435 20.06.2018, p24.

² Ibid.

للمهاجرين على أراضيها، تعتبر مبالغاً فيها بحسب الأفارقة. فقد طرح باحثون وخبراء اجتمعوا حول هذا الموضوع الأسبوع الماضي في الجزائر إحصائيات تشكك في مشروعية حالة الدعر التي تحتاح القارة العجوز، وتدفع طبقتها السياسية ووسائل إعلامها إلى الإكثار من الضغط على وتر تأنيب الضمير الإفريقي في هذا الشأن....¹، أما الحجة الثانية: "... من بين حوالي 36 مليون شخص غيروا بلدانهم بحثاً عن ما يُسمّى بحياة أفضل، لم يغادر القارة سوى 7 ملايين..."².

يكشف فحوى الخطاب عن حالة الدعر لدى الدول الأوروبية و المبالغ فيها إزاء الهجرة غير الشرعية وهو تخوف لا تعكس الواقع. بالنظر الى الأرقام التي عرضها المشاركون في مؤتمر حول الهجرة غير الشرعية انعقد في الجزائر شهر نوفمبر 2018. ويضيف منتج الخطاب في السياق ذاته وفي نفس المقال أطروحة انتشار الهجرة غير الشرعية بين الدول الإفريقية، مستندا في طرحه إلى مجموعة من الحجج كمايلي: "... بينما اضطر 29 مليون مهاجر للاستقرار في بلد مجاور، مشكلين بذلك ما يُعرف بـ"الهجرة بين-إفريقية"، وهو ظاهرة لا تحظى إلا باهتمام ضئيل، ربما لأنها أقل وضوحاً ولا تُزعج بأي شكل من الأشكال تركيبة الرهانات الجيوسياسية للقوى الاقتصادية في الشمال..."³، وجاء أفدت الحجة الثانية ب: "... فمن بين 7 ملايين إفريقي تمكنوا من تحقيق معجزة الوصول إلى أوروبا، نجد أن 5,5 ملايين منهم من الأطباء والمهندسين وطلبة وغيرهم. بمعنى آخر، نخبة الحاضر أو المستقبل، التي تم امتصاصها بشكل مكثف عبر الطرق السريعة الانتقائية القاسية للعمولة. وهذا النزيف البشري أقل فائدة بكثير للمجتمعات الأصلية، لأن هؤلاء المهاجرين من النخبة يستقرون في الخارج بطريقة شرعية، إن لم نقل دائمة..."⁴.

يكشف منتج الخطاب من خلال التحليل السابق رؤيته للهجرة غير الشرعية التي تنتشر بين دول القارة الإفريقية، لكن الإعلام الغربي لا يسلط الضوء عليها، مقارنة بتناوله للهجرة نحو الدول الأوروبية، كما أنه يتجاهل التأثيرات السكانية والسياسية الناتجة عنها. ويرصد الخطاب أن معظم من يصلون إلى أوروبا هم من فئة النخبة من بينهم الأطباء والمهندسين. واستقرارهم هناك يمثل خسارة بشرية وتنمية للدول الإفريقية.

وانطلق الكاتب الإعلامي Mohammed LARBI من أطروحة الصراعات في إفريقيا وأثرها على الهجرة غير الشرعية، مشفوعة بحجج دامغة تختص بهذا الطرح، تتمثل الأولى في: "... إنها مجموعة من النزاعات، حيث يكون في النهاية الهدف هو السلطة ونهب الموارد، وهو أمر لا يمكن تحقيقه من دون دعم

¹ Mourad SLIMANI , *Saignée africaine*, Commentaire, Elwatan, N°8573 , 29.11.2018, p24.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

خارجي. وفي أحسن الأحوال، كما يُقال، لأنها كذلك حروب بالوكالة أو عبر جماعات بالنيابة...¹، أما الحجة الثانية جاءت كمايلي: "... لنقل مغامرات تنتهي في طرقات المنفى، أو في البحر. أولئك الذين يلجؤون إلى ذلك يُسمّون مهاجرين، أو سريين، ويُعاملون كذلك، من دون البحث عن الأسباب التي دفعت بملايين الأشخاص إلى مغادرة أراضيهم وقطع صلتهم بمجذورهم..."².

معنى أن فحوى الخطاب يتمثل في أن الصراعات في الدول الإفريقية التي خلفت الدمار وتفكك الدول لم تكن نزاعات محلية، بل مدعومة من قوى ودول خارجية تمتلك مصالح في مناطق الصراع. ويرصد منتج الخطاب أن الحروب والصراعات في إفريقيا والعالم بصفة عامة، هي التي تُجبر الأفراد على الهجرة والمخاطرة بحياتهم بحثاً عن ملاجئ أمنة و أماكن بعيدة عن مناطق التوتر والنزاعات. ويدعم نفس الكاتب الإعلامي Mohammed LARBI هذا الطرح بأطروحة أخرى مفادها الهجرة غير الشرعية نتيجة لسياسات قديمة ومستمرة للأنظمة الديكتاتورية و القوى الأجنبية. بحيث يؤكد عدم فعالية السياسات الدولية خاصة الأوروبية منها إزاء الهجرة غير الشرعية، مستندا في ذلك إلى مجموعة من مسارات البرهنة والمعززة بحجج تدعم هذا الطرح، وتتمثل الحجة الأولى في: "...تواصل أوروبا التفكير في إقامة حواجز، بل وحتى في دفع حدودها إلى الأمام، من أجل سد الطريق أمام المهاجرين. يُبذل هذا الجهد منذ زمن بعيد بالفعل، ولكن دون نجاح حتى الآن، مع أن ظاهرة الهجرة ليست سوى نتيجة لأوضاع محددة جداً، بل وللسياسات التي تُمارس منذ زمن طويل والتي، في الحقيقة، لم تتوقف أبداً...تتفكك حواجز، وتتصدع أخرى، ولكن دون أدنى تأثير على تدفق الهجرة المتزايد..."³، أما الحجة الثانية فكانت: "...كما أن الديكتاتوريات تجعل السكان يفرون بأعداد كبيرة. إنه فعل يائس لا يُحل بالمال فقط، كما يثبت هذا التحرك العكسي للهجرة، الذي لم يُسجل سابقاً في السجلات الإفريقية، والذي شهدته مؤخراً غامبيا، حيث دفع نهاية الديكتاتورية العديد من المهاجرين للعودة إلى وطنهم. «واحدة من أصغر دول إفريقيا هي من أكبر المساهمين في تدفق المهاجرين»، هكذا لاحظت صحيفة أمريكية مؤخراً وبحق..."⁴.

يُبين منتج الخطاب في خطابه طبيعة الاتجاه الكاشف عن فشل الحل الأمني في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. كما يفصح الخطاب عن سياسة الدول الأوروبية بخصوص الهجرة غير الشرعية التي غير مجدية وغير فعالة. ويرصد الخطاب أن المهاجرين هم ضحايا لصراعات تتجاوزهم.

¹ Mohammed LARBI, *Monde en guerres*, Commentaire, Elwatan, N° 8292, 31.12.2017, p24.

² Ibid.

³ Mohammed LARBI, *Les nouvelles frontieres*, Commentaire, Elwatan, N° 8164, 02.08.2017, p24.

⁴ Ibid.

وحسب القراءة التحليلية للباحث فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست ظاهرة عابرة، بل هي نتيجة مباشرة للأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية المتدهورة في دول القارة الإفريقية، أبرزها الفقر والصراعات والنزاعات التي تغذيها أنظمة محلية قمعية و قوى خارجية إقليمية ودولية. ويدعو منتج الخطاب إلى إعادة الأمل لشعوب إفريقيا، معتبراً أن إنهاء هذه الأوضاع، يساهم في الحد من الهجرة غير الشرعية.

وقدم الكاتب الإعلامي SAID RABIA أطروحة تورط الدول الغربية في تدهور الأوضاع في

إفريقيا من خلال تواطئها وجشعها اللامحدود، واستند إلى مجموعة من الحجج التي تصب في إطار دعم وتبرير هذا الطرح، وجاءت كالتالي، الحجة الأولى: "...يفضلون ذلك على آفاق مغلقة تماماً بسبب أنظمة إفريقية استبدادية، فاسدة وغير كفؤة، تستفيد من تواطؤ ودعم الدول الغربية التي تبدي جشعاً بلا حدود. هذا هو السبب في حدوث الهجرة غير الشرعية من هذا الجانب من البحر المتوسط وفي إفريقيا..."¹، أما الحجة الثانية: "...رغم أن هذه المغامرة أكثر عرضة لأن تنتهي بشكل سيء، إما على شاطئ بحري في البحر المتوسط، أو في معسكر اعتقال أوروبي، بدلاً من تحقيق هذا الأمل الضئيل بأن يُقبل كلاجئ. يفضلون ذلك على آفاق مغلقة تماماً بسبب أنظمة إفريقية استبدادية، فاسدة وغير كفؤة، تستفيد من تواطؤ ودعم الدول الغربية التي تبدي جشعاً بلا حدود...."²، وأضاف في الحجة الثالثة: "...مشهد محزن لأجساد بلا حياة تطفو على الماء، وأخرى جرفها التيار إلى الشواطئ. علامات على عالم فقد إنسانيته، يهيمن عليه الريح والجشع اللامحدود لرأس المال...."³. وقال في الحجة الرابعة: "...حجة المناخ لا تصمد في معظم الحالات. إنها ورقة التوت التي تخفي فشل الحكم الأفريقي. يُقال إن الإنسانية كانت دائماً قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية، لكنها بالكاد، أو ربما أبداً، لم تستطع التكيف مع غياب البشر...".⁴

واستناداً إلى ما سبق يتضح أن خطاب الصحيفة يبرز العلاقة بين فساد الأنظمة السياسية الإفريقية وهجرة مواطنيها، ويكشف فحوى الخطاب عن الصورة السلبية التي طغت على دور الدول الغربية وتورطها في الصراعات في إفريقيا ودعمها للأنظمة المتسببة لهذه الوضعية، فالخطاب لا يلقي اللوم فقط على الدول الإفريقية فقط وإنما كذلك على التواطؤ الغربي أيضاً. ويرى منتج الخطاب أن الدول الغربية تشارك في تفاقم

¹ Said RABIA, *Du désespoir au drame*, Commentaire, Elwatan, N° 8423 05.06.2018, p24.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

الأزمة من خلال تواطؤها وجشعها الالامحدود للمال . كما يعتقد منتج الخطاب أن التبريرات البيئية غير كافية لتفسير أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية من افريقيا نحو أوروبا.

ويعتقد الباحث وفقا لما تقدم أن فحوى خطاب الكاتب SAID RABIA عن حجم مأساة المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث قضى عشرات المهاجرين الحاملين بحياة كريمة بعيداً عن أوطانهم الإفريقية المدمرة. و يؤكد الخطاب أن هذه الظاهرة ليست مجرد هروب منالأوضاع المتدهورة بسبب الفقر والحروب، بل نتيجة مباشرة لليأس الذي تولده أنظمة استبدادية فاسدة وفاشلة، تحظى بدعم كبير من الدول الغربية التي يحركها جشعها ومصالحها. ويفند الخطاب المبررات البيئية للهجرة، معتبرا إياها طريقة للتغطية على فشل أنظمة الحكم في الدول الإفريقية. **والمسكوت عنه** في الخطاب يتمثل في مسؤولية شبكات التهريب والاتجار بالبشر التي تستغل هذه الأوضاع ومعاناة المهاجرين وتزيد من مأساتهم، بالإضافة إلى مسؤولية الأفراد أنفسهم في اتخاذ قرار الهجرة رغم معرفتهم وإدراكهم لحجم المخاطر.

وفي نفس الإطار المتعلق بالسياق الدولي للهجرة غير الشرعية، انطلق الكاتب الإعلامي Reda BEKKAT من أطروحة مفادها ارتباط الهجرة غير الشرعية بقضية الإرهاب و بالقوى الإقليمية والدولية المتدخلة في سوريا. وأبرز أربع حجج لتبرير طرحه نتمثل الحجة الأولى في: "... وبعد أن استغلت بعض القوى حالة الاستياء لدى جزء من الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد، وقامت بتشجيع ودعم جماعات إرهابية مثل القاعدة وجبهة النصرة، التي وجدت بدورها دعماً من الأنظمة الملكية المحافظة وفي مقدمتها السعودية، بدأت القوى الغربية منذ أقل من عام تتحدث عن ضرورة إيجاد حل سياسي للصراع المستمر منذ ست سنوات..."¹، أما الحجة الثانية: "... وقد جاء هذا التحول تحديداً بعد تصاعد نفوذ الإرهاب بتأسيس ما يُسمى تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، الذي تمكن من السيطرة على أراضٍ تمتد بين البلدين، والتداعيات التي أحدثها ذلك على المستوى الدولي، مع انتشار جماعات إجرامية خارج حدود منطقة الشرق الأوسط ..."²، وجاءت الحجة الثالثة كمايلي: "... من بين 23 مليون نسمة كانوا يعيشون في سوريا قبل اندلاع الأزمة، اضطر أكثر من نصف السكان إلى الفرار من منازلهم، وسُجل حتى اليوم أكثر من 300 ألف قتيل، بالإضافة إلى ملايين اللاجئين في الدول المجاورة والمهجرين إلى دول أوروبا وأمريكا..."³، وأضاف الحجة الرابعة كمايلي: "... وقد وصلت الأمور إلى حد أن منظمة

¹ Reda BEKKAT, **La pire catastrophe**, Commentaire, Elwatan, N° 8048, 16.03.2017, p24.

² Ibid.

³ Ibid.

الأمم المتحدة لم تتردد في وصف الوضع في سوريا بأنه "أسوأ كارثة من صنع الإنسان منذ الحرب العالمية الثانية..."¹.

وتأسيساً على ما سبق يتضح أن فحوى الخطاب كشف عن العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وارتفاع عدد المهاجرين واللاجئين السوريين، بفعل تدخلات لقوى خارجية أججت الصراع السوري عبر دعم جماعات إرهابية. مثل دعم السعودية والأنظمة المحافظة لجماعات مسلحة مصنفة إرهابية مثل تنظيم القاعدة وجبهة النصرة. وتستتر القوى الغربية خلف شعارات الحرية لتصفية حسابات سياسية في المنطقة. ويرصد الخطاب نزوح ملايين السوريين و لجوء الآلاف إلى أوروبا وأمريكا وهي مقدمات حتمية للهجرة غير الشرعية في ظل الأوضاع الكارثية التي تعيشها سوريا منذ اندلاع الازمة سنة 2011.

وحسب ما يرى الباحث فإن خطاب الكاتب الإعلامي **BEKKAT Reda** يكشف فحواه عن مقارنة إنسانية-سياسية للصراع في سوريا، وتبين الصورة ذات الصبغة السلبية للدول والقوى الإقليمية المتدخلة في هذه الأزمة. ويرصد فظاعة الأوضاع الإنسانية التي تُعتبر تمهيدا لهجرة قسرية للأشخاص، ويفصح الخطاب عن الهجرة غير الشرعية كنتيجة حتمية لما يجري في هذا البلد. **والمسكوت عنه** في الخطاب يتمثل في أن الهجرة غير الشرعية للسوريين هي ليست بظاهرة طبيعية بل هي من المخرجات الحتمية لصراع دموي معولم بين قوى متعددة، تمتلك مصالح في المنطقة، وكل فاعل في هذا الصراع يلعب دوره، ومن بين هذه الأدوار تهجير الأشخاص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. بالإضافة إلى العصابات وشبكات تهريب البشر التي تنشط في المنطقة مستغلة مآسي السوريين، مقابل أموال طائلة. والكامن في الخطاب يتمثل في الدور الإجرامي الدولي في استغلال مأساة اللاجئين لتحقيق مكاسب مالية.

4-أطروحة عدم فعالية السياسات الدولية إزاء الهجرة غير الشرعية:

قدم منتج الخطاب الكاتب الإعلامي **Mourad SLIMANI** في خطابه لهذه الأطروحة المركزية، حججا تدعم هذا الطرح، الذي يؤكد فشل الدول في معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية، خاصة بالنسبة للدول الإفريقية وتهرب الدول الأوروبية عن تقديم المساعدة. تمثلت الحجة الأولى في: "...لقد تصاعدت ظاهرة الهجرة بشكل دراماتيكي في السنوات الأخيرة، مما يفرض تعديلات تحاول، دون أن تظهر بذلك، حصر المشكلة في الأراضي الجنوبية، وتقليل أكثر للأساس القانوني لحقوق الأشخاص في التنقل. بعد أن حاولت أوروبا طويلاً الاستثمار في دول شمال إفريقيا

¹ Reda BEKKAT, *La pire catastrophe*, Op,Cit ,p24.

كمحطات متقدمة في سياستها لمنع الهجرة المبكرة، تدرك الآن أن المشكلة تتجاوز قدرة شركائها في الجنوب، الذين يعانون من ضعف القدرات أو ضعف الدافع لتحمل هذه المهمة...¹. وكانت الحجة الثانية: "...الإصرار على الربط بين الفوضى السياسية في ليبيا وارتفاع عدد المهاجرين من جنوب الصحراء يكشف النظرية السائدة في مراكز اتخاذ القرار داخل الاتحاد الأوروبي؛ حيث يُعتقد أن زيادة عدد المهاجرين ليست ناجمة أساسًا عن تدهور ظروف المعيشة في أفريقيا جنوب الصحراء، بل عن انهيار الدولة الليبية...".² أما الحجة الثالثة فهي: "...زار وزير الداخلية الفرنسي جيرار كولومب، مدينة "أغاداس"، التي تعد مركزًا حيويًا لتحويل المهاجرين غير الشرعيين نحو الشمال... وسمع من عمدة المدينة "النيجر بذلت جهودًا كبيرة لمكافحة الهجرة، وأن البلاد لديها حق في المطالبة بأكثر من 85 مليون يورو مساعدات تقدمها فرنسا سنويًا...".³

معنى أن فحوى خطاب الكاتب الإعلامي Mourad SLIMANI الذي يصدر عن هذا الخطاب يتمثل في كون أن الدول الإفريقية، لم تعد قادرة على مواجهة تدفق المهاجرين بسبب الفوضى السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي، خاصة بالنسبة دول شمال إفريقيا مثل ليبيا. ويكشف الخطاب الوعود الزائفة للدول الأوروبية وتهربها عن تقديم الدعم الحقيقي للدول الإفريقية لمواجهة الظاهرة. ويتضح للباحث من خلال ما سبق أن خطاب صحيفة الوطن ينتقد سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه القضايا التنموية في الدول الإفريقية. وحتى عند تقديم الدعم المالي، يبدو أن الهدف الأساسي هو تأمين الحدود لمنع تدفق المهاجرين أكثر من تحسين الظروف المعيشية. وتأسيسًا لما سبق يرى الباحث أن الخطاب ركز على المهاجرين الذين يأتون إلى أوروبا بطرق غير شرعية أو الذين يتجاوزون تأشيراتهم بعد انتهاء صلاحيتها. وكشف الدور السلبي للدول الأوروبية، ويتجلى ذلك من خلال الإجراءات التي تركز على المعالجة الأمنية للظاهرة، دون البحث في الأسباب الجذرية التي تدفع هؤلاء المهاجرين للمخاطرة بحياتهم. والمسكوت عنه في الخطاب يتمثل في، أولاً: مسؤولية السياسات الأوروبية في خلق بيئة طاردة في الدول الإفريقية، من خلال دعم أنظمة غير ديمقراطية أو التدخل الاقتصادي غير العادل. ثانياً: البعد الإنساني و المعاناة والظروف اللاإنسانية التي يعيشها المهاجرون خلال رحلتهم عبر الصحراء و البحر أو في مراكز الاحتجاز بالدول المستقبلية.

¹Mourad SLIMANI ,Agadez trop loin de bruxelles ,Cimmentaire,Elwatan,N° 8357,19.03.2018,p24.

²Ibid.

³Ibid.

وفي الشأن ذاته انطلق الكاتب الإعلامي Reda BEKKAT من أطروحة مفادها فشل أوروبا في الاستجابة الإنسانية لأزمة الهجرة غير الشرعية، مستندا في تبرير طرحه الى مجموعة من الحجج كمايلي، الأولى: "...لقد كان العالم بأسره في حالة ذهول بسبب مأساة سفينة أكواريوس، التي كانت تحمل أكثر من 600 مهاجر، من بينهم نساء حوامل وأطفال، تتقاذفها الأمواج قبالة سواحل ليبيا، بين إيطاليا ومالطا. لم يقبل أي من البلدين الأوروبيين استقبالهم، بينما أغلقت فرنسا المجاورة على نفسها في صمت مقلق، مفضلة عدم رؤية هذه المأساة التي كانت تحدث في غرب البحر الأبيض المتوسط".¹ والحجة الثانية: "... أولاً حول هذا "الانغلاق على الذات" غير المفهوم للقارة العجوز في وجه مأساة ملايين النساء والرجال المدفوعين للبحث عن سماء أرحم بسبب الحروب، المجاعات، أو ببساطة سوء العيش السائد في غالبية بلدان الجنوب..."²، وجاء في الحجة الثالثة: "...بلا شك مشلولة بسبب صعود اليمين المتطرف في بعض البلدان، كما في إيطاليا..."³.

يُبين الكاتب في خطابه الاتجاه النقدي حيال مواقف الدول الأوروبية من المهاجرين غير الشرعيين والتي تميزت بالتناقض و التناقس، ودعا منتج الخطاب إلى التعامل الإنساني و ضرورة التعاون المشترك لمواجهة هذه الوضعية المأسوية للمهاجرين، المتفاقمة بسبب الأوضاع المزرية في دول الجنوب التي تعيش حالة النزاعات والحروب، والفقر، والمجاعة.

وكشف الخطاب عن المواقف الأوروبية الرسمية السلبية حيال الظاهرة ، دون التعرض لمواقف المجتمعات المدنية الأوروبية التي قد تكون أكثر تعاطفاً، مقارنة بحكوماتها. ووصف منتج الخطاب أوروبا بالعاجزة والمدعورة .

ونفس السياق قدم الكاتب الإعلامي Mohammed LARBI أطروحة التعاون الأوروبي- الأفريقي في مواجهة الهجرة غير إنساني. ولدعم طرحه وتأكيد مصداقيته، استند منتج الخطاب إلى حجة مفادها: "... لم يكتفِ المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في 14 نوفمبر الماضي، بإدانة تدهور ظروف احتجاز المهاجرين في ليبيا، بل اعتبر التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا غير إنساني. ظهرت فكرة الحدود الجديدة مع مراكز الاحتجاز في عدة مقاربات من المفترض أن تعزز التعاون. وصلت هذه

¹Reda BEKKA , *drame migratoire*, Op.Cit,p24.

²Ibid.

³Ibid.

الفكرة إلى حدها الأقصى، مما يفرض بالتالي العودة إلى ما تم الاتفاق عليه قبل عقود، وليس مجرد مراجعات...¹.

يتضح مما سبق أن لخطاب يكشف تدهور ظروف التكفل بالمهاجرين في ليبيا ويرصد أن التعاون الأوروبي-الليبي في احتواء المهاجرين، غير إنساني.

وفي اعتقاد الباحث واستنادا إلى ما ذكر أنفا فإن فحوى خطاب صحيفة الوطن ينتقد السياسات الأوروبية التي تركز على احتواء المهاجرين، خاصة من خلال التعاون مع ليبيا، والذي وصفته الأمم المتحدة بأنه "غير إنساني". وينبه منتج الخطاب إلى أن الحل لا يكمن في إقامة حدود جديدة أو مراكز احتجاز، بل في معالجة جذور الأزمة من خلال دعم الاستقرار وإرساء السلام وتحقيق التنمية في الدول المصدرة للمهاجرين.

وفي هذا الإطار قدم الكاتب الإعلامي **Mourad SLIMANI** أطروحة التخوف الأوروبي من الهجرة غير الشرعية مبالغ فيه ولا تعكس الواقع. وأبرز في طرحه الحجة التالية: "... إن الحمى التي تمنع أوروبا من النوم في السنوات الأخيرة، بسبب الحملات المتواصلة للمهاجرين على أراضيها، تعتبر مبالغاً فيها بحسب الأفارقة. فقد طرح باحثون وخبراء ... إحصائيات تشكك في مشروعية حالة الذعر التي تجتاح القارة العجوز..."².

يكشف فحوى الخطاب عن حالة الذعر الأوروبي المبالغ فيه من الهجرة غير الشرعية هو تخوف لا يعكس الواقع. بالنظر إلى الأرقام التي عرضها المشاركون في مؤتمر حول الهجرة غير الشرعية انعقد في الجزائر شهر نوفمبر 2018.

وفي سياق هذا الإطار قدم الكاتب الإعلامي **Cherif LAHDIRI** أطروحة الهجرة غير الشرعية تحولت إلى شناعة تعلق عليها الدول مشاكلها. باستناده إلى حجج تبرر هذا الطرح، حيث تتمثل الأولى في: "... في أوروبا، تلوح الأحزاب اليمينية المتطرفة والشعبيون بهذا الميثاق كفزاعة مع اقتراب الانتخابات الأوروبية..."³، أما الحجة الثانية: "... لقد أصبحت الهجرات كبش فداء لكل المشاكل الكوكبية. لا، هذا الميثاق ليس وعداً بالفردوس، ولا ضماناً للنجاح ولا للاستقبال بالأحضان للمهاجرين..."⁴.

¹ Mohammed LARBI, *Redonner de l'espoir*, Op,Cit,p24.

² Mourad SLIMANI, *Saignée africaine*, Op,Cit,p24.

³ Cherif LAHDIRI, *quoi sert le pacte sur les migrations*, Commentaire, Elwatan, N°8586, 15.12.2018, p24.

⁴ Ibid.

يكشف منتج الخطاب من خلال التحليل السابق أن الهجرة أصبحت حجة تُستعمل سياسياً للتحريض والتخويف في أوروبا وتُستخدم ككبش فداء للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان، مما يجعل من الهجرة غير الشرعية مشكلة تتم معالجتها سياسياً فقط دون رؤية شاملة. ويمكن أن نستنتج في ما سبق أن الخطاب يفصح كيفية تحول قضية الهجرة غير الشرعية إلى موضوع استغلال سياسي ودعائي في أوروبا ويكشف الخطاب عن تعاطي سلبي مع الظاهرة ونزعة تشاؤمية تغطي على محتوى كامن في الخطاب هو بمثابة المسكوت عنه، فهو خطاب نقدي ينتصر لقضية المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا.

5. أطروحة إشكالية التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر :

قدم ختام صحيفة الوطن **Elwatan** هذه الأطروحة المركزية ويعزز هذا المنحى ما ذهب إليه الكاتب الإعلامي **Mourad SLIMANI** في معالجته لقضية المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة وتعرضهم لممارسات عنصرية من جزائريين وهم في نفس الوقت يتعطفون مع مهاجرين جزائريين غير شرعيين في أوروبا، وهذا باستناده إلى حجتين وهما: الحجة الأولى: "...يجب أن نخشى أن يقوم هؤلاء المنظرون الصغار المشحونون بالاستبعاد والكراهية بمبادرات عنيفة غداً، وأن يعاني المهاجرون الأفارقة من مدهامات يقوم بها بعض الحماة المتحمسين الذين أعلنوا أنفسهم حماة القيم، ولا تتردد العبارة في الإشارة إلى "الألوان الوطنية". في الماضي، قام بعض شباب "أولاد الحومة" المتهورين بمبادرة "تطهير" أحيائهم وطرد السود بالعصي في حملات "مدهامات" جعلت البلاد تخجل من هذه التصرفات. هذه الأحداث، رغم إدانة غالبية الرأي العام لها، فإن خطورتها وفداحتها تتطلب أكثر من مجرد إدانة شكلية، بل إجراءات فعلية لضمان عدم تكرارها أو تبريرها...¹ وتتمثل الحجة الثانية في: "...تلك التفجيرات الدورية لخطاب الكراهية اتجاه "الأفارقة" تبدو أكثر غرابة عندما نعلم أن شبكات التواصل الاجتماعي التي تُحرض على خطاب الميز العنصري، هي نفسها التي تتعاطف أحياناً مع حرقا من وهران أو عنابة يحاولون الوصول إلى جنوب أوروبا، مما يبين مدى فهم الجزائريين لهذا الحاجز القهري للبحث عن حياة أفضل في أماكن أخرى، رغم المخاطر العديدة. وتنتشر على الإنترنت فيديوهات ملحمية لعبور هؤلاء الشباب البحر والمخاطرة بحياتهم هرباً من معاناتهم في الجزائر، إلى جانب صور تُظهر الأوضاع القذرة والمصائب التي يُزعم أن هؤلاء المهاجرين "الأفارقة" ينشرونها في البلاد، بدءاً من الأكواخ المهترئة في بابا علي بالعاصمة أو في مدن أخرى بالجزائر...²

¹Mourad SLIMANI, **Harraga vs migrants subsahariens**, Commentaire Elwatan, N°8131, 22.06.2017, p24

²Ibid.

أوضح الكاتب الصحفي وهو في سبيل إبراز وجهة نظره من هذه الظاهرة ما يشكل موقفا مناهضا للممارسات السائدة، يعبر عن فحوى الخطاب المتجه نحو نقد طريقة تعامل الجزائريين مع المهاجرين الأفارقة، مما يحيل الخطاب إلى خطاب ذي طابع سلبي، وتكمن السلبية في التناقض في تعامل الجزائريين مع المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة مقارنة بالمهاجرين غير الشرعيين الجزائريين في أوروبا، فالجزائريون يتعاطفون مع إخوانهم المهاجرين غير الشرعيين (الحرافة) رغم خطورة الهجرة، بينما يكرهون المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا. وبناء على ذلك يلفت منتج الخطاب إلى أن خطاب الكراهية والتمييز العنصر و التحريض قد يتحول إلى عنف ضد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر، ويدعو إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتفادي تكرارها أو تبريرها. وفي نفس الإطار وفي نفس المقال قدم الكاتب الإعلامي Mourad SLIMANI أطروحة ثانية مفادها خطاب الكراهية ضد المهاجرين الأفارقة وخطورة تحوله الى عنف فعلي، باستناده إلى حجة هي: "...اجتاحت موجة جديدة من كراهية الأجانب والعنصرية مواقع التواصل الاجتماعي في الأسابيع الأخيرة. يُستهدف فيها مجدد المهاجرون الأفارقة، وتمت مطالبة السلطات على إجبارهم على المغادرة وإلا سُنْصَب البلاد سريعاً بأوبئة تحمل أسماء مشؤومة. بل إن وسائل الإعلام، المكرّسة لإثارة الاحتقار والغباء الفادح، تدعو إلى صحوة وطنية في مواجهة ما تصفه بخطة لتدمير الجزائر بشكل شامل عبر تدفق هؤلاء المساكين، المشبعين بالبؤس والرعب..."¹.

يتضح من خلال ماسبق أن منتج الخطاب أشار إلى تنامي خطاب الكراهية والتمييز العنصري ضد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة بالجزائر وكشف فحوى الخطاب عن الدور السلبي الذي تقوم به وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي في تكريس خطاب التحريض على والكراهية ضد المهاجرين الأفارقة وهو الفحوى الذي يفصح عنه الخطاب السابق.

كما قدم الكاتب الإعلامي Ali BOUKHLEF في نفس السياق أطروحة ممارسة التمييز العرقي ضد المهاجرين الأفارقة من طرف مؤسسات الدولة في الجزائر. وفي هذا المنحى يذهب منتج الخطاب إلى الاستناد الى حجة تقوم بتبرير هذا الطرح وهي: "...وثائق تم تداولها على شبكات التواصل الاجتماعي تتحدث عن تعليمات صدرت من بعض مديريات النقل بالولايات موجهة إلى شركات النقل الخاصة،

¹Mourad SLIMANI, Harraga vs migrants subsahariens, Op, Cit, p24.

تطلب منها تجنب نقل المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، التعليمات، المكتوبة بنفس الصيغة تقريبًا وبغض النظر عن مصدرها، تهدد بسحب رخصة النقل من كل من يحاول تجاهلها...¹

ومن خلال هذه الحجة التي طرحها الكاتب يكشف عن المحتوى الكامن في الخطاب أن المؤسسات الرسمية في الدولة تمارس التنميط العرقي ضد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة و تمارس التهديد الإداري في حالة عدم التزام بتنفيذ التعليمات المتعلقة بمنع نقل هؤلاء المهاجرين.

في نطاق مماثل قدم لكاتب الإعلامي **Said RABIA** أطروحة تنامي خطاب الكراهية والعنصرية اتجاه المهاجرين بسبب تصريحات المسؤولين، واستند في طرحه إلى الحجة التالية: "... ويتساءل المرء ألم يكن عليه التخفيف من لهجته حتى لا يقع في فخ كراهية الأجانب، والتي تتعارض كليًا مع نوايا حكومة تبون في إيجاد حلٍّ، بهدوء، لمشاكل المهاجرين الأفارقة؟ غير أن التصريحات التي أدلى بها وزير الشؤون الخارجية، عبد القادر مساهل، حول نفس الموضوع قبل يومين، تُظهر أن "انزلاقات" أحمد أويحيى ليست أخطاء تواصل سياسي، بل رؤية أخرى لمسألة الهجرة السرية. فقد اعتبر رئيس الدبلوماسية الجزائرية أنها "تشكل تهديدًا للأمن الوطني". وقال: "قوانيننا تمنع الهجرة غير الشرعية..."².

يتبين لنا أن الخطاب يكشف الدور السلبي للمسؤولين الجزائريين في تعاطيهم مع قضية الهجرة غير الشرعية، ويحذر منتج الخطاب من تداعيات وأثر تصريحات المسؤولين على تنامي خطابات الكراهية والعنصرية ضد المهاجرين الأفارقة و تأثير ذلك النسيج الاجتماعي والعلاقات مع الدول الإفريقية.

وضمن نفس النسق، انطلق الكاتب الإعلامي **Ali BOUKHLEF** في مقاله بعنوان **Délit de facies** من أطروحة تصريحات المسؤولين ترسخ الخطاب العنصري وسوء معاملة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة. واعتمد في تبرير طرحه على الحجة التي تقول: "... الوثائق المتداولة على شبكات التواصل هي ترجمة فعلية للتصريحات التي أدلى بها أحمد أويحيى الصيف الماضي، قبل أسابيع قليلة من تعيينه رئيسًا للحكومة. فقد أكد رئيس الحكومة، الذي كان لا يزال يشغل منصب مدير ديوان رئاسة الجمهورية، أن الهجرة غير الشرعية «حاملة للأمراض» و«آفات اجتماعية» مثل المخدرات والدعارة. وقد دعم وزير الشؤون الخارجية هذه التصريحات بعد يومين، حيث تحدث عبد القادر مساهل عن «شبكات» لتجارة البشر..."³.

¹ Ali BOUKHLEF, **Délit de facies**, Commentaire, Elwatan, N° 8213, 30.09.2017, p24.

² Said RABIA, **Le DISCORDE SUR LES MIGRANTS**, Commentaire, Elwatan, N° 8146, 12.07.2017, p24.

³ Ali BOUKHLEF, **Délit de facies**, Op, Cit, p24.

يوضح الكاتب الإعلامي ضمن غطار الرصد السابق عن طبيعة التصريحات الرسمية للوزراء في الحكومة الجزائرية والتي كان لها الاثر المباشر في ترسيخ خطاب الكراهية والعنصرية ضد المهاجرين الأفارقة، إضافة الى التعامل معهم بالعنف وإرتجالية.

واستكمالاً لنفس الطرح، انطلق الكاتب الإعلامي **Said RABIA** من أطروحة الارتباك الحكومي والتناقض في الخطاب الرسمي، حيث أبرز في انتاج خطابه حججا مدعمة للطرح الأنف الذكر على النحو التالي، تمثلت الحجة الأولى في: "... وأقل ما يمكن قوله هو أن الجزائر بعيدة كل البعد عن أن تكون مستعدة للتعامل مع ظاهرة تتسع باستمرار. أولئك الذين يحكمونها لم يروا أنه من الجيد تزويدها بقوانين تنظم وتؤطر وصول أعداد كبيرة من المهاجرين ..."¹، أما الحجة الثانية: "... قبل بضعة أيام فقط، كنا نزن أن هناك وعياً بضرورة سد الفراغ التشريعي لحل مسألة المهاجرين غير الشرعيين. فقد أعلن الوزير الأول بنفسه، عبد المجيد تبون، في نهاية شهر جوان الماضي، أن "وجود إخواننا الأفارقة في بلادنا سيكون منظماً، وأن وزارة الداخلية تقوم حالياً، عبر مصالح الشرطة والدرك، بإحصاء جميع النازحين." وقد بدأت العملية بالفعل، وحتى قيل إن رخص عمل قد تم تسليمها لأولئك الذين يعملون في ورشات البناء بالعاصمة وفي أماكن أخرى في الجزائر. إن وضع إطار قانوني لتنظيم دخول إخواننا الأفارقة إلى بلادنا، والذين عبروا مئات الكيلومترات من الصحراء، ما كانوا ليقبلوا بها لولا أن ظروف المعيشة في بلدانهم (المجاعة، البطالة، المناخ القاسي، البؤس...) كان الأمر عادياً لولا هذا التصريح الغريب من الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي (RND) ومدير ديوان رئاسة الجمهورية، أحمد أويحيى. تصريح كان بالامكان الاستغناء عنه. لكنه أطلق جدلاً رهيباً، وهو الذي استعمل مصطلحات لا تليق بمساره الدبلوماسي...."².

فمن خلال ما سبق ذكره يفصح الخطاب عن الارتباك و الإنقسام السياسي في أعلى هرم السلطة في الجزائر بين خطابين: الأول تنظيمي والثاني أمني رافض. ويرصد منتج الخطاب وجود خلاف داخل السلطة الجزائرية حول طريقة التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة. فالخطاب يكشف عن عجز السلطات الجزائرية في التعامل مع تنامي عدد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة بسبب غياب الأطر القانونية. وبهذا يعتقد الباحث أن الخطاب ينتقد القصور السياسي والتشريعي أمام ظاهرة الهجرة غير الشرعية المتفاقمة في الجزائر.

¹Said RABIA, **Le DISCORDE SUR LES MIGRANTS**, , Op,Cit,p24.

²Ibid.

على نفس المنوال قدم الكاتب الإعلامي **Cherif LAHDIRI** أطروحة تناقض في المواقف الرسمية الجزائرية إزاء المهاجرين غير الشرعيين. حيث قدم الحجة المالية لتبرير طرحه: "... ليست هذه المرة الأولى التي يدلي فيها وزير الداخلية بتصريحات محسوبة حول هذه المسألة المتعلقة بالمهاجرين. مباشرة بعد التصريحات المؤسفة لأويحيى، أعلن بدوي أن «الجزائر تعتبر هؤلاء اللاجئين، القادمين من بلدان تعاني ظروفًا صعبة، كضيوف يجب الاعتناء بهم على المستوى الطبي والاجتماعي والنفسي، فرديًا وجماعيًا». هذا التصريح هو نقيض ما قاله أويحيى. حيث قال رئيس ديوان الرئاسة ووزير الدولة أيضًا كلامًا غير لائق: «الأجانب المقيمون بصفة غير قانونية يجلبون الجريمة والمخدرات والعديد من الآفات الأخرى. هؤلاء الأشخاص قدموا بطريقة غير شرعية (...). لا نقول للسلطات: "ألقوا هؤلاء المهاجرين في البحر أو وراء الصحارى." لكن الإقامة في الجزائر يجب أن تخضع لقواعد.» كان هذا التصريح الصادم يتبعه بعد يومين تصريح وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل، الذي رأى أن «الحكومة على وشك اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة هذا التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين...."¹

يكشف فحوى الخطاب الصحفي عن تذبذب وتناقض في الخطاب السياسي الرسمي الجزائري اتجاه قضية المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر بين التشدد والإنسانية و غياب استراتيجية موحدة لدى السلطات الجزائرية بخصوص هذه الظاهرة

ويبرز خطاب صحيفة الوطن **Elwatan** في نفس السياق أطروحة دور الدولة في حماية المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، حيث انطلق منتج الخطاب الكاتب الإعلامي **Mourad SLIMANI** من هذه الأطروحة موظفًا حجة تدعم طرحه كمايلي: "... يجب على الدولة الجزائرية أن تتحرك بسرعة لتتوافق مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان إذا كانت ترغب في الحفاظ على قدر من الاحترام ضمن المجتمع الدولي. على المستوى القانوني، حيث لا يزال هناك إنكار لواقع العنصرية الواضح في المجتمع، وإصرار على عدم قبول حقيقة أن الجزائر تحولت، تاريخيًا وجغرافيًا، من بلد عبور إلى بلد استقبال للمهاجرين"²

وتأسيسًا لما سبق انتقد منتج الخطاب دور الدولة الجزائرية في حماية المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، عن طريق الإكتفاء بالتصريحات وتقديم الوعود. ودعا إلى ضرورة التحرك الفعلي باسم القانون للحد من تنامي خطاب الكراهية والتمييز العنصري ضد المهاجرين الأفارقة

¹Cherif LAHDIRI, Face à la question DES MIGRANTS, Commentaire, Elwatan , N°8154, 22.07.2017, p24.

²Mourad SLIMANI, Harraga vs migrants subsahariens, Op, Cit, p24.

يتضح للباحث من خلال استقراء ما سبق أن الخطاب يكشف عن تعاط سلمي مع قضية المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر، ويتضح ذلك من انتشار مظاهر الكراهية والعنصرية المتصاعدة ضدهم، لا سيما عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام. فالخطاب حسب ما يعتقد الباحث أبرز التناقض لدى الجزائريين الذي يظهر من خلال تعاطف الجزائريين الذين يهاجرون سرًا إلى أوروبا، بينما يرفضون المهاجرين القادمين إلى بلدهم. وبهذا يمكن القول أن الخطاب ينتصر للمهاجرين الأفارقة الذين دفعتهم العديد من الأسباب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية إلى الهروب واللجوء إلى الجزائر. بينما يتمثل المسكوت عنه في خطاب الصحفي في دور النخب السياسية والحكومية في تغذية خطاب الكراهية والتمييز العنصري، بالتواطؤ والصمت عن حملات التحريض ضدهم. كذلك العنصرية المخفية لدى الجزائريين التي يتجنب الخطاب تسميتها بوضوح كمشكلة مجتمعية تتطلب معالجة جدية.

وفي المجال عينه، انطلق الكاتب الإعلامي Said RABIA من أطروحة تحول الجزائر من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين غير الشرعيين، حيث استند على الحجة التالية: "... منذ بعض الوقت، لم تعد الجزائر مجرد نقطة عبور للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء. لقد أصبحت، بحكم الأمر الواقع، أرض استقبال. عشرات الآلاف من المهاجرين الأفارقة، وعدد مماثل من اللاجئين السوريين، استقروا فيها سرًا. يبدو أن الظاهرة باتت لا تقاوم في السنوات الأخيرة. لم ينبج منها أي بلد. إن تدفق البشر الهاربين من المجاعة، البؤس، الظروف المناخية المتزايدة القسوة، وكذلك العنف والحروب في بلدانهم الأصلية، كان أمرًا متوقعًا، إلا لمن لا يريد مشاهدة واقع العالم اليوم...."¹.

وحسب القراءة التحليلية للباحث فإن الخطاب يعالج قضية المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر، ويرصد غياب التشريعات المنظمة والتضارب في المواقف الحكومية الرسمية. فالخطاب ينتصر للمهاجرين غير الشرعيين. ويكشف فحوى الخطاب عن تحول سوسيولوجي في موقع الجزائر في خارطة الهجرة الإفريقية، والتي لم تعد فقط منطقة عبور بل أصبحت بحكم الواقع بلد مستقبل وبلد استقرار نهائي لهؤلاء المهاجرين الذين فعتهم الأوضاع المتدهورة في بلدانهم الأصلية إلى الهروب باتجاه الجزائر.

6. أطروحة الأبعاد الإنسانية الأمنية للهجرة غير الشرعية:

جاء خطاب الكاتب الإعلامي Cherif LAHDIRI في دعمه لهذه الأطروحة المركزية، مستندا إلى الحجة التالية: "... هناك الكثير من الضجيج من أجل لا شيء، بينما في الواقع، لا يمثل المهاجرون سوى 3,4%

¹Said RABIA, Le DISCORDE SUR LES MIGRANTS, Op, Cit, p24.

من سكان العالم، وأكثر من 80% من التنقلات بين البلدان تتم بشكل قانوني. وسيسجل التاريخ أن أكثر من 60,000 مهاجر سري ماتوا خلال رحلتهم منذ 18 سنة، حسب أرقام الأمم المتحدة. إنها مأساة إنسانية غير مسبوقة في التاريخ المعاصر....¹، يشير الخطاب الى أن الثمن البشري للهجرة غير الشرعية فادح، يقدر بألاف الأرواح الانسانية. ويضيف نفس الكاتب Cherif LAHDIRI في مقال آخر ونفس السياق أطروحة التهديد الأمني للهجرة غير الشرعية تقف وراءه شبكات إجرامية منظمة، وجاءت مشفوعة بحجج دامغة تبرر هذا الطرح كمايلي: "...تصريح وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل، الذي رأى أن «الحكومة على وشك اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة هذا التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين الذي تخفي خلفه شبكات منظمة وتشكل الآن تهديدًا للأمن الوطني». السلطات الجزائرية التي أعادت أكثر من 17,000 مهاجر غير شرعي نيجيري خلال العامين الماضيين، تدعو «الشركاء» الأجانب إلى تعاون دولي...²، أما الحجة الثانية: "... وصف الوزير الهجرة غير الشرعية بأنها «عبء يثقل الجزائر بشكل متزايد»،....³.

يكشف فحوى الخطاب أن هذا الطرح مبني على مخاطر محتملة للأمن الوطني مرتبطة بوجود شبكات إجرامية دولية تستغل المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة. و الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر عاجزة عن استيعاب هذا التدفق المتزايد للمهاجرين.

وحسب رأي الباحث وتأسيسا لما سبق فإن التهديد الأمني لظاهرة الهجرة غير الشرعية يتفاقم ويزداد لدى السلطات الجزائرية، بسبب التخوف من الشبكات التي تقف وراءها في الخفاء و من اختراق المنظمات الإرهابية لشبكات الهجرة السرية، لا في ظل صعوبة التعرف على هويات المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما قد يشكل ثغرات أمنية يصعب على السلطات معالجتها. كما تتخوف السلطات الجزائرية من تأثيرا الظاهرة على الأمن الاجتماعي من خلال تصاعد الاحتقان الشعبي اتجاه المهاجرين، وانتشار السلوكيات الإجرامية والممارسات العنصرية ضدهم في بعض المناطق، ما قد يؤثر سلبيًا على التماسك الاجتماعي.

قدم الكاتب الإعلامي Mohammed LARBI أطروحة مفادها التعامل مع التهديدات الأمنية للهجرة غير الشرعية، باستناده إلى الحجة التالية: "... فإن السياسات التي تم اتباعها خلال هذا الربع الأخير من هذا القرن، قد عمّقت التخلف في إفريقيا، وأيضًا الحروب والأزمات التي تتسم بكونها تحدث

¹Cherif LAHDIRI, *quoi sert le pacte sur les migrations*, Op, Cit, p24.

²Cherif LAHDIRI, *Face à la question des migrants*, Commentaire, Elwatan, N°8154, 22.07.2017, p24.

³Ibid.

في مناطق جغرافية معروفة بثرواتها الطبيعية، وبعضها نادر. ومما لا شك فيه أن ذلك يثير الأطماع، بل وأبعد من ذلك، عندما يكون العرض أقل بكثير من الطلب. فهل هي إذن حروب تجارية؟ بالتأكيد لا، بالنظر إلى الأثر الذي تتركه على السكان، المستهدفين والمضطرين إلى الهرب أولاً، ثم النزوح لاحقاً. هذه إذن هي الأسباب الحقيقية لهذا التدفق الكبير للمهاجرين ، الذي يبدو وكأنه يهدد العالم بعدما بات يُشار إليه بأصابع الاتهام، ويغذي العديد من الخطابات الحاقدة والعنصرية. فيُعالج إذن النتائج لا الأسباب، رغم كونها معروفة ومثبتة...¹. يبرز الكاتب في فحوى خطابه طبيعة التعامل مع الهجرة غير الشرعية وتهديداتها الأمنية، والذي يركز على النتائج فقط .

وتأسيساً لما سبق يرى الباحث أن الخطاب يُحمل القوى العالمية مسؤولية هذا الواقع، ويكشف في فحواه أن العالم يتعامل مع نتائج الهجرة فقط، دون التطرق إلى أسبابها الحقيقية، يعتمد أساليب قمعية بدلاً من إيجاد حلول عادلة وإنسانية.

وفي ذات السياق يضيف نفس الكاتب في مقال آخر أطروحة السلام والتنمية، هو الحل الحقيقي للهجرة غير الشرعية. مبرراً هذا الطرح بحجة مفادها: "...وهذا يعني، كما ذكرت الأمم المتحدة، أن «أي نهج معقول يجب أن يشمل مجموعة من الإجراءات الحازمة لضمان سلام دائم في البلدان المتأثرة بالنزاعات وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الأصل.» أو بكلمات أخرى، إعادة الأمل..."². يتبن من خلال القراءة التحليلية للخطاب، أن منتج الخطاب يدعو إلى ضرورة إيجاد حلول حقيقية للهجرة غير الشرعية و التي تكمن في إحلال السلام وتجسيد التنمية في البلدان التي تعاني من الصراعات والتخلف، وينتقد سياسة الاحتواء التي تعتمدها بعض الدول.

ووفقاً لما سبق و حسب رؤية الباحث فإن الخطاب أفصح عن أن تحقيق السلام والتنمية يعتبر من الركائز الأساسية للحد من تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وكشف الدور السلبي لغياب الاستقرار السياسي وضعف التنمية الاقتصادية في خلق بيئة طاردة تدفع الأفراد إلى الهروب بحثاً عن الأمن وفرص أفضل خارج بلدانهم، عكس التنمية والسلام اللذان يخلقان بيئة ملائمة تُتيح للمواطنين فرص العيش الكريم داخل وطنه وتُقلل من دوافع الهجرة والمغامرة المحفوفة بالمخاطرة.

¹Mohammed LARBI, *Monde en guerres*, Op, Cit, p24.

²Ibid.

المبحث الثاني :تحليل القوى الفاعلة في خطاب صحف الدراسة بشأن قضية الهجرة غير الشرعية.

نقوم في هذا الإطار بتحليل التصور الخاص بخطاب الكتاب الاعلاميين في صحفي الشروق اليومي والوطن **Elwatan** لمجموعة القوى الفاعلة التي وردت في تحليل خطاب الصحيفة إزاء قضية الهجرة غير الشرعية.

من خلال ما تقدم يمكن دراسة التصورات التي قدمها الكتاب الاعلاميين من خلال تحليل يعتمد بالدرجة الأولى على رصد الأدوار والصفات المنسوبة لمختلف الفاعلين وتصنيفها إلى إيجابية وسلبية.

أولاً: تحليل القوى الفاعلة في خطاب صحيفة الشروق اليومي

يلاحظ الباحث من خلال ما أسفر عنه تحليل خطاب صحيفة الشروق أن القوى الفاعلة جاءت تحت مسميات متنوعة ومتعددة، حيث قام الباحث بتقسيمها إلى أربع (04) مجموعة متجانسة من حيث نوعها وطبيعتها دورها وموقعها في خطاب الصحيفة إزاء قضية الهجرة غير الشرعية.

1- :السلطة الحاكمة و النظام الرسمي:

تشمل هذه المجموعة القوى الفاعلة التي تمثل السلطات الإدارية والسياسية، والتشريعية التي تشكل منظومة الحكم في الجزائر. وتجمع بينهما علاقة مترابطة في اتخاذ القرارات العامة وفي تسيير مختلف الملفات مثل ملف الهجرة غير الشرعية. ورصد الباحث هذه القوى الفاعلة حسب ما وردت في الخطاب تحت مسميات متنوعة كما يلي:

1.1-الحكومة الجزائرية: أبرز الخطاب الخطاب الصحفي للكاتب سليم قلاللة الدور السلبي للحكومة كقوة فاعلة تؤثر على ظروف الشباب من خلال السياسات والإجراءات الحكومية، وفي هذا المنحى يؤكد الكاتب في طرحه أحد الأدوار، يقول: "...، فقط هي السياسات العامة الخاطئة التي منعت من أن يقوم بذلك في بلده، هي التي جعلت منه كسولا يبحث عن الربح السريع ويرفض المبادرة وينتظر ما تهبه له الدولة من مساعدات هذه السياسات العامة هي التي ينبغي أن تتغير...."¹. ومن جانب آخر يضيف الكاتب **قادة بن عمار**، مدعماً لما جاء في السياق ذات أن الحكومة مسؤولة عن السياسات الفاشلة،

¹ سليم قلاللة، هجرة الشباب وبيع العتاد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

والإدارة السيئة. وأكد الدور السلبي قائلا: "... انتشار الفساد وكثرة الفضائح المالية وغياب منظومة بنكية صحيحة، وسيطرة السوق الموازية للعملة الصعبة، وغياب الشفافية، وقلة احترام مجلس المحاسبة، وعدم مراقبة المشاريع الكبرى، والتعامل مع شركات أجنبية في صفقات فاشلة كشركة كوجال اليابانية في الطريق السيار..."¹. وفي الإطار نفسه يؤكد الكاتب **عمار يزلي** هذا الدور السلبي للحكومة بقوله: "...قلت له: هذا عمكم سلال وخالكم أويجي" أهدوا لكم ليكوفير تير باش يغطوا الشمس بالغبزال! راهم غطاوا الأرض وخلاؤ الشعب عريان شفتوا "لاكريم" وين يوصل ؟ صار الجميع ييكون ويبحثون عن المدافئ ومواقد النار كالقطط ثم جاء وقت العشاء! لا أكل اليوم؟ كل الطرق مقطوعة ولا شيء في البيت..."²

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الحكومة كقوة فاعلة في الخطاب كان دورها سلبيا بالنظر استخدامها خطابا تشاؤميا يثير القلق والخوف، بدل تقديم حلول استراتيجية لتحسين الأوضاع العامة.

وعطفا على ما فات يعتقد الباحث أن فحوى الخطاب الإعلامي للكتاب **سليم قلاله وقادة بن عمار وعمار يزلي**، لتحليل تصور القوى الفاعلة المتمثلة في الحكومة، يعكس أداء القائم بالاتصال، ضمن الفلسفة التحريرية للصحيفة التي انطلقت من فكر اداري وتنظيمي يتماشى والمتطلبات الراهنة، الأمر الذي ترجم على الأداء، ما يدل على اتجاه الخطاب العام المدافع عن الحاجات العامة للجماهير، ومن هنا نستنتج أن الخطاب ايجابي ينتصر للشباب.

2.1- السلطة الجزائرية

اتضح من خلال رصد وتحليل هذا التصور مجموعة الأدوار السلبية التي قدمها منتجو الخطاب المنسوب ضمن هذا التصور، حيث استعرض خطاب الصحافة الأدوار السلبية للسلطة التي تعكس الضعف في الأداء و الفشل في احتواء الأدمغة الجزائرية ووضع السياسات لمعالجة الهجرة غير الشرعية و القضايا المتعلقة باللاجئين، وقدم الكاتب الإعلامي **رشيد ولدبوسيافة**، في طرحه أحد هذه الأدوار، حيث يقول: "...فإن تحرك السلطات مطلوب لتنظيم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتضييق على الجهات التي تسهم في التدفق اليومي لهم، واتخاذ الإجراءات القانونية الردعية في حق اللاجئين الذين يتورطون في اعمال غير قانونية كالتسول والدعارة والاعتداءات على المواطنين، أما التعامل مع الظاهرة بطريقة النعامة وتجاهل الأخطار التي تشكلها على المجتمع فهو الخطأ الأكبر الذي ترتكبه السلطات..."³. وفي السياق انتقد

¹ قادة بن عمار، نعم الموس وصل للعظم، مرجع سبق ذكره، ص02.

² عمار يزلي، يسقط الثلج، مرجع سبق ذكره، ص24.

³ رشيد ولد بوسيافة، لا تنسو اننا افارقة، مرجع سبق ذكره، ص02.

الكاتب **عمار يزلي** دور السلطة في عدم الاهتمام بالمواطن وانشغالها بالقضايا الكبرى فقط: "... الجزائر ليست فقط ورشات تركيب سيارات، وليست فقط رخص استيراد، وصراعات حول من يستفيد من مشاريع بالملايير، وليست فقط كيف تضبط قائمة أعضاء برلمان أوفياء، أو أعضاء حكومة طيعين أو مسؤولين هنا وهناك لا يعرفون قول كلمة لا... . إنما هي هذا المواطن الذي سدت في وجهه الأبواب وأصبح مستعدا للدفع بأبنائه نحو الهجرة غير المشروعة وهو راض بذلك..."¹.

يتبن من خلال ما تقدم من تحليل خطاب الكاتبين **رشيد ولد بوسيافة** و**عمار يزلي** طغيان الصورة السلبية للسلطة، حيث يفصح الخطاب من خلال هذا الفحوى عن الإهمال وعدم اهتمام السلطات بمشاكل الناس الأساسية. والقصور في معالجة الهجرة غير الشرعية، وحماية المجتمع من أثارها السلبية. وهكذا بين خطاب الصحيفة الصورة السلبية التي رسمتها السلطة في الخطاب، ومنه يمكن القول أن خطاب الصحيفة خطاب نقدي يساعد على لفت الانتباه وتوجيه المسؤولين نحو التفكير في اهتمامات الناس و معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وفي كل الأحوال يعتقد الطالب حسب رؤيته أن **المسكوت عنه** في خطاب الصحيفة هو كشف الأداء الذي يستهدف من ورائه الخطاب ضخ روح العمل الذي يصبو إلى تحمل المسؤولية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ومن هنا نستطيع القول أن خطاب الصحيفة الكامن هو خطاب يدافع عن حاجات المجتمع الجزائري.

3.1- الدولة والمسؤولون:

قدم خطاب صحيفة الشروق اليومي الدولة والمسؤولين كقوة فاعلة بدورين سلبي في بعض المواقف وإيجابي في مواقف أخرى.

وبخصوص الدور السلبي يرى الكاتب **محمد حمادي** أن المسؤولين فشلوا في القيام بمسؤولياتهم و عجزوا عن تلبية احتياجات المواطنين، مما تسبب في تدهور الأوضاع، وأدى بالكثير إلى الهجرة، ويؤكد طرحه بقوله: "... انتحرت أمانيتهم على أسوار مسؤولين فاشلين عجزوا عن إدارة شؤونهم وضعوا مستقبل أبنائهم...."². وبالمثل يؤكد الكاتب الإعلامي **عبد الحميد عثمان** الدور السلبي للدولة المسؤولة عن السياسات العامة، وتفشي الفساد والحرمان: "...لقد شرع القائمون على مصالح العباد منذ الاستقلال في هذه البلاد، أن يكون من نصيبهم، وبالدينار الرمزي أفخم القصور وتركوا بعض شعبهم مشردا لا يسعه إلا ضيق القبور..."³. وفي ذات السياق ينتقد الكاتب **سليم قلاله** في طرحه تقاعس صناع القرار عن القيام

¹ عمار يزلي، أولياء يرمون ابنائهم في البحر، مرجع سبق ذكره، ص24.

² محمد حمادي، سكوت اطفال الجزائر يلمون، مرجع سبق ذكره، ص02.

³ عبد الحميد عثمان، الموت غرقا او حرقا، مرجع سبق ذكره، ص02

بالإصلاح بالقول: "...وليس عيباً أو ضعفاً أن تعيد دولة معينة النظر في خياراتها الاستراتيجية بعد أن أصبحت تلاحظ أنها لم تعد تفيد أحداً ولم يعد مقتنعا بها أحد..."¹.

ومن خلال ماسبق وبناء على القراءة التحليلية للباحث يمكن القول أن خطاب صحيفة الشروق جاء معارضا للدولة والمسؤولين من خلال رصد الأدوار السلبية للفاعلين في إطار هذا التصور، ففحوى خطاب **محمد حمادي و عبد الحميد عثمانى وسليم قلاله** وجه الانتقاد للدولة والمسؤولين، فكان الخطاب نقدياً ينتصر للمصلحة العامة ويرمي إلى تحسين الأوضاع ومعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية.

أما عن الدور الإيجابي الذي ورد في خطاب كتاب صحيفة الشروق اليومي في إطار تصور الدولة والمسؤولين، فقد كتب الكاتب **عمار يزلي** عن الدور الذي قامت به الدولة الجزائرية في إطار تحمل مسؤولياتها إزاء المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، حيث قدم في طرحه دور الدولة الجزائرية في تحمل أعباء الهجرة غير الشرعية، بقوله: "... لقد أنفقنا أكثر مما أنفقوا من أجل إفريقيا والأفارقة، وأعدنا جزءاً كبيراً من المهاجرين إلى بلدانهم كما يقتضيه العمل الإنساني وجنبنا أوروبا مشاكلهم، فماذا بقي لنا أن نفعل مع من صاروا عرضة للبيع والمتاجرة والابتزاز والتسول والجريمة ؟ ماذا كانت ستفعل أوروبا لو وصل إليها كل هذا العدد وتفشت فيها كل هذه الظواهر ؟ أو لم يصل بهم الأمر إلى اللعن مما فعلوه معهم؟ إنها المفارقة وازدواجية المعايير..."². ومن جانب آخر أكد الكاتب **جمال لعلامي** في طرحه ضمن نفس السياق، قائلاً: "... الجزائر فتحت مخيمات محترمة للاجئين من الأشقاء السوريين والليبيين والماليين، والكثير من الجنسيات... الجزائر لم تطرد أي لاجئ أو مهاجر هارب من الحروب والموت والنعرات فكل من دخلها فهو آمن ولا خوف عليه ولا هم يحزنون..."³.

مما سبق يرى الباحث أن الخطاب يفصح عن أن دولة الجزائر، دولة مضيافة تحرص على التوازن بين الكرامة الإنسانية والمسؤولية في الحفاظ على الأمن، في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة وكتب الكاتب **حبيب الراشدين** في طرحه أحد هذه الأدوار الإيجابية للدولة الجزائرية: "... وفشل فرنسا في تغيير الموقف الأمريكي من النزاع في الصحراء، وفي صرف حلفائها عن الاهتمام بالسوق الجزائرية، التي تأكلت فيها حصة فرنسا لصالح الصين وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا والإفصاح عن مشاريع طاقة إيطالية ضخمة بالجزائر من شأنها تعزيز موقع الجزائر التقليدي كمول آمن لأوروبا لعقود قادمة..."⁴.

ويضيف نفس الكاتب **حبيب الراشدين** في سياق دفاع الدولة الجزائرية عن مصالحها ومواجهة الضغوط الأجنبية بسبب الهجرة غير الشرعية، أحد هذه الأدوار الإيجابية، قائلاً: "...وقد كان واضحاً انزعاج

¹ سليم قلاله، دلالة مباركة الابهاء هجرة الابهاء، مرجع سبق ذكره، ص24.

² عمار يزلي، المهاجرون ابقوهم عندهم، مرجع سبق ذكره، ص24.

³ جمال لعلامي، اهلا وسهلا ولكن؟، مرجع سبق ذكره، ص04.

⁴ حبيب الراشدين، المواجهة القادمة مع جغرافيا فرانس افريك، مرجع سبق ذكره، ص24.

السيد أويحي من اللهجة التي تطرقت بها السيدة ميركل لملف ترحيل المهاجرين الجزائريين، مع كل ما قدمته الجزائر من تسهيلات في إدارة الملف، ليصر بدوره وباللهجة عالية النبرة على أن الجزائر مستعدة لاستقبال أبنائها كيفما كان عددهم شريطة احترام ألمانيا لمطلبين رئيسيين: تحقق الجزائر المسبق من هوية المرشحين للترحيل وتنظيم الترحيل في ظروف تضمن لهم حقوقهم وكرامتهم، مع رفض الترحيل عبر رحلات شارتر المهنية...¹.

وتأسيسا لما سبق يلاحظ الطالب حدية التوجه في خطاب الصحيفة الذي كان مؤيدا للدولة الجزائرية من خلال رصد الأدوار الايجابية للمسؤولين في الدفاع مصالح الجزائر وحماية سيادتها والدفاع عن كرامة الجزائريين، ورفض الضغوطات الأوروبية وسياسة الإملاءات التي تحاول فرضها على الجزائر. ومن هنا يمكن القول أن منتجي الخطاب قدموا خطابا مناصرا و مدعما لموقف الجزائر، ما يعكس السياسة الإعلامية المدافعة عن مواقف الدولة ازاء القضايا الدولية، الدفاع عن مصالح الجزائريين.

وفي خطاب آخر للكاتب عبد الناصر بن عيسى قدم الدور الإيجابي للدولة في تبني فكرة الجزائر الجديدة ومعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث يقول: "...الجزائر الجديدة هي التي توقف الهجرة السرية والمخاطرة بالنفس من أجل العيش في بلاد أخرى والافتخار بالوطن المزدهر، وهي مشروع القرن وكل الأزمان يتحد لأجله الجميع من دون استثناء..."². ويؤكد في نفس السياق: "...الرئيس تبون يقول إن لبنة الجزائر الجديدة قد وضعت..."³. وهكذا فقد بين خطاب الصحيفة الصورة الإيجابية التي رسمها المسؤولون في الدولة في الخطاب.

وتأسيسا على ما سبق ذكره و بناءا على تحليل الخطاب يعتقد الباحث أن خطاب صحيفة الشروق كان خطابا متوازنا بين الانتقاد والإشادة بدور الفاعلين في اطار تصور الدولة والمسؤولين حيال قضية الهجرة غير الشرعية.

2. الطبقة السياسية (النخب والأحزاب السياسية)

تشكل هذه الفئة من الفاعلين السياسيين من القادة ولأحزاب، الذين ينشطون في الحقل السياسي في الجزائر وتتقاطع بينهم المصالح والأدوار والمنافسة في التموقع.

1.2- القادة السياسيون:

¹ حبيب الراشدين، ملف الهجرة يعوق زيارة ميركل، مرجع سبق ذكره، ص24.

² عبد الناصر بن عيسى، الجزائر الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص02.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ينتقل الخطاب الصحفي إلى القادة السياسيين كأحد القوى الفاعلة المؤثرة في اتخاذ القرارات والمواقف إزاء قضية المهجرة غير الشرعية، واتسمت أدوارهم بالسلبية حسب ما جاء في خطاب صحيفة الشروق اليومي.

وقدم الكاتب **عبد الناصر** في طرحه، أحد هذه الأدوار، قائلا: "... ومع ذلك بقي من سموا أنفسهم بنواب الشعب، بعيدين عن الشعب، وكانوا بامتنياز "أسياد" الكرسي الشاغر..."¹، ويمضي منتج الخطاب **عمار يزلي** في السياق نفسه من أطروحة الوعود الكاذبة للقادة السياسيين، يقول: "... الحكومة راها تبرعت عليكم بمناسبة الانتخابات باش تفوطوا مليح على الأفلان والأرندي.. شفتوا الحكومة كي تبغي الشعب؟..."². ومن جانب آخر أبرز الكاتب **عبد الناصر**، هذا الدور في طرحه الأداء الهزيل للطبقة السياسية، "... بسبب الأداء الهزيل للطبقة السياسية، التي كلما اقترب موعد انتخابي إلا وحولت الجسر المقطوع بينها وبين القاعدة إلى أطلال ودهنت ما بقي من حجارته، حيث يزداد تخندق قادة الأحزاب رفقة الوزراء والبرلمانيين، الذين حولوا مبنى زيغود يوسف إلى إقامة دائمة لهم، ولا يفكرون في مغادرته أبداً،...."³. الأمر الذي يفصح عنه فحوى الخطاب أن القادة السياسيين و الطبقة السياسية بصفة عامة تم تصويرهم على أنهم بعيدون تماماً عن الشعب، متورطون في الفساد والمحسوية. أما الأحزاب السياسية الكبرى مثل "جبهة التحرير الوطني" و "الأرندي" تظهر كأداة للوصول إلى السلطة من أجل تحقيق المكاسب الشخصية.

وبناء على ما سبق يمكن أن نستنتج خطاب الصحيفة جاء من منطلق نقدي لدور القوى الفاعلة المندرجة في إطار هذا التصور، وبالتالي كان **الخطاب إيجابيا مدافعا عن مصلحة المواطنين**.

2.2- أحزاب الموالة والمعارضة

قدم خطاب صحيفة الشروق اليومي الدور السلبي للأحزاب السياسية الموالية للسلطة والمعارضة لها والتي تمثل منظومة تكرر نفس النتائج، عاجزة عن تقديم الحلول وإحداث التغيير، وتشارك في نشر الخطاب التشاؤمي، حيث أكد الكاتب **محمد حمادي** في سياق طرحه خطاب اليأس، أحد هذه الأدوار

¹ عبد الناصر، دموع في حفلة، مرجع سبق ذكره، ص 02

² عمار يزلي، يسقط الثلج، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ عبد الناصر، دموع في حفلة، مرجع سبق ذكره، ص 02

قائلا: "...خطاب اليأس والتشاؤم، الذي وزعه بعض المسؤولين في البلاد على الجزائريين، ونفشت فيه المعارضة ريح البأس، عقب الأزمة المالية الخانقة التي عصفت بكل الأمال في تحسن الأحوال..."¹.
وقد أبرز خطاب للكاتب **حسين لقرع** في طرحه لأحد هذه الأدوار السلبية في تصوره للأحزاب السياسية، حيث كتب قائلاً: "...فكيف يحاول «الأرندي» وحجار إذن التعتيم على آفة هروب الأدمغة الجزائرية وتغطيتها بغربال طلب العلم في الخارج؟..."² ومن جانب آخر يؤكد الكاتب الصحفي في طرحه أحد هذه الأدوار: "...ما تتفادى الموالة قوله هو إن هروب شبابنا إلى الخارج ونرف أدمغتنا هو نتيجة حتمية للوضع الذي بلغته البلاد بعد 55 سنة كاملة من الاستقلال؛ لقد فشلت السلطة طيلة هذه المدة في إقامة اقتصاد قوي منتج تنافسي، متحرر من الربيع النفطي قائم على العمل والإنتاج، يضمن الكفاءات..."³.

واستنادا إلى ما سبق يفصح الخطاب عن التبرير والتضليل الذي تقوم به الأحزاب السياسية الموالية وتلك التي تسمي نفسها بالمعارضة، من خلال تسطيح ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتهوينها أمام الرأي العام. وهو ما يكشف عن دور تضليلي شديد السلبية.

وفي نفس السياق رصد خطاب الكاتب **محمد حمادي** الدور السلبي لقادة الأحزاب السياسية الذين عجزوا عن انتاج خطاب مقنع، يستقطب الشباب الذي يفضل الهجرة على الاستماع إليهم، وكتب: "...في الوقت الذي كان يتحدث فيه الأمين العام لجهة التحرير الوطني جمال ولد عباس عن مرشح الرئاسيات المقبلة، الذي لن يخرج إلا من عباءة الحزب العتيد على حد قوله، كان العشرات من اليائسين يتزاحمون على شواطئ الوطن..."⁴، ويضيف الكاتب في طرحه، أحد هذه الأدوار قائلاً: "...قبل أن يخبرنا ولد عباس أنه درس مع المستشارة الألمانية أنجيلا ماركل في جامعة "ليبنغ"، سبقه الآلاف من الطلبة إلى المركز الثقافي الفرنسي بالجزائر العاصمة لاجتياز اختبار اللغة والظفر بتأشيرة نحو البلد الذي استعمرنا قرنا و 32 سنة..."⁵.

¹ محمد حمادي، متى كنا بخير، مرجع سبق ذكره، ص 02.

² حسين لقرع، ماذا لواغت اروبا الجزائريين من الفيزا، مرجع سبق ذكره، ص 02.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ محمد حمادي، الهروب اعطيناك عهدا، مرجع سبق ذكره، ص 02.

⁵ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

وعطفا على تقدم ذكره، يعتقد الباحث أن خطاب الكتاب الإعلاميين تميز بالنقد الصريح للدور السلبي للأحزاب السياسية وقادتها، وعليه يمكن القول أن الصحيفة قدمت خطابا نقديا موضوعيا لدور الأحزاب السياسية ومسؤوليها ضمن إطار موقفها من ظاهرة هجرة الأدمغة والشباب الجزائري.

3. فواعل المجتمع الجزائري:

تتكون هذه الفئة من القوى الفاعلة المباشرة في قضية الهجرة غير الشرعية حسب ما وردت في خطاب صحيفة الشروق اليومي.

3.1- الشعب والمواطنون:

قدم خطاب الكتاب الإعلاميين في خطاب صحيفة الشروق اليومي حيال الهجرة غير الشرعية، تصوره للشعب وللمواطنين من خلال أدوار سلبية وإخرى إيجابية. وأبرز خطاب الكاتب **عماريزلي** الدور السلبي للمواطنين كضحية وملاحظ وباحث عن الهجرة كحل، وكتب: "... حكومتنا وهي تحضر للتشريعات في عز التقشف والناس تشوف ماذا سيكون عليه الحال؟ ...¹"، ويبرز الكاتب في إطار نفس الطرح، الدور الإيجابي للمواطن الذي يطالب الحكومة بالتغيير: "... طبعا ستطالب كشعب الحكومة أن تعمل على مكافحة الجليد أولا لأننا لا نستطيع أن نعيش في كانجياتورا..."².

ويكشف فحوى الخطاب عن أن المواطنين هم الفئة المتضررة من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب في الجزائر، وأصبحوا في حالة من اليأس تجعلهم يتعاملون بشكل سلبي من خلال شعورهم باليأس والفقدان التام للأمل في وطنهم.

ويرصد الكاتب **رشيد ولد بوسيافة** في طرحه المتعلق بالتعامل مع المهاجرين، الدور السلبي للمواطنين بسبب التصورات العنصرية تجاه اللاجئين الأفارقة في الجزائر، وكتب قائلا: "... من غير المقبول أن يتم إطلاق أوصاف عنصرية ضد اللاجئين والمطالبة بطردهم من البلاد، وإغفال الجانب الإنساني في القضية..."³.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن منتج الخطاب كشف عن الصورة الثانية من التصور السلبي للمواطن في الخطاب.

3.2- المجتمع الجزائري

¹ عمار يزلي، يسقط الثلج، مرجع سبق ذكره، ص24.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ رشيد ولد بوسيافة، لا تنسو اننا افارقة، مرجع سبق ذكره، ص02.

عكس خطاب صحيفة الشروق اليومي الدور المزدوج السلبي والايجابي للمجتمع الجزائري كقوة فاعلة في الخطاب، فقد استعرض الكاتب سليم قلالة، تصوره للمجتمع قائلا: "... وقبل هذا أو ذاك علينا أن ننظر إلى هذه الظاهرة بعيدا عن كل تخوين لجيل كامل من الشباب، وأن تكف على اتهمه بضعف الوطنية أو بالتنكر لتضحيات الشهداء، أو الروح نوفمبر، أو بتعلقه بفرنسا على حساب بلده الأم الجزائر، ذلك أن موقفاً مثل هكذا يعد تهرباً من تحمل المسؤولية وتهرباً من الاعتراف بأخطاء كبيرة ارتكبت في مجال التكوين أو العمل أو توفير أسباب الحياة للجيل الصاعد وجيل الغد في هذه البلاد..."¹

ومن خلال ما سبق يتضح للباحث أن فحوى الخطاب يفصح عن دور مزدوج للمجتمع بين مؤيد ورافض لهجرة الشباب، ويتبين الدور السلبي بسبب الجمود والتقاعس لدى أفراد الشعب بمختلف فئاتهم. ومن جانب أخرى يرصد منتج الخطاب عبد الناصر بن عيسى، الدور الإيجابي للمجتمع، بقوله: "... مشاهد الحراك كل يوم جمعة، لا شعار لهم سوى المطالبة بالجزائر الجديدة وهو علم الفلاح والطبيب والإمام والفنان والعامل عن العمل..."².

ومن خلال ما تقدم ومن فحوى الخطاب يتبين للباحث أن مجموعات المجتمع المدني التي تطالب بالتغيير والتحرر من الجمود، في مسيرات الحراك الشعبي في الجزائر، تقوم بدور إيجابي، محفز للتغيير والدفع بالجزائر نحو الجديدة.

3.3 الشباب والطلبة:

أبرز خطاب الكاتب حسين لقرع، الدور الإيجابي للشباب الجزائري الباحث عن الأمل والتغيير، حيث يقول: "... قوة احتجاجية صامتة لكنها فعالة. يمثلون الرافض الجماعي للواقع السياسي القائم، ويتحولون إلى "أكبر حزب..."³. و يؤكد منتج الخطاب أن الشباب هم المتضررون من من السياسات العامة، وهم في وضع يسمح لهم بتغيير واقعهم إذا توفرت لهم الفرص والدعم. وفي نفس السياق يضيف الكاتب سليم قلالة: "... شبابنا يعرف أنه عندما يهاجر سيعول على كفاءته وقدرته وإبداعه لأنه لن يجد في الخارج محابة أو محسوبة أو مجاملة. وهذا يعني أنه يمتلك كل ما يؤهله لكي ينافس على الصعيد العالمي..."⁴

ومن جانب آخر يرصد الكاتب محمد حمادي أحد الأدوار السلبية في تصوره للشباب، حيث كتب: "... وباختصار، فإن اليائسين في هذا الوطن قطعوا عهداً على أنفسهم بهجران مراع الصبا وقلوبهم

¹ سليم قلالة، الفرار الى اي مكان بعيد، مرجع سبق ذكره، ص24.

² عبد الناصر بن عيسى، الجزائر الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص02.

³ حسين لقرع، الشباب العازف الحزب الاكبر في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص02.

⁴ سليم قلالة، هجرة الشباب وبيع العناد، مرجع سبق ذكره، ص24.

تحقق بحبها، ولسان حالهم يقول: "الهروب" أعطيناك عهداً.. فاشهدوا . فما أقسى الهروب في اليوم الذي أعلن فيه الثوار البقاء وطرد الاستعمار...¹، ويضيف الكاتب الصحفي **قادة بن عمار** في مقال آخر في الشأن ذاته من خلال الأطروحة التي انطلق منها خطاب اليأس للسلطة السياسية، حيث أورد دوراً سلبياً للشباب، قائلاً: "...ويتهافتون جماعات وعائلات على القوارب الموت وهم يتسمون ويسجلون آخر كلماتهم عبر الفيديو، فيرفع بعضهم شعار "ياكلني الحوت وما ياكلنيش الدود" ويقول آخرون "راهي ليكم گولوها واشبعوا بيها؟"..."²

وتأسيساً لما سبقا يكشف فحوى الخطاب عن الدور السلبي للشباب ضحايا الأزمة، حيث يتجهون للهجرة غير الشرعية بسبب اليأس من تحسين الوضع في البلاد، وذات السياق يضيف الكاتب **مُجد حمادي** في رصده أحد هذه الأدوار السلبية قائلاً: "...أطفال وشبان وشيب وحتى نساء، يتزاحمون على قوارب الموت للفرار نحو الجنة الموعودة أوروبا، بعدما ضاقت الدنيا على هؤلاء الذين يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية..."³. ومن جانب آخر يؤكد منتج الخطاب **عبد الحميد عثمان** في تصوره آخر مفاده: "...من أسعفه شبابه شق عباب البحر، لا يلوي خلفه، مغامراً ينشد بلوغ الضفة الأخرى، لا يأبه بمصيره المجهول، هل ينتهي إلى جنة موعودة؟ أم يهوي إلى عمق سحيق في قاع البحار، فيكون لقمة سائغة في بطون الحوت..."⁴. كما أبرز الخطاب أدواراً شديدة السلبية في تصوره للشباب لمنتج الخطاب الكاتب **جمال لعلامي** الذي كتب قائلاً: "...والشواهد هنا كثيرة ومتعددة يرويها الحوت الذي يأكل هؤلاء "الضحايا" بعدما رفع بعضهم بالتقليد أو المحاكاة شعار ياكلني الحوت وما ياكلنيش الدود" فكانت النهاية دراماتيكية، إما بالموت في عرض البحر، أو بالتعذيب في مراكز تجميع المهاجرين، أو بالطرد المهين..."⁵.

وحسب رأي الباحث يتبين من خلال ما سبق أن فحوى الخطاب أن الشباب الجزائري يعيش حالة من اليأس والخذلان ويبحثون عن حياة، فهو مضطر للهروب من واقع مترد، للبحث عن مستقبل أفضل في الخارج، ويختارون الهجرة رغم مخاطرها.

وتأسيساً لما تم ذكره أنفاً، يمكن القول أن خطاب الكتاب الإعلاميين لصحيفة الشروق اليومي جاء من منطلقين اثنين، الأول مناصر للطلبة والشباب كقوة فاعلة في الخطاب، مقدماً تبريرات لمطالب التغيير للخروج من الواقع الناتج عن فشل السياسات العامة، والأوضاع المتردية بالاعتماد على مؤهلاته وكفاءاته.

¹ مُجد حمادي، الهروب اعطيناك عهداً، مرجع سبق ذكره، ص 02.

² قادة بن عمار، نعم الموس وصل للعظم، مرجع سبق ذكره، ص 02.

³ مُجد حمادي، متى كنا بخير، مرجع سبق ذكره، ص 02.

⁴ عبد الحميد عثمان، الموت غرقاً أو حرقاً، مرجع سبق ذكره، ص 02.

⁵ جمال لعلامي، مرشد وجوليانا، مرجع سبق ذكره، ص 04.

أما المنطلق الثاني جاء منتقدا للدور السلبي الذي قدمه الخطاب في تصويره للشباب والطلبة، وهي الفئة التي تخاطر بالهجرة غير الشرعية والتي عادت ماتكون نهايتها مأسوية بالموت في عرض البحر.

3.3 الأولياء والعائلات

إن المتتبع لصورة الأولياء والعائلات في خطاب الكتاب التي اتسمت فيه أغلب أدوارها بالسلبية، فقد أكد الكاتب **محمد حمادي** أحد هذه الأدوار قائلا: "... هؤلاء جزائريون يعيشون حياة ضنكا، دفعوا - بأبنائهم ليمتطو قوارب الموت، ويلقوا بأحلامهم الوردية غياهب البحر لتجد طريقها إلى التجسيد في بلدان تقدر الإنسان ..."¹ ويضيف في نفس السياق الكاتب **سليم قلالة**: "... أما أن يصبح عدد كبير من الأولياء يشجعون أبناء هم على الهجرة، بل يخططون معهم لذلك، فتلك ظاهرة غريبة لم نألفها في مجتمعنا..."². ويضيف في نفس السياق وفي نفس المقال أحد الأدوار التي تصبغ الصورة السلبية للأولياء والعائلات، حيث كتب: "... ما الذي أصبح اليوم يدفع هؤلاء إلى تشجيع أبنائهم على الهجرة ؟ هل يتسوا من أي إصلاح قادم بحكم إدراكهم الحقيقية ما يجري داخل البلاد، أو قريهم من مصدر صناعة القرار ؟ أم أنهم ندموا اليوم على أنهم لم يهاجروا في الفترة التي كان بإمكانهم ذلك ولا يريدون أن تتكرر التجربة مع أبنائهم ؟"³. ويقول الكاتب الإعلامي **عمار يزلي**: "... ذلك أن الأمر يتعلق هنا بسلوك غير طبيعي للإنسان، سلوك ضد الفطرة وضد حتى الغريزة الحيوانية، فضلا عن روح الدين والأخلاق...."⁴ وفي نفس السياق كتب **محمد حمادي**: "... ولكن بالرغم من كل هذه المخاطر تبنى هؤلاء المغامرون الصغار شعار من سبقوهم في رحلات التيه "ياكلني الحوت وما يكلنيش الدود"⁵.

وتأسيسا لما سبق يلاحظ الباحث التحول في مواقف الأولياء الذين يمثلون القوة الفاعلة التي تقبل بالمخاطرة بحياة أبنائهم بسبب اليأس الكبير، وأصبحوا مضطرين للمجازفة بأبنائهم بسبب انعدام الأفق، مترددون بين السلبية واليأس، وتحول موقفهم الى موافق و داعم ومشجع ومخطط لهجرة أبنائهم. وحسب رأي الباحث فإن منتجي الخطاب في صحيفة الشروق اليومي قدموا **خطابا نقديا موضوعيا** بناء على دور بعض الأولياء ضمن إطار الهجرة الشرعية ذات الصورة السلبية.

4. فواعل المجتمع الدولي

تشتمل هذه الفواعل على الأطراف الخارجية المؤثرة في المشهد الجزائري، أو تتأثر بمخرجات السياسة الجزائرية اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية.

¹ محمد حمادي، سكوت اطفال الجزائر يحملون، مرجع سبق ذكره، ص 02.

² سليم قلالة، دلالة مباركة الابهاء هجرة الابناء، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ عمار يزلي، أولياء يرمون ابنائهم في البحر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁵ محمد حمادي، سكوت اطفال الجزائر يحملون، مرجع سبق ذكره، ص 02.

1.4 المهاجرون واللاجئون الأفارقة:

قدم خطاب الشروق اليومي تصوره للمهاجرين الأفارقة من خلال الدور السلبي المتباين بين الأبرياء المحتاجين والمتورطين في الجرائم، حيث قدم الكاتب **جمال لعلامي** في طرحه حول الموضوع، أحد هذه الأدور، قائلا: "... لقد تورط بعض المهاجرين اللاجئين وليس كلهم طبعاً - في عمليات التزوير وتجارة المخدرات والتسول غير المشروع والدعارة وتبييض الأموال من خلال نسخ عملات مزيفة..."¹. ويدعم الكاتب **رشيد ولد بوسيافة** هذا الدور بقوله: "... اللاجئين الذين يتورطون في اعمال غير قانونية كالتسول والدعارة والاعتداءات على المواطنين..."² ويؤكد منتج الخطاب **حبيب الراشدين** في هذا السياق، بقوله: "... ما تعرفه من نمو ديموغرافي هائل وباجيال فنية مقبلة على التعليم كما على الاستهلاك، لن تقوى الحدود أو الحواجز الأمنية على منعها من الهجرة أو من الانخراط في المسارات الإرهابية... وتصرف الشباب الإفريقي عن دروب الهجرة..."³

ويتضح مما سبق أن فحوى الخطاب صنف المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة الى فئتين: فئة الأبرياء والمحتاجين وفئة المتورطين في الجرائم. فهم القوة الفاعلة السلبية بسبب تأثيرهم على الأمن والصحة، ولكنهم في الوقت نفسه ضحايا للحروب والفقر. كذلك يشكلون القوة الفاعلة التي تؤثر على المجتمع المحلي في الجزائر، ويدرجهم الخطاب ضمن قائمة التحديات الرئيسية للجزائر .

ومن هنا نستنتج أن خطاب الصحيفة كان خطاباً نقدياً كشف صورة المهاجرين واللاجئين الأفارقة في الجزائر.

2.4- الاتحاد الأوروبي (لدول الأوروبية)

عكس خطاب الكتاب مجموعة الأدوار التي مثلت السلبية المطلقة لصورة الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية كقوة فاعلة رئيسية في قضية الهجرة غير الشرعية، فقد استعرض منتج الخطاب **حسين لقرع** تصوره للدول الأوروبية قائلا: "... ماذا لو ألغت فرنسا وأوروبا وباقي دول الغرب الفيزا عن الجزائريين وسمحت لهم بدخولها بجوازات السفر فقط ؟ كم مليوناً سيغادر البلد؟!..."⁴، ويؤكد الكاتب **حبيب الراشدين** في ذات السياق: "... لا تزال الأقطاب الاستعمارية في أوروبا تتعامل مع أجزاء من القارة كحداائق خلفية وحيات، مثل ما تفعل فرنسا مع دول غرب إفريقيا..."⁵.

¹ جمال لعلامي ، اهلا وسهلا ولكن؟، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² رشيد ولد بوسيافة ، لا تنسو اننا افارقة ، مرجع سبق ذكره، ص 02.

³ حبيب الراشدين ، قمة يهودية اوروبية لافتراس افريقيا ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁴ حسين لقرع ، ماذا لواعت اروبا الجزائريين من الفيزا ، مرجع سبق ذكره، ص 02.

⁵ حبيب الراشدين ، قمة يهودية اوروبية لافتراس افريقيا ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

يتبن من فحوى الخطاب أن الدول الأوروبية مستقبلة للكفاءات الجزائرية المهاجرة وتشكل هذه الدول قوة انتقادية ومهيمنة تتهم وتنتقد الجزائر دون علاج جذور الأزمة، هكذا قدم خطاب الصحيفة تصور الدول الأوروبية. حيث يلاحظ الباحث أن هناك أدوارا صبغت الصورة السائدة ذات الطابع السلبي. أبرز الخطاب أدوارا شديدة السلبية في تصوره للدول الأوروبية خاصة فرنسا لمنتج الخطاب الكاتب **حبيب الراشيد** الذي كتب قائلا: "... التصعيد الإعلامي السياسي والعسكري بلغ أوجه في الأشهر الثلاثة التي قضاها ملك المغرب في باريس، وقد سبقت استحقاق تداول مجلس الأمن هذا الشهر ملف الصحراء الغربية، كما يأتي متزامنا مع تردي العلاقات الجزائرية الفرنسية، وفشل زيارة ماكرون في استدراك أخطائه وأخطاء سلفه في التعامل المتوازن مع دول المغرب العربي واستماتة فرنسا في الدفاع دبلوماسيا وسياسيا عن الأطروحة المغربية، بلغت إلى حد إدخال الاتحاد الأوروبي في مخالفة صريحة مع قرارات المحكمة الأوروبية..."¹

وهنا نشير إلى أن منتج الخطاب كشف عن الصورة السلبية لدولة فرنسا كقوة استعمارية قديمة تسعى للحفاظ على نفوذها في إفريقيا. من خلال التحريض وممارسة الضغط السياسي على الجزائر بخصوص ملف الهجرة غير الشرعية، وفي نفس الإطار يؤكد **حبيب الراشيد**، في طرحه، أحد هذه الأدوار السلبية للدول الأوروبية وهي ألمانيا وكتب قائلا: "...إصرار السيدة ميركل على وضع ملف ترحيل المهاجرين الجزائريين وعددهم أقل من 4 آلاف حالة أحبط كثيرا من الرهانات التي سبقت الزيارة، وحملتها على ما يبدو فوق ما كانت ترغب فيها ميركل، التي تكون قد حضرت لهذه الزيارة المتبوعة بزيارة لأربعة دول إفريقية تحت قبعة المفوضية الأوروبية للهجرة، التي كلف بها الاتحاد الأوروبي المستشارة الألمانية..."².

وعطفا على ما سبق يعتقد الباحث أن الدول الأوروبية تمارس الضغط على الجزائر، بملف طريق ترحيل الجزائريين المقيمين بطريقة غير شرعية، وطرحه كأولوية عن الشراكة والتعاون الإقتصادي. وفي الشأن ذاته كتب **جمال لعلامي** "... فجأة تحول ملف المهاجرين الأفارقة إلى وسيلة ضغط وابتزاز، لجأت إليها - دوائر أجنبية في حق الجزائر واستغلت تقارير إعلامية أجنبية أيضا تدعي وتزعم زورا وبهتانا أن الجزائر "تخلت" عن "حراقة" في الصحراء..."³. ومن جانب آخر يؤكد الكاتب **حبيب الراشيد** في طرحه أحد هذه الأدوار: "...فيما اشتغل الطرف الأوروبي على وسم هوية القمة ب الملفات الأمنية والهجرة" ويخفي الرغبة في استعادة ما أضاعته أوروبا لصالح الصين والولايات المتحدة الأمريكية..."⁴.

¹ حبيب الراشيد، المواجهة القادمة مع جغرافيا فرنسا افريك، مرجع سبق ذكره، ص24.

² حبيب الراشيد، ملف الهجرة يعوق زيارة ميركل، مرجع سبق ذكره، ص24.

³ جمال لعلامي، اهلا وسهلا ولكن؟، مرجع سبق ذكره، ص04.

⁴ حبيب الراشيد، قمة يهودية اوروبية لافتراس افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص24.

وبناء على ماتقدم، فقد قدم خطاب الشروق اليومي أدوارا مطلقة السلبية التي تناولت بصورة سوداوية الضغط والتحريض الممارس من طرف الدول الأوروبية على الجزائر، ومن هنا نستخلص أن خطاب جاء نقديا وقام بتعرية صورة الدول الأوروبية

3.4- الخارجية الأمريكية

قدم خطاب الشروق الخارجية الأمريكية من خلال الدور الايجابي فهي الجهة الدولية أنصفت الجزائر في تقرير رسمي، بخصوص موضوع التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين. وأبرز الكاتب جمال لعلامي هذا الدور في مقاله **المعنون أهلا وسهلا ولكن؟**، وكتب يقول: "... بينما جاء تقرير للخارجية الأمريكية، حول الاتجار بالبشر ساعات بعد الاتهامات والأكاذيب الغربية، لينصف الجزائر وتعاملها مع الملف..."

4.4- الاتحاد الإفريقي

أبرز خطاب صحيفة الشروق الدور السلبي للاتحاد الإفريقي كقوة فاعلة بوصفه ضحية لانقساماته وضعف موقفه الموحد، وفي هذا الإطار كتب حبيب الراشدين: "... تتعامل معها كسوق واعدة لصرف بضاعتها، أو كمصدر تهديد بوصفها "موطنا بديلا" لما يسمى بالإرهاب، وأول مصدر للهجرة غير الشرعية..."¹

يتضح من فحوى الخطاب، أزمة الواقع الذي يعيشه الاتحاد الإفريقي ككتل إقليمي، لم يتمكن من بناء قوة مؤثرة وموقف موحد إزاء الهجرة غير الشرعية، وعليه فخطاب الصحيفة جاء منتصرا لمصالح الاتحاد الإفريقي.

5.4- المغرب

استعرض خطاب الكاتب حبيب الراشدين الدور السلبي للمغرب، كقوة فاعلة من خلال الدور التحريضي والتصييدي ضد الجزائر، مستغلا قضية الصحراء الغربية كخلفية لقضية الهجرة غير الشرعية، وفي هذا الإطار كتب منتج الخطاب قائلا: "... فيما تتزامن الحملة مع التصعيد الخطير في لهجة ملك المغرب في آخر رسالة له من باريس إلى الأمين العام للأمم المتحدة تحمل خطاب تهديد خطير، لم يسبق له ولا لوالده الاقتراب منه حتى في زمن الاشتباك المسلح في أمغالة، أو طوال الحرب والافتتال مع جبهة البوليساريو..."²

ومما سبق يرى الباحث أن كتاب صحيفة الشروق اليومي قدموا **خطابا مدعما لموقف الجزائر** كدولة في تعاملها مع قضية الهجرة غير الشرعية، فكان ايجابيا بصفة مطلقة.

6.4 بارونات التسول

¹ حبيب الراشدين ، قمة يهودية اوروية لافتراس افريقيا ، مرجع سبق ذكره، ص24.

² حبيب الراشدين، المواجهة القادمة مع جغرافيا فرانس افريك ، مرجع سبق ذكره، ص24.

كشف خطاب صحيفة الشروق اليومي الدور السلي لبارونات التسول كقوة خفية تستغل ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحولها إلى تجارة، وقد أكد الكاتب عمار يزلي أحد هذه الأدوار، قائلا: "... نحن نعاني من تفاقم هذه الظاهرة وتكاثر وانتشار المتسولين بشكل غريب بما في ذلك التسول المأجور"، أي تجارة التسول، التي يقف وراءها أحيانا بارونات تسول" كما يقوم وراء المخدرات بارونات ووراء تجارة السكر والقهوة والجنس والسلاح...".¹

ومن هنا يعتقد الباحث أن منتجي الخطاب في صحيفة الشروق اليومي قدموا خطابا شديدا النقد لدور القوى الفاعلة الواردة في إطار تصور الفواعل الدولية ضمن قضية الهجرة غير الشرعية ذات الصورة المطلقة السلبية.

ثانيا: تحليل القوى الفاعلة في خطاب صحيفة ELWATAN

في هذا المحور من الدراسة نقوم بتحليل نحلل التصور الخاص بخطاب الكتاب الاعلاميين في صحيفة **Elwatan** لمجموعة من القوى الفاعلة، التي وردت في تحليل خطاب الكتاب حيال قضية الهجرة غير الشرعية. حيث يعتبر التصور أداة كاشفة عن الاتجاهات الحقيقية للخطاب العام، خصوصا إذا أدركنا أن القوى الفاعلة تختلف في أدوارها ومواقفها اتجاه القضايا المتناولة، وهو ما يفسر تباين زوايا المعالجة والاهتمامات داخل الفضاء الخطابي.

وعطفا على ما تقدم، يعتمد الباحث في عملية التحليل على رصد الأدوار والصفات المنسوبة لمختلف القوى الفاعلة وتصنيفها إلى سلبية وإيجابية. بهدف دراسة التصورات التي قدمها الكتاب الاعلاميين في خطابهم.

وبناء على مأسفر عنه تحليل خطاب صحيفة **Elwatan** يلاحظ الباحث أن القوى الفاعلة وردت تحت مسميات متنوعة ومتعددة، حيث قام الباحث بتقسيمها إلى سبع (07) مجموعة متجانسة من حسب نوعها وطبيعة دورها وموقعها في خطاب الكتاب الاعلاميين.

1- :السلطة الحاكمة و النظام الرسمي:

تشمل هذه المجموعة القوى الفاعلة التي تمثل السلطات السياسية و الإدارية التي تشكل منظومة الحكم في الدولة. ولديها علاقات مشتركة في اتخاذ القرارات العامة وفي تسيير مختلف الملفات مثل ملف الهجرة غير الشرعية. ووردت هذه القوى الفاعلة تحت مسميات متنوعة كمايلي:

1.1-الحكومة الجزائرية:

¹ عمار يزلي ، المهاجرون ابقوهم عندهم ، مرجع سبق ذكره، ص24.

أبرز الخطاب الصحفي للكاتب الإعلامي **Said RABIA** الدور السلبي لتصور الحكومة الجزائرية في الخطاب التي تعد إحدى القوى الفاعلة ضمن موضوع الهجرة غير الشرعية، وفي هذا السياق يؤكد الكاتب أحد هذه الأدوار السلبية حيث يقول: "... أن الجزائر بعيدة كل البعد عن أن تكون مستعدة للتعامل مع ظاهرة تتسع باستمرار..."¹، كذلك يؤكد الكاتب الإعلامي **Ali BOUKHLEF** الدور السلبي للحكومة، من خلال تصريحات وممارسات المسؤولين: "... للتصريحات التي أدلى بها أحمد أويحيى الصيف الماضي، قبل أسابيع قليلة من تعيينه رئيسًا للحكومة. فقد أكد رئيس الحكومة، الذي كان لا يزال يشغل منصب مدير ديوان رئاسة الجمهورية، أن الهجرة غير الشرعية «حاملة للأمراض» و«آفات اجتماعية» مثل المخدرات والدعارة. وقد دعم وزير الشؤون الخارجية هذه التصريحات بعد يومين، حيث تحدث عبد القادر مساهل عن «شبهات» لتجارة البشر..."². وفي الشأن ذاته يؤكد الكاتب الإعلامي **Cherif LAHDIRI**، التباين في دور الحكومة كمؤسسات رسمية مسؤولة عن إدارة ملف الهجرة بين الدور السلبي والإيجابي، من خلال الممارسات والتناقض في تصريحات المسؤولين، حيث يقول: "... ليست هذه المرة الأولى التي يدلي فيها وزير الداخلية بتصريحات محسوبة حول هذه المسألة المتعلقة بالمهاجرين. مباشرة بعد التصريحات المؤسفة لأويحيى، أعلن بدوي أن «الجزائر تعتبر هؤلاء اللاجئين، القادمين من بلدان تعاني ظروفًا صعبة، كضيق يجب الاعتناء بهم على المستوى الطبي والاجتماعي والنفسي، فرديًا وجماعيًا..."³. إلى جانب ذلك يؤكد الكاتب الإعلامي **Chawki AMARI** الدور السلبي قائلاً: "... بنفس المنطق، عاد جمال ولد عباس، طبيب الأسنان، يوم السبت الماضي للحديث عن تظاهرات وإضرابات الأطباء والمتقاعدين العسكريين، وطاقم الطيران التابع للخطوط الجوية الجزائرية، واصفًا إياها بأنها «تلاعب» قبيل الانتخابات الرئاسية..."⁴، وفي الشأن نفسه يضيف: "... فمن الواضح أن رئيس الوزراء، المتمسك بمنطقه، أراد أن يرد على الحركات الاجتماعية. اتهم أحمد أويحيى «دوائر تحرك الجبهة الاجتماعية». لماذا؟..."⁵. كما أكد في ذات السياق الدور السلبي قائلاً: "... حكومة عُرفت كفاءتها الاقتصادية السيئة في العالم..."⁶.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن هذه الأدوار التي اتسمت أغلبيةها بالسلبية، من خلال ما استعرضه منتجو الخطاب تعد بمثابة مؤشرات محورية، إذ يعود فحوى الخطاب حسب ما يعتقد الباحث

¹Said RABIA, **Le DISCORDE SUR LES MIGRANTS**, Op.Cit,p24.

²Ali BOUKHLEF, **Délit de facies**, Op.Cit,p24.

³Cherif LAHDIRI, **Face à la question DES MIGRANTS**, Op.Cit,p24.

⁴Chawki AMARI, **LES DEUX O**, Op.Cit,p24

⁵Ibid.

⁶Chawki Amari, **COMBIEN RAPPORTERAIT A L ETAT LA VENTE DE HARRAGA**, Op.Cit,p24.

لكشف الدور السلبي الذي طبع الحكومة الجزائرية بمؤسساتها ومسؤوليها فيمعالجتها وتعاطيها مع قضية الهجرة غير الشرعية .

وعطفا على ما سبق يرى الباحث أن فحوى خطاب الكتاب الإعلاميين لتحليل تصورهم للقوى الفاعلة المتمثلة في الحكومة الجزائرية، عبر هذه الأدوار، يعكس الأداء السيئ حسب ما ترجم في طبيعة الأدوار. ما يؤكد أن الخطاب يطرح رؤية نقدية بامتياز.

2.1-المسؤولون في الحكومة:

إن الملاحظ لصورة المسؤولين في الحكومة الجزائرية في خطاب الصحيفة التي اتسمت فيه أغلب أدوارهم بالسلبية، فقد كتب في **Said RABIA** إطار توظيف طرحه " *Le discord sur les migrants* " أحد هذه الأدوار قائلا : "... كان الأمر عادياً لولا هذا التصريح الغريب من الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي (RND) ومدير ديوان رئاسة الجمهورية، أحمد أويحيى. تصريح كان بالامكان الاستغناء عنه. لكنه أطلق جدلاً رهيباً، وهو الذي استعمل مصطلحات لا تليق بمساره الدبلوماسي.."¹. ويضيف في نفس الشأن هذه الأدوار التي تصبغ الصورة السلبية قائلا: "... غير أن التصريحات التي أدلى بها وزير الشؤون الخارجية، عبد القادر مساهل، حول نفس الموضوع قبل يومين، تُظهر أن "انزلاقات" أحمد أويحيى ليست أخطاء تواصل سياسي، بل رؤية أخرى لمسألة الهجرة السرية. فقد اعتبر رئيس الدبلوماسية الجزائرية أنها "تشكل تهديداً للأمن الوطني." وقال: (قوانيننا تمنع الهجرة غير الشرعية)..."². وقد أبرز منتج الخطاب في إطار نفس الطرح، الدور الإيجابي للمسؤولين في الحكومة ، حيث كتب: "... فقد أعلن الوزير الأول بنفسه، عبد المجيد تبون، في نهاية شهر جوان الماضي، أن "وجود إخواننا الأفارقة في بلادنا سيكون منظماً، وأن وزارة الداخلية تقوم حالياً، عبر مصالح الشرطة والدرك، بإحصاء جميع النازحين...."³.

نستنتج من فحوى الخطاب طبقاً لهذه الأدوار سمة التناقض في أداء المسؤولين في الحكومة الجزائرية في تعاملهم مع قضية الهجرة غير الشرعية ، بين الوزير الأول عبد المجيد تبون الذي رصد الكاتب دوره الإيجابي في الخطاب، عكس ذلك الدور السلبي لمدير ديوان رئاسة الجمهورية أحمد أويحيى ووزير الخارجية عبد القادر مساهل . ويمكن القول أن منتج الخطاب قدم خطاباً نقدياً لدور القوى الفاعلة ضمن هذا الإطار.

¹ Said RABIA, *Le DISCORDE SUR LES MIGRANTS*, Op.Cit,p24.

² Ibid.

³ Ibid.

3.1- السلطة والنظام الجزائري:

قدم خطاب الكاتب الإعلاميين في صحيفة الوطن تصورات تتميز غالبيتها بالسلبية في إطار دور السلطة والنظام في إدارة قضية الهجرة غير الشرعية. فقد أبرز خطاب للكاتب **Ali BOUKHLEF** في طرحه أحد هذه الأدوار السلبية في تصوره للسلطة، حيث كتب قائلا: "... تعليمات صدرت من بعض مديريات النقل بالولايات موجهة إلى شركات النقل الخاصة، تطلب منها تجنب نقل المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة..."¹، ويضيف الكاتب **Said RABIA** في الشأن ذاته من خلال الأطروحة التي انطلق منها حول الفرار أو التعبئة، حيث أورد دور سلبي للسلطة والنظام السياسي، في ظل حالة الركود التي تخلق البيئة الطاردة، كما يلي: "... النظام الذي أنشئ منذ ما يقارب عشرين عامًا بواسطة عبد العزيز بوتفليقة، ولكن هل هذا سبب كافٍ لكي تستسلم النخب السياسية بسهولة أمام صعوبة بناء بديل موثوق قادر على أن يحمله الجزائريون؟..."². علاوة على ذلك يؤكد الكاتب الصحفي **BEKKAT Reda** طرحه أحد هذه الأدوار، قائلا: "... من طرف سلطة استبدادية، يعتبرها أغلب الجزائريين مسرحية هزلية..."³

وتأسيسا على ماسبق يفصح منتج الخطاب عن سمات السلطة والنظام السياسي في الجزائر والتي تركز الاستبداد والجمود وعدم التغيير في نمط الإدارة والتسيير لمدة طويلة تقارب العقدين من الزمن، مما انعكس سلبا على طريقة تعاظم السلطة مع ملف الهجرة غير الشرعية. وعلى النقيض من ذلك يؤكد الكاتب الإعلامي **Mourad SLIMANI** في طرحه "*Harraga vs migrants subsahariens*" الدور الإيجابي للسلطة كطرف مسؤول عن معالجة أزمة الهجرة غير الشرعية، حيث كتب قائلا: "... يجب على الدولة الجزائرية أن تتحرك بسرعة لتتوافق مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان إذا كانت ترغب في الحفاظ على قدر من الاحترام ضمن المجتمع الدولي..."⁴.

وبناء على ماسبق يلاحظ الباحث أن هناك أدورا صبغت الصورة السائدة ذات الطابع السلبي. وعليه نستخلص أن الخطاب يطرح رؤية نقدية.

2. الطبقة السياسية (النخب والأحزاب السياسية)

تشكل هذه الفئة من الفاعلين السياسيين من قادة الأحزاب ورجال المال والأعمال، الذين ينشطون في الحقل السياسي في الجزائر وتتقاطع بينهم المصالح والأدوار والمنافسة في التمتع.

¹ Ali BOUKHLEF, *Délit de facies*, Op.Cit,p24.

² Said RABIA, *La désertion ou la mobilisation*, Op.Cit,p24.

³ Reda BEKKAT, *Ombres chinoises*, Op.Cit,p24

⁴ Mourad SLIMANI *Harraga vs migrants subsahariens*, Op.Cit,p24.

عكس خطاب الكتاب الصحفيين مجموعة من الأدوار التي مثلت السلبية لصورة الأحزاب المشكلة للطبقة السياسية في الجزائر التي تعاني من التفكك والعجز، ومن، الصراعات على الزعامة، ما جعلها غير قادرة على تقديم حلول وبدائل واقعية، فقد استعرض منتج الخطاب **Said RABIA** أحد هذه الأدوار السلبية، قائلا: "... مذهولة، مشلولة، كما تحت تأثير التنويم المغناطيسي، تعطي الطبقة السياسية انطباعاً بأنها تسلم مصيرها نهائياً للقدر...."¹. ويؤكد منتج الخطاب **Chawki AMARI** في طرحه حول المترشحوں الأثرياء والمتورطين في الفساد ومساهمتهم في خلق بيئة طاردة للشباب اليأس من الوضع في كل الأحوال، الدور السلبي لمسؤولي الأحزاب السياسية، حيث كتب: "... على اليايسة، فرسان عناية، هذا الفريق من مرشحي جبهة التحرير الوطني الأثرياء بقيادة طليبة، يثيرون الجدل..."².

وفي هذا الشأن يقدم الكاتب **Chawki AMARI**، في مقال آخر أحد هذه الأدوار السلبية، قائلا "... فمثلاً، ولد عباس ... ، عاد مؤخراً ليعلن أن الجزائر تتفوق على بعض الدول الإسكندنافية، مثل السويد والدنمارك والنرويج، في مجال المساعدات الاجتماعية..."³، ويضيف في أحد هذه الأدوار: "... هذا السؤال لا يطرحه رئيس منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) ، الذي تجرأ أيضاً وسأل علناً: لماذا يوجد "حراقة" (مهاجرون غير شرعيين) في الجزائر؟..."⁴. وفي نفس الإطار يقدم أحد هذه الأدوار لعضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني والوزير هدى إيمان فرعون "... ويقال إنها مسؤولة عن الحصيلة الكارثية لشركة اتصالات الجزائر، وعن وجود عجز بقيمة 8 مليارات دينار في الخزينة، وعن صعوبات الشركة في تحقيق أرباح، رغم احتكارها غير المسبوق للهاتف الثابت والإنترنت..."⁵.

و استكمالاً لما ذكر يؤكد منتج الخطاب **Chawki AMARI** الدور السلبي للدوائر الاقتصادية التي تمتلك النفوذ في السلطة و لها علاقة بالطبقة السياسية ومسؤولي الأحزاب السياسية، والتي تتسبب في ترويج فكرة هريب الشباب إلى الخارج، وتتحكم في قضايا الهجرة، حيث كتب قائلا: "... إن هذه الدوائر نفسها، الغنية جداً، التي تنظم رحلات الحراقة عن طريق البحر لإرسالهم إلى الخارج وتخلق الاحتجاج..."⁶.

¹Said RABIA, *La désertion ou la mobilisation* , Op.Cit,p24.

²Chawki AMARI, *Les animaux nouveaux (1)le requin ciseau* , Op.Cit,p24.

³Chawki AMARI, *La perception du bonheur* ,Op.Cit,p24

⁴Ibid.

⁵Chawki AMARI, *Les animaux nouveaux (1)le requin ciseau* , Op.Cit,p24.

⁶Chawki AMARI, *LES DEUX O* , Op.Cit,p24

وعطفا على ماتم ذكره يرى الباحث أن الخطاب يفصح عن الترهل في أداء الأحزاب السياسية وقادتها، وتدخل رجال المال والأعمال في اللعبة السياسية، ويمكن القول أن منتجي الخطاب قدموا خطابا شديدا للنقد لدور القوى الفاعلة ذات الصورة المطلقة السلبية.

3. المهاجرون:

وتنقسم هذه الفئة من القوى الفاعلة إلى قسمين:

3.1- المهاجرون غير الشرعيون الجزائريون (الحرقاء):

اتضح من خلال رصد وتحليل هذا التصور مجموعة من الأدوار السلبية التي قدمها منتجو الخطاب، فقد استعر الكاتب **Chawki AMARI** هذه الأدوار، وأكد: "... وحرّاقة من سيدي سالم يغادرون، دون أن يستمعوا لآخر خطاب لأولد عباس...."¹، ومن جانب آخر قدم في طرحه أحد هذه الأدوار: "... الحرقاء الذين انطلقوا من السواحل الجزائرية بلغ عددهم هذا العام الرقم القياسي 4000، ما دفع حكومة مدريد إلى استدعاء نظيرتها الجزائرية..."². وبالمثل أكد الكاتب **Mourad SLIMANI** دورا سلبيا للمهاجرين الجزائريين، حيث كتب في الشأن: "..... تنتشر على الإنترنت فيديوهات ملحمية لعبور هؤلاء الشباب البحر والمخاطرة بحياتهم هربًا من معاناتهم في الجزائر..."³.

وتأسيسا على ماسبق يمكن القول أن هذه الأدوار السلبية من خلال ما استعرضه منتجو الخطاب تعد بمثابة مؤشرات أساسية، إذ يكشف فحوى الخطاب فيما يعتقد الباحث عن الدور السلبي للمهاجرين الجزائريين، أغلبهم من الشباب هم ضحايا نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يدفعهم للهروب من واقع مرير للبحث عن فرص أفضل للعيش.

ومن هنا يمكن القول أن خطاب صحيفة الوطن قدما خطابا نقديا موضوعيا للواقع الذي يعيشه الفرد الجزائري، وبالتالي فالخطاب كان إيجابيا ينتصر للشباب المهاجر.

3.2- المهاجرون غير الشرعيون الأفارقة

أبرز الخطاب الصحفي لصحيفة الوطن أدوارا متباينة بين السلبية والإيجابية في إطار هذا التصور، فالإيجابية تتمثل في كون المهاجرين الأفارقة ضحايا يبحثون عن حياة كريمة وأمن، أما السلبية تكمن في كونهم ضحايا الأوضاع والظروف في بلدانهم الإفريقية. وفي هذا المنحى يؤكد الكاتب الإعلامي

¹Chawki AMARI, Les animaux nouveaux (1)le requin ciseau , Op.Cit,p24.

²Chawki Amari, COMBIEN RAPPORTERAIT A L ETAT LA VENTE DE HARRAGA, Op.Cit,p24.

³ Mourad SLIMANI Harraga vs migrants subsahariens , Op.Cit,p24.

Mourad SLIMANI في طرحه أحد هذه الأدوار، حيث يقول: "... هؤلاء المساكين، المشبعين بالبؤس والرعب...".¹، ومن جانب آخر يضيف الكاتب Said RABIA مدعما لما جاء في السياق ذاته أن المهاجرين الأفارقة هم ضحايا لظروف سياسية واقتصادية قاسية، أجبرتهم على المخاطرة بحياتهم: "... والمخاطرة بالموت عبر عبور آلاف الكيلومترات من الصحراء وآلاف الأميال، معرضين لجميع المخاطر، من الجوع والعطش والاعتداءات والاتجار بالبشر...".²، ويوضح من جانب آخر الكاتب Mourad SLIMAN، يقول: "... من بين حوالي 36 مليون شخص غيروا بلدانهم بحثا عن ما يُسمى بحياة أفضل، لم يغادر القارة سوى 7 ملايين...".³

وأبرز الكاتب أحد mohammed LARBI أحد لأدوار الإيجابية، من حيث الإرادة والرغبة في الحياة رغم المخاطر حيث كتب: "... هذا التحرك العكسي للهجرة، الذي لم يُسجل سابقا في السجلات الإفريقية، والذي شهدته مؤخرا غامبيا، حيث دفع نهاية الديكتاتورية العديد من المهاجرين للعودة إلى وطنهم. «واحدة من أصغر دول إفريقيا هي من أكبر المساهمين في تدفق المهاجرين»...".⁴، وفي ذات السياق يؤكد منتج الخطاب Ali BOUKHLEF هذا الدور: "... عتقال عشرات المهاجرين، أغلبهم من النيجر، هي أول خطوة في طريقة التعامل التي ستمارس تجاه آلاف العائلات الفقيرة القادمة للبحث عن قليل من الطمأنينة والغذاء...".⁵ ومن جانب آخر أبرز الكاتب Cherif LAHDIRI في سياق طرحه الدور السلبي كما يلي: "... الأجانب المقيمون بصفة غير قانونية يجلبون الجريمة والمخدرات والعديد من الآفات الأخرى. هؤلاء الأشخاص قدموا بطريقة غير شرعية...".⁶

وعطفا على مافات يمكن القول أن هذه الأدوار التي منها ما اتسم بالإيجابية ومنها ما اتسم بالسلبية، من خلال ما قدمه منتجو الخطاب، تعد بمثابة مؤشرات أساسية، إذا يكشف فحوى الخطاب عن واقع المهاجرين الأفارقة الذين جاء الخطاب الصحفي إيجابيا منتصر لهم.

4. فواعل المجتمع الجزائري:

تتكون هذه الفئة من القوى الفاعلة المباشرة في قضية الهجرة غير الشرعية حسب ما وردت في

خطاب صحيفة الوطن **Elwatan**.

¹ Mourad SLIMANI *Harraga vs migrants subsahariens*, Op.Cit,p24.

² Said RABIA, *désespoir au drame*, Op.Cit,p24.

³ Mourad SLIMAN, *Saignée africaine*, Op.Cit,p24.

⁴ mohammed LARBI, *Les nouvelles frontieres*, Op.Cit,p24.

⁵ Ali BOUKHLEF, *Délit de facies*, Op.Cit,p24.

⁶ Cherif LAHDIRI, *Face à la question DES MIGRANTS*, Op.Cit,p24.

1.4-المواطنون:

قدم الكاتب الصحفي Mourad SLIMANI من زاوية توظيف إطار خطابه حول إشكالية التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين ،حيث أكدوا دورا سلبيا للمواطنين الجزائريين الذين يغذون خطاب الكراهية والإقصاء،وكتب يقول:"... يقوم هؤلاء المنظرون الصغار المشحونون بالاستبعاد والكراهية بمبادرات عنيفة غداً..."¹. وعلى الجانب الآخر يؤكد الكاتب Reda BEKKAT أحد الأدوار الإيجابية للمواطنين من خلال المقاومة الرمزية للوضع السياسي ورفض الواقع الذي يفكر فيه الشباب في الهروب : "... إنها كانت ببساطة «مرفوضة» من طرف المواطنين، الذين لا يأخذون حتى الوقت لتفقد الملصقات الانتخابية، عندما لا تكون قد انتزعت من اللوحات المثبتة في الشوارع والساحات العامة، أو استبدلت بأكياس القمامة، تعبيراً عن الفكرة التي كوّنّها الرأي العام، وردّاً على من يطلبون «أصوات الشعب»..."².

وتأسيساً لما سبق يتضح للباحث أن فحوى الخطاب يفصح عن أن المواطنين أصبحوا لا يتحملون الوضع السياسي في الجزائر و يحاولون الهروب منه،وفي نفس الوقت يكشف الفحوى عن الموقف الصريح لصحيفة الوطن لتعرية الممارسات العنصرية التي يقوم بها المواطنون الجزائريون اتجاه المهاجرين الأفارقة.

2.4- الإعلام

أبرز خطاب الكاتب الصحفي Mourad SLIMANI الصورة السلبية لدور بعض وسائل الإعلام تُزيّف صورة المشهد في الجزائر، وتنقل وجهة نظراًحادية، وتنشر خطاب الكراهية والتعرض على العنف،ضد المهاجرين الأفارقة في الجزائر،حيث كتب في هذا الصدد: "...اجتاحت موجة جديدة من كراهية الأجانب والعنصرية مواقع التواصل الاجتماعي في الأسابيع الأخيرة..."³.ويؤكد نفس الكاتب في ذات السياق،أحد الأدوار السلبية: "... إن وسائل الإعلام، المكرّسة لإثارة الاحتقار والغباء الفادح..."⁴.

يتبن من خلال ما تقدم من تحليل خطاب الكاتب Mourad SLIMANI طغيان الصورة السلبية لدور بعض وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.بينما يبرز ذات الكاتب الدور الإيجابي لنشطاء شبكات التواصل الاجتماعي ،من خلال دورهم الرقابي،حيث كتب: "وثائق تم تداولها على شبكات

¹ Mourad SLIMANI Harraga vs migrants subsahariens , Op.Cit,p24.

² Reda BEKKAT,Ombres chinoises,Op.Cit,p24

³ Mourad SLIMANI Harraga vs migrants subsahariens , Op.Cit,p24.

⁴ Ibid.

التواصل الاجتماعي تحدث عن تعليمات الضجة التي أثارها هذه التعليمات كانت كبيرة جداً، لا سيما على شبكات التواصل الاجتماعي، حتى أن ولاية مستغانم شعرت بضرورة نشر اعتذار¹. ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن فحوى الخطاب يرصد الدور السلبي لوسائل الإعلام في إثارة خطاب الكراهية والتمييز العنصري ضد المهاجرين الأفارقة. ومن هنا نستطيع القول أن خطاب الصحافة الكامن هو خطاب إيجابي يدافع عن قضية إنسانية.

5. فواعل المجتمع الدولي

تشتمل هذه الفواعل على الأطراف الخارجية المؤثرة في إدارة قضية الهجرة غير الشرعية.

1.5- القوى الغربية (أوروبا وأمريكا)

من خلال تتبع صورة القوى الغربية الأوروبية والأمريكية في خطاب الكتاب الإعلاميين، يتضح أن أغلبها اتسمت بالسلبية، فقد أكد الكاتب الصحفي **Mohammed LARBI** في سياق مقاله بعنوان " **Les nouvelles frontieres** "، أحد هذه الأدوار قائلا: "...تواصل أوروبا التفكير في إقامة حواجز، بل وحتى في دفع حدودها إلى الأمام، من أجل سد الطريق أمام المهاجرين..."²، ويؤكد في نفس السياق منتج الخطاب **Reda BEKKAT** أحد هذه الأدوار، حيث كتب: "...تتقاذفها الأمواج قبالة سواحل ليبيا، بين إيطاليا ومالطا. لم يقبل أي من البلدين الأوروبيين استقبالهم، بينما أغلقت فرنسا المجاورة على نفسها في صمت مقلق، مفضلة عدم رؤية هذه المأساة التي كانت تحدث في غرب البحر الأبيض المتوسط..."³. وانسجاما مع ذلك أكد الكاتب الصحفي **Mohammed LARBI** في طرحه ضمن نفس السياق: "...يلتقي القادة الأفارقة والأوروبيون اليوم في العاصمة الإيفوارية لعقد قمتهم الخامسة في ظل ظرف شديد الصعوبة، بل درامي، مع آلاف المفقودين في طرق الهجرة غير الشرعية..."⁴، إضافة إلى دور آخر غلف على القوى الأوروبية التي تفرض سياسات تميل إلى زيادة الضغط على الدول الأفريقية دون معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. تشمل الحكومات الأوروبية والمفوضية الأوروبية. يركزون على فرض مزيد من الإجراءات الأمنية للتصدي للهجرة غير الشرعية. ويؤكد الكاتب الإعلامي **Mourad SLIMANI** قائلا: "...تقترح المفوضية الأوروبية "إصلاحا" للسياسة المشتركة بشأن التأشيرات في القارة، مبني هذه المرة على مطلب تكثيف التعاون بين الدول التي تطلب التأشيرة فيما يخص إعادة قبول المهاجرين المطرودين. وبوضوح، فإن الدول التي تتلكأ في استعادة مواطنيها غير المرغوب فيهم في أوروبا، بالسرعة المطلوبة، ستُخفض حصصها من التأشيرات بشكل كبير...."⁵.

¹ Ali BOUKHLEF, *Délit de facies*, Op.Cit,p24.

² Mohammed LARBI, *Les nouvelles frontieres*, Op.Cit,p24.

³ Reda BEKKAT, *drame migratoire*, Op.Cit,p24.

⁴ Mohammed LARBI, *Redonner del'espoir*, Op.Cit,p24.

⁵ Mourad SLIMANI, *Agadez trop loin de bruxelles*, Op.Cit,p24.

فقد أكد الكاتب الإعلامي **Said RABIA** في طرحه حول دعم الدول الغربية النزاعات من أجل مصالح إقتصادية ،أحد هذه الأدوار: "... تستفيد من تواطؤ ودعم الدول الغربية التي تبدي جشعًا بلا حدود. هذا هو السبب في حدوث الهجرة غير الشرعية من هذا الجانب من البحر المتوسط وفي أفريقيا...."¹ ويضيف الكاتب **Mohammed LARBI** في نفس السياق: "... وهو أمر لا يمكن تحقيقه من دون دعم خارجي..."².

وفي نفس السياق يؤكد الكاتب **Reda BEKKAT** أحد هذه الأدوار السلبية قائلا: "...أوروبا بلا شك مشلولة بسبب صعود اليمين المتطرف في بعض البلدان، كما في إيطاليا..."³. ويؤكد منتج الخطاب أن دول أوروبا وبسبب بصعود اليمين المتطرف بقيت منغلقة ومتعاسة في استقبال المهاجرين واللاجئين ،الفارين من مناطق الصراع والنزاعات المسلحة. والتي تساهم القوى الغربية في تعقيدها. ويضيف قائلا: "... بدأت القوى الغربية منذ أقل من عام تتحدث عن ضرورة إيجاد حل سياسي للصراع المستمر منذ ست سنوات..."⁴.

وتأسيسا على ما تم ذكره يلاحظ الباحث حدية التوجه في خطاب الصحيفة الحامل لصورة سوداوية من موقف بعض الدول الغربية .ويستنتج من فحوى الخطاب طبقا لهذه الأدوار سمة المواقف الأوروبية والأمريكية، وكذلك السياسات التي تهدف من وضعها إلى منع وصول المهاجرين واللاجئين الفارين من مناطق التوتر، فضلا عن تورط هذه القوى في تأجيج الأوضاع ودعم الأنظمة غير الشرعية والإستبدادية مقابل حماية مصالحها الإقتصادية بالدرجة الأولى. وهكذا قدم منتج الخطاب الأدوار السلبية التي كانت مسيطرة على الخطاب الصحفي في إطار هذا التصور الخاص بالقوى الغربية.

ومن هنا يمكن القول أن منتجي الخطاب في صحيفة الوطن قدمو خطابا نقديا لدور الدول الأوروبية والأمريكية ضمن إطار قضية الهجرة غير الشرعية ذات الصورة المطلقة السلبية.

2.5- القوى الإفريقية والعربية

أبرز الخطاب في صحيفة الوطن **Elwatan** أدوارا شديدة السلبية في تصوره للقوى الإفريقية والعربية، وفي هذا السياق كتب منتج الخطاب **Said RABIA** مايلي: "... آفاق مغلقة تمامًا بسبب أنظمة

¹ Said RABIA, *désespoir au drame*, Op.Cit,p24.

² Mohammed LARBI, *Monde en guerres*, Op.Cit,p24.

³ Reda BEKKAT, *drame migratoire*, Op.Cit,p24.

⁴ Reda BEKKAT, *La pire catastrophe*, Op.Cit, p24

أفريقية استبدادية، فاسدة وغير كفؤة...¹، وعلى نفس المنوال أكد الكاتب الإعلامي **Mohammed LARBI** أحد هذه الأدوار السلبية قائلا: "... أن الديكتاتوريات تجعل السكان يفرون بأعداد كبيرة. إنه فعل يائس لا يُحل بالمال فقط،...²، إذا فحوى الخطاب يؤكد يؤكد سلبية الأنظمة الاستبدادية وتسببها في اليأس العام وهجرة الملايين لأوطانهم.

وتمشيا مع ما سبق قدم الكاتب **Mourad SLIMANI** طرحه حول الضغوطات التي تمارسها القوى الأوروبية على الدول الإفريقية من أجل جعلها تقوم بدور الشرطي الحارس لمنع تدفق المهاجرين، دون تقديم الدعم والمساعدة ودون تاقترح حلول لمعالجة جذرية للظاهرة أحد هذه الأدوار، حيث أبرز أحد هذه الأدوار: "... وسمع من عمدة المدينة " النيجر بذلت جهودًا كبيرة لمكافحة الهجرة، وأن البلاد لديها حق في المطالبة بأكثر من 85 مليون يورو مساعدات تقدمها فرنسا سنويًا "...³، كما أضاف منتج الخطاب في السياق نفسه قائلا: "... إلى الحد الذي تستحق فيه الدول الإفريقية تلك اللائمة الدورية على عجزها عن احتواء بؤسها...⁴.

يتبن من خلال ما سبق ومن فحوى الخطاب أن الدول الإفريقية في معالجة قضية الهجرة غير الشرعية، غير قادرة على وضع سياسات كفيلة للحد من الهجرة، فضلا عن دورها في تفاقم الظاهرة بسبب الأنظمة الاستبدادية والفسادة والمدعمة خارجيا إلى جانب النزاعات المسلحة، لتبقى مكتفية بدور المتفرج والتقصير والتواطؤ.

وارتباطا بما سبق يؤكد الكاتب الصحفي **Reda BEKKAT** أحد الأدوار السلبية للأنظمة العربية، في سياق طرحه حول الأزمة السورية وما نتج عن الخراب والقصف المدمر للمدن والقرى، من مأسى بسبب هجرة ولجوء الألاف من المواطنين إلى الدول العربية والإفريقية والأوروبية، حيث كتب: "... كما يحدث عمليًا كل يوم في بلد بات اليوم خرابًا مدمرًا بالكامل، وسكانه منهكون نفسيًا وجسديًا، بعد ست سنوات من الحرب....⁵ ". وضمن نفس السياق أبرز منتج الخطاب أحد هذه الأدوار السلبية للدول والأنظمة العربية في هجرة السوريين: "... وبعد أن استغلّت بعض القوى حالة الاستياء لدى جزء من

¹ Said RABIA, *désespoir au drame*, Op.Cit,p24.

² Mohammed LARBI, *Les nouvelles frontières*, Op.Cit,p24.

³ Mourad SLIMANI, *Agadez trop loin de bruxelles*, Op.Cit,p24.

⁴ Mourad SLIMANI, *Saignée africaine*, Op.Cit,p24.

⁵ Reda BEKKAT, *La pire catastrophe*, Op.Cit, p24

الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد، وقامت بتشجيع ودعم جماعات إرهابية مثل القاعدة وجبهة النصرة، التي وجدت بدورها دعماً من الأنظمة الملكية المحافظة وفي مقدمتها السعودية...¹

وبناء على ما تقدم فقد قدم خطاب صحيفة الوطن أدواراً مطلقة السلبية التي تناولها بصورة سوداوية من خلال تورط أنظمة الدول الإفريقية والعربية في تفاقم الهجرة غير الشرعية وعجزها عن معالجتها. ومنه نستخلص أن خطاب الصحيفة كان خطاباً نقدياً بامتياز، كشف الصورة الحقيقية للقوى العربية والإفريقية الفاعلة في خطاب الصحيفة حيال قضية الهجرة غير الشرعية.

6- فواعل عابرة للحدود

تشمل هذه الفئة الهيئات والمنظمات الدولية والفواعل غير الرسمية.

1.6- المنظمات (الأمم المتحدة-الصليب الأحمر والهلال الأحمر):

رصد خطاب كتاب صحيفة الوطن أدواراً متباينة بين الإيجابية والسلبية لهيئة الأمم المتحدة كقوة فاعلة في الخطاب حيال قضية الهجرة غير الشرعية ، وقد أبرز الكاتب **Mohammed LARBI** أحد هذه الأدوار الإيجابية قائلاً: "... لم يكتفِ المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في 14 نوفمبر الماضي، بإدانة تدهور ظروف احتجاز المهاجرين في ليبيا، بل اعتبر التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا غير إنساني....."²، ويضيف داخل نفس السياق: "... كما ذكرت ، أن «أي نهج معقول يجب أن يشمل مجموعة من الإجراءات الحازمة لضمان سلام دائم في البلدان المتأثرة بالنزاعات وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الأصل.» أو بكلمات أخرى، إعادة الأمل...."³.

من جانب آخر يؤكد منتج الخطاب **Reda BEKKAT** الدور الإيجابي للأمم المتحدة في خطابه، حيث كتب: "... منظمة الأمم المتحدة لم تتردد في وصف الوضع في سوريا بأنه "أسوأ كارثة من صنع الإنسان منذ الحرب العالمية الثانية"⁴. وبالمقابل أبرز خطاب الكاتب الإعلامي **Mohammed LARBI** الدور السلبي للأمم المتحدة كقوة فاعلة في سياق طرحه حول الهجرة كنتيجة للصراعات والحروب، حيث كتب: "... لم تفتقر إفريقيا خصوصاً للوعود. كذلك عقد التنمية الذي أعلنته الأمم المتحدة، أو ذلك الخطاب الجديد الجذاب في البداية، والذي تبين أنه زائف تماماً..."⁵.

إضافة إلى ذلك أبرز الكاتب الصحفي **Reda BEKKAT** أحد الأدوار الإيجابية للمنظمات الإنسانية :

¹ Reda BEKKAT ,La pire catastrophe ,Op.Cit, p24

² Mohammed LARBI, Redonner del'espoir, Op.Cit, p24.

³ Ibid.

⁴ Reda BEKKAT ,La pire catastrophe ,Op.Cit, p24

⁵ Mohammed LARBI, Monde en guerres , Op.Cit, p24.

"... للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الهجرة هي مشكلة عالمية وليست خاصة بأوروبا..."¹. يؤكد منتج الخطاب في فحوى الخطاب أن المنظمات الإنسانية مدافعة عن قيم التضامن. تعمل على استقبال المهاجرين واللاجئين ومساعدتهم.

وعطفا على ما سبق يمكن القول أن فحوى الخطاب يكشف عن الأدوار التي منها ما اتسم بالإيجابية والآخرى بالسلبية، وعليه فخطاب الصحيفة جاء متوازنا في الطرح.

2.6- القوى الاقتصادية الدولية:

تبين من خلال رصد وتحليل هذا التصور مجموعة من الأدوار السلبية التي قدمه الكتاب الإعلاميون في صحيفة الوطن، فقد استعرض منتج الخطاب **Mohammed LARBI** أحد هذه الأدوار قائلا: "..... لكن هؤلاء دمّروا اقتصاديات إفريقية معينة من خلال دعم أنشطة متعاملينهم. وهذا ما يُسمّى بالتبادل غير المتكافئ. أو أيضًا ما يُسمّى بالشراكة الجديدة، سواء في مفهومها أو أهدافها....."². ويضيف في نفس السياق أن الحروب والنزاعات تحركها مصالح القوى الاقتصادية الكبرى التي تتنافس على ثروات الدول الإفريقية: "... مثل هذه المنافسة بين القوى الخارجية الإفريقية التي تزداد قوة، مع دعم أيضًا لأنظمة يُسعى، رغم كل المنطق، إلى وصفها بالديمقراطية، في حين أنها بعيدة عنها..."³. ومن جانب آخر قدم طرحه أحد هذه الأدوار: "... إنها كامل ترسانة النزاعات، حيث يكون في النهاية الهدف هو السلطة ونهب الموارد، وهو أمر لا يمكن تحقيقه من دون دعم خارجي. وفي أحسن الأحوال، كما يُقال، لأنها كذلك حروب بالوكالة أو عبر جماعات بالنيابة....."⁴.

يكشف فحوى الخطاب دورا سلبيا للقوى الاقتصادية الدولية التي تُحمل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. تروج لشعارات وهمية عن التنمية. وتقف وراء النزاعات في إطار الحروب بالوكالة حماية لمصالحها الاقتصادية. ويؤكد الكاتب الإعلامي **Said RABIA**، أحد هذه الأدوار السلبية للقوى الاقتصادية التي تحكم العالم بمنطق الربح والجشع، حيث كتب قائلا "... مشهد محزن لأجساد بلا حياة تطفو على الماء، وأخرى جرفها التيار إلى الشواطئ. علامات على عالم فقد إنسانيته، يهيمن عليه الربح والجشع اللامحدود لرأس المال...."⁵. وانسجاما مع ذلك يبرز الكاتب **Chawki AMARI** في طرحه، أحد هذه الأدوار السلبية: "... إذًا، هذا الشيطان، صندوق النقد الدولي، الذي أقرّ الجزائر قرضًا من جانبه، مدعومًا من

¹Reda BEKKAT, *drame migratoire*, Op.Cit,p24.

²Mohammed LARBI, *Monde en guerres*, Op.Cit,p24.

³mohammed LARBI, *Les nouvelles frontieres*, Op.Cit,p24.

⁴Mohammed LARBI, *Monde en guerres*, Op.Cit,p24.

⁵ Said RABIA, *désespoir au drame*, Op.Cit,p24.

العدو المخدر المغربي، هو أساس الحركات الاجتماعية الاحتجاجية...¹ ويؤكد منتج الخطاب أن هذه المؤسسة المالية الدولية هي إحدى القوى الاقتصادية الدولية المؤثرة في هشاشة الوضع الاقتصادي في الجزائر من خلال سياساتها المالية التي تتبعها.

ويتضح من خلال فحى الخطاب أن الازمات الاقتصادية التي تعيشها الدول المصدرة للمهاجرين تقف وراءها هيئات وقوى خارجية دولية تمتلك مصالح في هذه البلدان. ويتبين من تحليل خطاب الكتاب الإعلاميين طغيان الدور السلبي للقوى الاقتصادية الدولية.

وحسب ما يعتقد الباحث فإن المسكوت عنه داخل الخطاب الكامن هو خطاب يحمل روح النقد وينتصر لصالح معالجة قضية الهجرة غير الشرعية.

3.6- الإعلام الغربي:

اتسمت صورة الإعلام الغربي في خطاب صحيفة الوطن بالسلبية المطلقة، ويؤكد منتج الخطاب أن الإعلام الغربي يضخم ظاهرة الهجرة ويصنع الذعر العام. ويخدم السياسات الأوروبية اتجاه الهجرة غير الشرعية، حيث أبرز الكاتب Mourad SLIMAN أحد هذه الأدوار قائلا: "... وتدفع وسائل إعلامها إلى الإكثار من الضغط على وتر تأنيب الضمير الإفريقي في هذا الشأن....."². ويضيف مواصلة للفكرة ذاتها: "... إن الحمى التي تمنع أوروبا من النوم في السنوات الأخيرة، بسبب الحملات المتواصلة للمهاجرين على أراضيها، تعتبر مبالغاً فيها بحسب الأفارقة..."³.

وبناء على تم ذكره أنفاً، نقول أن الخطاب الكامن يفصح عن الدور السلبي للقوى الإعلامية الغربية التي تقوم على التضليل والتشويه، وانتقد الكاتب خطاب التهويل والتضخيم الذي تنتجه وسائل الإعلام الغربية بخصوص الهجرة غير الشرعية. ونستنتج من فحوى الخطاب طبقاً لهذه الأدوار سمة الأنظمة الإعلامية الغربية وما ينجر عنها من مواقف متحيزة.

4.6- المنظمات والجماعات الإرهابية الدولية (داعش - القاعدة - جبهة النصرة)

عكس خطاب الكاتب الصحفي Reda BEKKAT في مقاله بعنوان *La pire catastrophe* وفي سياق طرحه حول ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب والقوى الإقليمية، أدواراً ذات صبغة سلبية

¹Chawki AMARI, LES DEUX O , Op.Cit,p24

²Mourad SLIMAN, Saignée africaine, Op.Cit,p24.

³Ibid.

مطلقة .حيث كتب:".... ويبدو أن الجنون الدموي لتنظيم "داعش" لا يعرف حدودًا، حتى بات يستهدف العاصمة وسكانها، بينما بقية البلاد أصبحت أنقاضًا وخرابًا..."¹.

وعطفًا على ماسبق ذكره يفصح منتج الخطاب عن الدور السلبي للتنظيمات الإرهابية كقوى فاعلة في خطابه .ويكشف الخطاب الكامن عن تورط هذه التنظيمات الإرهابية في قتل وتهجير الأشخاص المدنيين ،بسبب العنف والدمار الذي أحدثته في سوريا.

ومما سبق يتضح للباحث أن منتجي خطاب صحيفة **Elwatan** الوطن قدموا أدوارا غلب عليها طابع السلبية التي رسمت الخطاب،وكشفت صورة القوى الفاعلة التي وردت في التحليل.

¹ Reda BEKKAT ,La pire catastrophe ,Op.Cit, p24

المبحث الثالث :تحليل الأطر المرجعية في صحف الدراسة بشأن قضية الهجرة غير

الشرعية

نخصص هذا المحور من الدراسة لتحليل الأطر المرجعية التي انطلق منها الكتاب الإعلاميون في صحيفتي الشروق اليومي و الوطن (ELWATAN) في انتاج خطابهم اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية ضمن سياقات متنوعة سياسية،اقتصادية،اجتماعية وتاريخية حيث تم توظيفها في بناء الخطاب الإعلامي خلال فترة الدراسة.

أولاً: تحليل الأطر المرجعية في خطاب صحيفة الشروق اليومي

تنوعت الأطر المرجعية التي وظفها خطاب صحيفة الشروق اليومي في تدعيم أطروحاتهم حول قضية الهجرة غير الشرعية ما بين الأطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجيو سياسية والتاريخية.

1-الإطار السياسي:

من خلال مسح المادة الإعلامية محل الدراسة تبين للباحث أن خطاب صحيفة الشروق اليومي اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية انطلق من إطار سياسي، حيث تم توظيف هذا الإطار من خلال وصف نواب البرلمان الجزائري بأنهم "أسياد الكرسي الشاغر"، حيث ينتقد الخطاب الأداء الهزيل للطبقة السياسية التي تلتفت إلى مشاكل الشعب، إلا في المواعيد الإنتخابية مما يزيد في الشعور بالإحباط والقلق لدى المواطن خاصة الشباب الذي فقد الأمل في التغيير عكس ، يدعيه السياسيون. وانتقد منتجو الخطاب الحكومة والطبقة السياسية الحاكمة بشكل عام.وقدم قضية الهجرة غير الشرعية للشباب على ضوء على فشل الحكومة في تلبية احتياجات الشعب و اعتمد منتجو الخطاب التهكم لإظهار لامبالاة المسؤولين السياسيين الذي لا يهتمون بالانشغالات الفعلية للمواطن ، بل يركزون فقط على البروباغندا الانتخابية.و أشار الكتاب الإعلاميون إلى الفساد الحكومي والتدهور الاقتصادي الذي يعاني منه الشعب الجزائري، مما يخلق إحساساً بالظلم والتهميش، وهو ما يساهم في بروز فكرة الهجرة غير الشرعية (الحرقة).
أبرز الخطاب حالتين متناقضتين للشباب الجزائري، الأولى في بيئة مشجعة: شباب ديناميكي، منتج، طموح.والثانية في بيئة طاردة: شباب محبط، كسول، ينتظر "الفرار"، و استُخدمت هذه المقارنة للتأكيد على أن المشكلة ليست في الشباب أبل في ضعف السياسة العامة للحكومة التي ساهمت في خلق بيئة طاردة،والشباب فيها يُستغل سياسياً مقابل أجر زهيد أو وعود وهمية.

كما تم توظيف الشعارات السياسية مثل "أعطوني فرصة لأحقق لكم فرصتكم" في خطاب نقدي للدلالة على تحكم الفئة الحاكمة في مصير الشباب دون منحهم فرصاً حقيقية، ويظهر يظهر ذلك من خلال النقد الضمني لسياسات التعامل مع ملف الشباب، وغياب العدالة في توزيع الفرص، إضافة إلى استغلال الشباب سياسياً فقط، إلى جانب ذلك شرح منتجو الخطاب في صحيفة الشروق اليومي الواقع الجزائري، منتقدين السياسات التي أدت إلى هروب و نزيف الكفاءات إلى الخارج.

وعطفاً على ما سبق انطلق الكاتب الإعلاميون من الإطار السياسي في تسليط الضوء على فشل المسار الديمقراطي في الجزائر، عبر تصوير الانتخابات كـ "حلقة مفرغة" يتكرر فيها نفس السيناريو. الخطاب تناول ظاهرة العزوف السياسي عند الشباب، ضمن تحليل نقدي للنظام السياسي القائم، مبرزاً انعدام الثقة بين السلطة والشعب، وخصوصاً فئة الشباب، التي تبحث عن بديل للواقع المعاش. كما يقدم الخطاب سياقاً سياسياً يطال مشكلات الدولة الجزائرية التي تركز على "المشاريع الكبرى" والصراعات السياسية، في حين تتجاهل المشاكل الاجتماعية الحقيقية التي يعاني منها المواطنون، مثل الفقر واليأس. التي تعتبر من الأسباب الرئيسية في الهجرة غير الشرعية. أيضاً انطلق منتجو الخطاب من هذا الإطار من خلال نقد بنية النظام السياسي في الجزائر بعد الاستقلال وكشف تناقضات السلطة التي استحوذت على الثروة والقرار وتركزت الشعب يعاني، وينتقد الخطاب السلطة السياسية التي تستعمل أموال الدولة لشراء ولاءات اجتماعية عبر رفع وهي للأجور ومشاريع ريعية مع غياب العدالة الاجتماعية وتفشي الفساد وهو ما يعد سبباً رئيسياً لكل المظاهر السلبية مثل الحرق، أو الهجرة غير الشرعية و الإرهاب، البطالة، ...

اعتمد كتاب الشرق اليومي في انتاج خطابهم اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية على تشخيص الظاهرة في بعدها الواقعي، وفضح الخطاب الرسمي المضلل، مع إبراز الأسباب العميقة للمشكلة وربطها بفشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على سنوات الاستقلال. وقدم الخطاب الهجرة غير الشرعية كنتاج مباشر للسياسات الفاشلة، الفساد السياسي، وسوء التسيير من طرف النظام السياسي.

خطاب صحيف الشروق اليومي ازاء الهجرة غير الشرعية خلال فترة الدراسة واكب مختلف الأحداث والتغيرات في المشهد السياسي الجزائري، حيث تم توظيف الإطار السياسي عبر ذكر دور الدولة وأهل الحراك الشعبي في تحديد معالم الجزائر الجديدة. عقب الانتخابات الرئاسية في 12.12.2019 التي أفرزت انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيساً للجمهورية. حيث ناقش الخطاب موضوع التغيير الوطني، بناء الجزائر الجديدة، وانعكاسات ذلك على قضايا اجتماعية مثل الهجرة الشرعية.

2- الإطار الجيوسياسي:

لا تُطرح اليوم قضية الهجرة غير الشرعية كقضية دولية، بمعزل عن رهانات الدول الكبرى و القوى الإقليمية التي تستخدمها كأداة ضغط سياسي، أمني واقتصادي، سواء في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، أو ضمن استراتيجياتها الإقليمية، لأن الهجرة غير الشرعية تتحوّل أحياناً إلى ورقة مساومة بين الدول خاصة بين دول العبور ودول الاستقبال، حيث تتعارض المصالح بين الأطراف المتصارعة على السيطرة والنفوذ، وتأمين الحدود، والتحكّم في تدفقات البشر.

طرح خطاب الشروق اليومي قضية الهجرة غير الشرعية انطلاقاً من هذا الإطار الجيوسياسي من خلال ربط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعلاقات الجزائرية، الفرنسية والمغربية، فالهجرة غير الشرعية قدمها منتجو الخطاب كأداة في صراع جيوسياسي بين الجزائر من جهة، وفرنسا والمغرب من جهة أخرى. وتحدث الخطاب عن تحركات الدول الكبرى (فرنسا) والصغرى (المغرب) ضمن ساحة إفريقيا، ومحاولة الضغط على الجزائر. حيث يربط الخطاب بين تصعيد ملف الهجرة غير الشرعية وملف الصحراء الغربية والتنافس على النفوذ في منطقة الساحل الإفريقي، أين أبرز الكتاب الإعلاميون أن الهجرة غير الشرعية هي أداة ضغط استراتيجي على الجزائر من طرف فرنسا من أجل استمالتها في الملفين الليبي والمالي. و أشار منتجو الخطاب في الشروق اليومي إلى أن الجزائر مهددة أمنياً من الحدود الجنوبية (مالي) ومن الحدود الغربية (المغرب)، وعليه فإن الهجرة غير الشرعية تصبح ذريعة للتصعيد، ومسرّعاً لصراع نفوذ عسكري وأمني.

انطلق كتاب الشروق من الإطار الجيوسياسي لكشف الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الفرنسية والمغربية بالتهويل والتضخيم، لتقديم صورة سلبية عن الجزائر، في إطار الضغط الدولي والإقليمي عليها على خلفية التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين و ذهبت إلى حد اتهام الجزائر دولة وشعباً بـ "العنصرية". إذا فالخطاب الإعلامي يُستخدم كـ "سلاح ناعم" لتوجيه الرأي العام الدولي والإفريقي ضد الجزائر. وعليه فإن ما للخطاب ربط الهجرة غير الشرعية بالعلاقات الجزائرية الفرنسية وبدول الجوار، و عرضها في سياق مؤامرة إعلامية-سياسية.

وانطلاقاً من الإطار الجيوسياسي ركز خطاب الشروق اليومي على التهديدات الأمنية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية أو التي تُستغل من خلالها، خاصة عندما ترتبط بالحدود أو الجماعات الإرهابية أو التدخلات الأجنبية في إفريقيا. واستُخدم منتجو الخطاب هذا الإطار للدفاع عن حق الجزائر في اتخاذ

قراراتها، والتأكيد على حقها في حماية أمنها وحدودها، ولا تقبل الضغوط والإملاءات الخارجية حول كيفية إدارة ملف الهجرة غير الشرعية.

كما وظف خطاب صحيفة الشروق اليومي هذا الإطار لتوجيه النقد إلى الدول الأوروبية (خاصة ألمانيا) في التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية، وربط القضية بمحاولات فرض أجندات سياسية على الجزائر، مع تسليط الضوء على غياب التكافؤ في العلاقات الثنائية. ومن نفس الإطار عالج الخطاب قضية الهجرة غير الشرعية في سياق الهيمنة الأوروبية على إفريقيا، وارتباطها بالآزمات الأمنية .

3- الإطار الاجتماعي:

رصد خطاب صحيفة الشروق اليومي قضية الهجرة غير الشرعية انطلاقاً من الإطار الاجتماعي، حيث تم توظيفه لإبراز أوضاع الشباب، وبشكل خاص مشكلاتهم المرتبطة بفرص العمل، الاستحقاق، العدالة، والتمكين، والهجرة غير الشرعية. تم توظيف هذا الإطار من خلال تقديم الهجرة غير الشرعية على أنها نتيجة مباشرة لحالة نفسية واجتماعية متدهورة. الخطاب أشار إلى حالة اليأس والفقر المدقع و أثرها على العائلات الجزائرية، وركز على الظاهرة الاجتماعية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وكيف أن بعض الأباء والأولياء بصفة عامة أصبحوا يفضلون إرسال أبنائهم القُصّر في قوارب الهجرة بدلاً من رؤية مستقبلهم في بلدهم. وانطلاقاً من هذا الإطار انتقد خطاب الصحيفة منظومة الدولة ومسؤوليها الذين عجزوا عن تأمين حياة كريمة. كما استند الخطاب إلى رؤية إنسانية في نقل معاناة الجزائريين من الفقر والتهميش، ووظف الإطار الاجتماعي لانتقاد تقصير السلطة والمجتمع.

وانطلق الكتاب الاعلاميون من هذا الإطار للحديث عن الهجرة غير الشرعية كنتيجة عن الفشل الكبير في خلق فرص للأجيال الجديدة. وأشار الخطاب إلى أن الشباب، في ظل هذا الوضع المتأزم، يتجهون إلى المخاطرة بحياتهم على قوارب الموت بحثاً عن فرص في الخارج. وبالتالي، يصبح الفرار هو الخيار المتاح في ظل الظروف التي يعيشها المواطن. و اعتمد الخطاب على تشخيص الهجرة غير الشرعية من زاوية الواقع الاجتماعي، والخلل في منظومة التسيير، مع تحميل المسؤولية للسلطات بدل تحميلها للشباب.

كما عالج الخطاب في صحيفة الشروق اليومي الهجرة غير الشرعية من زاوية أخلاقية، اجتماعية، ومن زاوية قصة الواقعية وفاجعة فردية في مجتمع مهمّش. ووظف هذا الإطار لإبراز معاناة المهاجرين قبل وبعد الهجرة، وأبعاد الزواج المختلط. من خلال استغلال قصة مرشد الجزائري وجوليانا الألمانية كنموذج درامي حقيقي.

تم توظيف هذا الإطار لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من زاوية تحول مواقف الأسرة الجزائرية، وخصوصاً النخبة، تجاه هجرة الأبناء و الانتقال إلى مفارقة تشجيع الأولياء أنفسهم لأبنائهم على الهجرة. وحلل الخطاب الموقف الجديد للأولياء عبر تفكيك الفئات الاجتماعية (فقيرة، ميسورة، نخوية، طفيلية). مع الوقوف عند الفئة المتعلمة والنخبوية التي قاومت الهجرة سابقاً. وحاول منتجو الخطاب البحث في الأسباب الحقيقية التي تقف خلف هذا التحول. أيضاً الخطاب وظف هذا الإطار لإبراز حجم الأزمة الاجتماعية وتفكك منظومة القيم والمعايير في المجتمع الجزائري، من خلال ربط ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليس فقط بمخاطر الموت غرقاً في البحر، بل أيضاً بمظاهر الانهيار القيمي كزواج المصلحة والتنازل عن الكرامة. وظف الكاتب هذا الإطار لإدانة صمت المجتمع والحكومة، إزاء الظاهرة.

قدم خطاب صحيفة الشروق قضية الهجرة غير الشرعية انطلاقاً من الإطار الاجتماعي لنقد ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع الظاهرة. ويظهر هذا الإطار التناقض الغربي الذي يتهم الجزائر في الوقت الذي يمارس فيه انتهاكات بحق مهاجرين في أراضيها. و ربط الخطاب الهجرة غير الشرعية بتفاهت التسول، و تجارة البشر. كما أبرز التعامل الإنساني للجزائر اتجاه المهاجرين واللاجئين الفارين من الحروب وعطفاً على ما سبق تم توظيف الإطار الاجتماعي من طرف منتجي الخطاب لعرض مفهوم الجزائر الجديدة كهدف شعبي ورسمي يشمل التنمية والالتزام الأخلاقي والاجتماعي. واستخدم لربط موضوع الهجرة غير الشرعية بالجزائر الجديدة، باعتبار وقفها مؤشراً على تحقيق هذا الهدف.

4- الإطار الاقتصادي:

قدم منتجو الخطاب في صحيفة الشروق اليومي قضية الهجرة غير الشرعية انطلاقاً من الإطار الاقتصادي والتي جاءت في سياق الأزمة المالية التي عاشتها الجزائر بعد تدهور أسعار النفط. واستخدم الكتاب في خطابهم التشاؤم، حيث ذكروا أن الأزمة قد استوطنت في اللاشعور الجماعي للشعب، مما أثر على سلوكياته بشكل سلبي. وتم توظيف هذا الإطار لتحليل الوضع الاقتصادي في الجزائر، بتسليط الضوء على السياسات العامة الفاشلة، الفساد، والقصور في إدارة البلاد. خاصة بعد التصريحات المثيرة للجدل لبعض المسؤولين من بينهم الوزير الأول (أحمد أويحيى)، والذي قال أن "الموس وصل للعظم"، والتي تُعد بمثابة تحذير جديد للشعب الجزائري. حيث وجه الخطاب الانتقاد إلى المسؤولين الحكوميين الذين يتحملون مسؤولية هذه السياسات الفاشلة.

الخطاب حول الهجرة غير الشرعية ارتبط بوصف حالة الأزمة التي يعيشها الشعب الجزائري. و أشار منتجو الخطاب إلى عدة مشاكل مرتبطة بالتدهور الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي في الجزائر. وأبرزوا في حديثهم أن الهجرة غير الشرعية هي تعبير عن الفشل الكبير في خلق فرص للأجيال الجديدة. ورصدوا أن الشباب ، في ظل هذا الوضع الاقتصادي المتأزم، يتجهون إلى المخاطرة بحياتهم على قوارب الموت بحثًا عن فرص في الخارج. وبالتالي، يصبح الفرار هو الخيار متاح في ظل الظروف التي يعيشها المواطن.

وقدم الخطاب الهجرة غير الشرعية على ضوء الخلل في منظومة التسيير داخل الجزائر، مستعرضًا نتائج هذا الخلل من خلال هروب الكفاءات العلمية. وتم استعمال الإطار الاقتصادي للمقارنة بين وضع الشباب في مؤسسات تقدّرهم وتمنحهم أجوراً محترمة، وبين مؤسسات أخرى تُهين كفاءاتهم وتحرمهم من حقوقهم. كما يقارن بين قوس النصر الفرنسي و"مثلث الهزيمة" في الجزائر وهي المقارنة التي تعكس الهوة بين الاحتفاء بالنجاح في الخارج والإحباط في الداخل.

5-الإطار التاريخي:

انطلق خطاب صحيفة الشروق اليومي إزاء الهجرة غير الشرعية من الإطار التاريخي من خلال استحضار تاريخ الثورة التحريرية و الماضي الاستعماري الفرنسي، حيث إذ ربط بين استنزاف المستثمر الفرنسي لقدرات البلاد، وبين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي يعاني منها الشعب الجزائري، كعوامل مباشرة وراء تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ومن خلال المسح الشامل للمادة الإعلامية محل الدراسة، يتبين أن منتجي الخطاب وظفوا الذاكرة الثورية الجزائرية للمقارنة بين جيل نوفمبر 1954 وجيل اليوم، ويستند الخطاب إلى الإطار التاريخي إلى الثورة التحريرية كحدث محوري، ووظف الذكرى 63 لاندلاع باستحضار أعمار المجاهدين الشباب آنذاك ومقارنتهم بجيل ما بعد الاستقلال، من حيث الأدوار والمسؤوليات والحقوق. ويستخدم خطاب الشروق اليومي رمزية الثورة لتسليط الضوء على التفاوت بين المبادئ التي قامت من أجلها والتطبيق السياسي والاجتماعي لاهدافها لإبراز التناقض بين مبادئ التحرير وواقع ما بعد الاستقلال، وأثار ذلك على هجرة الشباب. مع التذكير بتضحيات الأجداد كأسلوب لانتقاد الواقع السياسي الحالي وسلبات المسؤولين.

وعطفا على ما سبق قدم الكتاب الإعلاميون في صحيفة الشروق التاريخ كدليل على أن الأزمة الحالية ليست جديدة، ويستشهدون بالفترات الصعبة في تاريخ الجزائر مثلاً لأزمات الاقتصادية التي مر بها الجزائر خلال فترة حكم الرئيسين هواري بومدين والشاذلي بن جديد، وفترة العشرية السوداء.

قدم خطاب صحيفة الشروق قضية الهجرة غير الشرعية في سياق الأزمة المالية التي عاشتها الجزائر بعد تدهور أسعار النفط، وأكد منتجو الخطاب أن جميع السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها منذ الاستقلال وحتى اليوم قد فشلت في تحقيق الاستقرار و التقدم، حيث تم توظيف هذا الإطار من خلال رفض خطاب التخوين للشباب الباحث عن تحقيق طموحاته والهجرة من البلد.

كما انطلق كتاب جريدة الشروق من الإطار التاريخي بالاستشهاد بذاكرة الكفاح الوطني ضد الاستعمار الفرنسي ومعاناة الجزائريين في أوروبا، من أجل الكشف عن التناقض بين المواقف العنصرية تجاه اللاجئين الأفارقة في الجزائر والمشاعر نفسها التي تعرض لها الجزائريون أثناء الاستعمار، مما يعزز فكرة التضامن والمساواة في التعامل مع اللاجئين الأفارقة في الجزائر بروح انسانية. كذلك تم توظيف الإطار التاريخي في صحيفة الشروق اليومي لإبراز ممارسات القوى الاستعمارية القديمة (الاوربية بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة) في القارة الافريقية، وارتباط الهجرة غير الشرعية في الدول الإفريقية بالأوضاع عليها من طرف القوى الدولية والإقليمية .

ثانيا: تحليل الأطر المرجعية في خطاب صحيفة الوطن-ELWATAN:

تنوعت الأطر المرجعية التي وظفها الخطاب الصحفي بجريدة الوطن في تناول قضية الهجرة غير الشرعية، بين أطر سياسية، جيوسياسية، اجتماعية واقتصادية، وتستعرض الدراسة كيفية توظيف هذه الأطر كمايلي:

1-الإطار السياسي:

قدمت صحيفة الوطن من خلال خطاباتها التي خصت بها الإطار السياسي، الهجرة غير الشرعية كظاهرة ناتجة عن الواقع السياسي الذي يعكس تدني مستوى السلطة السياسية وتفشي الفساد وضعف الأداء المؤسساتي باعتباره من العوامل الدافعة نحو الهجرة غير الشرعية، حيث وظف منتجو الخطاب أسلوب السخرية واستخدموا عبارات رمزية مثل "مسرح الظلال الصينية" كاستعارة لوصف مشهد سياسي متحكم فيه من طرف السلطة، مع دور سلبي مفروض على المواطنين.

كما انطلق الكتاب الإعلاميون من الإطار السياسي لتحليل الوضع السياسي في الجزائر، وتسليط الضوء على شلل الطبقة السياسية واستسلامها للواقع المفروض، المشحون بالأسى، والقلق الوطني، مما يخلق إحساسًا بفقدان الأمل والحاجة إلى التغيير أو الهروب. تم توظيف هذا الإطار في خطاب الصحيفة بانتقاد ممارسات السلطة والنظام السياسي الجزائري خلال فترة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، خاصة في ما يخص تنظيم الانتخابات التشريعية لسنة 2017 والانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 2019، مع إبراز مظاهر الرفض الشعبي وغياب الثقة في العملية الانتخابية. وتسليط الضوء على المفارقة بين خطاب السلطة وواقع الشعب. تبنى منتجو الخطاب طرعا نقديا حيال السلطة الجزائرية، متمثلة في شخصيات الوزراء والمسؤولين في الحكومة مثل أحمد أويحيى وجمال ولد عباس،...، وهي شخصيات تصنف من رموز السلطة السياسية، أيضا، وظف الإطار السياسي من خلال الإشارات إلى الاحتجاجات الاجتماعية في الجزائر وعلاقتها بقضية الهجرة غير الشرعية التي تزداد بشكل ملحوظ بين الشباب الجزائري.

رصد منتجو الخطاب في صحيفة الوطن، المواقف المتباينة داخل السلطة الجزائرية حول مسألة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين واللاجئين في الجزائر. بشكل يعكس الارتباك الحكومي والتناقض في الخطاب الرسمي، ويطرح القضية من منظور إنساني مع الإشارة إلى خلفيات دبلوماسية وحساسية الوضع. وانطلاقا من الإطار السياسي أبرز الخطاب سياسة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، والمتأرجحا بين التهديدات الأمنية وتحديات احترام مبادئ حقوق الإنسان، في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية للمسألة.

2- الإطار الجيوسياسي:

تناولت صحيفة الوطن قضية الهجرة غير الشرعية في خطاب كتاب مقالات الرأي، انطلاقا من الإطار الجيوسياسي بإبراز العلاقة بين الصراعات والأزمات الدولية بظاهرة الهجرة غير الشرعية. حيث استخدم منتجو الخطاب لغة أسلوبا ناقدا لفضح ما وصفوه بالنفاق الدولي، مع التركيز على النتائج الكارثية لهذه النزاعات والصراعات على الفئات الضعيفة. وفي هذا الإطار عالج الخطاب قضايا الهجرة والصراعات والنزاعات المسلحة من زاوية تحليلية تنتقد السياسات الدولية والقوى الإقليمية المتورطة في استمرار هذه الصراعات، مبرزا تأثيرات ذلك على الهجرة.

وقد وظف منتجو الخطاب هذا الإطار بعرض أرقام الضحايا والمشاهد المأساوية، للمهاجرين واللاجئين الذين يحاولون الهروب الى الخارج بسبب الأزمة السورية وهذا من خلال زاوية

إنسانية، متشابكة مع أبعاد جيوسياسية، مرتبطة بتدخل أطراف دولية وإقليمية، وانتقد الخطاب مساهمتها في تأجيج الوضع ودعم الإرهاب، واستغلال منظمات الاتجار بالبشر.

إضافة إلى ذلك تم توظيف الإطار الجيوسياسي في خطاب صحيفة الوطن من خلال الحديث عن القمم بين القادة الأفارقة والأوروبيين والقرارات الرسمية التي صدرت عنها، لتسليط الضوء على التناقض بين الخطابات الرسمية والواقع المعاش، من خلال إبراز المعاناة والظروف غير الإنسانية للمهاجرين. أيضا انتقد الخطاب تعامل القوى الكبرى مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأداة ضغط سياسي وابتزاز بدلاً من معالجة أسبابها في إفريقيا. واستخدم هذا الإطار بإبراز معاناة المهاجرين والأطفال والنساء الحوامل في عرض البحر. ونقد مواقف الدول الأوروبية وصعود اليمين المتطرف، مع استحضار مواقف شخصيات ومسؤولين دوليين لتأكيد ضعف الموقف الأوروبي وتناقضه مع قيمه المعلنة حيال المهاجرين.

كذلك ودائماً في هذا الإطار انتقد منتجو الخطاب في صحيفة الوطن السياسات الأوروبية في التعامل مع الهجرة عبر الحواجز والمراكز خارج أراضيها. وأبرزوا في هذا السياق التفاعلات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية، فيما يخص مسألة الهجرة غير الشرعية. وذلك بتسليط الضوء على الأبعاد الأمنية والتنموية في التعامل مع القضية. الخطاب يبين أن الاتحاد الأوروبي، من خلال سياساته، يركز على جوانب الأمن بشكل أساسي، مثل التدريب على تأمين الحدود ومكافحة المهربين، بينما تركز الدول الأفريقية على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة مثل الفقر والنزاعات. ويؤكد الخطاب فشل السياسات الدولية في معالجة الهجرة غير الشرعية، وتحولت خلال السنوات الماضية إلى أداة في الصراع الجيوسياسي، حيث تستخدم كورقة ضغط في علاقات الدول مع الأطراف الإقليمية والدولية، وعليه، فإن الهجرة الشرعية لم تعد تقتصر كنتيجة للصراعات والأزمات، بل أصبحت جزءاً في معادلة الصراع والتفاوض بين القوى الكبرى والدول.

3- الإطار الاجتماعي:

من خلال الدراسة التحليلية لخطاب صحيفة الوطن، يتضح للباحث أن الكتب الإعلامية انطلق من الإطار الاجتماعي في خطابهم بتسليط الضوء على العوامل والظروف والأوضاع الاجتماعية وتأثيرها على قرارات الأفراد المتعلقة بالهجرة، فضلاً عن انعكاسات الظاهرة على المجتمع. وتم توظيف هذا الإطار لفضح المركزية الشديدة في تسيير مؤسسات الدولة في الجزائر وتهميش المناطق النائية، وعدم فعالية المؤسسات المحلية للدولة، وعجزها عن تلبية انشغالات المواطنين، ما يعزز لديهم فقدان الثقة والتفكير في

التغيير والهجرة. كذلك استخدم هذا الإطار بتسليط الضوء على مظاهر الظلم الاجتماعي، مثل التهميش والفساد، والأثار الاجتماعية الناتجة عنها. بالإضافة إلى ذلك، ربط منتجو الخطاب بين تفشي اليأس الاجتماعي والاقتصادي بين الجزائريين، وبين النزعة للهجرة غير الشرعية كحل للهروب من الظروف الصعبة.

بالإضافة إلى ما سبق تم توظيف الإطار الاجتماعي في خطاب الكتاب الإعلاميين في صحيفة الوطن، من خلال إدانة مظاهر التمييز العنصري والمؤسسي ضد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر. واستحضروا أمثلة واقعية على غرار الوثائق متداولة، وتصريحات رسمية للمسؤولين في الحكومة، فضلا عن ممارسات ميدانية لمواطنين جزائريين. وانتقد الخطاب تهميش هذه الفئة من المهاجرين الأفارقة وحرمانها من حقوقها الأساسية، ودعا إلى تطبيق مبدأ احترام الكرامة الإنسانية والتضامن التاريخي. وفي نفس السياق أبرز منتجو الخطاب التناقضات في سلوك المجتمع الجزائري ومؤسساته مع التحذير من تداعيات هذا السلوك التحريضي والعنصري. وانتقد الكتاب الإعلاميون الخطاب العنصري والتحريضي على شبكات التواصل ووسائل الإعلام، مع طرح مقارنة بين معاملة المهاجرين الأفارقة في الجزائر والمهاجرين غير الشرعيين الجزائريين في أوروبا. ليظهر ازدواجية المواقف بين التعاطف مع من يهاجر سراً من الجزائريين إلى أوروبا والكرهية تجاه من يهاجر سراً من دول إفريقيا إلى الجزائر.

4- الإطار الاقتصادي:

يلاحظ الباحث وبلاستناد إلى الدراسة التحليلية لخطاب صحيفة الوطن، أن منتجي الخطاب انطلقوا من الإطار الاقتصادي في حديثهم عن الظروف الاقتصادية التي تدفع الكثير من الشباب إلى الهجرة، وتم توظيف هذا الإطار للتعليق على الاحتجاجات والحركات الاجتماعية المطالبة بتحسين الأوضاع وفتح آفاق التشغيل للشباب حاملي الشهادات، وتلك المطالبة برفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية، حيث أشار الخطاب إلى أنها ترتبط بمشاكل أعمق مثل الفساد، الخيارات الاقتصادية السيئة، وفشل النظام السياسي في معالجة الأزمات الاجتماعية.

علاوة على ذلك استخدم خطاب صحيفة الوطن الإطار الاقتصادي للحديث عن علاقة الهجرة غير الشرعية بالأزمات الاقتصادية وتأثيراتها، وأبرز الخطاب أن الدوائر الحاكمة هي التي تتحكم وتتسبب في هذه الأزمات بشكل غير مباشر، وتم توظيف هذا الإطار بنوع من التهكم والسخرية من أجل تسليط الضوء على مفارقات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، وتحديدًا فيما يتعلق بموقف الدولة من المهاجرين غير الشرعيين، والفساد، وتدهور الثقة بين المواطن والدولة.

المبحث الرابع: المقارنة بين خطاب صحف الدراسة بشأن قضية الهجرة غير الشرعية

نستعرض في هذا المبحث أهم أوجه الشبه والاختلاف بين خطاب صحفيي الدراسة التي توصل

إليها الباحث من خلال الجانب التحليلي لمنتجي الخطاب في صحفيي الشروق اليومي و **Elwatan**

أولا: أوجه الشبه والاختلاف بالنسبة للأطروحات ومسارات البرهنة

1- أوجه الشبه بالنسبة للأطروحات ومسارات البرهنة :

أظهرت الدراسة التحليلية لخطاب صحفيي الشروق و **Elwatan** اتفاقاً عميقاً للكتاب الإعلاميين حول الأطروحات التي تناولت الأسباب الرئيسية والدوافع الجوهرية للهجرة غير الشرعية، والتي ترتبط أساساً بالواقع السياسي الذي يشتمل على طبيعة النظام السياسي والقوى الفاعلة فيه، ونوع العلاقات بين هذه القوى، فضلاً عن انسداد الأفق الاجتماعي والفساد الاقتصادي.

- اتفق خطاب الصحيفتين على أطروحة الهجرة غير الشرعية كنتيجة مباشرة للوضع السياسي، وأبرز منتجو الخطاب أن الهجرة غير الشرعية هي نتيجة مباشرة للدور السلبي للحكومة، وسوء التسيير والفساد الإداري، وشلل الطبقة السياسية وتراجع دور المؤسسات المنتخبة كالبرلمان. كذلك الخطاب الهزيل والعثي للمسؤولين السياسيين، والتضييق على الحريات، مما يتسبب في خلق بيئة طاردة للشباب، في ظل غياب المبادرات وانسداد الأفق أمامهم.

- أجمع منتجو الخطاب في صحفيي الدراسة، على أطروحة فقدان الشباب للثقة وعزوفه عن العملية السياسية، حيث ورد في خطاب الكتاب الإعلاميين أن الشباب الجزائري فقد الثقة في النظام السياسي، وعزف عن المشاركة في الانتخابات، ولجأ إلى الهجرة أحد الخيارات المتاحة له أمام انسداد الأفق السياسي.

- أبرز الخطاب الصحفي تطابقاً لرؤية الكتاب الإعلاميين في الصحيفتين حول أطروحة حالة اليأس والإحباط كسبب رئيسي للهجرة، وأورد الخطاب أن فقدان الأمل في التغيير، والمعاناة الاجتماعية والاقتصادية للشباب عززت لديهم الشعور باليأس مما دفع بالكثير إلى الهجرة غير الشرعية كخيار وحيد.

- في كلا الصحيفتين تم إبراز البعد الإنساني والأمني للهجرة غير الشرعية، وتحدث منتجو الخطاب عن مأساة المهاجرين ومعاناتهم خلال رحلة الهجرة عبر الصحراء والبحر، وصور جثث الغرقى التي لفظتها أمواج البحر. كذلك الظروف السيئة للمهاجرين واللاجئين في مراكز الإحتجاز بالبلدان المستقبلية، خاصة الأوروبية. حيث ركز خطاب صحفيي الشروق اليومي و **Elwatan** على الأبعاد الإنسانية والأمنية للظاهرة.

-أجمع الكتاب الإعلاميون في صحف الدراسة على أطروحة الفشل في استغلال الكفاءات الشبابية الجزائرية، وهجرة الأدمغة. في كلا الصحيفتين طُرحت فكرة أن الشباب الجزائري يمتلك مؤهلات وكفاءات عالية لكن السلطات في الجزائر تُهمّلها و تعجز عن تقديرها و تثمينها، مما يدفعهم إلى الهجرة بحثًا عن فرص أفضل في الخارج. بسبب انسداد الأفاق داخليا وعجز المسؤولين تحقيق طموحاتهم.

- أبرز خطاب الصحيفتين أطروحة التعامل مع المهاجرين الأفارقة، وناقش الكتاب الإعلاميون طريقة تعامل الجزائر مع المهاجرين الأفارقة، حيث أشار خطاب الشروق اليومي إلى مظاهر العنصرية والتسول كأثار سلبية للظاهرة، بينما انتقد خطاب صحيفة **Elwatan** سوء المعاملة وخطاب الكراهية والتنميط العنصري، من طرف المواطنين الجزائريين وتصريحات المسؤولين في الحكومة.

-قدم خطاب الصحيفتين أطروحة استغلال قضية الهجرة غير الشرعية كورقة ضغط من طرف القوى الإقليمية والدولية، في ظل الرهانات الجيوسياسية، فالصحيفتان تتفقان على أن قضية الهجرة غير الشرعية، تستعمل كورقة ضغط فعالة في يد الدول الأوروبية والغربية، حيث تلجأ هذه الدول إلى استغلال تدفقات المهاجرين للابتزاز و لممارسة النفوذ السياسي على حكومات دول العبور أو الاستقبال، من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية. كما تتحول هذه الأزمة إلى وسيلة تفاوضية في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، حيث يستعمل ملف الهجرة غير كأداة لتعزيز مواقع بعض القوى في الملفات الإقليمية والدولية الحساسة لإرباك الجزائر، والزج بها في صراعات إقليمية خاصة بالساحل الإفريقي. واتفق الخطاب على أن القضية أصبحت جزءًا من لعبة المصالح الإقليمية ووثُظف للضغط، والمساومة، لتحقيق المكاسب السياسية.

-يوجد تطابق في الموقف إزاء أطروحة السياسات الدولية تجاه الهجرة غير الشرعية، حيث اتفق منتجو الخطاب على أن الدول الغربية لا سيما الاتحاد الأوروبي ومؤسساته تستغل قضية الهجرة غير الشرعية، بالتواطئ والتقصير تقديم حلول إنسانية فعلية، مع تغليب المقاربة الامنية على المقاربة الإنسانية خاصة في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة.

2-أوجه الاختلاف بالنسبة للأطروحات ومسارات البرهنة :

كشفت الدراسة التحليلية لخطاب صحيفتي الشروق و **Elwatan** عن مجموعة من نقاط الاختلاف في أطروحات الكتاب الإعلاميين في خطابهم حول قضية الهجرة غير الشرعية.

-اهتمت صحيفة الشروق اليومي عكس صحيفة **Elwatan** بأطروحة الموقف من هجرة الشباب والنخبة الجزائرية، حيث قدمت أطروحة رفض تخوين الشباب بسبب الهجرة، وانتقدت اعتبار هذه الهجرة تنازلاً عن دورهم في بناء الوطن، وأكد الخطاب هروب الشباب بحثًا عن ظروف وفرصة في مكان أفضل لا

يؤثر على قوة الانتماء الوطني لديهم، وأن الكفاءات الجزائرية المهاجرة مخرصة لوطنها رغم كل ما تعانيه بسبب ظروف الهجرة.

-لم يتطرق منتجو الخطاب في صحيفة **Elwatan** إلى موقف العائلات والأولياء من هجرة أبنائهم، بينما اهتم منتجو الخطاب في صحيفة الشروق اليومي بأطروحة تحول موقف الأولياء من المعرصة إلى التشجيع على الهجرة وركز الخطاب على أن بعض الأولياء أصبحوا يقدمون الدعم والمساعدة والتشجيع لأبنائهم على الهجرة بسبب فقدان الأمل في التغيير والإصلاح.

-تناول خطاب صحيفة الشروق اليومي الموقف الرسمي للسلطات الجزائر من أبنائها المهاجرين غير الشرعيين، وتطرق منتجو الخطاب إلى موضوع موافقة الجزائر على استعادة واستقبال أبنائها المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا مع اشتراط التنظيم واحترام كرامتهم. وهو الطرح الذي غاب عن خطاب، صحيفة **Elwatan**

-أبرز خطاب صحيفة الشروق اليومي أطروحة زواج المصلحة كمظهر للهجرة، وتحدث عن علاقة الهجرة غير الشرعية بظاهرة زواج المصلحة وانعكاساتها السلبية على المجتمع الجزائري.

-انفردت صحيفة **Elwatan** بطرحها حول علاقة صندوق النقد الدولي بالآزمات في الدول، حيث أشار منتجو الخطاب إلى دور صندوق النقد الدولي في تفاقم الآزمات الاقتصادية في شمال إفريقيا، وتسببه في الظروف الاقتصادية السيئة التي تعتبر من بين دوافع الهجرة غير الشرعية، وهو طرح غائب في صحيفة الشروق اليومي.

-تباين خطاب صحيفتي الشروق و **Elwatan** حول أطروحة الهجرة غير الشرعية في السياق الدولي والإقليمي. وفي هذا الإطار أشار خطاب الشروق اليومي بنوع من التلميح والسطحية إلى الصراعات الإقليمية، ضمن أطروحات تتعلق بالهجرة والرهانات الجيوسياسية، بينما كان خطاب صحيفة **Elwatan** أكثر وضوحًا في الربط بين الصراعات الدولية الراهنة و الهجرة غير الشرعية وكذلك علاقة الهجرة غير الشرعية بالتنظيمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة والقوى الدولية المتدخلة في الآزمات والنزاعات المسلحة مثل ليبيا وسوريا.

-قدم خطاب صحيفة **Elwatan** أطروحة تحول الجزائر من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين غير الشرعيين وذكر منتجو الخطاب أن الجزائر تحولت إلى بلد استقرار للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، والليبيين والسوريين بسبب الأوضاع المتدهورة التي تعيشها بلدانهم، وأبرز الخطاب واقع وظروف عيشهم في الجزائر ودور الدولة في التكفل بهم.

-أكد منتجو الخطاب في صحيفة **Elwatan**، أطروحة الهجرة غير الشرعية كشماعة لتعليق الآزمات، حيث انفردت الصحيفة بهذه الأطروحة في سياق تناول مواقف المؤسسات الرسمية والدول من

الهجرة غير الشرعية، وأكدت أن الدول تستعمل قضية الهجرة للتغطية مشاكلها الداخلية، خاصة في الدول الأوروبية التي تتأثر بصعود اليمين المتطرف واستعماله هذه الورقة في أجنداته الانتخابية.

-تميز خطاب الكتاب الإعلاميين في صحيفتي الشروق و **Elwatan** في تناول أطروحة التعاون الأوروبي الإفريقي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، حيث انتقد خطاب صحيفة **Elwatan** فشل التعاون الأوروبي الإفريقي واعتبرته غير إنساني وغير فعال يعتمد على المقاربة الأمنية، وأكد الخطاب تقاعس الدول الأوروبية في معالجة الظاهرة وتخوفها المبالغ منها، بينما لم يتعرض له خطاب صحيفة الشروق اليومي بهذا الوضوح.

ثانيا : أوجه الشبه والاختلاف بالنسبة للقوى الفاعلة

1-أوجه الشبه بالنسبة للقوى الفاعلة:

يتفق منتجو الخطاب في صحيفتي الشروق و **Elwatan** وجود عدد من القوى الفاعلة التي أدت نفس الأدوار أو أدوارًا متقاربة، وهي:

-الحكومة الجزائرية :حيث رصد الكتاب الإعلاميون في كلا الصحيفتين الأدوار السلبية للحكومة في الخطاب ففي صحيفة الشروق اليومي وصف الدور السلبي للحكومة كقوة فاعلة تؤثر على ظروف الشباب وهي مسؤولة عن السياسات الفاشلة، والإدارة السيئة.بينما في صحيفة **Elwatan** وصف "الدور السلبي لتصور الحكومة الجزائرية بضعف الأداء الحكومي والخطاب الهزيل للمسؤولين السياسيين ،سبب مباشر في الهجرة غير الشرعية.

السلطة والنظام الجزائري: رصد منتجو الخطاب في صحف الدراسة أدوار سلبية للقوى الفاعلة .وأكد خطاب الشروق اليومي هذه الأدوار و وصفها بطغيان الصورة السلبية للسلطة ،حيث يفصح الخطاب عن الإهمال وعدم اهتمام السلطات بمشاكل الناس الأساسية. ويصف خطاب صحيفة **Elwatan** الدور السلبي للسلطة بسلطة بالإستبدادية تعيش حالة ركورد و تخلق البيئة الطارد.

-**الطبقة السياسية النخب والأحزاب السياسية :**عكس خطاب الكتاب الصحفيين في الصحيفتين مجموعة من الأدوار التي مثلت السلبية لصورة الأحزاب المشكلة للطبقة السياسية في الجزائر بوصفها تعاني من الصراعات على الزعامة والتفكك والعجز، ما جعلها مذهولة ومشلولة غير قادرة على تقديم حلول وبدائل واقعية .

-**المواطنون/الشعب :**اتفق الكتاب الإعلاميون في كلا الصحيفتين على رصد أدوار سلبية وأخرى إيجابية، مع الاتفاق على تغليب الطابع السلبي.وذلك بوصف المواطنين بالفئة المتضررة من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب في الجزائر،وأصبحوا في حالة من اليأس تجعلهم يتعاملون بشكل سلبي من خلال

شعورهم باليأس والفقدان التام للأمل في وطنهم، كما رصد الخطاب الدور السلي للمواطنين بوصفهم يطلقون أوصاف عنصرية ضد المهاجرين واللاجئين الأفارقة في الجزائر.

-المهاجرون غير الشرعيون الأفارقة: رصد خطاب الشروق اليومي الأدوار السلبية للمهاجرين الأفارقة بينما رصد خطاب صحيفة **Elwatan** الأدوار المتباينة بين السلبية والإيجابية، في إطار هذا التصور، فالإيجابية تتمثل في كون المهاجرين الأفارقة ضحايا يبحثون عن حياة كريمة وأمنة، أما السلبية تكمن في كونهم ضحايا الأوضاع والظروف في بلدانهم الإفريقية، بوصفهم بالمساكين، المشبعين بالبؤس والرعب.

-القوى الغربية (أوروبا وأمريكا): اتفق منتجو الخطاب في صحيفتي الشروق اليومي **Elwatan** على الطابع السلي لهذه القوى. وأكد الخطاب الأدوار المطلقة السلبية للاتحاد الأوروبي بوصف أوروبا أنها تواصل التفكير في إقامة حواجز، بل وحتى في دفع حدودها إلى الأمام، من أجل سد الطريق أمام المهاجرين و دعم الدول الغربية للنزاعات من أجل مصالح إقتصادية، ورصد الخطاب الدور السلي والإيجابي الإستثناء للخارجية الأمريكية بوصفها أنصفت الجزائر في تقرير رسمي، بخصوص موضوع التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين.

- القوى الإفريقية: وصفت الأدوار بالسلبية للاتحاد الإفريقي بوصفه ضحية لانقساماته وضعف موقفه الموحد، في خطاب الشروق اليومي، بينما في خطاب صحيفة **Elwatan** جاء الوصف بأدوار شديدة السلبية للقوى الإفريقية، بنعت الأنظمة الإفريقية بالاستبدادية، والفسادة وغير كفؤة، ما يعكس اتفاقاً في مضمون خطاب الصحيفتين.

2-أوجه الاختلاف بالنسبة للقوى الفاعلة :

من خلال الدراسة التحليلية للقوى الفاعلة الواردة في خطاب صحيفتي الشروق اليومي **Elwatan**، يتبين لنا وجود توجد مجموعة من أوجه الاختلاف بين القوى الفاعلة سواء من حيث ورود فواعل في خطاب إحدى الصحف دون الأخرى، أو من حيث الاختلاف في الأدوار، ونستعرضها كما يلي:

-المسؤولون في الحكومة: وردت هذه القوى في خطاب الشروق اليومي تحت مسمى "الدولة والمسؤولون" ورصد الكتاب أدوار سلبية وإيجابية لها وإيجابي. ورصد منتجو الخطاب الأدوار الايجابية للمسؤولين في الدفاع عن مصالح الجزائر وحماية سيادتها والدفاع عن كرامة الجزائريين، ورفض الضغوطات الأوروبية وسياسة الإملاءات التي تحاول فرضها على الجزائر. بينما في صحيفة **Elwatan** وصفت الأدوار بالسلبية فقط.

-الإعلام الجزائري: أكد خطاب صحيفة **Elwatan** الأدوار السلبية للإعلام الجزائري بوصف بعض وسائل الإعلام الجزائرية التي تمارس التعقيم وتعتمد النظرة الاحادية للنظام الجزائري في التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية وكذلك الدور الذي تقوم في نشر خطاب الكراهية ضد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة. بينما غاب هذا الطرح في صحيفة الشروق اليومي.

-**القوى العربية** : لم يتم ذكرها كقوى فاعلة في خطاب الشروق اليومي، على العكس من صحيفة **Elwatan** حيث أوردتها تحت مسمى "القوى الإفريقية والعربية" ورصدت لها أدوار شديدة السلبية بوصفها متورطة في النزاعات و الصراعات التي تسببت في هجرة الأفراد مثل المغرب، ليبيا وسوريا، فضلا عن دعمها لنشاط جماعات إجرامية وإرهابية لها علاقة بالصراعات في هذه الدول.

-**فواعل عابرة للحدود** : اقتصر ورودها في خطاب صحيفة **Elwatan**، وتضمنت: المنظمات الدولية (الأمم المتحدة - الصليب الأحمر - الهلال الأحمر) بأدوار متباعدة بين السلبية والإيجابية، القوى الاقتصادية الدولية بأدوار سلبية. الإعلام الغربي بالسلبية المطلقة. والمنظمات والجماعات الإرهابية الدولية (داعش، القاعدة، جبهة النصرة) بأدوار شديدة السلبية.

-**بارونات التسول** : وردت في خطاب صحيفة الشروق اليومي ورصد لها منتجو الخطاب أدوار سلبية

-**الخارجية الأمريكية** : وردت في خطاب الشروق اليومي ورصد لها منتجو الخطاب الدور الإيجابي بوصفها أنصفت الجزائر في تقرير رس بخصوص تعاملها مع المهاجرين الأفارقة، بينما وردت ضمن القوى الغربية في خطاب صحيفة **Elwatan** ورصد لها الكتاب الإعلاميون أدوار سلبية.

-**الشباب والطلبة** : غاب ذكرها في خطاب صحيفة **Elwatan** بينما رصد لها منتجو خطاب الشروق اليومي أدوار متباعدة، إيجابية بوصفهم كقوة فاعلة تمثل الرافض الجماعي للواقع السياسي القائم في الجزائر وتطالب بتغيير الواقع الناتج عن فشل السياسات العامة، والأوضاع المتردية. أما الأدوار السلبية للدور التي قدمها منتجو الخطاب في تصورها للشباب والطلبة، وهي الفئة التي تخاطر بالهجرة غير الشرعية والتي عادت ماتكون نهايتها مأسوية بالموت في عرض البحر.

-**الأولياء والعائلات** : أكد منتجو صحيفة الشروق اليومي الأدوار السلبية لها بوصفه متحولة في الموقف من معارض إلى داعم ومشجع على الهجرة غير الشرعية.

-**القوى الاقتصادية الدولية** : انفرد خطاب صحيفة **Elwatan** بذكرها ووردت لها أدوار سلبية بوصفها قوى فاعلة متسببة في تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول خاصة الإفريقية من خلال السياسات المالية التي تعتمدها، كذلك تساهم في تأجيج الأوضاع وضرب استقرار الدول المصدرة للهجرة.

-**المنظمات والجماعات الإرهابية الدولية** : وردت كقوى فاعلة في صحيفة **Elwatan**، دون صحيفة الشروق وأكد منتجو الخطاب أدوار شديدة السلبية بوصفها متورطة تهدد الاستقرار الأمني للدول والمجتمعات ومتورطة في الأزمات والنزاعات المسلحة في الدول المصدرة للهجرة، العربية والإفريقية.

ثالثا: أوجه الشبه والاختلاف بالنسبة للأطر المرجعية

1- أوجه الشبه بالنسبة للأطر المرجعية:

اتفق خطاب صحيفتي الشروق اليومي **Elwatan** في توظيف الأطر المرجعية المتنوعة في إنتاج الخطاب حيال قضية الهجرة غير الشرعية، فمن خلال ما سبق نستنتج أوجه الشبه في اعتماد الأطر المرجعية كمايلي :

-الإطار السياسي:

تم توظيف هذا الإطار من طرف صحف الدراسة من خلال تقديمها للهجرة غير الشرعية كظاهرة ناتجة عن الواقع السياسي الذي يعكس تدني مستوى السلطة السياسية وتفشي الفساد والأداء الهزيل للحكومة التي لا تلتفت إلى مشاكل الشعب. واتفق منتجو الخطاب على الإنطلاق من الإطار السياسي لتحليل الوضع السياسي في الجزائر، وتسليط الضوء على شلل الطبقة السياسية واستسلامها للواقع المفروض، المشحون بالأسى، والقلق الوطني، في ظل ضبابية المشهد السياسي تزامنا والعهد الرابعة ومرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

-الإطار الجيوسياسي:

انطلق منتجو الخطاب في كلا الصحيفتين من الإطار الجيوسياسي في تقديم أطروحاتهم حول قضية الهجرة غير الشرعية، وهذان من خلال ربط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعلاقات بين الدول خصوصا بين الجزائر وفرنسا والمغرب، وكذلك ربطها بنتائج القمم بين القادة الأفارقة والأوروبيين والقرارات الرسمية التي صدرت عنها، لتسليط الضوء على التناقض بين الخطابات الرسمية والواقع المعاش وكشف العلاقة بين الصراعات والأزمات الدولية بظاهرة الهجرة غير الشرعية. فمنتجو الخطاب في صحف الدراسة قدموا الهجرة غير الشرعية كأداة في الصراع الجيوسياسي بين مختلف الدول والقوى الدولية والإقليمية.

- الإطار الاجتماعي:

يظهر التشابه لدى الكتاب الإعلاميين في صحف الدراسة في توظيفهم هذا الإطار في خطابهم بتسليط الضوء على العوامل والظروف والأوضاع الاجتماعية وتأثيرها على قرارات الأفراد المتعلقة بالهجرة، فضلا عن انعكاسات الظاهرة على المجتمع. وتم توظيف هذا الإطار لفضح المركزية الشديدة في تسيير مؤسسات الدولة في الجزائر وتهميش المناطق النائية، وعدم فعالية المؤسسات المحلية للدولة، وعجزها عن تلبية انشغالات المواطنين، والخطاب في صحيفتي الشروق و **Elwatan** أشار إلى حالة اليأس والفقر المدقع ووظف هذا الإطار لإبراز حجم الأزمة الاجتماعية وتفكك منظومة القيم والمعايير في المجتمع

الجزائري، من خلال ربط ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليس فقط بمخاطر الموت غرقاً في البحر، بل أيضاً بمظاهر الانهيار القيمي في المجتمع.

-الإطار الاقتصادي:

قدم منتجو الخطاب في صحيفتي الشروق و Elwatan قضية الهجرة غير الشرعية انطلاقاً من الإطار الاقتصادي، وتم توظيف هذا الإطار لتحليل الوضع الاقتصادي في سياق الأزمة المالية التي عاشتها الجزائر بتسليط الضوء على السياسات العامة الفاشلة، الفساد، والقصور في إدارة البلاد. استخدم منتجو الخطاب الإطار الاقتصادي للحديث عن علاقة الهجرة غير الشرعية بالأزمات الاقتصادية وتأثيراتها.

2-أوجه الاختلاف بالنسبة للأطر المرجعية :

من بين أبرز أوجه الاختلاف بين في صحيفتي الشروق و Elwatan في توظيف الأطر المرجعية ،مايلي:

-الإطار التاريخي:

تم توظيف هذا الإطار من طرف صحيفة الشروق اليومي فقط ،حيث على انطلق خطاب الكتاب الإعلاميين حيال الهجرة غير الشرعية من الإطار التاريخي من خلال استحضار تاريخ الثورة التحريرية والماضي الاستعماري الفرنسي، و ربط بين استنزاف المستعمر الفرنسي لقدرات البلاد، وبين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية ،كعوامل مباشرة وراء تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ويستند الخطاب إلى الإطار التاريخي إلى الثورة التحريرية كحدث محوري. كما انطلق كتاب جريدة الشروق من الإطار التاريخي بالاستشهاد بذاكرة الكفاح الوطني ضد الاستعمار الفرنسي ومعاناة الجزائريين في أوروبا.

-الإطار السياسي:

يستنتج الباحث اختلاف في توظيف الإطار السياسي في الخطاب ،حيث ركز خطاب الشروق اليومي على توظيف رمزية نواب البرلمان والقادة السياسيين وعلى أداء الطبقة السياسية بشكل عام،بينما أظهر خطاب صحيفة Elwatan في هذا الإطار،توسعا في انتقاد السلطة والنظام السياسي ومؤسسات الدولة، وأدرج الخطاب أحداث سياسية دقيقة مثل الإنتخابات التشريعية في سنة 2017 والانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 2019، وظاهرة الرفض الشعبي.

-الإطار الجيوسياسي:

يكنم الاختلاف في توظيف هذا الإطار في تركيز صحيفة Elwatan على الصراعات الدولية والقمم الإفريقية-الأوروبية وقراراتها ومأساة المهاجرين الأفارقة تحديداً، فيما ركز خطاب الشروق على علاقات الجزائر مع فرنسا والمغرب والصراع على النفوذ في منطقة الساحل الإفريقي .

-الإطار الاجتماعي:

يبرز الاختلاف في هذا الإطار في كون خطاب صحيفة Elwatan ركز على الخلل والقصور في مهام مؤسسات الدولة، نقص التنمية ، والتمييز العنصري ضد المهاجرين الأفارقة، في حين ركز خطاب الشروق اليومي على الأزمة الاجتماعية الداخلية للشباب الجزائري ومختلف الظواهر الاجتماعية.

-الإطار الاقتصادي:

التباين في توظيف هذا الإطار يتمثل في انطلاق خطاب الشروق اليومي من الأزمة الاقتصادية في الجزائر وأسبابها العامة مثل عدم استقرار أسعار النفط، والسياسات فاشلة، عكس صحيفة Elwatan التي ركز خطابها على الحركات الاحتجاجية الاجتماعية، و الفساد الاقتصادي و ومسؤولية السلطات.

نتائج الدراسة التحليلية:

أولاً-النتائج المتعلقة بالأطروحات في خطاب صحف الدراسة:

توصلت الدراسة التحليلية لفحوى خطاب صحفيي الشروق اليومي و Elwatan إلى وجود شبه اتفاق حول أطروحات دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية، مقابل إختلاف في تقييم أبعادها المتنوعة،وكشف تحليل خطاب الكتاب الإعلاميين عن وجود خلل في السياسات الرسمية في احتواء الظاهرة.كما أظهرت الدراسة أن جزءاً من مضمون الخطاب ،يُحمل المسؤولية بشكل أساسي للسلطة وللنظام الدولي وجزء آخر يُحملها للمجتمع والنخبة الوطنية .

ويمكن تلخيص النتائج المتعلقة بالأطروحات فيمايلي:

1-اتفاق خطاب صحف الدراسة حول الدوافع والأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية:

اتفق منتجو الخطاب في صحفيي الشروق و Elwatan على أن تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية و الفساد السياسي،وغياب الحريات،وسوء التسيير هي الأسباب التي تدفع الشباب الجزائري نحو الهجرة غير الشرعية

2- فقدان الثقة في السلطة السياسية:

أظهرت الدراسة أن فقدان الأمل في إمكانية التغيير في الواقع السياسي، جعل الشباب يعتبر الهجرة غير الشرعية مخرجاً وحيداً.حيث كشف الكتاب الإعلاميون في صحيفة الشروق كل من **مُحمَّد حمادي** و **عبد الناصر بن عيس** وكل من **Chawki AMARI** و **Said RABIA** في صحيفة Elwatan من خلال تناولهم للأطروحات المنظوية في هذا الإطار عن رؤية تحليلية تركز على أطروحات شلل الطبقة السياسية،تكريس النظام لسياسة التضييق ومنع المبادرة،ضعف الأداء الحكومي و الدور الهزيل للمسؤولين بوصفهم للخطاب السياسي بالعقيم، مع تصويريهم الدرامي و الموجه لمأساة المهاجرين في قوارب الموت.

3-البعد الإنساني للهجرة غير الشرعية :

أكد خطاب صحف الدراسة أن الهجرة غير الشرعية تشكل مأساة إنسانية حقيقية، وينعكس ذلك من خلال قصص الغرق والمعاناة في البحر،أو من خلال تدهور ظروف معيشة المهاجرين غير الشرعيين خاصة في مراكز الإحتجاز. حيث كشف منتج الخطاب في الشروق اليومي الكاتب الإعلامي **عبد الحميد عثمان** في خطابه أن الفقر والتهميش يدفعان الفئات الضعيفة إلى الهجرة والهلاك، سواء غرقاً في البحر أو حرقاً فوق اليابسة،ويصف الكاتب الإعلامي **Mohammed LARBI** في صحيفة Elwatan

مغامرات المهاجرين التي تنتهي في طرقات المنفى، أو في البحر. حيث يفصح فحوى الخطاب عن النهاية المأسوية لرحلة المهاجرين فوق قوارب الصيد والتي غالبا ما تنتهي قبل تحقيق حلم الوصول إلى الضفة الأخرى، بسبب الغرق في عرض البحر.

4- الفشل في استغلال الكفاءات الشبابية:

كشف فحوى خطاب صحف الدراسة عن أن فشل السلطات في استغلال واستثمار الكفاءات والطاقات الشبابية، ولد الإحباط لديهم، ودفع الكثير منهم نحو الهجرة. حيث أبرز الكاتب الإعلامي **Ali GOUISSEM** في صحيفة **Elwatan** ومنتج الخطاب **حسين لقرع** في صحيفة الشروق الصورة السلبية للسلطات التي يُنظر إليها على أنها عاجزة عن تامين الكفاءات وغير قادرة عن بناء اقتصاد قوي.

5- التحول في المواقف اتجاه الهجرة غير الشرعية:

أظهر الدراسة التحليلية وجود تحول فارق في المواقف المجتمعية من الهجرة غير الشرعية وأكدت تحول الأولياء والعائلات من موقف معارض إلى موقف داعم ومشجع لأبنائهم على الهجرة غير الشرعية. حيث أكد الكاتب الإعلامي **سليم قلالة** في صحيفة الشروق اليومي هذا الطرح في مقال موسوم بعنوان "دلالة مباركة الأباء هجرة الابناء".

كما كشف الخطاب عن الموقف الرسمي للجزائر من أبنائها المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا، واستعدادها لاستقبالهم بشرط التنظيم واحترام كرامتهم. وأظهر الخطاب التناقض والإرتباك الحكومي في التعامل مع المهاجرين الأفارقة في الجزائر، وقد أبرز ذلك خطاب صحيفة **Elwatan** ضمن أطروحة الكاتب الإعلامي **Cherif LAHDIRI** مفادها تناقض في المواقف الرسمية الجزائرية إزاء المهاجرين غير الشرعيين.

6- التحول في موقع الجزائر من الهجرة غير الشرعية:

أثبتت الدراسة التحليلية أن الجزائر تحولت من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة والعرب. ويؤكد الكاتب الإعلامي **جمال لعلمي** في سياق رؤيته التحليلية لهذا الطرح أن الجزائر فتحت مخيمات محترمة للاجئين السوريين والليبيين والماليين، والكثير من الجنسيات، ومنه يتّضح أن فحوى الخطاب جاء دفاعي ذو بعد وطني، اعتمد على إبراز إنسانية الجزائر مقابل التشكيك في نوايا الغرب، وفي المجال عينه، انطلق الكاتب الإعلامي **Said RABIA** من أطروحة تحول الجزائر من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين غير الشرعيين، وأكد أن الجزائر لم تعد مجرد نقطة عبور للمهاجرين الأفارقة. لقد

أصبحت، بحكم الأمر الواقع، أرض استقبال. وعشرات الآلاف من المهاجرين الأفارقة، وعدد مماثل من اللاجئين السوريين، استقروا فيها سرّاً.

7- تفاقم أزمة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر :

أفصح فحوى خطاب صحف الدراسة عن وجود إشكاليات في التعامل مع المهاجرين الأفارقة وتنامي خطاب الكراهية وسوء المعاملة ضدهم. وأكد ذلك خطاب صحيفة الشروق من خلال الطرح التحليلي للكتاب، رشيد ولدبوسيافة حيث أكد في المقال الإفتتاحي، ضرورة تحرك السلطات لتنظيم ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة والحد من تفاقمها ، والتضييق على الجهات التي تُسهّم في التدفق اليومي لهم، واتخاذ الإجراءات القانونية الردعية في حق اللاجئين الذين يتورطون في أعمال غير قانونية كالتسول والدعارة والإعتداءات على المواطنين.

ومن جانب آخر وفي ذات الإتجاه أكد خطاب صحيفة Elwatan تنامي خطاب الكراهية، وأبرز ذلك الكاتب الإعلامي Ali BOUKHLEF في سياق أطروحة ممارسة التنميط العرقي ضد المهاجرين الأفارقة ويكشف المحتوى الكامن للخطاب عن الدور السلبي للمسؤولين في تعاطيهم مع قضية الهجرة غير الشرعية، ويُنذّر الخطاب من تداعيات وأثر تنامي خطابات الكراهية ضد المهاجرين الأفارقة و تأثير ذلك على النسيج الاجتماعي الوطني والعلاقات مع الدول الإفريقية.

8-ارتباط قضية الهجرة غير الشرعية بالصراعات الجيوسياسية:

أكد الخطاب الصحفي على الأبعاد الجيوسياسية والإقليمية للهجرة غير الشرعية وارتباطها بالصراعات والنزاعات الدولية ، والتدخلات الخارجية في شؤون الدول، والأدوار السلبية للمؤسسات المالية الدولية. وكشف الخطاب عن تشابك أزمة الهجرة غير الشرعية مع المنظمات الإرهابية وشبكات الإتجار بالبشر.

وهو ما جاء به خطاب صحيفة Elwatan ضمن أطروحة الكاتب الإعلامي Reda BEKKAT التي تُعالج الهجرة غير الشرعية في السياق الإقليمي والدولي، كما انطلق منتج الخطاب جمال لعلمي في صحيفة الشروق اليومي في نفس السياق لتقديم نظرته التحليلية للهجرة غير الشرعية في السياق الجيوسياسي الذي تحولت فيه الهجرة غير الشرعية من مجرد ظاهرة اجتماعية وإنسانية إلى وسيلة ضغط سياسي واقتصادي تؤثر على مسار العلاقات بين الدول.

وهكذا يُبين الخطاب في فحواه الكامن طبيعة الإتجاه الكاشف عن الأبعاد الدولية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

9-استغلال الهجرة غير الشرعية كورقة ضغط من طرف القوى الدولية :

أجمع منتجو الخطاب في صحف الدراسة على استعمال قضية الهجرة غير الشرعية كورقة ضغط وابتزاز، من طرف الدول الأوروبية والغربية ضد دول المصدر مثل الجزائر والدول الإفريقية عموماً. واستغلال الدول لملف الهجرة غير الشرعية للتغطية على مشاكلها الداخلية. وفي السياق نفسه يقدم الكاتب الإعلامي حبيب الراشدين أطروحة استعمال قضية الهجرة غير الشرعية كأداة لتشويه صورة الجزائر والزج بها في صراعات إقليمية.

10- فشل السياسات الدولية في معالجة الهجرة غير الشرعية:

كشفت الدراسة عن وجو قصور في السياسات الدولية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، وفشل التعاون الأوروبي - الإفريقي، واعتماده على المقاربة الأمنية، وقدم منتج الخطاب الكاتب الإعلامي Mourad SLIMANI هذا الطرح، الذي يؤكد فشل الدول في معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية، خاصة بالنسبة للدول الإفريقية وتهرب الدول الأوروبية عن تقديم المساعدة.

ثانياً- النتائج المتعلقة بالقوى الفاعلة الواردة في خطاب صحف الدراسة:

أوضحت نتائج الجانب التحليلي أن منتجي الخطاب في صحفيي الشروق اليومي وElwatan، قدموا أدواراً سلبية كانت مهيمنة على الخطاب، حيث تبين أن دور القوى الفاعلة حيال قضية الهجرة غير الشرعية تمتاز بالضعف في الأداء، فهو خطاب شديد النقد لدور القوى الفاعلة ضمن إطار الهجرة غير الشرعية ذات الصورة شديدة السلبية

ويمكن تلخيص هذه النتائج حول دور القوى الفاعلة في خطاب صحف الدراسة كما يلي:

1- الأدوار السلبية للسلطة والنظام السياسي لدول المصدر:

يتبن من نتائج تحليل فحوى الخطاب الدور السلبي للسلطة والحكومة والنظام السياسي في دول المصدر، ومسؤوليته الأساسية في تفاقم أزمة الهجرة غير الشرعية واستمرارها، وهو ما يعكس تصوراً عاماً في الخطاب، حسب ما قدمه منتجو الخطاب، كل من سليم قلاله و قادة بن عمار و Said RABIA و Ali BOUKHLEF في تصورههم للدور السلبي للسلطة والنظام السياسي، في ظل حالة الركود التي تخلق البيئة الطاردة. ولحكومة كقوة فاعلة تؤثر على ظروف الشباب من خلال السياسات والإجراءات، التي تثبت فشل السياسات العامة. ما يدل على اتجاه الخطاب العام المدافع عن الحاجات العامة للجماهير، ومن هنا نستنتج أن الخطاب ايجابي يطرح رؤية نقدية وينتصر للشباب.

2- الأدوار السلبية للنخب السياسية والأحزاب:

كشفت نتائج التحلي الأدوار ذات الصورة السلبية للقوى الفاعلة الواردة (الطبقة السياسية بمختلف تلويناتها (موالاة ومعارضة) وتوصيفها بأدوار سلبية في الخطاب ،فقد قدم منتج الخطاب **Chawki AMARI** هذه الأدوار بتوصيفه للمترشحين الأثرياء والمتورطين في الفساد ومساهمتهم في خلق بيئة طاردة للشباب اليأس من الوضع في كل الأحوال. واستعرض منتج الخطاب **Said RABIA** أحد هذه الأدوار السلبية للأحزاب السياسية بوصفها مذهولة، مشلولة، كما تحت تأثير التنويم المغناطيسي، وقدم الكاتب **عبد الناصر بن عيسى** في طرحه، أحد هذه الأدوار ،بتوصيف نواب الشعب، بأسىاد الكرسي الشاغر ويمضي منتج الخطاب **عمار يزلي** في السياق نفسه من أطروحة الوعود الكاذبة للقادة السياسيين، ما يكشف عن أزمة تمثيل سياسي وشبه قطيعة بين المجتمع والنخب السياسية، فقد بين الكتاب الصورة السلبية التي رسمتها الطبقة السياسية، فالخطاب الإعلامي كان خطابا مدافعا حسب رأي الباحث.

3- التباين في أدوار المجتمع و المواطن .

أوضحت نتائج التحليل الأدوار التي رصدتها منتج الخطاب للمجتمع والمتبانية بين الإيجابية والسلبية، بما يعكس نظرة أكثر توازناً ومسؤولية مشتركة. ويرصد منتج الخطاب **عبد الناصر بن عيسى**، أحد هذه الأدوار الإيجابية بتوصيفه لمجموعات المجتمع المدني التي تطالب بالتغيير تقوم بدور إيجابي، محفز للتغيير والدفع بالجزائر نحو الجديدة. يؤكد الكاتب **Reda BEKKAT** أحد الأدوار الإيجابية من خلال المقاومة الرمزية للوضع السياسي . ورصد الخطاب الأدوار السلبية للمواطن كقوة فاعلة، و أبرز منتج الكاتب الصحفي **Mourad SLIMANI** ، دورا سلبيا لبعض الأطراف التي تغذي خطاب العنصرية والإقصاء، ضد المهاجرين الأفارقة، ما يشير إلى خطاب أكثر تشدداً في تحميل المجتمع والأفراد جزءاً من أزمة الهجرة. ومنه يمكن اعتبار الخطاب الإعلامي خطابا متوازنا بروح نقدية.

4- الصورة السلبية للقوى الغربية والإفريقية

أظهرت الدراسة التحليلية إجماعا على توصيف القوى الغربية (أوروبا وأمريكا والقوى الإفريقية بالأدوار السلبية ،فقد قدم منتج الخطاب **Mohammed LARBI** و **Reda BEKKAT** و **حسين لقرع** هذه الأدوار في توصيفهم لضعف أداء الإتحاد الإفريقي والأنظمة الديكتاتورية ،وكذا دور الدول الغربية في إقامة الحواجز، من أجل سد الطريق أمام المهاجرين ورفض استقبال المهاجرين في حالة خطر، بما يعكس النزعة النقدية للسياسات الخارجية للدول الغربية بصفة عامة. فالخطاب حسب اعتقاد الباحث خطاب إيجابي ينتصر لقضية انسانية عموما.

5- الطابع السلي للقوى الاقتصادية الدولية

أجمع الكتاب الإعلاميون على الأدوار السلبية لهذه القوى، حيث قدم منتج الخطاب **Mohammed LARBI** من هذا منظور أحد الأدوار السلبية بتوصيفه لها بالقوى التي دمرت اقتصاديات إفريقية معينة من

خلال دعم أنشطة متعاملهم، أو أيضًا ما يُسمى بالشراكة الجديدة، ويضيف في نفس السياق أن الحروب والنزاعات تحركها مصالح القوى الاقتصادية الكبرى التي تتنافس على ثروات الدول، ما يكشف عن تحوّل الخطاب نحو مساءلة البعد الإقتصادي العالمي في الظاهرة. وعليه فالخطاب الصحفي كانا إيجابيا ونقديا.

6- التباين في توصيف دور المهاجرين غير الشرعيين

قدم منتجو الخطابا في صحيفة الشروق اليومي تصورهم للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة من خلال الدور السلبي المتباين بين الأبرياء المحتاجين والمتورطين في الجرائم، حيث قدم الكاتب **جمال لعلامي** في طرحه حول الموضوع، أحد هذه الأدوار بتوصيف تورطهم في عمليات التزوير وتجارة المخدرات والتسول غير المشروع والدعارة وتبييض الأموال . ويدعم الكاتب **رشيد ولد بوسيف** هذا الدور بتأكيد تورطهم في أعمال غير قانونية كالتسول والدعارة والإعتداءات على المواطنين. بينما أبرز الخطاب الصحفي لصحيفة **Elwatan** أدوارا متباينة بين السلبية والإيجابية في إطار هذا التصور لمنتج الخطاب **Mourad SLIMANI**، فالإيجابية تتمثل في كون المهاجرين الأفارقة ضحايا يبحثون عن حياة كريمة وأمنة، أما السلبية تكمن في كونهم ضحايا الأوضاع والظروف في بلدانهم الإفريقية. ويؤكد الكاتب **Said RABIA** مدعما لما جاء في السياق ذاته أن المهاجرين الأفارقة هم ضحايا لظروف سياسية.

كما قدم الخطاب الصحفي الدور السلبي للمهاجرين غير الشرعيين الجزائريين كفاعل مستقل ويرصد الكاتب **محمد حمادي** أحد الأدوار السلبية في توصيفه لهم باليائسين في هذا الوطن الذين قطعوا عهدا على أنفسهم بهجران يقول: "الهروب" أعطيناك عهدا.. فاشهدوا. ويؤكد الكاتب الصحفي **قادة بن عمار** أحد الأدوار السلبية بوصفهم بالمتهافتين جماعات وعائلات على قوارب الموت، وهم يتسمون ويسجلون آخر كلماتهم عبر الفيديو، فيرفع بعضهم شعار "ياكلني الحوت وما ياكلنيش الدود" .

وعطفا على مافات وحسب اعتقاد الباحث يمكن القول أن هذه الأدوار التي منها ما اتسم بالإيجابية ومنها ما اتسم بالسلبية، من خلال ما قدمه منتجو الخطاب، تعد بمثابة مؤشرات أساسية، إذا يكشف فحوى الخطاب عن واقع المهاجرين، والذين جاء الخطاب الصحفي إيجابيا منتصر لهم.

7- التباين في نطاق القوى الفاعلة الواردة في الخطاب:

بناء على الدراسة التحليلية نستخلص أن صحيفة الشروق اليومي اتجهت إلى حصر قضية الهجرة غير الشرعية في فواعل داخلية جزائرية مع بعض الفواعل الخارجية المباشرة بينما توسعت قائمة الفواعل التي رصدتها صحيفة **Elwatan** لتشمل الإعلام المحلي والدولي، التنظيمات الإرهابية ومنظمات الاتجار بالبشر، والقوى الاقتصادية العابرة للحدود، ويتضح من فحوى الخطاب طغيان الدور السلبي لهذه القوى. وهذا ما يعكس الاختلاف في المقاربات و زوايا تقديم الظاهرة في خطاب صحف الدراسة.

وحسب ما يعتقد الباحث فإن المسكوت عنه داخل الخطاب الكامن هو خطاب يحمل روح النقد وينتصر لصالح معالجة قضية الهجرة غير الشرعية.

8-التباين في تقدير دور الإعلام

كشفت الدراسة التحليلية عن غياب الإعلام عن قائمة القوى الفاعلة في خطاب صحيفة الشروق، عكس صحيفة **Elwatan**، حيث قدم منتجو الخطاب فيها أدوار سلبية لوسائل الإعلام من خلال توصيف دورها بصناعة صورة الأزمة و تضخيمها. حيث أبرز الكاتب **Mourad SLIMAN** أحد هذه الأدوار التي تقوم على استغلال وسائل الإعلام في الضغط على وتر تأنيب الضمير الإفريقي وتحميله مسؤولية الهجرة غير الشرعية.

وبناء على تم ذكره أنفاً، نقول أن الخطاب الكامن يفصح عن الدور السلبي للقوى الإعلامية التي تقوم على التضليل والتشويه، وانتقد الكتاب الإعلاميون خطاب التهويل والتضخيم الذي تنتجه وسائل الإعلام خاصة الغربية منها بخصوص الهجرة غير الشرعية.

ونستنتج من فحوى الخطاب طبقاً لهذه الأدوار سمة الأنظمة الإعلامية الغربية وما ينجر عنها من مواقف متحيزة. وعياله فالخطاب الصحفي هنا إيجابي نقدي حسب اعتقاد الباحث

ثانياً-النتائج المتعلقة بالأطر المرجعية في خطاب صحف الدراسة:

بناءً على الدراسة التحليلية للأطر المرجعية التي وظفها منتجو الخطاب في صحيفتي الشروق اليومي و **Elwatan** في تقديم أطروحاتهم حول قضية الهجرة غير الشرعية، يتضح أن هناك اتفاق وتشابه في توظيف الأطر السياسية، الجيوسياسية، الاجتماعية-الإنسانية، والاقتصادية، مع وجود تباين واضح لدى الكتاب الإعلاميين في طرق التوظيف وزوايا الطرح والمعالجة داخل كل إطار مرجعي. وقد بينت الدراسة التحليلية أن:

1- خطاب صحيفة الشروق اليومي ركز على الأبعاد التاريخية، من خلال استحضار ذاكرة الثورة التحريرية المجيدة (أول نوفمبر 1954-05 جويلية 1962)، وكذلك البعد الاستعماري، في تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتقديمها كنتيجة لأزمات اقتصادية عاشتها الجزائر منذ الاستقلال سببها نخب الثروات الوطنية من طرف الاستعمار الفرنسي.

2- انطلق منتجو الخطاب في صحيفة **Elwatan** من مقارنة واقعية، ونقدية للنظام السياسي والسلطة، لضعف أداء المؤسسات، واللامبالاة في التكفل باحتياجات وانشغالات المواطنين في مختلف المناطق، في تفسير أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية للجزائريين. و يقوم الخطاب على نقد السياسات الدولية وفشلها في احتواء الظاهرة دولياً. مع النقد الواضح كذلك للممارسات العنصرية اتجاه المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر.

3- تبرز الدراسة أنه ورغم اختلاف تفاصيل الخطاب في صحف الدراسة، إلا أنه، يوجد إجماع على أن الهجرة غير الشرعية هي نتيجة لأزمة بنيوية عميقة في المجتمع الجزائري، تمس المجال السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي.

4- اختلاف زوايا التحليل في خطاب الكتاب الإعلاميين يعكس تنوع الخلفيات التحريرية وسباق الخطاب لكل من صحيفتي الشروق اليومي و **Elwatan**.

-إختبار صحة الفروض

يتضح من خلال الدراسة التحليلية اختبار صحة فروض الدراسة التي لها علاقة بمضمون خطاب صحف الدراسة

الفرضية الأولى: أوضحت الدراسة في سياق الفرضية الأولى صحة الفرضية فهناك اهتمام من طرف صحيفتي الشروق و Elwatan بقضية الهجرة غير الشرعية .

الفرضية الثانية: تبين بعد تحليل خطاب الصحيفتين محل الدراسة صحة الفرضية الثانية ، فيوجد اختلاف في طبيعة الخطاب الإعلامي لصحفتي الشروق و Elwatan اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية ، بناء على اختلاف زوايا التحليل و تنوع الخلفيات التحريرية وسياق الخطاب لكل صحيفة.

الفرضية الثالثة: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة فقد كان الخطاب الإعلامي لصحيفتي الشروق Elwatan نقديا حيال قضية الهجرة غير الشرعية.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن البحث تناول إشكالية طبيعة الخطاب الإعلامي الجزائري نحو قضية الهجرة غير الشرعية، من خلال دراسة تحليلية لصحيفتي الشروق اليومي الصادرة باللغة العربية والوطن Elwatan الصادرة باللغة الفرنسية، حيث ارتكزت الدراسة في جزئها النظري على جملة من المعطيات النظرية المتعلقة بالأطر الإعلامية .

ويرى الباحث أنه توجد عدة عوامل تؤثر في بناء الأطر الإعلامية وفي طبيعتها، مع تميزها بالمرونة والقابلية للتطبيق في مجالات عدة. وفيما تعلق بعلاقتها بدراسات تحليل الخطاب فهي تسمح بقياس المحتوى الضمني للتغطية الإعلامية وتقديم تفسير منهجي ومنتظم لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار ووجهات النظر حول القضايا البارزة.

وهو ما استند إليه الباحث في هذه الدراسة لقضية الهجرة غير الشرعية التي تُصنف كظاهرة معقدة ولا تزال محل نقاش من طرف الباحثين، بالنظر إلى تعدد الزوايا التي يمكن من خلالها تناول هذه الظاهرة. وللظاهرة أسباب وعوامل جعلتها تتفاقم وتبرز كقضية دولية، تحظى باهتمام وسائل الاعلام والمجتمع المدني والدول، بالنظر الى الآثار التي تخلفها على مختلف الأصعدة الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وبناء على ما تم تناوله في هذه الدراسة يستخلص الباحث أن الصحافة الجزائرية تتناول قضية الهجرة غير الشرعية ولكن ليس بالشكل الكافي وبالمهنية المطلوبة. كون أن التناول الإعلامي للظاهرة يفتقد إلى التحليل المعمق الذي يكشف الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية ويبرز أبعادها المتنوعة. لاسيما وأن الطرح الإعلامي حول ظاهر الهجرة غير الشرعية من وجهة النظر الأمنية يبقى غير كاف. ولا تزال الصحافة تتناولها باعتبارها مشكلة ومن جانب اللاشعري فقط، بينما المعالجة الإعلامية للظاهرة تحتاج إلى خطاب متوازن يتميز بالشمولية والانفتاح والتنوع، ويبحث عن تفسير الغموض الذي يشوب الظاهرة .

وعطفا على ما سبق ذكره، يُشير الباحث إلى الدور الذي تلعبه الصحافة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الصعيد الوطني والدولي، لما لها من تأثير على تشكيل المواقف اتجاه القضية، وذلك حسب طبيعة ومضمون الخطاب الإعلامي الذي تنتجه الصحافة.

وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة في شقها التطبيقي بهدف رصد وتحليل الخطاب الإعلامي الجزائري نحو قضية الهجرة غير الشرعية و الوقوف على سماته ومعرفة أطروحاته، والحجج التي يستند

إليها، ورصد القوى الفاعلة، والأطر المرجعية التي يوظفها منتجو الخطاب في صحيفتي الشروق اليومي والوطن Elwatan خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020.

وقد خلصت الدراسة التحليلية لمقالات الرأي (الإفتتاحية، المقال التحليلي، العمود، التعليق...) أنه يوجد اتفاقاً عميقاً في خطاب صحف الدراسة حول أطروحات الدوافع الرئيسية للهجرة غير الشرعية، المرتبطة بالفساد السياسي، وانسداد الأفق الإقتصادي والإجتماعي.

أما أوجه الاختلاف فتعكس تمايزاً في عمق التحليل و في زوايا التركيز. حيث يلاحظ الباحث تركيز خطاب الشروق اليومي على الجانب المجتمعي والأسري ومسؤولية الدولة داخلياً، بينما تركيز خطاب صحيفة Elwatan على البعد الدولي و الجيوسياسي للهجرة غير الشرعية.

ويرى الباحث أن صحيفة Elwatan تبنت خطاباً يحمل روحاً نقدياً للمنظومة الدولية وتورطها في تفاقم أزمة الهجرة غير الشرعية، بينما خطاب الشروق اليومي كانا نقدياً للمنظومة الوطنية والمحلية في تناوله للقضية

وهذا يعكس أن خطاب الشروق اليومي كان أقرب إلى تحليل الهجرة غير الشرعية كأزمة داخلية ذات أبعاد دولية، تتعلق بأسبابها بالأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، في حين أن خطاب صحيفة Elwatan يركز على تحليل الهجرة غير الشرعية كأزمة ناتجة عن نظام دولي مختل واستغلالي.

وأوضحت الدراسة التحليلية أن خطاب الصحيفتين يتقاطعان في تصوّر ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة متشابكة ذات طابع سياسي واجتماعي، لكن منتجو الخطاب يختلفون في مدى توسيع دائرة القوى الفاعلة وطبيعة الأدوار المنسوبة لها، وفي التقدير للعوامل الخارجية المؤثرة فيها.

وتأسيساً لما سبق ذكره يمكن القول أن منتجي الخطاب في صحيفتي الشروق اليومي و Elwatan ووظفوا نفس الأطر المرجعية الكبرى وهي السياسية، الجيوسياسية، الاجتماعية، والاقتصادية لكنهم يختلفون في طريقة تناول والمعالجة، كما تختلف المضامين الفرعية داخل هذه الأطر، وهو ما يجعلنا نستنتج أنه هناك أولويات تحليلية وسياق خطابي مميز لكل صحيفة، فصحيفة Elwatan تبدو أكثر واقعية ومباشرة في المعالجة والنقد والشروق اليومي أكثر رمزية وتاريخية.

ما أضافته هذه الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة في تحليل الخطاب والمكملة لبعض الدراسات الأخرى، والتي عنت بقضية الهجرة غير الشرعية كقضية وطنية ودولية ذات أبعاد مختلفة.

تعد هذه الدراسة من بين الدراسات القليلة التي وظفت أداة تحليل الخطاب وألياته المتمثلة في مسارات البرهنة، القوى الفاعلة والأطر المرجعية.

كما تعتبر هذه الدراسة بداية لدراسات أخرى نظرا لأهمية موضوع الهجرة غير الشرعية، وأهمية دراسة تحليل الخطاب في كشف المسكوت عنه في الخطاب الإعلامي.

وقد أسفرت هذه الدراسة عن طرح مجموعة من الأفكار المتفرعة عن موضوع الهجرة غير الشرعية والخطاب الإعلامي، و القابلة لدراساتها مستقبلا وهي كمايلي:

1. صورة المهاجرين الأفارقة في الخطاب الإعلامي الجزائري.
2. صورة المهاجرين الجزائريين في الخطاب الإعلامي الغربي.
3. التحليل النقدي للخطاب السياسي حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر
4. المقارنة بين خطاب الصحافة المطبوعة والإلكترونية اتجاه الهجرة غير الشرعية
5. دراسة خطاب الكراهية والتخويف المرتبط بالإرهاب في الإعلام الجزائري.
6. تحليل خطاب التعليق والتفاعل الجماهيري حول الهجرة غير الشرعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي
7. تحليل التناول الإعلامي لقوانين مكافحة الهجرة غير الشرعية
8. المقارنة بين الخطاب الإعلامي الجزائري والخطاب الإعلامي الغربي إزاء قضية الهجرة غير الشرعية

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا مصادر الدراسة:

- القرآن الكريم.

-أعداد صحيفة الشروق اليومي الصادرة باللغة العربية.

-أعداد صحيفة ELwatan الصادرة باللغة الفرنسية.

القواميس والمعاجم:

-ابن منظور، لسان العرب، لفظ خطب.

-بن مُجَّد بن يعقوب مُجَّد ، القاموس المحيط، مصر، دار الحديث القاهرة، 2008.

-بن ملك رشيد، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص (عربي، إنجليزي ،فرنسي)، الجزائر: دارالحكمة، 2000.

-حجاب مُجَّد منير ، المعجم الإعلامي، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

-حجاب مُجَّد منير، الموسوعة الإعلامية، المجلد السادس، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع 2003.

-الصالح مصلح ،الشامل -قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

-مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط(مادة حلل)، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004.

-مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ج2، 1961.

-المنجد في اللّغة و الإعلام، ط3 بيروت: دار المشرق العربي، 1988.

-نخبة من الأساتذة العرب، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1975.

ثانيا مراجع الدراسة:

1-المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1. -إبراهيم إسماعيل، فن المقال الصحفي، الأسس الفكرية والتطبيقات العملية، ط1، القاهرة: دار

الفجر للنشر والتوزيع، 2000.

2. -إبراهيم بغداددي عبد السلام ،الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
3. -أبو زيد أحمد، التحليل الثقافي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009.
4. -أبو زيد فاروق ، مدخل إلى الصحافة، القاهرة، عالم الكتاب للنشر، 1982.
5. -أبو زيد فاروق، فن الكتابة الصحفية، ط05، القاهرة: عالم الكتاب، 1996.
6. أبو فاضل ماجدة ،الهجرة و الإعلام في المنطقة الأورومتوسطية :دليل الصحفيين،الاتحاد الأوروبي، 2021.
7. أبوزيد فاروق ، عبد المجيد ليلي ،فن التحرير الصحفي القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000.
8. إحدادن زهير، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
9. إحدادن زهير، الصحافة المكتوبة في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
10. إحدادن زهير، الصحافة المكتوبة في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
11. إحدادن زهير، مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.
12. أحمد يوسف عبد الفتاح ، جدل الوعي واللغة الخطاب الإعلامي: صيرورة معرفية أم إغراق في مضامين اللاوعي، كتاب مؤتمر اللغة العربية الدولي الثاني، قسم اللغة العربية — جامعة الجوف،السعودية، 2019.
13. أديب خضور ،مدخل إلى فن التحرير الصحفي، منشورات جامعة دمشق، 2007.
14. أرمان وميشال ماتلا، تاريخ نظريات الاتصال، ط3، ترجمة نصر الدين العياضي والصادق رابح، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2005.
15. أساسيات الحوار، مؤسسة طوني بليز للأديان، يناير 2016.
16. أمجد بوزينة أمنة ،الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط" المخاطر واستراتيجية المواجهة"، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014.
17. بركات عبد العزيز، مناهج البحث الإعلامي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011.

18. بركات عبد العزيز، مناهج البحث الإعلامي الأصول النظرية و مهارات التطبيق، القاهرة: دار الكتاب الحديثة، 2015.
19. البطريق غادة، المواقع الإخبارية والحراك السياسي العربي، ط1، مصر: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2017.
20. بغورة الزواوي، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشال فوكو، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000.
21. بلخيرة محمد، الهجرة المغاربية إلى أوروبا معطيات ومغالطات، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط" المخاطر واستراتيجية المواجهة"، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014.
22. بن العيد عمارة ميلود، الخطاب التحريضي للإعلام المعاصر وأثره في صناعة الفكر المتطرف ، كتاب مؤتمر اللغة العربية الدولي الثاني، قسم اللغة العربية - جامعة الجوف، السعودية، 2019.
23. بن ظافر الشهري عبد الهادي، إستراتيجية الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، 2004.
24. بن مقعد بن جازي العصيمي ذيب، لغة وفكر الخطاب الإعلام ودورها في مكافحة الإرهاب مقارنة حجاجية، كتاب مؤتمر اللغة العربية الدولي الثاني، قسم اللغة العربية - جامعة الجوف، السعودية، 2019.
25. بن مرسل أحمد، مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
26. بوصابة عبد النور، خطاب الصحافة الجزائرية وتأثيره على القيم دراسة تحليلية على صحف الخبر، الشروق اليومي والنهار، كتاب مؤتمر اللغة العربية الدولي الثاني، قسم اللغة العربية - جامعة الجوف، السعودية، 2019.
27. تودروف تزفان ، اللغة والأدب في اللغة والخطاب الأدبي، ترجمة سعيد الغانمي، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993.
28. حديدي السعيد منى ، سلوى إمام علي، الإعلام والمجتمع، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004.

29. حسين عبد القادر، الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة، مصر: وكالة الصحافة العربية، 2020.
30. حمد الشيشيني عزت ، مكافحة الهجرة غير شرعية، ط1، الرياض :جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.
31. حمد عليان إبراهيم ،الإعلام الإلكتروني وحقوق الإنسان، ط1، القاهرة :العربي للنشر والتوزيع، 2019.
32. حمزة عبد اللطيف، المدخل في فن التحرير الصحفي، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، دون سنة نشر.
33. خشانة رشيد ،أوروبا والخيار العسكري في مجابهة الهجرة غير النظامية، فطر:مركز الجزيرة للدراسات الإعلامية، 2015.
34. خضور أديب، مدخل إلى فن التحرير الصحفي، سوريا: منشورات جامعة دمشق، 2007.
35. خليفاتي حياة ،ندوة علمية حول:التداولية والخطاب الصحفي التلفزي الجزائري، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، 2018.
36. دليو فضيل ، تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة 1830 - 2013 ،الجزائر: دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع ،2014.
37. دومينيك مانغونو ،المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة مُجدّ يحياّن، الجزائر: دار العربية للعلوم ناشرون، 2008.
38. الديلمي عبد الرزاق مُجدّ ،نظريات الاتصال في القرن الحادي والعشرين، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016.
39. رباحي أمينة، تأثير الهجرة غير الشرعية في سياسات التعاون الأوروبي- متوسطي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط” المخاطر واستراتيجية المواجهة”، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014.
40. رزاق عبد العالي ، المقال و المقالي في الصحافة و الإذاعة و التلفزيون والانترنت، ط01 ، الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع، 2006.

41. رزاقى عبد العالى ،مهارات الكتابة الإعلامية؛ التقارير الإعلامية، الجزائر: دار الصباح الجديد، الطبع بدار الهومة،2008.
42. رشاد سلام أحمد ،الأخطار الظاهرة والكامنة عن الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، ط1، المملكة العربية السعودية:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2010.
43. الرفاعي مُجّد خليل، وآخرون،أساليب تحليل النصوص، منشورات الجامعة الافتراضية السورية،2020.
44. الريف سامي، أيمن منصور ندا، اللغة الإعلامية: المفاهيم - الأسس - التطبيقات، القاهرة:مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،2004.
45. ريكور بول ،نظرية التأويل الخطاب وفائض المعنى،ترجمة سعيد الغانمي ،ط2،المغرب:المركز الثقافي العربي،2006.
46. زايد أحمد ، صور من الخطاب الديني المعاصر، القاهرة: دار العين للنشر والتوزيع، 2007.
47. سعيد عاشور نادية و آخرون،منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر:حسين راس الجبل للنشر والتوزيع،قسنطينة ،2017.
48. سميسم حميدة ، نظرية الرأي العام،بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1992.
49. شاردوبا تريك،منغنو دومينيك،معجم تحليل الخطاب،ترجمة عبد القادر المهيري،حمادي صمود، تونس: المركز الوطني للترجمة، 2008.
50. شاقوري عبد القادر ، أحميدي بوجلطية بوعلي ،الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط الأسباب وسياسات المواجهة-الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط" المخاطر واستراتيجية المواجهة"، ط1،الجزائر:ابن النديم للنشر والتوزيع،2014.
51. الشاهد السيد مُجّد ،الخطاب الفلسفي المعاصر من العام إلى الأعم،القاهرة:دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،2000.
52. الشجيري سهام ، البناء الإعلامي للآزمات-اشكال العروض والتنازل،ط1 ،الامارات العربية المتحدة: ،دار الكتاب الجامعي،2018.
53. شعبان خضير،مصطلحات في الإعلام والاتصال،ط1،الجزائر: دار اللسان العربي،2001.

54. شكر عبد السلام ، الإعلام التوعوي: المفاهيم والمجالات ،الأردن:مركز الكتاب الأكاديمي،2019.
55. شومان مُجد ،تحليل الخطاب الإعلامي أطر نظرية ونماذج تطبيقية ،القاهرة :الدار المصرية اللبنانية،2007.
56. الشيخ العلوي الحسين ،الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير،قطر:مركز الجزيرة للدراسات،2015.
57. الصاوي مُجد ،مُجد مبارك،البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته،ط1،القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1992.
58. صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، بيروت :دار الطليعة،2005.
59. الصديق علي عطية ابراهيم ،أثر الهيمنة الإتصالية العالمية على السودان، الخرطوم: بيئة الأعمال الفكرية،2006.
60. الصرايبي يحيى ،الفرق بين الهجرة والخصوبة، القاهرة:دار النهضة ، 2009.
61. طلحت همام ، موسوعة الإعلام والصحافة (مائة سؤال عن الصحافة)،ط2 ،الأردن، دار الفرقان للنشر، 1988.
62. العزاوي رحيم يونس ،مقدمة في منهج البحث العلمي،ط1،عمان:دار دجلة،2007.
63. عباسه دربال صورية ،الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي-الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط" المخاطر واستراتيجية المواجهة"،ط1،الجزائر:ابن النديم للنشر والتوزيع،2014.
64. عبد الحميد مُجد ، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط3، القاهرة: عالم الكتب، 2004.
65. عبد الحميد مُجد ، تحليل المحتوى في بحوث الاعلام، بيروت: مكتبة الهلال للطباعة و النشر، 2009.
- عبد الرحمان الغيض صباح ،ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول مجلس التعاون وأسلوب إدارتها ومواجهتها،الكويت:مركز الإعلام الأمني، أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية،2012.

66. عبد السلام محمود عبد الرحمن ،النص والخطاب من الإشارة إلى الميديا مقارنة في فلسفة المصطلح،الدوحة:المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
67. عبد المقصود هشام ، دراسات في تحليل الخطاب ، ط1، القاهرة : دار العالم العربي، 2012.
68. عبد المقصود هشام،دراسات في تحليل الخطاب،ط1، القاهرة: دار العالم العربي، 2012.
69. عبده إبراهيم الدسوقي ، وسائل وأساليب الإتصال الجماهيرية و الإتجاهات الحديثة،مصر:دار الوفاء للطباعة و النشر،2004.
70. عبيدي منية،التحليل النقدي للخطاب:نماذج من الخطاب الإعلامي،عمان:دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،2016.
71. العربي زروق، المهجرة غير الشرعية انعكاساتها وآليات المواجهة، المهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ط1، الجزائر: دار ابن النديم للنشر والتوزيع،2014.
72. عزب خالد،السياسات الإعلامية:الدولة..المؤسسة..الفرد،الجيزة:أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي،2012.
73. عزوز أحمد،الاتصال و مهاراته مدخل إلى تقنيات فن التبليغ والحوار والكتابة،منشورات مختبر اللغة العربية والاتصال،جامعة وهران،2016.
74. عزي عبد الرحمان وآخرون،فضاء الإعلام،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1994.
75. عطية عبد المقصود هشام، دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي صورة الذات العربية في الأزمات الدولية وآليات التحيز في التغطية الخبرية، ط1 القاهرة: دار العالم العربي، 2012.
76. عكاشة محمود، لغة الخطاب السياسي:دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال،مصر:دار النشر للجامعات،2005.
77. عكروم ليندة ، تأثير التهديدات الأمنية على العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط،الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
78. العمر مُجد،تحرير مواد الرأي، سوريا:منشورات الجامعة الافتراضية السورية،2020.
79. الغباشي شعيب ،الخطاب الإعلامي والقضايا المعاصرة،القاهرة:عالم الكتب،2013.
80. فاركلوف نورمان ،تحليل الخطاب التحليل النصي في البحث الاجتماعي،ترجمة وهبة طلال،بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2009.

81. فتحي حسين عامر، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة الى الفيس بوك ، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011.
82. فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، الكويت: عالم المعرفة، 1992.
83. فكري محمد الجودي لطفي ، جمالية الخطاب في النص القرآني، القاهرة: مؤسسة المخاطر للنشر والتوزيع، 2014.
84. فلاح الضلاعين نضال ، نظريات الاتصال والاعلام الجماهيري، الأردن، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2016.
85. فوكو ميشيل، إرادة المعرفة ، ترجمة مطاع صفدي، لبنان: مركز الإنماء القومي، 1990.
86. فوكو ميشيل، حفريات المعرفة، ط 2، ترجمة سالم ياقوت، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987.
87. فياض هاشم ، افريقيا دراسات في حركة الهجرة السكانية، ليبيا: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 1992.
88. فيحان الغانمي مثنى محمد ، التلفزيون والحرب: دراسة في اتجاهات الأخبار وتأثيراتها وانعكاساتها، ط1، الأردن: دار امجد للنشر والتوزيع، 2018.
89. قمر عصام توفيق وآخرون، المشكلات الاجتماعية المعاصرة، ط1، عمان: دار الفكر ، 2008.
90. كنعان علي ، الصحافة ، مفهوماها و أنواعها، ط1، الأردن: دار المعزز للنشر والتوزيع، 2013.
91. اللاوندي سعيد ، الهجرة غير الشرعية، ط01، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2007.
92. لخداري سعيد ، الدرس البلاغي العربي بين السيميائيات وتحليل الخطاب، لبنان: كلمة للنشر والتوزيع، 2017.
93. لعلاوي خالد، جرائم الصحافة المكتوبة في القانون الجزائري " دراسة قانونية بنظر إعلامية " الجزائر: دار بلقيس للنشر و التوزيع، 2011.
94. لعياضي نصر الدين، اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية ، ط2، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2007.
95. لوكير تيري ، باتش بولد ، التغطية الإعلامية للهجرة استناداً إلى القانون الدولي والأدلة، تونس: فرع المنظمة الدولية للهجرة، 2019.

96. مُحمَّد جبور سناء ، الإعلام البيئي، ط1، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2011.
97. مُحمَّد خضر الداوقوي إبراهيم ، دور الإعلام في الترويج ومكافحة الشائعات، الرياض: جامعة نايف، 1990.
98. مذكور مرعى ، الصحافة الإخبارية، ط1، مصر: دار الشروق، 2002.
99. مزيد بهاء الدين مُحمَّد، أدوات تحليل الخطاب، مصر: دار المنظومة الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد 1/25، العدد 97، خريف 2016.
100. المشاقبة بسام ، مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014.
101. معتصم ميموني بدر ، الاضطرابات النفسية والعقلية عند الطفل والمراهق، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
102. معارف إسماعيل ، الإعلام حقائق و أبعاد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
103. مكاوي عماد ، السيد ليلي ، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط6، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006.
104. المنظمة الدولية للهجرة، التغطية الاعلامية للهجرةً استنادا الى القانون الدولي الأدلة، تونس: المنظمة الدولية للهجرة فرع تونس، 2019.
105. ناعوس بن يحي طاهر، الحجة المغالطة في الخطاب الإعلامي و دورها في تقويض قيم المواطنة، كتاب مؤتمر اللغة العربية الدولي الثاني، قسم اللغة العربية — جامعة الجوف، السعودية، 2019.
106. نجم طه عبد العاطي ، مناهج البحث الإعلامي، ط1، مصر: دار كلمة للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2015.
107. نسيبة فاطمة الزهراء وآخرون، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن القومي المغاربي، الأبعاد الاجتماعية والأمنية، الجزائر: منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة ، 2020.
108. نوار سفير، التعامل الإعلامي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، كتاب المؤتمر الدولي: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات)، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2019.

109. نور عثمان الحسن مُجَّد ،عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008.

110. يطاوي مُجَّد، التحليل النقدي للخطاب: مفاهيم ومجالات وتطبيقات، مؤلف جماعي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019.

111. يقطين سعد ، تحليل الخطاب الروائي ، ط3 ، بيروت:، المركز الثقافي العربي، 1997.

ب-المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. أريج رياض مصطفى عثمان ،اتجاهات الصحف العالمية لتغطية قرار الرئيس الأمريكي (ترامب) بإلغاء الدعم عن المنظمة الدولية لشؤون اللاجئين (الأونروا) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في علوم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط،الأردن، 2019.

2. إسماعيل مُجَّد ، التغطية الصحفية الغربية لشؤون العالم الإسلامي خلال عقد التسعينات، أطروحة دكتوراة ، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2004.

3. بصيص الطاهر، أثر الكتاب الإعلاميون الجزائريون من خلال صحفيي الشروق والوطن في النخب السياسية،دراسة تحليلية،أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال،جامعة الجزائر2014،03.

4. بلحاجي وهيبة،الصحافة الخاصة و الشروط القانونية و الاقتصادية لحريتها بعد 1999 " دراسة مسحية لعينة من الصحفيين الجزائريين "، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال ، كلية علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر03، 2014.

5. بلقاسمي رابح،اقتصاد مؤسسات الصحافة المكتوبة و انعكاسه على حرية الإعلام في الجزائر" مقارنة تحليلية في اقتصاديات الإعلام"، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال ، كلية علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر03، 2014.

6. بن فريجة رشيد ،جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية،رسالة ماجستير،كلية الحقوق ،جامعة تلمسان،2010.

7. بن لخضر مُجَّد ،الهجرة السرية للأطفال الجزائريين نحو أوروبا دراسة في ظل المواثيق الدولية و التشريعات الوطنية ،أطروحة دكتوراه في تخصص حقوق الإنسان،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة وهران02، 2017.

8. بوغرة حليم، الإعلام و القضاء من خلال قضية الخليفة و جرائم النشر " دراسة مسحية استطلاعية للصحفيين و المحامين " ، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال ، كلية علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر 2016، 03.
9. بوغرة حليم، المتابعات القضائية لجنح القذف في الصحافة المكتوبة، قانون العقوبات، وحرية التعبير و الصحافة في الجزائر" دراسة مسحية تحليلية 1990 - 2004" رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.
10. تامي نصيرة ، المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الاخبارية العربية، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2012.
11. تمار يوسف، التكامل الإعلامي العربي بين الإمكانيات والتصور، دراسة وصفية تحليلية للخطاب عن التكامل الإعلامي العربي 1986-1995، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1996.
12. جاب الله حليم، السياسة الإعلامية في الجزائر في مرحلة التعددية السياسية و الإعلامية " دراسة وصفية 1989 - 2014"، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال ، كلية علوم الإعلام ، جامعة الجزائر 03 ، 2015.
13. خالد الربيع وليد ، حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي (دراسة مقارنة)، كلية الفقه المقارن والسياسة الشرعية، جامعة الكويت، دون سنة.
14. ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغربية 1995-2010 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 2011.
15. خليل محمد العودة ميس، تأصيل الأسلوبية في الموروث النقدي والبلاغي، رسالة ماجستير في اللغة العربية وادبها، جامعة النجاح الوطنية فلسطين، 2006.
16. رزاق عبد العالي ، الأنواع الصحفية وتطبيقاتها في الصحافة الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009.
17. رمضان عبد المجيد ، توجهات السياسة الإعلامية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 2016، 01.

18. زوزو رشيد ،الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر - 2008
1988، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2008.
19. ساعد رشيد ،واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في الدراسات المغاربية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مُجْد خيضر بسكرة، 2012.
20. سالم انتصار، دور الصحف المصرية في تشكيل معارف جمهور القراء واتجاهاتهم نحو القضايا السياسية: دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراة ،كلية الآداب بجامعة الزقازيق، 2009.
21. شرقي إسماعيل ،الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الإخبارية، دراسة تحليلية مقارنة لموقعي فرانس 24 والعربية نت، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة باتنة، 2018.
22. شهاب الدين يغمور سلاف، التواصل غير اللفظي في الابانة والتواصل نماذج تطبيقية ومقولات كلية، رسالة مجستير في اللغة وادابها، جامعة بيرزيت ،فلسطين، 2019.
23. طيبي رابح ،الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2009.
24. العاقل رقية ، الهجرة والأمن في غرب المتوسط ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2008.
25. عطية هبه ،المعالجة الإخبارية للقضية الفلسطينية في قناة TV5 الدولية وقناة الجزيرة القطرية، أطروحة دكتوراة ،كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005.
26. علي مهني سامي، الممارسة الصحفية في الجزائر في ظل التشريعات الجديدة دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة بسكرة، 2020.
27. عودية فريزة ، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر 01، 2015.
28. عيش هادية ، حرية الرأي و التعبير في ظل الدولة الريفية ، حرية الصحافة بين 1989 و 2012 في الجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2014.

29. فنور بسمة ، المعالجة الإعلامية للأخبار في التلفزيون الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري، جامعة قسنطينة 3، 2016.
30. قسوم سليم ،الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 2010.
31. القنيعي بن يوسف ، الهجرة غير الشرعية واقع وتشريع، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، 2016.
32. كتفي سميرة ، المعالجة الإعلامية للآزمة المالية بالجزائر، دراسة تحليلية مقارنة بين صحفيي الشرق والنصر سنة 2016، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال ،جامعة سطيف 2، 2021.
33. لدمية فريجة ، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة -الهجرة غير الشرعية أُمُودَجًا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010.
34. لكحل سعاد ،بنية الخطاب أَلجَاجي في الأعمدة الصحفية دراسة تداولية لعمود نقطة نظام بجريدة الخبر، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم، 2017.
35. مباركي ابتسام، الخطاب الصحفي في جريدتي الشرق اليومي والشعب إزاء القضايا الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 2021، 03.
36. مُجَد أحمد مختار اللباب سامي، الخطاب الإعلامي ودوره في تسويق المصطلحات السياسية: دراسة تحليلية لقناتي الجزيرة و سكاي نيوز 2016-2018 ،رسالة ماجستير في علوم الاتصال ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2018.
37. مُجَد تلاحة نائر، حراسة البوابة الإعلامية والتفاعلية في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة النت، رسالة ماجستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

38. مُحمَّد جالي صباحي فاطمة، الخطاب الإعلامي للأحزاب السودانية تجاه قضية الدستور ودوره في تشكيل الرأي العام (2015-2017)، أطروحة دكتوراه في الإعلام، تخصص علاقات عامة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018.
39. مظفر أبو رشيد نحلة، المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات الإخبارية، أطروحة دكتوراه في الاعلام، جامعة القاهرة، 2005.
40. مكازي الجريبيع مُحمَّد عبد الله، الخطاب الديني في الفضائيات العربية: دراسة في سوسيولوجيا التأثير على الشباب الأردني، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2009.
41. موسى أحمد مُحمَّد توم مُحمَّد، الخطاب الإعلامي ودوره في تعزيز القيم الإسلامية: دراسة تحليلية وصفية على عينة من برامج قناة طيبة والرسالة المتخصصةين، أطروحة دكتوراه في علوم الاتصال تخصص إذاعة وتلفزيون، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019.
42. نور الدين حليم، انماط الخطاب الاشعاري في الصحافة المكتوبة، رسالة ماجستير في اللغة والادب العربي، جامعة تيزي وزو، 2017.
43. يونس سليمان أبو مزيد رجاء، الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المصالحة الفلسطينية دراسة وصفية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013.

ج-الدراسات المنشورة:

1. إبربر بشير، استثمار علوم اللغة في تحليل الخطاب الإعلامي، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، المجلد 11، العدد 23 ، 2009.
2. أحمد جمال عبد العظيم، "أثر الأيديولوجية السياسية للدولة في بناء الأطر الإخبارية"، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 08، العدد 2007، 03.
3. أحمد الشريف بسام ، الأطر الإعلامية للدعاية "الصهيونية" عبر تويتر دراسة تحليلية لمضامين صفحة "إسرائيل بالعربية" على تويتر من 10 إلى 21 ماي 2021 ، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، جامعة تبسة، المجلد 08، العدد 08، جانفي 2025.
4. أحمد راغب شمس ماجدة، أطر معالجة الصحف الإلكترونية المصرية لقضية الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية لكلية الآداب، مصر، المجلد 10 ، العدد 03، 2021.

5. مُجَدِّ الثَّلَب حمزة ، أبو القاسم غلام خالد ،آليات تحليل الخطاب الإعلامي للصحف الليبية:دراسة تحليلية لصحيفتي الصباح وليبيا الإخبارية،مجلة كلية الفنون والإعلام ، جامعة مصراته، السنة الرابعة، العدد 8، ديسمبر 2019.
6. أوهايبية فتيحة،الصحافة المكتوبة في الجزائر " قراءة تاريخية "، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة ورقلة،العدد16،سبتمبر2014.
7. بخوش صبيحة،تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية - 2015 1990،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد23،مارس2016.
8. بدر يوسف ليث،الخطاب الإعلامي للرئيس ترامب في الانتخابات الأمريكية دراسة في المواقع الإخبارية الالكترونية CNN ARABIC نموذجاً،مجلة الباحث الإعلامي،المجلد10، العدد 42،2018.
9. براقن مُجَدِّ،فن الإقناع في المقال الصحفي:مقاربة تحليلية للمقال الافتتاحي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية ،والاجتماعية،المجلد08،العدد02،ديسمبر2017.
10. برناوي أسماء بلهاشمي الأمين طيبي مُجَدِّ ، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري (دراسة حالة المهاجرين الأفارقة)،مجلة القانون،المجتمع والسلطة،المجلد10،العدد01، 2021.
11. بريس روث،التحليل النقدي للخطاب ونقاده،ترجمة:المُجَدِّ الملاح، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها المغرب،العدد23،مارس2019.
12. بصيص الطاهر،ماموني بوجعة، مصطلح الهجرة غير الشرعية في الخطاب الإعلامي الجزائري،مجلة جسور المعرفة،المجلد08،العدد01، مارس2022.
13. بكار سعيد،التحليل النقدي للخطاب: مفهومه ومقارباته،مجلة الخطاب،جامعة ابن زهر أكادير، المغرب، المجلد 16العدد2،جوان2021.
14. بلخير عمر ،مقاصد الكلام واستراتيجيات الخطاب في كتاب "كليلة ودمنة" لابن المقفع ،مجلة الأثر ، المجلد10 ،العدد 12،سبتمبر2011.
15. بلعربي سميرة ،أهمية وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام،المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام،المجلد03،العدد01،جوان2020.

16. بن بوزة صالح، السياسة الإعلامية الجزائرية المنطلقات النظرية والممارسات (1979-1990)، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر، العدد 13، جوان جويلية 1996.
17. بن سباع محمد، تحليل الخطاب عند ميشال فوكو، مجلة دراسات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 5، العدد 2014، 1.
18. بن مرسللي أحمد، أساليب تحليل الخطاب في أبحاث الإعلام والاتصال، المجلة الجزائرية للاتصال، المجلد 7، العدد 150.
19. بنيني زهيرة، جمالية الخطاب الأدبي على ضوء الدراسات النقدية الحديثة، مجلة علوم اللغة العربية وادابها، معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي بالوادي، العدد 01، مارس 2009.
20. بوتردين يحيى صالح، تحليل الخطاب الفائق (من الشفهية إلى التواصل الإلكتروني)، مجلة الأثر للأدب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 5، ماي 2005.
21. بوجمعة رضوان، أزمة الصحافة الورقية في الجزائر و مسار الانتقال الرقمي من 1997 إلى 2017، المجلة الجزائرية للاتصال، المجلد 17، العدد 02، 2018.
22. بورحلي وفاء، أنماط الملكية الصحفية في الأنظمة الإعلامية العربية وعلاقتها بالتعددية الإعلامية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 12، العدد 03، 2020.
23. بوعيداد نوازة، دراسة تداولية للخطاب التعليمي الجامعي باللغة العربية، مجلة انسانيات، المجلة الجزائرية في الانترنتولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 21، 2021.
24. بوقرة مريم، جغوب صورية، الخطاب مفهومه، أنماطه، وظيفته... من وجهة نظر الوظيفية - أحمد المتوكل أنموذجا، مجلة تاريخ العلوم، جامعة خنشلة، المجلد 4، العدد 10، ديسمبر 2017.
25. بوقرومة حكيم، نظرية الأفعال الكلامية عند "أوستين" و " سيرل" و دورها في البحث التداولي، حوليات الآداب واللغات، كلية الآداب واللغات جامعة المسيلة، العدد 2013، 1.
26. بولكعيات أحلام، السيميولوجيا كمنهج وأداة لتحليل الصورة، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، جامعة تبسة، المجلد الأول - العدد الثالث والرابع: ديسمبر 2017.
27. بومدين سعاد، الإعلام الأمني ودوره في الحد من ظاهرة الهجرة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة خميس مليانة، العدد 01، 2020.

28. جاب الله رمزي ، شرقي إسماعيل ، المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الاخبارية-دراسة تحليلية مقارنة لموقعي فرانس 24 والعربية نت،مجلة الاتصال والصحافة،المجلد6،العدد2، 2019.
29. رمزي جاب الله، خلود البكري عبد القادر، إيديولوجيا الخطاب الإعلامي الدعائي حول الأزمة الروسية الأوكرانية: دراسة تحليلية نقدية لقناتي RT بالعربية و BBC بالعربية،مجلة الإعلام والمجتمع،المجلد08،العدد01،جوان2024.
30. جابري سارة ، بلخيرى رضوان، إشكالات تطبيق منهج التحليل السيمبولوجي،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة تبسة، العدد12، 2016.
31. جربوعة عادل، كتفي سميرة ، جدلية الورقي والالكتروني في الصحافة المكتوبة في الجزائر في ظل قانون الإعلام 2012،المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية،العدد02، 2017.
32. جمعة إيمان ، بناء المعنى في التسويق السياسي، مجلة البحوث الإعلامية ، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد27، يناير 2007.
33. الجمعي حجام ، اللموشي عبد الرزاق ، ثقافة المواطنة في الخطاب الإعلامي الجزائري،مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع،جامعة الوادي،العدد 8،ديسمبر2018.
34. حبيبة الشريف ،الخطاب الديني و إشكالية المفهوم،مجلة الآداب واللغات،جامعة برج بوعريريج ، العدد1،جوان 2015.
35. حمدي مُجد الفاتح ، بولفلل إبراهيم ، المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في المجتمع الجزائري- دراسة تحليلية،مجلة المعيار،المجلد23،العدد48، 2019.
36. حمراوي مُجد، التفاعل والتخاطب يف اللسانيات الحديثة،مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية،الجزائر ،المجلد 25،العدد1، 2019.
37. حمودة جمعة سليمان علي ،الخطاب الإعلامي للحركات الدينية المتطرفة على المواقع الإخبارية،المجلة المصرية لبحوث الرأي العام،جامعة القاهرة ،المجلد 15 ،العدد4،ديسمبر2016.
38. حميدة راضية ،مهارات اتصال الأزومات في مواجهة قوارب الموت قراءة في دور وسائل الإعلام لدعم المناعات واجتثاث الظاهرة،مجلة مصداقية،المجلد01،العدد2019،01.

39. خبيزي سامية ، وسائل الإعلام وتأثيرها على ثقافة وقيم المجتمع، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 03، العدد 02، 2014، 02.
40. خطاب أسعد سلام ، الإعلام وصناعة الرأي العام دراسة وصفية لأساليب ومسالك صناعة الرأي العام، مجلة أداب الفيروهيدي، العدد 17، 2013.
41. خليفة عبد القادر، مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة-الجزائر)، مجلة انسانيات، العدد 96-70، 2015.
42. الداغر مجدي مُجَّد عبد الواد ، معالجة الصحافة العربية لقضايا التسامح والتواصل مع الآخر دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية في الفترة من 2011-2012، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة السلطان قابوس، عمان، 2013.
43. داني مُجَّد، في ماهية السيميائيات والصورة، مجلة سمات، جامعة البحرين، المجلد 1، العدد 1، 2013.
44. دليو فضيل، منهج تحليل الخطاب: تعدد مفهومي وإجرائي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة 3، العدد 2019، 5.
45. رويدي عدلان، مفهوم الدراسات الثقافية عند مدرسة بيرمنجهام، مجلة (لغة - لام) ، مختبر اللغة والتواصل، المركز الجامعي غليزان، المجلد 04، العدد 02، جوان 2019.
46. زودة مبارك ، دور مواقع الشبكات الاجتماعية في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 04، ديسمبر 2018.
47. سعدية نعيمة ، تحليل الخطاب والإجراء العربي- قراءة في القراءة، مجلة الأثر، العدد الخاص بأشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2007.
48. سلام مُجَّد امين ، بن نوار صالح ، المعالجة الإعلامية للقضايا السياسية الراهنة في مواقع الفضائيات الإخبارية دراسة تحليلية مقارنة لقضية جمال خاجقجي في موقعي الجزيرة والعربية، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 13، العدد 1 جانفي 2021، السنة الثالثة عشر.

49. سميشي وداد ، وسائل الإعلام الجديد: أي تأثير؟.. إلى أي مدى؟ مقارنة تحليلية متعددة الأبعاد، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 21، 2015.
50. سنوسي مريم، لوصيف الطاهر، أشكال التفاعل ومظاهره في الخطاب اللغوي ،مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، المجلد 26، العدد 1، جوان 2020.
51. سيد طه عصيدة مُجد عبد العزيز ،تحليل الخطاب الإعلامي لمواقع القنوات الإخبارية الدولية الموجهة باللغة العربية حول العنف ضد المرأة بدول الشرق الأوسط،مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام جامعة الأزهر، مصر، الجزء 3، العدد 58، 2021.
52. شابي مُجد، الإعلام و الهجرة غير الشرعية -دراسة ميدانية في إقليم ولاية عنابة ،مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 09، العدد 03، جوان 2020.
53. شاهين هبه، معايير بناء أجندة القضايا العامة المقدمة في برامج الرأي بالقنوات التلفزيونية المصرية الحكومية والخاصة - دراسة في القائم بالاتصال، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 2009، 33.
54. صالح حسام الدين عبد القادر ،الهجرة في خطابات ما بعد الاستعمار،مجلة رؤية تركية، المجلد 11، العدد 01، شتاء 2022.
55. صديق حسين ، الاتجاهات من منظور علم الاجتماع،مجلة جامعة دمشق، المجلد 28 -العدد 4+3، 2012.
56. صويلح هشام ،الإعلام والحجاج: مظاهر الحجاج اللغوي في مقالات صحافة الرأي،مجلة الدراسات الإعلامية،المركز الديمقراطي العربي،ألمانيا،العدد 29، نوفمبر 2019.
57. صويلح هشام،دراسة الخطاب الإعلامي في ضوء مقاربات تحليل الخطاب،مجلة مصداقية، المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال ،المجلد 1،العدد 2،جوان 2020، ص 199.
58. طالة لامية،نظريات شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على وسائل الإعلام التقليدية: دراسة في النماذج الإعلامية،مجلة دراسات إنسانية واجتماعية،جامعة وهران 2،المجلد 08،العدد 02،جوان 2019.

59. الطائي صالح عباس، الخطاب الإعلامي وترسيخ التعاون العربي - الإفريقي، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد 47، 2019.
60. طعمة عبد الرحمن مُجّد، ترجمة الفصل الرابع من كتاب تحليل الخطاب النقدي لـ"تيري لوك"، مجلة التدوين، جامعة وهران 2، العدد 11، جويلية 2018.
61. عبادي إيمان ، بن مزارى فرايل ، الصراع و التكامل بين الصحافة الورقية و الصحافة الإلكترونية دراسة مسحية على مجموعة من الأدبيات العلمية، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 01، العدد 03، ديسمبر 2017.
62. عبد المنعم التلاوي رباب ، تحليل أخلاقيات الخطاب الإعلامي في المواقع الإخبارية الإلكترونية، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، مصر، العدد 14، أبريل 2018.
63. عبده سلام ، اتجاهات التغطية الإخبارية للمعالجة الصحفية للقضايا العربية في المجلات المصرية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، القاهرة، العدد 33، 2009 .
64. عكاك فوزية، دور القائم بالاتصال في بناء الرسالة الإعلامية، حويلات جامعة الجزائر 1، المجلد 20، العدد 1، 2011.
65. علال القادر ، بكاي رشيد ، دور وسائل الإعلام في صناعة الصورة الذهنية، مجلة المواقف، المجلد 13، العدد 2018، 02.
66. علي جبار صفاء ، أطر معالجة الصفحات الإخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي لقضية الهجرة غير الشرعية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 7، العدد 73، مارس 2022.
67. علي جبر الديسي عبد الكريم ، دور الصحافة الأردنية في مكافحة التدخين دراسة تحليلية لأطر التغطية الإعلامية في صحف الرأي والدستور والعرب اليوم ،مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأردن، المجلد 43، العدد 20.
68. عيس محفوظ ، الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية ،مجلة دراسات قانونية وسياسية، كلية الحقوق جامعة بومرداس، المجلد 03 ، العدد 02 ، 2018.
69. فاضل حسين هالة ، جعفر عبد الحسن هاشم ، مصداقية وسائل الإعلام المحلية في مجال الخدمات العامة: دراسة استطلاعية، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، العراق، المجلد 6، العدد 2، 2014.

70. فنور بسمة ،مضمون الرسالة الإعلامية بين تحليل المحتوى وتحليل الخطاب،مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية،المركز الجامعي تيبازة،المجلد06،العدد01،سبتمبر2018.
71. قادم جميلة ،نشأة وتطور الصحافة الخاصة في الجزائر ومراحلها من 1990 إلى غاية 2015 دراسة وصفية - تحليلية لتطور المشهد الإعلامي المكتوب في الجزائر،مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية،المجلد04،العدد07،ماي2016.
72. قدة حمزة ،الهجرة غير الشرعية في الصحافة اليومية الجزائرية، مجلة الإعلام والمجتمع،العدد01، جوان2017.
73. فلاقي عبد الكريم،إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر،المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية،المجلد05،العدد08،ديسمبر2017.
74. قندوز عبد القادر، تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،العدد19،جامعة ورقلة،2015.
75. قنشوبة عبد الرحمان، الصحافة الجزائرية الخاصة " رهانات و تحديات " ، مجلة تاريخ العلوم،المجلد04،العدد10،ديسمبر2017.
76. قيش فاتح، تطور التشريع الصحفي الجزائري في مرحلة التعددية الإعلامية ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2018.
77. كمال أمال ،أطر معالجة الاحتجاجات الاجتماعية في الخطاب الصحفي- دراسة تحليلية لعينة من الصحف المصرية،مجلة البحوث الإعلامية، جامعة القاهرة،العدد30،2008.
78. كنزاي مُجَّد فوزي،الإطار السياسي للصحافة المكتوبة في الجزائر (1962-1997): انتصار الحركة التوكفالية في مقابل الحركة الميكيفالية ،مجلة البحوث والدراسات في العلوم الإنسانية،جامعة سكيكدة،العدد05،ماي2010.
79. لصحف حياة، الخطاب بين رولان بارث وهابرماس،مجلة معالم،المجلس الأعلى للغة العربية،الجزائر،العدد 6،2013.
80. مامي زارقة فيروز،الحرقه عنف مجتمع أم عنف شباب؟ قراءة سيكو- سوسولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر ،مجلة الساوره للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، ديسمبر 2015.

81. محسن قادر سارا ،مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام الكوردية :دراسة وصفية،مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية،العدد07 ،ديسمبر2019.
82. محسن ماهيناز ،علاقة أساليب توظيف اللغة بأطر تقييم الأحداث داخل التقارير الإخبارية: دراسة تطبيقية على الحرب الإسرائيلية على غزة،المجلة المصرية لبحوث الإعلام،المجلة المصرية لبحوث الإعلام،العدد 33،2009.
83. مُجّد عبد الخالق سهام ،الخطاب الإعلامي للقوى السياسية في البرامج الحوارية بالفصائيات : دراسة تحليلية بالتطبيق على الانتخابات البرلمانية 2011، المجلة المصرية لبحوث الإعلام،جامعة القاهرة ،العدد48 ،سبتمبر2014.
84. مُجّد علي حسين الربيعي ولاء ، خزعل عبد النبي ، الأطر الإخبارية لظاهرة الإرهاب في الفضائيات الدولية الموجهة بالعربية دراسة تحليلية لنشرات الأخبار الرئيسة في قناة روسيا اليوم ،مجلة الباحث الإعلامي، العدد43، 2019.
85. مُجّد مُجّد سيد أحمد أميرة، تحليل الخطاب الإعلامي: مدخل نظري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل،المجلد8 ،العدد3 ،2019.
86. محمود مقدادي زياد ،أثر الخطاب الإعلامي في التنمية اللغوية لمتلقي الوسائل الإعلامية،مجلة البحث العلمي في الآداب،الجزء9،العدد20، 2019.
87. محمود نفل نزهت،طبيعة العلاقة بين الخطاب الدعائي والخطاب السياسي،مجلة الباحث الإعلامي،كلية الإعلام جامعة بغداد،المجلد1،العدد 4 ،2008.
88. مداحية راجحي، واقع الممارسة الإعلامية في الصحافة المكتوبة بالجزائر،مجلة الحوار الثقافي ،جامعة مستغانم ،المجلد05،العدد 02،سبتمبر 2016.
89. مزارى فاطمة،الخطاب الإشهاري في وسائل الإعلام،المجلة العلمية الحوار الثقافي،مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة مستغانم،العدد2،سبتمبر2015.
90. مزروع رشا،أطر معالجة القنوات العامة والإسلامية للصراع بين القوى السياسية الفاعلة بشأن الاستفتاء على الدستور بعد ثورة 25 يناير، مجلة إعلام الشرق الأوسط، العدد 9، 2013.
91. نجم طه ، الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية في الصحافة العربية: دراسة تحليلية لعينة من صحيفتي الوطن السعودية وتشرين السورية خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان

(يوليو - أغسطس 2006)، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 08، العدد 03،
سبتمبر 2007.

92. نذير شوقي، واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست، مجلة أفاق علمية، العدد 05، جانفي
2015.

93. ولد جاب الله سعاد، بوقرة رضوان، الخطاب الإعلامي في البيئة الإعلامية الجديدة مظاهر تأثير
تكنولوجيا الاتصال على البنى التحريرية للأنواع الصحفية، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم
الإعاقة، المجلد 03، العدد 03، 2021.

د-الجرائد:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم / 68 525 مؤرخ في 9 سبتمبر 1968 ،
يتضمن القانون الأساسي للصحفيين المهنيين ، الجريدة الرسمية، العدد 75.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14 / 11 المؤرخ في 2 رمضان عام 1432
الموافق ل 2 غشت سنة 2011 ، المعدل للأمر رقم / 66 156 المؤرخ في 18 صفر عام
1386 الموافق ل 8 يونيو سنة 1966 و المتضمن قانون العقوبات ، الجريدة الرسمية ، العدد 44
، 10 أوت 2011.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 82/01 المؤرخ في 06 فيفري 1982 المتعلق
بقطاع الإعلام ، الجريدة الرسمية ، العدد 06.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 06 - 230 مؤرخ في 03 جويلية
2006 ، يتضمن إجراءات عفو لفائدة الصحفيين بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعين لعيد
الاستقلال، الجريدة الرسمية، العدد 44 ، 04 جويلية 2006.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم -12 05 المؤرخ في 18 صفر عام
1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012 المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية
، العدد 15، 02 جانفي 2012.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12/05 مؤرخ في 12 يناير 2012
المتعلق بالإعلام ، الجريدة الرسمية، العدد 02 ، 15.01.2012.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01/09 مؤرخ في / 26/07 2001 يعدل
ويتمم الأمر رقم / 66 156 المؤرخ في 07/08 1966 والمتضمن قانون العقوبات ، الجريدة
الرسمية، العدد 34.

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16/01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس 2016 ، يتضمن التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية، عدد 14، الصادر يوم 7 مارس 2016.

هـ-المؤتمرات:

1. إبرير بشير، الصورة والخطاب الإعلامي: دراسة سيميائية في تفاعل الأنساق اللسانية والإيقونية، الملتقى الدولي الخامس السيمياء والنص الأدبي، جامعة بسكرة، نوفمبر 2008.
2. بدوي نورالدين، المنتدى الوطني حول الهجرة غير الشرعية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 19-20 جانفي 2019، قصر الأمم بنادي الصنوبر، الجزائر.
3. بن عمر خليل، الإستراتيجية التضامنية في الخطاب الصحفي الجزائري، ندوة علمية حول التداولية و الخطاب الصحفي التلفزي الجزائري، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، 2018.
4. بن ناصر عبد الله ، الحمود، وآخرون، أطر المعالجة الإعلامية للمشروعات الاقتصادية الكبرى في الدول العربية دراسات حالة لمشروعات "الهيئة الملكية للجبيل وينبع" بالسعودية "قناة السويس الجديدة" بمصر إقلاع للنهوض بقطاع الصناعة" بالمغرب، دراسة مقدمة للمنتدى السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال للإعلام و الاقتصاد، تكامل الأدوار في خدمة التنمية الرياض - أبريل 2016.
5. بنت عبدالرزاق الباحسين تهاني، المعالجة الصحفية لقضايا الإسكان في المجتمع السعودي دراسة تحليلية للتغطيات الإخبارية في عينة من الصحف المحلية ،منتدى الإعلام والاقتصاد تكامل الأدوار في خدمة التنمية، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، 11-12 أبريل 2016.
6. بوتردين يحيى صالح، تحليل الخطاب الفائق (من الشفوية إلى التواصل الإلكتروني)، الملتقى الدولي الأول لتحليل الخطاب، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،يومي 11-12 مارس 2003.
7. بوفاتح عبد العليم ،خصائص اللغة الإعلامية وأثرها في صناعة الخطاب وتحقيق فاعليته، الملتقى الوطني حول اللغة الخاصة في البحث العلمي وحقول المعرفة المختلفة، جامعة قالمة ، 2018.

8. بوقروز أمينة، حمصي سعيدة، الحرية في الخطاب الإعلامي بين الإعلام العمومي والخاص (تحليل للخطاب الإعلامي لقناة الجزائرية الثالثة A3 وقناة الشروق نيوز، الملتقى الدولي: حول الإعلام المحلي في الجزائر "التحديات المعاصرة ورهانات المستقبل، جامعة الوادي، 16 أكتوبر 2019).

9. زياد إسماعيل، بن بوزيان عبد الرحيم، قواعد تحليل الخطاب النقدي كمعايير جودة في تحليل الخطاب الإعلامي، الملتقى الدولي الافتراضي حول معايير الجودة في بحوث علوم لإعلام والاتصال، جامعة الوادي، فيفري 2021.

10. طمحة الياس، بدالة أسماء، الخطاب الإعلامي الجزائري بين القطاعين العمومي والخاص: دراسة تحليلية للخطاب السياسي في صحيفتي الشروق اليومي والشعب، الملتقى الدولي: حول الإعلام المحلي في الجزائر "التحديات المعاصرة ورهانات المستقبل"، جامعة الوادي، 16 أكتوبر 2019.

11. عبد العاطي شتيوي مساعد، التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ندوة الهجرة غير الشرعية - الأبعاد الأمنية والإنسانية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 4-6 فبراير 2015، - سطات - المملكة المغربية.

12. عبد الفتاح حسنين قشطي نبيلة، دور الإعلام في مكافحة الهجرة غير الشرعية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر: الآثار القانونية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية، جامعة بنها، مصر، 7-8 مارس 2017.

13. عمر الدهيمي الأخضر، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 08 أبريل

14. لعقاب محمد، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، المنتدى الوطني حول الهجرة غير الشرعية، وزارة الداخلية الجزائرية، 19-20 جانفي 2019.

15. يوسف بومشظة نوال، منتدى الإعلام والاقتصاد... تكامل الأدوار في خدمة التنمية، المنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، السعودية، 2016.

ي-المصادر الإلكترونية:

1. أشرف جلال، أطر المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب في الإعلام المصري، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 5 يناير 2015. الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/01/20151510564274369.html>

2. بوشيوخ حسينة، الصحافة المكتوبة في الجزائر.. كرونولوجيا الاحتضار في عصر انحسار الورق، جريدة أخبار الوطن ، 6 مايو، 2020 الرابط: akhbarelwatane.net

3. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019.10.21، الموقع الإلكتروني، الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2019/10/1042151>

4. تقرير حول الهجرة غير الشرعية، الربطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، الرابط: <http://laddh-algerie.org/?p=1263>

5. حسين بدر ناصر، نماذج الاتصال الذاتي، محاضرة قسم الاعلام، كلية الاداب، جامعة بابل، الرابط: <https://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&lcid=87248>

6. دياب وليد خلف الله مُجَد ، خطاب شبكات التواصل في المنظمات الإسلامية وعلاقته بالوسطية ومواجهة الإرهاب، أراء حول الخليج ، العدد 143 ، نوفمبر 2019 ، الرابط: https://araa.sa/index.php?view=article&id=4826%3A2019-11-06-10-44-14&option=com_content&fbclid=IwAR19oMDtisksHuK9IaGaMBGRPHlsg7k8.LIIRg1Yw9pg5leInl

7. سلامي عبد القادر ، تحليل الخطاب .. مقدمة للقارئ العربي، موقع ديوان العرب، الرابط: <https://www.diwanalarab.com>

8. شومان مُجَد، اشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الاعلامية، الرابط: https://journals.ekb.eg/article_129869_0.html

9. الطاهر قحطان حسين ، الخطاب الإعلامي وأثره في الهوية الثقافية الوطنية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، الرابط: <https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/2442>

10. عمر عبد الرحيم نصر الله، عناصر عملية الاتصال الرئيسية، موسوعة مقالات مهارات النجاح، قسم فنون التعامل والاتصال، الرابط: <https://sst5.com/Article/2008/20>

11. كربيط فوزية ، لغة الخطاب الإشهاري التلفزيوني دراسة وصفية تحليلية: الرابط: <https://aleph.edinum.org/566?lang=ar>

12. الكركوشي عمران ، الخطاب الإعلامي في المرحلة القادمة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، الرابط: <http://fcds.com/mag/issue-3-4.html>

13. مُجَد شومان، الخطاب الإعلامي: غموض المفهوم واختلاف أدوات التحليل ، مركز الهدى للثقافة والإعلام، الرابط : <http://www.siironline.org/alabwab/alhoda-culture/031.html>

14. مُجَدَّ عبده حسونة نسرین ،نظريات الاعلام والاتصال:نظرية وضع الاجندة-نظرية تحليل
الاطار الإعلامي،الرابط:

<https://www.alukah.net/library/0/82373>

15. مراسلون بلا حدود،التقرير السنوي 2022،الرابط

<https://rsf.org/fr/pays/alg%C3%A9rie>

16. معجم المعاني الجامع،قاموس عربي عربي،معنى أيقونة،الرابط:

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>

17. المنظمة الدولية للهجرة:ارتفاع حصيلة الضحايا بين صفوف المهاجرين عبر البحر باتجاه
أوروبا في النصف الأول من 2021، موقع هيئة الأمم المتحدة،14.06.2021، الرابط:

<https://news.un.org/ar/story/2021/07/1079612>

18. هيومن رايتس ووتش،الجزائر: حرية الصحافة في خطر رغم الإفراج عن مُجَدَّ بنشيكو،الولايات
المتحدة الأمريكية،واشنطن ،14 جوان 2006 الرابط:

<http://anhri.net/ifex/alerts/algeria/2006/0614.shtml>

19. وزارة الاتصال،بلحيمر: مائة موقع الكتروني مؤمن بالجزائر قبل الصائفة
المقبلة،2021.03.29، الموقع الرسمي

www.ministerecommunication.gov.dz

20. وزارة الدفاع الوطني الجزائرية،بلاغ

www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar

21. وصيف خالد سهيلة ، وصيف خالد زكية ، دور الإذاعة المحلية في تعزيز القيم لدى أفراد
المجتمع، الملتقى الدولي حول الإعلام المحلي في الجزائر التحديات المعاصرة ورهانات المستقبل،

جامعة الوادي،16-17 أكتوبر 2019، الرابط: <http://dspace.univ-eloued.dz/>

22. يوسف عبد الله أسماء مُجَدَّ ،تحليل الخطاب السياسي للرئيس باراك أوباما تجاه ثورات الربيع

العربي،المركز الديمقراطي العربي،الموقع الإلكتروني: <http://democraticac.de/?p=34232>

2-المراجع باللغات الأجنبية:

أ- المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. Burroughs Elaine, **Irish Institutional Discourses on
IllegalImmigration: A Critical Discourse Analysis**

Approach,PHDThesis, maynoothuniversity ,Irland,
October 2012.

2. MARTY Emmanuel, **Journalismes, discours et publics : une approche comparative de trois types de presse, de la production à la réception de l'information**, Thèse de Doctorat en Sciences de l'Information et de la Communication, Université Toulouse 2 Le Mirail (UT2 Le Mirail),France,2010.
3. Schweitzer Reinhard, **The Micro-Management of Migrant Irregularity and its Control** A qualitative study of the intersection of public service provision with immigration enforcement in London and Barcelona, PhD in Migration Studies ,UNIVERSITY OF SUSSEX, 2017.
4. WAROQUIER Magalie , **La presse écrite et l'immigration : une analyse critique des expressions métaphoriques**, thèse de magister, Université de Gand, Belgique,2016.

ب- الدراسات المنشورة

1. BREWER Paul, Graf Joseph, Willnat Lars ,**Priming or Framing**, The InternationalJournal for Communication Studies (GAZETTE), Vol 65, No. 6, 2003.
2. CALLAGHA Karen, Schnell Frauke, **Assessing the Democratic Debate : How the NewsMedia Frame Elite Policy Discourse**, Political Communication, Vol 18, No 2,2001.
3. CISSEL, M. **Media Framing: a comparative content analysis on mainstream and alternative news coverage of Occupy Wall Street**, The Elon Journal of UNDERGRADUATE Research in Communication,vol 03 n01, spring 2012.
4. CLAES H. DE VREESE, JOCHEN PETER, and HOLLI A. SEMETKO: **Framing Politics at the Launch of the Euro :Across National Comparative study of frames in the news**, Political communication, vol, 18,2001.
5. CLASS H.Devereseetal , **FramingPolitics at the Launch of the Euro Across National Comparative study of frames in the news**,Political communication, vol 118,2001.

6. DIETRAM A, Scheufele & David Tewksburg, **Framing, Agenda-Setting, and Priming : the Evolution of three Media Effects Models**, Journal communication, n°57, 2007.
7. DORCETATAYLOR, **The rise Of the Invironmental Justice Paradigm : In Justice Framing And The Social Construction Of Environmental Discourse**, American Behavioral Scientist, Vol.43, No.4, 2000.
8. EBERL Jakob-Moritz, Christine E. Meltzer, and others ,**The European media discourse on immigration and its effects: a literature review**, Annals of the International Communication Association, Volume 42 ,N° 03,2018.
9. ENTMAN M .Robert ,**Framing U.S Coverge of International News : contrasts in Narratives of the Kal and Iran Air Incidents**, Journal communication, vol 41, n°04,1991.
- 10.ENTMAN Robert, **Cascading Activation: Contesting the white house's frame After9/11**, political communication, vol 20, No 4, 2003 .
- 11.ENTMAN Robert, **Cascading Activation: Contesting the white house's frame After9/11**, political communication, vol 20, No 4, 2003 .
- 12.ENTMAN Robert, **Framing Bais: Media in the Distribution of power**, Journal of communication, vol 57, 2007.
- 13.ENTMAN Robert, **Framing: Toward clarification of a fractured paradigm**, Journal ofcommunication,vol 43 n 04 ,1993.
- 14.FACCHINI, Giovanni, MaydaAnna Maria. & Puglisi, Riccardo,**Illegal immigration and media exposure: evidence on individual attitudes**, IZA Journal of Develop Migration ,7, 14,2017.
- 15.JUNE Rhee, **Strategy and Issue Frames in Election Campaign Coverage : As Social cognitive Accounts of Framing Effects**, Journal of communication, vol47, No3, Summer 1997.
- 16.McCombs Maxwell, Llamas Juan Pablo, Esteban Lopez-Escobar, and Rey Federico, **candidate image in Spanich Elections Sccond-Level, AgendaSetting Effects**, journalism And Mass Communication quarterly, vol 74, N4,winter 1997.
- 17.MILIANI Hadj, « **La presse écrite en Algérie : Positionnements médiatiques et enjeux linguistiques**», Multilinguales,Université Abderrahmane Mira – Bejaia,N° 1 , juin 2013.

18. SCHEUFELE, D.A, **Framing Theory of media effect**, Journal of communication, vol 49, n01, winter 1999.
19. SELLAMI Abdelkader **Discourse of Advertising between semantics and pragmatism**, SematAn International Journal, University of Bahrain, Vol 2, No1, 2014.

ج-الكتب:

1. AHCEN DJABALAH Belkacem, **économie de la presse et des medias**, Algerie :office des publications universitaires, 2014..
2. BAYLAN Christian, **La communication**, Paris : Nathan Université collection Fac, sérieLinguistique, 1991..
3. BENZELEKHA Ahmed, **presse algérienne , éditoriaux et démocratie**, Algerie :dar el gharb,oran, algerie, 2005..
4. BRAHIMI Brahim, **le pouvoir ,la presse et les droits de l'homme en algerie**, Alger :édition marinoor,1997.
5. BRIAN McNair, **An Introduction to Political Communication**,NewYork and London, Routledge,1999.
6. CAYROL Roland, **Les Medias ,Presse écrite, radio, télévision**, France : Presses Universitaires de France,1991.
7. ChAMA Nadjohe, **oxford word powet**, third edition, oxford university press, 2006 .
8. CHARLOTE Wolf, **A Psychology of Gesture**, 2nd edition, Methuen & Co. LTD.
9. COGHLAN, D, **Life in the Shadows: An Exploration of Irregular Migrants in Ireland**, Dublin: The Migrant Centre Ireland,2007..
10. FERRARO Vincent, **"DependencyTheory: An Introduction," in The DevelopmentEconomics Reader**, London:ed. Giorgio Secondi ,London: Routledge, 2008.
11. GRABER D.A ,**Media Power in Politics**, New York :CQ Press, 1994..
12. HAYED Faten, **ALGERIA ,Public Debate Needed to Confront Denial and Media Stereotypes:How does the media on both sides of the Mediterranean report on migration? A study by journalists, for journalists and policy-makers,Migration media coverage in 17 countries from 2015 to 2016** ,Vienna :international centre for migration policy development ,2017 .

13. JOHN Gattung, RugeMarie, **The structure of foreign news, in stanleycohen and jack yong, edit the manufacture of new social probleme and the mass media**, London. :Constable 1973.
14. KACED ASSIA, **The Illegal Immigrant: Victim/Hero An Analytical Study on Content of Two Algerian Daily Newspapers: El Chourouk (Arabic) and El Watan (French)**, MEDIA, MIGRATION AND PUBLIC OPINION, Bern :Peter Lang AG International, Academic Publishers, 2011.
15. KERBRAT ORECHIONI Catherine, **La conversation**, PARIS : le SEUIL, 1996.
16. LEWIS Sharon and others, **Media Content Analysis: Immigration On-The-Air A Scan of Broadcast News and Commentary Programming**, USA :The Opportunity Agenda, New York, 2009.
17. National Research Council, **The New Americans: Economic, Demographic, and Fiscal Effects of Immigration**, Washington, DC: The National Academies Press, 1997.
18. ROBERT Wicks, **Understanding Audiences, Learning To Use The Media Constructively**, London: Lawrence Erlbaum Asscites publishers, 2001.
19. TAN Kard, J.W: **The Empirical Approach to the Study of Media Framing in S.D. Reese, O.H. Gandy & A.E. Grant (Eds), Framing Publicize**, Mahwah, NJ: Lawerence Erlbaum, 2001.

د-المؤتمرات:

1. DREYFUSS Mathias, Laurent , **LA CRISE MIGRATOIRE DANS LA PRESSE ET LES MÉDIAS** ,France : Musée national de l'histoire de l'immigration, Centre de Liaison de l'Enseignement et des Médias d'Information , l'École des hautes études en sciences de l'information et de la communication, 2019.
2. EUROMED Migration ,**How does the media on both sides of the Mediterranean report on migration? A study by journalists, for journalists and policy-makers**, Migration media coverage in 17 countries from 2015 to 2016, Vienna :international centre for migration policy development(ICMPD) ,2017.

ه-المصادر الإلكترونية:

1. Akregbou Boua Paulin Sylvain , Agney Ahou Florence, **Analyse du traitement médiatique de l'émigration clandestine des jeunes de**

Côte d'Ivoire vers l'Europe : mise en visibilité du paradoxe ivoirien ?, REVUE DE RECHERCHES FRANCOPHONES EN SCIENCES DE L'INFORMATION ET DE LA COMMUNICATION [en ligne], mis en ligne le 30 décembre 2019.
URL: <http://www.refsicom.org/649>.

2. Alesina Alberto, Miano Armando, Stantcheva Stefanie, **IMMIGRATION AND REDISTRIBUTION**, NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 June 2018, Revised March 2022, p17
https://www.nber.org/system/files/working_papers/w24733/w24733.pdf
3. Ambrosini Maurizio, Minke H.J. Hajer **Irregular Migration**, IMISCOE Short Reader, Springer Cham, 2023.
doi:10.1007/978-3-031-30838-3.
4. Baldwin Van Gorp, „ **The Constructionist Approach to Framing: Bringing Culture Back In** ", *Journal of Communication*, vol. 57, no. 1, 2007, pp. 60–78. <https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.2006.00329>
5. BELGACEM Farid, **“Liberté”, j’écrirai ton nom !**, le site électronique du journal, Publié 07 Avril 2022, lien : <https://www.liberte-algerie.com/editorial/liberte-j-ecrirai-ton-nom-6144> .
6. CAMUS Odile, et Patrice GEORGET, **L’analyse des discours médiatiques**, Paris : In Press Editions, 2003.
<https://normandie-univ.hal.science/hal-02527111v1/document>
7. CCME and WACC Europe, **Changing the Narrative: Media Representation of Refugees and Migrants in Europe**, 2017, pp 5-6. [http:// www.refugeesreporting.eu/report/](http://www.refugeesreporting.eu/report/).
8. CCME and WACC Europe, **Changing the Narrative: Media Representation of Refugees and Migrants in Europe**, 2017, pp 5-6. [http:// www.refugeesreporting.eu/report/](http://www.refugeesreporting.eu/report/)
9. Firmstone Julie, **Editorial Journalism and Newspapers’ Editorial Opinions**, Oxford Research Encyclopedia of Communication, Published online: 26 March 2019, <https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228613.013.803>.

10. Frontex, **Migratory situation at EU's borders in August: Detections on the rise**, the European Border and Coast Guard Agency Frontex, 14.09.2021, URL : <https://frontex.europa.eu/media-centre/news/news-release/migratory-situation-at-eu-s-borders-in-august-detections-on-the-rise-INIG3B>.
11. file:///C:/Users/infobulles/Downloads/FCR%20December%202019-6_published.pdf
12. HERBERT Matthew and GHOUULIDI Amine, **Social media bridges North Africa's divides to facilitate migration**, Institute For Security Studies, 25 mars 2019, <https://issafrica.org/iss-today/social-media-bridges-north-africas-divides-to-facilitate-migration>.
13. <https://orientxxi.info/magazine/les-bruleurs-de-frontieres-vus-par-la-presse-algerienne,1682>.
14. <https://publications.iom.int/fr/node/2780>.
15. IOM, **MIXED MIGRATION FLOWS IN THE MEDITERRANEAN** **Compilation of Available Data and Information December 2019**, International Organisation for Migration, 2019, p04., URL : <https://frontex.europa.eu/we-know/migratory-map/>
16. Marie-Anne Paveau, « Des discours et des liens. Hypertextualité, technodiscursivité, écriture », Semen [En ligne], 42 | 2016, mis en ligne le 24 août 2017, URL : <http://journals.openedition.org/semen/10609> ;
17. Migratory Map, the European Border and Coast Guard Agency Frontex, October 2021, URL : DOI : <https://doi.org/10.4000/semen.10609>, consulté le 04 mai 2022.
18. Online Etymology Dictionary, Migration, <https://www.etymonline.com/word/migration>
19. R. N, **Votre journal à 40 DA**, le site électronique du journal, Publié le 01.03.2022, lien : <https://elwatan-dz.com/votre-journal-a-40-da>.
20. REBRAB ISSAD, **Déclaration d'Issad Rebrab**, le site électronique du journal, Publié 14 Avril 2022, lien : <https://www.liberte-algerie.com/actualite/declaration-d-issad-rebrab-376468>.
21. Reporters sans frontières, **CLASSEMENT MONDIAL 2003**, <https://rsf.org/fr/classement?year=2003>.

- 22.Scott London, **How the Media Frames Political Issues**
EnlighteningStudy of Process and out come of Mass Media
framingwhatitPresents, at:
<https://scott.london/reports/frames.html>seen on 15.03.2020.
- 23.SOUIAH Farida, **Les « brûleurs de frontières » vus par la presse**
algérienne,Paris :Orient XXI,Janvier2017

الملاحق

الملحق رقم 01

جامعة الجزائر 3
كلية علوم الإعلام و الاتصال
قسم الإعلام

استمارة تحليل الخطاب حول:

قضية الهجرة غير الشرعية في الخطاب الإعلامي الجزائري
دراسة وصفية تحليلية لصحيفتي الشروق و ELWATN
خلال الفترة الزمنية 2020/2017

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام و الاتصال
تخصص: صحافة مكتوبة و ملטיميديا

إعداد الطالب:

بوجمعة ماموني

إشراف:

أ.د الطاهر بصيص أستاذ بكلية علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 03.

الملحق رقم 01

اسم الصحيفة	نمط الملكية
- صحيفة الشروق اليومي - صحيفة الوطن EL Watan	صحيفة خاصة صحيفة خاصة

1- نموذج استخراج الأطروحات والحجج:

م	تاريخ العدد	رقم الصفحة	عنوان المقال	اسم الكاتب	الشكل الصحفي	الملاحظات

م	اسم القضية	مسلسل الأطروحات والحجج	مضمون الأطروحات والحجج

الملحق رقم 01

2-مسارات البرهنة:

م	اسم القضية	الأطروحات	الحجج والبراهين

3-القوى الفاعلة:

اسم الفاعل	وصف الفاعل	دور الفاعل	سمات الدور	
			إيجابي	سلبي

4-الأطر المرجعية:

الإطار المستخدم	كيفية توظيف الإطار

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ - د	مقدمة
18	أهمية الدراسة
30-18	الدراسات السابقة
30	التعليق على الدراسات السابقة
33-31	إشكالية الدراسة
34-33	تساؤلات وفروض الدراسة
35-34	أهداف الدراسة
38-35	تحديد مفاهيم الدراسة
38	نوع الدراسة
39	منهج الدراسة
43-39	أدوات الدراسة
45-43	مجتمع الدراسة وعينتها
46-45	الفترة الزمنية للدراسة
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
64-49	المبحث الأول: نظرية الأطر الإعلامية.
84-65	المبحث الثاني: بناء وتحليل الأطر الإعلامية وعلاقتها بتحليل الخطاب
الفصل الثاني: تحليل الخطاب إشكالية المفهوم وتحديد المصطلح	
116-87	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للخطاب الإعلامي
163-117	المبحث الثاني: الإشكاليات النظرية لتحليل الخطاب الإعلامي
الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية: التأصيل النظري، الآثار وآليات المكافحة	
183-165	المبحث الأول: التأصيل النظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
202-184	المبحث الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها.
الفصل الرابع: مشكلة الهجرة غير الشرعية ودور الإعلام في مواجهتها	
223-205	المبحث الأول: دور وسائل الإعلام في محاربة الهجرة غير الشرعية.
279-224	المبحث الثاني: اهتمام الصحافة الجزائرية بقضية الهجرة غير الشرعية.
الفصل الخامس: الدراسة التحليلية لخطاب صحف الدراسة بشأن قضية الهجرة غير الشرعية .	
346-282	المبحث الأول: تحليل الأطروحات ومسارات البرهنة في الخطاب الإعلامي بشأن قضية

	الهجرة غير الشرعية في صحف الدراسة
375-347	المبحث الثاني: تحليل القوى الفاعلة في الخطاب الإعلامي بشأن قضية الهجرة غير الشرعية في صحف الدراسة
385-376	المبحث الثالث: تحليل الأطر المرجعية في الخطاب الإعلامي بشأن قضية الهجرة غير الشرعية في صحف الدراسة
394-386	المبحث الرابع: المقارنة بين الخطاب الإعلامي بشأن قضية الهجرة غير الشرعية في صحف الدراسة
402-395	نتائج الدراسة
408-404	خاتمة
443-409	قائمة المصادر والمراجع
444	الملاحق
448	فهرس المحتويات